شرح

كافية ابن الحاجب

تأليف

رضيّ الدّين محمّد بن الحسن الأستراباذيّ
المتوفّى سنة ٦٨٦هـ

قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه
الدكتور إميل بديع يعقوب

الجزء الأول

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت

تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠

صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2505-2

90000>

9 782745 125057

http://www.al-ilmiyah.com.lb/
e-mail : baydoun@dm.net.lb

بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل

ترجمة ابن الحاجب والرضيّ الأستراباذي

١

ترجمة ابن الحاجب صاحب الكافية

أبو عمرو، جمال الدين، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس (٥٧٠ هـ/ ١١٧٥م ـ ٦٤٦ هـ/ ١٢٤٩م). عُرف بـ «ابن الحاجب» لأنّ أباه كان كرديًا حاجبًا للأمير عزّ الدين موسك الصلاحيّ.

ولد في إسنا في صعيد مصر في أواخر السنة ٥٧٠ هـ/ ١١٧٥م، ثمّ انتقل إلى القاهرة حيث حفظ القرآن، ودرس العلوم المتصلة به كالفقه وأصوله على مذهب الإمام مالك، كما درس النحو والأدب. وكان من شيوخه الإمام الشاطبيّ، والفقيه أبو منصور الإبياري.

رحل إلى دمشق، وقضى مدّة طويلة فيها يدرّس في الزاوية المالكية في الجامع الأمويّ الكبير. ثمّ عاد إلى القاهرة، ومنها إلى الإسكندرية، فمات بها في ٢٦ شوال سنة ٦٤٦ هـ (١١ فبراير (شباط)، سنة ١٢٤٩م). ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ الصالح ابن أبي شامة.

ألّف ابن الحاجب في الفقه والعروض والنحو، و «كان أوّل فقيه جمع بين عقائد المالكية في مصر وعقائد المالكيّة في المغرب»[١]، لكنّه اشتهر بالنحو على وجه خاصّ.

ومن مؤلفاته[٢]:

- الأمالي، وهو فصول في اللغة والأدب[٣].
- الإيضاح في شرح المفصّل[٤].
- جمال العرب في علم الأدب[٥].
- رسالة في العشر[٦]، وهو بحث صغير في استعمال كلمة «عشر» مع الصفتين «أول»، و «آخر».

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية ١/ ١٢٧.

(٢) رتبناها ترتيبًا ألفبائيًا.

(٣) طُبع في بيروت في جزأين سنة ١٩٨٩م.

(٤) طبع في السنة ١٩٨٢م، في بغداد.

(٥) هدية العارفين ص٦٥٥.

(٦) ومنها مخطوطة في برلين، بالرقم ٦٨٩٤ (عن دائرة المعارف الإسلامية ١/ ١٢٧).

ـ الشافية، وهي مختصر في الصرف[١].
ـ شرح الشافية[٢].
ـ شرح الكافية[٣].
ـ شرح الوافية[٤].
ـ شرح كتاب سيبويه[٥].
ـ عقيدة ابن الحاجب[٦].
ـ القصيدة الموشّحة بالأسماء المؤنَّثة[٧].
ـ الكافية، وسيأتي الحديث عنها.
ـ كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب[٨].
ـ المختصر الفرعيّ، أو جامع الأمهات، وهو مختصر في الفروع في الفقه المالكي[٩].
ـ معجم الشيوخ[١٠].
ـ المقصد الجليل في علم الخليل، وهو منظومة في علم العروض[١١].
ـ المكتفي للمبتدي شرح الإيضاح لأبي علي الفارسيّ في النحو[١٢].
ـ منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجَدَل[١٣]. وقد اختصره بكتاب سمّاه «مختصر المنتهى»[١٤]، أو «المختصر الأصوليّ»، ويُعرف بـ «مختصر ابن الحاجب».
ـ الوافية، وهي أرجوزة في نظم الكافية[١٥].

---

(١) طبع عدّة مرّات.
(٢) البداية والنهاية ١٣/ ١٨٨؛ وهدية العارفين ٦٥٥؛ وشذرات الذهب ٣/ ٢٣٥.
(٣) كشف الظنون ص١٣٧٠.
(٤) حسن المحاضرة ١/ ٤٥٦؛ وهدية العارفين ص٦٥٥.
(٥) هدية العارفين ص٦٥٥.
(٦) هدية العافين ص٦٥٥.
(٧) نشرها الأب لويس شيخو في مجلة المشرق، المجلد العاشر (سنة ١٩٠٧م)، ثم في «البلغة في شذور اللغة» (بيروت، ١٩٠٨)، ثم في دائرة المعارف ٢/ ٤٢٦.
(٨) هدية العارفين ص٦٥٥.
(٩) منه نسخ خطِّيَّة في المتحف البريطاني، ودار الكتب المصرية. (انظر: دائرة المعارف ٢/ ٤٢٦؛ ودائرة المعارف الإسلامية ١/ ١٢٨).
(١٠) هدية العارفين ص٦٥٥.
(١١) طبعها مع ترجمة ألمانية المستشرق الألماني فريتاغ Freytag في بون، سنة ١٨٣٠م.
(١٢) هدية العارفين ص٦٥٥.
(١٣) طبع عدّة مرّات.
(١٤) طبع عدّة مرّات.
(١٥) كشف الظنون ص١٣٧٠.

٢

مصادر ترجمته ومراجعها[١]:

- الأعلام ٤/ ٢١١.
- إيضاح المكنون ١/ ٣٥١.
- البداية والنهاية ١٣/ ١٨٨.
- بغية الوعاة ٢/ ١٣٤ ـ ١٣٥.
- حسن المحاضرة ١/ ٤٥٦.
- دائرة المعارف ٢/ ٤٢٦.
- دائرة المعارف الإسلامية ١/ ١٢٦ ـ ١٢٨.
- الديباج المذهب ٢/ ٨٦ ـ ٨٩.
- روضات الجنات ص٤٦٨ ـ ٤٦٩.
- شجرة أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٦٤ ـ ٢٦٦.
- سير النور الزكية ١/ ١٦٧ ـ ١٦٨.
- شذرات الذهب ٥/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥.
- الطالع السعيد ص ٣٥٢ ـ ٣٥٧.
- العبر ٥/ ١٨٩.
- عيون التواريخ ٢٠/ ٢٤ ـ ٢٥.
- غاية النهاية ١/ ٥٠٨.
- كشف الظنون ص ١٣٧٠.

---

(١) وقد رتبناها ترتيبًا ألفبائيًا.

- المختصر في أخبار البشر ٣/ ١٨٦.
- مرآة الجنان ٤/ ١١٤.
- معجم المؤلفين ٦/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة ص ٧١.
- المعجم المفصَّل في اللغويين العرب ١/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨.
- معرفة القراء ٢/ ٥١٦.
- مفتاح السعادة ١/ ١١٧ ـ ١١٨.
- النجوم الزاهرة ٦/ ٣٦٠.
- هدية العارفين ١/ ٦٥٤ ـ ٦٥٥.
- الوافي بالوفيات ١٩/ ٤٨٩ ـ ٤٩٦.
- وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨ ـ ٢٥٠.

٣

ترجمة الرضي الأستراباذي شارح الكافية

هو محمد بن الحسن الأستراباذي السمنائي، رضيّ الدين، نزيل النجف (. . . ـ ٦٨٦[١] هـ/ ١٢٨٧م): نحويّ، صرفيّ، منطقيّ، متكلّم. من أهل أستراباذ، من أعمال طبرستان. لُقّب بـ «نجم الأئمّة». من مؤلّفاته: شرح كافية ابن الحاجب في النحو، وشرح شافية ابن الحاجب في التصريف، وحاشية على شرح تجريد العقائد الجديدة والحاشية القديمة، وحاشية على شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق والكلام.

وتذكر المصادر[٢] أنّه توفّي سنة ٦٨٦ هـ/ ١٢٨٧م، أو سنة ٦٨٤ هـ/ ١٢٨٥م؛ ولكنّه انتهى من تأليف كتابه «شرح الكافية» سنة ٦٨٦ هـ[٣]، أو سنة ٦٨٨ هـ[٤]، أو سنة ٦٨٣ هـ[٥]، ممّا يدعو إلى الشكّ في سنة وفاته؛ ولذلك قال عبد القادر البغدادي: «لا يمكن أن يكون تاريخ وفاته ما ذكره السيوطي[٦]، فإنه عاش مدّة يحرّر شرحه، ولهذا تختلف نسخه اختلافًا كثيرًا كما نقله السيد الجرجاني . . . وشرحه للشافية متأخر عن شرحه للكافية، فلا يصحّ ذلك التاريخ. وعصره قريب من عصر ابن الحاجب، فإنّ وفاة ابن الحاجب كانت في حدود سنة ست وأربعين وستمئة»[٧].

---

(١) وقيل: سنة ٦٨٤ هـ.

(٢) بغية الوعاة ١/ ٥٦٨؛ وشذرات الذهب ٥/ ٣٩٥، وغيرهما.

(٣) كما يذكر في نهاية هذا الكتاب.

(٤) كما جاء في نسخة له (انظر: خزانة الأدب ١/ ٢٨).

(٥) كما يذكر السيوطي (بغية الوعاة ١/ ٥٦٧)؛ وابن العماد الحنبلي (شذرات الذهب ٥/ ٣٩٥).

(٦) أي: سنة ٦٨٦ هـ، أو سنة ٦٨٤ هـ.

(٧) خزانة الأدب ١/ ٢٩.

٤

مصادر ترجمته ومراجعها(١)

ـ الأعلام ٦/ ٨٦.

ـ أعيان الشيعة ٤٤/ ١٢ ـ ١٦.

ـ بغية الوعاة ١/ ٥٦٧ ـ ٥٦٨.

ـ خزانة الأدب ١/ ٢٨ ـ ٣٠.

ـ دائرة المعارف ١١/ ٤٤٥.

ـ شذرات الذهب ٥/ ٣٩٥.

ـ كشف الظنون ص١٠٢١، ١٣٧٠.

ـ معجم المؤلفين ٩/ ١٨٣.

ـ معجم المطبوعات العربية والمعربة ص٩٤٠.

ـ المعجم المفصل في اللغويين العرب ٢/ ١١١.

ـ مفتاح السعادة ١/ ١٤٧.

ـ هدية العارفين ٢/ ١٣٤.

(١) وقد رتبناها ترتيبًا ألفبائيًا.

٥

الكافية وشروحها

الكافية[١] كتاب في النحو، وصفها حاجي خليفة، صاحب «كشف الظنون»، بأنّها «مختصرة معتبرة، وشهرتها مغنية عن التعريف»[٢]. والحق أنّها نالت شهرة

---

(١) طُبعت الكافية طبعات عدة أحصى منها الدكتور عبد الهادي الفضيلي ما يلي:

- طبعة روما سنة ١٥٩٢م.
- طبعة كلكتا سنة ١٨٠٥م.
- طبعة الآستانة سنة ١٨١٨م/ ١٢٣٤ هـ.
- طبعة بولاق سنة ١٨٢٥م/ ١٢٤١ هـ.
- طبعة بولاق سنة ١٨٣١م/ ١٢٤٧ هـ.
- طبعة الآستانة سنة ١٨٤٧م/ ١٢٦٤ هـ.
- طبعة الآستانة سنة ١٨٤٩م/ ١٢٦٦ هـ.
- طبعة بولاق سنة ١٨٤٩م/ ١٢٦٦ هـ.
- طبعة كاونبور سنة ١٨٥٠م.
- طبعة كمبردج سنة ١٨٥٢م باللغة الإنكليزية بترجمة ج. ج. بيرون.
- طبعة دهلي سنة ١٨٥٣م/ ١٢٧٩ هـ.
- طبعة بولاق سنة ١٨٦٢م.
- طبعة كاونبور سنة ١٨٦٧م.
- طبعة الآستانة سنة ١٨٦٧م/ ١٢٨٤ هـ.
- طبعة دهلي سنة ١٨٨٨م/ ١٣٠٦ هـ.
- طبعة كاونبور سنة ١٨٨٨م.
- طبعة الآستانة سنة ١٨٨٩م/ ١٣٠٧ هـ.
- طبعة قازان سنة ١٨٨٩م.
- طبعة كاونبور سنة ١٨٩١م.
- طبعة طشقند سنة ١٨٩٣م/ ١٣١١ هـ.
- طبعة بومباي سنة ١٨٩٣م/ ١٣١١ هـ.

(فهرست الكتب النحوية المطبوعة ص١٦١ ـ ١٦٢).

(٢) كشف الظنون ص١٣٧٠؛ وانظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة ص٧٢.

كبيرة بين العلماء، إذ أقبلوا عليها يشرحونها ويضعون عليها الحواشي والتعليقات، وأوّل الذين شرحوها كان ابن الحاجب نفسه، كما نظمها في أرجوزة سماها «الوافية وشرحها». ومن الذين شرحوها:

- الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي.
- ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي (ت ٧١٧ هـ)، وله عليها ثلاثة شروح: كبير، ومتوسط، وصغير.
- جلال الدين أحمد بن علي بن محمود الغجدواني.
- الشيخ شمس الدين محمد بن أبي بكر بن محمد الخبيصي.
- تاج الدين أبو محمد أحمد بن عبد القادر (ابن مكتوم القيسيّ) الحنفيّ (ت ٧٤٩ هـ).
- نجم الدين سعيد العجمي.
- أحمد بن محمد الحلبي المعروف بـ «ابن الملا»، والمتوفى في حدود سنة ٩٩٠ هـ.
- نجم الدين أحمد بن محمد القمولي المتوفى سنة ٧٢٧ هـ.
- شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (ت ٧٤٩ هـ).
- شهاب الدين أحمد بن عمر الهندي (ت ٨٤٩ هـ).
- أحمد بن محمد الزبيري الإسكندري المالكي (ت ٨٠١ هـ).
- الشيخ عيسى بن محمد الصفدي (ت ٩٠٦ هـ).
- علاء الدين علي الغفاري.
- محمد بن محمد الأسدي القدسيّ (ت ٨٠٨ هـ).

هذا، وقد أعربها، أو نظمها، أو اختصرها كثيرون، كما عمد بعضهم إلى وضع حواشٍ على الشروح، أو تلخيصات لها، أو فوائد، أو نحو ذلك[١].

---

(١) راجع: كشف الظنون ص١٢٧٢ ـ ١٢٧٦.

٦

كتاب شرح الكافية

انفرد شرح الرضيّ للكافية من بين شروحها الكثيرة بالشهرة، وقد أطرى هذا الشرح كما أطرى صاحبه عدد من العلماء من بينهم السيوطيّ الذي قال:

«الرضي الإمام المشهور، صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، الذي لم يؤلّف عليها، ولا في غالب كتب النحو، مثلها جمعًا وتحقيقًا وحسن تعليل. وقد أكبّ الناس عليه، وتداولوه، واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قَبْلهم في مصنّفاتهم ودروسهم. وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جمّة، ومذاهب ينفرد بها»[(١)].

وقال الشريف الجرجاني الذي ناقش الرضيَّ في بعض المسائل، وصحّح بعض عباراته، وأشار إلى ما يوجد بين نسخ الكتاب المتعدّدة من خلاف في العبارة، قال:

«... وإنّ شرح الكافية للعالم الكامل نجم الأئمّة، وفاضل الأمّة، محمد بن الحسن الرضيّ الأستراباذيّ، تغمّده الله بغفرانه، وأسكنه بحبوحة جنانه، كتاب جليل الخطر، محمود الأثر، يحتوي من أصول هذا الفنّ على أمهاتها، ومن فروعه على نكاتها، قد جمع بين الدلائل والمباني وتقريرها، وبين تكثير المسائل والمعاني وتحريرها، وبالغ في توضيح المناسبات وتوجيه المباحثات، حتى فاق ببيانه على أقرانه، وجاء كتابه هذا كعقد نُظم فيه جواهر الحكم بزواهر الكلم»[(٢)].

وقال عبد القادر البغدادي في مقدّمة كتابه «خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب»، وهو كتاب خصّصه لشرح شواهد شرح الكافية، ويُعتبر بحقّ خزانةً للأدب، قال: «هذا شرح شواهد الكافية[(٣)] لنجم الأئمّة، وفاضل هذه الأمّة،

---

(١) بغية الوعاة ١/٥٦٧.

(٢) خزانة الأدب ١/ ٢٩ ـ ٣٠.

(٣) الصواب: شواهد شرح الكافية.

المحقّق محمد بن الحسن الشهير بالرضيّ الأستراباذيّ، عفا الله عنه ورحمه. وهو كتاب عكف عليه نحارير العلماء، ودقّق النظر فيه أماثل الفضلاء، وكفاه من الشرف والمجد ما اعترف به السيِّد والسعد[(١)]، لما فيه من أبحاث أنيقة، وأنظار دقيقة، وتقريرات رائقة، وتوجيهات فائقة، حتى صارت بعده كتب النحو كالشريعة المنسوخة، أو كالأمّة الممسوخة»[(٢)].

* * *

ويذكر الرضيّ في مقدّمته الموجزة للكتاب سبب وضعه لكتابه، فيقول: «... وبعد، فقد طلب إليّ بعض من اعتنى بصلاح حاله، وأسعفه بما تسعه قدرتي من مقترحات آماله، تعليق ما يجري مجرى الشرح على مقدّمة ابن الحاجب عند قراءتها عليّ. فانتدبت له مع عَوَز ما يحتاج إليه الغائص في هذا اللجّ، والسالك لمثل هذا الفجّ، من الفطنة الوقادة، والبصيرة النقّادة، بذلاً لمسؤوله، وتحقيقًا لمأموله».

وقد أقام الرضيّ منهجه في شرحه على الأسس التالية:

١ ـ عَرْض ما قاله ابن الحاجب في كافيته، ثمّ شرحه بالتفصيل، والتعليق عليه، مع مخالفته أحيانًا، وموافقته أحيانًا أخرى، دون التعصّب لمذهب مُعَيَّن ممّن سبقوه. وهو، مع ميله الغالب إلى المذهب البصريّ، واعتماده اعتمادًا كبيرًا على آراء سيبويه في كتابه، اختار بعض آراء الكوفيين ودافع عنها، وربّما انفرد برأي خاص في بعض المسائل، بعد أن يعرض أقوال السابقين ويفنّدها، كلّ ذلك في استقلال رأي وحرية تفكير.

٢ ـ الاستشهاد بكثرة بآيات القرآن الكريم، وبالقراءات القرآنية. ومن البديهيّ القول إنّ القرآن يُعدّ قمّة الاستشهاد على علوم اللغة، وخاصةً النحو منها.

٣ ـ الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف. والرضيّ، بهذا الأمر، يخالف بعض النحويِّين الذين لم يجيزوا الاستشهاد به بحجّة أنّه قد يُروى بمعناه لا بلفظه، فهو مع جمهرة اللغويِّين الذين انتهوا إلى صحّة الاستشهاد بالحديث[(٣)].

٤ ـ الاستشهاد بالشواهد الشعريّة، وقد بلغت في الطبعة التي اعتمدنا عليها واحدًا وأربعين وتسعمئة شاهد؛ أمّا البغدادي شارح شواهده، فقد جعلها سبعًا وخمسين وتسعمئة.

---

(١) السيد هو علي بن محمد بن علي الجرجاني المتوفّى سنة ٨١٦ هـ، والذي تقدّم ذكره. والسعد هو سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفّى سنة ٧٩٢ هـ.

(٢) خزانة الأدب ١/٣.

(٣) انظر: خزانة الأدب ١/٧ ـ ١٦.

وقد استشهد بالكثير من الشواهد غير مرّة. والشعراء الذين استشهد بأشعارهم من الذين يُحتجّ بأشعارهم، أي من شعراء عصر الاحتجاج، وقد استشهد في مرّات قليلة بشعراء محدثين.

الاستشهاد بكلام الإمام علي بن أبي طالب المنسوب إليه في نهج البلاغة، ولا شكّ أنّ كلام الإمام في مقدّمة ما يُستشهد به، لكنّ الذي جعل اللغويين يتحرّجون من الاستشهاد بما نُسب إليه في «نهج البلاغة» هو ما دار حول هذا الكتاب من تشكيك في صحّة نسبة الكتاب. واستشهاد الرضيّ بكلام الإمام لا يعود إلى سبب لغويّ وحسب، بل يعود إلى تشيّع الرضيّ الذي يظهر في إطرائه للإمام، وفي بعض أمثلته، كقوله: «استخلف المرتضى المصطفى ﷺ»[١]، وقوله: «الحسين، رضي الله عنه ـ ثالث الاثني عشر»[٢].

٦ ـ عرْض آراء العلماء في المسألة النحوية الواحدة، ثمّ الإدلاء بدلوه فيها من دون تعسُّف أو تعصّب متبعًا مبدأ «لا عصمة لباحث».

٧ ـ إظهار مقدرته اللغوية أحيانًا، باللجوء إلى المبالغة في تطبيق الأحكام النحويّة، واستقصاء الأمثلة، والافتراضات اللغويّة النظريّة، والتعليل الفلسفي المنطقيّ البعيد عن الواقع اللغويّ[٣].

* * *

والكتاب طُبع عدّة مرّات[٤]، ولكنّ طبعاته، ما عدا الأخيرة منها، مليئة بالأخطاء، مزدحمة السطور والكلمات، غير مفصّلة إلى فصول، وليس فيها عناوين

---

(١) انظر ص ١٦٦ من الجزء الأول من هذا الكتاب.

(٢) انظر ص ٢٢٢ من الجزء الثالث من هذا الكتاب.

(٣) انظر مثلاً فصل التنازع، وآخر فصل المبتدأ والخبر في الجزء الأول، وفصل حرفي الاستفهام في آخر الجزء الرابع.

(٤) وهي بحسب الدكتور عبد الهادي الفضيلي في كتابه «فهرست الكتب النحوية المطبوعة» ص١٢٣ ـ ١٢٤:

- طبعة طهران، طبعة حجر، سنة ١٢٧١ هـ.
- طبعة طهران، طبعت حجر، سنة ١٢٧٥ هـ.
- طبعة استانبول، ١٢٧٥ هـ.
- طبعة تبريز ١٢٩٨ هـ.
- طبعة لكنو ١٣٠٢ هـ/ ١٨٨٢م.
- طبعة قازان ١٣٠٥ هـ/ ١٨٨٥م.
- طبعة القاهرة ١٣٠٥ هـ.

للفِقَر، ولا علامات ترقيم، ولا ضبط لما تلتبس قراءته، مما يجعلها صعبة القراءة.

وأمّا الطبعة الأخيرة للكتاب، أعني تلك التي أصدرتها جامعة قاريونس بتصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، فطبعة نادرة غير متوافرة في أسواق الكتاب، كذلك وجدتُ أنّه بالإمكان إخراج الكتاب بصورة علميّة أفضل، وذلك عن طريق:

أ ـ الاعتماد على طبعة القاهرة، التي أعيد تصويرها في بيروت، ونشرتها دار الكتب العلميّة[١]، الطبعة التي أصدرتها جامعة بنغازي.

ب ـ ضبط متن الكتاب، سواء بضبط الشعر فيه، وبعض الكلمات التي تلتبس قراءتها، أم بوضع علامات الترقيم المناسبة.

ج ـ تخريج الآيات القرآنيّة والأحاديث النبويّة الشريفة، والشواهد الشعريّة والأمثال العربيّة مع اعتناء خاصّ بالشواهد الشعريّة من حيث تعيين بحورها وشعرائها ومصادرها ومعانيها وإعرابها ومواطن الاستشهاد فيها.

د ـ بعض التعليقات والتصحيحات والاستدراكات مع الحرص على عدم إثقال المتن بكثرة الحواشي المخصصة للشروح والاستدراكات التي يسهل الوقوع عليها في الكتب النحويّة المفصّلة، وخاصة في الكتب التي سمّيت بالحواشي.

هـ ـ تقسيم الكتاب إلى فصول وفقرات ووضع عناوين لها، وذلك بهدف تبسيط العرض، وسهولة التناول.

و ـ الفهارس المختلفة التي أثبتّها في نهاية الكتاب.

وبعد، عسى أن يكون عملي مفيدًا للغتي العربيّة التي أحبّ ولأهلها، وأن أكون قد وُفِّقت فيه، وإلاّ فحسبي أنّني حاولت، والله أسأل أن يلهمني السَّداد والرشاد في القول والعمل، إنّه المستعان وعليه أتوكَّل.

د. إميل بديع يعقوب
كفرعقا الكورة
آذار (مارس) ١٩٩٨

= ـ طبعة استانبول، الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠ هـ.
ـ طبعة ليبيا، جامعة بنغازي، ١٩٧٥م بتصحيح وتعليق يوسف حسن عمر. (الطبعة الثانية سنة ١٩٧٨م).

(١) وإلى هذه الطبعة أشير بعبارة «النسخة المطبوعة»، أو بكلمة «المطبوعة» في عدد من الحواشي التي أثبتّها في هذا الكتاب.

كتاب

شرح الكافية

خطبة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جلّت آلاؤه عن أن تحاط بعدّ، وتعالت كبرياؤه عن أن تشتمل بحدّ، تاهت في موامي معرفته سابلة الأفهام، وغرقت في بحار عزته سابحة الأوهام؛ كل ما يخطر ببال ذوي الأفكار فبمعزل عن حقيقة ملكوته، وجميع ما تعقد عليه ضمائر أولي الأبصار، فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته، وصلواته على خاتم أنبيائه، ومبلّغ أنبائه، محمد بن عبد الله المبشّر به قبل ميلاده، وعلى السادة الأطهار من عترته وأولاده.

وبعد، فقد طلب إليَّ بعض من أعتني بصلاح حاله، وأسعفه بما تسعه قدرتي من مُقترحات آماله، تعليقَ ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قراءتها عليّ، فانتدبتُ له[1] مع عَوَز ما يحتاج إليه الغائص في هذا اللجّ[2]، والسالك لمثل هذا الفجّ[3]، من الفطنة الوقادة، والبصيرة النفادة، بذلاً لمسؤوله، وتحقيقًا لمأموله.

ثم اقتضى الحال بعد الشروع، التجاوز عن الأصول إلى الفروع؛ فإن جاء مُرضيًا، فببركات الجناب المقدّس الغرويّ[4]، صلوات الله على مشرّفه، لاتفاقه فيه، وإلا فمن قصور مؤلفه فيما ينتحيه؛ والله تعالى المؤمّل لإرشاد السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

---

(١) أي: أجبته إلى طلبه.

(٢) اللج: اللجّة، معظم الماء.

(٣) الفجّ: الطريق بين جبلين.

(٤) يريد: المكان القريب من قبر النبيّ ﷺ، أو من قبر الإمام عليّ بن أبي طالب.

الكلمة وأقسامها

١ ـ تعريف الكلمة

قال ابن الحاجب:

الكلمة لفظ وُضع لمعنًى مفرد.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن الكَلِم جنس الكلمة، مثل «تمر»، و «تمرة»، وليس المجرد من التاء من هذا النوع جمعًا لذي التاء، كما يجيء تحقيقه في باب الجمع، بل هو جنس حقه أن يقع على القليل والكثير، كـ«العسل» و«الماء»، لكن الكلم لم يستعمل إلا على ما فوق الاثنين، بخلاف نحو: «تمر»، و «ضرب».

وقيل: إن اشتقاق الكلمة والكلام من الكَلْم، وهو الجرح؛ لتأثيرهما في النفس؛ وهو اشتقاق بعيد.

وقد تطلق الكلمة مجازًا على القصيدة، والجُمل، يقال: «كلمة شاعر»، قال الله تعالى: **﴿وتمَّت كلمة ربِّك الحسنى﴾**[١].

واللفظ في الأصل مصدر، ثم استعمل بمعنى الملفوظ به، وهو المراد به هنا، كما استعمل القول بمعنى المقول، وهذا كما يقال: «الدينار ضرب الأمير»، أي: مضروبه.

والكلام بمعناه[٢]، لكنه لم يوضع في الأصل مصدرًا على الصحيح، إذ ليس على صيغة مصادر الأفعال التي تنصبها على المصدر، نحو: «كلّمته كلاَّمًا»، و «تكلَّم تكلاَّمًا»، بل هو موضوع لجنس ما يُتكلَّم به، سواء كان كلمة على حرف كواو العطف؛ أو على أكثر؛ أو كان أكثَر من كلمة، وسواء كان مهملاً، أو لا.

---

(١) الأعراف: ١٣٧.

(٢) أي: بمعنى «اللفظ».

أما إطلاقه على المفردات، فكقولك لمن تكلم بكلمة، كـ «زيد» أو بكلمات غير مركّبة تركيب الإعراب، كـ «زيد، عمرو، بكر»: هذا كلام غير مفيد، وأما إطلاقه على المهمل، فكقولك: «تكلم فلان بكلام لا معنى له».

فالقول، والكلام، واللفظ، من حيث أصل اللغة، بمعنًى؛ يطلق على كلّ حرف من حروف المعجم كان، أو من حروف المعاني، وعلى أكثر منه، مفيدًا كان، أو لا.

لكن القول اشتهر في المفيد، بخلاف اللفظ والكلام؛ واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدًا، واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول، فلا يقال: «لفظ الله» كما يقال: «كلام الله وقوله».

ثم، قد استعمل الكلام استعمال المصدر، فقيل: «كلّمته كَلامًا»، كـ «أعطى عطاءً»، مع أنه في الأصل لما يُعطى.

وهذا كما يحكى عنهم: «عجبت من دُهنك لحيتَك» بضمّ الدال بمعنى «دَهنك» بفتحها؛ وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء.

والمقصود من قولهم: «وضع اللفظ»: جَعْله أوّلاً لمعنًى من المعاني مع قصد أن يصير متواطئًا عليه بين قوم، فلا يقال ـ إذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول ـ: إنك واضعه؛ إذ ليس جَعلاً أَوّلاً.

بَلى، لو جعلت اللفظ الموضوع، لمعنى آخر مع قصد التواطؤ، قيل: إنك واضعه، كما إذا سميت بـ «زيد» رجلاً.

ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى: إنها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها.

ومحرَّفات العوامّ، على هذا، ليست ألفاظًا موضوعة لعدم قصد المحرِّف الأول إلى التواطؤ.

وعلى ما فسَّرنا الوضع لم يكن محتاجًا إلى قوله: «لمعنى»، لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى، إلا أن يفسَّر الوضع بصوغ اللفظ، مهملاً كان، أو لا، ومع قصد التواطؤ أو لا؛ فيحتاج إلى قوله: «لمعنى»، لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم.

ومعنى اللفظ ما يُعنى به، أي: يُراد، بمعنى المفعول.

قوله: «لمعنى مفرد» يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه، سواء كان لذلك المعنى جزء، نحو معنى «ضَرَب» الدال على المصدر والزمان، أو لا جزء له، كمعنى «ضرْب» و «نصْر».

فالمعنى المركَّب على هذا، هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه، نحو: «ضَرَب زيد»، و «عبد الله»، إذا لم يكونا عَلَمَين، وأما مع العلمية فمعناهما مفرد، وكذا لفظهما، لأن اللفظ المفرد: لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه، وهما كذلك؛ واللفظ المركب: الذي يدل جزؤه على جزء معناه.

والمشهور، في اصطلاح أهل المنطق، جعل المفرد والمركب صفة اللفظ، فيقال: اللفظ المفرد، واللفظ المركَّب، ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ؛ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها، لأن الحدَّ للتبيين.

وليس له[١] أن يقول: إني أردت بالمعنى المفرد: المعنى الذي لا تركيب فيه؛ لأن جميع الأفعال - إذن - تخرج على حدّ الكلمة.

ولو قال: الكلمة لفظ مفرد موضوع، سَلِم من هذا، ولم يرد عليه أيضًا الاعتراض بأن المركّبات ليست بموضوعة، على ما يجيء.

واحترز بقوله «لفظ» عن نحو الخطّ والعقد والنصبة والإشارة، فإنها ربما دلّت بالوضع على معنى مفرد، وليست بكلمات.

ويجوز الاحتراز بالجنس أيضًا، إذا كان أخصَّ من الفصل بوجه، وهو ههنا كذلك، لأن الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظًا وقد لا يكون[٢].

واحترز بقوله: «وُضِع» عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كـ «أحّ»، الدالّ على السعال، ونحو ذلك، وعن المحرَّف، وعن المهمل، لأنه دالّ أيضًا على معنى كحياة المتكلّم به، ولكن عقلاً لا وضعًا.

وبقوله: «لمعنىً» عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كـ «لَعَم» ونحوه من الهذيانات، وقد مرَّ الكلام على هذا الاحتراز.

وبقوله: «مفرد» عن لفظ وضع للمعنى المركّب، نحو: «عبد الله»، و «ضرب زيد» غيرَ علمين.

فإن قيل: إن التاء في لفظ «الكلمة» للوحدة، لأن «كَلِمَة» و «كَلِمًا» كـ «تمرة» و «تمر»، واللام[٣] فيه للجنس فيتناقضان، لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة.

---

(١) أي: لابن الحاجب.

(٢) يخطّىء بعضهم استعمال التعبير «قد لا ...»، وهو استعمال صحيح فصيح. انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢١٧ - ٢١٩.

(٣) أي: حرف التعريف «أل».

فالجواب: أن اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد، كما يجيء في باب المعرفة؛ ولئن سلّمنا ذلك، قلنا: إن الجنس على ضربين.

أحدهما: استغراق الجنس، وهو الذي يحسن فيه لفظة «كلّ»، كقوله تعالى: **﴿إن الإنسان لفي خسر * إلاّ الذين آمنوا﴾**[١]؛ أي كل الإنسان، وإلاّ لم يجز الاستثناء، لأنه[٢] عند الجمهور من النحاة يُخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه، وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة.

والثاني: ماهيّة الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة، بل ذاك احتمال عقلي، كما في قوله تعالى: **﴿لئن أكله الذئب﴾**[٣]، ولم يكن هناك ذئب معهود، ولم يُرَد استغراق الجنس أيضًا.

ومثله قولك: «ادخلِ السوق»، و «اشترِ اللحم»، و «كُل الخبز»؛ فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة، إذ لا دلالة فيه على الكثرة.

والمقصود في هذا الموضع هو الثاني، أي: ماهيّة الجنس من حيث هي هي، لأن الحدّ إنما يذكر لبيان ماهية الشيء، لا لبيان استغراقه.

إن قيل: لِمَ لَمْ يقل «لفظة» ليوافق الخبر المبتدأ في التأنيث؟

فالجواب أنه لا يجب توافقهما فيه إلا إذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية، نحو: «هند حسنة»، أو في حكمها، كالمنسوب؛ أما في الجوامد فيجوز[٤]، نحو: «هذه الدار مكان طيّب»، و «زيد نَسَمة عجيبة».

وقوله: «لفظ» ههنا، وإن كان بمعنى الصفة، أي: ملفوظ بها، كما ذكرنا، إلا أن أصله مصدر، ويعتبر الأصل في مثله، نحو: «امرأة صَوم»، و «رجلان صَوم»، و «رجال صَوم»، فلا يؤنَّث ولا يثنَّى ولا يجمع.

فإن قيل: كان ينبغي أن يقول: «لفظة» ليخرج عنه الكلمتان، إذ هما لفظتان، وكذا الكلمات.

قلت: لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة، لأن مثل قولك: «قَالا»، و «قالوا»؛ كـ «أرطى»، و «برقع»[٥] لفظة واحدة، وكذا كل ما يتلفظ به مرة واحدة، مع أن كل واحد من الأوّلين كلمتان، بخلاف الثانيين.

---

(١) العصر: ٢ ـ ٣. (٢) أي: الاستثناء.

(٣) يوسف: ١٤.

(٤) أي: يجوز أن يختلف المبتدأ والخبر في التذكير والتأنيث.

(٥) هذا مجرَّد تمثيل بكلمتين مفردتين حقيقةً. والأرطى: علم على ضرب من الشجر. والبرقع: قناع تستر به المرأة وجهها.

إن قيل: هلاّ استغنى بقوله: «وُضع» عن قوله: «مفرد»، لأن الواضع لم يضع إلا المفردات، أما المركبات فهي إلى المستعمل، بعد وضع المفردات، لا إلى الواضع.

فالجواب أنا لا نُسلِّم أن المركب ليس بموضوع، وبيانه أن الواضع إما أن يضع ألفاظًا معيَّنة سماعيَّة، وتلك هي التي تحتاج في معرفتها إلى علم اللغة.

وإما أن يضع قانونًا كليًا يُعرف به الألفاظ، فهي قياسيَّة. وذلك القانون إمَّا أن يعرف به المفردات القياسية، وذلك كما بيّن أن كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد، على وزن «فاعِل»، ومن باب «أَفعل» على وزن «مُفعِل»، وكذا حال اسم المفعول، والأمر، والآلة، والمصغّر، والجمع، ونحو ذلك؛ وتحتاج في معرفتها إلى علم التصريف.

وإمَّا أن يعرف به المركبات القياسية، وذلك كما بيَّن مثلاً أن المضاف مقدم على المضاف إليه، والفعل على الفاعل، وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام، وتحتاج في معرفة بعضها إلى التصريف كالمنسوب، والفعل المضارع، وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو كما ذكرنا.

إن قيل: إنَّ في قولك: «مسلمان»، و «مسلمون»، و «بصريّ»، وجميع الأفعال المضارعة، جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه، إذ الواو تدل على الجمعيّة، والألف على التثنية، والياء على النسبة، وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل أيضًا. وكذا تاء التأنيث في «قائمة»، والتنوين، ولام التعريف، وألفا التأنيث، فيجب أن يكون لفظ كلّ واحد منها مركبًا، وكذا المعنى، فلا يكون كلمةً، بل كلمتين.

فالجواب أن جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدّة الامتزاج ككلمة واحدة، فأعرِب المركب إعراب الكلمة، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكَلِم المذكورة، وكذلك الحركات الإعرابية.

ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سكّن أول أجزاء الفعل في المضارع، وغيِّر الاسم المنسوب إليه، نحو: «نمريّ»، و «عَلَويّ» و «وشويّ»، ونحو ذلك، فتغيَّرت بالحرفين[1] بنية المنسوب إليه والمضارع، وصارتا من تمام بنية الكلمة.

وأمّا سكون لام الكلمة بلحوق التاء في نحو «ضربَتْ»، فلا يوجب تغيير البنية، إذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها في البنية، كما يجيء في أول التصريف إن شاء الله تعالى[2].

---

(١) أي: ياء النسب وحرف المضارعة.

(٢) أي: في أوّل شرح المؤلف على الشافية لابن الحاجب.

أمَّا الفعل الماضي نحو: «ضَرَبَ» ففيه نظر، لأنه كلمة بلا خلاف، مع أن الحدث مدلول حروفه المترتبة، والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي، مدلول وزنه الطارىء على حروفه، والوزن جزء اللفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعًا معيَّنًا.

والحركات مما يُتلفظ به، فهو إذن كلمة مركبة من جزأين يدل كل واحد منهما على جزء معناه؛ وكذا نحو: «أُسْد» في جمع «أَسَد»، وكذا المصغر، ونحو: «رجال» و «مساجد»، ونحو: «ضارب» و«مضرُوب» و «مِضرَب»؛ لأن الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الأمثلة المذكورة: الحركات الطارئة مع الحرف الزائد؛ ولا يصح أن ندَّعي ههنا أن الوزن الطارىء كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة، كما ادَّعينا في الكلم المتقدمة، وكما يصح أن ندعي في الحركات الإعرابية؛ فالاعتراض بهذه الكَلِم اعتراض وارد، إلا أن نقيد تفسير اللفظ المركب، فنقول: هو ما يدل جزؤه على جزء معناه وأحد الجزأين متعقّب للآخر(١)، وفي هذه الكلم المذكورة: الجزآن مسموعان معًا.

***

٢ ـ أقسام الكلمة

قال ابن الحاجب:

وهي اسم وفعل وحرف.

***

قال الرضيّ:

إنما قُدِّم الاسم على الفعل والحرف، لحصول الكلام من نوعه دون أخويه، نحو: «زيد قائم»، والمقصود من معرفة الكَلِم الكلام والأحوال التي تعرض له من الإعراب وغيره.

ثم قدم الفعل على الحرف، لأنه، وإن لم يتأتَّ من الفعلين كلام كما تأتَّى من الاسمين، لكنه يكون أحد جزأي الكلام، نحو: «ضربَ زيد»، بخلاف الحرف، فإنه لا يتأتَّى منه ومن كلمة أخرى كلام.

فإن قيل: يجب أن تكون الكلمة هذه الثلاثة معًا، لأن الواو للجمع، فيكون نحو: «أذَهَب زيد»، ونحو: «مرَّ بزيد»، كلمة، لأنه اسم وفعل وحرف.

---

(١) أي: حاصل بعده.

فالجواب أنه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء إلى أجزائه، كما تقول: «السكنجبين[١] خلّ وعسل»، وما ذكره قسمة الشيء إلى جزئياته، نحو قولك: «الحيوان إنسان وفرس وبقر وغير ذلك»؛ ونريد بـ «الجزئيّ» ما يدخل تحت كليّ، ويصح كون الكليّ خبرًا عنه، نحو: «الإنسان حيوان»؛ وقولهم: الواو للجمع لا يريدون به أن المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معًا في حالة واحدة، كما يجيء في باب حروف العطف، بل المراد أنهما يجتمعان في كونهما محكومًا عليهما، كما في: «جاءني زيد وعمرو»، أو في كونهما حكمين على شيء، نحو: «زيد قائم وقاعد»، أو في حصول مضمونيهما، نحو: «قام زيد وقعد عمرو»، بخلاف «أو» فإنها في الأصل لحصول أحد الشيئين؛ فلو قال: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، لكان المعنى: الكلمة أحد الثلاثة دون الباقيين.

بلى، إن أريد الحصر مع «أو» قدّم «إمّا» على المعطوف عليه، نحو: الكلمة إمّا اسم أو فعل أو حرف، فتكون القضية مانعة الجمع والخلو، كما هو المذكور في مظانّه.

وكذا كان ينبغي أن يذكره المصنف، لأن مقصوده الحصر بدليل قوله: «لأنها إما أن تدل...»[٢].

فإن قيل: إنك حكمت على الفعل والحرف أن كل واحد منهما كلمة، والكلمة اسم، فيجب أن يكونا اسمين.

قلتُ: إن أردت بقولك: «إن الكلمة اسم»: أنّ لفظها اسم لدخول علامة الأسماء كاللام والتنوين عليها، فهو مغالطة، لأن معنى كلامك، إذن، أن الفعل كلمة من حيث المعنى، ولفظ الكلمة اسم، وهذا لا ينتج أن الفعل اسم، لعدم اتحاد الوسط، وكذا إن أردت به أن لفظ معنى[٣] الكلمة اسم، لأنها لفظ دال على معنى مفرد، وكل لفظ هكذا: اسم، لأنه يصح الإخبار عنه، ولو بأنه دال على معنى مفرد، كما تقول: «ضرب» دالّ على معنى مفرد، أو تقول: «ضرب» فعل ماض؛ فنقول: هذا أيضًا مغالطة، لأن معنى كلامك، وهو أن الفعل كلمة، وكل كلمة اسم: أن الفعل لفظ

---

(١) السكنجبين: كلمة فارسيّة تعني الشراب المتّخذ من حامض وحلو.

(٢) هذا القول لابن الحاجب، وسيرد في الفقرة التالية «دليل انحصار الكلمة في الأقسام المذكورة».

(٣) هكذا جاءت هذه العبارة في النسخة المطبوعة من شرح الكافية، ولعلّ الشارح يريد: إن كلمة «لفظ» اسم.

وضع لمعنى مفرد إذا أريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له، كما في: «ضرب زيد»، وكل لفظ هكذا: اسم إذا أريد به مجرد اللفظ، كما في قولك: «ضرب» فعل ماض، وهذا لا ينتج أن الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط.

فإن قيل: فإذا كان نحو «مِن» و «ضرب» في قولك: «مِن» حرف جر، و «ضربَ» فعل ماض، اسمين، فكيف أخبرت عنهما بأن الأول حرف والثاني فعل؟ وهل هذا إلا تناقض؟

قلت: لم نرد أن «مِن» في هذا التركيب حرف، و «ضرب» فعل، بل المعنى أن «مِن» إذا استعمل في المعنى الذي وضع له أوَّلاً، نحو: «خرجت من الكوفة»: حرف، وكذا «ضرب» فعل ماض في نحو: «ضرب زيد».

ومثله إذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه، فإنك أخبرت عن قولك: «مدلول الفعل»، بقولك: «لا يخبر عنه»، لأن المراد: مدلول الفعل إذا كان تحت لفظ الفعل، لا يخبر عنه، وقولك: «مدلول الفعل» ليس كذا.

وكذا قولك: «الفعل لا يسند إليه»، أي الفعل إذا كان بلفظه، نحو: «ضرب زيد» وقصدت معناه الموضوع هو له.

وكذا قولهم: «المجهول مطلقًا لا يحكم عليه»، أي: الشيء الذي لا شعور به أصلاً لا يحكم عليه، ولفظ «المجهول مطلقًا»، مشعور بمعناه، إذ هو ما لا نعرفه.

ففي جميع ذلك مبتدآن:

أحدهما محكوم عليه بشيء، وهو المذكور في لفظك، والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك، وهو المكنيّ بلفظك عنه.

فلا يلزم التناقض لأن التناقض لا يكون إلا مع اتحاد الموضوعين.

* * *

٣ ـ دليل انحصار الكلمة في الأقسام المذكورة

قال ابن الحاجب:

لأنها إما أن تدلّ على معنى في نفسها، أو لا. الثاني: الحرف. والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أو لا. الثاني: الاسم، والأول الفعل. وقد علم بذلك حدّ كل واحد منها.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن اسم «أنَّ» ضمير «الكلمة»، والمضاف محذوف، إما مِن الاسم أو من الخبر، أي: لأن حالها إما دلالة، أو لأنها ذات دلالة.

ويجوز أن يكون «أن تدل» مبتدأ محذوف الخبر، أي: دلالتها ثابتة، ومثله قولك: «زيد إما أن يسافر أو يقيم».

واللام في قوله: «لأنها» متعلق بما دل عليه قوله: «وهي اسم وفعل وحرف»، إذ المعنى: الكلمة محصورة في هذه الأقسام. واستدل على الحصر بأن قال: هذا اللفظ الدال على معنى مفرد، أعني الكلمة إما أن يدل على معنى في نفسه، أو على معنى لا في نفسه: الثاني الحرف أعني: الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها؛ والأول، أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها، إما أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، أو لا. الثاني: الاسم، أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، والأول الفعل، أي: الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

فهذه قسمة دائرة بين النفي والإثبات، فتكون حاصرة، أي لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان.

فتبيَّن بدليل الحصر حدّ كل واحد من الأقسام، لأنه ذكر فيه جنس كل واحد، وفصله كما بيَّنا، والمركب من الجنس والفصل هو الحد.

الكلام وتركيبه

قال ابن الحاجب:

الكلام ما تضمَّن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتّى ذلك إلا في اسمين، أو في فعل واسم.

* * *

قال الرضيّ:

إنما قدَّمَ حدّ الكلمة على حدّ الكلام مع أن المقصود الأهم من علم النحو: معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب؛ لتوقف الكلام على الكلمة توقّف المركب على جزئه.

ويعني بتضمنه الكلمتين: تركبه منهما وكونهما جزأيه، وذلك من دلالة المركب على كل جزء من أجزائه دلالة تضمّن.

وجزءا الكلام يكونان ملفوظين، كـ «زيد قائم»، و «قام زيد»، ومقدرين كـ «نَعَمْ» في جواب من قال: «أزيد قائم»، أو: «أقام زيد»؛ أو أحدهما مقدرًا دون الآخر، وهو إما الفعل، كما في: «إن زيد قام»، أو الفاعل كما في: «زيد قام»، أو المبتدأ، أو الخبر كما في قوله تعالى: ﴿**فصبر جميل**﴾[1].

والمراد بالإسناد أن يُخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى، على أن يكون المخبر عنه أهمَّ ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخصَّ به.

فقولنا: «أن يخبر»، احتراز عن النسبة الإضافية، وعن التي بين التوابع ومتبوعاتها.

وقولنا: «في الحال»، كما في: «قام زيد»، و «زيد قائم»، وقولنا: «أو في الأصل» ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائيّ، نحو: «بِعتُ»، و «أنت حرّ»، وفي الطلبي نحو: «هل أنت قائم»؟ و «ليتك»، أو «لعلّك قائم»، وكذا نحو:

---

(١) يوسف: ١٨.

«اضربْ»، لأنه مأخوذ من: «تضرب»، بالاتفاق، وقياسه: «لِتضرب»، بزيادة حرف الطلب قياسًا على سائر الجمل الطلبية، فخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال، بدلالة قولك فيما لم يسمَّ فاعله: «لتُضربْ»، وفي الغائب: «ليَضربْ»، وفي المتكلم: «لأضربْ»، و «لنَضرب»، لما قلَّ استعمالها.

وقولنا: «بكلمة»، كما في: «زيد قائم»، وقولنا: «أو أكثر»، ليعمَّ نحو: «زيد أبوه قائم»، و «زيد قام أبوه»؛ فكان على المصنف أن يقول: كلمتين أو أكثر، وليس له أن يقول: الأصل في الخبر الإفراد، لأنه لا دليل عليه، ويجيء فيه مزيد بحث(١)، إن شاء الله تعالى.

وقولنا: «على أن يكون المخبر عنه أهمَّ ما يخبر عنه...» احتراز عن كون الفعل خبرًا(٢) أيضًا عن واحد من المنصوبات في نحو: «ضرب زيد عَمرًا أمامك يوم الجمعة ضربةً»، و «ضُرِب زيد يومَ الجمعة أمامك ضربةً»، فإن المرفوع في الموضعين أخصّ بالفعل، وأهم بالذكر من المنصوبات، كما يجيء في باب المصدر.

وكان على المصنف أن يقول: بالإسناد الأصلي المقصود ما تركب به لذاته، ليخرج بـ «الأصلي» إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام، وأما نحو: «أقائم الزيدان»، فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه، كما في أسماء الأفعال، وليخرج بقوله: «المقصود ما تركب به لذاته»: الإسناد الذي في خبر المبتدأ في الحال أو في الأصل، وفي الصفة والحال، والمضاف إليه إذا كانت كلها جملاً، والإسناد الذي في الصلة، والذي في الجملة القسمية، لأنها لتوكيد جواب القسم، والذي في الشرطية لأنها قيد في الجزاء، فجزاء الشرط وجواب القسم كلامان(٣) بخلاف الجملة الشرطية والقسمية.

والفرق بين «الجملة» و «الكلام» أن الجملة ما تضمَّن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها، أو لا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه.

---

(١) سيأتي ذلك في باب المبتدأ والخبر.

(٢) لا يقصد الشارح هنا بكلمة «الخبر» معناه الاصطلاحيّ، بل المعنى اللغوي، أي الحديث.

(٣) المعروف أنّ الكلام هو مجموع الشرط والجزاء.

والكلام ما تضمن الإسناد الأصليّ، وكان مقصودًا لذاته؛ فكل كلام جملة، ولا ينعكس.

وإنما قال: «بالإسناد»، ولم يقل: «بالإخبار»، لأنه أعمّ، إذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والإنشائي، كما ذكرنا.

واحترز بقوله: «بالإسناد» عن بعض ما ركّب من اسمين كالمضاف والمضاف إليه، والتابع ومتبوعه، وبعض المركب من الفعل والاسم، نحو: «ضَرَبَكَ»، وعن جميع الأنواع الأربعة الأُخَر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث، وهي: اسم مع حرف، وفعل مع فعل أو حرف، وحرف مع حرف.

وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم، أي: الإسناد الذي هو رابطة، ولا بدَّ له من طرفين: مسند، ومسند إليه؛ والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسندًا، ومسندًا إليه؛ والفعل يصلح لكونه مسندًا لا مسندًا إليه، والحرف لا يصلح لأحدهما.

والتركيب العقلي الثنائيّ بين الثلاثة الأشياء[1]، أعني الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة أقسام: الاسمان، والاسم مع الفعل أو الحرف، والفعل مع الفعل أو الحرف، والحرفان.

فالاسمان يكونان كلامًا، لكون أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه، وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندًا والاسم مسندًا إليه.

والاسم مع الحرف لا يكون كلامًا، إذ لو جعلت الاسم مسندًا فلا مسند إليه، ولو جعلته مسندًا إليه فلا مسند، وأما نحو: «يا زيد»، فلسدِّ «يا» مسدَّ «دعوت» الإنشائي.

والفعل مع الفعل أو الحرف لا يكون كلامًا لعدم المسند إليه، وأما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه.

فظهر بهذا معنى قوله: «ولا يتأتّى» أي: لا يتيسَّر الإسناد إلا في اسمين، أو فعل واسم؛ والباء في قوله: «بالإسناد» للاستعانة، أي: تركب من كلمتين بهذا الرابط، أو بمعنى «مع»، أي: مع هذا الرابط.

* * *

---

(١) يجيز الكوفيّون مثل هذا التعبير، ويخطّئه البصريّون، والصواب عندهم القول: «ثلاثة الأشياء»، وسيناقش الرضيّ المذهبين في بابي الإضافة والعدد.

الاسم وخواصّه

١ ـ تعريف الاسم

قال ابن الحاجب:

الاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

* * *

قال الرضيّ:

لم يقتصر على ما تقدّم، مع قوله: «وقد علم بذلك حدّ كلّ واحد منها»، لأنه أراد أن يصرح بحدٍّ كل واحد من الأقسام في أول صِنفه، والذي تقدم لم يكن حدًا مصرَّحًا به، ولا المقصود منه الحدّ، بل كان المراد منه الدليل على الحصر.

قوله: «ما دل» أي: كلمة دلّت، وإلا وَرَدَ عليه الخط والعقد والنصبة والإشارة؛ وإنما أورد لفظة «ما» مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادًا على ما ذكره قبلُ من كون الاسم أحد أقسام الكلمة في قوله: «وهي اسم وفعل وحرف»، فكل اسم كلمة، لأن الكلمة كليّ، والاسم جزئيّ لها.

وقوله: «في نفسه» الجار والمجرور، مجرور المحل صفة لقوله: «معنى» والضمير البارز في «نفسه» لِـ «ما»، التي المراد منها الكلمة، كما أن الضمير في قوله قبلُ: «على معنى في نفسها» للكلمة.

وقال المصنف[1]: إنّ الضمير في قولهم: «ما دلّ على معنى في نفسه»، وقولهم: «في غيره» راجع إلى «معنى»، وأن معنى: «ما دلّ على معنى في نفسه»، أي: لا باعتبار غيره، كقولهم: الدار قيمتها في نفسها، كذا، أي: باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد، أو غير ذلك.

وفيه نظر، لأنّ قولهم في حد الحرف: «على معنى في غيره» نقيض قولهم:

---

(١) أي: ابن الحاجب، وقوله التالي ذكره في كتابه «الإيضاح»، وهو شرح للمفصَّل للزمخشريّ.

«على معنى في نفسه»، ولا يقال في مقابلة قولك: «قيمة الدار في نفسها كذا»: «قيمة الدار في غيرها كذا»، بل يقال: «لا في نفسها».

ومعنى الكلام على ما اخترنا، أعني جعل «في نفسه» صفة لِـ «معنى» والضمير لِـ «ما»، الاسم[1] كلمة دلّت على معنىً ثابت في نفس تلك الكلمة، والحرف كلمة دلّت على معنى ثابت في لفظ غيرها؛ فـ «غير» صفة لِـ «اللفظ»، وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردًا، كالمعرف باللام، والمنكر بتنوين التنكير، وقد يكون جملة، كما في: «هل زيد قائم»؟ لأن الاستفهام معنى في الجملة، إذ قيام زيد مستفهم عنه، وكذا النفي في: «ما قام زيد»، إذ قيام زيد منفيّ؛ فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره، إما مقدَّم عليه كما في نحو: «بصريّ»، أو مؤخر عنه، كما في «الرجل»، والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ، فيكون متضمّنًا للمعنى الذي أحدث فيه الحرف[2] مع دلالته على معناه الأصليّ، إلا أن هذا تضمُّنُ معنًى لم يدلّ عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ «البيت» متضمّنًا لمعنى «الجدار» ودالاً عليه، بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمِّن، فـ «رجل» في قولك: «الرجل»، متضمِّن لمعنى التعريف الذي أحدث فيه اللام المقترن به، وكذا: «ضرب زيد» في: «هل ضرب زيد»؟ متضمِّن لمعنى الاستفهام، إذ «ضرب زيد» مستفهم عنه، ولا بدّ في المستفهم عنه من معنى الاستفهام، ومُوجده فيه «هل»، وقد يكون معنى الحرف ما دلّ عليه غيره مطابقة، وذلك إذا كان ذلك الغير[3] لازم الإضمار كما دلّ همزة «أضرب»، ونون «نضرب» على معنى الضميرين اللازم إضمارهما؛ وقد يكون الحرف دالاً على معنيين كل منهما في كلمة[4]، كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل.

والأغلب في معنى الحرف أن يكون معنى الأسماء الدالة على المعاني دون الأعيان، وقد تكون دالة على العين أيضًا، كالهمزة في «أضرب» ونون «نضرب»

(١) كلمة «الاسم» خبر لـ «معنى الكلام»، أي: ومعنى الكلام على ما اخترنا الاسم كلمة دلّت على معنى ثابت...

(٢) أي: الذي أحدثه فيه الحرف، وحذف الضمير من «أحدثه» جائز.

(٣) يخطّىء بعضهم إدخال «أل» على «غير»، وقد أجازه مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة.
انظر كتابنا: معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٠٧.

(٤) لعلّ الصواب «كلاهما في كلمة»، لأن مراد الشارح أن يقول إنّ المعنيين اللذين يدلّ عليهما الحرف هما معًا في كلمة واحدة.

وتاء «تضرب» في خطاب المذكر، فإنها تفيد معاني الفاعلين بعد الأفعال.

ثم نقول: إن معنى «مِن» الابتداء، فمعنى «مِن» ومعنى لفظ الابتداء سواء، إلا أن الفرق بينهما أن لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر، بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة، ومعنى «مِن» مضمون لفظ آخر ينضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصلي؛ فلهذا جاز الإخبار عن لفظ الابتداء، نحو: «الابتداء خير من الانتهاء»، ولم يجز الإخبار عن «مِن»، لأن الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر، فكيف يخبَّر عن لفظ ليس معناه فيه؟ بل في لفظ غيره، وإنما يخبَّر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة، فالحرف وحده لا معنى له أصلاً، إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على أن في ذلك الشيء فائدة، فإذا انفرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى أصلاً.

فظهر بهذا أن المعنى الإفراديّ للاسم والفعل في أنفسهما، وللحرف في غيره، ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات، وذلك بأن يقال: إن لفظة[1] «طويل»، مثلاً، في «جاءني رجل طويل»، موجد لمعناه أي الطول في موصوفه، حتى صار الموصوف متضمنًا له.

وذلك أن معنى «طويل»: ذو طول، فهو دالّ على معنيين: أحدهما قائم بالآخر، إذ «الطول» قائم بـ «ذو»، فمعناه: الطول وصاحبه، لا مجرد الطول الذي في «رجل» وإنما ذكر الموصوف قبله ليعيِّن ذلك الصاحب الذي دل عليه «طويل»، وقام به الطول لا ليقوم به الطول.

وأما قولهم: «النعت دال على معنى في متبوعه»، فلكون المتبوع معيّنًا لذلك الذي قام به المعنى ومخصِّصًا له وكونه إيّاه، بل المصدر في قولك: «ضَرْب زيد» مفيد لمعنى في لفظ غيره، أعني: ضاربيَّة زيد، لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم: «دلّ»، أي: دلّ بالوضع، ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى، إذ يصح أن يقال: «الضرب شديد»، ولا يذكر الضارب، ولا يخرج بذلك عن الوضع.

ويصحّ أن يعترض عليه[2] بالأفعال، فإن «ضَرَب» وُضع ليدل على ضاربيَّة ما ارتفع به، ولا يندفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم: الحرف ما لا يدل إلا على معنىً في غيره، فإن «ضَرَب» مفيد في نفسه الإخبار عن وقوع ضرْب، وفي فاعله عن ضاربيته، بخلاف «من» فإنه لا يفيد إلا معنى الابتداء في غيره.

---

(١) في النسخة المطبوعة «إن معنى طويل»، ولعلّ الصواب ما أثبتناه.

(٢) أي: على تعريف الحرف القائل: إنّ الحرف هو ما دلّ على معنى في غيره.

قوله: «غير مقترن» صفة بعد صفة لقوله: «معنى»؛ ويتبيَّن معنى قوله: «غير مقترن» ببيان قوله في حد الفعل: «هو ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة»، أي: على معنى واقع في أحد الأزمنة الثلاثة معيَّنًا، بحيث يكون ذلك الزمان المعيَّن أيضًا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له أوّلاً، فيكون الظرف والمظروف مدلول لفظ واحد بالوضع الأصليّ، فيخرج عن حد الفعل، نحو: «الضرب» و «القتل»، وإن وجب وقوعه في أحد الأزمنة الثلاثة معيّنًا في نفس الأمر، لأن ذلك المعيَّن لا يدلّ عليه لفظ المصدر.

ويخرج نحو: «الصبوح»[١]، و «الغبوق»[٢]، و «القيلولة»[٣]، و «السُّرى»[٤]، لأن اللفظ وإن دلّ على زمان، لكنه ليس أحد الأزمنة الثلاثة، أي الماضي، والحال، والمستقبل.

وكذا يخرج نحو: «خَلْق السموات»، و «قيام الساعة»، لأنه، وإن اقترن الحدثان كلٌّ واحد منهما بأحد الأزمنة معيّنًا عند السامع، لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعًا.

ويخرج أيضًا اسما الفاعل والمفعول عند إعمالهما، لأنهما وإن كانا لا يعملان عندهم إلا مع اشتراط الحال أو الاستقبال، إلا أن ذلك الزمان مدلول عملهما العارض، لا مدلولهما وضعًا.

وكذا يخرج أسماء الأفعال، لأن ذلك فيها ليس بالوضع الأول، بل بالوضع الثاني، كما يجيء في بابها.

ويدخل فيه المضارع، لأنه دالّ على أحد الأزمنة الثلاثة بالوضع. إن قلنا: إنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، وكذا إن قلنا أيضًا: باشتراكه في الحال والاستقبال، لأن اللفظ المشترك في معنيين، حقيقة فيهما، موضوع لكل واحد منهما، فهو في أصل الوضع لأحد الأزمنة الثلاثة معيَّنًا، وكذا في الاستعمال، والتباس ذلك المعيَّن على السامع لا يخلّ بكونه لأحدهما معيَّنًا.

وكذا تدخل الأفعال الإنشائية لعروض الإنشاء، وكون الفعل لأحدها معينًا في الوضع، سواء كان الإنشاء العارض لازمًا، كما في «عَسَى» أو غير لازم، كما في «بعت»، و «اشتريت».

ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي، والمستقبل، والحال، إذا أريد به

---

(١) الصبوح: الشراب في الصباح.
(٢) الغبوق: الشراب في المساء.
(٣) القيلولة: الاستراحة في الظهيرة.
(٤) السُّرى: السَّير ليلاً.

الفعل الذي مضى، والفعل الآتي، والفعل الحالي، لأن لفظ الماضي ليس موضوعًا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان، بل لكل ماض في الزمان أو في المكان، نحو: «مضى في الأرض»، وكذا المستقبل والحال.

والأولى أن يقال: الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن، حتى لا يرد مثل هذا من الأصل، ولا يرد، أيضًا، مثل «الصَّبوح»، و «الغبوق»، و «السُّرى»، ولا الاسم الموضوع دالاً بتركيبه على أحد الأزمنة الثلاثة، كـ «الغبُور»، مثلاً، بمعنى كون الشيء في الماضي، أو في المستقبل، فإن دلالته على أحد الأزمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن، ومن ثمة تبقى هذه الدلالة مع تغيّر الوزن كـ «الغابر»، وغبرَ يغبر؛ والحق أنه بمعنى الماضي، أو البقاء في المكان أو الزمان، قال الله تعالى: ﴿**كانت من الغابرين**﴾[1].

وإنما لم يفسر قوله: «الأزمنة الثلاثة» لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال؛ والحق أن مثل هذا الإهمال لا يحسن في الحدود، وكذا لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره، ولا يُورَد في الحدود إلا الألفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها.

إن قيل: إن ضمير الغائب، والأسماء الموصولة، وكاف التشبيه الاسمية و «كم» الخبرية، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، خارجة عن حدّ الاسم بقوله: «في نفسه».

فالجواب: أن الضمير المذكور والأسماء الموصولة، وإن احتاجا ضرورة إلى لفظ آخر، لكن لا ليفيدا معناهما الذي هو الشيء المبهم ويحدثاه في ذلك اللفظ، فإن لفظة «الذي» مثلاً، تفيد معناها الذي هو الشيء المبهم في نفسها لا في صلتها، وإنما تحتاج إلى صلتها لكشف ذلك الإبهام ورفعه منها، لا لإثبات ذلك الإبهام في الصلة.

وكذا ضمير الغائب؛ فهما مبهمان، لكن اشترط فيهما من حيث الوضع أنه لا بدَّ لهما من معيَّن مخصَّص، فلذا عُدَّا من المعارف.

وكذا اسم الإشارة، إلا أنه كثيرًا ما يكتفي بقرينة غير لفظية للتخصيص؛ وأما الكاف الاسمية فمعناها المثل، بخلاف الحرفية، فإن معناها التشبيه الحاصل في لفظ آخر؛ وكذا معنى «كم» كَثير، لا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها، بخلاف «ربَّ» عند من قال بحرفيتها، فإن معناها القِلَّة في مجرورها، وإنما وجب القول

---

(١) الأعراف: ٨٣.

بهذا في «ربَّ» و «كم» والكافين: الاسمية والحرفية، صونًا لحدَّي الاسم والحرف عن الاعتراض، ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين «ربَّ» و «كمْ» بما فرقنا تحكمًا، لكن لما ثبت اسمية «كم» بدخول علامات الأسماء عليها، ولم يثبت مثله في «ربَّ»، وكذا في الكافين، اضطررنا إلى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدَّان.

وأما اسم الاستفهام واسم الشرط فكلّ واحد منهما يدلّ على معنى في نفسه وعلى معنًى في غيره، نحو قولك: «أيَّهم ضربت»؟ و «أيّهم تضربْ أضربْ»، فإن الاستفهام متعلّق بمضمون الكلام، إذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه، ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء، و «أيّ» في الموضعين دالّ على ذات أيضًا، وهي ليست معنًى فيما بعدها، فسَلِم حدّ الاسم.

ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه: إن حرفي الاستفهام والشرط أعني الهمزة و «إن» حذفتا وجوبًا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال، فكان الأصل: «أأيّهم ضربت»؟ و «إن أيّهم تضرب أضرب»، ثم تضمَّن «أيّ» معنى الاستفهام والشرط، فالمعنيان عارضان فيها وإن كانا لازمين، وكذا ما سوى «أيّ» من أسماء الاستفهام والشرط، نحو: «مَن تضربُ»؟ أيْ: أمَن تضرب؟ و «مَنْ» بمعنى «أيّ» في التعيين في الاستفهام، وكذا: «مَن تضربْ أضربْ»، أي: إنّ مَن تضرب أضرب، فجميع أسماء الاستفهام والشرط بمعنى «أيّ» الشرطيّة والاستفهاميّة.

هذا، ولو قلنا: الحرف ما لا يدلّ إلا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها، وبالكاف، و «ربَّ»، و «كم».

* * *

٢ ـ خواصّ الاسم

قال ابن الحاجب:

ومن خواصّه دخول اللام، والجرّ، والتنوين، والإسناد إليه، والإضافة.

* * *

قال الرضيّ:

الفرق بين الحدّ والخاصة أن الحد مطرد ومنعكس، والخاصة مطردة غير منعكسة، والمراد بالاطّراد أن تضيف لفظ «كلّ» إلى الحد، فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره، كقولك في قولنا الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن: كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم.

وكذا تقول في الخاصة: كل ما دخله لام التعريف فهو اسم.

والمراد بالعكس عند النحاة أن تجعل مكان هذين نقيضيهما، فتقول: كل ما لـم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم، ولا يصح أن تقول في الخاصة: كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم.

وقد يقال: العكس أن يُجعل المبتدأ خبرًا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والإيجاب بحاله، وهذه عبارة المنطقيين، فتطّرد قضية الحدّ والمحدود كليَّةً مع جعل المحدود موضوعًا، نحو: كل اسم: دالٌّ على معنى في نفسه غير مقترن؛ وتنعكس كليَّةً نحو: كل دال على معنى في نفسه غير مقترن: اسم.

وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تطرد كذا، نحو: «كلّ ما دخله اللام اسمٌ»، ولا يقال: «كل اسم يدخله اللام».

قوله: «دخول اللام»، أي لام التعريف الحرفية بخلاف لام الموصول في نحو: «الضارب» و «المضروب»، فإنها لا تدخل إلا على فعل في صورة الاسم، كما يجيء في الموصولات، وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب «لو»، وغير ذلك.

وإنما اختصت لام التعريف بالاسم، لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدالّ، والفعل لا يدل على الذات إلاً ضمنًا، والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه.

وأمّا قول الشاعر [من الطويل]:

١ ـ يَقولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ ناطِقًا ... إلـى رَبِّنـا صَـوتُ الـحـمـارِ الـيُـجـدَّعُ

---

١ ـ **التخريج**: البيت لذي الخرق الطهوي في تخليص الشواهد ص ١٥٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٣١، ٥/ ٤٨٢؛ والدرر ١/ ٢٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٢؛ ولسان العرب ٨/ ٤١ (جدع)؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٦٧؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص٣٧؛ وجواهر الأدب ص ٣٢٠، ورصف المباني ص ٧٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٦٨؛ وشرح المفصل ٣/ ١٤٤؛ وكتاب اللامات ص ٥٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٨٦ (عجم)، ١٢/ ٥٦٤ (لوم)؛ ومغني اللبيب ١/ ٤٩؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٥.

اللغة: الخنا: الفحش. العجم: جمع أعجم وعجماء وهو من لا ينطق. اليجدع: الذي يجدع، أي: يقطع أنفه أو أذنه أو شفته.

المعنى: يصف رجلاً بأنّه يقول الفحش، ثم يذكّر بالآية الكريمة: ﴿**إن أنكر الأصوات لصوت الحمير**﴾ [لقمان: ١٩] فيقول: إن أبغض أصوات الحيوانات صوت الحمار الذي يقطع أنفه أو أذنه، ثم يخبرنا في البيت الثاني أن الرجل لشدة نفاقه خبير في استخراج اليرابيع من جحورها المختلفة في الأمكنة المختلفة.

فليست اللام فيه للتعريف، بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول، وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء إلا في ضرورة الشعر.

وإنما اختص الجر بالاسم، لأنهم قصدوا أن يوفوا الاسم، لأصالته في الإعراب، حركاته الثلاث، وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه واحدًا منها، فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل، وهو الجر، وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب.

وأما التنوين، فاختص من جملة أقسامها الخمسة[1] بالاسم، ما ليس للترنم، فهي إذن، أربعة أقسام:

أحدها للتنكير[2]، نحو: «صهٍ»[3]، و «مَهٍ»[4]، و «دَجٍ»[5]، و «سيبويهٍ»[6]، قيل: ويختص بالصوت واسم الفعل، وأما التنوين في نحو: «رُبَّ أحمدٍ، وإبراهيم»، فليس يتمحض للتنكير، بل هو للتمكن أيضًا، لأن الاسم ينصرف، وأنا لا أرى منعًا من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معًا، فربَّ حرف يفيد فائدتين، كالألف والواو في «مسلمان»، و «مسلمون» فنقول: التنوين في «رجل»، يفيد التنكير أيضًا، فإذا سمّيت بالاسم تمحضت للتمكن.

= **الإعراب**: **«يقول»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). **«الخنا»**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف. **الواو**: استئنافية. **«أبغض»** مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«العجم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«ناطقًا»**: تمييز منصوب بالفتحة. **«إلى ربنا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أبغض». **«صوت»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«الحمار»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«اليجدّع»**: «ال»: اسم موصول بمعنى «الذي»، مبني على السكون في محل جر صفة لـ «الحمار»، يجدّع: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، و «نائب الفاعل»: ضمير مستتر تقديره هو.

جملة «يقول الخنا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أبغض العجم»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «يجدع»: صلة الموصول لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «اليجدّع» حيث دخلت «ال» الموصولة بمعنى «الذي» على الفعل المضارع، واتفق البصريون والكوفيون على أنّ هذا شذوذ، في حين قال ابن مالك: إنه قليل لا شاذ.

(١) أي: أقسام التنوين الخمسة، وضمير التأنيث في «أقسامها» يعود على «التنوين» باعتبارها كلمة.

(٢) هو التنوين الذي يدخل الاسم المعرفة فيصيِّره نكرة.

(٣) «صهٍ» بالتنوين: اسم فعل، ومعناه طلب السكوت عن الحديث مطلقًا، وبدون تنوين يعني طلب السكوت عن حديث معيّن.

(٤) «مهٍ» بالتنوين، اسم فعل ومعناه الانكفاف مطلقًا، وبدون تنوين يعني طلب الانكفاف عن عمل معيَّن.

(٥) «دجٍ»: اسم صوت لزجر الدجاج.

(٦) «سيبويه» بالتنوين، لا يُقصد به النحويّ المشهور صاحب «الكتاب»، وإنما شخص نكرة يسمّى سيبويه.

وإنما اختص تنوين التنكير بالأسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف.

وثانيها للتمكّن، ومعناه كون الاسم معربًا، فلا يمكن إلا في الاسم، وإنما لم يجعل لإعراب المضارع علامة لعروضه.

وإنما حذفت علامة الإعراب من غير المنصرف مع كونه معربًا، لمشابهته للفعل الذي أصله البناء.

وثالثها للتعويض عن المضاف إليه، كـ «حينئذٍ»[١]، و «مررت بكلٍّ قائمًا»[٢]، وسيجيء أن المضاف لا يكون إلا اسمًا.

ورابعها لمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم، نحو: «مسلمات»، على الأعرف من أقوالهم، ولا معنى له إلا في الاسم.

وإنما قالوا إنه تنوين مقابلة، إذ لو كانت[٣] للتمكن، لم تثبت في قوله تعالى: ﴿من عرفات﴾[٤]، ولو كانت للتنكير لم تثبت في الأعلام، وليست عوضًا عن المضاف إليه ولا للترنم، فلم يبقَ إلا أن يقال هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر، لأن هذا معنى مناسب، ألا ترى إلى جعلهم نصب هذا الجمع تابعًا للجر، كما في جمع المذكر، فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين التي[٥] في الواحد، في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط، وهو كونه علامة تمام الاسم، وليس في النون شيء من معاني الأقسام الخمسة المذكورة، فكذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط، وليس فيها أيضًا شيء من تلك المعاني، لكنهم حطوها عن النون بسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون، لأن النون أقوى وأجلد بسبب حركتها.

وقال الرَّبعيّ، وجار الله: إنّ التنوين في نحو «مسلمات» للصرف، قال جار الله: وإنما لم تسقط في «عرفات»، لأن التأنيث فيها ضعيف، لأن التاء التي [كانت] فيها لمحض التأنيث سقطت، والتاء فيها علامة لجمع المؤنث.

وفيما قاله نظر، لأن «عرفات» مؤنث، وإن قلنا إنه لا علامة تأنيث فيها، لا

---

(١) تقول: «زرتُكَ وكنتَ حينئذٍ خارج البيت»، والأصل: «وكنتَ حين إذ زرتك خارج البيت»، فالتنوين في «حينئذ» عوض عن جملة «زرتك».

(٢) التقدير: مررت بكلِّ واحدٍ قائمًا، فالتنوين في «كلّ» عوض عن الاسم «واحد».
وقد يكون تنوين العوض عوضًا عن حرف، نحو: «جاء قاضٍ»، والأصل: جاء قاضي.

(٣) أي: التنوين، وأنث الفعل على اعتبار أنّ «التنوين» كلمة، والكلمة مؤنّثة.

(٤) البقرة: ١٩٨.

(٥) انظر الهامش ما قبل السابق.

متمحّضة للتأنيث ولا مشتركة، لأنه لا يعود الضمير إليها إلا مؤنثًا، تقول: «هذه عرفات مباركًا فيها»، ولا يجوز: «مباركًا فيه»، إلا بتأويل بعيد(١)، كما في قوله [من المتقارب]:

٢ ـ [فـلا مُـزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَـهـا] ولا أَرْضَ أَبْـقَـلَ إبـقـالَـهـا

فتأنيثها لا يقصر عن تأنيث «مصر» الذي هو بتأويل «البقعة».

والأولى عندي، أن يقال إن التنوين للصرف والتمكّن، وإنما لم يسقط في نحو: «من عرفاتٍ»، لأنه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط، وتبع النصب، وهو خلاف ما عليه الجمع السالم، إذ الكسر فيه متبوع لا تابع، فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة، لم يحذفا لمانع. هذا، مع أنه جوَّز المبرد، والزجاج، ههنا، مع العلمية حذف التنوين وإبقاء الكسر؛ ويُروى بيت امرىء القيس [من الطويل]:

٣ ـ تَنَوَّرْتُـها مـن أذْرعـات وأهـلُـهـا بـيـثـربَ أَدْنـى دارِهـا نَـظَـرٌ عـالـي

---

(١) أي: بتأويل «عرفات» بـ «المكان» أو «الموضع».

٢ ـ **التخريج**: البيت لعامر بن جوين في تخليص الشواهد ص ٤٨٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٥، ٤٩، ٥٠؛ والدرر ٦/ ٢٦٨؛ وشرح التصريح ١/ ٢٧٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٩، ٤٦٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٣؛ والكتاب ٢/ ٤٦؛ ولسان العرب ٧/ ١١١ (أرض)، ١١/ ٦٠ (بقل)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦٤؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٥٢؛ وجواهر الأدب ص ١١٣؛ والخصائص ٢/ ٤١١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧٤؛ والرد على النحاة ص ٩١؛ ورصف المباني ص ١٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٥٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٤٤؛ وشرح المفصّل ٥/ ٩٤؛ ولسان العرب ١/ ٣٥٧ (خضب)؛ والمحتسب ٢/ ١١٢؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٥٦؛ والمقرب ١/ ٣٠٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٧١.

اللغة: المزنة: قطعة من السحاب الماطر. ودقت: قطرت. أبقلت: أنبتت البقل، أعشبت.

الإعراب: **«فلا»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «لا»: حرف نفي تعمل عمل «ليس». **«مزنة»**: اسم «لا» مرفوع. **«ودقت»**: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هي». **«ودقها»**: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«ولا»**: الواو حرف عطف، **«لا»**: نافية للجنس. **«أرض»**: اسم «لا» مبنيّ على الفتح. **«أبقل»**: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره «هي». **«إبقالها»**: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «لا مزنة ودقت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «ودقت...» في محلّ نصب خبر «لا». وجملة «ولا أرض أبقل»: معطوفة على السابقة. وجملة «أبقل»: في محل رفع خبر «لا».

الشاهد فيه قوله: «ولا أرض أبقل إبقالها» والقياس: «أبقلت إبقالها...» لأنّ الفعل مسند إلى ضمير عائد على الأرض، وهو مؤنّث مجازيّ، فحذفت التاء للضرورة.

٣ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣١؛ وخزانة الأدب ١/ ٥٦؛ والدرر ١/ ٨٢؛ ورصف المباني ص ٣٤٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٤٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١٩؛ =

بكسر التاء بلا تنوين، وبعضهم يفتح التاء في مثله مع حذف التنوين، ويروى: «من أذرعاتَ»، كسائر ما لا ينصرف.

فعلى هذين الوجهين: التنوين للصرف بلا خلاف، والأشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية أيضًا.

وقال بعضهم: التنوين فيه عوض من منع الفتحة.

وأما تنوين الترنم، فهو في الحقيقة لترك الترنّم، لأنّه إنما يؤتَى به إشعارًا بترك الترنم عند بني تميم في رويّ مطلق، وذلك أن الألف والواو، والياء في القوافي تصلح للترنم بما فيها من المدّ، فيبدل منها التنوين لمناسبته إيّاها إذا قصد الإشعار بترك الترنم لخلوّ التنوين من المدّ، وهذا التنوين يلحق الفعل أيضًا والمعرَّف باللام، قال [من الوافر]:

= وشرح التصريح ١/ ٨٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٥٩؛ وشرح المفصّل ١/ ٤٧؛ والكتاب ٣/ ٢٣٣؛ والمقاصد النحويّة ١/ ١٩٦؛ والمقتضب ٣/ ٣٣٣، ٤/ ٣٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٤١؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٤؛ وشرح المفصّل ٩/ ٣٤.

اللغة: تنوّرتها: تبصّرت نارها من بعيد. أذرعات: بلد في أطراف الشام. يثرب: اسم مدينة، وهي التي هاجر إليها الرسول ﷺ فيما بعد، فسمّيت المدينة المنوّرة. أدنى: أقرب. نظر عال: أي يحتاج إلى نظر بعيد.

المعنى: يتوهّم الشاعر أنه نظر إلى النار المشبوبة في دار الحبيبة، وهو بعيد عنها يتحرّق لرؤيتها، ويتمنّى لقاءها.

الإعراب: **«تنوّرتها»**: فعل ماض مبنيّ على السكون، والتاء ضمير متّصل في محل رفع فاعل، و «ها»: ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به. **«من أذرعات»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تنوّرتها». **«وأهلها»**: الواو حالية، «أهلها»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة، **«بيثرب»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ المحذوف تقديره: موجودون. **«أدنى»**: مبتدأ مرفوع وهو مضاف. **«دارها»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«نظر»**: خبر المبتدأ مرفوع. **«عال»**: نعت «نظر» مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء المحذوفة لأنّه اسم منقوص والياء: لإشباع الحركة.

جملة «تنوّرتها...» الفعلية: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وأهلها بيثرب» الاسمية: في محلّ نصب حال. وجملة «أدنى دارها نظر» الاسمية: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «أذرعات» حيث يجوز فيه:

١ ـ الكسر مع التنوين، وذلك مراعاة لـ «أذرعات» قبل التسمية به، فهو جمع مؤنّث سالم. وهذا الجمع يجرّ بالكسرة الظاهرة، وينوّن تنوين مقابلة لا تنوين تنكير.

٢ ـ الكسر بلا تنوين، لأنّه جمع بحسب أصله، وعلم لمؤنّث بحسب حاله، فجُرّ بالكسرة كما يُجر جمع المؤنّث السالم، ومنع من التنوين كما يمنع العلم المؤنّث.

٣ ـ الفتح بغير تنوين لأنّه علم مؤنث ممنوع من الصرف.

٤ ـ أَقِلِّي اللَّومَ عاذِلَ والعتابَنْ وقُولي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أصابَنْ

ولم يُسمع دخولها الحرف(١)، ولا يمتنع ذلك في القياس نحو: «نَعَمنْ»(٢)، في القافية.

---

٤ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٨١٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٦٩، ٣٣٨، ٣/ ١٥١؛ والخصائص ٢/ ٩٦؛ والدرر ٥/ ١٧٦، ٦/ ٢٣٣، ٣٠٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤٩؛ وسر صناعة الإعراب ص ٤٧١، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٣، ٥١٣، ٦٧٧، ٧٢٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٢؛ وشرح المفصل ٩/ ٢٩؛ والكتاب ٤/ ٢٠٥، ٢٠٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٩١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨٠، ٢١٢؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٥٥؛ وجواهر الأدب ص ١٣٩، ١٤١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٢٢، ١١/ ٣٧٤؛ ورصف المباني ص ٢٩، ٣٥٣؛ وشرح ابن عقيل ص ١٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٩٨؛ وشرح المفصل ٤/ ١٥، ١٤٥، ٧/ ٩؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٤٤ (خنا)؛ والمنصف ١/ ٢٢٤، ٢/ ٧٩؛ ونوادر أبي زيد ص ١٢٧.

اللغة: أقلّي: خفّفي، أو اتركي. عاذل: ترخيم «عاذلة»، وهي اللائمة. أصبت: أي كنت مصيبًا فيما أقول أو أفعل.

المعنى: يقول: خفّفي لومك وعتابك يا لائمتي، واعترفي بصواب ما أقوله إذا ما كنت مصيبًا.

الإعراب: **«أقلي»**: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والياء ضمير في محلّ رفع فاعل. **«اللوم»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«عاذل»**: منادى مرخّم مبنيّ على ضمّ الحرف المحذوف للترخيم في محلّ نصب. **«والعتابَنْ»**: الواو: حرف عطف، و «العتابنْ»: معطوف على «اللوم» منصوب بالفتحة. والنون للترنم. **«وقولي»**: الواو حرف عطف. و «قولي»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والياء ضمير في محلّ رفع فاعل. **«إن»**: حرف شرط جازم. **«أصبت»**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون. والتاء: ضمير في محل رفع فاعل، وهو في محلّ جزم فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف تقديره: «إن أصبت فقولي...». **«لقد»**: اللام: واقعة في جواب قسم محذوف تقديره «والله...»، و «قد»: حرف تحقيق. **«أصابن»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو»، والنون للترنّم.

جملة «أقلّي» الفعليّة: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة النداء: اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قولي» الفعليّة: معطوفة على جملة «أقلّي» لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن أصبت فقولي» الشرطية: اعتراضية لا محل لها من الإعراب وجملة «قولي» المحذوفة: في محل جزم جواب الشرط. وجملة القسم المحذوف وجوابه: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «أصابن» الفعلية: جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «العتابن» و «أصابن» حيث أدخل على اللفظتين تنوين الترنّم، واللفظة الأولى اسم، والثانية فعل، فدلّ بذلك على أنّه ليس مختصًا بالاسم.

(١) سُمع في الحرف أيضًا، كما مثّل له شرّاح الألفية بقول النابغة الذبياني [من الكامل]:

أزِفَ الترحُّلُ غيرَ أنَّ ركابَنا لمّا تَزُلْ برحالنا وكأنْ قَدِنْ

انظر: ديوان النابغة ص ٨٩؛ والأزهية ص ٢١١؛ والجنى الداني ص ١٤٦، ٢٦٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٧٠؛ وشرح التصريح ١/ ٣٦؛ وشرح المفصّل ٨/ ١٤٨، ٩/ ١٨، ٥٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨؛ وشرح قطر الندى ص ١٦٠.

(٢) التمثيل بـ «نعمْ» هنا خطأ، لأن آخرها ساكن، وتنوين الترنّم يدخل على القوافي المطلقة، أي: غير الساكنة، والتنوين الذي يدخل على القوافي المقيّدة، أي: الساكنة، هو التنوين الغالي، وسيتحدّث عنه الشارح.

وقد يلحق عند بعضهم الرويّ المقيد، فيخصّ باسم الغالي، لأن الغلوّ تجاوز الحدّ، وحدّ هذا التنوين أن يكون بدلاً من حرف الإطلاق دلالةً على ترك الترنم، فإذا دخل القافية المقيّدة، فقد جاوز حدَّه، ويخرج به الشعر عن الوزن، فهو غَالٍ بهذا الوجه أيضًا، وهو، كقوله [من الرجز]:

٥ ـ وقاتِمِ الأعماقِ خاوي المخْتَرَقَنْ

فيفتح ما قبل النون تشبيهًا لها بالخفيفة(١)، أو يكسر للساكنين؛ كما في «حينئذٍ»، على ما يجيء في آخر الكتاب.

وإنما أُلحق في الرويّ المقيد تشبيهًا له بالمطلق.

وإنما اختص كون الشيء مسندًا إليه بالاسم، لأن المسند إليه مخبَر عنه، إمَّا في الحال أو في الأصل، كما ذكرنا، ولا يخبر إلا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمنًا، والحرف لا يدل على معنى في نفسه؛ ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم، وأما نحو: «ضرَبتْ»، و «ضَرَبَا»، و «ضربوا»، فالتأنيث والتثنية والجمع فيه راجع إلى الاسم، وكذا التصغير في نحو قوله [من البسيط]:

---

٥ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٤؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٥؛ والأغاني ١٠/ ١٥٨؛ وجمهرة اللغة ص ٤٠٨، ٦١٤، ٩٤١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٥؛ والخصائص ٢/ ٢٢٨؛ والدرر ٤/ ١٩٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٥٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٤، ٧٨٢؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٨.

اللغة: القاتم: المغبر. الخاوي: الخالي. المخترق: مهبّ الريح. الأعماق: أطراف المفاوز.

المعنى: يقول إنّه اجتاز مفازات خالية ومضلّة. يريد أن يقول إنّه شجاع.

الإعراب: **«وقاتم»**: الواو: واو رُبَّ، حرف جرّ، «قاتم»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ، وهو مضاف. **«الأعماق»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«خاوي»**: نعت «قاتم» مجرور بالكسرة المقدّرة، وهو مضاف. **«المخترقن»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكّن للوقف. وخبر المبتدأ جملة فعليّة في بيت لاحق.

الشاهد فيه قوله: «المخترقن» حيث نوّنت مع اقترانها بـ «أل» وهذا ما يسمّى بالتنوين الغالي.

(١) أي: بنون التوكيد الخفيفة. وجاء في خزانة الأدب ١/ ٧٩:

«قال ابن هشام في شرح الشواهد: والأخفش يسميّ هذا التنوين غاليًا، والحركة التي قبل التنوين غلوًّا، وهي الكسرة، لأنّها الأصل في التقاء الساكنين، كقولهم «يومئذٍ» و «مهٍ». وزعم ابن الحاجب أن الأَولى أن تكون الحركة قبلُ فتحةً، كما في نحو: «اضربَن»، وأنّ هذا أَولى من أن يقاس على «يومئذ» لأنّ ذاكِ له أصل في المعنى، وهو عوض من المضاف إليه. ولنا أنّ قياس التنوين على التنوين أَولى، لاتحاد جنسهما، ولأنهما يكونان في الاسم، والنون لا تكون إلاّ في الفعل. ثم إن فتحة «اضربَنْ»، للتركيب كما في «خمسة عشر»، لا لالتقاء الساكنين».

٦ - يا ما أُمَيْلحَ غِزْلانًا شَدَنّ لنا مِنْ هؤليّائكنّ الضالِ والسَّمُرِ

راجع إلى المفعول المتعجَّب منه، أي: هن مُلَيِّحات. والتصغير للشفقة، نحو: «يا بنيَّ»، فهو شيء موضوع غير موضعه، كما أن التأنيث في «ضَرَبتْ» في غير موضعه.

وأما نحو قوله تعالى: ﴿ربِّ ارجعون﴾[1] على تأويل: ارجعني، ارجعني، ارجعني. وقول الحجّاج: «يا حرسيّ اضربا عنقه»، أي: اضربْ، اضربْ، فليس الأول بجمع والثاني بتثنية، إذ التثنية ضمّ مفرد إلى مثله في اللفظ غيره في المعنى، والجمع ضمّ مفرد إلى مثليه أو أكثر في اللفظ غيره في المعنى، و «ارجعون»، و «اضربا»، بمعنى التكرير كما ذكرنا، والتكرير ضمّ الشيء إلى مثله في اللفظ مع كونه إيّاه في المعنى للتأكيد والتقرير.

والغالب فيما يفيد التأكيد أن يذكر بلفظين فصاعدًا، لكنهم اختصروا في

---

٦ - **التخريج**: البيت للمجنون في ديوانه ص ١٣٠؛ وله أو للعرجي أو لبدويّ اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبد الله في خزانة الأدب ١/ ٩٣، ٩٦، ٩٧؛ والدرر ١/ ٢٣٤؛ ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢؛ وللعرجي في المقاصد النحوية ١/ ٤١٦، ٣/ ٦٤٣؛ وصدره لعليّ بن أحمد العريتي في لسان العرب ١٣/ ٢٣٥ (شدن)؛ ولعلي بن محمد العريني في خزانة الأدب ١/ ٩٨؛ ولعلي بن محمد المغربي في خزانة الأدب ٩/ ٣٦٣؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١١٥؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٣٧، ٥/ ٢٣٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٦٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٠؛ وشرح المفصل ٥/ ١٣٥؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٨٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٦، ٢/ ١٩١.

اللغة: أميلح: تصغير تحبّب، ومَلُح: حَسُن. شدنّ: قوين وترعرعن، واستغنين عن أمهاتهنّ. هؤلياء: تصغير هؤلاء. الضال والسمر: نوعان من النبات.

المعنى: يتعجّب من حسن النسوة الصغار مشبّهًا إيّاهنّ بالغزلان الصغار وقد استغنت عن أمّهاتها بأكل الضال والسمر.

الإعراب: «**يا**»: حرف تنبيه. «**ما**»: نكرة تامة بمعنى شيء مبنية في محلّ رفع مبتدأ «**أميلح**»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء التعجب مبني على الفتح، و «الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هنّ). «**غزلانًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**شدنّ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون الظاهر على النون الأولى، والنون: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**لنا**»: اللام: حرف جر، «نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ بحرف الجر، متعلّقان بـ «شدنّ». «**من هؤليائكنّ**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ «غزلانًا»، و «كن»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**الضال**»: بدل مجرور بالكسرة. «**والسمر**»: الواو: حرف عطف، «السمر»: اسم معطوف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة.

جملة «يا ما أميلح»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «شدنّ»: في محلّ نصب صفة لـ «غزلانًا».

الشاهد فيه قوله: «أميلح» حيث صغر «أملح» وهو فعل التعجب، ممّا يُستدلّ به على اسمية (أفعل) في التعجب، فالتصغير من خصائص الأسماء، والشاعر قد صغّر (هؤلاء) فقال (هؤليّاء).

(١) المؤمنون: ٩٩.

بعض المواضع بإجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث إنّ التأكيد اللفظيّ، أيضًا، ضمّ شيء إلى مثله في اللفظ وإن كان إيّاه في المعنى.

فقوله: «اضربا عنقه»، مثل «لبّيكَ»، و «سعْديكَ»، وقوله تعالى: **﴿ثمّ ارجع البصر كرّتين﴾**[١]، في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به.

واختصّ الإضافة، أعني كون الشيء مضافًا بالاسم، لأن المضاف إمَّا متخصّص كما في «غلام رجل»، وإما متعرّف، كما في «غلام زيد»، والتعرُّف والتخصّص من خصائص الاسم، كما مرَّ في لام التعريف.

وأمّا الإضافة في نحو: «ضارب زيد»، و «حسن الوجه»، و «مؤدّب الخدام»، وإن لم تخصّص المضاف ولم تعرّفه، فهي فرع الإضافة المحضة، فلا يكون المضاف أيضًا في مثلها إلا اسمًا.

ولم يذكر المصنف من خواصّ الاسم كونه مضافًا إليه، لئلاّ يرد عليه مثل قوله تعالى: **﴿يوم يجمع الله الرسول﴾**[٢] من إضافة الظروف إلى الأفعال، وعدَّه بعضهم من خواصّه أيضًا، واعتذروا عن ألاّ يراد المذكور بأن المضاف إليه في الحقيقة: المصدر المدلول عليه بالفعل، أي: يوم جمع الله؛ قيل: والدليل على أن المضاف إليه هو المصدر: تعرُّف المضاف به مع خلوّ الفعل من التعريف، نحو: «أتيتك يومَ قدم زيد الحارّ، أو البارد»[٣]، وأمّا أنا فلا أضمن صحة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم.

والظاهر أن المضاف إليه لفظًا في نحو: «يوم قدم زيد»: الجملة الفعلية، لا الفعل وحده، كما أن الاسمية في قولهم: «أتيتك زمنَ الحجّاجُ أميرٌ»، هي المضاف إليها، وأمّا مِن حيث المعنى، فالمصدر هو المضاف إليه الزمان في الجملتين.

* * *

(١) الملك: ٤.

(٢) المائدة: ١٠٩.

(٣) أي: إن النعت «الحار» أو «البارد» عُرِّف بـ «ألْ» لأنّه وصف لـ «يوم» و «يوم هنا» معرفة لأنه مضاف إلى جملة «قدم زيد».

المُعرب من الأسماء

١ ـ تعريف المعرب

قال ابن الحاجب:

وهو معرب ومبنيّ، فالمعرب: المركَّب الذي لم يشبه مبنيّ الأصل.

***

قال الرضيّ:

هذا حدّ معرب الاسم لا مطلق المعرب، لأنه في صنف الأسماء، فلا يذكر إلا أقسامها، فكأنه قال: الاسم المعرب هو الاسم المركّب، وكذا جميع الحدود التي نذكرها في صنف الاسم.

ولفظ «المركَّب» يطلق على شيئين: على أحد الجزأين أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأخَر، كما يقال في: «ضرب زيد»، مثلاً: إنَّ «زيدًا» مركّب إلى «ضرب»، و «ضرب» مركَّب إلى «زيد»، فهما مركبان، ويطلق على المجموع، فيقال: «ضرب زيد»، مركّب من «ضرب» ومن «زيد».

وهذا كما تقول لأحد الخفَّين هو زوج الآخر، وتقول لهما معًا: زوج، ومراد المصنف: المعنى الأول؛ وليس بمرضيّ، لأن المركب في اصطلاحهم، في المجموع أشهر منه في كل واحد من جزأيه، أو أجزائه، فيوهم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركبًا من شيئين فصاعدًا، كـ «خمسة عشر» ونحوه؛ وهذا دأب المصنف: يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظًا غير مشهورة في المعنى المقصود، اعتمادًا منه على عنايته[1]، وينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد، ويحترز عن الألفاظ المشتركة، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر.

---

(١) أي: غايته.

ثم، وإن نزلنا عن هذا المقام، وسلَّمنا أن المركَّب في الظاهر هو أحد الجزأين أو الأجزاء، فليس كل اسم مركَّب إلى غيره غير مشابه لمبنيّ الأصل معربًا، بل الاسمُ المركب إلى عامله؛ ألا ترى أن المضاف اسم مركَّب إلى المضاف إليه، ولا يستحقّ بهذا التركيب إعرابًا، بل المضاف إليه يستحقّه بالتركيب الإضافي، لأن المضاف عامله، على قول، أو الحرف المقدر، على الآخر، كما يجيء؛ وكذا التابع مع متبوعه، لا يستحق أحدُهما بهذا التركيب إعرابًا معينًا، وكذا أسماء الحروف الموجودة في أوائل السور، نحو: «حٰم»، و «يس».

قوله: «مبنيّ الأصل»، هذا أيضًا من ذاك[١]، لأنه اصطلاح مجدَّد منه مراد به الحرف والفعل الماضي والأمر، على ما فسَّره في الشرح[٢].

وإن أخذنا لفظ «المبنيّ الأصل» على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور، دخل فيه مطلق الأفعال وإن كانت مضارعة، إذ أصل جميع الأفعال البناء على ما ذهب إليه البصريّة؛ فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، وجميع باب ما لا ينصرف.

بَلَى، إن اختار مذهب الكوفيّين من كون المضارع أصيلاً في الإعراب كالاسم، لتوارد المعاني عليه كما يجيء في بابه، لم يرد عليه ما ذكرنا.

ولا يرد على تفسيره «المبنيّ الأصل» بالحرف والماضي والأمرِ المصدرُ[٣] في نحو: «أعجبني ضرب زيد عَمرًا أمس»، وذلك بأن يقال: المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع «أن»، أي: أن ضَرَب، وإلاّ لم يعمل، فهو مشابه للماضي مع أنه معرب؛ ـ لأن[٤] مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله، لا مشابهته للماضي، بدليل أنه يعمل وإنْ كان بمعنى الحال أو الاستقبال.

وإنما ذكر في حدّ المعرب التركيب، وكونه غير مشابه لمبنيّ الأصل؛ احترازًا من قسمي المبنيّ؛ وذلك لأن الاسم إما أن يُبنى لعدم موجب الإعراب، أعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعليَّة والمفعوليَّة والإضافة، وهو[٥] الأسماء المعدَّدة تعديدًا، كأسماء العدد، نحو: «واحد»، «اثنان»، «ثلاثة»، وأسماء حروف التهجِّي، نحو: «ألف»، «با»، «تا»، «ثا»، ونحو: «زيد»، «بكر»،

---

(١) أي: إنّه هنا أيضًا يستخدم ألفاظًا غير مشهورة بالمعاني التي يريدها.

(٢) أي: في شرح ابن الحاجب لرسالته «الكافية».

(٣) كلمة «المصدر» فاعل للفعل «يرد».

(٤) تعليل لقوله: «ولا يرد على تفسيره. . . الخ».

(٥) أي: النوع الذي يُبنى لعدم موجب الإعراب.

«عمرو»، والأصوات، كـ «نخ»[١] و «هدع»[٢].

والمعاني الموجبة للإعراب إنّما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب، فلهذا قال: المركب، أي الاسم الذي فيه سبب الإعراب، فتخرج هذه الأسماء المجردة عن السبب، ويجيء في التصريف[٣] في باب التقاء الساكنين، تحقيق الكلام في الأسماء المعددة تعديدًا، إن شاء الله تعالى.

وإما أن يُبنى مع حصول الموجب للإعراب، لوجود المانع منه، والمانع مشابهته للحرف أو للفعل على ما يجيء في باب المبني، وذلك في المضمرات والمبهمات وأسماء الأفعال، والمركبات، وبعض الظروف على ما يأتي؛ فقوله: «الذي لم يشبه مبنيّ الأصل» يُخرج هذه الأسماء.

وإنما صحّ الاحتراز بالجنس أيضًا، لكونه أخصَّ من الفصل بوجه.

* * *

٢ ـ حكم المعرب من الأسماء

قال ابن الحاجب:

وحكمه أن يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا.

* * *

قال الرضيّ:

هذا الذي جعله المصنف بعدَ تمام حدِّ المعرب حكمًا من أحكامه لازمًا له، جعله النحاة حدَّ المعرب، فقالوا: المعرب: ما يختلف آخره باختلاف العامل.

قال المصنف[٤]، وهو الحق[٥]، يلزم منه الدور، لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر، بل الاختلاف الذي يصح لغة. ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب أوّلاً، فإن حدَّدنا المعرب باختلاف العامل، كان معرفة المعرب

---

(١) اسم صوت لإناخة البعير.

(٢) اسم صوت لتسكين صغار الإبل.

(٣) أي: في كتابه شرح الشافية، وهو للرضيّ أيضًا.

(٤) أي: ابن الحاجب، الذي سيعترض على تحديد النحاة للمعرب.

(٥) في نسخة «وهذا الحدّ»، وقول الرضي: «وهو الحقّ» تأييد لاعتراض ابن الحاجب على تعريف النحاة للمعرب.

متوقفة على معرفة الاختلاف توقّف كلّ محدود على حدّه، فيكون دورًا.

هذا إن قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميّز عند المنشىء للكلام، فيعطيه بعد تعقّل حقيقته حقَّه من اختلاف الآخر.

أمّا إن عُرِف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موثوق به، كالقرآن وغيره، جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف، لعدم توقّف معرفته، إذن، على معرفة المعرب.

إن قيل: أيّ فرق بين المعرب والمبنيّ في الحكم المذكور؟ فإن المبني، أيضًا، يختلف تقديرًا، وذلك في أحد قسميه، أعني المركب منه مع العامل، نحو: «جاءني هؤلاء»، فهو مثل: «جاءني قاضٍ»؟

فالجواب: أن المعرب يختلف آخره تقديرًا، أي يقدَّر الإعراب على حرفه الأخير، ولا يظهر، إمّا للتعذّر، كما في المقصور، أو للاستثقال، كما في المنقوص، بخلاف المبنيّ، فإن الإعراب لا يقدر على حرفه الأخير، إذ المانع من الإعراب في جملته، وهو مشابهته للمبنيّ، لا في آخره، نحو: «هؤلاء»، و «أمس»، وقد يكون في آخره أيضًا كما في جملته، نحو: «هذا»، فلهذا يقال في نحو: «هؤلاء»، إنه في محل الرفع أي في موضع الاسم المرفوع، بخلاف المقصور في: «جاءني الفتى»، فإنه يقال: إن الرفع مقدر في آخره.

قوله: «لفظًا أو تقديرًا» مصدران بمعنى المفعول، أي يختلف آخره اختلافًا ملفوظًا أو مقدّرًا، فهما نصب[1] على المصدر، ويجوز أن يكون المضاف مقدرًا، أي: اختلاف لفظ أو تقدير.

* * *

٣ ـ معنى الإعراب في الاسم

قال ابن الحاجب:

الإعراب ما اختلف آخره به.

* * *

قال الرضيّ:

هذا تمام الحد، على ما يؤذن به كلامه في الشرح[2].

---

(١) أي: منصوبان.

(٢) أي: في شرح الكافية، وهو كتاب لابن الحاجب نفسه.

٤ ـ علّة وضع الإعراب في الأسماء

قال ابن الحاجب:

ليدلّ على المعاني المعتورة عليه.

* * *

قال الرضيّ:

بيان لعلّة وضع الإعراب في الأسماء؛ والضمير في قوله: «آخره» للمعرب وفي قوله: «به» لـ «ما».

قوله: «المعتورة» أي: المتعاقبة. قوله: «عليه» أي: على المعرب؛ قوله: «ليدل» فيه ضمير الاختلاف، أو ضمير «ما» ويعني بـ «ما»: الحركات والحروف، ويدخل في عموم لفظة «ما» العامل أيضًا، لأنه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين، وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة، وإن كان علامة لا علة، ولهذا سمَّوه عاملاً.

ويمكن الاعتذار للمصنّف بناء على ظاهر اصطلاحهم، أعني أن العامل كالعلة الموجدة بأن يقال: «باء الاستعانة»: دخولها في الآلة أكثر منه في المُوجِد.

ولا يعترض على الحدِّ بكسر الآخر لأجل ياء الإضافة وياء النسبة، وفتحه لأجل تاء التأنيث بأن يقال: الإعراب الذي كان على الآخر انتفى، لأجل ياء الإضافة من غير انتقال إلى شيء آخر، وانتفى لأجل ياء النسبة وتاء التأنيث، وانتقل إلى الياء والتاء بتركبهما مع الاسم، وهذا تغيير في الآخر، وكذا في ألف المثنى ويائه، وواو الجمع ويائه.

وذلك[١] لأنه قال: الإعراب ما اختلف آخر المعرب به، والمعرب، كما ذكرنا هو المركب مع عامله، ولا يدخل العامل في المضاف إلى الياء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع إلا بعد لحاق الأحرف المذكورة بها، لأنك أخبرت، مثلاً، في قولك: «جاءني مسلمان»، عن المثنى، ولم تخبر عن المفرد ثم تثنيه، وكذا البواقي، فقبل لحاق هذه الأحرف كان الاسم مبنيًا لعدم التركيب، فلم يختلف آخر المعرب بهذه الأحرف.

---

(١) يشير إلى قوله قبل قليل: ولا يعترض على الحدّ.

ولا يقال: إنّ الحدَّ غير جامع، لأن التغيير في نحو: «مسلمان» و «مسلمون»، ليس في الآخر، إذ الآخر هو النون؛ وذلك لأن النون فيهما كالتنوين، فكما أن التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف، فكذا النونان.

قال المصنف(١): إنما اخترت هذا الحد، وهو مختار عبد القاهر، على ما نسب إليه الأندلسيّ، على حدِّ بعض المتأخرين: الإعراب اختلاف الآخر؛ لأن الاختلاف أمر لا يتحقّق ثبوته في الآخر حتى يسمَّى إعرابًا.

ولهم أن يقولوا: إنك أيضًا أثبتَّ الاختلاف من حيث لا تدري بقولك: ما اختلف آخره به، ولا يختلف آخر شيء بشيء إلا وهناك اختلاف، إذ الفعل متضمن للمصدر.

وقال(٢): ولو ثبت الاختلاف أيضًا، فهو أمر واحد ناشىء من مجموع الضم والفتح والكسر، لا من كلّ واحد منها، إذ لو لزم آخر الكلمة واحدًا منها لم يكن هناك اختلاف، فالاختلاف شيء واحد، والإعراب بالاتفاق ثلاثة أشياء، فكيف يكون الإعراب اختلافًا.

ولهم أن يقولوا: هذا منك بناء على أن معنى الاختلاف: انقلاب حركةٍ حركةً أخرى، وانقلاب حرف حرفًا آخر، والانقلاب من حيث هو هو شيء واحد.

والحق أن معنى قولنا: «يختلف الآخر»، أي يتصف بصفة لم يكن عليها قبل، فإن «زيد» مثلاً في حال الإفراد لم يستحق شيئًا من الحركات، فلما ضممت الدال بعد التركيب في حالة الرفع، فقد اختلفت، أي: انتقلت من حالة السكون إلى هذه الحركة المعيّنة، فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر، وانتقال الآخر إلى الفتحة غير انتقاله إلى الضمة، وكذا انتقاله إلى الكسرة، فههنا ثلاثة اختلافات مغاير بعضها لبعض بحسب تغاير الحالات المنتقل إليها، وإن كانت داخلة في مطلق الاختلاف.

فالاختلاف، إذن، ثلاثة كالإعراب، والإعراب أيضًا هو الانتقالات المذكورة.

هذا إذا أعرب بالحركات، وإن أعرب بالحروف، فاختلاف الآخر، إذن أحد نوعين: أحدهما: ردّ حرف محذوف من الكلمة، فقط، أو ردُّه مع القلب، كما إذا

---

(١) أي: ابن الحاجب. (٢) أي: المصنّف.

أردت، مثلاً، إعراب «أب» بالحروف، رَدَدْت عليه الواو المحذوفة رفعًا، ورددتها وقلبتها ألفًا في النصب، وياءً في الجر.

وثانيها جعل العين أو الحرف الذي زيد في الآخر لغرض بعينه، إعرابًا أيضًا، أو جعله مع القلب إعرابًا، كما جعلت الألفَ والواوَ المزيدتين علامتين للتثنية والجمع في نحو: «مسلمان» و «مسلمون»، علامتي الرفع أيضًا، وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر؛ وكذا «فوه»، و «ذو مال»، فقد اختلف حال الواو والألف رفعًا، لأنهما صارا لشيئين بعدما كانا لشيء واحد.

وينبغي أن يقدَّر كل واحدة من الكسرتين في نحو: «إن المسلمات»، و «بالمسلمات»، غير الأخرى، فالاختلاف في آخره ثلاثة، فهما كضمتي «فُلك» مفردًا، و «فُلك» مجموعًا[1].

وكذا فتحتا نحو: «إنَّ أحمدَ»، و «بأحمدَ»، وياءا: «إن المسلمَينِ» و «بالمسلمَينِ»، و «إن المسلِمِينَ» و «بالمسلِمِينَ».

وليس كذا ألف المثنى وواو المجموع، إذا جُعلتا إعرابًا، لأن علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفهما.

فتبيَّن لك بهذا أن الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالإعراب، وهو هو، ولو جعلنا أيضًا الاختلاف تحوّل حركةٍ حركةً، أو حرفٍ حرفًا، كما فهم المصنف، فهي، أيضًا، ثلاثة اختلافات بحسب التحوّلات: تحوّل الضمة فتحة، وتحوّل الضمة كسرة، وتحوّل الفتحة كسرة، وكذا في الحروف.

ولو جعلنا تحوّل الضمة فتحة غير تحوّل الفتحة ضمّة، حصلَ ستة اختلافات، والحقّ أن معنى الاختلاف ما ذكرنا أوَّلاً، وهو ثلاثة.

وقال أيضًا: لو كان الإعراب هو الاختلاف، لزم أن يكون الاسم في أول تركيبه، غير معرب، كما لو جعل، مثلاً، «زيد» اسمًا لشخص، ثم ركّب مع عامله أول تركيب، نحو: «جاءني زيد»، فلا اختلاف، إذ لم تتحوّل حركة إلى حركة بعد.

والجواب أن معنى الاختلاف، كما ذكرنا، انتقال الآخِرِ من السكون إلى حركة ما، ففيه إذن اختلاف.

(١) يذهب النحاة إلى أن ضمّة «فُلك» الدّالة على مفرد مثل ضمة «قُفل»، وضمّته في حال دلالته على الجمع تقابل ضمّة «سُمْر» جمع «أسمر»، فهما متغايرتان تقديرًا.

ثم نقول: ولو فسَّرنا الاختلاف، أيضًا، بانقلاب حركةٍ حركةً، لكان الإلزام مشتركًا بينه وبين النحاة، لقوله: ما اختلف آخره به؛ فما لم تنقلب حركةٌ حركةً، لم يكن ما اختلف آخره به.

فإن قال: أردت ما يكون به الاختلاف، إذا كان.

قيل: العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد: ما يختلف آخره به، لا ما اختلف.

قوله: «ليدل على المعاني» تعليل لوضع الإعراب في الأسماء.

اعلم أن ما يحتاج إلى التمييز بين معاني الكلم على ضربين:

أحدهما: أن يكون في كلمة معنيان أو أكثر غير طارىء أحدهما على الآخر، كمعاني الكلم المشتركة، نحو: «القرء» في الطهر، والحيض؛ و «ضَرَب» في التأثير المعروف، والسَّير، وكذا جميع الأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها، و «من» للابتداء والتبيين والتبعيض، فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لأحد المعنيين، أو المعاني عن الآخر، لأن جاعله لأحد المعنيين، واضعًا كان، أو مستعملاً، لم يراع فيه المعنى الآخر، حتى يخاف اللبس، فيضع العلامة لأحدهما.

والثاني: أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما أو أحدها على الآخر أو الأخر، فلا بدَّ للطارئ إن لم يلزم، من علامة مميزة له من المطروء عليه، ومن ثم احتاج كل مجاز إلى قرينة، دون الحقيقة، وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم أن يُطلب له أخف العلامات، بل قد تغيَّر له صيغة الكلمة، كما في التصغير والجمع المكسّر والفعل المسند إلى المفعول؛ كـ «رُجيل»، و «رجال»، و «ضُرِب»؛ وقد يجتلب له حرف دال عليه صائر كأحد حروف تلك الكلمة، كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرَّف، نحو: «مسلمان»، و «مسلمون»، و «مسلمات»، و «زيديّ»، و «مسلمة»، و «المسلم».

وقد تكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة أخرى مستقلّة، كالوصف الدال على معنى في موصوفه، والمضاف إليه الدال على معنى في المضاف.

وإن كان طرءان[1] المعنى لازمًا للكلمة، فإن كان الطارىء معنى واحدًا لا غير، ككون الفعل عمدةً فيما تركب منه ومن غيره، فلا حاجة إلى العلامة، لأنها تطلب للملتبس بغيره.

---

(١) استخدم الرضيّ هذا اللفظ مصدرًا لـ «طرأ»، ولم أقع عليه فيما عدت إليه من معاجم.

وإن كان الطارئ اللازم أحد الشيئين أو الأشياء، فاللائق بالحكمة أن يُطلب له أخف علامة تمكُن لازمة ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الأخرى التي بها طرأ ذلك المعنى، كما اقتصر في المضاف والموصوف، لأن المعنى المحتاج فيهما إلى العلامة غير لازم لهما، بخلاف ما نحن فيه.

فاحتاطوا في هذا النوع أتمَّ احتياط، حتى إنّ[1] بعدَما طرأ بسببه المعنى كأنَّ هناك علامة لازمة للكلمة الدالّة على معناها الطارئ.

ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم، لأنه بعد وقوعه في الكلام لا بدَّ أن يعرض فيه: إما معنى كونه عمدة الكلام، أو كونه فضلة، فجُعِل علامته أبعاض حروف المد التي هي أخف الحروف، أعني الحركات، وجُعلت في بعض الأسماء حروف المد، وهي الأسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون، لعلّة نذكرها في كل واحد منها، ولم تُجتلَب حروف مدّ أجنبية لما قصد ذلك، بل جعلت في الأسماء الستة لام الكلمة أو عينها علامة، وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين؛ كل ذلك لأجل التخفيف، وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات، للعُمَد، وهي ثلاثة: الفاعل، والمبتدأ، والخبر، وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز، أو اقتضاها بواسطة حرف، كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ، والأسماء التي تلي حروف الإضافة، أعني حروف الجر.

وإنما جُعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفّها، لكون الفضلات أضعف من العُمَد وأكثر منها.

ثم أُريدَ أن يُميَّز بعلامة، ما هو فضلة بواسطة حرف، ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر، فمُيِّز به مع كونه منصوب المحلّ لأنه فضلة.

فصار معنى كون الاسم مضافًا إليه معنى العمدة بحرف: معنى آخر منضمًّا إلى المعنيين المذكورين علامته الجرّ، فإن سقط الحرف، ظهر الإعراب المحلّي في هذه الفضلة، نحو: «اللّهَ لأفعلنَّ»، فإذا عطف على المجرور، فالحمل على الجر الظاهر أولى من الحمل على النصب المقدر، وقد يحمل على المحل كما في قوله تعالى: ﴿**وامسحوا برؤوسكم وأرجلَكم**﴾[2]، بالنصب، فإن سقط الجارّ مع الفعل لزومًا كما في الإضافة، زال النصب المقدّر، كما سيجيء.

---

(١) أي: حتى إنه بعدما طرأ. . . .

(٢) المائدة: ٦.

ثم اعلم أن محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن نُسب أحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم، فسمِّي عاملاً، لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه كالسبب للمعنى المعلَّم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل، لأنه به صار أحد جزأي الكلام، وكذا: العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء[١] إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر.

واختلف في ناصب الفضلات، فقال الفراء: هو الفعل مع الفاعل، وهو قريب على الأصل المذكور، إذ بإسناد أحدهما إلى الآخَرَ صار فضلة، فهما معًا سبب كونها فضلة، فيكونان، أيضًا، سبب علامة الفضلة.

وقال هشام بن معاوية: هو الفاعل، وليس ببعيد، لأنه جعل الفعل الذي هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلامًا، فصار غيره من الأسماء فضلة.

وقال البصريون: العامل هو الفعل نظرًا إلى كونه المقتضي للفضلات، وقول الكوفيين أقرب بناء على الأصل الممهَّد المذكور[٢].

وجُعل الحرف الموصل لأحد جزأي الكلام إلى الفضلة عاملاً للجر في ظاهر الفضلة إذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافًا إليه تلك العمدة.

ثم، قد يحذف حرف الجر لزومًا مع الفعل الذي أوصله الحرف إلى الفضلة لغرض التخصيص أو التعريف في الاسم كما يجيء في باب الإضافة، فيزول النصب المحلّي عن المجرور لفظًا، لكون الناصب، أي الفعل مع الفاعل، محذوفًا نسيًا منسيًا مع حرف الجر الدال عليه، فكأن أصل: «غلامُ زيدٍ»: غلامٌ حصل لزيد، فإذا حذف الجار، قام الاسم المراد تخصيصه أو تعريفه، مقام الحرف الجار لفظًا، فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره، ومعنًى أيضًا، لدلالته على معنى اللام في نحو: «غلام زيد»، إذ هو مختص بالثاني، وعلى معنى «مِن» في نحو: «خاتم فضّة»، إذ هو مبيَّن بالثاني، فيحال عمل الجر على هذا الاسم، كما أحيل على حرف الجر، كما يجيء.

---

(١) أمّا البصريّون فذهبوا إلى أنّ العامل في المبتدأ الابتداء، والعامل في الخبر المبتدأ.
انظر المسألة الخامسة من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والنحويين الكوفيين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٤٤ ـ ٥١.

(٢) انظر المسألة الحادية عشرة من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والنحويين الكوفيين في الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٧٨ ـ ٨١.

فأصل الجر أن يكون علم الفضلة التي تكون بواسطة، ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة، ويبقى علمًا للمضاف إليه فقط: أحدهما فيما أضيف إليه الاسم، والثاني في المجرور إذا أسند إليه، نحو: «مُرَّ بزيد»، والأصل فيهما أيضًا ذلك كما بيَّنَّا.

وكان قياس المستثنى غير المفرغ، بـ «إلاّ»، والمفعول معه: الجرّ أيضًا، إذ هما فضلتان بواسطة الحرفين، لكن لما كان الواو في الأصل للعطف، وغير مختص بأحد القبيلين، وكان «إلاّ» يدخل على غير الفضلة أيضًا، كالمستثنى المفرغ، لم يروا إعمالهما، فبقي ما بعدهما منصوبًا في اللفظ.

هذا، وأما الحروف فلا يطرأ عى معانيها شيء، بل معانيها طارئة على معاني ألفاظ أُخَر، كما مرَّ في حدّ الاسم.

وأما الأفعال، فلا يلزمها إلا معنى واحد طارئ، كما مرّ. بَلَى، قد يطرأ عليها في بعض المواضع أحد المعنيين الملتبسين، كما في قولك: «ما بالله حاجة فيظلمَك»، على ما يجيء في قسم الأفعال، فاعتبر ذلك الكوفيون، وقالوا إعراب المضارع أصليّ، لا بمشابهته للاسم، خلافًا للبصريين على ما يجيء في بابه[(١)].

فظهر بهذا التقرير أن الأصل في الإعراب: الأسماء دون الأفعال والحروف، وأن أصل كل اسم أن يكون معربًا.

فإن قيل: كيف حكم بذلك، وأصل الأسماء الإفراد، وهي في حالة الإفراد غير مستحقة للإعراب، كما تقدم في الأسماء المعدَّدة؟

قلتُ: إنما حكم بذلك لأن الواضع لم يضع الأسماء إلا لتستعمل في الكلام مركبة، فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع، فبناء المفردات وإن كانت أصولاً للمركبات عارض لها، لكون استعمالها مفردة عارضًا لها غير وضعيّ!

وقد خرج من عموم قولهم: أصل الأسماء الإعراب صنفان منها:

أحدهما أسماء الأصوات، كـ «نخْ»[(٢)]، و «جَهْ»[(٣)]، و «دَجْ»[(٤)]، و «ده»[(٥)]؛ لأن الواضع لم يضعها إلا لتستعمل مفردة، لأنها لم تكن في الأصل كلمات، كما يجيء في بابها، والثاني أسماء حروف التهجّي، لأنها كالحكاية

---

(١) انظر المسألة الثالثة والسبعين من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والنحويين الكوفيين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف ص ٥٤٩ ـ ٥٥٠.

(٢) نخ: اسم صوت لإناخة الإبل.

(٣) جه: اسم صوت لزجر الإبل.

(٤) دج: اسم صوت لزجر الدجاج.

(٥) ده: اسم صوت لزجر الإبل.

لحروف التهجّي التي ليست بكلم، ومن ثَمَّ كانت أوائلها تلك الحروف المحكيّة، إلاّ لفظة «لا»، فإنهم لما لم يمكنهم النطق بالألف الساكنة، توصّلوا إليه باللام المتحركة، كما توصّلوا إلى النطق بلام التعريف الساكنة بالألف المتحركة أعني الهمزة.

وأما «ألف»، فهو اسم الهمزة لأن أوله الهمزة، فينبغي أن تقول: «لا» ولا تقول: «لام ألف»، وأما قوله [من الرجز]:

٧ ـ [أَقْبَلْتُ من عندِ زيادٍ كالخرِفْ تخُطُّ رِجلايَ بخطٍّ مختَلِفْ]
تُكَتِّبانِ في الطريقِ لامَ الفْ

فمقصوده: اللام والهمزة، لا صورة «لا»[1].

ولو نظر الواضع في الصنفين إلى وقوعهما مركَّبين، لكانا معربين في نظره، فلم يجز أن يصوغهما على أقل من ثلاثة أحرف، لأنك لا تجد معربًا على أقل من ثلاثة أحرف إلا وقد حذف منه شيء، كـ «يد»، و «دم» وقد صاغ كثيرًا منهما[2]

---

٧ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ١/ ٩٩؛ والخصائص ٣/ ٢٩٧؛ والدرر ٥/ ١١٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٦٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٥٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٠؛ ولسان العرب ٩/ ٦٢ (خرف)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٢٣؛ والكتاب ٣/ ٢٦٦؛ ولسان العرب ١/ ٦٩٨ (كتب)، ٧/ ٢٨٨ (خطط)؛ والمقتضب ١/ ٢٣٧، ٣/ ٣٥٧.

اللغة: الخرف: الهرم الفاسد العقل.

المعنى: خرجت من دكّان (زياد) كالشيخ الهرم، تمشي قدماي بي بشكل مختلفة عما تمشي به أرجل الناس، فهي تلتوي من شدة السكر حتى تغدو كما هي اللام والألف (لا).

الإعراب: **«أقبلت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«من عند»**: جار ومجرور متعلقان بـ (أقبلت). **«زياد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«كالخرف»**: جار ومجرور متعلقان بحال من فاعل (أقبلت). **«تخطّ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. **«رجلاي»**: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنّى، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة **«بخط»**: جار ومجرور متعلقان بـ (تخط). **«مختلف»**: صفة (خط) مجرورة بالكسرة. **«تكتبان»**: فعل مضارع مرفوع النون لأنه من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«في الطريق»**: جار ومجرور متعلقان بـ (تكتبان). **«لام ألف»**: اسم مركب تركيبًا مزجيًا في محل نصب مفعول به لـ (تكتبان).

جملة «أقبلت»: ابتدائيه لا محل لها. وجملة «تخط»: في محلّ نصب حال. وجملة «تكتبان»: في محل نصب حال أيضًا.

الشاهد فيه قوله: «لام ألف» يقصد: اللام والهمزة كما يعتقد الشارح.

(١) وقيل: بل صورة «لا»، وقيل: أراد حروف المعجم، وذكر منها اللام والألف على سبيل المثال لا الحصر.

(٢) أي: من النوعين اللذين تحدّث عنهما، وهما أسماء الأصوات وحروف المعجم، كما سيُمثّل.

على حرفين، كـ «نخ»، و «جه»، و «با»، و «تا»، و «ثا»، وإنما صاغ على أقلّ من ثلاثة ما كان يعرف أنه يكون في التركيب مشابهًا للحرف، كـ «ما»، و «مَن»، وتاء الضمير، وكافِه، فعلم أنه يُبنى لثبوت علّته، فجوّز بناءه على أقل من ثلاثة.

ثم نقول: لا يلزم الكسائي والفراء ما ألزما في ترافع المبتدأ والخبر، من أنه يجب تقدّم كلّ واحد من المبتدأ والخبر على الآخر، لأنه يجب تقديم العامل على المعمول، فيلزم تقدّم الشيء على نفسه، لأن المتقدّم على المتقدّم على الشيء متقدّم على ذلك الشيء.

وإنما لم يلزمهما ذلك، لأن العامل النحويّ ليس مؤثّرًا في الحقيقة، حتى يلزم تقدّمه على أثره، بل هو علامة كما مرّ، ولو أوجبنا أيضًا تقدّمه لكونه كالسبب كما مرَّ، قلنا: إن كل واحد من المبتدأ والخبر متقدّم على صاحبه من وجه، متأخّر عنه من وجه آخر، فإذا اختلفت الجهتان، فلا دور: أما تقدم المبتدأ، فلأن حق المنسوب أن يكون تابعًا للمنسوب إليه وفرعًا له، وأما تقدم الخبر فلأنه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه، والغرض وإن كان متأخرًا في الوجود، إلا أنه متقدم في القصد، وهو العلة الغائيَّة وهو الذي يقال فيه: أول الفكر آخر العمل، فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه، فترافُع المبتدأ والخبر، إذن، كعمل كلمة الشرط والشرط، كل منهما في الآخر في نحو قوله تعالى: ﴿**أيًا ما تدعوا**﴾[1]، فأداة الشرط متقدمة على الشرط، إذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه، متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العُمَد، فالمبتدأ والخبر، على هذا التقدير، أصلان في الرفع، كالفاعل، وليسا بمحمولين في الرفع عليه، وهو مذهب الأخفش، وابن السراج.

ولا دليل على ما يُعزى إلى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل، ولا على ما يعزىٰ إلىٰ سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع.

وعلى التقرير المذكور: التمييز، والحال، والمستثنى الفضلة، أصول في النصب كالمفعول، وليست بمحمولة عليه، كما هو مذهب النحاة.

ولما كان مستنكرًا في ظاهر الأمر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر في الأذهان من تقدم المؤثر على الأثر، واستحالة تقدم الشيء على مؤثره، ضعف عملهما، فَنَسخ عملَهما كثير مما دخل عليهما مؤثرًا فيهما معنًى، كـ «كان»، و «ظنّ»، و «كاد»، و «إنَّ» وأخواتها، و «ما»، و «لا» التبرئة[2]، على ما يجيء في أبوابها،

(١) الإسراء: ١١٠.

(٢) أي: «لا» النافية للجنس. وسمِّيت «لا» التبرئة لأنها تبرِّئ الاسم من الاتصاف بمضمون الخبر.

فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبة، وهي اسم «إن» و «لا» التبرئة، وخبر «كان» و «كاد» ومفعولا «ظن»؛ ووجه مشابهتها للفضلة يجيء في أبوابها.

وإنما جاز تقدم كل واحد من جزأي الجملة الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر، والعامل مقدم الرتبة على معموله، لكن الأولى تقدم المسند إليه لسبق وجود المخبر عنه على الخبر، وإن كان الخبر متقدمًا في الغاية، ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل، لأن الفاعل معمول للفعل وليس عاملاً فيه، كما كان المبتدأ في الخبر(١).

ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعي أعني ما بعد العامل، لكونها فضلات.

فظهر لك أن أصل الأسماء الإعراب، فما وجدتَ منها مبنيًا فاطلب لبنائه علّة، كما نذكره في المضمرات والمبهمات وأسماء الأفعال، والكنايات وبعض الظروف.

وأما أسماء الأصوات، وأسماء حروف التهجي، فبناؤهما أصلي ولا يحتاج إلى تعليل، وإعرابهما في نحو قوله [من الطويل]:

٨ ـ تداعَيْنَ باسم الشِّيْبِ في مُتَثَلِّمِ [جوانبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وسلامِ]

وقوله [من الوافر]:

---

(١) أي: كما كان المبتدأ عاملاً في الخبر.

٨ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص ١٠٧٠، وإصلاح المنطق ص ٢٩؛ وخزانة الأدب ١/ ١٠٤، ٤/٣٤٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٠٧؛ وشرح المفصل ٣/ ١٤، ٤/ ٨٢، ٨٥؛ ولسان العرب ١/ ٥١٤ (شيب)، ٤/ ٦٧ (بصر)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣٥؛ وجمهرة اللغة ص ٣١٢، ٨٥٨؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٨٨، ٤٤٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٩٧ (سلم).

اللغة: النون في «تداعين» ضمير الإبل. **الشِّيب**: حكاية أصوات مشافر الإبل عند الشرب. **المتثلّم**: المتكسّر والمتهدِّم، وأراد هنا الحوض المتهدِّم. **البَصْرة**: حجارة رخوة فيها بياض، «**والسِّلام**»: الحجارة.

المعنى: يريد أنَّ هذه الإبل دعا بعضها بعضًا إلى الماء بما أثارته مشافرها من أصوات وهي تشرب من ذلك الحوض المتهدِّم.

الإعراب: «**تَدَاعَيْنَ**»: فعل ماض مبني على السكون، ونون النسوة فاعل. «**باسم**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تداعين». «**الشيب**»: مضاف إليه. «**في متثلّم**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تداعين». «**جوانبه**»: مبتدأ، والهاء مضاف إليه محله الجر. «**من بصرة**»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر، «**وسلام**»: الواو: حرف عطف «سلام»: معطوف على «بَصْرةٍ» مجرور مثله.

جملة «تداعين» جواب شرط غير جازم لا محل لها، وجملة «جوانبه من بصرة» صفة لـ «متثلم» محلها الجر.

الشاهد فيه: إعراب الصوت «شيب» علمًا أنه مبني ولكنه عُرِّف هنا باللام وجر بالإضافة.

٩ ـ إذا اجْتَمَعوا على ألفٍ وواو ويـاءٍ، هـاجَ بَيْنَهُمُ جِدالُ
معلَّل بكونهما مركبين، وهو خلاف الأصل، والله أعلم بالصواب.

* * *

٥ ـ أنواع الإعراب ودلالاتها على المعاني

قال ابن الحاجب:

وأنواعه رفع ونصب وجر، فالرفع عَلَم الفاعليَّة والنصب علم المفعولية، والجر علَم الإضافة.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن الحركات في الحقيقة أبعاض حروف العلة، فضم الحرف في الحقيقة: إتيان بعَده بلا فصل ببعض الواو، وكسره: الإتيان بعده بجزء من الياء، وفتحه: الإتيان بعده بشيء من الألف؛ وإلا، فالحركة والسكون من صفات الأجسام فلا تحلّ الأصوات، لكنك لما كنت تأتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد، سُمِّي الحرف متحركًا، كأنك حركت الحرف إلى مخرج حرف المد، وبضدِّ ذلك: سكون الحرف؛ فالحركة، إذن، بعد الحرف، لكنها من فرط اتصالها به يُتوهَّم أنها معه لا بعده بلا فصل، فإذا أشبعت الحركة وهي بعض حرف المد، صارت حرف مدّ تامًا.

---

٩ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن الحكم في خزانة الأدب ١/ ١١٠، ١١٢؛ وشرح المفصل ٦/ ٢٩؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٨٢؛ والمقتضب ١/ ٢٣٦، ٤/ ٤٣.

اللغة: واضحة.

المعنى: يصف الشاعر النحاة وشدَّة اختلافهم، فيقول: تراهم إذا اجتمعوا ليتحدثوا في مسألة ثار الجدال بينهم، وعلت أصواتهم.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون متضمن معنى الشرط. متعلق بجوابه «**اجتمعوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة فاعل، والألف فارقة. «**على ألف**»: جار ومجرور متعلقان بـ «اجتمعوا». «**وواو**»: الواو حرف عطف، «واوٍ» معطوف على «ألف» مجرور مثله. «**وياءٍ**»: مثل «وواوٍ». «**هاجَ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، «**بينهم**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بـ «هاج»، «هم»: مضاف إليه محلّه الجر «**جدال**»: فاعل.

جملة «**إذا اجتمعوا... هاج بينهم جدال**»: ابتدائية لا محل لها، وجملة «**اجتمعوا**»: مضاف إليها محلها الجر، وجملة «**هاج بينهم جدال**»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

الشاهد فيه: أن أسماء حروف المعجم تُعْرَب إذا رُكبت وإن كان بناؤها أصليًا، وهذا واضح في قوله: «على ألفٍ وواوٍ وياء».

وإنما قيل لِعلَم الفاعل رفع، لأنك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما، فالرفع من لوازم هذا الضم وتوابعه، فَسُمِّي حركة البناء ضمًّا، وحركة الإعراب رفعًا، لأن دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة أولاً.

وكذلك نصب الفم تابع لفتحه، كأن الفم كان شيئًا ساقطًا فنصبته، أي: أقمته بفتحك إياه، فسمِّي حركة البناء فتحًا، وحركة الإعراب نصبًا.

وأما جرّ الفك إلى أسفل وخفضه فهو ككسر الشيء، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل، فَسُمِّي حركة الإعراب جرًّا وخفضًا، وحركة البناء كسرًا، لأن الأَوَّلَين أوضح وأظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث، ثم الجزم بمعنى القطع، والوقف، والسكون بمعنى واحد، والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف، فسمي الإعرابي جزمًا والبنائي وقفًا وسكونًا.

وإنما سميّ معربًا، لأن الإعراب إبانة المعنى والكشف عنه، من قوله صلى الله عليه وآله: «الثَّيِّب يُعرب عنها لسانها» أي يبيِّن، وسُمِّي المبني مبنيًا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص.

قوله: «فالرفع عَلَم الفاعلية» أي: علامتها، والأولى، كما بيَّنّا أن يقال: الرفع علَم كون الاسم عمدة الكلام، ولا يكون في غير العُمَد.

والنصب عَلَم الفضليَّة في الأصل، ثم يدخل في العمد، تشبيهًا بالفضلات كما مضى، وعلى قول المصنف: الرفع في الأصل عَلَم الفاعلية، والنصب عَلَم المفعولية، ثم يكونان فيما يشابههما.

وأما الجرّ فَعَلَم الإضافة، أي: كون الاسم مضافًا إليه معنًى أو لفظًا كما في: «غلام زيد»، و «حسن الوجه».

فالرفع ثلاثة أشياء: الضم، والألف، والواو، في نحو: «جاء مسلم، ومسلمان، ومسلمون، وأبوك».

والنصب أربعة: الفتح، والكسر، والألف، والياء؛ في نحو: «إنَّ مسلمًا ومسلماتٍ وأباك، ومسلمَين ومسلِمينَ».

---

(١) مسند أحمد بن حنبل ٤/ ١٩٢؛ وكنز العمال ٤٤٦٦١؛ وانظر موسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف ٤/ ٤٧٥.

والجر ثلاثة أشياء: الكسر، والفتح، والياء، في نحو: «بزيدٍ، وبأحمدَ، وبمسلمَينِ، وبمسلِمينَ، وبأبيك».

وكل ما سوى الضم في الرفع، والفتح في النصب، والكسر في الجر: فروعها كما يجيء؛ وبين الضم والرفع عموم وخصوص من وجه، أما كون الرفع أعم، فلوقوعه على الضم والألف والواو؛ وأما كونه أخصّ، فلأن الضمّ قد يكون علَم العمدة كما في: «جاء الرجلُ»، وقد لا يكون كما في «حيث».

وكذا الكلام في النصب والجر.

وإذا أُطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية، فهي لا تقع إلا على حركات غير إعرابية، بنائية كانت، كضمة «حيثُ» أو لا، كضمة قاف «قُفل»، ومع القرينة تطلق على حركات الإعراب أيضًا، كقول المصنف بالضمة رفعًا؛ والكوفيون يطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقًا.

قوله: «وأنواعه رفع ونصب وجرّ»، الرفع والنصب والجر عنده: الحركات كما ذكرنا، أو الحروف؛ وعلى مذهب من قال: الإعراب: الاختلاف، قال: الرفع انتقال الآخر إلى علامة العمدة، والنصب انتقاله إلى علامة الفضلة، والجر انتقاله إلى علامة الإضافة.

والظاهر في اصطلاحهم أن الإعراب هو الاختلاف، ألا ترى أن البناء ضده، وهو عدم الاختلاف اتفاقًا؛ ولا يطلق البناء على الحركات.

وإنما جعل الإعراب في آخر الكلمة، لأنه دال على وصف الاسم، أي: كونه عمدة أو فضلة، والدال على الوصف بعد الموصوف.

❊ ❊ ❊

العامل

١ ـ تعريف العامل

قال ابن الحاجب:

والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضى.

***

قال الرضيّ:

إنما بيَّن العامل، لاحتياج قوله قبل: «ويختلف آخره لاختلاف العامل»؛ إلى بيانه، ويعني بـ «التقوّم» نحوًا[1] من قيام العرض بالجوهر؛ فإنّ معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة: كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافًا إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه، بسبب توسط العامل.

فالموجد كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة: العامل، ومحلها: الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلّم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها، كما تقدم، فلهذا سمِّيت الآلات عوامل.

فالباء في قوله: «به يتقوّم» للاستعانة، نظرًا إلى أنّ المسمّى عاملاً في الحقيقة: آلة، والمقوِّم هو المتكلم، وليس الباء كما في قولك: «قام هذا العرض بهذا المحل»، ولا شك أن في لفظ المصنف إيهامًا، لأن الظاهر في نحو: «قام به»، و «تقوَّم به»: هذا المعنى الأخير.

فإذا ثبت أن العامل في الاسم: ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضافًا إليه العمدة أو الفضلة، فاعلمْ أنّ بينهم خلافًا في أنّ العامل في المضاف إليه هو اللام المقدرة أو «مِن»؛ أو المضاف، فمن قال إنه الحرف المقدر نظر إلى أنَّ معناه في الأصل هو الموقع المقدم للإضافة بين الفعل والمضاف إليه، إذ أصل «غلام زيد»: غلامٌ

---

(١) أي: قريبًا.

حصل لزيد، فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف، ولا ينكر ههنا عمل حرف الجرّ مقدرًا، وإن ضعف مثله في نحو: «خيرٍ»، في قول رؤبة[1]؛ وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف إليه أو متبيِّن به، كما أنّ نصب «أن» المقدرة في نحو [من الطويل]:

١٠ ـ [ألا أيُّهذا الزاجري] أحْضُرَ الوغى [وأنْ أَشْهَدَ اللذاتِ هَلْ أَنْتَ مخْلدي]

ضعيف، فإذا وقع موقعها فاء السببية، أو واو الجمع، كما يجيء في نواصب المضارع، جاز نصبها[2] مطردًا، وكذا الجر بـ «رُبّ» المقدرة بعد الواو والفاء و «بَلْ»، ليس بضعيف.

ومن قال: إن عامل الجر هو المضاف، وهو الأَوْلَى، قال: إن حرف الجر

---

(١) هو رؤبة بن العجاج. وقد سُئِل يومًا: كيف أصبحتَ؟ فقال: خيرٍ، أي: بخير، أو: على خيرٍ.

١٠ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٢؛ والإنصاف ٢/ ٥٦٠؛ وخزانة الأدب ١/ ١١٩، ٨/ ٥٧٩؛ والدرر ١/ ٧٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٨٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٠؛ والكتاب ٣/ ٩٩، ١٠٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٢ (أنن)، ١٤/ ٢٧٢ (دنا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٢؛ والمقتضب ٢/ ٨٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٤٦٣، ٨/ ٥٠٧، ٥٨٠، ٥٨٥؛ والدرر ٣/ ٣٣، ٩/ ٩٤؛ ورصف المباني ص ١١٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٩٧؛ وشرح المفصل ٢/ ٧، ٤/ ٢٨، ٧/ ٥٢؛ ومجالس ثعلب ص ٣٨٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٣، ٦٤١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٧.

اللغة والمعنى: الزاجري: المانعي. الوغى: الحرب. مخلدي: ضامن بقائي خالدًا.

يقول: أيّها الإنسان الذي يلومني على حضور اللذات والحروب، هل تضمن لي بقائي خالدًا إذا امتنعت عنها؟

الإعراب: **«ألا»**: حرف استفتاح وتنبيه. **«أيهذا»**: أي: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب على النداء، وها: للتنبيه، ذا: اسم إشارة مبنيّ في محلّ نعت «أي». **«الزاجري»**: بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان مرفوع بالضمة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، الياء: في محلّ جر بالإضافة، أو في محلّ نصب مفعول به لاسم الفاعل «الزاجر». **«أحضر»**: فعل مضارع منصوب بـ «أن» المصدريّة المحذوفة، والفاعل: أنا. وتروى بالرفع. **«الوغى»**: مفعول به منصوب. **«وأن»**: الواو: حرف عطف، «أن»: حرف مصدري ناصب. **«أشهد»**: فعل مضارع منصوب، والفاعل: أنا. **«اللذات»**: مفعول به منصوب بالكسرة لأنّه جمع مؤنث سالم. «هل»: حرف استفهام. **«أنت»**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **«مخلدي»**: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة (ألا أيهذا...) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة، تقديرها: «أنادي». وجملة (أحضر) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول الحرفي. والمصدر المؤوّل من «أنْ» والفعل «أشهد» معطوف على المصدر الأوّل تقديره: «ألا أيهذا الزاجري حضور الوغى وشهود اللذات». وجملة (هل أنت مخلدي) الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة.

الشاهد فيه قوله: «أحضرَ» حيث نصب الفعل بـ «أن» المقدرة وهذا ضعيف كما يرى الشارح.

(٢) أي: إعمالها النصب، وهي مقدّرة.

شريعة منسوخة، والمضاف مفيد معناه؛ ولو كان مقدّرًا لكان «غلام زيد» نكرة، كغلام لزيد؛ فمعنى كون الثاني مضافًا إليه حاصل له بواسطة الأول، فهو الجارُّ بنفسه.

وقال بعضهم: العامل معنى الإضافة؛ وليس بشيء، لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافًا إليه، فهذا هو المعنى المقتضى، والعامل: ما به يتقوم المعنى المقتضى، وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه، فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول، أيضًا، النسبة التي بينها وبين الفعل، كما قال خلف: العامل في الفاعل هو الإسناد، لا الفعل.

* * *

٢ ـ علامات إعراب الأسماء المعربة

قال ابن الحاجب:

فالمفرد المنصرف، والجمع المكسّر المنصرف، بالضمة رفعًا، والفتحة نصبًا، والكسرة جرًّا، جمع المؤنث السالم بالفتحة والكسرة، غير المنصرف بالضمة والفتحة، «أخوك» و «أبوك» و «حموك» و «هنوك» و «فوك» و «ذو مال»، مضافة إلى غير ياء المتكلم، بالواو والألف والياء. المثنى و «كلا» مضافًا إلى مضمر واثنان بالألف والياء، جمع المذكر السالم و «أولو» و «عشرون» وأخواتها بالواو والياء.

* * *

قال الرضيّ:

هذا تقسيم الأسماء المعربة بحسب إعراباتها المختلفة، وذلك أنّا بيّنّا أن الرفع ثلاثة أشياء، والنصب أربعة، والجرّ ثلاثة، فهو يريد بيان محالّ هذه الإعرابات، وأن كل واحد منها في أيّ معرب يكون.

فبدأ بمعربات إعرابها بالحركات، لأنها الأصل في الإعراب لخفتها، وقسمها ثلاثة أقسام: أحدها: ما استوفى الحركات الثلاث، كل واحدة منها في محلها، أعني الضمّ في حالة الرفع، والفتح في النصب، والكسر في الجر، وهو شيئان:

أحدهما: المفرد، أي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعًا، سواء كان مضافًا أو لا، المنصرف[1]، احتراز عن غير المنصرف.

---

(١) كلمة «المنصرف» نعت لـ «المفرد».

وكان عليه أن يضم إليه قيدًا آخر، وهو ألاَّ يكون من الأسماء الستة، ولا يجوز أن يكون قوله: «المفرد» احترازًا عن المضاف فيخرج الأسماء الستة؛ إذ لو احترز عنه لوجب ألاَّ يستوفي شيء من المضاف الحركات الثلاث.

وثانيها: الجامع لثلاثة قيود: ١ ـ الجمعية، احترازًا عن المثنى، إذ إعرابه بالحروف، وعن المفرد، إذ قد مرَّ ذكره.

٢ ـ والتكسير احترازًا عن السالم، لأن إعراب المذكر منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات.

٣ ـ والانصراف، احترازًا عن غير المنصرف نحو: «مساجد» و «أنبياء».

وإنما أُعرب الجمع المكسر إعراب المفرد، أي بجميع الحركات إذا كان منصرفًا لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستأنفة مغيَّرة عن وضع مفرده، وبكون بعضه مخالفًا لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة الصيغ، وأيضًا، لم يطرد في آخره حرف لين صالح لأن يُجعل إعرابًا، كما في الجمع بالواو والنون.

قوله: «بالضمة رفعًا»، الجار والمجرور خبر المبتدأ، وقوله: «رفعًا» مصدر بمعنى المفعول، كقولهم: الفاعل رَفْعٌ أي: مرفوع، وانتصابه على الحال أي مرفوعَين، والعامل فيه الجار والمجرور؛ وذو الحال: الضمير المستكن فيه، والباء في قوله: «بالضمة» بمعنى «مَع»، ويجوز أن يكون المعنى: ملتبسان بالضمة، ومعنى الكلام: هما مع هذه الحركة المعيَّنة في حال كونهما مرفوعين، أي: مصاحبين لعلَم العمدة.

وكذا قوله: «والفتحة نصبًا»، وأمثاله، وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين، المجوَّز عند المصنف قياسًا، نحو: «إن في الدار زيدًا، والحجرة عَمرًا»، على ما يجيء[1].

والثاني من الثلاثة الأقسام[2]: ما فيه الضمة رفعًا، والكسرة جرًّا ونصبًا، وهو شيء واحد، أعني الجمع بشرطين: أحدهما أن يكون جمع المؤنث احترازًا عن جمع المذكر الذي هو بالواو والياء، والثاني أن يكون سالمًا احترازًا عن المكسر المستوفي للحركات، نحو: «رجال»، أو للضم والفتح، نحو: «مساجد».

---

(١) سيأتي الكلام على العطف على معمولي عاملين مختلفين وما فيه من خلاف في باب العطف.

(٢) هذا التعبير: «الثلاثة الأقسام» جائز عند الكوفيين، أمّا البصريّون فخطّأوه، وقالوا إنّ الصواب: «ثلاثة الأقسام».

وإنما نقص هذا الجمع الفتح وأتبع الكسر إجراءً له مجرى أصله، أعني جمع المذكر السالم، على ما يجيء بعد.

والثالث: ما فيه الضمة رفعًا، والفتحة نصبًا وجرًا، وهو، أيضًا، شيء واحد: غير المنصرف، مفردًا كان، أو مجموعًا مكسرًا، نحو: «أحمد»، و «مساجد»، وإنما نقص الكسر وأتبع الفتح، لما يجيء في بابه.

ثم ثنّى بمعربات إعرابها بالحروف، وقسّمها، أيضًا، ثلاثة أقسام: أحدها: ما استوفى الحروف الثلاثة، كُلاً في محلّها، وهي الأسماء الستة، بشرط إفرادها، وكونها غير مصغَّرة، وإضافتها إلى غير ياء المتكلّم، لأنها إذا ثُنِّيت أو جُمعت، فإعرابها إعراب سائر الأسماء المثناة والمجموعة، وكذلك إذ صغِّرت، لأن المصغّر منها يتحرك عينه ولامه وجوبًا، ليتمَّ وزن «فُعَيل»، وحرف العلة المجعول إعرابًا يجب سكونه ليشابه الحركة، وإنما اشترط إضافتها إلى غير ياء المتكلّم، لما سيجيء أن المقطوع منها عن الإضافة محرّك بالحركات لما سنذكر، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يتبيَّن إعرابه على ما سيجيء.

وتصريحه بهذه الأسماء الستة(١) يُغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها.

* * *

٣ ـ آراء العلماء في إعراب الأسماء الستة

فلهم في إعراب هذه الأسماء أقوال: الأقرب عندي أن اللام في أربعة منها، وهي: «أبوك»، و «أخوك»، و «حموك»، و «هنوك»، أعلام للمعاني المتناوبة كالحركات، وكذا العين في الباقيَين منها أعني: «فوك»، و «ذو مال» فهي في حال الرفع: لام الكلمة أو عينها، وعلَم العمدة، وفي النصب والجر: علم الفضلة والمضاف إليه، فهي مع كونها بدلاً من لام الكلمة أو عينها: حرف إعراب.

وسَنُشَيِّد(٢) هذا الوجه بعد ذكر الأوجه المقولة فيها.

فعن سيبويه: أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف، بل بحركات مقدرة على الحروف، فإعرابها كإعراب المقصور، لكن أُتبعت في هذه الأسماء حركاتُ ما قبل حروف إعرابها، حركاتِ إعرابها، كما في «امرئ»، و «ابنم»، ثم حذفت

(١) أي: تمثيله بها مستوفيةَ الشروط كي تُعرب بالحروف.

(٢) أي: سنقوّي.

الضمة للاستثقال، فبقيت الواو ساكنة، وحذفت الكسرة، أيضًا، للاستثقال، فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها، وقلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

والاعتراض عليه: أنه كيف خالفت الأربعة منها، أعني المحذوفة اللام، أخواتها، من «يد» و «دم»، في رد اللام في الإضافة، وأيْش[١] الغرض من ردها، إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحرف؛ وأيضًا، إتباع حركة ما قبل الإعراب لحركة الإعراب أقلّ قليل[٢]، وأيضًا يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر، فهلاّ نجعلها مثلها في كونها أعلامًا على المعاني.

وقال المصنف: ظاهر مذهب سيبويه: أن لها إعرابين: تقديري بالحركات، ولفظي بالحروف. قال: لأنه قدَّر الحركة، ثم قال في الواو: هي علامة الرفع؛ وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين.

وقال الكوفيون: إنّها معربة بالحركات على ما قبل الحروف[٣]، وبالحروف أيضًا.

وهو ضعيف لمثل ما ضُعِّف له ما تأول به المصنف كلام سيبويه.

وقال الأخفش: إنها مزيدة للإعراب، كالحركات.

ويتعذر ما قال في «فوك» و «ذو مال»، لبقاء المعرب على حرف واحد، وذلك ما لا نظير له.

وقال الرَّبعي: إنها معربة بحركات منقولة من حروف العلة إلى ما قبلها، وانقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، وألفًا لانفتاحه، كما في «ياجَل». وهو ضعيف، لأن نقل حركة الإعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت إلاّ وقفًا بشرط سكون الحرف المنقول إليه.

وقال المازني: إنها معرفة بالحركات، والحروف ناشئة من الإشباع، كما في قوله [من البسيط]:

١١ ـ [اللَّهُ يعلَمُ أنّا في تلفُّتِنا يومَ الفراقِ إلى إخوانِنا صُوْرُ
وأنّني حَيْثُما يُدْني الهَوَى بَصَري من حَيثُ ما سَلَكوا] أدْنو فأنْظورُ

(١) أيش: كلمة منحوتة من الكلمتين: أيّ شيء، وهذه الكلمة جرت على ألسنة الكثير من النحاة واللغويّين.

(٢) أي: نادر.

(٣) انظر المسألة الثانية من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والنحويين الكوفيين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» ص ١٧ ـ ٣٣.

١١ ـ **التخريج**: البيتان أو الأول منهما لابن هرمة في ملحق ديوانه ص ٢٣٩؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة =

وقوله [من الكامل]:

١٢ - [يَنْباعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ] زيَّافَةٍ مثلِ الفنيقِ المُكْدَمِ

= ص ٤٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٩؛ والجنى الداني ص ١٧٣؛ وخزانة الأدب ١/ ١٢١، ٧/ ٧، ٨/ ٢٢٠، ٣٧٣؛ والدرر ٦/ ٢٠٤؛ ورصف المباني ١٣/ ٤٣٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٦، ٣٢٨، ٢/ ٦٣٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٠؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٣٠ (شري)، ١٥/ ٤٢٩ (الألف)، ١٥/ ٤٨٨ (وا)؛ والمحتسب ١/ ٢٥٩؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٦٨؛ والممتع في التصريف ١/ ١٥٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٦.

اللغة: صور: جمع أصور وهو المائل العنق. أنظور: أنظر.

المعنى: يشهد الله على أنه دائم الالتفات إلى أحبّته.

الإعراب: «**الله**»: «لفظ الجلالة» مبتدأ مرفوع. «**يعلم**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو (يعود على «الله»). «**أنّا**»: «أن»: حرف مشبّه بالفعل، و «نا» ضمير متصل في محل نصب اسم «أن». «**في تلفّتنا**»: جار ومجرور متعلّقان بحال محذوفة من الضمير «نا» في «تلفتنا»، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**يوم**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بالمصدر «تلفّتنا». «**الفراق**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**إلى إخواننا**»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر «صور». «**صور**»: خبر «أنّ» مرفوع بالضمة. والمصدر المؤوّل من «أن» وما بعدها سدّ مسدّ مفعولي «يعلم». «**وأنني**»: الواو: للعطف، «أنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و «**النون**»: للوقاية، و «الياء»: ضمير متصل في محلّ نصب اسم «أنّ». «**حيثما**»: مفعول فيه ظرف مكان مبني على السكون في محل نصب على الظرفية، متعلق بالفعل «أدنو». «**يُدني**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء. «**الهوى**»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على الألف. «**بصري**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، و «الياء»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «**من**»: حرف جر. «**حيث**»: ظرف مكان مبني على الضمّ في محل جرٍّ بحرف الجر. والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أدنو». و «**ما**»: حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب. «**سلكوا**»: فعل ماض مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. «**أدنو**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الواو، والفاعل: ضمير مستتر تقديره «أنا». والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها «أنني أدنو» معطوف على المصدر المؤول السابق، فهو مثله في محل نصب. «**فأنظور**»: «الفاء»: عاطفة، «أنظور»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره «أنا».

جملة «الله يعلم»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يعلم»: في محل رفع خبر للفظ الجلالة. وجملة «يُدني الهوى»: في محل جر بالإضافة. وجملة «سلكوا»: في محل جر بالإضافة. وجملة «أدنو»: في محل رفع خبر «أنّ». وجملة «أنظر»: معطوفة على الجملة السابقة فهي مثلها في محل رفع.

الشاهد فيهما قوله: «أنظور» الأصل: «أنظر»، فأشبع ضمّة «الظاء» لضرورة القافية، فنشأت «الواو».

١٢ - **التخريج**: البيت لعنترة في ديوانه ص ٢٠٤؛ وخزانة الأدب ١/ ١٢٢، ٨/ ٣٧٣، ١١/ ١٨٣؛ والخصائص ٣/ ١٢١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٣٨، ٢/ ٧١٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٤؛ ولسان العرب ١/ ٦٤٩ (غضب)، ٨/ ٣٤٥ (نبع)، ٩/ ١٤٣ (زيف)، ١٥/ ٤٢٩ (آ)؛ والمحتسب ١/ ٢٥٨، ٣٤٠؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٩٣، ٢١٣؛ ورصف المباني ص ١١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٧٠، ٢/ ٨٤؛ ولسان العرب ٨/ ٢٣ (بوع)، ٩/ ١٩ (تنف)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٥٣٩؛ والمحتسب ١/ ٧٨، ١٦٦.

وهو، أيضًا ضعيف، لأن مثل ذلك لضرورة الشعر، ويسوغ حذفه بلا اختلال إلاّ في الوزن، وأيضًا، يبقى: «فوك» و «ذو مال» على حرف.

وقال الجرميّ: انقلابها هو الإعراب، وأما هي، فإما لام، أو عين، فعلى قوله، لا يكون في الرفع إعراب ظاهر، وهو ضعيف، لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة.

وقال أبو علي: إنها حروف إعراب، وتدل على الإعراب؛ فإن أراد أنها كانت حروف إعراب يدور الإعراب عليها، ثم جعلت كالحركات، فذلك ما اخترنا؛ وإن أراد أن الحركات مقدرة الآن مع كونها كالحركات الإعرابية، فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه.

وقال المصنف: إن الواو، والألف، والياء، مبدلة من لام الكلمة في أربعة منها، ومن عينها في الباقيتين، لأن دليل الإعراب لا يكون من سنخ الكلمة(١)، فهي بدل، يفيد ما لم يفده المبدل منه، وهو الإعراب، كتاء في «بنت»، تفيد التأنيث بخلاف الواو التي هي أصلها، ولا يبقى: «ذو» و «فوك» على حرف، لقيام البدل مقام المبدل منه.

هذا آخر كلامه؛ ويقال عليه: أي محذور يلزم من جعل الإعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف، فيقتصر على ما يصلح للإعراب من سنخها كما اقتصر في المثنى والمجموع على ما يصلح للإعراب من سنخهما، أعني علامة التثنية والجمع، إذ هي من سنخ المثنى والمجموع.

ثم نقول:

= **اللغة**: ينباع: يسيل وينتشر. الذفرى: العظم الذي يكون خلف الأذن. الغضوب: العبوس، والحيّة الخبيثة. الجسرة: الطويلة العظيمة الجسم. الزيافة: السريعة السير. الفنيق: الفحل الذي لا يؤذى لكرامته. المكدم: الفحل القوي الشديد.

المعنى: يخبرنا أن ناقته المجهدة القوية السريعة كالفحل الكريم الشديد، ينبع العرق من خلف أذنيها لشدّة جريها.

الإعراب: «**ينباع**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره «هو» (يعود على كحيلاً في بيت سابق). «**من ذفرى**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ينباع». «**غضوب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**جسرة**»: صفة لـ «غضوب» مجرورة بالكسرة. «**زيافة**»: صفة مجرورة بالكسرة. «**مثل**»: صفة مجرورة بالكسرة. «**الفنيق**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**المكدم**»: صفة لـ «الفنيق» مجرورة بالكسرة.

الشاهد فيه قوله: «ينباع» حيث أشبع فتحة «الباء» في «ينبع» فنشأت «الألف».

(١) أي: أصلها وجوهرها.

إنّما جعل إعرابها بالحروف الموجودة، دون الحركة، على ما اخترنا، توطئة لجعل إعراب المثنى والمجموع بالحروف، لأنهم علموا أنهم يُحْوَجون[١] إلى إعرابها بها، لاستيفاء المفرد للحركات؛ والحروف وإن كانت فروعًا للحركات في باب الإعراب لثقلها وخفة الحركات، إلاّ أنها أقوى من حيث تولدها منها، فاستبدّ بالحركات المفردُ الأول؛ وإنما كانت الحروف أقوى، لأن كل حرف منها كحركتين أو أكثر؛ فكرهوا أن يستبدَّ المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالإعراب الأقوى، فاختاروا من جملة المفردات هذه الأسماء، وأعربوها بهذا الأقوى، ليثبت في المفردات الإعراب بالحركات التي هي الأصل في الإعراب، وبالحروف التي هي أقوى منها، مع كونها فروعًا لها، وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها للحركات الثلاث، كلاًّ في موضعه، وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها، ولا كان كل حرف فيهما في موضعه.

وإنما اختاروا هذه الأسماء بخلاف نحو «غد» لمشابهتها للمثنى، باستلزام كل واحد منها ذاتًا أخرى، كالأخ للأخ، والأب للابن، وخصّوا ذلك بحال الإضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة، وخصّوا هذه الأسماء من بين الأسماء المفردة المشابهة للمثنى، لأن لام بعضها وعين الآخر حرف علة، يصلح أن يقوم مقام الحركات، فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف أجنبية، مع أن اللام في أربعة منها، كأنها مجلوبة للإعراب فقط، لكونها محذوفة قبلُ نسيًا منسيًا، فهي، إذن، كالحركات المجتلبة للإعراب.

وكذا الواو في «فوك» لأنها كانت مبدلة منها الميم في الإفراد، فلم تُردَّ إلى أصلها إلاّ للإعراب.

وأما في نحو «حِرِ»[٢] فليس لامه حرفة علة، وأما نحو: «ابن»، و «اسم»، فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها إياها في النسب، نحو: «ابنيّ» و «بنويّ»، فكأن لامهما ليست حرف علة، والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الأسماء واو، فاختاروها، لتكون الواو التي فيها أصلاً، للرفع الذي هو أسبق الإعراب، فمن ثمَّ لم يجعلوا منها نحو: «يد» و «دم»، إذْ لامه ياء.

ثم نقول: جعلوا الواو ياءً في الجر، وألفًا في النصب، ليكون الألف إعرابًا مثل الفتح، والياء مثل الكسر، لا لانفتاح ما قبلها وانكساره، وجعلت ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي أثقل من الحركات، ولتناسب الحركات

(١) أي: تدفعهم الحاجة.

(٢) الحر: الفرج، وأصله: «حرح» بدليل جمعه على أحراح.

التي قامت مقامها، لأن الحركات أبعاض حروف المد الساكنة، وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف، وللتنبيه في الأربعة منها على أن ما قبل لام الكلمة كان حرف إعراب، وأما في الباقيتين فطردًا للباب، ومعنى «حموك» أبو زوجك أو أخوه أو ابنه، وبالجملة، فالحمُ نسيب زوج المرأة، و «الهَن»: الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح، أو غير ذلك.

* * *

٤ ـ إعراب المثنى وجمع المذكر السالم

والثاني من الثلاثة الأقسام التي إعرابها بالحروف: ما رفعه ألف، ونصبه وجره ياء، وهو المثنى وما حمل عليه.

ونعني بالمثنى، كل اسم كان له مفرد ثم ألحق بآخره ألف ونون، ليدل على أن معه مثلَه من جنسه على ما يجيء في باب المثنى، فلم يكن «كِلا» على هذا داخلاً في المثنى إذ لم يثبت «كِلٌ» في المفرد؛ وأما قوله [من الرجز]:

١٣ ـ في كِلْتَ رجليها سُلامَى زائده [كلتاهما مقرونةٌ بزائدَهْ]

فالألفُ محذوفة للضرورة، كما يجيء، وكذلك: «اثنان»، إذ لم يثبت للمفرد «اثن»، لكن «كِلا» ليس بمثنى، ولا وضعه وضع المثنى، لأن ألفه كألف «عصا»، بخلاف «اثنان»، فإنّه ليس بمثنى كما ذكرنا، لكن وضعه وضع المثنى، إذ هو كقولك: «ابنان»، و «اسمان»، محذوف اللام مثلهما، لأنه من الثَّنْي.

وكان عليه، أن يذكر أيضًا، «مِذْرَوان»[(١)]، إذ لم يستعمل مفرده، فإنْ زعم

---

١٣ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٨٨؛ وخزانة الأدب ١/ ١٢٩، ١٣٣؛ والدرر ١/ ١٢٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٣٢؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٢٩ (كلا)؛ واللمع في العربية ص ١٧٢؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٥٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٤١.

اللغة: سلامى: واحد السلاميات، وهي العظام التي تكون بين كل مفصلين من مفاصل الأصابع في اليد أو الرجل.

الإعراب: «**في**»: حرف جر. «**كلت**»: اسم مبني على الفتح في محل جرّ بـ (في) وهو مضاف، والجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «**رجليها**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف، و «ها» ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. «**سلامى**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف للتعذر. «**زائدة**»: صفة لـ «سلامى» مرفوعة. «**كلتاهما**»: «كلتا» مبتدأ مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى، وهو مضاف، «هما»: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. «**مقرونة**»: خبر مرفوع بالضمة. «**بزائدة**»: جار ومجرور متعلقان بـ «مقرونة».

الشاهد فيه قوله: «في كلت» حيث يرى الرضي أنها «كلتا» محذوفة الألف للضرورة.

(١) المذروان: طرفا الإليتين، ولم يُستعمل هذا اللفظ إلاّ بصيغة المثنّى.

أنه ثابت في التقدير إذ كأنه كان «مذرى» ثم ثُنّي، لم يمكنه مثل ذلك في «ثنايان»، فكان عليه أن يذكره.

وذلك أن معنى «ثناء»، لو استعمل: طرف الحبل، وليس في الطرف الواحد معنى الثّني، كما لم يمكن أن يقال لمفرد «اثنان»: «اثن»، إذ ليس في المفرد معنى الثني، فالثنايان: طرفا الحبل المثنيّ، فالثني في مجموع الحبل، لا في كل واحد من طرفيه.

وكان عليه، أيضًا، أن يذكر ههنا: «هذان»، و «اللذان»، ونحوهما، لأن ظاهر مذهبه، كما ذَكَر في شرح المفصل: أنها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد، وقال: ويدل عليه: جواز تشديد نون «هذان»، وأنهم لم يقولوا: «ذيَّان»، و «اللذيَّان»، فنحو «ذان»، و «اللذان»، عنده، في المثنى، ينبغي أن يكون مثل «عشرون» في الجمع؛ كلاهما صيغة موضوعة، وإنْ ثبت في الظاهر ما يوهم أنه مفردها.

وإنّما أُعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف، لأن الحركات استوفتها الآحاد، مع أن في آخرهما ما يصلح لأن يكون إعرابًا من حروف المد، ومن ثمَّ، أعرب المكسَّر، وجمع المؤنث السالم بالحركات، وإنما أعربا هذا الإعراب المعيَّن، لأن الألف كان جُلب قبل الإعراب في المثنى علامة للتثنية، وكذا الواو في الجمع، علامة للجمع، لمناسبته الألف بخفته لقلة عدد المثنى، والواو بثقله لكثرة عدد الجمع، وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع، نحو: «ضَرَبا»، و «ضربوا»، و «أنتما»، و «أنتموا»، و «هما»، و «هموا»، و «كُما»، و «كُموا».

ثم أرادوا إعرابهما، فإن المثنى والمجموع متقدّم، لا محالة، على إعرابهما[1]، فجعل فيهما ما يصلح لأن يكون إعرابًا، وأسبق الإعراب الرفع لأنه علامة العُمد، كما ذكرنا، فجعلوا ألف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما، ولم يبق من حروف اللين، التي هي أَولى بالقيام مقام الحركات، إلا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع، والجر أولى بها، فقلبت ألف المثنى وواو الجمع في الجر ياء، فلم يبق للنصب حرف، فأتبعَ الجرَّ، دون الرفع، لكونهما علامتي الفضلات، بخلاف الرفع، وتُرك فتح ما قبل الياء في المثنى، إبقاءً على الحركة الثابتة قبل إعراب المثنى، مع عدم استثقالها، وأما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرًا

(١) أي: إنّ وجودهما متقدِّم على إعرابهما.

لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو أبقى، والتباس الرفع بغيره، وبطلان السعي[١] لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واوًا، مع أن تغيير الحركة أولى من تغيير الحرف، فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع إنْ حذف نوناهما بالإضافة.

وكسر النون في المثنى لكونه تنوينًا ساكنًا في الأصل، والأصل في تحريك الساكن، إذا اضطر إليه أن يكسر، لما يجيء في التصريف، وفتح في الجمع للفرق، فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الألف وثقل الكسرة، وفي الجمع بثقل الواو، وخفة الفتحة، وأما الياء فيهما، فطارئة للإعراب كما ذكرنا.

وقال سيبويه[٢]: حروف المدّ في المثنى والمجموع حروف إعراب، فقال بعض أصحابه: الحركات مقدرة عليها قياسًا على مذهبه في الأسماء الستة، فالمثنى والمجموع، إذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور. وفَهم الإعراب من هذه الحروف يُضعف هذا القول.

وقال أبو علي: لا إعراب مقدَّر عند سيبويه على الحروف، لأن النون عنده عوض من الحركة والتنوين، قال: وإنّما أبدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالاً على المعنى، لأن الانقلاب معنًى لا لفظ، فقصد الإعراب اللفظي.

ونقول: بأيّ شيء نعرف أن هذه الحروف كانت في الأصل حروف الإعراب، ولِمَ لا يجوز، كما اخترنا، أن يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الإعراب، علامةَ الإعراب أيضًا، فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الإعراب معًا، إذ لا تنافي بينهما.

ثم نقول: الدالّ على المعنى هو الألف والواو والياء، وهي لفظية.

فإن قيل: كيف يكون معربٌ بلا حرف إعراب؟

قلنا: ذاك إنما يلزم إذا أُعرب بالحركات، لأنها لا بدَّ لها من الحروف؛ فأما إذا أريد الإعراب بالحروف، فإن الحرف لا يحتاج إلى حرف آخر يقوم به.

وقال الأخفش، والمازني، والمبرد: إنها دلائل الإعراب، لا حروف الإعراب.

وقال الكوفيون: هي الإعراب.

---

(١) أي: قصد جعل الياء علامة الجرّ والنصب.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ١٧ ـ ١٨.

ومعنى القولين سواء؛ فإن أرادوا أنها زيدت من أول الأمر للإعراب، ففيه نظر، إذ ينبغي أن يُصاغ المثنى والمجموع أوّلاً ثم يعربا.

وإن أرادوا أنهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع دلائل الإعراب، فذلك ما اخترناه.

وقال الجرمي: هي حروف الإعراب، وانقلابها علامة الإعراب، فعلى مذهبه، يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة، إذ الانقلاب لم يحصل بعد، كما ذكرنا على مذهبه في الأسماء الستة.

وقال بعضهم: الإعراب بالحركات مقدَّر في متلوِّ الألف والواو والياء والحروف دلائل الإعراب.

وهذا قريب من قول الكوفيين في الأسماء الستة، والكلام عليه ما مرّ هناك.

فإن قيل: علامة الإعراب لا تكون إلاّ بعد تمام الكلمة، وأنتم اخترتم في الأسماء الستة وفي المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها.

فالجواب أن حقَّ إعراب الكلمة أن يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها وفي آخرها، لما تقدَّم من أن الإعراب دالّ على صفات الكلمة، فيكون بعد ثبوتها، فإن كان بالحركات، فلا بدَّ أن يكون على حرفها الأخير، ومحلّ الحركة بعد الحرف، كما مرّ، فتكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة.

وأما إذا كان بالحروف التي هي من سنخ الكلمة[١]، فلا بدّ أن يكون الحرف آخر حروفها، ويكون الإعراب بها أيضًا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة، لأنها إنما تجعل إعرابًا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة.

أما نون المثنى والمجموع، فالذي يَقوى عندي، أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دالاً على تمام الكلمة، وأنها[٢] غير مضافة، لكن الفرق بينهما أن التنوين مع إفادته هذا المعنى يكون على خمسة أقسام، كما مرّ، بخلاف النون، فإنه لا يشوبها من تلك المعاني شيء.

وإنما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير، ولا تسقط النون معها، لأنها لا تكون للتنكير.

---

(١) أي: من أصلها وجوهرها.

(٢) أي الكلمة.

وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو: «يا زيدُ»، و «لا رجلَ»، بخلاف النون في نحو: «يا زيدانِ»، و «يا زيدونَ»، و «لا مسلمَين»، و «لا مسلمِين»، لأنها ليست للتمكن كالتنوين.

وكذا يسقط التنوين رفعًا وجرًا في الوقف، بخلاف النون، لأنها متحركة، وإسكان المتحرك يكفي في الوقف؛ وإن كان الحرف الأخير ساكنًا، فإنْ كان ذلك بعد حركة الإعراب وهو التنوين فقط، حُذف بعد الضم والكسر، وقُلب ألِفًا بعد الفتح، لأنه حرف معرَّض للحذف، لعدم لزومه للكلمة، وضعفه بالسكون، والوقف محل التخفيف والحذف، فخففت[١] بعد الفتح بقلبها ألفًا لخفة الألف، وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبهما حرف علة، لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما، وإن كان الساكن حرفًا أخيرًا من جوهر الكلمة، فإن كان حرفًا صحيحًا، نحو: «لِيضربْ»، و «مَنْ»، و «كَمْ»، بقيت[٢] بحالها، وكذا إن كانت[٣] ألفًا لخفتها، نحو: «الفتى»، و «حُبْلى»، و «يخشى»، وإن كانت واوًا، أو ياء، نحو: «القاضي»، و «يرمي»، و «يدعو»، فالأَولى الإثبات، وجاز الحذف، كما يجيء في باب الوقف.

وقال سيبويه: النون في الأصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معًا، لأن حروف المد، عنده، حروف إعراب امتنعت من الحركة، فجيء بالنون بعدها عوضًا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمة، والحركة وإن كانت مقدرة على الحروف عند بعض أصحابه، لكن لمّا لم تظهر كانت كالعدم، ثم إنه رجح جانب الحركة مع اللام، أي جعل عوضًا منها بعد ما كان عوضًا منهما، فثبت معها ثبات الحركة، وجانب التنوين مع الإضافة فحذف معها حذفَ التنوين، فهي في نحو: «جاءني رجلان يا فتى»، عوض منهما، وهو الأصل، وفي «الرجلان» عوض من الحركة فقط، وفي «رجلا زيد»، من التنوين فقط، وفي «رجلان»، و «قفًا»، ليس عوضًا منهما ولا من أحدهما، وفي نحو: «يا زيدان»، و «لا رجلين»: عوض من حركة البناء فقط.

وفيما قال بُعد، لأن حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة، مُغنية عن التعويض من الحركة.

---

(١) كذا بالتأنيث، ويريد التنوين.

(٢) كذا بالتأنيث، ويريد الحرف الأخير من الكلمة.

(٣) كذا بالتأنيث، ويريد الحرف الأخير من الكلمة.

وقال بعض الكوفيين: إنه تنوين، حركت[١] للساكنين فقويت بالحركة، وهو ما اخترنا، إن أرادوا أنه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام، لا في المعاني الخمسة.

وقيل: هو بدل من الحركة وحدها؛ وهو ضعيف لحذفها في الإضافة.

وقال الفراء: هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالألف، والمثنى المرفوع؛ وثبوته مع اللام يضعفه، وكذا مع الياء وواو الجمع.

وقيل: هو بدل من تنوينين في المثنى، ومن أكثر في المجموع، بناء على أن المثنى، كان في الأصل مفردًا مكررًا مرتين، والجمع مفردًا مكررًا أكثر منهما.

ودون تصحيح ذلك خرط القتاد[٢]، ومع تسليمه نقول: إنهما مصوغان صيغة اسم مفرد، كـ «كِلا»، و «رجال»، و «عشرة»، فلا يستحقان إلاّ تنوينًا واحدًا، لأنه أُهدِر ذلك التكرير اللفظي.

* * *

٥ ـ إعراب «كِلا» و «كِلتا» وأحكامهما

وأما «كِلا» فأُعرب إعراب المثنى، لشدة شبهه به **لفظًا**، بكون آخره ألفًا ولا ينفك عن الإضافة حتى يتميَّز عنه بالتجرد عن النون، **ومعنًى** بكونه مثنى المعنى، وخصَّ ذلك بحال إضافته إلى المضمر، وهو ثلاثة أشياء، نحو: «كلاهما»، و «كلاكما»، و «كلانا»؛ لأنه إذا كان مضافًا إلى المضمر، فالأغلب كونه جاريًا على المثنى تأكيدًا له، نحو: «جاءني الرجلان كلاهما»، و «جئتما كلاكما»، و «جئنا كلانا»؛ وإن جاز أيضًا أن تقول: «كلاهما جاءني» بعد ذكر شخصين، فلا يكون تأكيدًا، وكذا: «كلاكما جئتما»، و «كلانا جئنا»؛ وإذا كان في الأغلب جاريًا على المثنى، وهو موافق له معنًى ولفظًا، كما مرَّ، وأصل المثنى أن يكون معربًا، فالأولى جعله موافقًا لمتبوعه في الإعراب، ثم طُرِد ذلك فيما إذا لم يتبع المثنى المعرب، نحو: «جئنا كلانا»، و «جئتما كلاكما»، و «جاءا كلاهما»، و «كلاهما جاءاني».

وأما إذا أضيف إلى المظهر، فإنه لا يجري على المثنى أصلاً، إذ لا يقال: «جاءني أخواك كلا أخويك». وكنانة[٣] يعربونه، مضافًا إلى المظهر أيضًا إعراب المثنى.

---

(١) أي: التنوين.

(٢) أي: ودون إثبات ذلك خرط القتاد. والقتاد: نبت له شوك يُضرب به المثل في الخشونة والشدّة.

(٣) أي: بنو كنانة.

وذكر صاحب المغني[١] أن بعض العرب يثبت الألف في «كلا» و «كلتا» مضافين إلى المضمر في الأحوال كلها، كما في المضافين إلى المظهر. ولا أدري ما صحته!

وألف «كِلا» بدل من الواو عند سيبويه، لإبدال التاء منها في المؤنث كما في «بنت»، و «أخت»، ولم تبدل التاء من الياء إلا في «اثنتين».

وقال السيرافي: هو بدل من الياء لسماع الإمالة فيه.

وأما الكسرة فلا تؤثر عند المصنف في إمالة الألف المنقلبة عن الواو، ويجيء الكلام عليه في باب الإمالة.

و «كلتا»: «فِعْلَى»، والألف للتأنيث جعل إعرابًا كما في «كِلا» وإنمَا جيء بألف التأنيث بعد التاء ولم يكن جمعًا بين علامتي تأنيث، لأن التاء لم تتمحض للتأنيث، فلهذا جاز توسطها، بل فيها رائحة منه لكونها بدلاً من اللام في المؤنث، كـ «أخت»، و «بنت»، و «ثنتان»، ولهذا لم يفتح ما قبلها، ولم تنقلب تاء «بنت» و «أخت» في الوقف هاء؛ وأجاز يونس: «أختيّ» و «بنتيّ»، ولو كانت لمحض التأنيث، لم تجز هذه الأمور. والألف، أيضًا، لمّا كانت تتغيّر للإعراب، صارت كأنها ليست للتأنيث، فجاز الجمع بينهما.

وعند الجرمي: وزنه «فِعْتَل». ولم يثبت مثله في كلامهم.

وعند الكوفيين[٢]: الألف في «كلا»، و «كلتا» للتثنية، ولَزم حذف نونيهما، للزومهما للإضافة، وقالوا: أصلهما «كُلّ» المفيد للإحاطة، فخفّف بحذف إحدى اللامين، وزيد ألف التثنية، حتى يُعرف أن المقصود الإحاطة في المثنى؛ لا في الجمع. قالوا: ولم يستعمل واحدهما، إذ لا إحاطة في الواحد، فلفظهما كلفظ الاثنين سواء؛ وقالوا: ويجوز للضرورة استعمال الواحد، قال [من الرجز]:

في كِلْتَ رِجْلَيها سُلامَى زائدَهْ ... كِلْتاهما مقرونَةٌ بواحده[٣]

وقال [من الرمل]:

١٤ ـ كِلْتَ كَفَّيْهِ تُوالي دائمًا ... بجيوشٍ مِنْ عِقابٍ ونِعَمْ

---

(١) هو منصور بن فلاح اليمني، كان معاصرًا للرضيّ.

(٢) انظر المسألة الثانية والستين من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والنحويين الكوفيين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» ص ٤٣٩ ـ ٤٥٠.

(٣) تقدم بالرقم ١٣.

١٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٣٣.

اللغة: توالي: تُتابعُ. الجيش: الجند، ويريد هنا الكثرة. العقاب: النكال. النِّعَم: جمع نِعْمة، وهي هنا المال.

=

والجواب: أنهما لو كانا مثنَّيين، لم يجز رجوع ضمير المفرد إليهما، قال [من الطويل]:

١٥ ـ كِلانا إذا ما نالَ شَيئًا أفاتَهُ ... [ومَنْ يَحْتَرِثْ حَرْثي وحَرْثَكَ يُهْزَلِ]

= **المعنى**: الظاهر أنَّ مراد الشاعر: أنَّ إحدى يديه تفيد أصدقاءه بالنعم، والأخرى توقع النِّقَم بأعدائه.
الإعراب: **«كلتَ»**: مبتدأ مرفوع بالألف المحذوفة للضرورة. **«كفَّيه»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة لأنَّه مثنى، والهاء: مضاف إليه، في محل جر. **«تُوَالي»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. **«دائمًا»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة ومتعلق بالفعل «توالي». **«بجيوش»**: جار ومجرور متعلقان بالفعْل «توالي». **«من عِقاب»**: جار ومجرور متعلقان بصفة من «جيوش». **«ونعم»**: الواو: حرف عطف، «نِعم»: اسم معطوف على «عقابِ» مجرور مثله، وسُكِّن للضرورة.
جملة «كلت كفَّيه توالي»: ابتدائية لا محل لها، وجملة «توالي»: خبر للمبتدأ «كلتَ» محلها الرفع.
الشاهد فيه قوله: كلت كَفَّيه، فقد ذهب الكوفيون إلى أنَّ (كلتَ) مفرد «كلتا»، وعلى ذلك يكون مبنيًّا على الفتح في محل رفع مبتدأ.

١٥ ـ **التخريج**: البيت لتأبط شرًا في ديوانه ص ١٨٤؛ ولامرىء القيس في ملحق ديوانه ص ٣٧٢؛ ولتأبط شرًا أو لامرىء القيس في خزانة الأدب ١/ ١٣٤؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٢/ ١٣٤ (حرث).
اللغة: أفاته: فَوَّته ولم يدَّخره. يحترث: من الحرث، وهو الحراثة والفلاحة، ثم قيل للعمل في كل شيءٍ: حرثٌ.
المعنى: إنَّ كسبي وكسبك قليل، وهو على قلته غير مُدَّخر، بل مُضَيَّع، فمن كان مثلنا في كسبه مات من الهزال.
الإعراب: **«كلانا»**: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف و «نا» مضاف إليه محله الجر. **«إذا»**: ظَرْف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل **«أفاته»**. **«ما»**: زائدة. **«نال»**: **فعل** ماض فاعله مستتر تقديره «هو». **«شيئًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«أفاته»**: فعل ماضٍ فاعله مستتر تقديره: هو، والهاء مفعول به محله النصب. **«ومن»**: الواو: حرف استئناف لا محل لَه. «مَن»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **«يحترث»**: فعل مضارع مجزوم بـ «من» لأنه فعل الشرط، والفاعل مستتر تقديره: هو. **«حرثي»**: مفعول مطلق منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: في محل جر بالإضافة، **«وحَرْثَكَ»**: الواو: حرف عطف، «حرثك» معطوف على «حرثي» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والكاف: مضاف إليه محله الجر. **«يَهْزِلِ»**: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بالسكون وحرك بالكسرة للقافية، وفاعله ضمير مستتر تقديره «هو».
جملة «كلانا إذا نال شيئًا أفاته»: ابتدائية لا محل لها، وجملة «إذا ما نال شيئًا أفاته»: خبر للمبتدأ أو «كلانا» محله الرفع. وجملة «نال»: مضاف إليها محلها الجر، وجملة «أفاته»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «من يحترث... يهزل»: استئنافية لا محل لها، مجموع جملتي الشرط وجوابه «يحترث يُهْزل» خبر للمبتدأ «مَنْ» محله الرفع، وجملة «يحترث»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها، وجملة «يُهْزِلِ»: جواب شرط جازم غير مقترنة بالفاء لا محل لها.
الشاهد فيه: أنَّ (كلا) و (كلتا) لو كانتا مثنيتين حقيقة لم يجز عود ضمير المفرد إليهما كما عاد ضمير (نال) المفرد إلى (كلا) في هذا البيت.

وقال تعالى: ﴿كلتا الجنّتين آتت أكلها﴾[١]؛ ولَوجَب قلب ألفيهما نصبًا وجرًّا، أضيفا إلى المضمر، أو إلى المظهر، كسائر التثاني[٢]؛ وأما البيتان، فالألف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء، ولو كانت مفردة، لوجب كسر التاء في قوله: «في كلت»، وضمّه في قوله: «كلت كفيه»، ولكان معنى المفرد مخالفًا لمعنى المثنى.

واعلم أن «كِلا» و «كلْتا»، لا تضافان إلاّ إلى المعارف، لأن وضعهما للتأكيد، ولا يُؤكّد التأكيد المعنوي إلا المعارف، كما يجيء في بابه.

والمضاف إليه يجب أن يكون مثنى، إما لفظًا ومعنى، نحو: «كلا الرجلين»، أو معنًى، نحو: «كلانا»، ولا يجوز تفريق المثنى إلا في الشعر، نحو: «كِلا زيد وعمرو»، وإلحاق التاء بـ «كِلا» مضافًا إلى مؤنث أفصح من تجريده، نحو: «كلا المرأتين»، ويجوز الحمل على اللفظ مرة، وعلى المعنى أخرى، قال تعالى: ﴿كلتا الجنتين آتت أكلها﴾[٣]، ثم قال: ﴿وفجرنا خلالهما نهرًا﴾[٤].

والقسم الثالث ما فيه الواو والياء، قال: إنما أُفردت «أولو»، و «عشرون»، وأخواتها بالذكر، لأن جمع المذكر السالم: كل اسم ثبت مفرده ثم ألحق بذلك المفرد واو ونون، دلالةً على ما فوق الاثنين، وليس «أولو»، و «عشرون» وأخواتها كذلك، لأن «أولوَ» موضوع وضعَ جمع السلامة، وليس به، إذ لم يأت «أول» في المفرد، وكذا «عشرون» وأخواتهُ[٥]، وليس «عشر» و «ثلاث» و «أربع» آحادًا لـ «عشرون» و «ثلاثون» و «أربعون»، وإن أوهم ذلك، إذ لو كان كذلك، لقيل لثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها: عشرون، لأن أقل الجمع ثلاثة، وكذا قيل ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها.

وأما «عِلِّيُّون»، و «قِلون»، ونحوها، فإنها جمع «عِلِّيَّة»، و «قُلة»[٦] ونحوها، وإن كانت على خلاف القياس.

هذا قوله، ولنا أن نحدَّ المثنى بأنه اسم دال على مفردين في آخره ألف، أو ياء، ونون مزيدتان، فيدخل فيه: «اثنان»، و «وثِنايان»، و «مذروان»، و «اللذان»، و «هذان»، بخلاف «كِلا»، فلا نحتاج إلى إفراد هذه المثنيات بالذكر.

---

(١) الكهف: ٣٣.
(٢) أي: كسائر المثنّيات.
(٣) الكهف: ٣٣.
(٤) الكهف: ٣٣.
(٥) لاحظْ أنّه يعيد الضمير إلى «عشرون» تارةً مذكّرًا وتارةً مؤنّثًا.
(٦) القلة: لعبة للصبيان تتّخذ من الأعواد والعِصِيّ.

ونحدّ جمع المذكر السالم بأنه اسم دال على أكثر من اثنين في آخره واو، أو ياء، ونون مزيدتان، فيدخل فيه «أولو»، و «عشرون» وأخواته.

وأما «ذَوُو»، فهو داخل في حد الجمع المذكور على أي وجه كان، لأن واحده: «ذُو»، قال [من الوافر]:

١٦ ـ فلا أَعْني بذلِكَ أَسْفَليكم ولكنّي أريدُ بهِ الذَّوِينا

* * *

١٦ ـ **التخريج**: البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ١٠٩، وخزانة الأدب ١/ ١٣٩، ١٤١، ١٤٣، ٤/ ٤١٦؛ والدرر ٥/ ٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٥٧، ٤٥٩ (ذو)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٧٩، ٧/ ٤٣٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٦.

اللغة: الأسفلون جمع أسفل، وهو خلاف الأعلى، والذوون جمع (ذو)، وأراد به أذواء اليمن، أي ملوكهم، ومنهم ذو يَزَن، وذو جَدَن، وذو نُواس.

المعنى: هجا الكميت أهل اليمن تعَصُّبًا لمُضَر، وقال لهم: لا أعني بهجوي وذمي سَفَلتكم، ولكني أعني به سادتكم، وملوككم.

الإعراب: **«فلا»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و «لا» نافية مهملة. **«أعني»**: فعل مُضَارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره (أنا). **«بذلك»**: الباء: حرف جر، و **«ذا»**: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، واللام للبعد، والكاف للخطاب، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (أعني). **«أسفليكم»**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، و «كم»: ضمير متصل في محلّ جر بالإضافة. **«ولكني»**: الواو استئنافية، «لكنّي» حرف مشبه بالفعل، والياء ضمير متكلم اسم (لكن) محله النصب. **«أريدُ»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره (أنا) **«به»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أريد). **«الذوين»**: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء، لأنّه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والألف: للإطلاق.

جملة (لا أعني): بحسب الفاء، وجملة (لكني أريدُ): استئنافية لا محل لها، وجملة (أريد): خبر (لكن) محلُّها الرفع.

الشاهد فيه: جمعه لـ (ذي) جمعًا سالمًا، وإفراده من الإضافة، والتزامه الألف واللام لمّا نقله عما كان عليه، وجعله اسمًا على حاله.

الإعــراب اللفظيّ والإعراب التقديري

قال ابن الحاجب:

التقدير فيما تعذَّر، كـ «عصا»، و «غلامي» مطلقًا؛ أو استثقل، كـ «قاضٍ» رفعًا وجرًّا، ونحو «مسلميّ» رفعًا. واللفظي فيما عداه.

* * *

قال الرضيّ:

هذا بيان أن الإعراب المذكور، في أي الأسماء المعربة يكون مقدرًا، وفي أيها يكون ظاهرًا؛ حَصَر الأسماء المقدَّرة الإعراب لإمكان ضبطها، فبقي ما لم يذكر منها ظاهر الإعراب.

قوله: «فيما تعذَّر»، أي: في معرب تعذّر إعرابه، فحذف المضاف، وهو «إعراب»، وأقام المضاف إليه، أعني الضمير، مقامه، فصار مرفوعًا، فاستتر في الفعل.

اعلم أن تقدير الإعراب لأحد شيئين: إما تعذر النطق به واستحالته، وإما تعسُّره واستثقاله.

فالمتعذّر في بابين يستحيل في كل واحد منهما على الإطلاق، أي رفعًا ونصبًا وجرًّا؛ الأول باب «عصا» يعني كل معرب مقصور، فإنه يتعذر إعرابه لفظًا في الأحوال الثلاث، لأن الألف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره، وانقلب حرفًا آخر، أي: همزة، فلا يمكن تحريك الألف مع بقائه ألفًا؛ والثاني باب «غلامي»، يعني كلَّ مفرد احترازًا عن نحو: «غلاماي»، و «مسلميّ»، مضافًا إلى ياء المتكلم، فإنّه يتعذّر الإعراب اللفظي فيه مطلقًا أيضًا، لأن إعراب المضاف متأخّر عن إضافته، وذلك لأن الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله، كما تقرر، ففي قولك: «جاء غلام زيد»، مثلاً، لم يستحق المضاف الإعراب إلا بعد كونه مسندًا إليه، أي: كونه عمدة الكلام، إذ هو المقتضي لرفع الأسماء؛ وكونهُ مسندًا إليه مسبوق بثبوته أوّلاً في نفسه، والمسند إليه المجيء في مثالنا ليس

مطلق الغلام، بل الغلام المتصف بصفة الإضافة إلى «زيد»، فالإعراب مسبوق بالإضافة، فالأول الإضافة ثم كون المضاف عمدة أو فضلة، ثم الإعراب.

ثم نقول: لما أضافوا الاسم المفرد إلى ياء المتكلّم، التزموا أن يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها، فلما أرادوا الإعراب بعد ذلك، وجدوا محل الإعراب مشتغلاً بحركة لازمة، واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا أو متماثلتين، مستحيل ضرورة.

وكذا في نحو: «قاضيّ» في المفرد، يستحيل ظهور الإعراب فيه لوجوب إدغام حرف الإعراب.

وأما المستثقل إعرابه فشيئان، يستثقل في أحدهما رفعًا وجرًّا، وفي الآخر رفعًا، فالأول الاسم المنقوص، أي الذي حرف إعرابه ياء قبلها كسرة، فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها، وذلك محسوس لضعف الياء، وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة، فإن سكن ما قبلها، وما قبل الواو، لم تستثقل الحركتان عليهما، نحو: «ظبْي»، و «دلو»، و «كرسيّ»، و «مَغْزوّ»، وأما الفتحة فلخفّتها لا تستثقل على الياء مع كسرة ما قبلها، نحو: «رأيت القاضي».

ويسمّى هذا النوع منقوصًا، لأنه نقص حركتين، وسُمّي نحو: «الفتى»، و «العصا»، مقصورًا، لكونه ضدّ الممدود؛ أو لكونه ممنوعًا من مطلق الحركات، والقصر: المنع، والأول أَوْلى، لأنه لا يسمّى نحو: «غلامي» مقصورًا، وإنْ كان ممنوعًا من الحركات الإعرابية أيضًا.

هذا، مع أنه لا يجب اطراد الألقاب، وأيضًا، مذهب النحاة أن نحو: «غلامي» مبنيّ على ما يجيء؛ والمقصور من ألقاب المعرب.

والثاني: كل جمع مذكّر سالم مضاف إلى ياء المتكلّم، فإن رفعه، وحده، مقدر فيه، وذلك نحو: «جاءني مسلِميَّ»، والأصل «مسلموي»، اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين، وأولاهما ساكنة مستعدّة للإدغام، فقلب أثقلهما إلى أخفّهما، أعني الواو إلى الياء، إذ المراد بالإدغام التخفيف، وكذا يُعمل لو كانت الثانية واوًا، نحو: «سيِّد» و «ميِّت»، وإن كان القياس في إدغام المتقاربين قلب الأول إلى الثاني، كما يجيء في التصريف، إن شاء الله تعالى، وأدغم بعد القلب أولاهما في الأخرى، وكسر ما قبل الياء لإتمام ما شرعوا فيه من التخفيف، ولكون الضمة قريبة من الطرف، والطرف محل التغيير، فمن ثَمَّ، لم يكسر الضم في نحو: «سُيَّل»، و «مُيَّل»، أي لأنه لم يسبقه تخفيف آخر حتى يتمَّم به، ولم يكن

الضمّ قريبًا من الطرف، وليست الياء الساكنة المدغمة، في امتناع انضمام ما قبلها، كالياء الساكنة غير المدغمة، فإن ذلك[(١)] لا يجوز فيها، ولذا قيل في جمع «أبيض»: «بِيض»، وفي «فُعْلى» من الطيب: «طوبى»، وأما المدغمة في المتحركة، فكأنها متحركة، لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد، فنحو «سيِّل» كـ «هُيام».

وإن كان الاسم الذي قلب واوه ياء للإدغام في الياء، على أخفّ الأوزان، أي ثلاثيًا ساكن الوسط، جوَّزوا، أيضًا، بقاء الضم على حاله، فقالوا في جمع «أَلْوَى»[(٢)]، «لُيّ»، فثبت أن الواو الذي هو علامة الرفع مقدَّر في «جاءني مسلميّ».

وأما في حالة الجرّ والنصب، فالياء باقية، إلاّ أنَّها أُدغمت، والمدغم ثابت. ولعله إنّما لم يعدَّ نحو: «جاءني صالحا القوم، وصالحو القوم»، و «رأيت صالِحِي القوم»، و «مررت بصالِحِي القوم»، من المقدَّر حرفه، لظهور عروض الحذف، لأن الكلمتين مستقلّتان، بخلاف نحو: «مسلميّ»، فإنّ المضاف إليه، لكونه ضميرًا متصلاً، كجزء المضاف.

وأما لفظة «فِيّ»[(٣)] في الأحوال الثلاث، فقد دخلت في باب «غلامي»، فلذا لم تفرد بالذكر.

وكان عليه أن يَعُدَّ في المستثقل إعرابه: الموقوف عليه رفعًا وجرًّا بالسكون، نحو: «جاءني زيد»، و «مررت بزيد»، وأن يعدَّ في قسم المتعذّر إعرابه مطلقًا: المحكيَّ في نحو: «مَن زيدٌ»؟ و «مَن زيدًا»؟ و «مَن زيدٍ»؟ لكونه معربًا مقدّر الإعراب وجوبًا، لاشتغال محله بحركة الحكاية.

واعلم أن مذهب النحاة أنّ باب «غلامي» مبنيّ لإضافته إلى المبنيّ، وخالفهم المصنّف، كما رأيت، لأنه عدَّه من قسم المعرب المقدر إعرابه، وهو الحق، بدليل إعراب نحو: «غلامه»، و «غلامك»، و «غلاماي».

ومن أين لهم أنَّ الإضافة إلى المبنيّ مطلقًا سبب البناء، بل لها شرط، كما يجيء في الظروف المبنية.

فإذا عرفت المعرب الذي إعرابه مقدّر، إما مطلقًا، أو في بعض الأحوال دون بعض، فما بقي من المعربات إعرابه ظاهر، وهو قوله: «واللفظي فيما عداه».

* * *

---

(١) أي: امتناع انضمام ما قبلها.

(٢) الألوى: العَسِير الشديد الخصومة، والقرن المعوّج. والطريق البعيد المجهول. . .

(٣) أي لفظ «فو» مضافًا إلى ياء المتكلّم.

الممنوع من الصرف

١ ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

غير المنصرف ما فيه علّتان من تسع، أو واحدة منها تقوم مقامهما، وهي [من البسيط]:

عَـدْلٌ وَوَصْـفٌ وتَـأْنيـثٌ وَمَـعْـرِفَـةٌ وعُـجْـمَـةٌ ثُـمَّ جَـمْـعٌ ثـمّ تَـرْكـيـبُ

والـنـونُ زائِـدَةً مِـنْ قَـبْـلِـهَـا أَلِـفٌ وَوَزْنُ فِـعْـلٍ وهٰـذا الـقـولُ تـقـريـبُ

مثل: «عمر»، و «أحمر»، و «طلحة»، و «زينب»، و «إبراهيم»، و «مساجد»، و «معديكرب»، و «عمران، و «أحمد»؛ وحكمه أن لا كسر ولا تنوين.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أوّلاً أن قول النحاة: إنّ الشيء الفلاني علّة لكذا، لا يريدون به أنه موجب له، بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء، ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم، لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم، والحكم في اصطلاح الأصوليين: ما توجبه العلة، وإياه عَنَى المصنف بقوله: «وحكمه أن: لا كسر ولا تنوين»، لأن سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين، وتسميتهم، أيضًا، لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببًا وعلة: مجاز، لأن كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة، إذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم، فالعلة التامة، إذن، مجموع علتين، أو واحدة منها تقوم مقامهما، مع حصول شرط كل واحد منها، وستعرف الشروط إن شاء الله تعالى.

ويدخل في الحدّ الذي ذكره المصنف لغير المنصرف: ما دخله الكسر والتنوين للضرورة أو التناسب، وكذا المجموع بالألف والتاء عَلَمًا، والمجموع

بالواو والنون علمًا للمؤنث، كـ «مسلمات» و «مسلمون»، وإن لم يحذف منهما الكسر والتنوين، لثبوت العلتين في جميع ذلك.

ففي قوله بَعدُ: «ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب» نظر، لأن الصرف، على قوله، عبارة عن تعرّي الاسم عن السببين المعتبرين، وعن السبب القائم مقامهما، وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرّد عنهما، فكان الوجه أن يقول: ويزول حكم غير المنصرف للضرورة أو للتناسب، لأن حكم غير المنصرف حكم قد يتخلّف عن العلّة، بخلاف حكم المعرب، أعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا، فإنه لا يتخلّف عن علّة الإعراب.

وعلى ما حدَّ النحاة غيرَ المنصرف أعني قولهم: «هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين»، يجوز أن يقال: يجوز صرفه للضرورة.

وكذا، على ما حدَّ المصنف، يكون ما دخله اللام أو الإضافة مما فيه علّتان من التسع غير منصرف، وعند غيره هو منصرف، سواء قالوا: إن الكسر سقط تبعًا للتنوين، أو قالوا: إن الكسر والتنوين سقطا معًا، وذلك أن أكثرهم قالوا: إنّ الاسم لمّا شابه الفعل، حذف، لأجل مشابهته إيّاه، علامة تمكّنه التي هي التنوين، أي علامة إعرابه، لأن أصل الاسم الإعراب، وأصل الفعل البناء، وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين، وقالوا: ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف، وقوّوا هذا القول بأنه لما لم يكن مع اللام والإضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف، لم يسقط الكسر، فظهر أن سقوطه لتبعيّة التنوين لا بالأصالة.

فعلى قول هؤلاء نحو: «الأحمر»، و «أحمركم»، منصرف لأن التنوين لم يوجد فيحذف، كما في «أحمران»، و «أجمعون».

وقال بعضهم: إنّه لما شابه الفعل، حذف الكسر والتنوين معًا لمنع الصرف، ونحو: «الأحمر» و «أحمركم»، عندهم، أيضًا منصرف، لأن الكسر والتنوين لم يحذفا، ولا أحدهما مع اللام والإضافة لمنع الصرف.

والأوّل أقرب، أعني أنّ الكسر سقط تبعًا للتنوين، وذلك أنه يعود في حال الضرورة مع التنوين تابعًا له، مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر، إذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده، فلو كان الكسر حُذف أيضًا لمنع الصرف كالتنوين، لم يعد بلا ضرورة إليه، إذ مع الضرورة، لا يرتكب إلاّ قدر الحاجة.

وإنّما تبعه الكسر في الحذف، لأن التنوين يحذف لا لمنع الصرف أيضًا، كما في الوقف، ومع اللام والإضافة والبناء، فأرادوا النصّ من أول الأمر على أنه

لم يسقط إلاّ لمشابهة الفعل لا للإضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر، فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل، ولهذا يؤتى بنون العماد[١] في نحو: «ضربني»، و «ويضربني».

وإنّما لم يظهر أثر منع الصرف في المثنّى وجمع المذكّر السالم مع اجتماع السببين، نحو: «أحمران»، و «مسلمون» عَلَمين للمؤنّث، لأن النون فيهما ليس للتمكّن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر، وأيضًا، فإنّ النصب فيهما تابع للجرّ، فلم يتبع الجرّ النصب. بَلَى، إنْ سُمِّي بهما وأعربا إعراب المفرد، أي جُعل النون معتقبَ الإعراب، وَجَبَ منع صرفهما للعلّتين، لأن فيهما، إذن، تنوين التمكن، ولا يتبع نصبهما الجرّ.

ثم نقول: أصل الاسم الإعراب، كا ذكرنا، ثم قد يتفق مشابهته للفعل وهي على ثلاثة أضرب:

أحدها، وهو أقواها: أن يصير معنى الاسم: معنى الفعل سواء، كما في أسماء الأفعال، فَيُبنى الاسم، نظرًا إلى أصل الفعل الذي هو البناء، ويُعطَى عمله.

وثانيها، وهو أوسطها: أن يوافقه من حيث تركيب الحروف الأصلية، ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة، فيُعْطَى عمل الأفعال التي فيه معناها، ولا يُبنى لضعف أمر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الإعراب، فلا يبنى منه إلا قويّ المشابهة للأفعال، أي الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل.

وثالثها، وهو أضعفها: ألاّ يشابهه لفظًا، ولا يتضمَّن معناه، ولكن يشابهه بوجه بعيد، ككونه فرعًا لأصل، كما أن الأفعال فرع الأسماء إفادةً واشتقاقًا[٢]، فأما الإفادة فلاحتياج الفعل في كونه كلامًا إلى الاسم، واستغناء الاسم فيه[٣] عنه، وأما الاشتقاق، فيجيء في باب المصدر؛ فلا يُبنى بهذه المشابهة، لضعفها مع ضعف الفعل في البناء، ولا يُعْطَى بها عمل الفعل، لأن ذلك بتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول، وهو خلو منه، بل تنزع بهذه المشابهة علامة الإعراب[٤]،

---

(١) أي نون الوقاية، وسمِّيت «نون الوقاية» لأنها تقي الفعل من الكسر، وسُمِّيت «نون العماد» لأنها تكون عمادًا للفعل، أي: حاجزًا وحصنًا له من الكسر.

(٢) هذا على رأي البصريّين الذين يذهبون إلى أنّ الفعل مشتقّ من الاسم. انظر المسألة الأولى من مسائل الاختلاف بين النحاة البصريّين والنحاة الكوفيّين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» ص ٦ ـ ١٦.

(٣) أي: في الكلام، وذلك لإمكانيّة تركُب الكلام من اسمين، نحو: «الكذب مُضِرّ».

(٤) أي: التنوين على مذهب المصنّف.

فيكون اسمًا معربًا بلا علامة إعراب، ثم يتبعه الكسر على قول، أو ينزع التنوين والكسر معًا، كما تقدم.

وإنما احتيج في هذا الحكم إلى كون الاسم فرعًا من جهتين، ولم يقتنع بكونه فرعًا من جهة واحدة، لأن المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية، إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة، بل يحتاج في إثباتها فيه إلى تكلّف، كما مضى، وكذا إثبات الفرعية في الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر، كما يجيء، فلم تكفِ واحدة منها إلاّ إذا قامت مقام اثنتين.

فإنْ قلت: إذا شابه الاسم غيرُ المنصرف الفعلَ؛ فقد شابهه الفعلُ أيضًا، فلِمَ كان إعطاء الاسم حكمَ الفعل أَوْلى من العكس؟

فالجواب أن الاسم تطفَّل على الفعل فيما هو من خواصّ الفعل، وليس ذلك لمطلق المشابهة بينهما، وذلك كما يصير اسم الفعل بمعنى الفعل، ويتضمّن اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل، فيتطفل الأسماء على الأفعال في المعنى؛ فتُعْطى حكم الفعل، وذلك ببناء اسم الفعل وعملِه معًا، وعمل البواقي عمله، حسبُ، وهذا مطرد في كل ما يُعْطَى حكمًا لأجل مشابهته لنوع آخر، كما إذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه «كان» وأخواتها، و «ما» و «لا»، عَمِل عمَل الفعل.

وإذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه إلى غيره كالموصولات، والمضمرات، والغايات؛ أو بتضمّن معناه كأسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك، كما يجيء في باب المبنيّ، بُني الاسم لتطفّله على الحرف فيما يخصّه؛ وههنا يكفي أدنى مشابهة لأجل بناء الاسم، بخلاف مشابهته للأفعال، وذلك لتمكّن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل.

وإذا شابه الفعلُ الحرفَ بلزوم معنى الإنشاء الذي هو بالأصالة للحرف، أُعطي حكم الحرف في عدم التصرف، كما في «عَسَى»، وفعل التعجب. وإنْ شابه الاسمَ، كالمضارع، أعرب كما يجيء في بابه.

فظهر أن الاسم قد يشابه الفعل والحرف، وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف، وأما الحرف فيشابه الفعل فقط.

* * *

قوله: «والنون زائدةً»، نصب «زائدة» على أنها حال من «النون»، والعامل معنى الكلام، فإنّ معنى قوله: «وهي عدل ووصف» إلى آخره: أي:

تكون علل منع الصرف عدلاً ووصفًا، وكذا، وكذا، والنون زائدة.

وقد أُلحِق بالأسباب المذكورة ما شابه ألف التأنيث المقصورة، وهو كلّ ألف زائدة في آخر الاسم العلَم، سواء كانت للإلحاق، كما في: «أرطى»[١]، و «ذِفرى»[٢]، و «حَبَنْطَى»[٣]، أو لا، كـ «قَبَعْثَرَى»[٤]، لأنها بالعلميَّة تمتنع من التاء كألف التأنيث، فإذا عُدَّ الألف والنون سببًا، لمشابهة ألف التأنيث بالامتناع من التاء، فعدُّ الألف المقصورة الممتنعة من التاء أولى، لمشابهتها لها لفظًا، وامتناعًا من التاء.

وأما ألف الإلحاق الممدودة، فلم تُلحق مع العلمية بألف التأنيث الممدودة، وإن كانت أيضًا ممتنعة من التاء مثل ألف التأنيث الممدودة، لاجتماع شيئين: أحدهما ضعف ما يشبهه ألف الإلحاق الممدودة، أي الهمزة في نحو: «صحراء»، في باب التأنيث، دون الألف في نحو: «سَكْرَى»، لكون الهمزة في الأصل ألفًا، والثاني كون همزة الإلحاق في مقابلة الحرف الأصليّ، ولذلك أثَّر الألف والنون في نحو: «سكران»، لمشابهته ألف التأنيث الممدودة، لأن النون ليست في مقام حرف أصليّ.

وألف الإلحاق المقصورة، وإنْ كانت في مقابلة حرف أصليّ، لكنها تشبه علامة التأنيث الأصليّة، أي: الألف المقصورة، لا المنقلبة عن علامة التأنيث، أي: ألف التأنيث الممدودة.

وأما فرعية هذه العلل؛ فإنّ العدل فرع إبقاء الاسم على حاله، والوصف فرع الموصوف، والتأنيث فرع التذكير، والتعريف فرع التنكير، إذ كلّ ما نعرفه كان مجهولاً في الأصل عندنا، والعجمة في كلام العرب فرع العربية، إذا الأصل في كل كلام ألاً يخالطه لسان آخر. فيكون العربية، إذن، في كلام العجم فرعًا؛ والجمع فرع الواحد، والتركيب فرع الإفراد، والألف والنون فرع ألفي التأنيث كما يجيء بعد، أو فرع ما زيدا عليه، ووزن الفعل في الاسم فرع وزن الاسم، إذا كان خاصًا بالفعل، أو أوله زيادة كزيادة الفعل، لأن أصل كل نوع ألاً يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره.

---

(١) الأَرْطى: ضرب من الشجر.

(٢) الذفرى: العظم الذي خلف الأذن.

(٣) الحَبَنْطى: القصير الغليظ.

(٤) القَبَعْثَرَى: الجمل العظيم، وكلّ عظيم الخلق شديده.

وههنا فروع أُخَر لم يعتبروها، ككون الاسم مصغَّرًا، أو منسوبًا، أو شاذًّا، وغير ذلك ممّا لا يُحصى، وذلك اختيار منهم بلا علّة مخصصة.

قوله: «وحكمه أن: لا كسر» ولم يقل: «أن: لا جرَّ»، لأنه يدخله الجرّ عند الجمهور، إذ هو عندهم معرب، والجر أنواع، وجره فتح، فالفتح الذي في «بأحمدَ» عندهم، عملُ الجار، وهو يعمل الجرَّ لا محالة.

وقال الأخفش، والمبرد، والزجاج: غير المنصرف في حال الجر مبنيّ على الفتح لخفّته، وذلك لأن مشابهته للمبنيّ، أي: الفعل، ضعيفة، فحُذفت علامة الإعراب مطلقًا، أي التنوين، وبُني في حالة واحدة فقط، واختص بالبناء في حالة الجرّ، ليكون كالفعل المشابه في التعرّي من الجرّ.

* * *

٢ ـ صرف ما لا ينصرف في الضرورة والتناسب

قال ابن الحاجب:

ويجوز صرفه للضرورة، أو التناسب، مثل: ﴿سلاسلاً وأغلالا﴾(١) و **﴿قواريرًا﴾**(٢).

* * *

قال الرضيّ:

قال الأخفش: إنّ صرف ما لا ينصرف مطلقًا، أي في الشعر وغيره: لغة الشعراء، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيرًا، لإقامة الوزن، إلى صرف ما لا ينصرف، فتمرّن على ذلك ألسنتهم، فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار، أيضًا، وعليه حمل قوله تعالى: **﴿سلاسلاً وأغلالا﴾**(٣) و **﴿قواريرًا﴾**(٤) وقال هو والكسائي: إن صرف ما لا ينصرف مطلقًا لغة قوم، إلاّ «أفعل منك»، وأنكره غيرهما، إذ ليس بمشهور عن أحد في الاختيار نحو: «جاءني أحمدٌ وإبراهيمٌ»، ونحو ذلك، وأما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه، فلا يصرف ما فيه الألف المقصورة لعدم الضرورة(٥).

---

(١) الدهر: ٤. (٢) الدهر: ١٥.

(٣) الدهر: ٤. (٤) الدهر: ١٥.

(٥) جوّزه بعضهم مستدلاً بقول مثلم بن رياح [من الكامل]:

إنّي مُقَسِّمُ ما ملكْتُ فجاعِلٌ ... جزءًا لآخرتي ودنيًا تنفَعُ

انظر: خزانة الأدب ٨/ ٢٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٤٢.

ومنع الكوفيون صرف «أفعل من» في الضرورة، لأن «مِن» مع مجروره كالمضاف إليه، فلا ينوَّن ما هو كالمضاف؛ والأصل الجواز، لأن الكلام في الضرورة، وفرقٌ بين المضاف وما هو كالمضاف.

وجوَّز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف، لا مطلقًا، بل بشرط العلمية دون غيرها من الأسباب لقوتها، كما نبيِّن لك عند الكلام في تفصيل الأسباب، وذلك بكونها شرطًا لكثير من الأسباب مع كونها سببًا.

واستشهدوا بقوله [من المتقارب]:

١٧ ـ فما كانَ حِصْنٌ ولا حابِسٌ يَفُوقانِ مِرْداسَ في مَجْمَعِ

ومنعه الباقون، استدلالاً بأن الضرورة تجوِّز ردَّ الأشياء إلى أصولها، فجاز صرف غير المنصرف، ولا تخرج لأجلها الأشياء عن أصولها: وقريب من هذا الوجه: جواز قصر الممدود في الشعر، دون مدِّ المقصور، إلاَّ نادرًا، ومنعوا روايتهم بأن قالوا: الرواية يفوقان شيخي.

والإنصاف: أن الرواية لو ثبتت عن ثقة، لم يجز ردُّها، وإن ثبتت عندك رواية أخرى.

قوله: «سلاسلاً» صرف ليناسب المنصرف الذي يليه، أي «أغلالاً»، فهو كقولهم: هنأني الشيء ومرأني، والأصل: أمرأني.

---

١٧ ـ **التخريج**: البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٨٤؛ والأغاني ١٤/ ٢٩١؛ وخزانة الأدب ١/ ١٤٧، ١٤٨، ٢٥٣؛ والدرر ١/ ١٠٤؛ وسمط اللآلي ص ٣٣؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٩؛ وشرح المفصل ١/ ٦٨؛ والشعر والشعراء ١/ ١٠٧، ٣٠٦، ٢/ ٧٥٢؛ ولسان العرب ٦/ ٩٧ (ردس)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٦٤؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٤٦، ٥٤٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٤٣؛ ولسان العرب ١٠/ ٣١٦ (فوق).

اللغة: حصن: هو أبو عيينة بن حصن الفزاري، حابس: أبو الأقرع بن حابس. مرداس: أبو العباس ابن مرداس السلمي.

المعنى: ليس أبو حصن والأقرع أفضل وأعظم شأنًا من أبي، فقد كنت الأعز.

الإعراب: «**فما**» الفاء: بحسب ما قبلها، «ما» نافية لا عمل لها. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص. «**حصن**»: اسمها مرفوع بالضمة. «**ولا**»: الواو عاطفة، «لا»: نافية. «**حابس**»: اسم معطوف على حصن. «**يفوقان**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل. «**مرداس**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وحذف التنوين للضرورة الشعرية. «**في مجمع**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يفوقان».

جملة «كان حصن ولا حابس يفوقان»: بحسب ما قبلها. وجملة «يفوقان»: خبرية في محل نصب.

الشاهد فيه قوله: «مرداس» منع من الصرف وليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية.

قوله: «وقواريرًا» يعني إذا قرئ منونًا، لا إذا وقف عليه بالألف، لأن الألف حينئذ، كما تحتمل أن تكون بدلاً من التنوين، تحتمل أن تكون للإطلاق، كما في قوله تعالى: ﴿**الظنونا**﴾[(١)]، و﴿**السبيلا**﴾[(٢)]، و﴿**الرسولا**﴾[(٣)]، فلا يكون نصًا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف؛ وإنما صرف ليناسب أواخر الآي في هذه السورة، لأن أواخر الآي كالقوافي، يعتبر توافقها وتجانسها، وكذا كل كلام مسجَّع، ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام: «خير المال سكة مأبورة وفرس مأمورة»[(٤)] أي: مؤمَّرة، يعني كثيرة النتاج، وقال تعالى: ﴿**والفجر**﴾[(٥)]، ثم قال: ﴿**يسرِ**﴾[(٦)]. ويمال ﴿**سجا**﴾[(٧)] لموافقة: ﴿**قلى**﴾[(٨)].

* * *

٣ ـ ما يقوم مقام علتين من علل الممنوع من الصرف

قال ابن الحاجب:

وما يقوم مقامهما: الجمع، وألفا التأنيث.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن الأكثرين على أن قيام الجمع الأقصى مقام سببين، وقوته لكونه لا نظير له في الآحاد العربية.

أما نحو: «ثمان»، و «رباعِ»، أي: الذي ألقى رباعيته، و «رجل شَناحِ» أي: طويل، و «حمار حَزَابِ»، أي: غليظ قصير، فشواذ.

وأما نحو: «الترامي» و «التغازي»، فالأصل فيه ضمّ ما قبل الآخر، لكنه كُسر لأجل الياء، وأما نحو: «هوازن» و «شراحيل»، عَلَمين فمنقول عن الجمع وسيجيء حكمه، وأما «يمانٍ»[(٩)] و «شآم»[(١٠)]، فالألف فيهما عوض من إحدى ياءي النسب، فهذا الوزن عارض لم يُعتدّ به، وذلك لأنهما صارا إلى هذا الوزن بسبب إحدى ياءي النسب، والألف الذي هو بدل من الأخرى، وياء النسب عارضة، لا يعتدّ بها في الوزن، نحو: «جَماليّ» و «كماليّ» في المنسوب إلى: «جمال»، و «كمال».

---

(١) الأحزاب: ١٠. (٤) فتح الباري ٨/ ٣٩٥؛ ومجمع الزوائد ٥/ ٢٥٨.
(٢) الأحزاب: ٦٧. (٥) الفجر: ١. (٧) الضحى: ٢. (٩) في النسب إلى «اليمن».
(٣) الأحزاب: ٦٦. (٦) الفجر: ٤. (٨) الضحى: ٣. (١٠) في النسبة إلى «الشآم».

وكذا: «تَهامٍ» بفتح التاء في المنسوب إلى «التَّهم» بمعنى «تِهامة» قال [من الرجز]:

١٨ ـ أَرَّقَني اللَّيلَةَ بَرْقٌ بالتَّهَمْ يا لَكَ بَرْقًا مَنْ يَشُقْهُ لا يُلَمْ

قال سيبويه: منهم من يقول: «يمانيّ» و «شآميّ» بتشديد الياء وهو قليل، ويجيء وجهه في التصريف، إن شاء الله تعالى(١).

وإنما لم تعدَّ ياء النسب عارضة في: «قماريّ»(٢)، و «كراسيّ»، و «عواريّ»(٣)، و «بَخاتيّ»(٤)، و «دباسيّ»(٥)، ونحوها، لأنها ثبتت في آحادها، وصِيغت هذه الجموع على اعتبار تلك الياءات في الآحاد، وليس ذلك، أي: اعتداد الياء في المفرد وصوغ الجمع عليه مطردًا، ألا ترى أنك لا تقول في جمع «عجمي»: «عجاميّ»، وإن كان ياؤه للوحدة كما في «بَختيّ».

---

١٨ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٥٤، ١٥٥؛ والخصائص ٢/ ١١١؛ ولسان العرب ١٢/ ٧٢ (تهم)؛ ومعجم ما استعجم ص ٣٢٢.

اللغة: أرّقني: أسهرني، من الأرَق. يشقه: من شاقه الشيء أي: جعله مشتاقًا. التّهم: اسم موضع.

المعنى: يريد أن هذا البرق أسهره، فلم تأخذه سنة لأنَّ حبيبته في تلك الأرض التي يظهر البرق فيها.

الإعراب: «**أرّقني**»: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء للمتكلم مفعول به محله النصب. «**الليلة**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «أرّقني». «**برقٌ**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**بالتّهم**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ «برق». «**يا**»: حرف نداء. «**لك**»: جار ومجرور متعلقان بـ «يا» لما فيها من معنى التعجب، أو بفعل «أتعجب» الذي نابت عنه «يا». «**برقا**»: تمييز منصوب. «**مَنْ**»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**يشقه**»: فعل مضارع مجزوم بـ «من» وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله مستتر تقديره: هو، والهاء مفعول به محله النصب. «**لا**»: حرف نافٍ لا محل له من الإعراب «**يُلَمْ**»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بالسكون، ونائب الفاعل مستتر تقديره: «هو».

جملة «أرّقني برق»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يا لك برقًا»: استئنافية لا محل لها. وجملة «من يَشُقْه لا يُلَمْ»: صفة لـ «برقًا» محلها النصب، ومجموع جملتي الشرط وجوابه «يشقه لا يلم» خبر للمبتدأ «من» محله الرفع، وجملة «يشقه»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها، وجملة «يُلَمْ»: جواب شرط جازم غيْر مقترنة بالفاء لا محل لها.

الشاهد فيه: أن ألف «تهامٍ» المنسوب إلى «التَّهم» عوض عن إحدى يائي النسب كما في «يمان» المنسوب إلى «يمن».

(١) في باب النسب من شرحه على الشافية.

(٢) القماريّ: جمع القُمريّ: ضرب من اليمام.

(٣) العواريّ: جمع عارية أي: ما يُستعار.

(٤) البخاتيّ: جمع البختيّة، وهي الأنثى من الجمال البخت، وهي جمال طويلة الأعناق.

(٥) الدباسيّ: جمع دبسيّ، وهو طائر أدكن.

وقيل: إن «ثمانيًا» مثل «يمانٍ»: الألف والياء للنسب إلى «الثُّمن» الذي هو جزء الثمانية.

وفيه نظر، إذ لا معنى للنسب في «ثمانٍ»، فإنَّه بالإضافة إلى «ثُمن» كالأَرْبع إلى الربع، والخَمس إلى الخُمس، ولا معنى لنسب هذين العددين إلى جزأيهما، وتقدير النسب في «الرَّباعيّ» أنسب، فيكون منسوبًا إلى «الرَّباعية»، وهي السِّنّ.

ويجوز أن يقال في «الثَّماني»: إنه منسوب إلى «الثمانية»، أي مجرَّد العدد، لأن «الثماني»، لا يستعمل إلاّ في المعدود، والثمانية في الأصل: العدد، لا المعدود، كما تقول في صريح العدد: ستة ضعف ثلاثة، ولا تقول: ست ضعف ثلاث، وقد يجيء تحقيقه في باب العدد؛ فالألف فيهما، إذن، غير الألف في المنسوب إليه تقديرًا، لكونه بدلاً من إحدى ياءي النسب، وكذلك الياء غير الياء، كما قيل في «هِجان» و «فُلك».

وقد جاء «ثمان» في الشعر غير منصرف شاذًّا، قال الشاعر [من الكامل]:

١٩ ـ يَحْدُو ثمانيَ مولَعًا بلقاحِها [حَتَّى هَمَمْنَ بزيغَةِ الإرتاجِ]

وهو على التوهُّم؛ لما رَأى فيه معنى الجمع، ولفظه يشبه لفظ الجمع، فظنه

١٩ ـ **التخريج**: البيت لابن ميادة في ديوانه ص ٩١؛ وخزانة الأدب ١/ ١٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٨٠، ٨١ (ثمن)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ص ١٦٤؛ وشرح الأشموني ص ٥٢٢؛ والكتاب ٣/ ٢٣١؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٧؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٣٥٢.

اللغة: فاعل «يحدو» ضمير حمار الوحش الذي شبه الشاعر ناقته به. وثماني أي: ثمان أتن. مُوْلَعٌ: مُغْرَم. اللقاح: اسم من أَلْقَحَ الناقة إذا أحبلها. الزيغة: مصدر زاغ يزيغ، أي: مال. والإرتاج: إغلاق الناقة رحمها على ماء الفحل.

المعنى: يريد أنَّ هذا الحمار الوحشي الذي تتبعه ناقته غدا خلف أتنه ليلقحها ويركبها حتى تحبل، فهربت منه، فكأنه ساقها سوقًا عنيفًا حتى هَمَّت بإسقاط ما أرتجت عليه أرحامها من الأجنة، وكأن زمام ناقة الشاعر ربط بهذا الحمار الشديد الحرص على لقاح أتنه، وهذه الناقة تعدو بعدوه، وهذا غاية في السرعة.

الإعراب: **«يحدو»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو للثقل، والفاعل مستتر تقديره: هو. **«ثماني»**: مفعول به. **«مولعًا»**: حال. **«بلقاحها»**: جار ومجرور متعلقان باسم المفعول «مُوْلَع» و «ها» مضاف إليه محله الجر. **«حتى»**: حرف غاية وابتداء. **«هَمَمْنَ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، ونون النسوة فاعل. **«بزيغة»**: جار ومجرور متعلقان بـ «هَمَمْنَ». **«الإرتاج»**: مضاف إليه. جملة «يحدو»: صفة لـ «قويرح» محلها الجر، وجملة «هَمَمْنَ»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: أنه منع «ثماني» مِن الصرف في الشعر شذوذًا لما توهم أنَّ فيه معنى الجمع، فلفظه يشبه لفظ الجمع، وكان القياس أن يقول: ثمانيًا.

جمعًا، أمّا «سراويل» فأعجميّ في الأشهر، وقد قيّدنا الآحاد بالعربية؛ أو عربيّ مفرد شاذ، أو جمع تقديرًا، كما يجيء، وأما نحو: «أكلب» و «أجمال»، فإنّهما، وإن لم يأت لهما نظير في الآحاد، إلاّ أنّ كونهما جمعي قلّة، وحكم جمع القلّة حكم الآحاد، بدليلِ تصغيره على لفظه، فتٌّ في عضد جمعيتهما مع أنه نُسب إلى سيبويه: أن «أفْعَالاً» مفرد، ولذا، قال تعالى: ﴿**ممّا في بطونه**﴾[1]، والضمير للأنعام، وجاز وصف المفرد به نحو: «برمة أعشار»[2]، و «ثوب أسمال»[3]، و «نطفة أمشاج»[4]، ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع.

ولا يصح الاعتذار بمجيء «أفعُل» في الواحد، نحو: «أَدرُج» في اسم موضع، لكونه منقولاً من الجمع كـ «مدائن»، ولا بـ «آجُر»، و «آنك»[5]، لأنهما أعجميان، ولا بـ «أَبلُم»، لأنها لغة رديئة شاذة، والفصيح ضمّ الهمزة، ولا بـ «أشُدّ»، لأنه جمع «شدّة» على غير القياس، أو هو جمع لا واحد له، بدليل قوله [من الرجز]:

٢٠ ـ بَلَغْتُها واجْتَمَعَتْ أَشُدِّي

فأنّث الفعل.

وقال بعضهم: إنما قوِي حتى قام مقام السببين، لكونه نهاية جمع التكسير،

---

(١) النحل: ٦٦.

(٢) البُرمة: القِدْر من حجر. أعشار: مكسّرة.

(٣) الأسمال: البالي.

(٤) النطفة: الماء قلّ أو كثُر. أمشاج: مختلط.

(٥) الآنك: الرصاص، أو الذائب منه.

٢٠ ـ **التخريج**: الرجز لأبي نخيلة السعدي في خزانة الأدب ١/ ١٦١.

اللغة: أَشُدّ: جمع شدة على غير قياس، أو جمع لا واحد له. والشدة: القوة والجلادة في البدن والعقل، والرواية عند البغدادي: بلغتها مُجْتَمِعَ الأشد.

المعنى: (على رواية البغدادي) يَمْدَح الشاعر هشام بن عبد الملك قائلاً له: لقد نلتَ الخلافة، وأنت على أقوى ما يكون الرجل قوةً ورجاحة عقل.

الإعراب: «**بَلَغْتُها**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محلها الرفع مبني على الضم و «ها»: مفعول به محله النصب. «**واجتمعت**»: الواو: حرف عطف، «**اجتمعَتْ**» فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «**أَشُدّي**»: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر.

جملة «بلغتها»: ابتدائية لا محل لها، وجملة «اجتمعت»: معطوفة على جملة «بلغتها».

الشاهد فيه: أن «أَشُدّ» جمع «شدة» على غير قياس، أو هو جمع لا واحد له بدليل أنه أنّث الفعل «اجتمعت».

٠ ... [illegible]

أي: يجمع الجمع إلى أن ينتهي إلى هذا الوزن فيرتدع، ولهذا سُمِّي بالجمع الأقصى، نحو: «كلب، وأكلُب، وأكالب»، و «نَعَم، وأنْعام، وأناعيم»، وأما قوله عليه الصلاة والسلام: «إنكنّ صواحبات يوسف»(١)، وقوله [من الرجز]:

٢١ ـ جـذبُ الـصَّـرارِيِّـيـن بـالـكُـرورِ

جمع «صُرَّاء»، جمع «صارٍ» بمعنى الملاَّح، فهما جمعا سلامة، ونحن قلنا: نهاية جمع التكسير.

وقيل: لمّا لم يكن له في الآحاد نظير، أشبه الأعجميّ الذي لا نظير له في كلام العرب، ففيه الجمع وشبه العجمة، وعلى هذا ففيه سببان، لا سبب كالسببين.

وقال الجُزوليّ: فيه الجمع وعدم النظير في الآحاد، وعدم النظير فيها عنده سبب مستقلّ لا يحتاج إلى الجمعية، كما يأتي في «سراويل»، ففيه عنده أيضًا سببان، والأسباب عنده أكثر من التسعة.

وقال المصنف: منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة، كـ «أكالب»، أو كونه على وزن جمع الجمع كـ «مساجد»، فلا أثر عنده لكونه أقصى جموع التكسير.

وأما قيام ألفي التأنيث، أعني الممدودة والمقصورة مقام سببين، فللزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما، بخلاف تاء التأنيث، فإنّ بناءها على العروض، وإن اتفق في بعض الأسماء لزومها، كـ «عَنْصُوَة»(٢)، و «قَمَحْدُوة»(٣)، و «حجارة»، و «خَزاية»(٤)، وغيرها، كما يجيء في باب التأنيث.

* * *

---

(١) الحديث في مسند أحمد ٤/ ٤١٢.

٢١ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٣٥٠؛ وإصلاح المنطق ص ١٢٩؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٦؛ وخزانة الأدب ١/ ١٦٦، ١٦٨؛ ولسان العرب ٤/ ٤٥٤ (صرر)، ٥/ ١٣٦ (كرر).

اللغة: الصَّراريّ: جمع صُرّاء، وهذا جمع صارٍ بمعنى الملاح وهو السَّفّان الذي يُجْري السفينة.
الكُرُور: جمع مَفْرده كَرّ بفتح الكاف، وهو الحبل.

المعنى: يريد أنَّ الملاحين بصعوبة وبطءٍ يوجهون هذه السفينة بحبالهم.

الإعراب: «**جَذْبُ**»: فاعل للفعل «ينائيها» المذكور من قبل. «**الصَّراريِّين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**بالكُرور**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «جَذْبُ».

الشاهد فيه: أنّ «الصَّراريّ» جمع «صُرّاء» وهذا جمع «صارٍ» وهو الملاَّح.

(٢) العنصوة: القليل المتفرّق من النبت.

(٣) القَمَحْدُوة: العظم البارز فوق القفا من مؤخَّر الرأس.

(٤) مصدر خزي بمعنى استحيا.

٤ ـ علّة العدل

قال ابن الحاجب:

فالعدل خروجه عن صيغته الأصلية، تحقيقًا، كـ «ثُلاث»، و «مَثْلث»، و «أُخَر»، و «جُمَع»، أو تقديراً، كـ «عُمَر»، وباب «قطامِ».

في تميم.

* * *

قال الرضيّ:

العدل إخراج الاسم عن صيغته الأصليَّة بغير القلب، لا للتخفيف، ولا للإلحاق، ولا لمعنًى، فقولنا: «بغير القلب»، ليخرج نحو: «أيس»، في «يَئس». وقولنا: «لا للتخفيف» احتراز عن «مَقام»، و «مَقُول»، و «فَخْذ»، و «عنْق». وقولنا: «ولا للإلحاق»، ليخرج نحو: «كوثر». وقولنا: «ولا لمعنًى» ليخرج نحو: «رُجَيل» و «رِجال». قوله: «خروجه» أي: خروج الاسم، ولو قال: «إخراجه» لكان أوفق لمعنى العدل، وهو الصرف. يقال: اسم معدول أي: مصروف عن بنيته، والعدول: الانصراف والخروج.

قوله: «عن صيغته الأصلية» يخرج عنه «أخَر» إن قلنا: إنّه معدول عن «الآخر»، و «سَحَر» عند من قال: إنه معدول غير منصرف، و «أمس» عند تميم، إذ هما معدولان عن «السّحر» و«الأمس»، واللام ليست من صيغة الكلمة، لأن الكلمة لم تُصَغ عليها، إلا أن نقول: كأنها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها.

قوله: «تحقيقًا» نصب على المصدر، لأن الخروج، إما خروجُ تحقيق أي خروج محقق، كـ «رجل سوء» بمعنى: رجل سيِّء، أو خروج تقدير، أي خروجٌ مقدر.

ويَعني بالعدل المحقق: ما يتحقق حاله بدليل يدلّ عليه غير كون الاسم غير منصرف، بحيث لو وجدناه، أيضًا، منصرفًا، لكان هناك طريق إلى معرفة كونه معدولاً، بخلاف العدل المقدر، فإنّه الذي يُصار إليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف، وتعذر سبب آخر غير العدل، فإنّ «عُمر» مثلاً، لو وجدناه منصرفًا، لم نحكم قط بعدله عن «عامِر»، بل كان كـ «أُدَد»[1].

وأما «ثُلاث» و «مَثْلث»، فقد قام دليل على أنهما معدولان عن «ثلاثة ثلاثة»

---

(١) أُدد: أبو عدنان، وهو أدّ بن طابخة بن الياس بن مضر. (لسان العرب ٣/ ٧١ (أدد).

وذلك أنّا وجدنا «ثُلاث»، و «ثلاثة ثلاثة»، بمعنى واحد، وفائدتهما تقسيم أمر ذي أجزاء على هذا العدد المعيَّن، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرَّر على الاطراد في كلام العرب، نحو: «قرأتُ الكتاب جزءًا جزءًا»، و «جاءني القوم رجلاً رجلاً»، و «أبصرت العراق بلدًا بلدًا»، فكان القياس في باب العدد، أيضًا، التكرير، عملاً بالاستقراء، وإلحاقًا للفرد المتنازع فيه بالأعمّ الأغلب، فلما وُجد «ثُلاث» غير مكرَّر لفظًا، حُكم بأن أصله لفظ مكرر، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى «ثُلاث» إلا «ثلاثة ثلاثة»، فقيل: إنه أصله.

وقد جاء «فُعال»، و «مَفْعَل» في باب العدد، من واحد إلى أربعة اتفاقًا، وجاء «فُعال» من «عَشْرة» في قول الكميت [من الوافر]:

٢٢ - ولَمْ يَسْتَرِيثُوكَ حَتّى رَمَيْـ ـتَ فوقَ الرجالِ خِصالاً عُشارا

والمبرد، والكوفيون يقيسون عليها إلى التسعة، نحو: «خُماس» و «مَخْمس»، و «سُداس» و «مَسْدَس»، والسماع مفقود.

بَلَى، يستعمل على وزن «فُعال» من «واحد» إلى «عشرة» مع يائي النسب، نحو: «الخُماسيّ»، و «السداسيّ»، و «السباعيّ»، و «الثمانيّ»، و «التساعيّ».

وعند سيبويه: أن منع الصرف في هذا للعدل والوصف.

فإن قيل: الوصف في هذا المكرر عارض كعروضه في «أربع» في نحو: «نسوة أربع»، فكيف أثّر فيه، ولم يؤثّر في «أربع»؟

---

٢٢ - **التخريج**: البيت للكميت في ديوانه ١/ ١٩١؛ وأدب الكاتب ص ٥٦٧؛ وخزانة الأدب ١/ ١٧٠، ١٧١؛ والدرر ١/ ٩١؛ ولسان العرب ٤/ ٥٧٢ (عشر)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٨١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٦.

اللغة: يستريثوك: يجدونك رائثًا، أي: بطيئًا، من الريث، وهو البطء. رميت: زدت، يقال: رمى على الخمسين، وأرمى أي: زاد.

المعنى: يقول: لما نشأت نشء الرجال أسرعت في بلوغ الغاية التي يطلبها طلاب المعالي، ولم يقنعك ذلك حتى زدْت عليهم بعشر خِصَالٍ.

الإعراب: «**ولم**»: الواو: بحسب ما قبلها، «لم»: حرف نفي وقلب وجزم. «**يستريثوك**»: فعل مضارع مجزوم بـ «لم» وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: فاعل محلُّه الرفع. «**حتى**»: حرف غاية وابتداء. «**رَمَيْتَ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: محلها الرفع. «**فَوْقَ**»: مفعول فيه ظرف مكان متعلّق بالفعل «رميت». «**الرجال**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**خِصالاً**»: مفعول به للفعل «رميت». «**عشارًا**»: صفة لـ «خصالاً» وصفة المنصوب منصوبة مثله.

جملة «يستريثوك»: بحسب الواو. وجملة «رميت»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: أنَّ «عُشار» المعدول عن عَشرة قد جاء في قول الكميت هذا.

قلت: هذا التركيب المعدول، لم يوضع إلا وصفًا، ولم يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه، ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه.

والفرّاء يُجيز صرف هذا المعدول إذا لم يَجر على الموصوف، وليس بوجه إذ الموضوع على الوصفيَّة، كـ «أحْمَر»، يؤثر فيه الوصف، وإن لم يتبع الموصوف.

وقال ابن السَّرَّاج: إنّما لم ينصرف لكون «مثنى» مثلاً معدولاً عن لفظ اثنين، وعن معناه أيضًا، لأنه عدل عن معناه مرة واحدة إلى معنى: اثنين اثنين، ففيه عدل لفظي وعدل معنويّ.

وقيل: إنّ فيه عَدْلاً مكرّرًا من حيث اللفظ، لأن أصله كان «اثنين» مرتين، فجعل مرة واحدة، ثم غيَّر لفظ «اثنين» إلى لفظ «مَثْنى».

وقال الكوفيون، وابن كيسان: إن فيه العدل والتعريف، كما في «عُمَر»، إذ لا يدخله اللام، وإذا أُجري على النكرة فمحمول على البدل.

ولا دليل على ما قالوا؛ ولو كان معرفة، ولا شك أن فيه معنى الوصف، لجرى على المعارف، وكيف يكون معرفة، وهو يقع حالاً، نحو: «جاءني القوم مَثْنَى»؟

وأما «أُخَر» فإنّه جمع «أخرى» التي هي مؤنث «آخَر»، وهو أفعل التفضيل بشهادة الصرف[1]، نحو: «آخر»، «آخران»، «آخرون»، و «أواخر»، و «أُخْرى»، «أُخريان»، «أخريات»، و «أُخَر»، مثل: «الأفضل»، «الأفضلان»، «الأفضلون»، و «الأفاضل»، و «الفُضْلى»، «الفُضْلَيان»، «الفُضْلَيات»، و «الفُضَل»، فمعنى «آخَر» في الأصل: أشدّ تأخّرًا، وكان، في الأصل، معنى «جاءني زيد ورجل آخر»: أشد تأخرًا من زيد في معنى من المعاني، ثم نقل إلى معنى «غير»، فمعنى: «رجل آخر»: رجل غير زيد، ولا يستعمل إلا فيما هو من جنس المذكور أوَّلاً. فلا يقال: «جاءني زيد وحمار آخر»، ولا: «وامرأة أخرى».

وتستعمل «أخريات» في المعنى الأول، ولا تستعمل إلاّ مع اللام أو الإضافة، كما هو حقها، نحو: «جاءني فلان في أخريات الناس»، أي: في الجماعات المتأخرة، وكذا: «الأواخِر».

---

(١) أي: بدليل تصرّف الكلمة في التأنيث والتثنية والجمع.

فلما خرج «آخَر» وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل، استعملت من دون لوازم أفعل التفضيل أعني «مِن» والإضافة، واللام؛ وطُوبق بالمجرد عن اللام والإضافة ما هو له، نحو: «رجلان آخران». و «رجال آخرون»، و «امرأة أخرى»، و «امرأتان أخريان»، و «نسوة أُخَر»، قيل: الدليل على عدل «أُخَر». أنه لو كان مع «مِن» المقدرة كما في: «الله أكبر»، للزم أن يقال: «بنسوةٍ آخَر»، على وزن «أفْعَل»، لأن أفعل التفضيل ما دام بـ «مِنْ» ظاهرة أو مقدَّرة لا يجوز مطابقته لمن هو له، بل يجب إفراده، ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة، لأن المضاف إليه لا يحذف إلا مع بناء المضاف، كما في الغايات، أو مع سادٍّ مسدَّ المضاف إليه، وهو التنوين كما في «حينئذٍ»، و ﴿كُلاً آتينا﴾[1] أو مع دلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف، نحو قوله [من مجزوء الكامل]:

٢٣ ـ إلاّ عُلالَةَ أو بُدا هَةَ سابحٍ نَهْدِ الجُزارَهْ

أخذًا من استقراء كلامهم، فلم يَبْقَ إلا أن يكون أصله اللام.

ولمانع أن يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب إليه الخليل في «أَجْمَع» وأخواته من كونها مُعرَّفات بتقدير الإضافة مع عريها من تلك الوجوه، فالأَولى أن يقال في امتناع كون «أُخَر» بتقدير الإضافة: إنّ المضاف إليه لا يحذف إلاّ إذا جاز إظهاره، ولا يجوز إظهاره ههنا.

---

(١) الأنبياء: ٧٩.

٢٣ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٠٩؛ وخزانة الأدب ١/ ١٧٢، ١٧٣، ٤/ ٤٠٤، ٦/ ٥٠٠؛ والخصائص ٢/ ٤٠٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٩٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١١٤؛ وشرح المفصّل ٣/ ٢٢؛ والشعر والشعراء ١/ ١٦٣؛ والكتاب ١/ ١٧٩، ٢/ ١٦٦؛ ولسان العرب ٤/ ١٣٥ (جزر)، ١٣/ ٤٧٥ (بده)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٤٥٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٦٢٦؛ ورصف المباني ص ٣٥٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٨؛ والمقتضب ٤/ ٢٢٨؛ والمقرب ١/ ١٨٠.

اللغة: العُلالَة بضم العين: بقية جري الفرس، والبُداهة: أول جري الفرس. السابح: الفرس السريع. نَهْد: مرتفع. الجُزارة: الرأس واليدان والرجلان، وهذه الأمور يأخذها الجزار لقاء ذبحه الناقة.

المعنى: يريد أنّه إذا واجه عدوه، فليس لهذا العدو منه ومن قومه إلا صولة فَرْس هذه صفاته.

الإعراب: **«إلا»**: حرف استثناء. **«علالة»**: مستثنى بـ «إلا» منصوب بالفتحة. **«أو»**: حرف عطف. **«بداهة»**: معطوف على «عُلالَة». **«سابح»**: مضاف إليه. **«نَهد»**: صفة لـ «سابح» مجرورة مثله. **«الجُزَارة»**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على التاء المقلوبة هاءً ساكنةً للقافية.

الشاهد فيه: أن المضاف إليه يحذف مع دلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف، فـ «عُلالة» مضاف إلى المجرور الظاهر، و «بُدَاهة» في الأصل مضاف إلى ضميره، والتقدير: إلا علالة سابح أو بُدَاهته ثم حذف الضمير، وجعل بُدَاهة بين المتضايفين.

ومنع أبو علي من كون «أُخَر» معدولاً عن اللام، استدلالاً بأنه لو كان كذا، لوجب كونه معرفة، كـ «أَمْس» و «سَحَر» المعدولين عن ذي اللام، وكان لا يقع صفة للنكرات، كما في قوله تعالى: ﴿من أيامٍ أُخَر﴾[١].

وأجيب بأنه معدول عن ذي اللام لفظًا ومعنًى، أي: عُدل عن التعريف إلى التنكير، ومن أين له أنه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفًا وتنكيرًا: ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبًا، لوجب بناء «سحر» كما ذهب إليه بعضهم[٢] لتضمنه معنى الحرف، فتعريف «سحر» ليس لكونه معدولاً عن ذي اللام، بل لكونه علمًا.

وذهب ابن جني، إلى أن قياس «أُخَر» لما تجرَّد من اللام والإضافة أن يستعمل بـ «مِنْ»، ويفرد لفظه في جميع الأحوال، فـ «أُخَر»، في قولك: «بنسوة أُخَر»، معدول عن «آخر مِن».

ويلزم على هذا القول أن يكون: «آخَرَان»، و «آخَرون»، و «أَواخِر»، و «أُخْرى»، و «أُخْريات» معدولات أيضًا عن: «آخر مِن»، إلا أن «أخرى» و «أواخِر» غنيّان عن اعتبار العدل بألف التأنيث والجمعية. والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبيَّن فيهما حكم منع الصرف في موضع، نحو: «أحمران» و «أجمعون» كما مرَّ، وأما «أخريات»، فاستعمالها باللام والإضافة كما هو الأصل، ولو لم يكن أيضًا، لم يَبِن فيه أثر منع الصرف لكونه كـ «عَرَفات».

هذا، وفي ادعاء كون ألفاظ المؤنث والمثنيين والمجموعَين معدولة عن لفظ الواحد المذكَّر: بُعْد، فالأَولى ألاّ يُدَّعى كون «أُخَر» وتصاريفه معدولة عن أحد لوازم أفعل التفضيل على التعيين، بل نقول: هي معدولة عما كان حقها ولازمها في الأصل، أعني أحدَ الأشياء الثلاثة مطلقًا.

وإنَّما عُدل عنه لتعريه عن معنى أفعل التفضيل الذي هو المستلزم لأحدها، كما يجيء في باب أفعل التفضيل، وذلك لأنه صار بمعنى «غير» كما ذكرنا، فعلى هذا لا يفسَّر العدل بما فسره به المصنف، أعني خروجه عن صِيغته الأصلية، بل نقول: العدل إخراج اللفظ، كما ذكرنا[٣]، عما الأصلِ أن يكون معه من الصيغة، أو استلزام كلمة أخرى، فيدخل فيه «سَحَر» و «أَمْس»، ونحو: «ضُحى»،

---

(١) البقرة: ١٨٤.

(٢) هو ناصر بن عبد السيد بن علي المطرّزي الخوارزميّ.

(٣) انظر بداءة هذا الفصل.

و «عَشِيَّة»، و «مساء»، و «بكرًا»، معيَّنات، لأن الأصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معيَّن مما كان يقع عليه وضعًا أن يكون باللام والإضافة.

ويدخل فيه الغايات أيضًا، نحو: «قبلُ» و «بعدُ»، لقطعهما عن المضاف إليه الذي كان يقتضيه وضعًا، فعلى هذا، إذا كان المعدول معربًا، وانضم إلى عدله سبب آخر، امتنع صرفه، فلم يمنع «ضحى» وأخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في «سحَرَ» على ما يجيء.

وأما «جُمع» ومثله أخواته من «كُتَع»، و «بُصَع»، و «بُتَع»، فالأكثرون على أنه معدول عن «جُمْع»، لأنه جمع «جَمْعاء» وقياس جمع «فَعْلاء أَفْعَل»: «فُعْل». كـ «حَمْراء» و «حُمْر».

قال أبو علي: ليس قياس كل «فَعْلاء» أن يجمع على «فُعْل»، بل قياس مؤنث «أَفْعَل» المجموع على «فُعْل» أيضًا[1]، و «أَجْمع» مجموع على «أَجْمعون» لا «جُمْع».

وقولُه [من الوافر]:

٢٤ ـ [فما وَجَدَتْ نِساءُ بني نِزارٍ] حلائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِينا

شاذّ، كما يجيء في باب الجمع، ولو كان «جُمَع» معدولاً عن «جُمْع»، و «فُعْل» يصلح لجمع المذكر والمؤنث، لجاز: «جاءني الرجال جمَع» قال[2]: والحق أن «جَمْعاء»: اسم لا صفة، وقياس جمع «فَعْلاء» اسمًا: «فَعالى» في

(١) أي: بل هو قياس لـ «فَعْلاء» مؤنّث «أَفْعَل» المجموع على «فُعْل».

٢٤ ـ **التخريج**: البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ١١٦؛ والمقرب ٢/ ٥٠؛ وللحكيم الأعور بن عياش الكلبي في خزانة الأدب ١/ ١٧٨؛ والدرر ١/ ١٣٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٤٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ١٨؛ وشرح الأشموني ١/ ٣٥؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ١٧١؛ وشرح المفصل ٥/ ٦٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٥.

اللغة: الحلائل: جمع حليل، وهو الزوج.

المعنى: يريد أن نساء بني نزارٍ لم يجدن لهن أزواجًا.

الإعراب: «**فَمَا**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «ما» نافية. «**وَجَدَتْ**»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «**نساء**»: فاعل. «**بني**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «**نزارٍ**»: مضاف إليه. «**حلائلَ**»: مفعول به. «**أسودين**»: صفة لـ «حلائل» مجرورة بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**وأحمرينا**»: الواو حرف عطف «أحمرينا» معطوف على «أسودين» فهو مثله، والألف للإطلاق.

جملة «وجدت نساء»: بحسب الفاء.

الشاهد فيه: أنه جمع «أسود» و «أحمر» بالياء والنون أي: جمع تصحيح، وهذا شاذ.

(٢) أي: أبو علي الفارسي.

التكسير، و «فَعْلاوات» في التصحيح، كـ «صحارَى» و «صحراوات»، فـ «جُمَع» معدول عن أحدهما.

ويرد عليه أنّ «جَمعاء» لو كان اسمًا، لكان «أجمع» أيضًا كذلك، فجمعه، إذن، على «أجمعون» شاذ، إذ لا يجمع بالواو والنون إلا العلم أو الوصف، كما يجيء في باب الجمع.

وأما السبب الآخر فيه، وفي «جُمَع»، فعن الخليل أنه تعريف إضافي وكذا في «أَجْمَع»، لأن الأصل في «جاءني القوم أجمعون»: أجمعهم، أي: جميعهم، و «قرأت الكتاب أجمع»: أي: جميعه.

قيل: هو ضعيف، لأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف. وله(١) أن يقول: إنّما لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف إليه، لأن حكم منع الصرف لا يتبيَّن فيه، كما يجيء، وأما مع حذفه، فما المانع من اعتباره؟

وقال بعضهم: فيه التعريف الوضعي كالأعلام، أي وضع تأكيدًا للمعارف بلا علامة التعريف، والمؤكد لا يكون إلا معرفة، إلا ما جوّز الكوفيون من نحو قوله [من الرجز]:

٢٥ ـ قَدْ صَرَّتِ البَكْرَةُ يومًا أَجْمَعا

مما كان المؤكّد فيه محدودًا، ففيهما على هذا القول شبه العلمية. ويَرد عليه: «صباحًا»، و «مساءً»، و «بكرًا»، و «ضُحًى»، و «عَتْمة»، و «ضَحْوة»، إذا كانت معينات، فإنها إذن معارف بلا علامة مخصَّصة بعد العموم، كالأعلام الغالبة، نحو: «النجم»، و «الصَّعِق»، ففيها العدل عن اللام مع شبه العلمية مع أن جميعها منصرفة، وأيضًا، شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون، بل المجموع هذا الجمع إما العلم، وإما الوصف.

---

(١) أي للخليل بن أحمد الفراهيدي.

٢٥ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٢٩١؛ والإنصاف ٢/ ٤٥٥؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨١، ٥/ ١٦٩؛ والدرر ٦/ ٣٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٦٥؛ وشرح المفصل ٣/ ٤٤، ٤٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٩٥؛ والمقرب ١/ ٢٤٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٤.

اللغة: صرّت: صوّتت. البكرة: ما يستقى عليها من البئر.

الإعراب: **«قد»**: حرف تحقيق. **«صرّت»**: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. **«البكرة»**: فاعل مرفوع. **«يومًا»**: ظرف زمان متعلّق بـ «صرّ». **«أجمعا»**: توكيد معنوي لـ «يومًا».

الشاهد فيه قوله: «يومًا أجمعا» حيث أكّد النكرة المحدودة بـ «أجمعا»، وهذا هو مذهب المدرسة الكوفيّة، والمدرسة البصريّة تأباه.

وقال المصنّف: فيه وفي «أَجْمَع» مع العدل: الوصف الأصلي، وإن صارا بالغلبة في باب التأكيد، فهما عنده، كـ «أسود» و «أرقم»، ونحوهما.

وهذا قريب، لكن بقي الكلام في أن «أَجْمَع» في الأصل من أي الصفات هو؟ أمن باب «أَحْمَر حَمْراء»، أم من باب «الأفضل والفُضْلى»؟ لا يجوز أن يكون من باب «أَحْمَر»، لجمعه على «أجمعون»، وجمعه بالنظر إلى أصله: «فُعْل»، بالنظر إلى نقله إلى الأسماء الغالبة: «أفاعِل»، كـ «أساوِد»، و «أداهِم»، قال [من الطويل]:

٢٦ ـ أتاني وعيدُ الحوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ ... فيا عَبْدَ عَمْرٍو، لو نهيتَ الأَحاوِصا

فـ «أَفْعَلُون»، لا يجوز فيه، لا قبل الغلبة ولا بعدها، وأيضًا، «أفْعل فَعْلاء» لا يجيء إلا في الألوان والخِلَق.

والأَولى أن يقال: إنه في الأصل أفعل التفضيل، بشهادة «أجمعون» و «جُمَع»، فكأن معنى قولنا: «قرأت الكتاب أجمع»، في الأصل: أنه أتمُّ جمعًا في قراءتي من كل شيء، فهو تفضيل لقولهم: «جميع»، نحو: «أحمد» و «أشهر» في المحمود والمشهور، ثم جعل بمعنى جميعه، وانمحى عنه معنى التفضيل، فعدل في اللفظ عن لوازم أفعل التفضيلِ الثلاثة، أعني اللام والإضافة و «مِنْ»،

---

٢٦ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٩٩؛ والاشتقاق ص ٢٩٦؛ وإصلاح المنطق ص ٤٠١؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٤٤؛ ولسان العرب ٧/ ١٩ (حوص)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٦٣١؛ وشرح المفصل ٥/ ٦٣.

اللغة: الوعيد: التهديد والتخويف. الحوص والأحاوص: أولاد الأحوص بن جعفر. والحَوَصُ: ضيق في مؤخّر العين، وعبد عمرو: هو عبد بن عمرو بن الأحوص.

المعنى: يقول لعبد عمرو: لو نهيت قومك عن تهديدي لكان خيراً لهم.

الإعراب: **«أتاني»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والنون: للوقاية، والياء: للمتكلم مفعول به محله النصب. **«وعيدُ»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«الحوص»**: مضاف إليه مجرور. **«من آل»**: جار ومجرور متعلقان بحال من «الحوص». **«جعفرٍ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«فيا»**: الفاء: حرف استئناف. «يا»: حرف نداء. **«عبدَ»**: منادى مضاف منصوب بالفتحة. **«عمرو»**: مضاف إليه مجرور. **«لو»**: حرف تمني على معنى التهكم، أو حرف شرط غير جازم حذف جوابه. **«نَهَيتَ»**: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع. **«الأحاوصا»**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «الألف»: للإطلاق.

جملة «أتاني وعيدُ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يا عبدَ عمرو»: استئنافية لا محل لها. وجملة «لو نهيت. . . لكان كذا»: استئنافية لا محل لها. وجملة «نهيت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها.

الشاهد فيه: أن «الأحوص» بالنظر إلى الوصفية جُمِعَ على «الحُوْص» وبالنظر إلى نقله إلى الاسمية بالغلبة جُمِعَ على «الأحاوص».

كما ذكرنا في «أُخَر». فـ «أَجْمَع» و «أُخَر» فيهما العدل والوصف والوزن، و «أُخَر» و «جُمَع» فيهما العدل والوصف.

ويَرِد على جعل «أَجْمَع» من باب الأفضل أن مؤنثه «جَمْعاء»، وحقّه: «جُمْعى»، كـ «أخرى».

والجواب عنه: أنه لما انمحى عنه معنى التفضيل، جاز أن يُغيَّر بعض تصاريفه عما هو قياسه.

ولما بقي فيه معنى الصفة مع أنَّ وزنه «أَفْعَل»، صار كـ «أَحْمَر» الذي هو على «أَفْعَل» وهو صفة، فجاز: «جَمْعاء» كـ «حَمْراء»، وإذا جاز لك أن تقول: «حَسْناء»، و «خَشْناء»، و «عَلْياء»، مع أن مذكراتها: «حَسَن»، و «خَشِن»، و «عالٍ»، لكونها صفات، فكيف إذا انضم إلى الصفة وزن «أَفْعَل».

هذا، وكان على المصنف أن يذكر «سَحَر» معيَّنًا في العدل المحقق، إذ هو غير منصرف في القول المشهور[(١)]، ويذكر، أيضًا «أمس»، رفعًا على لغة بني تميم[(٢)]، كما يجيء في الظروف المبنية، لقيام الدليل على عدلهما، وهو أن كل لفظ جنس أطلق، وأريد به فرد من أفراده معيَّن، فلا بد فيه من لام العهد، سواء صار بالغلبة عَلَمًا، نحو: «النجْم»، و «الصَّعِق»، أو لا، نحو قوله تعالى: ﴿**فعصى فرعون الرسول**﴾[(٣)]، أخذًا من استقراء كلامهم؛ فثبت عدل «سَحَر»، و «أمس» محققًا، وأما علميتهما فمقدرة، كما يجيء في الظروف المبنية.

قوله: «أو تقديرًا»، قد مضى التقدير[(٤)].

اعلم أن ما هو على وزن «فُعَل» من الأسماء على ثلاثة أضرب:

١ ـ إما اسم جنس غير صفة، وذلك على ضربين: مفرد كـ «صُرَد» و «هُدى»، وجمع كـ «غُرَف» و «حُجَر»، فهذه كلها منصرفة وإنْ سُمِّي بها إذا كان المسمّى مذكَّرًا.

٢ ـ وإما صفة، وذلك على ثلاثة أقسام: أحدها مبالغة «فاعِل» غير مختصّة بالنداء، كـ «حُطَم»[(٥)] و «خُتَع»[(٦)] في مبالغة «حاطِم» و «خاتِع»، فهو

---

(١) منهم من يعتبر «سحر» مبنيّة.

(٢) مذهبهم أن يُعربوه في حال الرفع غير مصروف، وأن يبنوه على الكسر في حالتي النصب والجرّ.

(٣) المزمل: ١٦.

(٤) أي: معنى العدل التقديريّ.

(٥) الحُطم: الذي لا يشبع، والعنيف الشديد.

(٦) الخُتَع: الحاذق بالدلالة الماهر بها، والخُتَع أيضًا من أسماء الضبع.

كـ «ضروب» في مبالغة «ضارِب»، وثانيها مبالغة «فاعِل» مختصة بالنداء، نحو: «يا فُسَقُ»(١)، و «يا لُكَعُ»(٢)، فهو في المذكر كـ «فَعالِ» في المؤنث، نحو: «يا فساقِ» و «يا لكَاعِ»، كما يجيء في باب النداء. و «فُعَل» و «فَعال» المختصان بالنداء معدولان عند النحاة، بخلاف نحو: «حُطَم» و «خُتَع»، قالوا: لو لم يكونا معدولين، بل كانا كـ «حُطَم»، لم يختصا بالنداء، بل ساوقا(٣) ما هما لمبالغته في شيوع الاستعمال، كما ساوق «حُطَم» في الاستعمال «حاطِمًا»، ولم يختص بباب دون باب.

وأنا لا أرى في نقصان بعض الأشياء المشتركة في معنى عن بعض في التصرف، دليلاً على أن الناقص معدول عن الشائع، وسيجيء لهذا مزيد بحث في أسماء الأفعال.

ولما كان من مذهبهم أن جميع أنواع «فَعَال»، مبنية كانت أو ممنوعة من الصرف، معدولة، وكذا «فُعَل» المختص بالنداء؛ فرَّعوا عليه أنك إذا سمَّيتَ بها، فـ «فُعَل» لا ينصرف اتفاقًا، نحو: «فُسَق» عَلَمًا، للعدل والعلمية، وكذا «فعالِ» عند بني تميم، نحو: «نَزالِ» و «فَجارِ» و «فَساق» أعلامًا؛ وهذا الذي قالوا: حقٌّ لو ثبت لهم أن جميعها معدول، ولم يثبت، ودونه خرط القتاد(٤)، كما يجيء في أسماء الأفعال.

وثالث الأقسام: جمع «فُعْلى» أَفْعل التفضيل، ولا عدل فيها إلا في «أُخَر» و «جُمَع» وأتباعه، كما ذكرناهما.

٣ ـ وإمَّا عَلَم، وهو، إن جمع شرطين: ثبوت «فاعِل» وعدم «فُعَل» قبل العلمية، فهو غير منصرف، كـ «قُثَم»(٥) و «جُحَى»(٦)، لأنه ثبت «قاثِم» و «حاجٍ»، وعدم «قُثَم» و «جُحى» قبل العلمية، فحكمنا بكونه معدولاً عن «فاعِل» جنسًا، وقطعنا بعدم نقله عن «فُعَل» الجنسيّ، فقلنا: هو علم مرتجل، أي: غير منقول عن شيء، وهو معدول، وإنما حملناه على كونه معدولاً، ولم نجوِّز أن يكون مرتجلاً غير معدول، كـ «عِمران» و «سُعاد» لكثرة كون «فُعَل» الجامع

(١) أي: يا شديد الفُسق.
(٢) سبٌّ للذكر.
(٣) أي: سارا مثله في عدم الاختصاص بالنداء.
(٤) القتاد: نبت له شوك يُضرب به المثل في الخشونة والشدّة.
(٥) القُثَم: الذكر من الضباع ورجل قُثَم وقُذَم إذا كان معطاءً.
(٦) من جَحا بالمكان: أقام به.

للشرطين غيرَ منصرف، واضطرارنا حينئذ إلى تقدير العدل فيه على ما تقدّم، لئلا تنخرم القاعدة الممهدة[١]، فكل «فُعَل» عَلَم جامع للشرطين يُجهل كونه في كلامهم منصرفًا أو غير منصرف، فعلينا أن نقدر العدل فيه، ونمنعه الصرف، إلحاقًا للمشكوك فيه بالأغلب.

أما «أُدَد» فإنه وإن جَمَع الشرطين، لكنه سُمع في كلامهم منصرفًا، فلا نقدِّر العدل فيه.

وإن اختلَّ أحد الشرطين، وذلك بألاّ يجيء له «فاعِل» قبل العلمية، ولا «فُعَل»، فهو منصرف، لو جاء مثل ذلك في كلامهم، ولا أعرف له مثالاً، وكذا إن جاء له «فاعِل» قبل العلمية مع ثبوت «فُعَل» أيضًا قبلها، فهو منصرف، كـ «حُطَم» و «خُتَع» عَلَمين، لجواز نقله عن «فُعَل» جنسًا وألاّ يكون معدولاً عن «فاعِل»، ولا سيّما أن النقل في الأعلام أكثر وأغلب من العدل، أما «عُمَر» و«زُفَر» عَلَمين، فكان الواجب على هذا الأصل صرفهما، لأنه كما جاء لهما «فاعِل» قبل العلمية، جاء «فُعَل» أيضًا، نحو: «عُمَر» جمع «عَمْرة»، و «الزُّفَر»: السيِّد، قال الأعشى[٢] [من البسيط]:

٢٧ ـ [أَخُو رَغائِبَ يُعْطيها ويُسْأَلُها] يَأْبى الظُّلامَةَ مِنْهُ النَّوْفَلُ الزُّفَرُ

---

(١) أي في وجود علّتين من علل منع الصرف، أو علّة واحدة تقوم مقامهما.

(٢) يريد أعشى باهلة كما سيأتي في تخريج الشاهد.

٢٧ ـ **التخريج**: البيت لأعشى باهلة في الأصمعيّات ص ٩٠؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٢١؛ وجمهرة اللغة ص ٧٠٦، ٩٧١، ١١٧٤؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨٥، ١٨٦، ١٩٥؛ ولسان العرب ٤/ ٣٢٥ (زفر)، ٥/ ١١١ (قفر)، ١١/ ٦٧٢ (نفل)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٥٣، ٢١٤.

اللغة: الأخ: هنا المُلابِسُ الملازِم للشيءِ. الرغائب: جمع رغيبة وهي العطايا الكثيرة، أو الأشياء التي يُرْغَبُ فيها. الظُلامةُ: هي ما تطلبه عند الظالم. النوفل: البحر والكثير العطاء. الزُفَر: الكثيرُ الناصرِ والأهلِ والعدةِ.

المعنى: يريد الشاعر أنَّ مرثيّه كان كريمًا كثير الهبات يسأله الناس فَيُعطيهم ولم يكن لأحد عنده مظلمة، ولم يكن أحد مهما كان قويًا ليظلم الناس خوفًا من هذا المرثي.

الإعراب: **«أخو»**: خبر لمبتدأ محذوف. وتقدير الكلام: هو أخو، والخبر مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة. **«رغائب»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. **«يعطيها»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر تقديره: هو، و «ها»: مفعول به محله النصب. **«ويُسْأَلُها»**: الواو: حرف عطف. «يُسأل»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل مستتر تقديره «هو»، و «ها»: مفعول به. **«يأبَى»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر. **«الظلامة»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«منه»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يأبى». **«النوفل»**: فاعل. **«الزُفَر»**: صفة لـ «النوفل» مرفوعة مثله بالضمة الظاهرة.

جملة «هو أخو رغائب» ابتدائية لا محل لها. جملة «يعطيها»: صفة لـ «رغائب»: محلها الجر. =

لكنهما لما سُمعا غيرَ منصرفين، حكمنا بأنهما حالَ العلمية غير منقولين عن «فُعَل» الجنسيّ، بل هما معدولان عن «فاعِل»، وإن اختلَّ الشرطان كِلاهما، فلا كلام في كونه منصرفًا، أيضًا، لو اتفق مجيئه.

فإنْ قيل: هلاَّ حُكِم في المرتجلة التي هي نحو: «موهَب»، و «مكوزة»، و «مَحْبب»، وَ «حَيْوة»، أنها معدولة عن: «موهِب»، و «مكازة»، و «محبّ»، و «حيّة»؟

قلت: لأنها، وإن كانت خارجة عن القياس، إلا أن هذه التغييرات رجوع إلى الأصل من وجه، فكأنها ليست بمعدولة، إذ العدل خروج عن الأصل، وهذا رجوع إليه.

أما في «مَحْبب» و«مكوزة» فظاهر، وأما «مَوهَب»، فإنه وإن كان قياسُ معتل الفاء بالواو أن يساغ منه «مَفْعِل» بكسر العين، لكن الأصل في «يَفْعَل» مفتوحَ العين أنْ يُبنى منه «مَفْعَل» بالفتح، فالعدول إلى الكسر في «موضِع»، و «موجِل» مخالفة للأصل.

وإنما خولف، حملاً على الأكثر، وذلك لأن معتلّ الفاء الواوي أكثر من باب «يَفْعِل» بكسر العين، والموضع(١) مبنيّ على المضارع.

وقد حكى الكوفيون: «موضَع» بفتح الضاد على الأصل؟

وأما «مَورَق» في اسم رجل، فإنّما صُرف إمّا بناءً على أنه «فَوعَل»، أو على أنه «مَفْعَل»، لكن كونه أكثرَ من «مَفْعَل» كما يجيء في التصريف أوهمهم أنه غير معدول عن «مَفْعِل» بالكسر، وكذلك «موكَل»، علمًا، وأمّا [من الطويل]:

٢٨ - [وإنّي لَمُهْدٍ من ثنائي وقاصِدٌ   بهِ لابن عَمِّ الصِّدْقِ] شُمْسِ بن مالكِ

= وعطف عليها جملة «يُسْألها». وجملة «يأبى الظلامة منه النوفل»: خبر ثان للمبتدأ «هو» محلها الرفع.

الشاهد فيه: أنَّ «الزُّفَر» بمعنى السيد.

(١) يريد بالموضع هنا اسم المكان.

٢٨ ـ **التخريج**: البيت لتأبّط شرًا في ديوانه ص ١٤٨؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٠٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٢.

اللغة: ابن عم الصدق: ابن عم الخير.

المعنى: يريد أنّه سيقصد بمدحه ذلك الرجل الخيّر شُمُسَ بن مالك.

الإعراب: «وإنّي»: «الواو»: بحسب ما قبلها، «إنّي»: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم: اسمه محلُّه النصب، «لمهدٍ»: اللام المزحلقة للتوكيد. «مهدٍ»: خبر «إنَّ» مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة. «من ثنائي»: «من» حرف جر زائد عند الأخفش، وأصلي عند غيره ممّن لا يجيزون زيادة =

بضم الشين، فلما لم يلزم، لم يُعتبر في الوزن، ولو سلمنا لزومه قلنا: إنه منقول عن جمع «شَموس»، وإلاّ لزم جواز صرفه وترك صرفه كما في «هند»، لأن أمر العدل ظاهر، وليس كالعجمة في «نوح» و «لوط»، حتى يقال: إنه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الأوسط.

وأمّا «حيوة» فإنّ الصيغة لم تتغيَّر، والعدل خروج عن الصيغة الأصلية، فوزن «حَيوة»، و «حيَّة»: «فَعْلة»، فلنا[1] أن نرتكب كونها معدولة.

قوله: «وقطامِ في تميم»، أي: في لغة بني تميم، أما في لغة أهل الحجاز ففيها أيضًا عدل مَقدَّر عند النحاة، لكنها مبنيَّة، وكلامه في المعربات غير المنصرفة، ونعني بباب «قطامِ» ما هو على وزن «فَعَالِ» من أعلام الأعيان المؤنثة.

وذلك أنَّ «فَعالِ» على أربعة أقسام، كما يجيء: اسم فعل كـ «نزالِ»[2]، وبناؤه ظاهر؛ وعَلَم للمصادر على رأي النحاة، كـ «فَجارِ» للفجرة، وصفة للمؤنث كـ «فَساقِ» بمعنى: فاسقة، وهما، أيضًا، مبنيان باتفاق، قالوا لمشابهته[3] بابَ «نزالِ» عدلاً ووزنًا، ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن، لئلا يَرد نحو: «سحاب»، و «جهام»[4]، و «كلام»، و «كهام»[5]؛ فإنها معربة، فقالوا: كما أن «نَزَالِ» معدول عن: «انزلْ»، فـ «فَساقِ» و «فَجارِ» في التقدير معدولتان عن «فاسِقة» و «الفجرة».

= «مِن» الجارة في الواجب، و «ثنائي» منصوب المحل على المفعولية عند الأخفش، ومجرور لفظًا ومحلاً عند غيره، والجار والمجرور متعلقان باسم الفاعل «مهدٍ»، وياء المتكلم في «ثنائي» مضاف إليه محله الجر. **«وقاصِدٌ»**: الواو: حرف عطف. **«قاصِدٌ»**: اسم معطوف على «مهدٍ» مرفوع مثله. **«به»**: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «قاصد»، وكذلك **«لابن»**. **«عمٍّ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وكذلك **«الصدقِ»**. «شُمُسٍ»: بدل من «ابن عم» و **«ابن»**: صفة لـ «شمس»: مجرورة مثله. **«مالك»**: مضاف إليه.

جملة «إني لمهدٍ» بحسب ما قبلها.

الشاهد فيه قوله: «شُمُس» فقد صُرِف مع أنه معدول عن «شَمْس» بفتح الشين.

(١) كذا في المطبوعة، والصواب: فليس لنا أن نرتكب.

(٢) بمعنى: انزلْ.

(٣) كذا في المطبوعة، والصواب: لمشابهتهما، أي: علم المصادر ووصف المؤنث.

(٤) الجهام: السحاب الذي لا ماء فيه.

(٥) الفَرَس الكَهام: البطيء عن الغاية، والرجل الكهام والكهيم: الثقيل المُسِنّ لا غَناء عنده، وسيف كهام: لا يقطع.

والقسم الرابع: عَلَم الأعيان المؤنثة، فلغة الحجازيين بناؤه كله، قيل: لمشابهتها أيضًا لِـ «نزالِ» وزنًا وعدلاً مقدّرًا.

وبنو تميم افترقوا فرقتين: أكثرهم على أن ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدَّر، كـ «حضارِ»، وإنّما قدروا العدل فيها تحصيلاً للكسر اللازم بسبب البناء، إذ كسر الراء مصحِّح للإمالة المطلوبة المستحسنة.

وغير ذات الراء كـ «قَطام» معربة غير منصرفة للتأنيث والعلمية؛ ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا إلى تقديرِ العدل، كما احتيج إليه في «عُمَر»، إلاّ أن بعض النحاة يقدّرونه فيه من غير ضرورة، لأنه من باب «حضارِ» الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الإمالة، فقدَّروه فيه أيضًا طردًا للباب.

وأقلُّهم[1] على أن جميع هذا القسم غير منصرف، من ذوات الراء كان أو لا، وسيجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في أسماء الأفعال.

* * *

٥ ـ علّة الوصف وشرطه لمنع الصرف

قال ابن الحاجب:

الوصف شرطه أن يكون في الأصل، فلا تضرّه الغلبة، فلذلك صُرف: «مررت بنسوة أربعٍ»، وامتنع «أسود» و «أرقم» للحية، و «أدهم» للقيد، وضعف منع «أفعى» للحيّة، و «أجْدَل» للصقر، و «أخيل» لطائر.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «الوصف»، تقدير الكلام: شرطه أن يكون في الأصل، فلذلك صرف: «مررت بنسوة أربعٍ»، ولا تضره الغلبة، فلذلك امتنع «أسود» و «أرقم».

وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتدٍّ به في منع الصرف، أما قولهم: «مررت بنسوة أربع» مصروفًا، فيجوز أن يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يُذكر، وهو عدم قبوله للتاء، فإنه يقبلها، لقولهم: «أربعة»، لا لعدم شرط الوصف.

وليس قولهم: إن التاء في «أربعة» ليست بطارئة على «أربع»، لأن «أربعةً» للمذكر، و «أربعًا» للمؤنث، والمذكَّر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف «يَعْمل»

(١) أي: أقلّ بني تميم، وهذا القول مقابل لقوله قبل قليل: «أكثرهم».

و «يعْملة»[١]، فإن «يَعْملة» للمؤنث فالتاء طارئة؛ بشيء[٢]. وإن دققوا فيه النظر، لأنه إذا جاز ألاً يُعتدَّ بالوزن الأصلي في «يَعْمل»، لكونه قد يعرض له بَعْدُ[٣] ما يخرجه عن الاعتبار، وهو التاء في المؤنث، فكيف يعتدّ بالوزن العارض في «أربع» مع كونه قبلُ[٤]، على حالة خرج بها عن شرط اعتبار الوزن، وهي اتصاله بالهاء؟ فإذ كان الوزن في الحال حاصلاً فيهما والمخرج عن اعتباره في حال أخرى، فسواء كانت تلك الحال قبل أو بعد، بل الأَول ينبغي أن يكون أضعف، لأنه عارض غير لازم، إذ قد يجوز في «أربع» للمؤنّث استعمال الأصل أعني «أربعة» للمذكر؛ وفي الثاني أعني «يعملاً» وزن الفعل أصل، لكنه غير لازم، لأنه يقال للمؤنث: «يعملة»؛ فالوزنان متساويان في عدم اللزوم، و «أَرْبع» يزيد ضعفًا بعروض الوزن على «يَعمل».

قوله: «فلا تضر الغلبة»، معنى الغلبة أن يكون اللفظ في أصل الوضع عامًّا في أشياء، ثم يصير بكثرة الاستعمال في أحدها أشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشيء[٥] إلى قرينة، بخلاف سائر ما كان واقعًا عليه، كـ «ابن عباس»، فإنه كان عامًّا يقع على كل واحد من بني العباس، ثم صار أشهر في عبد الله، فلا يحتاج له إلى قرينة، بخلاف سائر أخوانه، وكذا «النجم» في الثريا، و«البيت» في الكعبة، فكذا «أسود»، كان عامًّا في كل ما فيه سواد، فكثر استعماله في الحيَّة السوداء حتى لا يحتاج فيها إلى قرينة من الموصوف أو غيره، إذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السُّود، فإنّه لا بدّ لكلّ منها إذا قصدته من قرينة، أما الموصوف، نحو: «ليل أسود»، أو غيره، نحو: «عندي أسود من الرجال»، وبهذا الشرح يتبيَّن لك أنه لا تخرج الأوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية، ولا سيّما إذ لم تصر أعلامًا بالغَلَبة، فإنّ اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجيء؛

---

(١) في لسان العرب ١١/ ٤٧٦ (عمل): «اليعملة من الإبل: النجيبة المُعتَمَلة المطبوعة على العمل، ولا يقال ذلك إلاّ للأنثى. هذا قول أهل اللغة وقد حكى أبو عليّ: «يَعْمل» و «يَعْمَلة». واليَعْمَل، عند سيبويه، اسم، لأنّه لا يقال: «جَمَل يَعْمل»، ولا «ناقة يَعْملة»، إنّما يقال: «يَعْمَل» و «يَعْمَلة»، فيُعلم أنّه يُعنى بها البعير والناقة، ولذلك قال: لا نعلم «يفْعَلاً» جاء وصفًا. وقال في باب ما لا ينصرف: إن سمَّيته بـ «يَعْمَل» جمع «يَعْمَلَة» فَحجَّرْ بلفظ الجمع أن يكون صفةً للواحد المذكَّر، وبعضُهم يردّ هذا، ويجعل «اليعمَل» وصفًا».

(٢) «بشيء»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «ليس» الواردة في أوّل المقطع.

(٣) أي: بعد جعله وصفًا.

(٤) أي: قبل جعله وصفًا.

(٥) أي: لدلالته على ذلك الشيء.

وكيف يخرج عن الوصف، ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له، فلا يخرج عن مطلق الوصف، بل إنما يخرج عن الوصف العام، أي: لا يطلق على كل ما وضع له. بَلَى، يخرج الوصف لفظًا عن كونه وصفًا، أي: لا يتبع الموصوف لفظًا، فلا يقال: «قيد أدهم»، لكن المقصود في باب ما لا ينصرف: الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعدُ[١]: وخالف سيبويه الأخفش، وهو قوله: ومذهب سيبويه أولى لما ثبت متقدِّمًا من اعتبار الوصفية الأصلية وإن زال تحقيقها معنى، بل لا استدلال له في باب «أحمر» إذا نُكِّر بعد العلمية بباب «أسود» الغالب، لأن معنى الوصف في «أحْمر»، إذا زال بالعلمية تحقيقًا لم يعد بعد التنكير، لأن معنى: «ربّ أحمر» إذن: ربَّ مسمًّى بـ «أحْمَر»، كان فيه الحمرة أو لا، حتى يجوز في السودان المسمَّى كل واحد منهم بـ «أحْمَر»: «ربَّ أحمرٍ لقيته»، فإذا لم يعد تحقيقًا، لم يعتبر في منع الصرف.

ويجوز مع العلمية أيضًا بقاء معنى الوصف كما يجيء، فيجوز أن يعتبر بعدها، فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم، وهو في الوصف الغالب من دون العلمية، كـ «أسْوَد»، لازم، لبقائه بحاله قطعًا.

ويعضُد بقاءَ معنى الوصف في مثله عندهم قولُ أبي علي في كتاب الشعر[٢]: «الأَبْرَق»، و «الأَبْطَح»، وإن استعملا استعمال الأسماء، وكسِّرا تكسيرها، لم يُخلع عنهما معنى الوصف، بدلالة أنهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في النكرة، فعلمت أن معنى الوصف مُقَرٌّ فيهما، وإذا أُقِرَّ فيهما معنى الوصف عَلَّقت الحال والظرف بهما.

هذا لفظه، ونحن نعلم أن معنى «أسود» الغالب: حيَّة فيها سواد، ومعنى «أرقم»: حيَّة فيها سواد وبياض، ومعنى «أَدْهَم»: قيد فيه دهمة أي: سواد، أي: قيد من حديد لأن الحديد أسود.

فلم يثبت بنحو «أَسْود» أنّ الوصفية الأصلية تعتبر بعد زوالها، فلا حجة إذن لسيبويه، في منع صرف «أحْمَر» المنكر بعد العلمية، كما أنه لم يثبت بـ «أربع»: أن الوصفية العارضة لا تعتبر.

---

(١) أي: ما سيأتي، وذلك في بحثه الأخير من باب الممنوع من الصرف، وعند كلامه على تنكير «أحمر» ونحوه بعد العلميّة.

(٢) يُسمّي الرضي كتاب أبي عليّ الفارسيّ هذا مرّة «كتاب الشعر»، ومرّة أخرى «الإيضاح الشّعريّ». وفي معجم الأدباء ٧/ ٢٤٠أنّ لأبي علي الفارسيّ كتاب «الإيضاح الشعريّ».

وقال بعضهم: ربما لا تعتبر الصفة في الغالبة، نحو: «أَبْطَح» ونحوه من الغالبات فتُصرف، وذلك لنقصانها على سائر الصفات لفظًا، لعدم جَرْيها على الموصوف، وإن كان معنى الوصف باقيًا فيها.

قوله: «وضعُف منع «أفعى»»، معطوف على قوله: «صُرِف»، أي: ولكون الوصف الأصلي معتبرًا، ضعُف منع «أفعى»، لأنه لم يتحقق كونه وصفًا في أصل الوضع، ولا يثبت أيضًا في الاستعمال نحو: «أيّم[1] أفعى»، بل تُوُهِّمَ أنها موضوعة للصفة، لما رأوا أنها للحية الخبيثة الشديدة، من قولهم: «فعوة السم»، أي: شدّته.

وكذا توهم الصفة في «الأجدل» الذي هو الصقر، أنه موضوع في الأصل للوصف، أي: طائر ذو جَدْل وهو الإحكام، وقد قيل للدرع: «جَدلاء»، فكأنها مؤنث «أَجْدَل».

وكذا توهَّم في «أَخْيل» أن معناه الأصلي: طائر ذو خيلان، ولم يثبت ما توهموه تحقيقًا.

ولنا أن نقول: صرف هذه الكلمات ونحوها، لأن مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقًا، لا عارضًا ولا أصليًا، فـ «أَفْعَى» وإنْ كانت في نفسها خبيثة، و «أَجْدَل» طائرًا ذا قوّة، و «أَخْيل» طائرًا ذا خيلان، إلاّ أنك إذا قلت مثلاً: «لقيت أجدلاً»، فمعناه هذا الجنس من الطير، من غير أن تقصد معنى القوة، كما تقول: «رأيت عقابًا»، لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدَّة، وإن كانت أقوى من الصقر، وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقًا، كما أشار إليه المصنف، فأما منع صرف مثله فغلط ووهم.

* * *

٦ ـ أنواع التأنيث المانع من الصرف وأحكامه

قال ابن الحاجب:

التأنيث بالتاء، شرطه العلمية، والمعنويّ كذلك، وشرط تحتّم تأثيره: زيادة على الثلاثة، أو تحرّك الأوسط، أو العجمة، فـ «هند» يجوز صرفه، و «زَينب»، و «سَقَر»، و «ماه»؛ و «جور» ممتنع. فإن سُمّي به مذكّر، فشرطه الزيادة، فـ «قَدَمٌ» منصرف، و «عَقْرب» ممتنع.

* * *

(١) الأيِّم والأَيْم: الحيّة.

قال الرضيّ:

اعلم أن التأنيث على ضربين: تأنيث بالألف وتأنيث بالتاء، فما هو بالألف متحتّم التأثير بلا شرط، للزوم الألف وضعًا على ما مرّ، ولذا قام مقام سببين.

ونريد بتاء التأنيث تاءً زائدة في آخر الاسم مفتوحًا ما قبلها تنقلب هاء في الوقف، فنحو: «أخت» و «بنت» ليس مؤنثًا بالتاء بل التاء بدل من اللام، لكنه اختص هذا الإبدال بالمؤنث دون المذكّر، لمناسبة التاء للتأنيث، فعلى هذا لو سميت بـ «بنت» و «أخت» و «هَنت» مذكّرًا لصرفتها.

والتأنيث بالتاء على ضربين: أحدهما أن يكون التاء فيه ظاهرًا، فشرطه العلمية، سواء كان مذكّرًا حقيقيًا كـ «حَمْزة»، أو مؤنثًا حقيقيًا كـ «عَزّة»، أو لا هذا ولا ذاك كـ «غُرّة»، فالعلمية شرط تأثيره متحتّماً، فلا يؤثر من دون العلمية بدليل نحو: «امرأة قائمة»، وفي «قائمة» الوصف الأصلي والتأنيث بالتاء، فالخلل لم يجيء إلا من التأنيث، لأن شرط الوصف وهو كونه وضعيًا على ما ذكر المصنِّف حاصل، وذلك الخلل أن وضع تاء التأنيث في الأصل على العروض وعدم الثبات، تقول في «قائمة»: «قائم»، فلم يُعْتَدّ بالعارض.

وإنّما قلنا: «في الأصل»، لأن أصل وضعها للفرق بين المذكّر والمؤنّث، ولا تجيء لهذا المعنى في الصفات والأسماء إلا غير لازمة للكلمة، كـ «ضارِبة»، و «مَضْروبة»، و «حَسَنة»، و «امرأة»، و «رَجُلَة»، و «حمارة».

وأما في غير هذا المعنى، فقد تكون لازمة، كما في «حجارة» و «غرفة»، كما يجيء في باب التأنيث.

ثم إن العلمية حيث كانت الكلمة من الكلمات العربية صيَّرتها مصونة عن النقصان، فتلزم التاء بسببها، فتاء «عائشة» كراء «جَعْفَر»، صارت لازمة لا تحذف إلا في الترخيم، كما يحذف الحرف الأصلي.

وإنّما ذلك لأن التسمية باللفظ وضعٌ له، وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة، فقولك: «عائشة» في الجنس ليس موضوعاً مع التاء، فإذا سمّيتَ به، فقد وضعته وضعاً ثانياً مع التاء، فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع.

وأما إن كانت العلمية في غير الكَلِم العربية، فربّما تَصرَّف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف، إن استثقلوها، كما في «جبريل» و «ميكائيل»، و «أرسطاطاليس»، فقالوا: «جبريل»، و «جِبرال»، و «وجبرين»، و «ميكال»، و «أرسطو»، و «أرسطاليس»، ونحو ذلك، وذلك لورودها على غير

أوزان كلمهم الخفيفة، وتركيب حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من أوضاعهم، ولذلك قالوا: أعجميّ فالعبْ به ما شئت.

وأما الزيادة في الأعلام، فنقول: إن كان الحرف الزائد لا يفيد معنًى كألف التأنيث في نحو: «بشرى» و «ذِكْرى»، وتاء التأنيث في نحو «غُرفة»، وألف الإلحاق في نحو: «مِعْزى»، لم يجز زيادته، لأن مثل ذلك لا يكون إلا حال الوضع، وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه إذا استعمل على وضعه العلميّ، وكذا الحكم إن لم تفد الزيادة إلا ما أفاد العلم، كتاء الوحدة ولام التعريف من غير اشتراك العلم.

وإنْ أفادت الزيادة معنًى آخر، فإن لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له أوّلاً، لم يجز زوال الوضع العلميّ، فلا نزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث.

وإن بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعاً على ما كان موضوعاً له، جازت مطلقاً إن لم يخرج العلم بها عن التعيين، كياء النسبة، وياء التصغير، وتنوين التمكن، نحو: «هاشميّ»، و «طليحة»، وإنْ خرج بها عن التعيين، جازت بشرط جبران التعيين بعلامته، كما في: «الزيدان» و «الزيدون»، على ما يجيء في باب الأعلام.

فإن قيل: فإذا صار التاء[١] بالعلمية لازماً، فهلاً قيل في نحو: «حمزة»، إنه قائم مقام سببين كالألف، فتكون العلمية شرط قيامه مقام سببين، ولا تكون سبباً.

قلت: لِما ذكرنا من أن وضع التاء في الأصل على العروض، فلزومه عارض، فلم يبلغ مبلغ الألف التي وضعها على اللزوم.

وثانيهما أن يكون التاء مقدَّراً وهو الذي سماه المصنف بالمعنوي، سواء كان حقيقيًا، كـ «هند» و «زينَب»، أو غير حقيقيّ كـ «حلب» و «مصر»، والألف لا تقدَّر كالتاء، إذ الألف، للزومها، لا تحذف حتى تقدر، ولا تؤثر التاء مقدَّرة إلاّ مع العلمية.

ولا يصحّ الاستدلال على كون التأنيث المعنوي أيضاً مشروطاً بالعلمية بانصراف نحو: «حائض»، و «امرأة جريح»، كما فعل المصنف في شرحه[٢]، لأن المراد بالمؤنث المعنوي ما كان التاء فيه مقدّراً كما مرّ، لا المؤنّث الحقيقيّ، وفي نحو: «حائض»، لا تاء مقدراً، إذ لو كان كذلك، لكان غير منصرف مع كونه علماً للمذكر كـ «عقرب» وليس كذلك، ولكنت تقول في تصغيره تصغير الترخيم:

---

(١) قوله: «صار التاء» صحيح، لأن أسماء حروف الهجاء تذكّر وتؤنّث.

(٢) أي: في شرحه على رسالته «الكافية» هذه.

«حُييضة»، كما تقول في «سماء»: «سُمَيَّة»، وليس كذلك، لأنك تقول فيه: «حُيَيض»، ألا ترى إلى نحو: «حائض» منصرفاً مع التأنيث والوصف، ومثله مع العلمية، أيضاً، غير منصرف كما يجيء.

وإنما شرط فيه العلمية أيضاً، لأن المقدر عندهم أضعف من الظاهر، وشرط الظاهر العلمية.

والفرق بينهما أن العلمية تصيِّر التاء الظاهرة متحتِّمة التأثير مطلقاً، وإنْ كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الأوسط، كـ «شاة» عَلَماً، لأن العلامة ظاهرة، وأما التاء المقدَّرة فضعيفة، فإنْ سدَّ مسدَّها في اللفظ حرف آخر، أثَّرَتْ وجوباً، وإلاّ ففيه الخلاف كما يجيء؛ وما يسدُّ مسدَّها: الحرف الأخير في الزائد على الثلاثة، لأن موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة ولا تزاد ثالثة، وأما نحو «ثُبة» و «شاة» فمحذوف اللام، ودليل سدِّه مسدَّ التاء تصغيرهم «عَقْرباً» على «عُقَيرب» من دون التاء، بخلاف «قِدْر» فإنّ تصغيره: «قُديرة»، فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيًا كان أو لا، إذا زاد على الثلاثة وسمِّيت به لم ينصرف، سواء سميت به مذكَّراً حقيقيًا، أو مؤنّثاً حقيقيًا، أو لا هذا ولا ذاك، وذلك لأن فيه تاء مقدرة وحرفاً سادّاً مسدَّها، فهو بمنزلة «حمزة».

وإن كان ثلاثياً، فإمّا أن يكون متحرّك الأوسط، أو لا.

والأول إنْ سميَّتَ به مؤنّثاً حقيقيًا كـ «قَدَم» في اسم امرأة، أو غير حقيقي كـ «سَقَر» لجهنم، فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدّرة، ولقيام تحرّك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء، والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع أنك تقول في «حُبلى»: «حُبليّ» و «حبلَويّ»، ولا تقول في: «جَمَزى»(١) إلا «جمَزيّ»، كما لا تقول في «جُمادَى» إلا «جُماديّ».

وخالفهم ابن الأنباري، فجعل «سَقَر»، كـ «هِنْد» في جواز الأمرين نظراً إلى ضعف السادّ مسدَّ التاء.

وإن سميت به مذكّراً حقيقيًا أو غير حقيقيّ، فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التأنيث، وذلك كرجل سميته بـ «سَقَر»، وكتاب سميته بـ «قَدَم»، وإنما لم يقدر لطرآن(٢) التذكير في الوضع الثاني على ما ضعُف تأنيثه في الوضع الأول، فعلى هذا تقول في تصغير «سَقَر» اسم رجل: «سُقَير»، وأمّا «أذينة»، و «عينية» لرجل فَسُمِّي بهما بعد التصغير.

---

(١) حمار جَمَزى: وثّاب سريع.

(٢) مصدر لِـ «طرأ» يستخدمه المؤلف، ولم أقع عليه فيما عدت إليه من معاجم.

وإنْ لم يسدَّ مسدَّ التاء، ولا مسدَّ السادِّ مسدَّه شيء، وذلك إذا كان ثلاثيًا ساكنَ الأوسط، فلا يخلو إمّا أن يكون فيه عجمة، أو لا، فإن لم يكن فإنْ سمِّيت به مذكّراً، سواء كان حقيقيًا، أو لا، كـ «هند»، إذا جعلته اسم رجل أو اسم سيف مثلاً، فلا خلاف في صرفه، وإنْ سميَّتَ به مؤنثاً حقيقيًا أو غيره، فالزَّجاج، وسيبويه، والمبرد: جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثاً بالوضعين: اللغويّ، والعَلَميّ، فظهر فيه أمر التأنيث.

وغيرهم خَيَّروا فيه بين الصرف وتركه، لفوات السادّ مسدَّ حرف التأنيث، وما يسدّ مسدَّ السادّ.

وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للإعلال لا وَضْعاً، كـ «دار» و «نار»، وفي الثنائي كـ «يَد» اسم امرأة.

وإن كان فيه العجمة، كـ «ماه» و «جُور»، فإنْ سميَّتَ به مذكَّراً حقيقيًا، أو لا، فالصرف لا غير، إذ هما كـ «نُوح» و «لوط». كما يجيء.

وإن سمّيتَ به مؤنّثاً حقيقياً أو لا، فترك الصرف لا غير، لأن العجمة، وإن لم تكن سبباً في الثلاثي الساكن الأوسط كما يجيء، لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بهما متحتّم المنع.

فظهر بهذا التفصيل أن المؤنّث إذا سُمّي به مذكّر، حقيقيّ أو غير حقيقيّ، يعتبر في منع صرفه: زيادة على ثلاثة أحرف، ولا يعتبر تحرّك الأوسط ولا العجمة.

وههنا شروط أُخَر لمنع صرف المؤنث إذا سُمّي به المذكر تركها المصنف.

أحدها: ألاّ يكون ذاك المؤنث منقولاً عن مذكّر، فإنّ «رَباباً»، اسم امرأة؛ لكن إذا سميت به مذكَّراً انصرف، لأن «الرباب» قبل تسمية المؤنث به كان مذكراً بمعنى الغيم، وكذا لو سمَّيتَ بنحو «حائِض» و «طالِق» مذكراً انصرف، لأنه في الأصل لفظ مذكر وصف به المؤنث إذ معناه في الأصل شخص حائض، لأن الأصل المطرد في المشتقات أن يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر، وذو التاء موضوعاً للمؤنث، فكل نعت لمؤنث بغير التاء، فهو صيغة موضوعة للمذكر، استعملت للمؤنث.

وثانيها: ألاّ يكون تأنيث المؤنث الذي سُمّي به المذكر تأنيثاً يحتاج إلى تأويل غير لازم، فإنّ «نساء»، و «رجال»، وكلّ جمع مكسّر خال من علامة التأنيث لو سمّيتَ به مذكَّراً انصرف، لأن تأنيثها لأجل تأويلها بـ «جماعة»، ولا يلزم هذا

التأويل، بل لنا أن نؤوِّلها بالجمع، فيكون مذكَّراً، ولم يبق التأنيث الحقيقيّ الذي كان في المفرد، ولا التذكير الحقيقيّ في نحو «نساء» و «رجال»، بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة وهو غير لازم، كما ذكرنا.

وثالثها: ألاَّ يغلب استعماله في تسمية المذكَّر به، وذلك لأن الأسماء المؤنثة السماعية، كـ «ذراع»، و «عَناق»، و «شمال»، و «جنوب»، على أربعة أضرب، قسمة عقلية؛ إما أن يتساوى استعمالها مذكَّرة ومؤنثةً، فإذا سُمِّي بها مذكَّر جاز فيها الصرف وتركه؛ أو يغلب استعمالها مذكَّرة، فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها إلاّ الصرف أيضاً، أو لا تستعمل إلا مؤنثة، فليس فيها بعد تسمية المذكر بها إلاّ منع الصرف، أما إن عكست الأمر أعني سميت المؤنث باسم المذكر حقيقيين كانا أو لا، فإن كان الاسم ثلاثياً متحرك الأوسط، كـ «جَبَل» و «حَسَن»، أو زائداً على الثلاثة كـ «جَعْفَر»، فلا كلام في منع صرفهما لظهور أمر التأنيث بالطرءان مع سادّ مسدَّ التاء، أو سادّ مسدَّ السادّ، وإن كان ثلاثيًّا ساكن الأوسط كـ «زيد» و «بحر» يسمَّى بمثلهما امرأة، فالخليل وسيبويه وأبو عمرو يمنعونه الصرف متحتّماً كـ «ماه»، و «جُور»، لظهور أمر التأنيث بالطرءان.

وأبو زيد، وعيسى، والجرميّ يجعلونه مثل «هند» في جواز الأمرين، ويرجحون صرفه على صرف «هند» نظراً إلى أصله.

* * *

قوله: «وشرط تحتم تأثير»، أي: تأثيره المعنوي، والمراد به تأنيث ما التاء فيه مقدَّرة، سواء كان حقيقيًّا كَـ «زينب»، أو لا كَـ «عَقْرَب».

* * *

قوله: «زيادة على الثلاثة أو تحرك الأوسط أو العجمة»، أي: إذا سُمِّي به المؤنث، وذلك لما ذكرنا أن آخِر حروف الزائد على الثلاثة يقوم مقام التاء، وتحرك الأوسط يقوم مقام الزائد السادّ مسدَّ التاء.

وأما العجمة فإنها وإن لم تسدّ مسدَّ التاء ولا مسدَّ الزائد المذكور، وليست أيضاً، سبباً في الثلاثيّ الساكن الأوسط كما يجيء، لكنها مقوِّية للتأنيث الضعيف تأثيره لكون علامته مقدّرة بلا نائب، فالضعف من قبله لا من قبل العلمية، فهو المحتاج إلى التقوية لا العلمية، فلذا قال: وشرط تحتم تأثيره أي: تأثير التأنيث المعنوي.

* * *

قوله: «فهند يجوز صرفه»، لخلوّه من جميع شرائط التحتم الثلاث، و «زينَب» ممتنع للزيادة، و «سَقَر» لتحرّك الأوسط، و «ماه» و «جور» للعجمة.

* * *

قوله: «فإنْ سُمِّي به مذكَّر»، أي: بالمؤنث المقدر تاؤه الذي عَبَّر عنه بالمعنوي.

قوله: «فشرطه الزيادة»، أي: الزيادة على الثلاثة، ولا يفيد تحرك الأوسط ولا العجمة، لضعف أمر التأنيث في الأصل بسبب تقدير علامته، فيزيل التذكير الطارىء في الوضع العلمي ذلك الأمرَ الضعيف، إلاّ إذا سدَّ مسدَّ علامته حرف، لا تقاومه الحركة القائمة مقام السادّ، ويكون «ماه» و «جُور»، إذن، كـ «نوح» و «لوط»، لأن الجميع علَم المذكر، فلا تكون التاء مقدَّرة، وسيجيء أنّ العجمة لا تأثير لها في الثلاثي الساكن الأوسط بالسببية، بل إنّما تؤثّر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها؛ فـ «قَدَم» و «جور» منصرفان لعدم الحرف الزائد و «عَقْرب» ممتنع لأن الباء قام مقام تاء التأنيث.

* * *

٧ ـ حكم أسماء القبائل والبلدان في الصرف وعدمه

وأما أسماء القبائل والبلدان، فإنْ كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه، فلا كلام في منع صرفها، كـ «باهلة»، و «تَغْلِب»، و «بَغداد»، و «خراسان»، ونحو ذلك.

وإن لم يكن، فالأصل فيها الاستقراء، فإنْ وجدتهم سلكوا في صرفها أو ترك صرفها طريقة واحدة، فلا تخالفهم؛ كصرفهم «ثقيفاً»، و «معدّاً»، و «حُنيناً»، و «دابَقاً»، وترك صرفهم «سَدوس»، و «خنْدف»، و «هَجَر»، و «عُمان»، فالصرف في القبائل بتأويل الأب، إن كان اسمَه كـ «ثقيف»، أو الحيّ، وفي الأماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما؛ وترك الصرف في القبائل بتأويل الأم إن كان في الأصل، كَـ «خِنْدِف»، أو القبيلة، وفي الأماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما.

وإن جوَّزوا صرفها وترك صرفها كما في «ثَمود»، و «واسط»، و «قريش»، فجوِّزْهما أيضاً على التأويل المذكور.

وإن جهلت كيفية استعمالهم، فلك فيها الوجهان.

هذا، وربما جعلوا الأب مؤولاً بالقبيلة فمنعوه الصرف، قال [من الكامل]:

٢٩ ـ وهُمُ قُريشُ الأكْرَمون إذا انتموا طـابـوا فُـروعـاً فـي الـعُـلا وعُـروقـا

ويصفونه بـ «بنت»، نحو: «تميم بنت مرّ»، و «قيس بنت عيلان».

وكذا قد يؤوّل اسم الأم بالحيّ فيصفونه بـ «ابن» نحو: «باهلة بن أعصر»، و «باهلة» امرأة، وقد يؤنّث ما أسند إلى اسم الأب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث، نحو: «جاءتني قريشٌ» مصروفاً، أي: أولاد قريش، قال الله تعالى: **﴿كذّبت ثمودُ المرسلين﴾**[1] بصرف «ثمود»، على ما قرئ، فيعتبر المضاف المحذوف، كما في قوله تعالى: **﴿وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون﴾**[2].

ويجوز أن يكون صرف مثله لتأويله بالحي، وتأنيث المسند لتأويله بالقبيلة، فهو مؤوّل بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين: الإسناد والصرف، ولا منع فيه.

وأما نحو قولهم: «قرأتُ هودَ»، فإن جعلته اسم النبي، على حذف المضاف، أي: سورة هود، فالصرف، وإن جعلته اسم السورة فترك الصرف، لأنه كـ «ماه» و «جُور».

وأما أسماء الكلم المبنية في الأصل، نحو: ««إنَّ» تنصب وترفع»، و: ««ضرب» فعل ماض»، فالأكثر الحكاية، وإن أعربتها، فلك الصرف بتأويل اللفظ، وتركه بتأويل الكلمة واللفظة، ويجيء بسط القول فيها وفي أسماء حروف

---

٢٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٢٠٢.

اللغة والمعنى: واضحان.

الإعراب: **«وهم»**: الواو: بحسب ما قبلها، «هم»: ضمير رفع منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **«قريش»**: خبر مرفوع. **«الأكرمون»**: صفة لـ «قريش» مرفوعة مثله. **«إذا»**: ظَرْف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل «طابوا». **«انتموا»**: فعل ماض مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وواو الجماعة: فاعل مبني على السكون في محل رفع، والألف: فارقة. **«طابوا»**: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو والألف: كما هي في **«انتموا»**. **«فروعًا»**: تمييز منصوب. **«في العلا»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «طابوا». **«وعروقًا»**: الواو: حرف عطف. **«عروقًا»**: معطوف على «فروعًا» منصُوب مثله.

جملة «هم قريش»: بحسب الواو، وجملة «إذا انتموا... طابوا»: خبر ثانٍ للمبتدأ «هم» محلها الرفع. وجملة «انتموا»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «طابوا»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

الشاهد فيه: أن اسم الأب قد يُؤَوَّل بالقبيلة، فيمْنَعُ من الصرف كما منع «قريش» الصرف لتأويله بالقبيلة.

(١) الشعراء: ١٤١؛ ويظهر أنّ هذه القراءة انفرد الرضيّ بروايتها.

انظر: معجم القراءات القرآنية ٤/ ٣٢٣.

(٢) الأعراف: ٤.

التهجّي إذا سميت بها السور أو غيرها في باب الأعلام، إن شاء الله تعالى.

* * *

٨ ـ شرط منع المعرفة من الصرف

قال ابن الحاجب:

المعرفة شرطها أن تكون علميَّة.

* * *

قال الرضيّ:

وذلك لأن المعارف خمس: المضمرات، والمبهمات، وهما مبنيّان، فلا مدخل لهما في غير المنصرف، إذ هو معرب.

وأمّا ذو اللام والمضاف، فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال: غير المنصرف: ما حُذف منه التنوين والكسر تبعاً للتنوين وإذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف يتبعه الكسر؟ وكذا عِند مَن قال: هو ما حذف منه الكسر والتنوين معاً؛ وأما عند المصنف، فيمكن منع صرفهما لأنه قال: هو ما فيه علتان أو واحدة قائمة مقامهما، لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف، وهو أن لا كسر ولا تنوين؛ لمشابهتهما الفعل، فلم يبق من جملة المعارف، إلا العلم.

وإنما اعتبر الخليل في «أجمع» وأخواته تعريف الإضافة لسقوط المضاف إليه منها، وتعرض المضاف لدخول التنوين، فيظهر أثر منع الصرف.

* * *

٩ ـ شرط العجمة لمنع الصرف

قال ابن الحاجب:

العجمة شرطها علمية في العجمية، وتحرك الأوسط أو زيادة على الثلاثة، فـ «نُوح» منصرف، و «شتر» و «إبراهيم» ممتنع.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «علمية في العجمية» أي: كون الاسم علماً في اللغة العجمية، أي: يكون قبل استعمال العرب له عَلَماً، وليس هذا الشرط بلازم، بل الواجب ألاّ يستعمل في كلام العرب أوّلاً إلا مع العلمية، سواء كان قبل استعماله فيه أيضاً

عَلَماً، كَـ «إبراهيم» و «إسماعيل»، أو لا، كـ «قالون»، فإنه الجيد بلسان الروم سمَّى به نافع راويه عيسى لجودة قراءته.

وإنما اشترط استعمال العرب له أولاً مع العلمية، لأن العجمة في الأعجميّ تقتضي ألاً يُتصرَّف فيه تصرّف كلام العرب، ووقوعه في كلامهم يقتضي أن يُتَصرَّف فيه تصرّف كلامهم، فإذا وقع أوّلاً فيه مع العلمية، وهي منافية للاَّم والإضافة فامتنعا معها، جاز أن يمتنع ما يعاقبهما أيضاً، أعني التنوين رعايةً لحق العجمة حين أمكنت، فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته، وبقي الاسم بعد ذلك قابلاً لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه، لما تقرر أن الطارئ يزيل حكم المطروء عليه، فيقبل الإعراب وياء النسبة وياء التصغير، ويخفّف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها، نحو: «جُرجان»، و «آذربِيجان» في «كُركان»، و «آذربايكان»، ونحو ذلك.

وإذا لم يقع الأعجميّ في كلام العرب أوّلاً مع العلمية، قَبِلَ اللام والإضافة إذ لا مانع، فيقبل التنوين أيضاً مع الجر مع سائر التصرفات، كـ «اللجام»(١) و «الفِرِنْد»(٢) و «البَرَق»(٣) و «البذح»(٤)، فيصير كالكلمة العربية، فإن جعل بعد ذلك عَلَماً، كان كأنه جُعلت الكلمة العربية علماً، فينظر إن كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمية منع الصرف، كـ «نَرْجس»، و «بقَّم»، ففيهما الوزن، وكذا «آجر» مخفّفاً، وإن لم يكن، صُرف كَـ «لِجام» علماً.

ففي العجمة على ما قال المصنف: مجموع الشرطين واجب، العلمية في العجمية مع أحد الشرطين الباقيين وهو إما الزيادة أو تحرك الأوسط.

وعند سيبويه، وأكثر النحاة: تحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة، فنحو «لَمَك» عندهم منصرف متحتّماً كـ «نوح»، و «لوط»، فهم يعتبرون الشرطين المعيَّنين: كون الأعجمي علَماً في أول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة.

وهو أَولى، وذلك أن تحرك الأوسط في المؤنث نحو: «سَقَر»، إنّما أثّر لقيامه مقام السادِّ مسدَّ علامة التأنيث، وأما العجمة، فلا علامة لها حتى يسدَّ

---

(١) قيل: إنه معرَّب «لغام»، وقيل إنّه عربيّ.

(٢) الفرند: السيف، وقيل: وشيه.

(٣) البَرَق: معرّب «بَرَه»، وهو الصغير من الضأن.

(٤) البذح: الشّق، ولم تذكر المعاجم أنّه أعجميّ. ولعلّ الكلمة محرَّفة عن «البرخ»، فقد جاء في لسان العرب ٣/ ٧ (برخ): «البرخ: الكبير الرخص، عُمانيّة، وقيل: هي بالعبرانيّة أو السريانيّة».

مسدَّها شيء، بل الأعجميّ بمجرد كونه ثلاثيًا، سكن وسطه، أو تحرك يشابه كلام العرب، ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم، لأن أكثر كلامهم على الطول، ولا يراعون الأوزان الخفيفة، بخلاف كلام العرب.

والزمخشري تجاوز عما ذهب إليه المصنف[١]، بأنْ جعل الأعجمي إذا كان ثلاثيًا ساكن الأوسط جائزاً صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف، فقد جوَّز تأثير العجمة مع سكون الوسط أيضاً، فكيف لا تؤثر مع تحركه؟

وليس بشيء[٢]، لأنه لم يسمع نحو «لوط» غير منصرف في شيء من الكلام، والقياس المذكور أيضاً يمنعه.

والذي غرَّه تحتم منع صرف «ماه» و «جُور»، ولولا العجمة لكان مثل «هند» و «دعد»، يجوز صرفه وترك صرفه، وذهل عن أن تأثير الشيء على ضربين: إما لكونه شرطاً كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوي، وإما لكونه سبباً كالعدل في «ثُلاث»؛ والعجمة في «ماه» و «جُور» من القسم الأول، إذ لو كانت سبباً في الثلاثي الساكن الأوسط، لسُمع نحو «لوط» غير منصرف في كلام فصيح، أو غير فصيح.

ويتبيَّن بما تقدّم علة وجوب صرف نحو «لوط» و «نوح»، وجواز منع نحو «هند»، مع أن كل واحد منهما ثلاثي ساكن الأوسط، وذلك أن خفة الأول ألحقته بالعربي، وأيضاً فالتأنيث له معنى ثبوتي في الأصل، وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير، بخلاف العجمة، فإنه لا معنى لها ثبوتي، بل معناها أمر عدميّ، وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب، ولا علامة لها مقدرة، فالتأنيث أقوى منها.

* * *

قوله: «وشتر» وهو حصن بأَرَّان[٣]، ويجوز أن يقال: إن امتناعه من الصرف لأجل تأويله بالبقعة أو القلعة، إلا أن يقول: إنه لا يستعمل إلا مذكَّراً، فلا يرجع إليه إلا ضمير المذكر، لكن ذلك مما لم يثبت، فالمثال الصحيح: «لَمَك»، لأنه اسم أبي نوحٍ عليه السلام.

* * *

(١) أي: زاد عليه. وانظر كتابه: المفصَّل ص ٢٨.

(٢) أي: ما ذهب إليه الزمخشريّ ليس بشيء.

(٣) أرّان: من أصقاع أرمينية بينه وبين أذربيجان نهر الرسّ. انظر: معجم البلدان ١/ ١٣٦.

١٠ ـ شرط الجمع في منع الصرف

قال ابن الحاجب:

الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاء، كـ «مساجد»، و «مصابيح»، وأما نحو: «فرازنة» فمنصرف، و «حَضاجر» علماً للضبع غير منصرف لأنه منقول عن الجمع، و «سراويل» إذا لم يُصرف، وهو الأكثر، فقد قيل: أعجميّ حُمل على موازنه، وقيل: عربي جمع «سروالة» تقديراً، وإذا صُرف، فلا إشكال، ونحو: «جوارٍ» رفعاً وجرّاً كـ «قاضٍ».

***

قال الرضيّ:

قوله: «صيغة منتهى الجموع» أيْ: وزن غاية جموع التكسير، لأنه يجمع الاسم جمع التكسير جمعاً بعد جمع، فإذا وصل إلى هذا الوزن، امتنع جمعه جمع التكسير كجمع «كَلْب» على «أكلب»، وجمع «أكْلُب» على «أكالب»، وكجمع «نعَم» على «أنْعام» وجمع «أَنْعام» على «أناعيم». وإنّما قيدنا بغاية جمع التكسير، لأنه لا يمتنع جمعه جمع السلامة، وإن لم يكن قياساً مطرداً، على ما يجيء في التصريف في باب الجمع، نحو قوله ﷺ: «إنكنّ صواحبات يوسف»(١)، وقوله:

جـذب الـصـراريـيـن بـالـكـرورِ(٢)

وقوله [من الكامل]:

٣٠ ـ وإذا الـرجـالُ رَأَوا يـزيـدَ رأيْـتَـهُـمْ　　　خُـضْـعَ الـرقـابِ نـواكِـسِـي الأَبْـصـارِ

---

(١) رواه أحمد في المسند ٤/ ٤١٢.

(٢) تقدم بالرقم ٢١.

٣٠ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٠٤؛ وجمهرة اللغة ص ٦٠٧؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٠٦، ٢٠٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٦٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٣١٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٤٢؛ وشرح المفصل ٥/ ٥٦؛ والكتاب ٣/ ٦٣٣؛ ولسان العرب ٦/ ٢٤١ (نكس)، ٨/ ٧٤ (خضع)؛ والمقتضب ١/ ١٢١، ٢/ ٢١٩.

اللغة: خُضع: جمع خَضُوع مبالغة خاضع، من الخضوع، وهو التواضع والخنوع. نواكس الأبصار: ينظرون في الأرض ورؤوسهم مُطَأطأة.

المعنى: يريد أن يزيد بن المهلّب رجل مهيب فإذا لمحه الرجال ذَلُّوا له، وغضّوا من أبصارهم عليه تعظيمًا وإجلالاً.

الإعراب: «**وإذا**»: الواو بحسب ما قبلها، «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بجوابه. «**الرجال**»: فاعل لفعل محذوف. «**رأوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وواو الجماعة: فاعل، والألف: للتفريق. «**يزيدَ**»: مفعول به. «**رَأَيْتَهم**»: فعل ماض مبني على السكون، و«هم»: مفعول به محله النصب، والتاء: فاعل =

كما ذكره أبو علي في «الحجة»(١).

وضابط هذه الصيغة: أن يكون أولها مفتوحاً، وثالثها ألفاً وبعدها حرفان؛ أدغم أحدهما في الآخر أو لا، كـ «مَساجِد»، و «دوابّ»، أو ثلاثة ساكنة الوسط، فلو فات هذه الصيغة لم تؤثّر الجمعية، كما في «حُمر»، و «حِسان»، مع أن في كل واحد منهما الجمعية والصفة.

وإنّما شرط في هذه الصيغة أن تكون بغير هاء احترازاً عن نحو: «ملائكة» لأن التاء تقرّب اللفظ من وزن المفرد، نحو: «كراهية» و «طواعية» و «عَلانية»، فتكسر من قوة جمعيَّته، فلا يقوم مقام السببين، ولا سيَّما على مذهب من قال إن قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الآحاد، كما ذكرنا قبل، ولا يلزم منع «ثمانٍ» و «رباع» و «حزابٍ»، وإن حصلت فيها صيغة منتهى الجموع، لأن هذه الصيغة شرط السبب، والمؤثر هو المشروط مع الشرط.

قوله: «وحَضاجر عَلَماً للضبع غير منصرف»، قوله: «عَلماً» حال من الضمير الذي في «غير منصرف»، أي: لا ينصرف في حال كونه علماً للضبع. و «الضبع» لا يطلق إلا على الأنثى، والذكر «ضِبعان».

وذلك لأنه لا يبقى، إذن، فيه معنى الجمع، إذ يقع على كل واحدة منها، وهي علم للجنس، لا لواحدة معينة، فهي كـ «أسامة» للأسد، على ما يجيء في باب الأعلام؛ ففيه إذن الشرط وحده، وهو الصيغة من دون معنى الجمع، فكان يَنبغي أن يكون منصرفاً كـ «ثَمانٍ» و «رَباعٍ».

والجواب عنه عند المصنف أن الجمع الأقصى إذا سُمِّي به لا ينصرف، لأن المعتبر أن يكون في الأصل كما ذكرنا في الوصف، فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال، فلا أثر على هذا القول للعلمية في منعه «مساجد» عَلَماً، بل المؤثر الجمعية الأصلية القائمة مقام سببين.

= محله الرفع. «**خُضعَ**»: حال منصوب. «**الرقاب**»: مضاف إليه. «**نواكسي**»: حال ثانية. «**الأبصَارِ**»: مضاف إليه.

جملة «إذا رأى الرجال يزيدَ... رأيتهم»: بحسب الواو، وجملة و «رأى الرجال» (المقدّرة): في محل جر بالإضافة، وجملة «رأوا»: تفسيرية لا محل لها، وجملة «رأيتَهم»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

الشاهد فيه: جمعه «فاعل» المذكر العاقل على «فَوَاعل» ثم جمع هذا الجمع جمع مذكر سالمًا، وهذا واضح في قوله: «نواكسي» فهو جمع «نواكس» وهذه جمع «ناكس».

(١) **الحجة**: كتاب لأبي علي الفارسيّ، وهو في توجيه القراءات السبع.

فإن قيل: أليس بين الجمعية والعلمية تضادّ، كما يذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية؟

فالجواب: ليسا بمتضادتين، ويصحّ اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية، كما يسمَّى جماعة معينة من الرجال بـ «كرام»، مثلاً، فيكون معناه: هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ، فيكون معنى الجمعية باقياً؛ وهذا كما سُمِّي بـ «أبانَين»[1] جبلان، فَرُوعي مع العلمية معنى التثنية، فهما وإنْ جُعلا كشيء واحد، مسمَّى بلفظ المثنى، لكن يفهم من معنى «أبانين»، معنى التثنية، إذ معناه: هذان الجبلان المعيَّنان، فلا تنافي بين العلمية، والجمعية أو التثنية.

والأَولى، عندي، ألاّ تنافيَ أيضاً بين الوصف والعلمية، وأما قول المصنف بعدُ في الشرح: «إن العلمية تفيد الخصوص، والصفة تفيد العموم فتنافتا»، فنقول: الإطلاق لا ينافي الخصوص إلا إذا كان الإطلاق قيداً، كما يقال: الوصف لا بد فيه ألاّ يكون لا عامًا ولا خاصاً بل لا بدَّ فيه من الإطلاق، ولا نسلم أن هذا القيد شرط في الصفة، لأنك تقول: «هذا العالِم»، و «كل عالِم»، والأول خاص والثاني عام، وكلاهما وصفان.

وإن أراد المصنف بالإطلاق العموم، قلنا: لا نسلم أن ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم، بل الصفة المرادة في باب منع الصرف أن يكون الاسم وُضع دالاً على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لما يخصص ذلك الصاحب، كما يجيء في باب الوصف، فإذا ثبت في اسم أن دلالته على ما ذكرنا، وصحة تبعيته لذلك المخصص وضعيتان، فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جريه على ذلك المخصص وتبعيته له، ألا ترى أن نحو: «أَسْود» و «أرقم» عرض فيه ما يمنع الجري وهو الغلبة، لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف، وهو العرض وصاحبه باقياً، لمْ يضره ذلك العارض.

على أن لي في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعيةً في باب منع الصرف، نظراً، كما ذكرنا في «أربع»، فنقول:

يمكن أن يُعتبر في «حاتم» معنى الحتم، فيكون دالاً على معنى وصاحبه،

---

(١) أبانان: جبلان يقال لأحدهما أبان الأبيض وهو لبني فزارة، ثمّ لبني جُريد منهم، وأبان الأسود لبني أسد، ثمّ لبني والبة، ثمّ للحارث بن ثعلبة بن دودان من أسد. وقيل: أبانان تثنية أبان ومتالع وهما بنواحي البحرين. غُلِّب أحدُهما، كما قالوا: «العُمَران» و «القَمَران» في أبي بكر وعمر، وفي الشمس والقمر. انظر: معجم البلدان ١/ ٦٢.

لكن عرض له المانع من الجَري وهو العَلَمية، كما عَرض في نحو «أسود» و «أرقم» الغَلبة المانعة من الجري، فالعلمية ههنا كالغلبة هناك، لا فرق بينهما إلاّ أنّ الكلمة بالعلمية تصير أخصَّ منها بالغلبة وحدها، لأن العلمية تخصّصها بذات واحدة، والغلبة بنوع واحد. بَلى، الفرق بين العلمية والغلبة مطلقاً: أنّ الغلبة لا تنفكّ عن مراعاة معنى الوصف كما في «أَسْود» و «أرْقم»، والأكثر في العلمية عدم مراعاته، والدليل على إمكان لمح الوصف مع العلمية قولهم: «إنّما سُمِّيت هانئاً لتهنأ»[1]، وقول حسان [من الطويل]:

٣١ ـ وشَقَّ لَهُ مِن اسْمِهِ لِيُجِلَّه فذو العَرْشِ مَحْمودٌ وهذا مُحَمَّدُ

وأيضاً، فنحن نعلم أن اللَّقَبَ كـ «المظفّر»، و «قفّة» من الأعلام، واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح أو الذم، فيمكن فيه معنى الوصف الأصليّ.

ويؤكّد هذا قول النحاة: إنّما تدخل اللام على الأعلام التي أصلها المصادر والصفات، كـ «الفضل» و «العباس» للمح الوصفية الأصلية، فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية فكيف لُمِح؟ ولو كانت الصفة من حيث هي هي تقتضي العموم، وتُنافي الخصوص، لم يَجز نحو: «هذا العالِم»، فإنّه خاصّ بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه.

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في زهر الأكم ١/ ١٣٢؛ وفصل المقال ص ٢٤٥؛ وكتاب الأمثال ص ١٦٤؛ ولسان العرب ١/ ١٨٦ (هنأ)؛ والمستقصى ١/ ٤١٨؛ ومجمع الأمثال ١/ ١٨، ٩٤؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٥١٣. يُضرب في الحثّ على العطاء.

٣١ ـ **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٣٣٨؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٢٣.

اللغة: شَقَّ: اشتق.

المعنى: إنَّ الله سبحانه وتعالى اشتق لنبيه محمد ﷺ اسمًا من اسمه تعالى إكرامًا وإجلالاً.

الإعراب: **«وشَقَّ»**: الواو بحسب ما قبلها. «شَقَّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر تقديره «هو». **«من اسمه»**: جار ومجرور ومضاف إليه، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «شَقّ». **«لِيُجِلَّه»**: اللام: حرف جر وتعليل. «يجلَّه»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعد لام التعليل، والفاعل مستتر تقديره «هو»، و «الهاء»: مفعول به محله النصب، والمصدر المؤول من «أن» المضمرة والفعل «يجل» مجرور باللام، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «شَقَّ». **«فَذو»**: الفاء: استئنافية و «ذو»: مبتدأ مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة. **«العرش»**: مضاف إليه. **«محمودٌ»**: خبر للمبتدأ «ذو العرش». **«وهذا»**: الواو حرف عطف. **«هذا»**: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **«محمدٌ»**: خبر للمبتدأ **«هذا»** مرفوع.

جملة «شَقَّ»: بحسب الواو. وجملة «يجلّه»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها، وجملة **«ذو العرش محمود»**: استئنافية لا محل لها، وعطف عليها جملة «هذا مُحَمَّد».

الشاهد فيه: أنَّه يمكن ملاحظة الوصف مع العلمية، أي يمكن أن نلمح بعد العلمية الوصف الذي كان في الاسم قبل جعله علمًا، فـ «محمد» وضع علمًا لنبينا ﷺ مع ملاحظة معناه في اللغة، وهو كثرة خصاله الحميدة.

فإن قلت: فإذا لم يكن بينهما تنافٍ، فِلَم لم يمتنع: «هانىء»، و «محمد»[١] في المثل والبيت المذكورين، وكذا كل عَلَم ملموح فيه الوصف الأصلي؟

قلتُ: كذا كان يجب، إلاّ أنّ المقصود الأهمّ الأعمّ في وضع الأعلام لمّا كان تخصيصَ المسمَّى بها، سواء لُمِحَ فيها المعنى الأصليّ كما في اللقب، أو لم يلمح، كتسميتهم الأحمر بالأسود وبالعكس، وكان المعنى الأصلي إنما يلمح لمحاً خفيًّا فيها، ويُومأ إليه إيماء مختلساً في بعض الأعلام؛ لم يُعتدَّ بذلك الوصف الأصلي لكونه كالمنسوخ مع لمحه، وكذا نقول في الجمعية في نحو «مساجد» عَلَماً: إنما لم تعتبر وإن لم تنافها العلمية، وأمكن لمحها في بعض الأعلام، لأن المقصود الأهمّ في وضع العلم غير معنى الجمعية.

فإذا ثبت أن معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذي يصح لمحهما فيه، فكيف بالاعتبار في نحو: «مساجد» اسمَ رجل الذي لم يُلمح فيه معنى الجمع، وفي «حاتم» إذا لم يلمح فيه معنى الوصف.

فالأولى إذن في منع صرف «مساجد» عَلَماً ما قال أبو علي، وهو أن فيه العلمية وشبه العجمة، حيث لم يكن له في الآحاد نظير، كما أن الأعجمي ليس يشبه العربي، فيزيد عنده في الأسباب شبه العجمة.

وعند الجزوليّ: فيه سببان تامان، غير مبنيّ أحدهما على سبب آخر، كما قال أبو علي: إن فيه شبه العجمة، وذلك أن الجُزولي يَعد عدم النظير في الآحاد سبباً من الأسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما، ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره، وكان سعيد الأخفش[٢] يصرف نحو «مساجد» عَلَماً لزوال السبب وهو الجمع، وهو خلاف المستعمل عندهم.

قوله: «وسراويل»، الأكثرون على أنه منصرف، قال [من الطويل]:

٣٢ - [أَتَى دونَها ذَبُّ الرِيادِ كَأَنَّهُ] فَتًى فارِسيٌّ في سَراويلَ رامِحُ

---

(١) أي: لماذا لم يمتنعا من الصرف للعلميّة والوصف؟

(٢) في المطبوعة «سعيد بن الأخفش»، وهذا تحريف.

٣٢ - **التخريج**: البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ص ٤١؛ وجمهرة اللغة ص ٦٦؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٨٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٥٠؛ وشرح المفصل ١/ ٦٤؛ ولسان العرب ١/ ٣٨١ (ذبب)، ٣/ ١٨٨ (رود)، ١١/ ٣٣٤ (سرل)؛ وللراعي النميري في ملحق ديوانه ص ٣٠٣؛ وديوان المعاني ٢/ ١٣٢.

اللغة: الهاء في «دونها» يعود على أنثى الثور الوحشي الذي يصفه الشاعر، و «دونها» معناه هنا قُدّام. ذَبُّ الرياد: هو الثور الوحشي، يقال ذلك لأنّه يرود، أي: يذهب، ويجيء.

المعنى: وصف الثور الوحشي، فشبَّه ما على قوائمه من الشعر الغزير بالسراويل، وخَصَّ الفتى الفارسي لأن لباس الفرس السراويل.

=

واختلف في تعليله، فعند سيبويه وتبعه أبو علي: أنه اسم أعجمي مفرد، عُرِّب كما عرب «الآجرُّ»، ولكنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعاً[١]، نحو: «قناديل»، فحُمل على ما يناسبه فمنع الصرف، ولم يمنع «الآجر» مخففاً، لأن جمع ما وازنه ليس ممنوعاً من الصرف، ألا ترى إلى نحو: «أكلُب» و «أبحُر».

فعلى قوله: ليس فيه من الأسباب شيء، لأن العجمة شرطها العلمية، وفيه التأنيث المعنوي، وشرطه أيضاً العلمية، وأما الصيغة فليست سبباً، بل هي شرط لسبب الجمعية إلاّ عند الجزوليّ.

فسيبويه يمنعه الصرف لا لسبب، بل لموازنة غير المنصرف، وقال الجزولي: فيه عدم النظير والعجمة الجنسية، ويجوز له أن يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا في غيره لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن.

وقال المبرد[٢]: هو عربيّ جمع «سروالة»، و «السروالة» قطعة خرقة، قال [من المتقارب]:

٣٣ ـ عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوالَةٌ فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

= **الإعراب**: **«أتى»**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. **«دونها»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل «أتى»، «ها»: مضاف إليه محله الجر. **«ذبُ»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«الرياد»**: مضاف إليه مجرور. **«كأنّه»**: حرف مشبه بالفعل، و الهاء: اسم «كأن» محله النصب. **«فتى»**: خبر «كأنّ» مرفوع بضمه مقدرة على الألف المحذوفة لفظًا لا رسمًا. **«فارسيّ»**: صفة لـ «فتى» مرفوعة مثله. **«في سراويل»**: جار ومجرور متعلقان بصفة ثانية لـ «فتى». **«رامحُ»**: صفة ثالثة لـ «فتى» مرفوعة مثله.

جملة «أتى... ذبُ الرياد»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه: أنَّ «سَرَاويلَ» غير منصرف عند الأكثرين كما في هذا البيت فقد جاءت الفتحة علامة جَرِّ «سَرَاويلَ» فيه.

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٢٩. (٢) انظر: المقتضب ٣/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦.

٣٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٢٣٣؛ والدرر ١/ ٨٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٢٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٢١٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٧٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٠٠؛ وشرح المفصل ١/ ٦٤؛ ولسان العرب ١١/ ٣٣٤ (سرل)؛ والمقتضب ٣/ ٣٤٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥.

اللغة: السروالة: قطعة خرقة. اللؤم: شُحُّ النفس ودناءة الآباء.

المعنى: يريد أنّه رجل لئيم لا يَحِنُّ قلبه على أحد وإن كان ضعيفًا طالبًا العطف.

الإعراب: **«عليه»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم. **«من اللؤم»**: جار ومجرور متعلقان بحال من «سروالة». **«سروالة»**: متبدأ مؤخر. **«فليس»**: الفاء: حرف عطف «ليس»: فعل ماض ناقص، واسمه مستتر تقديره: هو. **«يرق»**: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر تقديره: هو. **«لمستعطف»**: جار ومجرور متعلقان بـ «يرق».

جملة «عليه سروالة»: ابتدائية لا محل لها، وعطف عليها جملة «ليس يرق». جملة «يرق»: خبر «ليس» محلها النصب.

الشاهد فيه: أن «السراويل» عند المبرد عربيٌّ، وهو جمع سروالة.

ويشكل عليه أنّ إطلاق لفظ الجمع على الواحد، لم يجيء في الأجناس، فلا يقال لرجل: رجال. بَلَى، جاء ذلك في الأعلام، كـ «مدائن» في مدينة معينة.

وجوابه: أن الجمع فيه مقدَّر لا محقّق. كالعدل في «عُمَر»، وذلك أن لنا قاعدة ممهدة: أنَّ ما على هذا الوزن لا ينصرف إلا للجمعية، ولم تتحقق فيه لكونه لآلة مفردة[١]، فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة. وأيضًا، إذا اشتمل الشيء على الأقطاع[٢]، جاز لك أن تطلق اسم تلك الأقطاع على المجتمع منها، كـ «برمة أعشار»[٣].

وليس للخصم أن يقول: إن مثل هذا مختص بوزن «أَفْعَال»، لأنه قد جاء نحو قوله [من الرجز]:

٣٤ ـ جاء الشتاءُ وقَميصي أخلاقْ شرادِمٌ يَعْجَبُ مِنْهُ التّوّاقْ

و «شراذم» لفظ جمع بالاتفاق.

وقد نسب إلى سيبويه أن «أَفْعالاً» مفرد.

وقال أبو الحسن: إن من العرب من يصرف «سراويل» لكونه مفردًا.

ونسب بعضهم إلى سيبويه أنه يقول بانصرافه أيضًا، نظرًا إلى قوله: «عرِّب كما

---

(١) أي: لِشَيء واحد، وهو اللباس المعروف.

(٢) أي: الأجزاء.

(٣) البرمة: القِدْر مُطلقًا، وهي في الأصل المُتَّخذة من الحجر المعروف بالحجاز واليمن. وأعشار: متكسِّرة. قال اللحياني: قِدر أعشار من الواحد الذي فُرِّق ثمَّ جُمع كأنّهم جعلوا كلّ جزء منه عُشْرًا. انظر: لسان العرب ٤/ ٥٧٣ (عشر).

٣٤ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الأزهيّة ص ٣٠؛ وجمهرة اللغة ص ٦١٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٣٤؛ والصاحبي ص ٢١٣؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٣ (توق)، ٨٩ (خلق)، ١٢/ ٣٢٢ (شرذم)،

اللغة: الأخْلاق: جمع مفرده خَلَقٌ، وهو الثوب الممزق البالي، ويُوْصَفُ الواحد عادة بالجمع «أخلاق» للتكثير والمبالغة فيقال: ثوب أخلاق. الشَّراذِم: جمع مفرده شِرْذِمة، وهي الطائفة من الناس أو القطعة من الشيء. التواق: اسم ابن الشاعر؛ وقيل: الرواية النُّواق بالنون، وهو الرجل الذي يرود الأمور، فيصلحها، وعلى هذا يجوز أن يكون هنا الرفَّاء ونحوه كما يقول البغدادي.

المعنى: يريد أنه أقبل على الشتاء بثياب بالية ممزقة يعجب منها الرفَّاء لعجزه عن إصلاحها.

الإعراب: **«جاء»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«الشتاء»**: فاعله مرفوع. **«وقميصي»**: الواو حالية. «قميصي»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، والياء: مضاف إليه محله الجر. **«أخلاق»**: خبر مرفوع بالضمة وسُكِّن للضرورة الشعرية. **«شراذم»**: خبر ثان للمبتدأ «قميصي». **«يعجب»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة. **«منه»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يعجب». **«التواق»**: فاعل مرفوع بالضمة، وسكن للضرورة.

جملة «**جاء الشتاء**»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «قميصي أخلاق»: حالية محلها النصب. وجملة «يعجب منه التَّوَّاق»: خبر ثالث للمبتدأ «قميصي» محلها الرفع.

الشاهد فيه: أن لفظة «شراذم» جمع باتفاق، وقد صرفها الشاعر فنوّنها.

عُرِّب الآجرّ»، وهو غلط، لأن تشبيه سيبويه له بالآجرّ لأجل التعريف فقط[١]، لا لكونه منصرفًا مثله، ألا ترى إلى قوله بعد «إلا أنه أشبه من كلامهم ما لا ينصرف».

قوله: «وإذا صُرف فلا إشكال» لأن السبب أعني الجمعية غير حاصل، فلا يفيد الشرط وحده.

هذا، ويمكن تقدير الجمع في «سراويل مطلقًا»، صُرف أو لم يُصرف، وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع، فمن لم يصرفه فنظرًا إلى ذلك المقدَّر، ومن صرفه فلزواله بوقوعه على الواحد، وكذا يجوز في نحو: «حمار حزابٍ»، أن يقدر الجمع، وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه، نحو: «رأيت حمارًا حزابيَ وحزابيًا»، فنقول: هو جمع «حَزباء» أي: الأرض الغليظة والجمع «الحزابي» كـ «الصحارِي» بالتخفيف.

قوله: «ونحو جوارٍ» أي: المنقوص من هذا الجمع؛ اعلمْ أن الأكثر على أن «جوارٍ» في اللفظ كـ «قاضٍ» رفعًا وجرًّا، وقد جاء عن بعض العرب في الجرّ «جواريَ»، قال الفرزدق [من الطويل]:

٣٥ ـ فلو كانَ عبدُ الله مولًى هَجَوْتُهُ ... ولكنَّ عبدَ اللَّهِ مولى مواليا

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٢٣٩.

٣٥ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في إنباه الرواة ٢/ ١٠٥؛ وبغية الوعاة ٢/ ٤٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٩، ٥/ ١٤٥؛ والدرر ١/ ١٠١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢٩؛ وشرح المفصل ١/ ٦٤؛ والكتاب ٣/ ٣١٣؛ ٣١٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧ (عرا)، ٤٠٩ (ولي)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤؛ ومراتب النحويين ص ٣١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٧٥؛ والمقتضب ١/ ١٤٣؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٦.

المعنى: يقول: لو كان عبد الله من الموالي لهجوته، ولكنّه مولى موالٍ، أي أنّه خسيس لا يستحقّ أن أهجوه.

الإعراب: **«فلو»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. **«كان»**: فعل ماض ناقص. **«عبد»**: اسم «كان» مرفوع، وهو مضاف. **«الله»**: اسم الجلالة، مضاف إليه مجرور. **«مولًى»**: خبر «كان» منصوب. **«هجوته»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محلّ رفع فاعل، و«الهاء»: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. **«ولكنّ»**: الواو: حرف عطف، «لكنّ»: حرف مشبّه بالفعل. **«عبد»**: اسم «لكنّ» منصوب، وهو مضاف. **«الله»**: اسم الجلالة، مضاف إليه مجرور. **«مولى»**: خبر «لكنّ» مرفوع، وهو مضاف. **«مواليا»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف لأنه على صيغة منتهى الجموع، والألف للإشباع.

جملة «لو كان عبد الله...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة **«هجوته»**: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. وجملة «لكن عبد الله...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «مولى مواليا» حيث عامل الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في حالة الجرّ معاملة الاسم الصحيح، فأثبت الياء، وجرّه بالفتحة بدلاً من الكسرة، وهذا شاذّ.

وقال آخر [من الطويل]:

٣٦ ـ [لَهُ ما رَأَتْ عينُ البَصِيرِ وفَوْقَهُ] سَمَاءُ الإلهِ فوقَ سَبْعِ سَمائيا

وهي قليلة، واختارها الكسائي، وأبو زيد، وعيسى بن عمر، ولا خلاف في النصب أنه «جواريَ»، وأنه غير منصرف.

ثم اختلفوا في كون «جوارٍ» رفعًا وجرًّا، منصرفًا أو غير منصرف.

فقال الزجاج: إنّ تنوينه للصرف، وذلك أنّ الإعلال مقدّم على منع الصرف لأن الإعلال سبب قويّ، وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة، وأما منع الصرف فسببه ضعيف، إذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل، على ما تبيّن قبل، قالوا[(١)]: فسقط الاسم بعد الإعلال عن وِزان[(٢)] أقصى الجموع الذي هو الشرط، فصار منصرفًا.

والاعتراض عليه أن الياء الساقط في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في

---

٣٦ ـ **التخريج**: البيت لأميَّة بن أبي الصلت في ديوانه ص ٧٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٤٤، ٢٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٤؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٩٨ (سما)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٣٧، والخصائص ١/ ٢١١، ٢١٢، ٢/ ٣٤١؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٥؛ والمقتضب ١/ ١٤٤؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥١٣؛ والمنصف ٢/ ٦٦، ٦٨.

اللغة: الهاء في (له) عائدة إلى الله تعالى المذكور فيما تَقَدَّم، والضمير في (فوقه) عائد إلى (ما) الموصولية، وسماء الإله أراد به العرش، ويروى: فوق ست سمائيا، فيكون المقصود بسماء الإله السماء السابعة.

المعنى: يقول لله وحده لا لغيره ما نراه، وما فوق ما نراه من السماوات، والعرش.

الإعراب: «**له**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «**ما**»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**رَأَتْ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة منعًا لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث. «**عينُ**»: فاعل. «**البصيرِ**»: مضاف إليه. «**وفوقه**»: الواو: حالية، «**فوقه**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلّق بالخبر المقدم المحذوف، و «الهاء» مضاف إليه. «**سماءُ**»: مبتدأ مؤخر. «**الإله**»: مضاف إليه. «**فوقَ**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلّق بحال من (سماء الإله). «**سَبْعِ**»: مضاف إليه مجرور. «**سمائيا**»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة على المنع من **الصرف** للضرورة.

جملة (له ما رأت): ابتدائية لا محل لها، وجملة (رأتْ عين البصير): صلة الموصول لا محل لها، وجملة (فوقه سماء الإله): حالية محلّها النصب، وهي حال من (ما)، أو من الضمير العائد إليه من (رأت) والتقدير: ما رأته.

الشاهد فيه قوله: (سمائيا) حيث حَرّكَ الياء في الجر بالفتح على المنع من الصرف ضرورة، وفيه ضرورتان أخريان؛ الأولى جمعه (سماء) على فَعَائل كـ (شمال) و (شمائل) والمستعمل سماوات، والثانية أنه لم يغيرها إلى الفتح والقلب، فيقول: سمايا كما يُقَال: خَطَايا.

(١) لعلّه أراد الزجّاج ومن وافقه.

(٢) أي: وزن.

«جاءتني جوارٍ»، وكسر الراء حكم لفظيّ كالمنع من الصرف، فاعتبار أحدهما دون الآخر تحكم، وكلّ ما حذف لإعلال موجب فهو بمنزلة الباقي، كـ «عم» و «شَج»، وإلاّ كان كالمعدوم. كـ «يَدٍ» و «دمٍ»، ومن ثمّ صُرِف «جَنْدل»، و «ذَلَذِل»[١]، مقصوري «جنادِل» و «ذلاذِل».

وقال المبرّد: التنوين عوض من حركة الياء، ومنع الصرف مقدّم على الإعلال، وأصله: «جواريٌّ» بالتنوين ثم «جواريُ» بحذفها، ثم «جواري» بحذف الحركة، ثم «جوارٍ»، بتعويض التنوين من الحركة، ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين.

وقال سيبويه، والخليل: إنّ التنوين عوض من الياء، ففسّر بعضهم هذا القول بأن منع الصرف مقدَّم على الإعلال، فأصله: «جواريٌّ» بالتنوين، ثم «جواريُ» بحذفها، ثمّ «جواري» بحذف الحركة للاستثقال، ثم «جوار» بحذف الياء، لاستثقال الياء المكسور ما قبلها من غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية، وإنّما أبدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقطة في الرجوع، إذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت.

والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد: أنه لو كان منع الصرف مقدَّمًا على الإعلال، لوجب الفتح في قولك: «مررت بجواري»، كما في اللغة القليلة الخبيثة[٢]، وذلك لأن منع الصرف يقتضي شيئين: حذف التنوين وتبعية الكسر له في السقوط وصيرورته فتحًا، وأيضًا يلزم أن يقال: «جاء الجوار» و «مررت بالجوار» عند سيبويه بحذف الياء، لأن الكلمة لا تخفّ بالألف واللام، وثقل الفرعية باق معهما.

وفسَّر السيرافي، وهو الحق[٣]، قولَ سيبويه بأن أصله «جواريٌّ» بالتنوين، والإعلال مقدَّم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء لالتقاء الساكنين، ثم وُجد بعد الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديرًا، لأن المحذوف للإعلال كالثابت، بخلاف المحذوف نسيًا، كما ذكرنا، فحذف تنوين الصرف، ثمّ خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظًا بكونه منقوصًا، ومعنًى بالفرعية، فعوض التنوين من الياء، بخلاف نحو: «أَحْوى» و «أَشْقى»، فإنه قدَّم الإعلال في مثلهما أيضًا، ووُجد علّة منع الصرف بعد الإعلال حاصلة، لأن ألف «أَحْوى» المنوَّن ثابت تقديرًا، فهو على وزن «أَفْعَل»، فحذف تنوين الصرف، لكن

---

(١) ذَلَذِل: مقصور «ذلاذِل»، وهي أسافل القميص الطويل إذا ناسَ فأخلق.

(٢) أي: اللغة التي تثبت ياء المنقوص غير المعرَّف بـ «أل» وغير المضاف في حالتي الرفع والجرّ. وهذه اللغة، كما ذهب الشارح، قليلة، ولكن لا أدري لماذا وصفها بـ «الخبيثة».

(٣) أي: تفسير السيرافي صحيح على رأي الشارح.

لم يعوّض التنوين من الألف المحذوفة ولا من حركة اللام، كما فعل في «جوارٍ»، لأن «أَحْوى» بالألف أخفّ منه بالتنوين، وأما «جوارٍ» فهو بالتنوين أخفّ منه بالياء، والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن، تنبيهًا بذلك على ثقله المعنويّ بكونه متّصفًا بالفرعيّتين، ألا ترى أنك تقول: «خطايا»، و «برايا»، و «أَداوَى» بلا تنوين اتفاقًا، لمَّا انقلبت الياء ألفًا في الجمع الأقصى.

وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم «جوارٍ» فيما ذكرنا، ويجيء فيه الخلاف المذكور، نحو: «قاض» اسم امرأة، و «أُعَيلٍ» تصغير «أَعْلَى».

وإذا جعل هذا النوع، أعني «جوارٍ» و «أُعَيل» عَلَمًا، فيونس يجعل حاله مخالفًا لحاله في التنكير، وذلك بأنه يقدّم منع الصرف على الإعلال، فتبقى الياء ساكنة في الرفع، ومفتوحة في النصب والجر، نحو: «جاءتنيْ جواريْ وقاضيْ وأعيليْ»، بياء ساكنة، و «رأيت جواريَ وقاضِيَ وأُعيليَ»، و «مررتُ بجواريَ وقاضيَ وأُعيليَ» بياء مفتوحة في الحالين.

وإنَّما قدَّم منع الصرف، لأن العلمية سبب قويّ في باب منع الصرف، حتى منع الكوفيون الصرف لها وحدها في نحو قوله: [من المتقارب]:

فـمـا كـانَ حِـصْـنٌ ولا حـابِـسٌ يـفـوقـانِ مِـرْداسَ فـي مَـجْـمَـعِ[1]

كما تقدم.

وأما عند سيبويه والخليل، فحال نحو: «جوارٍ» و «أُعَيْلٍ» عَلَمًا كان أو نكرة سواء.

واعلمْ أنك إذا صغَّرت نحو: «أَحْوى»، قلت: «أُحَيّ» بحذف الياء الأخيرة نسيًا، لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشدّدة في غير فعل أو جار مجراه، كـ «أُحَيِّي»، و «المحيِّي»، وقياس مثلها الحذف نسيًا كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى، فسيبويه بعد حذف الياء نسيًا يمنع الصرف، لأنه بقي في أوله زيادة دالة على وزن الفعل؛ وعيسى بن عمر، يصرفه لنقصانه عن الوزن بحذف الياء نسيًا، بخلاف نحو: «جوارٍ»، فإنّ الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا، فلم يسقط عن وزن أقصى الجموع.

والأَوْلَى قول سيبويه، ألا ترى أنك لا تصرف نحو: «يَعِد»، و «يضَع» علمًا، وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل.

وأبو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو: «أُحَيٍّ» نسيًا، بل يُعلُّه

---

(١) تقدم بالرقم ١٧.

إعلال «أُعيلٍ»، وذلك لأن في أول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة، بخلاف «عُطَيّ» تصغير «عطاء»، فجعله كالجاري مجرى الفعل، أعني «المحيِّي»، في الإعلال، فـ «أُحَيٍّ» عنده كَـ «أُعيلٍ» سواء، في الإعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا.

وبعضهم يقول: «أحيْوٍ»، في تصغير «أَحْوَى» كَـ «أُسيوِد» في تصغير «أسود» كما يجيء في التصريف، ويكون في الصرف وتركه كَـ «أُعَيلٍ»، على الخلاف المذكور.

* * *

١١ ـ شرط التركيب في منع الصرف

قال ابن الحاجب:

التركيب شرطه العلمية، وألاَّ يكون بإضافة ولا إسناد، مثل: «بَعلبك».

* * *

قال الرضيّ:

إنما كان شرط التركيب العلمية، لأن الكلمتين معًا تدخلان في وضع العلم، فيُؤمَن حذف إحداهما، إذ العلمية، كما قلنا، تؤمن من النقصان، ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال.

قوله: «وألاَّ يكون بإضافة ولا إسناد»، لأنه لو كان بأحدهما، وجب إبقاء الجزأين على حالهما قبل العلمية، كما يجيء في باب المبنيّات.

وكان عليه أن يقول: «ولا معربًا جزؤه الأخير قبل العلمية»، ليخرج نحو: «إنّ زيدًا» علمًا، وكذلك نحو: «ما زيد». ويقول أيضًا: «وألاَّ يكون الثاني مما يبنى قبل العلمية»، ليخرج نحو: «سيبويه»، و «خمسةَ عشر» علمًا، فإنّ الأفصح، إذن، مراعاة البناء الأول، على ما يجيء في باب المبنيّات.

* * *

١٢ ـ شرط المختوم بالألف والنون في منع الصرف

قال ابن الحاجب:

ما فيه ألف ونون، إن كان اسمًا، فشرطه العلمية كَـ «عِمْران»، أو صفة فانتفاء «فَعْلانة»، وقيل: وجود «فَعْلَى»، ومن ثَمَّ اختلف في «رحمن» دون «سكران» و «نَدْمان».

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن الألف والنون إنما تؤثِّران لمشابهتهما ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معًا، وبفوات هذه الجهة يسقط الألف والنون عن التأثير.

وتشابهها أيضًا بوجوه أُخَر، لا يضرّ فوتها، نحو تَساوي الصدرين وزنًا، فـ «سَكْر» من «سكران»، كـ «حَمْر» من «حَمْراء»، وكون الزائدين في نحو: «سَكْران» مختصَّين بالمذكّر، كما أن الزائدين في نحو: «حَمْراء» مختصّان بالمؤنّث، وكون المؤنث في نحو «سكْران» صيغة أخرى مخالفة للمذكَّر، كما أن المذكر في نحو «حَمْراء» كذلك، وهذه الأوجه الثلاثة موجودة في «فَعْلان فَعْلى»، غير حاصلة في «عِمْران»، و «عُثْمان»، و «غَطَفان»، ونحوها.

وتشابهها أيضًا بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء، وهما زيادة الألف والنون معًا كزيادة زائدي «حمراء» معًا، وكون الزائد الأول في الموضعين ألفًا، فإنه اجتمع الوجهان في «نَدْمان»[1] و «عُرْيان» مع انصرافهما، فالأصل، على هذا، هو الامتناع من تاء التأنيث.

وقال المبرد: جهة الشبه أن النون في الأصل كانت همزة، بدليل قلبها إليها في «صَنْعانيّ» و «بهْرانيّ» في النسب إلى «صَنْعاء» و «بَهْراء».

وليس بوجه، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال: إن النون أبدل منها، وأما «صنعانيّ» و «بهرانيّ» فالقياس «صنعاوي» و «بهراوي»، كـ «حَمْراويّ»، فأبدلوا النون من الواو شاذًا وذلك للمناسبة التي بينهما، ألا ترى إلى إدغام النون في الواو. وجرَّأهم على هذا الإبدال قولهم في النسب إلى «اللحية» و «الرقبة»: «لحيانيّ»، و «رقبانيّ»، بزيادة النون من غير أن تبدل من حرف، فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف يناسبها أولى.

ثم إنهم بعد اتفاقهم على أن تأثير الألف والنون لأجل مشابهة ألف التأنيث، اختلفوا، وقال الأكثرون: تحتاج إلى سبب آخر، ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالألف، لنقصان المشبَّه عن المشبَّه به، وذلك الآخر إما العلمية كـ «عمْران»، وإما الصفة كما في «سكران».

وذهب بعضهم إلى أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر، فالعلمية عندهم

---

(١) «ندمان» من «المنادمة» مصروف؛ أمّا «ندمان» الذي من «الندم» فغير مصروف.

في نحو: «عمران» ليست سببًا، بل شرط الألف والنون، إذ بها يمتنع عن زيادة التاء، وهذا الانتفاء هو شرطها، سواء كانت مع العلمية أو الوصف، والوصف عندهم في نحو: «سكران» لا سبب ولا شرط.

والأَوّل أَوْلى لضعفها، فلا تقوم مقام علتين.

قوله: «إن كان اسمًا» أي: غير صفة، وإنّما شرط فيه العلمية ليؤمنَ بها من دخول التاء كما ذكرنا في التأنيث بالتاء.

* * *

قوله: «أو صفة فانتفاء «فَعْلانَة»»، عطف بـ «أو»، على عاملين مختلفين: عطف «صفة» على «كان»، وقوله: «فانتفاء» على «إنْ»، لأن التقدير: أو إن كان صفة، فشرطه انتفاء «فَعْلانة»، وليس هذا مما جوَّز المصنف مثله كما يجيء في باب العطف.

* * *

وقوله: «وقيل: وجود «فَعْلَى»»، والأَوَّل أَوْلى لأن وجود «فَعْلَى» ليس مقصودًا لذاته، بل المطلوب منه انتفاء التاء، لأن كلّ ما يجيء منه «فَعْلَى» لا يجيء منه «فَعْلانة» في لغتهم، إلاّ عند بعض بني أسد، فإنّهم يقولون في كلّ «فَعلان» جاء منه «فَعْلى»: «فَعْلانة» أيضًا، نحو: «غَضْبانة» و «سَكْرانة»، فيصرفون إذن «فَعْلان فَعْلى»[1]، وهذا دليل قويٌّ على أن المعتبر في تأثير الألف والنون انتفاء التاء لا وجود «فَعْلَى»، فإذا كان المقصود من وجود «فَعْلَى» انتفاء التاء، وقد حصل هذا المقصود في «رَحْمن»، لا بواسطة وجود «رَحْمَى»، بل لأنهم خصَّصوا هذه اللفظة بالباري تعالى، فلم يطلقوه على غيره، ولم يضعوا منه مؤنثًا، لا من لفظه، أعني بالتاء، ولا من غير لفظه أعني «فَعْلَى»، فيجب أن يكون غير منصرف.

فإن قلت: لا نسلم أن وجود «فَعْلَى» مطلوب ليُتطَرَّق به إلى انتفاء «فعْلانة»، بل هو مقصود بذاته لأنه يحصل بوجودها مشابهة بين الألف والنون وبين ألف التأنيث، لكون مؤنث هذا على غير لفظه، كما أنّ مذكَّر ذاك على غير لفظه.

قلت: هذا الوجه، وإن كان يحصل به بينهما مشابهة، إلاّ أنه ليس وجهًا

(١) واستنادًا إلى هذه اللغة، وإلى قول ابن جنّي: إنّ الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء، وإنْ كان غير ما جاء به خيرًا منه، قرَّرَ مجمع اللغة العربيّة في القاهرة صرف «فَعْلان» وصفًا، وجمعه مع مؤنّثه «فَعْلانة» جمعي تصحيح (أي: جمع مذكر سالم، وجمع مؤنث سالم).

انظر: مجمع اللغة العربيّة: كتاب في أصول اللغة ١/ ٨٠.

للمشابهة ضروريًا، بحيث لا يؤثّر الألف والنون بدونه، بل الوجه الضروري، كما ذكرنا، في التأثير: انتفاء التاء، ألا ترى إلى عدم انصراف «مَرْوان»، و «عثمان» بمجرد انتفاء التاء من دون وجود «فَعْلى».

ثم نقول: منع الصرف في «رحمن» أَولى، لأن الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفًا في كلام العرب أكثر من المصروف، فثبت بهذا أيضًا أن اشتراط انتفاء التاء أَولى من اشتراط وجود «فَعْلَى».

وللخصم أن يقول: بل الصرف فيما يُشك فيه هل صرفته العرب أو لا أولى لأنه الأصل.

وهكذا الخلاف بينهم قائم في «فَعْلان» صفةً هل انتفى منه «فَعْلانة» أو لا، وهل وُجد له «فَعْلَى» أو لا، فبعضهم يصرفه لأن الصرف هو الأصل، وبعضهم يمنعه الصرف، لأنه الغالب في «فَعْلان».

وقد جاء «عُريان» في ضرورة الشعر ممنوع الصرف تشبيهًا بباب «سكران»، قال [من البسيط]:

٣٧ ـ كَمْ دُونَ بيشةَ من خَرْقٍ ومِنْ عَلَمٍ ... كَأَنَّهُ لامِعٌ عُريانُ مَسْلُوبُ

وقد جاءت ألفاظ تحتمل نونها الأصالة، فتكون مصروفة إذا سمّيَت بها، وتحتمل الزيادة فلا تصرف، نحو: «حسّان»، و «قبّان»، فهما إمَّا من «الحسن»

---

٣٧ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص ١٥٧٥؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٥٣، ٢٥٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٧٩.

اللغة: الخَرْقُ: الأرض الواسعة التي تتخرّق فيها الرياح. العَلَمَ: الجبل. اللامع: من لَمَعَ الرجل بيده إذا أشار.

المعنى: إنه بعيد عن ميّة حبيبته فبينه وبينها أراضٍ واسعة تلعب في جنباتها الرياح كما أنَّ بينهما جبالاً تلوح من بعيد كأنها رجل عريان سُلِبَ ثوبه في الطريق، فهو يشير إلى القوم استغاثةً بهم.

الإعراب: «كم»: اسم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «دونَ»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بخبر المبتدأ «كم». «بيشة»: (ويروى «مية» كما في خزانة الأدب ١/ ٢٥٣) مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «من خَرْقٍ»: جار ومجرور متعلقان بحال من «كم». «ومن علم»: الواو: حرف عطف. «من علم» جار ومجرور معطوفان على «من خرق». «كأنه»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: اسم «كأن» محله النصب. «لامع»: خبره مرفوع بالضمة. «عُريان»: صفة لـ «لامع» مرفوعة مثله، وكذلك «مسلوب».

جملة «كم دون بيشة من خَرْق»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كأنّه لامع»: صفة لـ «علم» محلها الجر.

الشاهد فيه: أنَّ «عُريان» جاء في ضرورة الشعر ممنوعًا من الصرف تشبيهًا بباب «سكران» علمًا أن «عريانًا» مصروف لأنَّ مؤنثه «عريانة».

و «القبن» فيصرفان، وإمّا من «الحسّ» و «القبّ» فلا يصرفان، وكذا نحو: «شيطان» و «رمّان»[١].

وقال الأخفش: إذا سميّت بـ «أُصَيْلال»[٢] منعت الصرف، لأن اللام بدل من النون، كما لا تصرف إذا سمّيت بـ «هراق»، إذ الهاء بدل من الهمزة.

* * *

قوله: «ومن ثَمّ اختلف في «رحمن»»، يعني ومن أجل الاختلاف في الشرط، فمن قال: الشرط انتفاءُ «فعلانة»، لم يصرفه في قولك: «الله رحمن رحيم»، لحصول الشرط، إذ لم يجيءْ «رحمانة»، ومن قال: الشرطُ وجودُ «فَعْلى»، صرفه إذا لم يجيء «رَحْمى»، ولم يختلف في منع «سكران» لحصول الشرط على المذهبين، ولا في صرف «ندمان»[٣]، لانتفاء الشرط على المذهبين.

* * *

١٣ ـ شرط وزن الفعل في منع الصرف

قال ابن الحاجب:

وزن الفعل شرطه أن يختصّ بالفعل، كـ «شمّر»، و «ضُرِب»، أو يكون أوّله زيادة كزيادته، غير قابل للتاء، ومن ثمّ امتنع «أحمر»، وانصرف «يعمل» لمجيء «يعملة» بالتاء.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «يختص بالفعل نحو: «شمّر»» فإنّ هذا الوزن لم يأت في الأسماء إلاّ أعجميًّا، نحو: «بقّم»[٤]، ونحو: «شلّم» لبيت المقدس، وكلامنا في كلام العرب، أو منقولاً عن الفعل، نحو: «شَمّر» لفرس، و «بذّر» لماء، و «عثّر» لموضع، و «خَضّم» لرجل؛ فأصل هذه الكلمات كلّها أفعال، ونحو: «يزيد»، و «يشكر»، و «نرجس» خواصّ، لعدم هذه الأوزان في أجناس الكلمات العربية، فـ «يزيد» و «يشكر» في الأسماء منقولان، و «نرجس» أعجميّ، ونحو «تَنضُب»،

---

(١) أي إذا كانت «شيطان» من «شيط» و «رمان» من «الرمّ» فهما ممنوعان من الصرف. وإذا كانا من «شطن» و «رمن» فهما مصروفان.

(٢) «أُصَيلان» بالنون: تصغير «أصيل» شذوذًا، وقيل: إنّه تصغير «أُضلان» جمع «أصيل».

(٣) التي من المنادمة؛ أمّا «ندمان» الذي من «الندم» فغير مصروف، كما تقدّمت الإشارة إليه.

(٤) البقّم: شجر يُصبغ به. (لسان العرب ١٢/ ٥٢ (بقم)).

و «يَرمع»، و «أعصُر»، و «إصْبَع»، و «تُدْرَأ»، و «إثمِد» من الغالبة في الفعل.

وأما «فُعِل» فمن الخواصّ، إذ لم يأت «فُعِل» في أسماء الأجناس إلاّ «دُئِل» لدويبَّة، وقيل: إنّ العرب قد تنقل الفعل إلى أسماء الأجناس وإن كان قليلاً، كقوله ﷺ: «إنّ الله تعالى نهاكم عن قِيلِ وقال»[١]، وقولهم لطائر: «تُبَشِّر»، ولآخر «تُنَوِّط»، لتنويطه[٢] عشَّه؛ فيجوز في مثل «دُئِل» بمعنى دويبَّة، أن يكون منقولاً من فعل ما لم يُسَمَّ فاعله، من قولهم: «دُئِل فيه» أي: أُسرِع، و «الدَأَلان»: مشي سريع، وأما «دُئِل» عَلَمًا، فيجوز أن يكون من ذلك، ويجوز أن يكون منقولاً من «دَأَل»، والتغيير دلالة النقل إلى العلَم، كما قيل: «شُمس بن مالك»[٣]، فيكون في «دُئِل» علمًا: الوزن والعدل مع العلمية، وإن صحَّ ما نقل: أنّ «الوُعِل» لغة في «الوَعْل»، و «الرُّئِم» بمعنى الاست، فهما شاذّان.

***

قوله: «أو يكون أوّله زيادة كزيادته»، أي: أوّل وزن الفعل الذي في الاسم، زيادة كزيادة الفعل من حروف «أتين»[٤] وغيرها.

فـ «أَوْلَق»[٥]، المشتقّ من «مألوق»، إذا سُمِّي به انصرف، لأن الهمزة أصلية، وكذا «أيقق»[٦] علمًا لكونه ملحقًا بـ «جَعْفر»، كَـ «مَهْدَد»[٧] فالهمزة أصلية، ولو كان «أَفْعَل» لوجب الإدغام، كـ «أَشَدّ»، و «أحبّ»، وأمّا «أَلْبُب»[٨] عَلَمًا، فممنوع من الصرف لكونه منقولاً من جمع «لُبّ»، والفكُّ شاذ، ولم يأتِ في الكلام «فَعْلُل» حتى يكون ملحقًا به، ونون «نَهْشَل»[٩] أصلية لصرفه مع العلمية.

والنحاة قالوا في موضع قول المصنف: «أو يكون أوله زيادة كزيادته»: «أو

(١) ورد الحديث في تاريخ بغداد ٨/ ١١١.
(٢) أي: لتعليقه. قال الأصمعيّ: إنّما سُمّي تُنَوِّط لأنّه يُدلّي خيوطًا من شجرة ثمّ يُفرخ فيها.
(٣) راجع الشاهد رقم ٢٨.
(٤) هي حروف المضارعة، وقد جُمعت في كلمات ليسهل حفظها، ومنها: «أنيت» و «نأتي» و «أَتينَ».
(٥) الأَولَق والأَلْق والألاق: الجنون. (لسان العرب ٧/ ١٠ (ألق)).
(٦) الأيْقَق: لم أقع على معنى هذه الكلمة فيما عدت إليه من معاجم.
(٧) مهدد: اسم امرأة. (لسان العرب ٣/ ٤١١ (مهد)).
(٨) بنات ألبب: عروق في القلب. (لسان العرب ١/ ٧٣٠ (لبب)).
(٩) النَّهشل: المُسِنّ المضطرب من الكِبَر، وقيل: هو الذي أَسَنّ وفيه بقيّة. (لسان العرب ١١/ ٦٨٢ نهشل)).

يغلب عليه»، أي: يكون ذلك الوزن في الأفعال أكثر منه في الأسماء، حتى يصحَّ أن يقال: «وزن الفعل»، فيضاف إلى الفعل، إذ لو غلب الوزن في الأسماء، أو تساوى فيه الفعل والاسم، لم يُقل إنه وزن الفعل.

والذي حَمل المصنِّف على مخالفتهم شيئان: أحدهما أنه رأى «فاعَل» في الأفعال، أغلب، ولو سمِّيت بـ «خاتَم» لانصرف اتفاقًا، فلو كانت الغلبة في الأفعال معتبرة، لم ينصرف، والدليل على غلبته في الأفعال أن باب المفاعلة أكثر من أن يُحصى، والماضي منه: «فاعَل»؛ وفاعَل الاسميّ أقلّ قليل[1]، كـ «خاتَم»، و «عالَم»، و «ساسَم»[2]؛ والثاني أنّه رأى أنّ نحو: «أحمد» و «أحمر»، لا ينصرف، وعنده أن هذا الوزن في الاسم أكثر منه في الفعل. قال: لأن كل فِعل ثلاثي ليس من الألوان والعيوب، يجيء منه «أفعَل» التفضيل، ومنهما يجيء «أَفْعَل فَعْلاء»، كـ «أحمر» و «أعور»، وكلاهما اسمان.

وأما «أَفْعَل» الفِعلّي، فلم يجيء إلاّ ماضيًا للإفْعال[3] من بعض الأفعال الثلاثية، كـ «أخْرَجَ»، و «أذهَبَ»، لا من كلّها، فلم يسمع نحو: «أقتلَ» و «أنصَرَ»، ولذا رُدَّ على الأخفش قياس «أحْسَبَ» و «أخَال» و «أظنَّ» و «أوجد» و «أزعم» على: «أعلم» و «أرى». قال: ويجيء «أفعَل» ماضيًا للأفعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثيّ قليلاً، كـ «أشْحَم» و «ألحم» و «أتمر»، ويقابله في الأسماء ومن غير الفعل الفعل الثلاثي أيضًا في القلة، نحو: «أَيْدع»[4]، و «أَفْكَل»[5]، و «أرنب».

ولقائل أن يقول على قوله: «أَفْعل فَعْلاء لم يجيء من جميع الأفعال الثلاثية»: بَلَى، جاء على ما اخترت أنت من مذهب البصريين، وهو أنّ «أفعل» التعجب فِعل، ومن كلّ ما يجيء منه «أفعل» التفضيل، يجيء منه أفعل التعجب الفعليّ، والذي جاء في «فَعَل» «يَفْعَل» مفتوحي العين، وفي «فَعِل» «يفعَل» بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع، نحو: «أَذهَبُ» و «أَحْمَدُ»، يزيد على «أَفْعل فَعْلاء»، إذ لا يجيء[6] من غير باب «فَعِل»

---

(١) أي: نادر.

(٢) الساسم: شجر أسود. (لسان العرب ١٢/ ٢٨٦ (سسم)).

(٣) أي: المصدر الذي على وزن «إفعال»، نحو: «إعراب».

(٤) الأَيْدَع: صبغ أحمر، وقيل: هو خَشب البَقّم. (لسان العرب ٨/ ٤١٢ (يدع)).

(٥) الأفكل: الرِّعدة. (لسان العرب ١١/ ٥٢٩ (فكل)).

(٦) أي: باب «أفعَل فَعْلاء».

«يفعَل» إلاّ قليلاً، كـ «أشْيَب»، على ما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى.

لكنّ الإنصاف أنّ الغلبة في «أفعَل» الفعليّ ليست بظاهرة، إذ كون الوزن غالبًا في أحد القبيلين[١]، لا يمكن الحكم به إلاّ بعد الإحاطة بجميع أوزان القبيلين، وهو إما متعذّر أو متعسّر، ولا سيما على المبتدىء، فلا يصحّ أن تجعل الغلبة شرط وزن الفعل.

وفيه نظر، إذ ربّما يمكن معرفة ذلك بمجرّد كون ذلك الوزن قياسيًا في أحدهما دون الآخر، كما نعرف، مثلاً، أنّ «إفعَل»، في الفعل مثلاً قياس في الأمر من «يَفْعَل» الكثير الغالب كـ «اذْهَبْ» و «احْمَد»، وليس في الاسم قياسًا في شيء، كـ «إصبع»، وأيضًا كون الوزن خاصًا بأحد القبيلين، وهو القائل به في نحو «شمَّر»، و «ضُرِب»، لا يمكن إلا بالإحاطة بجميع أوزان القبيل الآخر، وهو متعذّر، أو متعسّر.

وإنّما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة، لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الأفعال المتصرّفة دون الأسماء، إذ لا فعل متصرّف إلا وله مضارع، ولا يخلو المضارع من الزيادة في أوله.

وأما غير المتصرّف، كـ «نِعْمَ»، و «بِئْسَ»، و «عَسَى»، فأقلّ قليل[٢]، فصارت هذه الزيادة، لاطرادها في جميع الأفعال دون الأسماء أشدّ اختصاصًا بالفعل، فجرَّت الوزن، وإن كان مشتركًا، إلى جانب الفعل، حتى صحّ أن يقال: هو وزن الفعل. وأيضًا فإن هذه الزوائد في الفعل لا تكون إلاّ لمعنى، وأما في الأسماء، فقد تكون لمعنى كَـ «أَحْمَر»، و «أفْضَل» منك، وقد لا تكون، كـ «أرنب» و «أفكل» و «أيدَع»، فكأنها لم تُزَد فيها، فصارت بالفعل أشهر وأخص، لأن أصل الزيادات أن تكون لمعنى.

وإنّما اشترط مع هذا الشرط ألاّ يكون الوزن مما تلحقه تاء التأنيث، ولا يكون عرضة له، لأن الوزن بهذه التاء يخرج من أوزان الفعل، إذ الفعل لا تلحقه هذه التاء، فكما تَجرّ الزيادة المتصدّرة الوزن إلى جانب الفعل، تجرّه التاء إلى جانب الاسم لاختصاصها بالاسم، وتترجّح التاء في الجرّ، إذ الوزن في الاسم، فانصرف: «أرمل» و «يَعْمَل» مع الوصف الأصليّ السليم من الخلل، والوزن المشروط بتصدّر الزيادة؛ لجواز إلحاق التاء، نحو: «أرملة»، و «يَعْمَلة».

أما إلحاق التاء بـ «أَسْوَدَة» في الحيَّة، فلا يضرّ، لأن هذا اللحاق عارض

---

(١) أي: الأسماء والأفعال.

(٢) أي: نادر.

بسبب غلبة هذا اللفظ في الأسماء، والأصل أن يقال في مؤنثه: «سوداء».

هذا، والأوزان الخاصة بالفعل كثيرة، نحو: «اسْتَفْعَلَ» و «اسْتُفْعِلَ» و «اسْتَفْعِلْ»، و «إسْتَبْرَق»[١] أعجمي؛ ومنها «تفاعَلَ» و «تُفوعِل» و «تفاعَلْ»، و «دُحْرِجَ» و «دَحْرِجْ»[٢]، و «افْتَعَلَ» و «افْتُعِلَ» و «افْتَعِلْ»، وكذا: «انفَعَل» و «انفُعِلَ» و «انْفَعِلْ»؛ وغير ذلك.

وإذا سمّيت بـ «نِرجس» بكسر النون، و «تُرتُب» بضم التاء الأولى[٣]، فالصرف واجب لعدم الوزن، والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا تؤثّر من دون المشروط.

ولم يصرِفهما [الزجاج نظرًا إلى وزنيهما المشهورين، أعني «نرجس» على وزن «نَضرِب»، و «تَرْتُب» على وزن «تَقتُل»][٤].

وإذا غُيِّر وزن الفعل عمّا كان عليه، فإن كان بإبدال الزيادة المعتبرة في أوله حرفًا آخر، كـ «هَراقَ» و «هَرِقْ» فإنّه لا يضرّ ذلك بوزن الفعل، وإن كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة، وذلك لعدم لزوم ذلك الإبدال، لأن الأكثر في الاستعمال: «أراق» و «أَرِقْ».

وإن كان التغيير بغير ذلك، فإن كان بعد التغيير الزيادة المعتبرة حاصلة، فلا يضرّ ذلك التغيير أيضًا، لأنها تحرز[٥] وزن الفعل وتدلّ عليه، نحو: «يعِد» و «يَهِب»، وكذا المحذوف نحو: «تَقُلْ» و «تَبِعْ» و «تَخَفْ» من قولك: «لم تقُلْ» و «لم تَبِع» و «لم تَخَف»، وكذا المحذوف اللام، نحو: «يَخْشَ»، و «يرمِ»، و «يغزُ»، وكذا: «اخشَ»، و «ارمِ»، و «اغزُ»، لأنّ همزة الوصل بالفعل أيضًا أخصّ لأنها مطردة في الفعل، إذ لا فعل ثلاثيّ متصرّف إلاّ وقياس أمره أن يكون بهمزة الوصل، ونحو: «عِدْ»، و «قُلْ»، أصله الهمزة لو لم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة.

---

(١) الإسْتبْرق: الديباج الغليظ. وانظر: تاج العروس ٢٥/٦٨ ـ ٦٩ (برق).

(٢) في الطبعة التي أعتمدها تكرّر لفظ «دحرج» ثلاث مرّات، والمقصود من التمثيل بهذه المادة هو الماضي المبنيّ للمجهول والأمر فقط، بخلاف بقيّة ما مثّل به، فإنّ المقصود منه الماضي معلومًا ومجهولاً والأمر. وذلك أنّ «فَعْلَل» وزن مشترك بين الأسماء والأفعال، وليس خاصًا بالفعل.

(٣) وكذلك التاء الثانية، لأنّ «تُرْتَب»، بفتح التاء الثانية، ومعناه كـ «تُرْتُب» فيه وزن الفعل مع الشرط.

(٤) جاء في الطبعة التي أعتمدها مكان الكلام الذي وضعتُه بين المعكّفين: فانصرف «أرمل» و «يعمل» مع الوصف الأصليّ السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدّر الزجاج نظرًا إلى وزنيهما المشهورين، أعني «نَرجس» على وزن «نَضرب» و «ترتُب» على وزن «تَقتُل». وفي هذا الكلام جزء من كلام تقدّم منذ بضعة أسطر.

(٥) أي: تحفظ.

فإذا سمَّيتَ بفعل محذوف العين أو اللام لأجل الجزم أو الوقف، رددت المحذوف، لأن سقوطه إنما كان للجزم والوقف الجاري مجراه، والجزم لا يكون في الأسماء، فتقول في المسمَّى بـ «تَقُل» و «اخشَ»: «جاءني تقولُ واخشى»، وكذا في المسمّى بـ «قُلْ» و «بعْ»: «جاءني قول وبيع».

وإن لم يكن في المغيَّر الزيادة المعتبرة المصدرة، وكان التغيير لازمًا كالمسمَّى بـ «قُلْ»، و «بعْ»، و «عِدْ»، أو بـ «قيل» و «بيع»، لم يعتبر الوزن الفائت الأصلي، تقول: «جاءني قيل وبيع»، وفي «قل» و «بع» و «خف»: «جاء قولٌ وبيعٌ وخافٌ».

وإن لم يكن التغيير لازمًا، كما يقال في «عَلِم»: «عَلْم»، فهو عند سيبويه يضرّ أيضًا بالوزن، كما في «رُدَّ»، و «بيع»، وقال المبرد: إن كان التغيير قبل النقل أخلَّ بالوزن، لأنه لا يجامع إذن العلمية؛ وأمّا إن كان بعد النقل والتسمية كما إذا سمِّي بـ «عُلِم» ثم خفّف، فالوزن معتبر لأنه جامَعَ الوزنُ العلمية، وزوال الوزن فيه يكون عارضًا غير لازم؛ وأما التغيير في الأوَّل فهو في العلمية لازم، إذ لم يصادفه الوزن العلميّ إلا مخففًا.

هذا، واعلم أن الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه، لا يؤثّر مطلقًا، خلافًا ليونس، فإنّه اعتبر وزن الفعل مطلقًا، سواء غلب على الفعل أو لم يغلب، فمنع الصرف في نحو «جَبَل»، و «عضُد»، و «كَتِف»، و «جعفر»، و «حاتم»، أعلامًا.

واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولاً عن الفعل نحو: «كَعْسَب»(١) واستدلّ بقوله [من الوافر]:

٣٨ - أنا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنايا مَتى أَضَعِ العَمَامَةَ تَعْرِفوني

---

(١) كَعْسَب: اسم، وكعسَبَ فلانٌ ذاهبًا إذا مشى مشية السكران. (لسان العرب ١/ ٧٢٠ (كعسب))

٣٨ - **التخريج**: البيت لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ص ٢٢٤؛ والأصمعيات ص ١٧؛ وجمهرة اللغة ص ٤٩٥، ١٠٤٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٦؛ والدرر ١/ ٩٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٢؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٧؛ والكتاب ٣/ ٢٠٧؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٣٥٦؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣١٤؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٤٥٦؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٢٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٠٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤٩؛ وشرح المفصل ١/ ٦١، ٤/ ١٠٥؛ ولسان العرب ١٤/ ١٢٤ (ثنى)، ١٥٢ (جلا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠؛ ومجالس ثعلب ١/ ٢١٢؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٠؛ والمقرب ١/ ٢٨٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٠.

اللغة: جلا: في الأصل فعل ماض فسمّي به كما سمّي به «يزيد» و «أحمد»... وابن جلا: كناية عن أنّه شجاع. طلاّع: صيغة مبالغة لـ «طالع». الثنايا: ج الثنية، وهي الطريق في الجبل. أضع =

والجواب أنه إن كان علمًا فمحكيّ، لكون الفعل سُمِّي به مع الضمير، فيكون جملة، كـ «يزيد»، في قوله [من الرجز]:

٣٩ ـ نُبِّئتُ أَخْوالي بَني يَزِيدُ ظُلْمًا عَلينا لَهُمْ فَديدُ

= العمامة: أي عمامة الحرب. وقيل: العمامة تلبس في الحرب وتوضع في السلم.

المعنى: يصف شجاعته وإقدامه بأنّه لا يهاب أحدًا، وأنّه قادر على الاضطلاع بعظائم الأمور.

الإعراب: **«أنا»**: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. **«ابن»**: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة. وهو مضاف. **«جلا»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، بدلاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. **«وطلّاع»**: الواو حرف عطف، **«طلاع»**: معطوف على «ابن» مرفوع بالضمّة الظاهرة. وهو مضاف. **«الثنايا»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر. **«متى»**: اسم شرط مبنيّ في محل نصب مفعول فيه متعلّق بالفعل «تعرفوني». **«أضع»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسر منعًا من التقاء الساكنين، وهو فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره «أنا». **«العمامة»**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **«تعرفوني»**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والنون الثانية: للوقاية، والواو: ضمير متّصل مبنيّ في محل رفع فاعل، والياء: ضمير متّصل مبني في محل نصب مفعول به.

جملة «أنا ابن جلا...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تعرفوني»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب لشرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ «إذا».

الشاهد فيه قوله: «جلا» حيث مُنع من الصرف، واختلف في سبب منعه، فقال عيسى بن عمر: إنّه ممنوع من الصرف للعلميّة ووزن الفعل، وقال الجمهور إنه لم ينوّن للحكاية لا لمنع الصرف، فهو منقول عن جملة، أي عن فعل وضمير الغائب المستتر فيه، أو هو فعل ماضٍ باقٍ على فعليّته، وفيه ضمير مستتر هو فاعله، وجملة الفعل وفاعله في محل جرّ صفة لموصوف مجرور محذوف، والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها.

٣٩ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٧٠؛ وشرح التصريح ١/ ١١٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٨٨، ٤/ ٣٧٠؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١/ ٢٨؛ ولسان العرب ٣/ ٢٠٠ (زيد)، ٣٢٩ (فدد)؛ ومجالس ثعلب ص ٢١٢؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٢٦.

اللغة: نُبئت: أُخبرت. الفديد: الجلبة والصياح.

المعنى: يقول: لقد أُخبرت أن بني يزيد يكثرون من الصياح علينا ليلحقوا بنا الأذى.

الإعراب: **«نُبئت»**: فعل ماضٍ للمجهول، والتاء: ضمير في محلّ رفع نائب فاعل. **«أخوالي»**: مفعول به ثانٍ منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جر بالإضافة. **«بني»**: بدل من «أخوال» منصوب بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **«يزيد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية. **«ظلمًا»**: مفعول لأجله منصوب. **«علينا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ظلمًا» أو «فديد». **«لهم»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم للمبتدأ. **«فديد»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة.

جملة «نبئت» الفعليّة: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لهم فديد» الاسميّة: في محلّ نصب مفعول به ثالث لـ «نبّئت».

الشاهد فيه قوله: «يزيد» حيث سمّي به، وأصله فعل مضارع ماضيه «زاد» مشتمل على ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره «هو» فهو منقول من جملة مؤلّفة من فعل وفاعل.

وإن لم يكن علمًا، فهو صفة موصوف مقدّر، أي: أنا ابن رجل جلا أمرُه، أي: انكشف، أو جلا الأمور، أي: كَشَفها، وفيه ضعف، لأن الموصوف بالجمل لا يقدّر إلا بشرط نذكره في باب الصفة[١]، وأما بغير ذلك فقليل نادر[٢]، ولا سيما إذا لزم منه إضافة غير الظرف إلى الجملة.

* * *

١٤ ـ تنكير الممنوع من الصرف وما يترتب عليه

قال ابن الحاجب:

وما فيه علمية مؤثِّرة إذ نكِّر صُرف، لِما تبيَّن أنها لا تجامع مؤثّرة إلاَّ ما هي شرط فيه، إلاَّ العدل ووزن الفعل، وهما متضادّان، فلا يكون إلاّ أحدهما، فإذا نُكّر، بقي بلا سبب، أو على سبب واحد.

* * *

قال الرضيّ:

يعني بكون العلمية مؤثرة أن يكون منع صرف الاسم موقوفًا عليها، وذلك على ثلاثة أضرب: لأنها إما أن تكون سببًا لا غير، أو شرطًا لا غير، أو شرطًا وسببًا معًا.

فالأوّل في موضعين اتفاقًا: أحدهما أن تكون مع العدل في اسم لم يوضع إلاّ علمًا، كـ «عُمَر» و «قطام» في تميم؛ والثاني أن تكون مع الوزن سواء كان الاسم ممنوعَ الصَّرفِ قبل العلمية، كـ «أحمر»، أو لا، كـ «إصبع»، و «إثمد»، و «يزيد»، و «يشكر».

وفي موضعين على الخلاف: الأول: باب «مساجد» عَلَمًا، فإنّ العلمية سبب فيه عند أبي عليّ والجزولي، والسبب الثاني عند أبي عليّ شبه العجمة، وعند الجزولي عدم النظير في الآحاد، وليست سببًا عند المصنّف لاعتباره الجمع الأصلي، فيكون، إذن، نحو: «ثمان» و «رباع» علَمين، منصرفًا عند المصنّف غير منصرف عند غيره.

---

(١) وهو أن يكون الموصوف بعض اسم متقدّم مجرور بـ «مِنْ» أو «في»، نحو: «منا نجح ومنّا رسبَ». أي: فريق...

(٢) ومنه قول الراجز:

* تَرمَي بكَفَّي كانَ مِنْ أرْمَى البشرْ *

انظر: الإنصاف ١/ ١١٤، ١١٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ٦٥؛ والخصائص ٢/ ٣٦٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠١؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٢؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٦٦.

وأما «سراويل» علمًا، فعند سيبويه فيه العلمية والتأنيث المعنويّ، وقد يذكّر لكن التأنيث أغلب، فلذلك اعتبر، كما مر، في التأنيث، فقال: «سراويل» كـ «عقرب» إذا سمّي به، وعند الجزولي فيه العلمية والتأنيث والعجمة وعدم النظير، وكان القياس يقتضي ألاّ تؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعلمية الجنسية عنده وعدم النظير، لكن عادته[1] ألاّ يلغي سببًا، فيقول: في «حمراء» علمًا سببان.

الثاني من الموضعين: كلّ عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف، نحو «مَثْنى» و «ثلاث»، فالأخفش، وأبو علي، وأكثر النحاة، يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد.

وذهب الجرمي وابن بابشاذ إلى منع صرفه اعتبارًا للعدل الأصلي مع العلمية، وهو قياس قول سيبويه في «أحمر» المنكر بعد العلمية، ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل «عُمَر»؛ وأما «أُخَر» و «جُمَع» علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارًا للعدل الأصلي مع العلمية، وكذا «لُكَع»، لأن فيه العدل، كما ذكرنا عندهم، وأما إن سمّيت بـ «فُضَل» من قولك: «الفُضَل»، فإنّه ينصرف، إذ لا عدْل في الأصل.

والأخفش والكوفيون يصرفون «أُخَر» و «جُمَع» و «لُكَع» أعلامًا، إذ العلمية وضع آخر.

وقول سيبويه أقرب، لأن العدل أمر لفظي، وبالعلمية لم يتغيّر اللفظ. وعَكَسَ سيبويه الأمر في: «سَحَر»، إذا سمّي به غير ما وضع له أوّلاً من ظرف زمان أو ظرف مكان أو رجل أو غيره، فجعله منصرفًا، ولعلّ ذلك لظهور «فُعَل» في باب العدل نحو «عُمَر» و «زُفَر»، و «لُكَع»، عندهم، بخلاف «فَعَل».

والثاني: أعني كون العلمية شرطًا لا غير، ففي موضع واحد على الخلاف، وهو الألف والنون مع العلمية، سبب قائم مقام سببين عند بعضهم، والعلمية شرطه. وفي الحقيقة: الشرط انتفاء التاء، هو معلّل بأحد ثلاثة أشياء: العلمية، كما في «عمران»، ووجود «فَعْلَى» كما في «سكران»، واختصاص اللفظ كما في «رحمن»، وعند الباقين: الألف والنون سبب والعلمية سبب آخر كما مرّ، فإن العلمية شرطهما عند بعضهم في الاسم نحو: «عمران» و «عثمان»، لأنه يمتنع بها من التاء فتشابه ألف التأنيث، فتقوم مثلها مقام سببين، وعند الباقين: العلمية سبب معها كما مرّ.

(١) أي: الجزوليّ.

والثالث: أعني أن تكون العلمية شرطًا وسببًا معًا في أربعة مواضع اتفاقًا: في المؤنث بالتاء لفظًا أو تقديرًا، وفي الأعجمي، وفي المركب، وفي ذي الألف الزائدة المقصورة.

وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين: إمَّا ألاّ تجامع السبب، وذلك مع الوصف، على ما ذكره المصنف، وقد ذكرنا أنها تجامعه، لكن الوصف لا يعتبر معها، وإمَّا أن تجامع ولا تؤثّر، وهو إذا كانت مع ألف التأنيث، نحو: «صحراء»، و «بشرى»، خلافًا للجزولي، فإنه لا يلغي سببًا.

فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف.

* * *

رجعنا إلى شرح كلام المصنف، فنقول:

إنما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكّر، لأنّ جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط، أو شرط وسبب معًا، خمسة أشياء: التأنيث بالتاء، والعجمة، والتركيب، والألف المقصورة الزائدة، والألف والنون في الاسم، فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الألف المقصورة للألف والنون، وأقصى ما يمكن اجتماعه من هذه: العلمية والتأنيث والعجمة والتركيب، كما في «أذربيجان»؛ لكان يزول تأثير الجميع بزوال العلمية، لأن المشروط لا يؤثر بدون الشرط.

وجميع ما العلمية المؤثِّرة سبب فيه ثلاثة أشياء: العدل، والوزن، وشبه العجمة، أو عدم النظير في الآحاذ في باب «مساجد»، على الخلاف المذكور، ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين: الأول: أنّ كلّ واحد منها يضاد الآخرين، لأن أوزان العدل إما «فُعال»، أو «مَفْعَل»، أو «فُعَل»، أو «فَعَل»، أو «فَعْل»، أو «فَعال»، كـ «ثُلاث» و «مَثْلَث» و «أُخَر» و «سَحَر» و «أَمْس» عند تميم، و «قطام» عندهم أيضًا، وليس شيء منها وزن الفعل، ولا أوزان الجمع الأقصى، وليس الجمعَ أيضًا من أوزان الفعل. الثاني أنه لو لم يتضاد الثلاثة أيضًا، لم يجتمع مع العلمية المؤثّرة اثنان منها، إذ العلم يكون إذن منقولاً مما اجتمع فيه اثنان منها، فلم تكن العلمية الطارئة مؤثرة، لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود العلمية.

فإذا ثبت أنه لا يجتمع مع العلمية اثنان منها، ثبت أنه لا يكون معها إلا أحدها، فإذا نكّر ذلك الاسم بقي على سبب واحد، فيصرف.

هذا غاية ما يمكن أن يُتمحَّل لتمشية قول المصنف.

ويمكن أن يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن، كما قلنا في «دُئِل»، وكما

يمكن أن يقال في «إصمِت» علم المكان القفر، إذ أصله «أُصْمُت» بضمتين، فعدل إلى «إصمِت» في حال العلمية، ولم تطرأ العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤثرة لاستقلالهما بالتأثير دونها، لأنه إنما عُدل عَلَمًا كما قلنا في «شُمس بن مالك»[١]، فإذا نكّر مثله، بقي فيه الوزن والعدل، فلا ينصرف، لأن العدل وإن حصل فيه لأجل العلمية، لكنه لا يُخرج العلم إذا نكّر عن صيغته، ومن أين له أن صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الأوزان؟

هذا كله إن قلنا: إن العلم بعد التنكير لا يعتبر أصله، كما هو مذهب الأخفش، وإن اعتبرنا، كما هو مذهب سيبويه، السبب الأصلي الذي ألغيناه لأجل العلمية، قلنا في «ثُلاث» و «مثلث» وبابهما: إنها لا تنصرف لاعتبار الوصف الأصلي مع العدل، كما في «أَحْمَر».

وفرّق بعضهم بين هذا الباب وباب «أحمر» بأن قال: الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد، وقد زال العدد بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير، إذ معنى «ربَّ ثلاث»: ربَّ مسمًّى بهذا اللفظ، بخلاف «أحمر» المنكر، فإنه لا منع أن يكون معنى «ربَّ أحمر»؛ ربَّ مسمًّى بهذا اللفظ فيه الحمرة.

والذي يقوى عندي أنّ الزائل بالكلية لا يعتبر، وصفًا كان أو غيره، في باب «أحمر» كان أو في غيره، وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه.

وقياس قول سيبويه في «أحمر»: أن ينصرف «أُخَر» و «جُمَع» بعد التنكير، لأنهما من باب أفعل التفضيل كما ذكرنا، وسيأتي أنّ أفعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير.

وإذا نكّر «سَحَر» بعد التسمية به، فالواجب الصرف، لأنه لا علَمية فيه، إذن، ولا عدل، إذ العدل إنما ثبت له قبل التسمية به لكون المراد به: سَحَر يومك، وكذا «أمس» رفعًا عند بني تميم.

وإذا نكِّرَت «مساجد» بعد التسمية به، فهو غير منصرف عند الأكثرين، أمّا عند المصنف فلأنّه يعتبر الجمع الأصلي مع العلمية التي ظاهرها مناقض له. فكيف لا يعتبره بعد التنكير؟

وأما عند الجزولي، فلسبب واحد وهو عدم النظير في الآحاد وشبه سبب آخر، يعني الجمع، إذ لفظه لفظه.

ونسب أبو علي إلى الأخفش أنه لا يصرفه بعد التنكير أيضًا، ويفرق بينه وبين

---

(١) انظر الشاهد رقم ٢٨.

«أحمر»، بأن علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير، بخلاف نحو «أحمر»، إذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كـ«أرنب» و «أَفْكَل».

وقال العبديّ: لا فرق بينه وبين «أحمر»، ولا نصّ للأخفش في ترك صرفه. وقول الجزولي أَوْلى.

وإذا نكّرت «سراويل» بعد التسمية، فهو عند المبرد كَـ «مساجد»، إذ هو جمع «سِروالة»، وقياس قول سيبويه أيضًا ترك الصرف. إذ هو أعجمي حُمل على موازنه كما كان قبل التسمية، وكذا قياس قول الجزولي: يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية، كما اعتبرها قبل العلمية.

ومن صرفه قبل التسمية يصرفه أيضًا بعدها.

وأما الكلام في «أحمر» بعد التنكير، فسيجيء، ومثله: «فَعلان» الصفة، إذا سمّي به ثم نُكّر، سواء: يصرفه الأخفش خلافًا لسيبويه.

وقال الأخفش: لو سمّيت باسم مركّب آخر جزأيه ذو ألف التأنيث أو الجمع الأقصى، نحو: «معدى صحراء»، أو «معدى مساجد» ثم نكّرته، صرفته، لأن الاسم الأخير بعد التسمية صار جزء الكلمة، فليس مجموع الكلمة، إذن، ذا ألف التأنيث ولا الجمع الأقصى حتى يمتنعا عن الصرف بعد التنكير، والآخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرًا إلى إفرادهما.

وقول الأخفش: إن مجموع الكلمة ليس ذا ألف التأنيث مع جعل الجزء الأخير كجزء الكلمة ممنوع، وأما قوله: مجموع الكلمة ليس الجمع الأقصى فمسلَّم.

* * *

قوله «مؤثرة» حال، ومفعول تجامع: «ما» ويعني بـ «ما هي شرط فيه»: التأنيث بالتاء، والعجمة، والتركيب، والألف والنون في الموضوع اسمًا.

* * *

قوله «إلا العدل» مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظة «ما» بعد استثنائها، أي: لا تجامع سببًا غير السبب الذي هي شرط فيه إلا العدل، فكلا المستثنيين من ذلك المقدر، نحو قولك: «ما ضربت إلاّ زيدًا إلاّ عَمرًا»، أي: ما ضربت أحدًا غير زيد إلا عَمرًا. فالعلمية المؤثرة تجامع الأربعة الأشياء، وهي شرط فيها. وتجامع العدل والوزن وليست شرطًا فيهما، بل هي سبب معهما.

فإن كانت في اسم واحد مع الأربعة الأُوَل كـ «أذربيجان»، فإذا نكّر، بقي بلا سبب لزوال شرط الأربعة الأسباب. وكذا إن كانت مع اثنين أو ثلاثة من الأربعة؛ وإن كانت مع العدل أو الوزن، قال: ولا يمكن أن تكون معهما معًا

لتضادهما، فلا تكون إلا مع أحدهما كما في نحو: «عُمَر»، و «أَحْمَد». فإذا نكّر الاسم، بقي على سبب واحد. قال: وإنما قلت: وهما متضادان، ليصحّ حكمي الكلي بكون كلّ ما فيه علمية مؤثرة منصرفًا بعد التنكير، إذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم، لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة، وأما بيان تضادهما فما تقدّم.

واعترض على قوله بأن قيل: لم يكن محتاجًا إلى هذا الاحتراز، لأن كلامه في العلمية المؤثرة، ولو اتّفق اجتماعهما لم تكن العلمية مؤثرة، لأن مثل هذا العلم، لو وقع، لكان منقولاً عن اسم فيه العدل ووزن الفعل، فلا تؤثر فيه العلمية الطارئة، كما في «حمراء»، و «سعدى» عَلَمين. بَلَى، لو كانت الأسباب الثلاثة مجتمعة بحيث لم يطرأ بعضها على بعض، لجاز أن يقال: إنّ حكم منع الصرف منسوب إلى اثنين منها غير معيَّنين، فيكون للعلمية تأثير ما، بكونها أحد الثلاثة المؤثر اثنان منها.

ويمكن أن يجوز اجتماعها ويمنع طرءان[1] العَلَمية، إذن، على الوزن والعدل، كما في نحو: «إصْمِت» على ما مرَّ، إذ لو لم يتضادا أيضًا واجتمعا في اسم، لم تكن العلمية مؤثّرة معهما، إذا كانت العلمية، إذن، طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتأثير.

والجواب عن الاعتراض: منع وجوب طرءان العلمية على الوزن والعدل، إذن، كما ذكرنا في «إصمِت».

والاعتراض الحق أن يمنع التضاد بينهما، وذلك بمنع حصر أوزان العدل فيما ذكر قبلُ، كما بيَّنّا.

* * *

١٥ ـ تنكير نحو: «أَحْمَر» والخلاف فيه بين سيبويه والأخفش

قال ابن الحاجب:

وخالف سيبويه الأخفش في مثل «أَحْمَر» عَلَمًا ثم يُنكَّر اعتبارًا للصفة بعد التنكير، ولا يلزم باب «حاتم» لما يلزم من إيهام اعتبار متضادين في حكم واحد.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «اعتبارًا»، منصوب على أنه حال من سيبويه، أي: خالف سيبويه

---

(١) يستخدم الشارح هذا اللفظ مصدرًا لِـ «طرأ»، ولم أقع عليه فيما عدت إليه من معاجم.

معتبرًا، أو مصدر لقوله: «خالف»، إذ معناه: اعتبر سيبويه دون الأخفش.

قوله: «ولا يلزم باب حاتم» هذا جواب عن إلزام الأخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها، وتقريره أن الوصف الأصلي لو جاز اعتباره، لكان باب «حاتم» غير منصرف، للعلمية الحالية، والوصف الأصلي.

فأجاب المصنف عن سيبويه بأن هذا الإلزام لا يلزمه، لأن في «حاتم» ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف «أحمر» المنَكَّر، وذلك المانع اجتماع المتضادين، وهما: الوصف والعلمية، إذ الوصف يقتضي العموم والعلميةُ الخصوص، وبين العموم والخصوص تنافٍ.

قوله: «في حكم واحد» يعني في الحكم بمنع الصرف، لأنك تحتاج في هذا الحكم إلى اجتماع سببين، فتكون قد جمعت المتضادَّين في حالة واحدة، ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد، جاز، إذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة، كما إذا حكمنا بجمع «أحمر» على «حُمْر»، لأن أصله صفة، وعلى «أحامِرَ»، لأجل العلمية، فقد حصل في هذه اللفظة متضادَّان، لكن بحكمين، فلم يجتمعا في حالة. فإذا نُكِّر «أحمر»، فإنه يصحّ اعتبار الوصف. وليس معنى الاعتبار أن يرجع معنى الصفة الأصلية، حتى يكون معنى «ربَّ أحمر»: ربَّ شخص فيه معنى الحمرة، بل معنى «رب أحمر»: رب شخص مسمًّى بهذا اللفظ، سواء كان أسود، أو أبيض، أو أحمر. فمعنى اعتبار الوصف الأصلي بعد التنكير أنه كالثابت مع زواله لكونه أصليًا، وزوال ما يضاده وهو العلمية، فصار اللفظ بحيث لو أراد مريد إثبات معنى الوصف الأصلي فيه، لجاز بالنظر إلى اللفظ، لزوال المانع.

هذا، والحق أنّ اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء: خلاف الأصل، إذ المعدوم من كل وجه لا يؤثّر بمجرد تقدير كونه موجودًا.

فالأَوْلَى أن يقال: إن اعتبرَ معنى الوصف الأصلي في حال التسمية، كما لو سُمِّي، مثلاً بـ «أحمر» مَن فيه حُمرة، وقُصد ذلك، ثم نُكِّر، جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلميَّة أيضًا، لكنه لم يعتبر فيها، لأن المقصود الأهم في وضع الأعلام المنقولة: غيرُ ما وضعت له لغة، ولذلك نراها في الأغلب مجرّدة عن المعنى الأصلي، كـ «زيد»، و «عمرو»[1]، وقليلاً ما يُلمح ذلك.

وإن كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الأصليّ، بل قطع النظر عنه بالكلية، كما لو سُمّي بـ «أحمر» أشقر أو أسود، لم يعتبر بعد التنكير أيضًا.

---

(١) يقال: زاد زيدًا وزيادة، ويقال: عمِر الرجل عَمْرًا: عاش زمنًا طويلاً.

وقال الأخفش في كتاب الأوسط[١]: إنّ خلافه في نحو «أَحْمَر»، إنما هو في مقتضى القياس. وأما السماع فهو على منع الصرف.

هذا كله في «أَفْعَل فَعْلاء» وكذا «فَعْلان فَعْلى».

وأما أفعل التفضيل نحو: «أَعْلَم»، فإنك إذا سمّيت به ثم نكّرته، فإن كان مجردًا من «مِن» التفضيلية، انصرف إجماعًا، ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الأصلي، كما اعتبر في نحو «أَحْمَر»، وإن كان مع «مِن» لم يصرف إجماعًا بلا خلاف من الأخفش، كما كان في «أحمر».

أما الأول، فلضعف أفعل التفضيل في معنى الوصف، ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل «أَفْعَل فَعْلاء». فإذا تجرّد من «مِن»، التبس بـ «أَفْعَل» الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كـ «أَفْكَل»[٢] و «أَيْدَع»[٣] ولا يظهر فيه معنى الوصف.

وأما «أَفْعَل فَعْلاء»، فثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية، وإشعار لفظه بالألوان والخِلَق الظاهرة في الوصف، يكفي في بيان كونه موضوعًا صفة.

فإذا اتصل «أَفْعَل» بـ «مِنْ» فقد تميّز عن نحو «أَفْكَل»، وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف.

وأما الثاني، فإنما وافق الأخفش سيبويه في منع الصرف مع «مِنْ» لظهور وصفه، إذن، كما ذكرنا، ولكون «مِنْ» مع مجرورها كالمضاف إليه، ومن تمام أفعل التفضيل من حيث المعنى الوضعيّ، فلو نُوِّن، لكان الثاني متّصلاً منفصلاً، لأن التنوين يشعر بالانفصال، بسبب وجود علامة الوصف، أعني «مِنْ» بخلاف باب «أَحْمَر» لعريه عن العلامة الدالة على الوصف.

ولو سمّيت رجلاً بـ «أَجْمَع» الذي يؤكّد به، ثم نكّرته، صرفته ألبتة إجماعًا، لكونه، في معنى الوصف، أخفى من أفعل التفضيل، لأنه كان بمعنى «كلّ» قبل العلمية، وانمحى عنه معنى الوصف على ما تقدم في «جُمَع».

هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها.

* * *

---

(١) كتاب للأخفش، وهو كتاب «الأوساط» كما في بغية الوعاة ١/ ٥٩١؛ والوافي بالوفيات ١٥/ ٢٦٠؛ وكتاب «الأوسط» كما في إنباه الرواة ٢/ ٤٢؛ ووفيات الأعيان ٢/ ٣٨١.

(٢) الأفكل: الرعدة (لسان العرب ١١/ ٥٢٩ (فكل)).

(٣) الأيدع: صبغ أحمر، وقيل: هو الزعفران. (لسان العرب ٨/ ٤١٢ (يدع)).

١٦ ـ تأثير التصغير في منع الصرف

ثم اعلم أنّ التصغير يُخِلّ، من أسباب منع الصرف، بالعدل عن وزن إلى آخر، فإنه يزول الوزن المعدول إليه بالتصغير، وذلك الوزن مُراعًى في العدل، إذ العدل أمر لفظي.

وكذا الجمع الأقصى يختلّ بالتصغير لوجوب ردّه إلى واحده، فيقال في: «رباعٍ» و «مساجد»: «رُبَيِّع» و «مُسَيجِد».

ولو سمّيت بالجمع المذكّر، ثم صغّرته، انصرف أيضًا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر.

وإذا صغّرت «سراويل» علمًا، لم ينصرف لأن التصغير لا يذهب بالتأنيث المعنوي الذي يكون فيه، فيكون كـ «عَناق»[1]، إذا صغّر بعد التسمية به.

ويختلّ بالتصغير، أيضًا، وزن الفعل، إن لم يكن أوّله زيادة كزيادة الفعل، كـ «خُضَيضِم» و «دُحَيرِج» في: «خَضَّم» و «دَحْرج»، وأمّا إن كان أوّله زيادة كزيادته، فإن التصغير لا يزيله، كما تقول في تصغير «أحمد»، و «نَرْجس»، و «يشكر»، و «تَغْلب»: «أُحَيْمِد»، و «نُريجس»، و «يُشَيكِر» و «تُغَيلِب»، لأنه على وزن مضارع «فَيْعَلَ»، نحو: «بَيْطَر يُبيطِر».

وأما إن عرض الوزن في المصغّر ولم يكن في المكبّر، كما تقول في «تضارب» عَلَمًا: «تُضَيرِب»، وفي «تِحْلىء»[2]: «تُحَيْلىء»، فبعضهم لا يعتبره لعروضه. والأكثرون يعتبرونه، لأن التصغير وضع مستأنف.

قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناء مستأنفًا كما اعتدَّ بالوصف العارض في نحو: «مَثْنى» و «ثُلاث» لكونه وضعًا مستأنفًا، فلا يتصرف: «أُدَيِّر». تصغير «أدور»، للوزن والوصف العارض في التصغير، والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم: «غُلَيمون»، و «رُجَيلون». في جمع مصغّر «غلام» و «رجل»، قال، فكان القياس أن ينصرف العلم في نحو «حُمَيْزَة» تصغير «حَمْزة» لعروض الوصف المنافي للعلمية، إلا أنه لما لم يكن ظاهرًا في التصغير، لم يعتدوا به.

---

(١) عناق: اسم أنثى المعز، والحرّة. (لسان العرب ١٠/ ٢٧٤ (عنق)).

(٢) التِّحلىء: ما أفسده السكّين من الجلد إذا قُشِر، وشعر وجه الأديم ووسخه وسوداه. (لسان العرب ١/ ٦٠ (حلأ)).

والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغَّر عدم جَرْيه[١]، فلا يقال: «شَخْص رُجَيل».

وفيما قال نظر، إذ لو لم يكن ظاهرًا، لم يعتدوا به في «أُدَيِّر».

والأَولى أن يقال: لا تنافي بين الوصف والعلمية كما ذكرنا، لأن الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية لِما يخصّص الذات المبهمة المدلول عليها، كما ذكرنا قبل، وذلك لأن الفرعية إنما تتبيَّن في مثل هذا الوصف، وهي المطلوبة في غير المنصرف. وأما التنافي بين الوصف والعلمية، فقد ذكرنا ما عليه.

وأما الألف والنون فنقول: إن بقي الألف في التصغير كما كان، فلا يخلّ التصغير بهما، نحو: «سُكَيران» و «عُثيمان» في «سَكران» و «عُثْمان».

وإن انقلب ياء كما تقول في «سلطان» علمًا: «سُليطين»، فإنّه يخلّ بهما، ومعرفة ما يقلب ألفه مما لا يقلب تتبيَّن في التصريف في باب التصغير. فعلى هذا: التصغير يخلّ بالعدل عن وزن، وبالجمع مطلقًا، وبالألف والنون، وبالوزن من وجه دون وجه، ولا يخلّ بالوصف، والعَلَمِية، والتأنيث، والتركيب، والعجمة.

* * *

١٧ ـ حكم الممنوع من الصرف إذا أُضيفَ أو عُرِّف بـ «أَل»

قال ابن الحاجب:

وجميع الباب باللام والإضافة ينجرُّ بالكسرة.

* * *

قال الرضيّ:

أي: كان بدونهما ينجرُّ بالفتح، فصار بسببهما ينجرّ بالكسر.

اعلم أنّ مَن ذهب في منع غير المنصرف الكسرَ إلى أنه لأجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف، قال: لم يُحذف الكسر مع اللام والإضافة، لأنه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر، بل حذفت لأنها لا تجامعهما، إذ التنوين دليل تمام الاسم، وإضافته مُشعرة بعدم تمامه، فتنافرا، وأما تنافر اللام والتنوين، فقد مرَّ في بيان نوني المثنى والمجموع.

(١) أي: عدم تبعيّته لموصوف قبله كغيره من المشتقّات.

ويجوز أن يقال: لمّا عاقبت اللام والإضافة التنوين، صارتا كالعوض منه، فكأنه ثابت، فلم يُحذف الكسر.

ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين، قال: لم يُحذف مع اللام والإضافة، لأنهما من خواصّ الأسماء، فترجَّحَ بهما جانب الاسمية، فضعف شبه الفعل، فكأنه ليس فيه علتان من تسع، فدخله الكسر، فعلى هذا صار الاسم بهما منصرفًا، وعلى الوجه الأول: هو باقٍ على حاله من عدم الانصراف [إذ] لا سبب في الاسم، وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفًا، أو باقيًا على عدم الانصراف في أول باب ما لا ينصرف.

ويردّ على الثاني أنّ كون الاسم فاعلاً ومفعولاً ومضافًا إليه بحرف جرٍّ ظاهر أو مقدّر من خواص الاسم أيضًا، ولا يعود الكسر، فالأول أَوْلى.

* * *

المرفوعات

المرفوعات

قال ابن الحاجب:

المرفوعات هو ما اشتمل على عَلَم الفاعلية.

* * *

قال الرضيّ:

قدّم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات، لأن المرفوع عمدة الكلام، كالفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقي محمولة عليها، والمنصوب في الأصل فضلة، لكن يشتبه بها بعضُ العمد، كاسم «إنّ» وخبر «كان» وأخواتهما، وخبر «ما» و «لا»، والمجرور في الأصل منصوب المحلِّ كما تقدّم تحقيقه.

* * *

قوله: «هو ما اشتمل» ذكر الضمير مع رجوعه إلى المؤنث، أي: المرفوعات نظرًا إلى خبر الضمير، أعني «ما» لأن المبتدأ هو الخبر، فيجوز مطابقة المبتدأ له، كمطابقته للمعود إليه، ومثله قولهم: «من كانَتْ أمَّك»[1].

ويعني باشتماله على عَلَم[2] الفاعلية تضمّنه إيّاه، بحيث يكون علَم الفاعلية أحد أجزائه، ويعني بعلَم الفاعلية: الضم والألف والواو، إذا دلّ كلّ واحد منها على كون الاسم الذي هو في آخره عمدة الكلام، فكلّ ما فيه أحد هذه الأشياء مرفوع.

والأَوْلى، على ما اخترناه قبلُ أن يقال: المرفوعات ما اشتمل على علَم العمدة، لأن الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العُمَد ليس بمحمول على رفع الفاعل، كما بيّنّا، بل هو أصل في جميع العُمد على ما تقرر قبلُ.

* * *

(١) رُوي بنصب «أمّك»، فيكون الضمير أُنّث في «كانت»، مع كونه عائدًا إلى «مَنْ»، لأنّ الخبر مؤنّث.

(٢) أي: علامة.

الفاعل وأحكامه

١ ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

فمنه الفاعل، وهو ما أُسند إليه الفعل أو شبهه، وقُدّم عليه على جهة قيامه به، مثل: «قام زيد»، و «زيد قام أبوه».

* * *

قال الرضيّ:

أي: فممّا اشتمل على علَم الفاعلية، وقال بعد: «ومنها المبتدأ والخبر»، حَمْلاً على معنى «ما».

وإنما قدّم الفاعل على سائر المرفوعات بناءً منه على أنه أصل المرفوعات، ولهذا سمّى الرفع علَم الفاعلية، وقد ذكرنا ما عليه(١).

قوله: «ما أسند إليه»، قد عرفت في حدّ الكلام معنى الإسناد، ولم يقل: ما أخبر بالفعل عنه، ليدخل فيه فاعل الفعل الإنشائي، نحو: «بعتُ»، و «هل ضَرَب زيد؟» ونحوه.

قوله: «أو شبهه»، يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر، واسم الفعل، ولم يقل: «أو معناه»،فيدخل الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في نحو: «زيد قدّامك»، أو «في الدار»؛ أو الظاهر، نحو: «زيد أمامَك غلامُه»، لكون الرافع في الحقيقة عنده: الفعل أو اسم الفاعل المقدَّر، خلافًا لمن قال: إنه الظرف والجار على ما يجيء في باب المبتدأ.

قوله: «وقدّم عليه»، الضمير فيه للفعل أو شبهه، وفي «عليه» لِـ «مَا»، واحترز بقوله: «وقدّم عليه» عن المبتدأ، لأن نحو: «زيد»، في قولك: «زيد قام»،

---

(١) انظر الفصل السابق.

مسند إليه «قام»، لأن «قام» خبر عنه، والمسند إليه هو المخبر عنه في الحال أو في الأصل، كما مرَّ في حدّ الكلام[١]، فكلّ خبر يرفع ضمير المبتدأ، يجوز أن يقال: هو مسند إلى المبتدأ، وأن يقال: هو مسند إلى ذلك الضمير، والمجموع مسند إلى المبتدأ، وكل رافع لغير ضمير المبتدأ، فهو ومرفوعه مسند إلى المبتدأ، وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسند إلى المبتدأ، نحو: «أنت زيد».

إن قيل: فالمبتدأ في قولك: «قائِم زيد» يدخل في حدّ الفاعل، لأن المسند قُدِّم عليه.

قلت: هو مؤخَّر تقديرًا، وتقديمه كلا تقديم.

قوله: «على جهة قيامه به»، أي: قيام الفعل أو شبهه، والضمير في «به» لِـ «ما»، أي: على طريقة قيامه به وشكله، سواء كان قائمًا به، أو لا، يقال: عملت هذا على وجه عملك وعلى جهته، أي: على طرزه وطريقته.

والجار في قوله: «على جهة»، متعلّق بـ «أسند»، أو صفة لمصدره، أي: إسنادًا على طريقة إسناد القيام، ويعني بتلك الجهة: ألاَّ يغيَّر الفعل إلى «فُعِل»، و «يُفعَل»، وأشباههما، وذلك أن طريقة إسناد الفعل القائم مصدره بالفعل حقيقة، نحو: «ظَرُف زيد»: عدم التغيير، فكل ما أسند الفعل إليه على هذا النمط من الإسناد: فاعل عند النحاة، وإن لم يكن الفعل قائمًا به على الحقيقة كالأمور النسبية، نحو: «قَرُب» و «بَعُد»، وكذا الأفعال المتعدِّية، نحو: «ضَرَبَ» و «قَتَل»، لأن الضرب نسبة بين الضارب والمضروب، لا يقوم بأحدهما دون الآخر، بل بهما، لصدوره عن أحدهما ووقوعه على الآخر.

وبقوله: «على جهة قيامه به» يخرج مفعول ما لم يسمَّ فاعله، وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعلٌ اصطلاحًا، فلا يَحترِزان عنه ليدخل في الحدّ. وعند من حدَّ بهذا الحدّ ليس بفاعل، وخلافهم لَفظي راجع إلى أنه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل، أو لا، وليس خلافًا معنويًا.

وتمثيله بـ «زيدٌ قائم أبوه»، لرفع شبه الفعل للفاعل، ليس نصًّا فيما قصد، لاحتمال كون «قائم» خبرًا مقدّمًا على «أبوه»، ولو قال: «أبواه»، لكان نصًّا. والعامل في الفاعل: المسند، خلافًا لخلف، فإنه قال هو الإسناد، وقد ذكرنا في حدّ الإعراب علّة وجوب تقدّم الفعل على الفاعل.

***

(١) انظر فصل الكلام وتركيبه.

٢ ـ مرتبة الفاعل بعد الفعل

قال ابن الحاجب:

والأصل أن يَلي فعلَه، فلذلك جاز: «ضرب غلامَه زيدٌ»، وامتنع: «ضرب غُلامُه زيدًا».

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «يلي فعله» أي: يكون بعده بلا فصل، من قولك: «ولِيك الشيء»، أي: قَرب منك.

قوله: «فلذلك جاز»، أي: جواز هذه المسألة معلَّل بكون الأصل في الفاعل أن يلي الفعل، وذلك أن يقال: إنما جاز: «ضرب غلامَه زيدٌ»، مع أنّ ما يرجع إليه الضمير مؤخر عنه، لأن «زيد» فاعل، وأصله أن يلي الفعلَ، فهو متقدِّم على الضمير تقديرًا، وكذلك عدم جواز: «ضربَ غلامُه زيدًا»، معلّل بما ذكر، وذلك بأن يقال: إنما لم يجز «ضرب غلامُه زيدًا»، لأن «غلامُه» فاعل، وأصل الفاعل أن يلي الفعل، فهو مقدَّم على «زيد» لفظًا وأصلاً، فيكون الضمير قبل الذكر، ولا يجوز ذكر ضمير مفسِّره بعده، إلا في ضمير الشأن لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهمًا ثم مفسَّرًا، ليكون أوقع في النفس كما يجيء.

وليس هذا الغرض مقصودًا فيما نحن فيه، أو في الضمير الذي يجيء مفسّره فيما بعده منصوبًا على التمييز، لأن ذلك المنصوب لا يجاء به إلا لغرض رفع الإبهام عن الضمير، فلا يلبس، بخلاف «زيدًا» في مسألتنا، فإنّ مجيئه، ليكون مفعولاً، لا لكونه للتمييز فقط، وأنت إذا جئت بعد المبهم بشيء، الغرض من مجيئك به تفسيره فقط، لم يبق الإبهام، وأما إذا جئت بعده بشيء، الغرض الأصلي منه غير التفسير كالمفعول ههنا، فلا يكفي في التفسير لأنه يحمل على ما هو المراد الأصلي منه، ويبقى الإبهام بحاله.

فمن ثمَّ منع الفرّاء والكسائي ـ في باب التنازع ـ إعمال الثاني إذا توجّه الأوّل إلى المتنازع فيه بالفاعلية، كما يجيء، خلافًا للبصرية.

وقد جوَّز الأخفش وتبعه ابن جني، نحو: «ضرب غلامُه زيدًا»، أي: اتصال ضمير المفعول به بالفاعل، مع تقدّم الفاعل، لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل، واستشهد بقوله [من الطويل]:

٤٠ ـ جَزى رَبُّه عنِّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جزاءَ الكلابِ العاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ

وبقوله [من السريع]:

٤١ ـ لمّا عَصَى أصحابُه مُصْعَبًا أدَّى إليهِ الكَيْلَ صاعًا بصاعْ

ويجوز التأويل بـ «ربِّ الجزاء»، و «أصحاب العصيان»، وبقوله [من الطويل]:

٤٢ ـ ألا ليتَ شِعْري هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا على ما جَرَّ من كلِّ جانبِ

---

٤٠ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٩١؛ والخصائص ١/ ٢٩٤؛ وله أو لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب ١/ ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٧، والدرر ١/ ٢١٧؛ وللنابغة أو لأبي الأسود أو لعبد الله بن همارق في شرح التصريح ١/ ٢٨٣؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٤٨٧؛ ولأبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه ص ٤٠١؛ وتلخيص الشواهد ص ٤٩٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ١٢٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٥٢؛ ولسان العرب ١٥/ ١٠٨ (عوي)؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٦.

الإعراب: **«جزى»**: فعل ماض. **«ربّه»**: فاعل مرفوع وهو مضاف، **والهاء**: في محلّ جرّ بالإضافة. **«عنّي»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «جزى». **«عديّ»**: مفعول به منصوب. **«بن»**: نعت «عديّ»، منصوب، وهو مضاف. **«حاتم»**: مضاف إليه مجرور. **«جزاء»**: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. **«الكلاب»**: مضاف إليه مجرور. **«العاويات»**: نعت «للكلاب» مجرور. **«وقد»**: الواو: حالية، **«قد»**: حرف تحقيق. **«فعل»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح وسكّن للوقف، والفاعل: هو.
جملة (جزى ربّه...) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة (قد فعل) الفعليّة: في محلّ نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «جزى ربُّه عَنِّي عدِيَّ» حيث عاد الضمير في الفاعل «ربه» إلى المفعول «عديّ»، والمفعول متأخّر لفظًا ورتبة. وهذا ممنوع عند جمهرة النحاة، وأجازه بعضهم.

٤١ ـ **التخريج**: البيت للسفاح بن بكير في خزانة الأدب ١/ ٢٨٩، ٢٩٠، ٦/ ٩٧؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٣٦٢ (الحاشية)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٢٧٩؛ ولسان العرب ١٥/ ١٤٨ (فجا).

اللغة: أدّى إليه الكيل صاعًا بصاع أي: جازاه الإحسان بمثله، والإساءة بمثلها.

المعنى: يقول: إنَّ مصعب بن الزبير جازىٰ إساءة أصحابه إليه بإساءة مماثلة.

الإعراب: **«لمّا»**: ظرفية حينية فيها معنى الشرط عند بعضهم، مبنية على السكون في محل نصب متعلقة بالفعل «أدّى». **«عصى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. **«أصحابُه»**: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء مضاف إليه محله الجر. **«مصعبًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«أدّى»**: فعل ماضٍ مثل «عَصَى» فاعله مستتر تقديره: هو. **«إليه»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أدّىٰ»، قيل: أفرد الضمير في «إليه» مع أنه راجع إلى الأصحاب لأنَّ المراد أنه أدّى ذلك إلى كل منهم. **«الكيلَ»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«صاعًا»**: حال منصوب بالفتحة. **«بصاع»**: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ «صاعًا» والتقدير: صاعًا مقابلاً بِصَاع.
جملة «عصى أصحابه»: في محل جر بالإضافة، وجملة «أدّى»: جواب شرط غير جازم لا محل لها عند مَنْ جعل «لما» شرطية، وابتدائية لا محل لها عند من لم يقل بشرطية «لما»، وذلك على التقديم والتأخير.

الشاهد فيه: أن الأخفش وابن جني قد أجازا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول كاقتضائه للفاعل، وذلك في قول الشاعر: «عصى أصحابه مصعبًا».

٤٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي جندب الهذليّ في تذكرة النحاة ص ٣٦٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٩١، ٢٩٣؛ =

والأَوْلى تجويز ما ذهبا إليه، لكن على قلَّة، وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا[١].

وكذا نقول: يَحْسُن: «أعطيت درهمَه زيدًا»، لأنّ مرتبة المفعول الأولى قبل الثاني، وإن تأخّر عنه لكونه فاعلاً معنًى، كما يجيء في باب مفعول ما لم يسمَّ فاعله.

ويقلّ نحو: «أعطيت صاحبَه الدرهم»، قِلَّة: «ضرب غلامُه زيدًا». وكذا إذا كان للفعل مفعول يتعدّى إليه الفعل بنفسه، فمرتبته أقدم مما يتعدّى إليه الفعل بحرف الجر، ظاهرًا، نحو: «قتلت بأخيه زيدًا»، أو مقدّرًا، نحو: «اخترت قومه زيدًا»، أي: من قومه.

فمن ثَمَّ حَسُن رجوع الضمير إلى المتأخّر في المسألتين.

* * *

٣ ـ الترتيب بين الفاعل والمفعول

قال ابن الحاجب:

وإذا انتفى الإعراب لفظًا فيهما والقرينة، أو كان مضمرًا، متَّصِلاً، أو وقع مفعوله بعد «إلاّ»، أو معناها، وجب تقديمه.

* * *

= وشرح أشعار الهذليين ١/ ٣٥١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٨٠؛ والخصائص ٢/ ٤١٥.

اللغة: على ما جَرّ: من الجريرة، وهي الذنب والجناية.

المعنى: يتساءل هل يلوم زهيرًا قومه على ما بدر منه من الجنايات.

الإعراب: **«ألا»**: حرف تنبيه واستفتاح، **«ليت»**: حرف مشبه بالفعل. **«شعري»**: اسم «ليت» منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم لاشتغال المحل بالكسر المناسب لياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. **«هل»**: حرف استفهام لا محل له من الإعراب. **«يلومَنَّ»**: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والنون: لا محل لها. **«قومُه»**: فاعل مرفوع، والهاء مضاف إليه محله الجر. **«زهيرًا»**: مفعول به منصوب بالفتح. **«على ما»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل **«يلومَنّ»** **«ما»**: **اسم موصول مبني على السكون في محل جر بحرف الجر**. **«جَرَّ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل مستتر تقديره: هو. **«من كل»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «جَرَّ». **«جانب»**: مضاف إليه مجرور.

جملة **«ليت شعري هل يلومنّ»**: ابتدائية لا محل لها. وجملة «هل يلومَن قومه»: سدّت مسدّ مفعولي شعري لأنه بمعنى «علمي» وخبر «ليت» محذوف وجوباً تقديره «حاصل». وجملة «جَرَّ»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «يلومَنَّ قومه زهيرًا» حيث اتصل ضمير المفعول به «زهيرًا» بالفاعل «قومه» المتقدم على المفعول لفظًا ورتبةً. كما هو الحال في البيت السابق.

(١) سيأتي في باب التنازع قول البصريّين بعود الضمير على المتأخّر لفظًا ورتبةً.

قال الرضيّ:

هذا بيان لما يعرض، فيوجب تقديم الفاعل على المفعول، بعد أن كان جائز التأخير عنه.

قوله: «لفظًا» منصوب على التمييز، أي: انتفى لفظ الإعراب لا تقديره، قوله: «فيهما»، أي: في الفاعل والمفعول به الذي دلّ عليه سياق الكلام، أي: إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معًا، مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر، وجب تقديم الفاعل، لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما، أي: الإعراب، لمانع، والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر، كما يجيء، فليلزم كل واحد منهما مركزه ليُعرفا بالمكان الأصلي.

والقرينة اللفظية كالإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما، نحو: «ضرب موسى عيسَى الظريف»[(١)]، واتصال علامة الفاعل بالفعل، نحو: «ضَرَبَتْ موسى حُبْلى»[(٢)]، أو اتصال ضمير الثاني بالأول، نحو: «ضرب فتاهُ موسى»[(٣)].

والمعنوية، نحو: «أكل الكُمَّثْرى موسى»[(٤)]، و «استخلف المرتَضَى المصطفى[(٥)] صلّى الله عليه وسلم»، ونحو ذلك.

وكذا إن كان الفاعل ضميرًا متصلاً، وجب تقديمه على المفعول، سواء كان المفعول اسمًا ظاهرًا، كـ «ضربتُ زيدًا»، أو مضمرًا منفصلاً، كـ «ما ضربت إلاّ إياك»، أو مضمرًا متصلاً، كـ «ضربتك»، لئلا يصير المتصل منفصلاً.

فإن قيل: ففي المثال الذي أوردته أخيرًا، أعني: «ضربتك»، صار الذي هو ضمير متصل منفصلاً عن عامله.

قلت: لما كان التاء فاعلاً وضميرًا متصلاً، وكِلا الأمرين موجب للاتصال بالعامل، صار بهما[(٦)] كبعض حروف الفعل، ألا ترى إلى إسكان لام «ضربت»[(٧)]

---

(١) إذا رُفع «الظريف»، وهو نعت لِـ «عيسى»، كان «عيسى» هو الفاعل، وإذا نُصب كان «موسى» هو الفاعل.

(٢) «حُبلى» الفاعل بدليل تأنيث الفعل.

(٣) «موسى» هو الفاعل، إذ لو كان «الفتى» هو الفاعل لكان الضمير المتّصل به يعود على متأخِّر لفظًا ورتبةً، وهذا غير جائز إلاّ عند البصريِّين.

(٤) الكُمَّثْرى: معروف من الفواكه هذا الذي تُسمِّيه العامّة الإِجّاص، مؤنّث لا ينصرف. (لسان العرب ٥/ ١٥٢) (كمثر)).

(٥) المرتضى: الإمام عليّ، وهذا التمثيل يدلّ على تشيّع الرضيّ.

(٦) أي: بكونه فاعلاً وبكونه متّصلاً.

(٧) أي: باء «ضربت».

بخلاف «ضَرَبَك»، وذلك أنهم لا يجيزون توالي أربع حركات في كلمة واحدة، فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة، عاملوه معاملتها، فصار ضمير المفعول في «ضربتك» كأنه اتصل بالعامل.

أما لو تقدّم المفعول على الفاعل مع اتصالهما، لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله، ولا بما هو كالجزء من عامله، لأن المفعول، وإن كان من حيث كونه ضميرًا متصلاً كالجزء، لكنه من حيث كونه مفعولاً فضلة.

قوله: «أو وقع مفعوله بعد «إلاّ»، أي: مفعول الفاعل، نحو قولك: «ما ضرب زيدٌ إلا عَمْرًا».

وينبغي أن تعرف أوّلاً أنك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولاً خاصًا للعامل فيما بعدها، وجب أن يكون ما لذلك المتقدّم من الفاعليّة، أو المفعوليّة، أو الحاليّة، أو غير ذلك، محصورًا في المتأخّر، وما لذلك المتأخّر من تلك المعاني باقيًا على الاحتمال، لم يدخله الخصوص ولا العموم، كما إذا قلت مثلاً: «ما ضَرَبَ زيدٌ إلا عَمْرًا»، فضاربية «زيد» محصورة في «عمرو»، أي: ليس ضاربًا لأحد إلا لعمرو، وأما مضروبية «عمرو» فعلى الاحتمال، أي: يجوز أن يكون مضروبًا لغير «زيد» أيضًا، وبالعكس، لو قلت: «ما ضرب عَمْرًا إلا زيد»، [كانت] مضروبية «عمرو» مقصورة على «زيد»، أي: لم يضربه إلا «زيد»، وضاربيَّة «زيد» باقية على الاحتمال، أي: يصحّ أن يكون ضاربًا لغير «عمرو» أيضًا.

وكذا في نحو: «ما جاء زيدٌ إلاّ راكبًا»، يجوز أن تكون حالة الركوب لغير «زيد» أيضًا، بخلاف: «ما جاء راكبًا إلا زيد».

فإذا تقرّر هذا، تبيَّنَ أن ضَرْبَ «زيدٍ» في قولك: «ما ضربَ زيدٌ إلاّ عَمْرًا» مقصور على «عمرو»، ومضروبية «عمرو» على الاحتمال، فلو قدّمت «عمرًا» على «زيد»، فإمّا أن تقدّمه عليه من دون «إلاّ»، نحو: «ما ضرب عَمْرًا إلا زيد»، وفيه انعكاس المعنى، إذ تصير المضروبية خاصة والضاربيَّة باقية على الاحتمال، فلا يجوز؛ وإمّا أن تقدّمه عليه مع «إلا»، نحو: «ما ضرب إلاّ عَمْرًا زيد»، فعند هذا نقول: إن أردت أن «عَمرًا» و «زيد» مستثنيان معًا، والمراد: ما ضرب أحدًا أحدٌ إلا عَمرًا زيد، اختلّ أيضًا، لأن مضروبيَّة عمرو في أصل المسألة أعني في: «ما ضرب زيدٌ إلاّ عَمْرًا»، كانت على الاحتمال، وبالتقدير المذكور الآن صارت مضروبيَّته مختصة بـ «زيد»، لأن الاحتمال المذكور فيما بعد «إلاّ» إنما يكون في الفاعل إذا ذكرت مفعولاً خاصًا، نحو: «ما ضربني إلاّ زيدٌ». وكذا يكون في المفعول إذا ذكرت فاعلاً خاصًا، نحو: «ما ضربتُ إلاّ زيدًا»، أما إذا لم تذكرهما،

أو ذكرتهما عامَّين، فليس فيما بعد «إلاّ» إلاّ الاحتمال المذكور، فاعلاً كان أو مفعولاً، نحو: «ما ضرب إلا زيدٌ»، و «ما ضرب أحدٌ إلا زيدٌ»، في الفاعل، و «ما ضرب إلاّ زيدًا»، و «ما ضرب أحدٌ إلا زيدًا»، في المفعول، وكذا إذا ذكرت فاعلاً ومفعولاً عامين، نحو: «ما ضرب أحد أحدًا، إلا زيدٌ عَمْرًا» بقي المستثنيان غير محتملين، وإنما كان كذا، إذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به الفاعل المستثنى، وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلَّق به المفعول المستثنى، كما كان حين ذكرتهما خاصين، فيكون في: «ما ضرب إلاّ عَمْرًا زيد» المضروبية المطلقة مقصورة على «عمرو»، والضاربية المطلقة مقصورة على «زيد»، وتختصّ مضروبية «عمرو» بـ «زيد»، وهو عكس المعنى.

هذا مع أن استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقًا عند الأكثرين، لضعف أداة الاستثناء، إذ الأصل فيه «إلاّ»، وهي حرف. فلا يستثنى بها شيئان، لا على وجه البدل ولا على غيره، فلا تقول في البدل: «ما سَخَا أحدٌ بشيء إلا عمرو بدرهم»، ولا تقول في غير البدل: «ما سخَا أحد بشيء إلا عمرو الدينارِ».

ويجوز مطلقًا عند جماعة، وبعضهم فصَّلوا، فقالوا: إن كان المستثنى منهما مذكورين، والمستَثْنَيان بَدَلين منهما جاز، نحو: «ما ضرب أحدٌ أحدًا إلا زيدٌ عَمْرًا»، وذلك لأن الاسمين بكونهما بَدَلين مما قبل «إلاّ»، كأنّهما واقعان موقع ما أبدلا منهما، أي: كأنهما وَقَعا قبل «إلاّ»، وليسا بمستَثْنَيين، فكأنك قلت: «ضربَ زيدٌ عَمْرًا» ومثل هذا عند الأولين بدل، ومعمول عامل مضمر من جنس الأول[1]، لا بدلان، والتقدير: «ما ضرب أحدٌ أحدًا إلا زيدٌ ضرب عَمْرًا».

وإن كان المستثنى منهما مقدَّرين، نحو: «ما ضربَ إلاّ زيدٌ عَمْرًا»، أو كان أحدهما مذكورًا دون الآخر، نحو: «ما ضرب القوم إلاّ بعضهم بعضًا»، أو كلاهما مذكورين، لكن المستثنيين لم يبدلا منهما، نحو: «ما ضرب أحدٌ بشيء إلا زيدًا»، أو «إلاّ زيد السوط»، لم يَجُز، لأن المستثنيين، إذن، ليسا كالواقعين قبل «إلاّ»، وهي تضعُف عن استثناء شيئين إلا على الوجه المذكور.

فإن استدلّ من أجاز مطلقًا بقوله تعالى: ﴿**وما نَراكَ اتَّبَعَكَ إلاّ الذينَ هُمْ أراذِلنا باديَ الرأي**﴾[2]، فإنه لم يذكر المستثنى منهما، والتقدير: وما نراك اتّبعك

---

(١) أي: إنّ الأوّل بدل، والثاني معمول عامل مضمر من جنس الأول.

(٢) هود: ٢٧.

أحد في حالة إلاّ أراذلنا في بادي الرأي، أي: بلا رويّة، فلغيرهم أن يعتذروا بأنه منصوب بفعل مقدَّر، أي: اتبعوا في بادي الرأي، أو بأن الظرف يكفيه رائحة الفعل، فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره.

وإن أردت في أصل المسألة، أعني: «ما ضرب إلاّ عَمْرًا زيد» أنّ «زيدًا» مقدَّم معنًى وليس بمستثنى، وأن المراد: «ما ضرب زيدٌ إلاّ عَمْرًا». فالمعنى لا ينعكس، ولا يلزم استثناء شيئين بأداة واحدة. إلا أن أكثر النحاة منعوا أن يعمل ما قبل «إلاّ» فيما بعد المستثنى بها إلاّ أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه، نحو: «ما جاءني إلا زيدًا أحد»، أو تابعًا للمستثنى، نحو: «ما جاءني إلا زيدٌ الظريفُ»، أو معمولاً لغير العامل في المستثنى، نحو قولك: «رأيتك إذْ لم يبقَ إلا الموت ضاحكًا»، وذلك أن ما بعد «إلاّ» من حيث المعنى من جملة مستأنفة غير الجملة الأولى، لأن قولك: «ما جاءني إلا زيد» بمعنى: ما جاءني غير زيد وجاءني زيد، فاختصر الكلام، وجعلت الجملتان واحدة، فالأَولَى ألاَّ يتوغَّل المعمول في الحيِّز الأجنبي عن عامله، أما المستثنى، فإنّه على طرف ذلك الحيِّز غير متوغِّل فيه؛ وإنما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى، لأنّ المستثنى له تعلّق بهما من وجه، فكأنه وكل واحد منهما كالشيء الواحد.

وأمّا نحو: «ضاحكًا» فليس في الحيِّز الأجنبي من عامله، إذ قولك: «إذ لم يبق إلا الموت» معمول «رأيتك»، و «ضاحكًا» معموله الآخر.

فإذا ثبتِ هذا، فإنْ وقع معمول آخر لما قبل «إلاَّ» بعد المستثنى غير الثلاثة المذكورة إما مرفوع أو منصوب، ولا يكون إلا في الشعر، كقوله [من الطويل]:

٤٣ ـ كأنْ لَمْ يَمُتْ حَيٌّ سِواكَ وَلَمْ تَقُمْ   عَلى أَحَدٍ إلاّ عَلَيكَ النَّوائِحُ

---

٤٣ ـ **التخريج**: البيت لأشجع السلميّ في خزانة الأدب ١/ ٢٩٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٥٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٧٥؛ وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٣٥.

اللغة والمعنى: واضحان.

الإعراب: **«كأن»**: مخففَّة من «كأنّ» واسمها ضمير الشأن المحذوف. **«لم»**: حرف نفي وقلب وجزم. **«يَمُتْ»**: فعل مضارع مجزوم بـ «لم» وعلامه جزمه السكون. **«حَيٌّ»**: فاعل. **«سواك»**: صفة لـ «حيٌّ» مرفوعة مثله بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والكاف: في محل جر مضاف إليه. **«ولم»**: الواو: حرف عطف، «لم»: كـ «لم» السابقة. **«تقُمْ»**: مثل «تمت». **«على أحد»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تقم». **«إلا»**: حرف استثناء. **«عليك»**: بدل من «على أحد». **«النوائح»**: فاعل. قيل: لفعل محذوف، وقيل: للفعل المذكور «تقم». =

وكقوله [من الكامل]:

٤٤ ـ لا أَشْتَهِي يا قَوْمِ إلاّ كارِهًا ... بابَ الأميرِ وَلا دِفاعَ الحاجِبِ

أضمروا له عاملاً آخر من جنس الأوَّل، أي: قامت النوائح، وأشتهي باب الأمير كارهًا.

والكسائي جوَّز مطلقًا عمل ما قبل «إلاّ» فيما بعد المستثنى بها، سواء كان العمل رفعًا أو نصبًا، صريحًا كان النصب كما ذكرنا، أو لا، كما في قولك: «ما مررت إلا راكبًا بزيد»، في الشعر وفي غيره بلا تقدير ناصب ولا رافع. وابن الأنباري جوَّز رفع ما بعد المستثنى فقط، دون النصب.

فتبيَّن لك على هذا، أن ما قبل «إلاّ» لا يعمل فيما بعد المستثنى على الأصحّ، سواء كان ذلك أيضًا مستثنى، أو لا، كما مضى، فلا يجوز في: «ما ضربَ زيدٌ إلاّ عَمْرًا»: «ما ضرب عَمْرًا إلا زيد».

وإنما قلت في بيان المسألة: معمولاً خاصًا لأنه إذا كان المعمول عامًّا، نحو: «ما ضرب أحدٌ إلا زيدًا» فلا يقال إن مضروبيّة «زيد» باقية على الاحتمال، لأنه لم يبق بعد «أحد» شيء يمكن أن يضرب «زيدًا»، كما كان في: «ما ضربَ زيدٌ إلاّ عَمْرًا» أمكن أن يضرب «عَمْرًا» غيرُ «زيد».

* * *

= جملة «كأن لم يمت»: ابتدائية لا محل لها، وجملة «لم يمت»: خبر لـ «كأنْ» محلها الرفع وعطف عليها جملة «ولم تقم.. النوائح».

الشاهد فيه: أن النوائح، فاعل لفعل محذوف عند الرضي لأنه اسم مرفوع وقع بعد «إلا».

٤٤ ـ **التخريج**: البيت لموسى بن جابر الحنفيّ في خزانة الأدب ١/ ٣٠٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٦٣.

اللغة: واضحة.

المعنى: يقول: لا أعلّق شهوتي بورود باب الأمير ومُدَافعة حاجبه إلا مكرهًا، يصف الشاعر ميله إلى البدو وإلْفَه إيّاهم.

الإعراب: «**لا**»: نافية مهملة. «**أشتهي**»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: «أنا». «**يا**»: حرف نداء. «**قوم**»: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المجتزأ عنها بكسرة تدل عليها، وياء المتكلم: في محل جر مضاف إليه. «**إلا**»: حرف حصر. «**كارهًا**»: حال منصوب بالفتحة. «**بابَ**»: مفعول به للفعل «أشتهي» المصرح به عند بعضهم، ولفعل محذوف عند الرضي ومَنْ وافقه. «**الأمير**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ولا**»: الواو: حرف عطف. «**لا**»: زائدة لتوكيد النفي. «**دفاع الحاجب**»: مثل «**باب الأمير**».

جملة «**لا أشتهي**» ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه: أنَّ «باب الأمير» منصوب بالفعل «أشتهي» المقدر عند الرضي كما لاحظنا في الإعراب، لأنّه اسم منصوب بعد «إلا».

قوله: «أو معناها» يعني ما في «إنما» من معنى الحصر.

وذلك أن المشهور عند النحاة والأصوليين أن معنى «إنما ضرب زيد عَمرًا»: ما ضرب زيدٌ إلا عَمرًا، فإن قدّمت المفعول على هذا، انعكس الحصر، كما ذكرنا في: «ما ضرب زيدٌ إلاّ عَمْرًا».

وقد خالف بعض الأصوليين في إفادته الحصر، استِدْلالاً بنحو قوله، ﷺ: «إنما الأعمالُ بالنيات»[١]، و «إنما الولاء للمعتق»[٢].

وأجيب بأن المراد في الخبرين التأكيد، فكأنه ليس عمل إلا بالنية، وليس الولاء إلا بالعتق، كقوله ﷺ: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»[٣].

* * *

٤ ـ مواضع وجوب تأخير الفاعل

قال ابن الحاجب:

وإذا اتّصل به ضمير مفعول، أو وقع بعد «إلاّ» أو معناها، أو اتّصل مفعوله وهو غير متصل، وجب تأخيره.

* * *

قال الرضيّ:

بيان لما يعرض، فيوجب مخالفة الأصل أي: تأخير الفاعل عن المفعول.
قوله: «اتصل به» أي: بالفاعل ضمير مفعول راجع إلى مفعول، وجب تأخير الفاعل عند الأكثرين، ومثاله: «ضرب زيدًا غلامُه»، إذ لو قدّمته، لكان إضمارًا قبل الذكر لفظًا وأصلاً، كما مرّ[٤].

وينبغي أن يجوز عند الأخفش وابن جني كما تقدم.

وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل أو صفته، نحو: «ضرب زيدًا الذي ضرب غلامه»، و «أكرم هندًا رجلٌ ضربها».

هكذا قيل، ولو قيل بجواز «أكرم هِندًا رجلٌ ضَرَبَها» لجاز، لأن الفصل بين

---

(١) رواه البخاري في بدء الوحي ١، والإيمان ٤١؛ والنكاح ٥، والطلاق ١١؛ وأحمد ١/ ٢٥، ٤٣؛ والنسائي في الطهارة ٥٩، والطلاق ٢٤؛ وابن ماجه في الزهد ٢٦.

(٢) الحديث برواية «الولاء لمن أعتق» رواه النسائي في الطلاق ٣٠؛ وأحمد ١/ ٢٨١، ٢/ ٢٨...

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى ٣/ ٧٥، ١١١؛ والدارقطني في سننه ١/ ٤٢٠.

(٤) في الكلام على وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول.

الوصف والموصوف بالأجنبيّ غير ممتنع، بخلاف الصلة والموصول، إذ الاتصال الذي بين الأولين أقلّ مما بين الأخيرين.

* * *

قوله: «أو وقع بعد إلاّ» أي: وقع الفاعل، نحو: «ما ضرب عَمْرًا إلاّ زيد»، أو معناها، نحو: «إنما ضرب عَمْرًا زيد»، وإنما وجب تأخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في: «ما ضرب زيدٌ إلاّ عَمْرًا»، فإنّ مضروبية ما قبل «إلاّ» محصورة فيما بعدها، والضاربية محتملة، فلو قدّمت الفاعل بلا «إلاّ» انعكس المعنى، ولو قدّمته معها، لجاء المحذور المذكور[١].

* * *

٥ ـ جواز حذف الفعل ووجوبه

قال ابن الحاجب:

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة، جوازًا في مثل: «زيد»، لمن قال: «من قام»؟ و: «ليبك يزيدُ ضارع لخصومة»[٢] ووجوبًا في مثل: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾[٣]، وقد يحذفان معًا، مثل: «نَعَم» لمن قال: «أقامَ زيد»؟

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «لقيام قرينة جوازًا». لا يحذف شيء من الأشياء إلا لقيام قرينة، سواء كان الحذف جائزًا أو واجبًا.

قوله: «زيد» لمَن قال: «من قام؟» الظاهر أن «زيد» مبتدأ لا فاعل، لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى، ومن ثم قالوا في جواب «ماذا» إذا كان «ذا» بمعنى «الذي» إنه رفع، لأن السؤال بجملة اسمية، بخلاف ما إذا كان «ذا» زائدًا، فإن الأولى نصب الجواب، كما يجيء في باب الموصولات، وأيضًا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل، والأهم تقديم المسؤول عنه، فالأولى أن يقدر: «زيد قام». بلَى، قولهم: «إنْ لا حظيّة فلا أليّة»[٤]، برفع «حظيّة» من باب حذف الفعل بلا خلاف.

---

(١) أي: على التفصيل المذكور سابقًا في تأخير المفعول إذا كان محصورًا.

(٢) هذا صدر بيت كما سيأتي بعد قليل. (٣) التوبة: ٦.

(٤) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ٦٧؛ والعقد الفريد ٣/ ١٠٥؛ وفصل المقال ص ٢٣٧؛ وكتاب الأمثال ص ١٥٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٩ (ألا)، ١٨٥ (حظا)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٠؛ والمستقصى ١/ ٣٧٣.

أي: إن لا يتفق لك حظيّة من النساء، فأنا لا أليّةٌ، أي: غير مقصّرة فيما تحظى به النسوان عند أزواجهن من الخدمة والتصنّع.

ورُوي النصب فيهما على تقدير: إن لا أكن حظيةً فلا أكون أليةً.

قوله [من الطويل]:

٤٥ ـ لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لِخُصُومَةٍ...

هذا أيضًا من جنس الأول، أي مما القرينة فيه السؤال، إلا أن السؤال ههنا مقدَّر مدلول عليه بلفظ الفعل المبنيّ للمفعول، لأنه يلتبس الفاعل إذن على السامع، فيسأل عنه، فكأنه لما قال: «ليُبك يزيد»، سأل سائل: من يبكيه، فقيل: ضارع، أي: يبكيه ضارع، والسؤال في الأول مصرّح به.

= والحظيّة: الحُظوة والمكانة. والأليّة: التقصير. وأصله في المرأة تحلف عند زوجها (لا تنال عنده حظوة)، فيُقال لها: إنْ أَخطَأَتْكِ الحظوة فلا تألي أن تتودَّدي إليه.

يُضرب في الحثّ على مداراة الناس لنيل ما يُحتاج إليه منهم.

٤٥ ـ **التخريج**: البيت للحارث بن نهيك في شرح شواهد الإيضاح ص ٩٤؛ وشرح المفصل ١/ ٨٠؛ والكتاب ١/ ٢٨٨؛ وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٢؛ ولنهشل بن حريّ في خزانة الأدب ١/ ٣٠٣، ٣٠٩؛ ولضرار بن نهشل في الدرر ٢/ ٢٨٦؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٢٠٢؛ وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه ١/ ١١٠؛ ولنهشل، أو للحارث، أو لضرار، أو لمزرد بن ضرار، أو للمهلهل في المقاصد النحوية ٢/ ٤٥٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٣١٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٤٥، ٧/ ٢٤؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٤٤٧، ٧٨٩؛ وتخليص الشواهد ص ٤٧٨؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٣٩؛ والخصائص ٢/ ٣٥٣، ٤٢٤؛ وشرح الأشموني ١/ ١٧١؛ وشرح المفصل ١/ ٨٠؛ والشعر والشعراء ص ١٠٥، ١٠٦؛ والكتاب ١/ ٣٦٦، ٣٩٨؛ ولسان العرب ٢/ ٥٣٦ (طوح)؛ والمحتسب ١/ ٢٣٠؛ ومغني اللبيب ص ٦٢٠؛ والمقتضب ٣/ ٢٨٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٠.

اللغة: الضارع: الخاضع والمستكين. المختبط: السائل بلا وسيلة، أو قرابة، أو معرفة. تطيح: تهلك. الطوائح: المصائب.

المعنى: فليبك يزيد بن نهشل، لأنّ البكاء هو أقلّ شيء يجب عمله، فقد بكاه الذليل الخاضع كما بكاه العافي الذي أنهكته حوادث الأيام فراح يستعطي أهل السخاء.

الإعراب: «ليبك»: اللام: للأمر، «**يبك**»: فعل مضارع للمجهول مجزوم بحذف حرف العلة. «**يزيد**»: نائب فاعل مرفوع. «**ضارع**»: فاعل لفعل محذوف تقديره: «يبكيه ضارع». «**لخصومة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضارع»: «**ومختبط**»: الواو: حرف عطف، «مختبط»: معطوف على «ضارع». «**ممّا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مختبط». «**تطيح**»: فعل مضارع مرفوع. «**الطوائح**»: فاعل مرفوع.

جملة «ليبك...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يبكيه ضارع»: المحذوفة بدل من جملة «ليُبك يزيد». وجملة: «تطيح...»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: حذف عامل الفاعل لقرينة، والتقدير: يبكيك ضارع و «ضارع» فاعل فعل محذوف دلّ عليه مدخول الاستفهام المُقدَّر، كأنّه قيل: من يبكيه؟ فقيل: ضارع، أي يبكيه ضارع، ثمّ حذف الفعل، و «يزيد» نائب فاعل «يبك» المجزوم بلام الأمر.

والبيت للحارث بن نُهَيك، وعجزه:

ومُـخْـتَـبِـطٌ مـمّـا تُـطـيـحُ الـطَّـوائِـحُ

يقال: بكيته، أي: بكيت عليه، بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال، وليس بقياس، كما يجيء في باب المتعدِّي، وغير المتعدِّي من قسم الأفعال.

والضارع: الذليل، من قولهم: «ضَرُعَ ضراعة».

قوله: «لخصُومة» متعلّق بـ «ضارع» وإن لم يعتمد على شيء، لأن الجار والمجرور يكتفي برائحة الفعل، أي: يبكيه من يضرع ويذل لأجل الخصومة، فإن يزيد كان ملجأ وظهرًا للأذلاء والضعفاء. والمختبط: الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة، يقال: «اختبطني فلان»، وأصله من: خبطت الشجرة، إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها. مما تطيح: أي: تذهب وتهلك، والطوائح بمعنى المطيحات، يقال: «طوَّحته الطوائح وأطاحته الطوائح، أي: ذهبت به ورمت به». ولا يقال: المطوِّحات ولا المطيحات، وهو إما على حذف الزوائد، مثل: «أورس» فهو «وارس»، و «أعْشَب» فهو «عاشب»، أو على النسب، مثل: «ماء دافق»، أي: ذو دفق.

يقال: «طاح يطوح»، مثل: «قال يقول»، و «طاح يطيح»، وهو واوي من باب «فَعِل» «يفعِل» بكسر العين فيهما عند الخليل.

وقوله: «مما تطيح» متعلّق بـ «مختبط»، أي: يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله، و «ما» مصدرية، أو بـ «يبكي» المقدّر، أي: يبكي لأجل إهلاك المنايا يزيد، ويجوز أن تكون «ما» بمعنى «التي»، أي: لأجل خلال الكَرَم التي طوَّحتها الطوائح. و «تطيح» على كل تقدير: حكاية حال ماضية، يُورَد الماضي بصورة الحال إذا كان الأمر هائلاً لتصويره للمخاطب، نحو: «لقيت الأسد، فأضربه فأقتله».

* * *

قوله: «ووجوبًا في مثل: ﴿**وإنْ أحد من المشركين استجارك**﴾»(١)، إنما كان الحذف واجبًا مع وجود المفسِّر، نحو: «استجارك» الظاهر، لأن الغرض من الإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدّر، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسِّر، لأن الإبهام المحوج إلى التفسير إنما كان لأجل التقدير، ومع الإظهار لا إبهام، والغرض من الإبهام ثُمّ التفسير إحداث وقع في النفوس لذلك المبهم، لأن النفوس تتشوَّق، إذا سمعتِ المبهم، إلى العِلم بالمقصود منه، وأيضًا في ذكر الشيء مرتين: مبهمًا ثم

(١) التوبة: ٦.

مفسَّرًا توكيد ليس في ذكره مرة. وإنما لم يُحكم بكون «أحد» مبتدأ، و «استجارك» خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية.

على أنه نسب إلى الأخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلاً، فمثالنا، على مذهبه إذن، ليس من قبيل ما نحن فيه.

ويَبطل ما نُسب إليه بوجوب النصب في: «إن زيدًا ضربته»، إلاّ على ما أجازه بعض الكوفيين من نحو [من الكامل]:

٤٦ ـ لا تَجْزَعي إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ [فإذا هَلَكْتُ فَعِندَ ذلك فَاجْزَعي]

ومع ذلك، ما أوّلوه إلا بإضمار فعل رافع لِـ «منفس»، أي: إن هلك منفس، وهو مع ذلك مردود على ما يجيء الكلام عليه بعدُ.

---

٤٦ ـ **التخريج**: البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٧٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٩٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٣١٤، ٣٢١، ١١/ ٣٦؛ وسمط اللآلي ص ٤٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٢، ٢/ ٨٢٩، وشرح المفصّل ٢/ ٣٨؛ والكتاب ١/ ١٣٤؛ ولسان العرب ٦/ ٢٣٨ (نفس)، ١١/ ٢١١ (خلل)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٥٣٥؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٤٨؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٥١؛ والجنى الداني ص ٧٢؛ وجواهر الأدب ص ٦٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٢، ٩/ ٤١، ٤٣، ٤٤؛ والردّ على النحاة ص ١١٤؛ وشرح الأشموني ١/ ١٨٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٢٦٤؛ ولسان العرب ٤/ ٦٠٤ (عمر)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٦، ٤٠٣؛ والمقتضب ٢/ ٧٦.

اللغة: لا تجزعي: لا تخافي. المنفس: هنا المال الكثير. أهلكته: أنفقته. هلكتُ: متُّ.

المعنى: يخاطب الشاعر زوجته بقوله: لا تخافي على إنفاقي المال وتبذيره، فإنني ما دمت حيًا لن تحتاجي إلى شيء، وإذا متّ فعند ذلك اجزعي لأنك لن تجدي من بعدي مَنْ يؤمّن لك حاجتك.

الإعراب: **«لا»**: الناهية. **«تجزعي»**: فعل مضاع مجزوم بحذف النون، والياء ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **«إن»**: حرف شرط جازم. **«منفس»**: فاعل لفعل محذوف تقديره: هلك، أو نائب فاعل لفعل محذوف تقديره: «أهلك». **«أهلكته»**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء ضمير متّصل مبنيّ في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. **«فإذا»**: الفاء: حرف استئناف، **«إذا»**: ظرف يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. **«هلكت»**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **«فعند»**: الفاء: زائدة، و «عند»: ظرف زمان متعلق بالفعل «اجزعي»، وهو مضاف. **«ذلك»**: اسم إشارة في محل جر بالإضافة. **«فاجزعي»**: الفاء: واقعة في جواب الشرط، **«اجزعي»**: فعل أمر مبني، والياء: ضمير.. فاعل.

جملة «لا تجزعي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن منفس أهلكته فلا تجزعي»، الشرطية استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أهلكته»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إذا هلكت فلا تجزعي»: الشرطية استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هلكت»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «اجزعي»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم.

الشاهد فيه قوله: «إن منفس أهلكته» حيث رفع «منفس» بإضمار فعل دلّ عليه ما بعده، لأنّ حرف الشرط يقتضي فعلاً مظهرًا أو مضمرًا. ويرويه البصريون بنصب «منفس» بفعل منصوب مفسّر بالمذكور، والتقدير: إن أهلكتُ منفسًا أهلكته.

وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطّرد في نحو: «لو ذاتُ سوارٍ لَطَمَتْني»[١]، و «هلاّ زيد قام»، أعني كل حرف لا يليه إلا الفعل.

ومفسر الفعل المقدّر إما فعل صريح كما مرّ، أو حرف يؤدّي معنى الفعل، مثل «أنَّ» الموضوعة للثبوت والتحقيق، فهي إذن دالة على ثبت وتحقق، والتزم أن يكون خبرها فعلاً كما يجيء في قسم الحروف، ليكون «أنّ» مشعرًا بمعنى الفعل المقدر، وخبرها في صورة ذلك الفعل، أعني الفعل الماضي، فيكونان معًا كالفعل الصريح المفسِّر، وذلك بعد «لو» خاصة، نحو قوله تعالى: ﴿**لو أنَّ الله هداني**﴾[٢]، أي: لو ثبت وتحقّق أن الله هداني، فـ «أنّ» مع ما في حيزها فاعل ذلك الفعل المقدر.

* * *

قوله: «وقد يحذفان معًا مثل: نَعَم»، أي: يحذف الفعل والفاعل معًا، أما حذف الفاعل وحده فلم يثبت إلا عند الكسائي، كما يجيء في باب التنازع.

وإنما حُكم بعد «نَعَم» بحذف الفعل والفاعل معًا، لأن «نعم» حرف لا يفيد معناه الإفرادي إلا بانضمامه إلى غيره، كما سبق في حدِّ الاسم، وههنا أفاد المعنى الكلامي، فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدّقه «نَعَمْ»، وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية، فيقدَّر بعد «نَعَمْ» جملة فعلية، وإذا كان السؤال بجملة اسمية، كان المقدر بعد «نعم» [جملة] اسمية، كما يقال: «أزيد قائم؟» فتقول: «نعم»، أي: «نعم زيد قائم».

وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب، ولذا قال: وقد يحذفان.

* * *

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/ ١٩٣؛ وزهر الأكم ١/ ٧٧؛ والعقد الفريد ٣/ ١٢٩؛ وفصل المقال ص ٣٨١؛ وكتاب الأمثال ص ٢٦٨؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٤٣ (لطم)؛ والمستقصى ٢/ ٢٩٧؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٧٤.

والمعنى: لو لطمَتْني حرّة، فجعل السِّوار علامةً للحرّيّة، لأنّ العرب قلّما تُلبس الإماء السِّوار. يقول: لو لطمَتْني حرّة ذات حُليّ لاحتملت، ولكن لطمتني أمة عاطِل. وأصله أنّ امرأةً شريفةً مُنيت بذلك، وقيل: أصله أن امرأةً لطمتْ رجلاً، فنظر إليها، فإذا هي رثّة الهيئة عاطل، فقال هذا القول.

ويُروى، كما في مجمع الأمثال ٢/ ٢٠٢: «لو غيرُ ذاتِ سوارٍ لطمتْني»، وقيل: أصله أنّ حاتمًا الطائيّ مرّ ببلاد عنزة في بعض الأشهر الحُرُم، فناداه أسير لهم: يا أبا سفّانة، أكلني الإسار والقمل. فقال: ويحك! أسأتَ إذ نوّهتَ باسمي في غير بلاد قومي. فساوَمَ القوم به، ثمّ قال: أطلقوه، واجعلوا يديّ في القِدّ مكانه، ففعلوا، فجاءته امرأة ببعير ليفصده، فقام فنَحره، فلطمت وجهه، فقال المثل، يعني أنه لا يقتصّ من النساء، فَعُرف، ففدىٰ نفسه فداءً عظيمًا.

والمثل يقوله كريم يظلمه دنيّ، فلا يقدر على احتمال ظلمه.

(٢) الزمر: ٥٧.

التنازع

١ ـ صُوَر التنازع

قال ابن الحاجب:

وإذا تنازع الفعلان ظاهرًا بعدهما، فقد يكون في الفاعلية، مثل: «ضربني وأكرمني زيد»، وفي المفعولية، مثل: «ضربت وأكرمت زيدًا»، وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أنه لو قال: الفعلان فصاعدًا، أو شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، نحو: «أنا قاتل وضارب زيدًا» وليشمل أيضًا أكثر من عاملين، نحو: «ضربت وأهنت وأكرمت زيدًا»، لكان أعمّ، لكنه اقتصر على الأصل وهو الفعل، وعلى أول المتعددات وهو الاثنان.

قوله: «ظاهرًا بعدهما»، إنما قال ذلك لأن بعض المضمرات لا يصح تنازعه، وذلك لأن المضمر المتنازَع لا يخلو من أن يكون متصلاً أو منفصلاً، ويستحيل التنازع في المضمر المتصل بالعامل الأخير مرفوعًا ومنصوبًا، لأن التنازع إنما يكون حيث يمكن أن يعمل في المتنازَع فيه، وهو في مكانه، كلُّ واحد من المتنازِعين لو خلاَّه الآخر، والعامل الأول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالعامل الأخير، لأن المتصل يجب اتصاله بعامله، أو بما هو كجزئه، ولا يتصل بعامل آخر.

وأما المنفصل، فإن كان مرفوعًا، نحو: «ما ضرب وما أكرم إلا أنا»، وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع، نحو: «ما قام وما قعد إلا زيد»، فلا يجوز أن يكون أيضًا من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون، وهو أن الأوّل إذا توجّه إلى المتنازَع[1] بالفاعلية

(١) أي: المتنازع فيه، واستخدام صيغة اسم المفعول «المتنازَع» وحدها استخدام سليم لأنّ الفعل «تنازع» يتعدّى بنفسه وبحرف الجرّ «في».

وألغيته، فلا بدّ أن يكون في العامل الملغى ضمير موافق للمتنازَع، وإنما لم يجز أن يكون منه، إذ لو كان الملغى ههنا هو الأوّل، وأضمرت فيه ضميرًا مطابقًا للمتنازع، فإن كان بدون «إلاّ» صار هكذا: «ما ضربت وما أكرم إلا أنا»، و «ما قام، أي: هو، أعني زيدًا، وما قعد إلا زيد»، فيكون «إلا أنا» مستثنى من المتعدّد المقدّر في: «ما أكرم»، و: «إلاّ زيد» مستثنى من المتعدّد المقدّر في: «ما قعد»، ولا يجوز أن يكونا مستثنيين من: «ما ضربت»، و «ما قام»، لأنه لا متعدّد فيهما لا ظاهرًا ولا مقدّرًا، فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعدما كانا مثبتين له، وشرط باب التنازع ألاّ يختلف المعنى بالإضمار في الملغى.

وإن كان الإضمار في الملغى مع «إلاّ»، قلت في الأوّل: «ما ضرب إلا أنا، وما أكرم إلا أنا»، إذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بـ «إلاّ»، فلا يكون من باب التنازع، لأن الملغى في باب التنازع إمّا أن يكون خاليًا من العَمل في المتنازع وفي نائبه أعني الضمير، كـ «ضربتُ وأكرمني زيد»، وكذا «ضربَ وأكرمَتْ هند»، عند الكسائي، أو يكون فيه نائب عن المتنازَع، أعني الضمير في نحو: «ضربا وأكرمت الزيدين»، ليظهر كونه ملغى وكون الآخر هو المُعمَل، ولا يظهر في «إلا أنا» الذي بعد «ما ضرب»، نيابةً عن «إلاّ أنا» الذي بعد «ما أكرم»، كما ظهرت في ألف «ضربا» نيابة عن «الزيدين» في قولك: «ضربا وأكرمت الزيدين»، فلا يظهر كون «ما ضرب» ملغًى، وكون «ما أكرم» مُعمَلاً، إذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للآخر على السواء، وكان يجب أن تقول في الثاني: «ما قام إلا هو»، و «ما قعد إلا زيد»، ولا يستعمل مثله في كلامهم، بل المستعمل: «ما قام وما قعد إلا زيد».

ويجوز أن يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي، ويكون الفاعل محذوفًا من الأوّل مع إعماله للثاني، كما هو مذهبه على ما يجيء. ويلزم البصريين أيضًا في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه، لأنهم يوافقونه ههنا في أن هذا من باب الحذف لا من باب الإضمار، لأنهم حذفوا الفاعل مع «إلاّ» لدلالة الثاني عليه، لأنه هو.

وكل ما ذكرنا على إعمال الأوّل في المنفصل المرفوع يجيء مثله في إعمال الثاني فيه.

وإن كان المتنازع فيه منفصلاً منصوبًا، نحو: «ما ضربت وما أكرمت إلاّ إيّاك»، جاز أن يكون من باب التنازع، وتكون قد حذفت المفعول مع «إلاّ» من الأوّل مع إعمال الثاني، أو من الثاني مع إعمال الأوّل، إذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل، وكذا المجرور المنصوب المحل، نحو: «قمتُ وقعدت بك».

فعلى هذا، يجوز التنازع في المضمر المنفصل[١] والمجرور، ولا سيما إذا تقدم ذلك الضمير على العاملين، نحو: «إيّاكَ ضربتُ وأكرمتُ».

فقول المصنف: «ظاهرًا» غير وارد مورده، وكذا قوله: «بعدهما» لا حاجة إليه، إذ قد يتنازعان فيما هو قبلهما إذا كان منصوبًا، نحو: «زيدًا ضربت وقتلت»، و «بك قمت وقعدت»، و «إيّاك ضربت وأكرمت».

* * *

قوله: «فقد يكون في الفاعلية»، أي: يكون التنازع.

اعلم أن العاملين في التنازع على ضربين، إذ هما إما متفقان أو مختلفان، والمتفقان على ثلاثة أضرب، لأنهما إما أن يتفقا في التنازع في الفاعلية فحَسْب، نحو: «ضربني وأكرمني زيد»، أو في المفعولية فحسب، نحو: «ضربتُ وأكرمتُ زيدًا»، أو في الفاعلية والمفعولية معًا، نحو: «ضربَ وأكرمَ زيدٌ عَمْرًا»، ولم يذكر المصنف هذا الثالث، لأنه يتبيَّن بالقسمين الأولين، لأنهما إذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معًا، فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا أيضًا في المفعولية.

والمختلفان على ضربين، لأنه إمّا أن يطلب الأوّل الفاعلية، والثاني المفعولية، نحو: «ضربني وأكرمت زيدًا»، أو بالعكس، نحو: «ضربتُ وأكرمني زيد»، فقوله: «مختلفين» حال من الفعلين، لأن معنى قوله: «فقد يكون» أي: التنازع: فقد يتنازعان، أي: فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين، واحترز بقوله: «مختلفين»، عن القسم الثالث من أقسام المتفقين، لأنهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية أيضًا، لكن متفقين في التنازع، وإنما احترز عنه، لأن هذا القسم كما ذكرنا يتبيَّن من القسمين الأولين حتى لا يتكرّر بعض الأقسام.

* * *

٢ ـ اختلاف البصريين والكوفيين في العامل في التنازع

قال ابن الحاجب:

ويختار البصريون إعمال الثاني، والكوفيون الأول[٢].

* * *

---

(١) غير المرفوع، فقد تقدَّم منذ قليل أنّه لا يجوز التنازع في الضمير المرفوع الواقع بعد «إلاّ».

(٢) انظر المسألة الثالثة عشرة من مسائل الخلاف بين النحويّين البصريين والنحويين الكوفيين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» ص ٨٣ ـ ٩٦.

قال الرضيّ:

أي البصريون يقولون: المختار إعمال الثاني مع تجويز إعمال الأوَّل. وكذا الكوفيون: يختارون إعمال الأوّل مع تجويز إعمال الثاني.

وإنما اختار البصريون إعمال الثاني لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب، فالأولى أن يستبدَّ به دون الأبعد، وأيضًا لو أعملت الأوّل في العطف في نحو: «قامَ وقَعَدَ زيد»، لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة، ولعطفت على الشيء وقد بقيت منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل.

ولا تجيء هذه العلة في غير العطف، نحو: «جاءني لأكرمه زيد، وكاد يخرج زيد».

وقال الكوفيون: إعمال الأوّل أَولى لأنه أوّل الطالبين، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثاني، ولا شكّ مع الاستقراء أنّ إعمال الثاني أكثر في كلامهم.

* * *

قوله: «الأَوّل»، أي إعمال الأول.

* * *

٣ ـ أثر إعمال الثاني من المتنازعين

قال ابن الحاجب:

فإن أعملت الثاني، أضمرت الفاعل في الأوّل على وفق الظاهر، دون الحذف خلافًا للكسائي، وجاز خلافًا للفرّاء مثل: «ضربني وضربت زيدًا»، وحذفت المفعول إن استغنيت عنه، وإلا أظهرت.

* * *

قال الرضيّ:

هذا بيان أنه إذا أعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين، فكيف يكون حال الأوّل، فقال: الأوّل إذن إما أن يطلب المتنازَع للفاعلية أو للمفعولية، فإن كان الأوّل، نحو: «ضربني وأكرمت زيدًا». فالبصريون يضمرون في الأوّل فاعلاً مطابقًا للاسم المتنازع في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فتقول: «ضَرَبَني وأكرمتُ زيدًا»، «ضرباني وأكرمت الزيدينِ»، «ضربوني وأكرمتُ الزيدينَ»، «ضربَتْني وأكرمتُ هندًا»، «ضربتاني وأكرمتُ الهندينِ»، «ضربْنَني وأكرمتُ الهنداتِ».

والكسائي يحذف الفاعل من الأوّل حذرًا من الإضمار قبل الذكر، كما ذكرنا قبل، فحاله كما قيل [من السريع]:

٤٧ ـ فكنْتُ كالسَّاعي إلى مَثْعَبِ مُوائِلاً من سَبَلِ الرّاعِدِ

وذلك لأن حذف الفاعل أشنع من الإضمار قبل الذكر، لأنه قد جاء بعده ما يفسره في الجملة، وإن لم يجيء لمحض التفسير، كما جاء في نحو: «ربَّه رجلاً». فهو يقول: «ضربني وأكرمت زيدًا، أو الزيدَينِ، أو الزيدِينَ، أو هندًا، أو الهندَينِ، أو الهندات».

ونقل المصنف عن الفراء منع هذه المسألة، أي: إعمال الثاني، إذا طلب الأوّلُ للفاعلية[1]، وقال إنه يوجب إعمال الأوّل في مثل هذا، والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا أنّ الثاني إن طلب أيضًا للفاعلية، نحو: «ضرب وأكرم زيد» جاز أن تُعمِل العاملين في المتنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين. لكن اجتماع المؤثرين التامَّين على أثرٍ واحدٍ مدلولٌ على فساده في الأصول. وهم يُجرون عوامل النحو كالمؤثِّرات الحقيقية، قال: وجاز أن تأتي بفاعل الأوّل ضميرًا بعد المتنازع، نحو: «ضَرَبَني وأكْرَمَني زيد هو»، جئت بالمنفصل لتعذّر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر.

وإن طلب الثاني للمفعولية مع طلب الفعل الأوّل له لأجل الفاعلية، نحو: «ضربني وأكرمت زيدًا هو»، تعيَّن عنده الإتيان بالضمير بعد المتنازع كما رأيت، كل هذا حذرًا مما لزم البصريين والكسائي من الإضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل.

* * *

قوله: «وحذفت المفعول إن استغنيت عنه، وإلا أظهرت». يعني إذا أعملت الثاني وطلب الأول للمفعولية، فالواجب حذف المفعول. وافق البصريون ههنا

---

٤٧ ـ **التخريج**: ليس هذا البيت من الشواهد النحويّة، ولكنه تمثيل لحال الكسائيّ الذي وقع في أشنع ممّا فرّ منه من حذف الفاعل مُضمرًا لئلاّ يلزم الإضمار قبل الذكر في نحو: «ضرباني وضربتُ الزيدين»، مع أنّ الإضمار قبل الذكر قد ورد، وحذف الفاعل في غير المسائل المحصورة لم يرد. ومثله [من البسيط]:

المُسْتَجيرُ بِعَمْرو عِنْدَ كُرْبَتِهِ كالمُسْتَجيرِ مِنَ الرَّمْضاءِ بالنارِ

والمثعب: مسيل الماء في الوادي. الموائل: الذي يتَّخذ موئلاً، أي: ملجأ. وسبل الراعد: المطر. والبيت لسعيد بن حسان، وقبله:

فَرَرْتُ مِنْ مَعْنٍ وإفْلاسِهِ إلى اليزيديِّ أبي واقِدِ

ومعن هو معن بن زائدة الذي يُضرب به المثل في الجود والكرم، واليزيديّ هو أحد أولاد يزيد بن عبد الملك.

انظر: خزانة الأدب ١/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(١) يُعَدِّي الرضيُّ الفعل «طلب» باللام، وهذه التعدية غير معروفة في المعاجم.

الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل، لأن الحذف هناك أيضًا كان الوجه، للزوم الإضمار قبل الذكر، إلاّ أنه تعذر لأن الفاعل لا يحذف، وفي المفعول هذا المانع مرتفع، لأنه فضلة يُحذف في السعة، فكيف مع مثل هذا المحوِج، أي: الإضمار قبل الذكر؟

قوله: «إن استغنيت عنه» في مثل: «ضربت وأكرمني زيد»، لا تقول: «ضربته وأكرمني زيد».

وقال المالكي(١): يجوز ذلك على قلّة.

* * *

قوله: «وإلاّ أظهرت» يعني إن لم تستغنِ عن المفعول أظهرت، وذلك لكونه أحد مفعولي باب «علمت» مع ذكر الآخر، فإنه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم، وذلك لكون مضمون الفعلين هو المفعول الحقيقي، لأن المعلوم في قولك: «علمت زيدًا قائمًا» مصدر المفعول الثاني مضافًا إلى الأوّل، أي: علمت قيام زيد، بخلاف مفعولي «أعطيت»، فإن كلّ واحد منهما مفعول به، إذ «زيد» في قولك: «أعطيت زيدًا درهمًا» مُعطًى، وكذا الدرهم، ولا يجوز أيضًا إضماره لكونه إضمارًا قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل، فلم يبقَ بعد تعذر الحذف والإضمار إلاّ الإظهار.

واعترض على هذا بأنه يجوز في السعة، وإن كان قليلاً، حذف أحد مفعولي باب «علمت» عند قيام القرينة، لأن كل واحد منهما في الظاهر منصوب برأسه، ظاهر في المفعولية، كمفعولي «أعطيت».

وقد جاء ذلك في القرآن والشعر، قال الله تعالى: **﴿ولا يَحْسَبَنَّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرًا لهم﴾**(٢) أي: بخلهم هو خيرًا، فحذف أوّلهما، وقال [من الخفيف]:

٤٨ ـ لا تَخَلْنا على غِرائِك إنّا ... طالَما قَدْ وَشَى بِنا الأعداءُ

---

(١) لعلّه يقصد ابن مالك. (٢) آل عمران: ١٨٠.

٤٨ ـ **التخريج**: البيت للحارث بن حلزة في ديوانه ص ٢٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٢٤، ٩/ ١٣٨؛ وشرح القصائد السبع ص ٤٥٤؛ وشرح القصائد العشر ص ٣٨١؛ وشرح المعلقات السبع ص ١٢٢؛ وشرح المعلقات العشر ص ١٢١؛ ولسان العرب ١٥/ ١٢١ (غرا)؛ والمعاني الكبير ٢/ ٨٧٢؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٥٨٦؛ ونوادر أبي زيد ص ١٩٨.

اللغة: على: هنا بمعنى «مع». الغِراء: الإغراء. وَشَى به عند السلطان وغيره: سعى به في غدر ومكيدة.

=

أي: لا تخلنا أذلاء، فحذف ثانيهما.

سلّمنا أنه امتنع الحذف، لمّا امتنع الإضمار، نحو: «حسبنيه، وحسبت زيدًا قائمًا».

***

قوله: «لكونه إضمارًا قبل الذكر في المفعول»، قلنا: إن جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف، وإن لم يجز فهو كالفاعل، فليجزْ فيه أيضًا الإضمار قبل الذكر، لمشاركته الفاعل في علّة جواز الإضمار قبل الذكر، وهي امتناع حذفه، سلّمنا أنه يمتنع الإضمار قبل الذكر في مطلق المفعول، لِمَ لا يجوز إضماره بعد الذكر، كما هو مذهب الفراء في: «ضربني وأكرمت زيدًا هو»، فنقول ههنا: «حسبني وحسبتُ زيدًا قائمًا إيّاه»، كما ذكر السيرافي؟ هذا، والحق أن يقال في هذا الأخير: إن الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبيّ قبيح، ولا سيَّما إذا صارا في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولاً حقيقيًا، لِـ «علمت» وبابه.

***

٤ ـ أثر إعمال الأوّل وما يترتب عليه

قال ابن الحاجب:

وإن أعملت الأوّل، أضمرتَ الفاعل في الثاني، والمفعول على المختار، إلاّ أن يمنعَ مانع فتظهر.

***

= **المعنى**: يؤكد الشاعر قوته وصلابته، فيقول لمخاطبه لا تظننَّ أننا نخور ونضعف مع إغرائك، فكثيرًا ما سعى بنا الوشاة والخصوم، ولم يقدروا على النيل منا.

الإعراب: **«لا»**: ناهية جازمة. **«تخلنا»**: فعل مضارع مجزوم بـ «لا» وعلامة جزمه السكون، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنت، و «نا»: مفعول به أول، والمفعول الثاني محذوف تقديره: أذلاء. **«على غرائك»**: جار ومجرور متعلقان بـ «أذلاء المحذوف» والكاف: مضاف إليه محلُّه الجر. **«إنا»**: حرف مشبه بالفعل و «نا»: اسم «إنّ» في محل نصب. **«طالما»**: كافة ومكفوف. **«قد»**: حرف تحقيق. **«وشىٰ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. **«بنا»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «وشى». **«الأعداءُ»**: فاعل مرفوع بالضمة.

جملة «لا تخلنا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إنا طالما قد وشى»: استئنافية لا محل لها. وجملة «وشى بنا الأعداء»: خبر لـ «إنّ» محلها الرفع.

الشاهد فيه: حذف أحد مفعولي باب «علمت» للقرينة، فقد حذف هنا المفعُول الثاني لـ «تخلنا» كما لاحظنا في الإعراب.

قال الرضيّ:

هذا بيان أنه إذا أعملتَ الأوّل، على ماهو المختار عند الكوفيين، فكيف يكون حال الثاني، فقال: لا يخلو إما أن يطلبه للفاعلية أو للمفعولية، فتقول في الأوّل: «ضربت وضربني زيدًا»، و «ضربت وضرباني الزيدَين»، و «ضربت وضربوني الزيدِينَ»، و «ضربت وضربتني هندًا»، و «ضربت وضربَتاني الهندين»، و «ضربت وضربْنَني الهندات»، تضمر الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من أحد، لأنه ليس إضمارًا قبل الذكر، لكون المتنازَع من حيث كونه معمولاً للأوّل مقدّمًا على العامل الثاني تقديرًا، وإن كان مؤخّرًا لفظًا.

***

قوله: «والمفعول على المختار»، أي: وأضمرت المفعول أيضًا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار، فيكون ضميرًا بارزًا، ولا تحذفه، نحو: «ضربني وضربته زيد»، ويجوز حذفه أيضًا لكونه فضلة. أما اختيار الإضمار فلأن الثاني أقرب الطالبين، فالأولى، إذا لم يحظَ بمطلوبه مع الإمكان، أن يُشْغَلِ بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه، حتى يترك ذلك المطلوب للأبعد الذي حقه ألاّ يعمل مع وجود الأقرب، وحتى لا يُظن بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب أنه ليس مطلوبه، وأنه موجّه إلى غيره.

فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسألة، أعني عند إعمال الأوّل وطلب الثاني للمفعول، على أن المختار إضمار المفعول في الثاني، كان خلوّ الثاني عن الضمير في قوله تعالى: **﴿هاؤم اقرؤوا كتابيه﴾**[١]، وقوله تعالى: **﴿آتوني أفرغ عليه قطرًا﴾**[٢]، دليلاً للبصريين على أن المختار إعمال الثاني، وإلاّ كان أفصح الكلام، أي القرآن، على غير المختار، أي على حذف المفعول من الثاني عند إعمال الأوّل.

***

قوله: «إلا أن يمنع مانع فتظهر»، على المختار، وذلك إذا كان ذلك المفعول أحد مفعولي باب «علمت»، ويلزم من إضماره مطابقًا للمعود إليه مخالفة بينه وبين المفعول الأوّل في الإفراد أو التثنية أو الجمع، أو التذكير أو التأنيث، نحو: «حسبَني وحسبْتهما منطلقين الزيدان منطلقًا». قال المصنف: لم يجز حذف «منطلقين»، لكونه ثاني مفعولي «حسبت»، ولا إضماره، لأنك لو أضمرته مثنى

(١) الحاقة: ١٩. (٢) الكهف: ٩٦.

ليطابق المفعول الأوّل، إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل وتطابقهما في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث واجب، لخالف المعود إليه، وهو «منطلقًا»، ولو أضمرته مفردًا ليطابق المرجوع إليه، لخالفَ المفعول الأول، فلما امتنع الحذف والإضمار، وجب إظهاره.

هذا كلامه، والكلام على عدم جواز حذف أحد مفعولي «حسبت» قد سبق، ولو سُلّم له، لم يُسلَّم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود إليه، إذا لم تلبس المخَالفة بينهما، قال تعالى: **﴿وإن كانت واحدة﴾**[1] وقبله: **﴿فإن كن نساء﴾**[2]، والضمير للأولاد.

فالإضمار قد يأتي على المعنى المقصود، فيجوز «حسبَني وحسبْتهما إياهما الزيدان منطلقًا»؛ وإن كان المعود إليه مفردًا، مراعاة للمسند إليه.

وكذا نقول: «حسبت وحسباني إياه الزيدين قائمين»، و «حسبت وحسبتني إياه هندًا قائمة»، و «حسبتني وحسبتها إياها هند قائمًا».

وفي كل هذا القبح حاصل لفصل الأجنبي بين العامل والمعمول، وفي بعضها بين المبتدأ والخبر في الأصل.

***

٥ ـ صورة ليست من التنازع وردّ على استدلال

قال ابن الحاجب:

وقول امرىء القيس [من الطويل]:

كفاني ولم أطلُبْ قليلٌ من المالِ[3]

ليس منه لفساد المعنى.

***

قال الرضيّ:

هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت في كون إعمال الأوّل هو المختار، وذلك أنهم قالوا: الشاعر فصيح، وقد أعمل الأوّل بلا ضرورة، إذ لو أعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن، ولا غيره، وأيضًا لَو أعمل الثاني لم يلزمه محذور، إذ كان يكون الفاعل مضمرًا في «كفاني»، فاختار إعمال الأوّل مع أنه

(١) النساء: ١١. (٢) النساء: ١١. (٣) سيأتي تخريجه بعد قليل.

لزمه شيء غير مختار بالاتفاق، وهو حذف المفعول من الثاني، كما مرّ، وفيه دليل على أن إعمال الأوّل مختار عند الفصحاء، إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين، مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الأمر، دون الأمر الآخر، إلا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر.

أجاب البصرية بأن هذا الاستدلال إنما يصحّ إذا كان هذا البيت من باب التنازع، وليس منه لفساد المعنى.

وبيانه مبني على مقدّمه، وهي أنّ «لو» تنفي شرطها وجزاءها[1]، سواء كانا مثبتين أو منفيَّين، فإن كانا مثبتين وجب انتفاؤهما، نحو: «لو كان لي مال لحججت»، فالحج ووجود المال منفيّان. وإن كانا منفيَّين، وجب ثبوتهما لأن نفي النفي إثبات، نحو: «لو لم تزرني لم أكرمك»، فالزيارة والإكرام مثبتان. وإن كان أحدهما مثبتًا دون الآخر، وجب ثبوت المنفيّ وانتفاء المثبت، نحو: «لو لم تشتمني أكرمتك»، و «لو شتمتني لم أكرمك».

رجعنا إلى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع، فنقول:

أوّله [من الطويل]:

٤٩ ـ فلو أنّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ [كفاني ولم أطلب قليل من المالِ]

(١) هذا هو المشهور عند النحاة، ولذلك يسمونها حرف امتناع لامتناع، وقد بيّن ابنُ هشام أنّ هذا لا يستقيم في عدد من المواضع.

انظر: مغني اللبيب ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

٤٩ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٩؛ والإنصاف ١/ ٨٤؛ وتذكرة النحاة ص ٣٣٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٢٧، ٤٦٢؛ والدرر ٥/ ٣٢٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٢، ٢/ ٦٤٢؛ وشرح قطر الندى ص ١٩٩؛ والكتاب ١/ ٧٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٠١، ٣/ ٦٠٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٨٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٥٦؛ والمقتضب ٤/ ٧٦؛ والمقرب ١/ ١٦١.

اللغة والمعنى: أسعى: أجدّ، أعمل. أدنى معيشة: حياة عاديّة.

يقول: لو أنه يسعى لحياة عاديّة لكفاه قليل من المال، ولكنّه يسعى في طلب الملك والسيادة لذلك يتوجّب عليه الجدّ والسعي المستمرّ.

الإعراب: **«فلو»**: الفاء: حرف عطف، «لو»: حرف امتناع لامتناع. **«أنّ»**: حرف مشبّه بالفعل. **«ما»**: حرف مصدريّ. **«أسعى»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة للتعذّر، والفاعل: أنا، والمصدر المؤوّل من «ما وما بعدها» في محلّ نصب اسم «أنّ». **«لأدنى»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «أنّ»، والمصدر المؤوّل من «أن واسمها وخبرها» في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: «لو ثبت كون سعيي»، وهو مضاف. **«معيشة»**: مضاف إليه مجرور. **«كفاني»**: فعل ماضٍ، **والنون**: للوقاية، **والياء**: في محلّ نصب مفعول به. **«ولم»**: الواو: حرف عطف، «لم»: حرفُ نفي وجزم =

وقوله: «أنّ ما أسعى لأدنى معيشة»، شرط «لو»، أي: لو ثبت أن سعيي لأدنى معيشة، فيكون المعنى: لم يثبت أنّ سعيي لأدنى معيشة، أي: أن طلبي لقليل من المال.

وقوله: كفاني، جزاء «لو»، وقوله: «لم أطلب قليل من المال» عطف عليه، فيكون حكمه حكم الجواب، فيكون عدم طلب قليل من المال منفيًا، أي: ثبت أن طلبي لقليل من المال، وهو إثبات لما نفاه بعينه في المصراع الأول، فيكون تناقضًا فيفسد المعنى.

فإن قال الكوفي: إن التناقض إنما جاء لجعلك «الواو» في: «ولم أطلب» للعطف، ونحن نقول إن «الواو» للحال.

فالجواب أنَّكَ تكون إذن مستشهدًا بما يحتمل العطف الراجح، والحال المرجوح، إذ «واو» العطف أكثر من «واو» الحال، والاستشهاد ينبغي أن يكون بالراجح، أو بما هو نصّ في المقصود، لا بما يحتمله وغيره على السواء، فكيف إذا كان غير المقصود راجحًا والمقصود مرجوحًا.

فإن قلت: فإلامَ توجه قوله: «ولم أطلب» إذا لم يكن موجهًا إلى «قليل»؟ قلنا: قيل «إلى المجد» المحذوف المدلول عليه بقوله بعدُ [من الطويل]:

ولكنَّما أسْعَى لمجْدٍ مُؤَثَّلٍ وقد يُدْرِكُ المجْدَ المؤثَّلَ أمثالي

والمعنى: لو كان سعيي لتحصيل أقلّ ما يعاش به، لكنت أكتفي بذلك، لأنه قد حصل لي ذلك، ولم أكن أطلب المجد.

والأظهر أن مفعول «لم أطلب» محذوف نسيًا، كما في قوله تعالى: ﴿**يقبض ويبسط**﴾[(1)]، أي: له القبض والبسط، وكذا ههنا، معنى البيت: لو كان سعيي

= وقلب. «**أطلب**»: فعل مضارع مجزوم، والفاعل: أنا، والمفعول به محذوف تقديره «ولم أطلب الملك...». «**قليل**»: فاعل «كفى» مرفوع. «**من المال**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ «قليل».

جملة (لو أسعى...): معطوفة على جملة سابقة. وجملة (كفاني...) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. وجملة (لم أطلب) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة.

والشاهد فيه قوله: «كفاني ولم أطلب قليل»، حيث جاء قوله: «قليل» فاعلاً لِـ «كفاني»، وليس البيت من باب التنازع، لأن من شرط التنازع صحّة توجّه كلّ واحد من العاملين إلى المعمول المتأخِّر مع بقاء المعنى صحيحًا والأمر ههنا ليس كذلك، لأنّ القليل ليس مطلوبًا.

(١) البقرة: ٢٤٥.

لقليل من المال لمنعني ما وجدته منه عن السعي، ولم يكن مني طلب مع ذلك الوجدان، بل كنت أستقر وأطمئن، ولكني أسعى لتحصيل مجد مؤثل، أي: مؤصل مدَّخر لنفسي ولعقبي، يرجع إليه عند التفاخر.

واعلم أنه قد يتنازع الفعلان المتعدّيان إلى ثلاثة، خلافًا للجرمي، نحو: «أعلمت وأعلمني زيد عمرًا قائمًا» على إعمال الثاني وحذف مفاعيل الأول، و «أعلمني وأعلمته إياه زيد عَمرًا قائمًا» على إعمال الأوّل وإضمار مفاعيل الثاني، والأَوْلى أن يقال: و «أعلمته ذلك» قصدًا للاختصار، إذ مفعول «علمت» في الحقيقة، كما ذكرنا، هو مضمون المفعولين، فيكون «ذلك» إشارة إليه، وإنما منعه الجرمي لعدم السماع.

وكذا يتنازع فعلا تعجب، خلافًا لبعضهم، نظرًا إلى قلة تصرّف فعل التعجب، تقول: «ما أحسن، وما أكرم زيدًا!» على إعمال الثاني وحذف مفعول الأول، و «ما أحسن وما أكرمه زيدًا!» على أعمال الأوّل[1].

* * *

(١) وحذف مفعول الثاني.

مفعول ما لَمْ يُسَمَّ فاعِله

قال ابن الحاجب:

مفعول ما لم يسمَّ فاعله: كل مفعول حُذف فاعله، وأقيم هو مُقامه، وشرطه أن تغيَّر صيغة الفعل إلى «فُعِل» و «يُفعَل»، ولا يقع المفعول الثاني من باب «علمت»، ولا الثالث من باب «أعلمت»، والمفعول له والمفعول معه كذلك، وإذا وُجد المفعول به تعيَّن له. تقول: «ضُرب زيدٌ، يومَ الجمعة أمام الأمير ضربًا شديدًا في داره»، فتعيَّن «زيد»، فإن لم يكن، فالجميع سواء، والأول من باب «أعطيت» أَولى من الثاني.

***

قال الرضيّ:

قولهم: «مفعول ما لم يسمَّ فاعله»، أي: مفعول الفعل الذي لم يسمَّ فاعله، وقولهم: «فعل ما لم يسمَّ فاعله»، أي: فعل المفعول الذي لم يسمَّ فاعله؛ أضيف الفعل إلى المفعول لأنه صيغ له.

قوله: «إلى فُعِل ويُفعَل» أي إلى «فُعِل» و «يُفعَل» ونظائرهما مما يُضمُّ أوّله في الماضي، ويُكسر ما قبل آخره حتى يعمَّ، نحو: «أُفْعِل»، و «افتُعِل»، و «اسْتُفْعِل»، و «فُعِّل»، و «فُوعِل»، و «فُعْلِل»، و «تُفُعْلِل»، وأمثالها، ويضمُّ أوّله ويفتح ما قبل آخره في المضارع حتى يعمَّ «يُفتَعَل»، و «يُستفَعل» و «يُفعلَل» وأمثالها، لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه أصلاً للرباعي وذي الزيادة.

***

قوله: «ولا يقع المفعول الثاني من باب «علِمت» ولا الثالث من باب أعلمتُ»، اعلم أن الثالث من باب «أعلمت» هو الثاني من باب «علمتُ»، كما يجيء في بابه، والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الأوّل، إذ معنى «أعلمت زيدًا عَمرًا فاضلاً»: صيَّرت زيدًا يعلم عَمْرًا فاضلاً، والثاني والثالث مفعولا «علمت»، فكلّ ما ثبت للمفعول الثاني من باب «علمت» يثبت لثالث مفاعيل «أعلمت»،

فنقول: إذا كان ثاني مفعولي «علمت» ظرفًا غير متصرّف، أو جارًا ومجرورًا، أو جملة، نحو: «علمت زيدًا عندك»، أو «أبوه منطلق»، أو «في الدار»، لم يقم مقام الفاعل، إذ معنى الظرف الذي لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية أو انجراره بـ «مِنْ»، نحو: «من قبلك»، والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح كما يجيء، والجملة، كما لا تقع فاعلاً، لا تقع موقعه أيضًا.

بلَى، إذا كانت محكيَّة، جاز قيامها مقامه، لكونها بمعنى المفرد، أي اللفظ، نحو قوله تعالى: ﴿**وقيل يا أرضُ ابلعي ماءك**﴾[1] أي: قيل هذا القول وهذا اللفظ، وكذا قد تجيء الجملة في مقام الفاعل، ومفعول ما لم يسمَّ فاعله وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته، كقوله تعالى: ﴿**وتبيَّن لكم كيف فعلنا بهم**﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿**أولم يهد لهم كم أهلكنا**﴾[3]. أي تبيَّن لكم فعلنا بهم، وألم يهد لهم إهلاكنا، فيصحّ نحو: «بُيِّن لكم كيف فعلنا».

وما أجازه الكسائي والفراء من قيام الجملة التي هي خبر لـ «كان» و «جَعل» مقام الفاعل، نحو: «كِين يُقام»، و «جُعل يُفعَل»، فبعيد لوجهين: **أحدهما**: أن هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر، وما حذف في هذا الباب فليس بمنويّ، ولا يحذف المبتدأ إلا مع كونه منويًا، فلا ينوب، على هذا، خبر «كان» المفرد أيضًا عن الفاعل، نحو: «كِين قائم»، وقد أجازه الفراء دون الكسائي.

والثاني: أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية، أو مؤولة بالمصدر المضمون، ولا معنى لـ «كِين القيام».

والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي «علمتُ» مطلقًا مقام الفاعل، قالوا: لأنه مسند أسند إلى المفعول الأوّل، فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند إليه، صار في حالة واحدة مسندًا ومسندًا إليه، فلا يجوز.

وفيما قالوا نظر، لأن كون الشيء مسندًا إلى شيء ومسندًا إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضر، كما في قولنا: «أعجبني ضرْبُ زيد عَمرًا»، فـ «أعجبني» مسند إلى «ضرْب»، و «ضرْب» مسند إلى «زيد»، ولو كان لفظ مسندًا إلى شيء أسند، أي ذلك الشيء، إلى ذلك اللفظ بعينه، لم يجز، وهذا كما يكون الشيء مضافًا ومضافًا إليه بالنسبة إلى شيئين، كـ «غلام» في قولك: «فرس غلام زيد».

وأمَّا المتأخّرون فقالوا: يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يلتبس، كما إذا كان

---

(١) هود: ٤٤.
(٢) إبراهيم: ٤٥.
(٣) السجدة: ٢٦.

نكرة، وأوّل المفعولين معرفة، نحو: «ظُنَّ زيدًا قائم»، لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبر في الأصل.

والذي أرى، أنه يجوز قياسًا نيابته عن الفاعل، معرفةً كان أو نكرةً، واللبس مرتفع مع إلزام كل من المفعولين مركزه، وذلك بأن يكون ما كان خبرًا في الأصل بعدما كان مبتدأ[1]، فلا يجوز في نحو: «علمت زيدًا أباك»، مع اللبس تقديم الثاني على الأوّل، وهذا كما قلنا في نحو: «ضرب موسى عيسى»، وكذا في نحو: «أعلمتك زيدًا أباك»، فإذا لزم كل واحد مركزه، لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل، وهو في مكانه.

وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل أن يَلِي الفعل بلا فصل، بل معناه أن يرتفع بالفعل ارتفاعَ الفاعل، فتقول: «عُلِم زيدًا أبوك»، والمرفوع ثاني المفعولين، و «أُعلمك زيدًا أبوك»، والمرفوع ثالث المفاعيل.

وكذا يجب حفظ المراتب في باب «أعطيت» إذا ألبست مخالفته، نحو: «أعطيتُ زيدًا أخاك»، فإن لم تلبس لقرينة، جاز العدول، كقوله تعالى: ﴿**أفرأيتَ من اتخذ إلهه هواه**﴾[2].

هذا الذي قلنا من حيث القياس، ولا شك أن السماع لم يأت إلا بقيام أوّل مفعولي «علمت»، لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل، والجار أحقّ بصَقبه.

وكذا: لم يُسمع إلا قيام أوّل مفاعيل «أعلمت»، كقوله [من الكامل]:

٥٠ ـ نُبِّئتُ عَمْرًا غيرَ شَاكِرِ نِعْمَتي [والكُفْرُ مَخْبَثَةٌ لِنَفْسِ المُنْعِمِ]

---

(١) أي: واقعًا بعدما كان مبتدأ.

(٢) الجاثية: ٢٣.

٥٠ ـ **التخريج**: البيت لعنترة في ديوانه ص ٢١٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٣٦؛ ولسان العرب ٢/ ١٤٥ (خبث)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٩.

اللغة: الكفر هنا: الجحد. المخبثة: من خَبُث الشيء خلاف طاب، والمخبثة: سبب الخبث والمدعاة له.

المعنى: علمت أن هذا الرجل جاحدٌ ما أوليته من النعم، وفعله هذا مدعاة إلى أن يعيد المرء النظر في مساعدته كل الناس، فمن أَنْعِمَتْ عليه نعمة، ولم يشكرها فإنّ ذلك سبب لتغيُّر نفس المنعِم من الإنعام على كل أحد.

الإعراب: «**نُبِّئت**»: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء: في محل رفع نائب فاعل. «**عمرًا**»: مفعول به ثان في المعنى. «**غير**»: مفعول به ثالث في المعنى أيضًا. «**شاكر**»: مضاف إليه. «**نعمتي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وياء المتكلم: مضاف إليه. «**والكفر**»: الواو: حرف استئناف. «**الكفر**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**مخبثة**»: خبر مرفوع بالضمة. «**لنفس**»: جار ومجرور متعلقان بـ «مخبثة». «**المنعم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

=

لأنه في الحقيقة: فاعل «عَلِم»، إذ معنى: «أُعلِم زيدٌ عَمْرًا منطلقًا»: علمَ زيد عَمرًا منطلقًا.

وقيام ثاني مفاعيل «أعلمت» مقام الفاعل أَولى، من حيث القياس، من قيام ثالثها، كما كان قيام أوّل مفعولي «علمت» أَولى، فتقول: «أُعلمك زيدًا أباك»، ولا يلبس مع لزوم كلٍّ مركزه.

* * *

قوله: «والمفعول له والمفعول معه كذلك»، إنما لا يقومان مقام الفاعل، لأن النائب منابه ينبغي أن يكون مثلَه في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى، وإن جاز ألاَّ يُذكر لفظًا، كما أن الفاعل من ضروريات الفعل، ولا شك أن الفعل لا بدَّ له من مصدر، إذ هو جزؤه، وكذا لا بدَّ له من زمان ومكان يقع فيهما، ولا بدَّ للمتعدي من مفعول يقع عليه، وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر، ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل، كالمجرور بلام التعليل، نحو: «جئتك للسَّمن»، فلا يقال: «جيء للسمن»، إذ ربَّ فعل بلا غرض، لكونه عبثًا، فمن ثمَّ لم يقم المفعول له مقام الفاعل، وإنما لم يقم المفعول معه مقامه، إذ هو مصاحب، وربَّ فعل يُفعَل بلا مصاحب، مع أن معه «الواو» التي أصلها العطف وهي دليل الانفصال، والفاعل كجزء الفعل، ولو حذفتها لم يُعرف كونه مفعولاً معه.

وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضرورياته، وأجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الأصل فاعلاً، فقال في: «طاب زيد نفسًا»: «طيبتْ نفس زيد»، وأما الحال فإنها، وإن كانت من ضروريات الفعل، لكن قلّة مجيئها في الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بدَّ لكل فعل منه.

* * *

قوله: «وإذا وجد المفعول به تعيَّن له» أي: للقيام مقام الفاعل، وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشدَّ منه لسائر المنصوبات.

هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون، ووافقهم بعض المتأخرين، فذهبوا إلى أن قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أَولى، لا أنه واجب، استدلالاً

= جملة «نبئت» ابتدائية لا محل لها. وجملة «الكفر مخبثة» استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «نُبِّئتُ عمرًا غير شاكر نعمتي» حيث جاء «نُبِّئت» وهو من أخوات «أعلم» متعديًا إلى ثلاثة مفاعيل وعندما بني للمجهول ناب المفعول الأول عن الفاعل.

بالقراءة الشاذة: ﴿لولا نُزِّل عليه القرآن﴾[(١)]، بالنصب، وبقول الشاعر [من الوافر]:

٥١ ـ وَلو وَلَدَتْ قُفَيرةُ جِرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بذلك الجِرْوِ الكِلابا

وأمثاله.

ومنع الجزولي نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار، كما في [من البسيط]:

٥٢ ـ أمَرْتُكَ الخَيْرَ [فَافْعَلْ ما أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ]

---

(١) الفرقان: ٣٢.

٥١ ـ **التخريج**: البيت لجرير في خزانة الأدب ١/ ٣٣٧؛ والدرر ٢/ ٢٩٢، ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٩٧؛ وشرح المفصل ٧/ ٧٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٢.

اللغة: قُفَيْرة: اسم أمّ الفرزدق. الجرو: ولد السبع، ومنها الكلاب.

المعنى: ذَمَّ الشاعر قُفَيْرة بأنها لو ولدت جروًا لسُبَّ بسببه كل الكلاب لسوء خُلقه وخَلْقه.

الإعراب: «**ولو**»: الواو: بحسب ما قبلها. «لو»: حرف شرط غير جازم. «**وَلَدت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «**قُفَيْرة**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**جَرْوَ**»: مفعول به منصوب. «**كلبٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لَسُبَّ**»: اللام: رابطة لجواب الشرط. «**سُبَّ**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «**بذلك**»: الباء حرف جر. «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بحرف الجر. واللام للبعد، والكاف للخطاب، والجار والمجرور في محل رفع نائب فاعل. «**الجرو**»: بدل من اسم الإشارة مجرور. «**الكلابا**»: مفعول به. قيل للفعل «سُبَّ» وقيل لفعل محذوف تقديره: أذمُّ. وقيل غير ذلك. والألف: للإطلاق.

جملة «لو ولدت.. لسُبَّ»: بحسب الواو. وجملة «وَلَدت»: جملة فعل الشرط لا محل لها. وجملة «لَسُبَّ»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

الشاهد فيه: أنَّ الكوفيين وبعض المتأخرين أجازوا نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح، فقد جعل هؤلاء «بذلك» نائبين عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح «الكلاب».

٥٢ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص ٦٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٢٤؛ والدرر ٥/ ١٨٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٢٧؛ والكتاب ١/ ٣٧؛ ومغني اللبيب ص ٣١٥؛ ولخفاف بن ندبة في ديوانه ص١٢٦؛ وللعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣١؛ ولأعشى طرود في المؤتلف والمختلف ص ١٧؛ وهو لأحد الأربعة السابقين أو لزرعة بن السائب في خزانة الأدب ١/ ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣؛ ولخفاف بن ندبة أو للعباس بن مرداس في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥٠؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ١٦، ٨/ ٢٥١؛ وشرح المفصَّل ٨/ ٥٠؛ وكتاب اللامات ص ١٣٩؛ والمحتسب ١/ ٥١، ٢٧٢؛ والمقتضب ٢/ ٣٦، ٨٦، ٣٢١.

اللغة والمعنى: النشب: المال الأصيل من نقود وماشية.

يقول الشاعر لأحد أنسبائه: كن كريمًا وافعل ما أُمرت به، لأنني تركت لك الكثير من الأموال والماشية. وأغلب الظنّ أنّ هذا الكلام وجّهه الشاعر إلى بنيه.

الإعراب: «**أمرتك**»: : فعل ماضٍ، **والتاء**: فاعل، **والكاف**: في محلّ نصب مفعول به أول. «**الخير**»: مفعول به ثانٍ. «**فافعل**»: الفاءُ: الفصيحة. «**افعل**»: فعل أمر، والفاعل: أنت. «**ما**»: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به لـ «**أفعل**». «**أمرت**»: افعل ماضٍ للمجهول، **والتاء**: نائب فاعل. «**به**»: =

والوجه الجواز، لالتحاقه بالمفعول به الصريح.

والأخفش أجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدّمهما على المفعول به ووصفهما، والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل أن يكون ملفوظًا به.

وقد أجاز سيبويه إضمار المصدر المعهود، فيقال لمن ينتظر القعود: «قد قُعِد»، أو الخروج: «قد خُرِج»، بناء على قرينة التوقع، أي: قُعِد القعود المتوقع.

ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل إذا كان المصدر مفعولاً به، نحو قولك: «قمت فاستُحسن»، أي: استُحسِن قيامي.

ويشترط في المفعول المطلق أيضًا ألاً يكون لمجرد التوكيد، إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله في إفادة ما لم يفده الفعل حتى يتبيَّن احتياج الفعل إليه، ليصيرا معًا كلامًا، فلو قلت: «ضُرِب ضَرْبٌ» لم يجز، لأن «ضرب» مستغنٍ بدلالته على «ضَرْب» عن قولك: «ضربٌ»، بل يقال: «ضُرِب ضربة»، أو: «الضرب الفلاني»، ولذلك قال المصنف «ضربًا شديدًا»، وكذا يشترط الفائدة المتجدّدة في كل ما ينوب عن الفاعل، فلا يقال: «ضُرِب شيء»، ولا «جُلِس مكان أو زمان أو في موضع»، لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل، ولا فائدة متجدّدة في ذكرها.

ويشترط في الظرف النائب أن يكون متصرّفًا ملفوظًا به، وقد أجاز بعضهم في غير المتصرف، نحو: «قُعِد عندك»، وليس بوجه، وأجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة، نحو: «أنت في دار ضُرِب»، أي: ضُرِب فيها.

وقولُه تعالى: ﴿**كل أولئك كان عنه مسؤولا**﴾[1]: «عنه» مرفوع المحل

= جار ومجرور متعلّقان بـ «أمر». «**فقد**»: الفاء: حرف عطف أو تعليل، «**قد**»: حرف تحقيق. «**تركتك**»: فعل ماضٍ، «**والتاء**»: فاعل، والكاف: في محلّ نصب مفعول به أولّ. «**ذا**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**مال**»: مضاف إليه مجرور. «**وذا**»: «**الواو**»: حرف عطف، «**ذا**»: معطوفة على «ذا» السابقة منصوبة بالألف مثلها، وهو مضاف. «**نشب**»: مضاف إليه.

جملة (أمرتك الخير) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة (افعل...) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة (أمرت به) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. وجملة (قد تركتك...) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها تعليليّة.

والشاهد فيه قوله: «أمرتُك الخيرَ» حيث حذف الجارّ، والأصل: أمرتك بالخير.

(١) الإسراء: ٣٦.

بـ «مسؤولاً» المقدّر المفسَّر بـ «مسؤولاً» الظاهر، كما في قوله تعالى: **﴿وإن أحدٌ منَ المشركينَ استجارك﴾**[1]، لكن ليس في «مسؤولاً» المفسِّر ضمير كما كان في: «استجارك» المفسّر، وذلك لأصالة الفعل في رفع المسند إليه، فلا يجوز خلوّه منه، بخلاف اسمي الفاعل والمفعول.

والأكثرون على أنه إذا فُقِد المفعول به، تساوت البواقي في النيابة، ولم يَفضُل بعضها بعضًا؛ ورجَّح بعضهم الجار والمجرور منها، لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف، ورجَّح بعضهم الظرفين[2] والمصدر لأنها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق لأن دلالة الفعل عليه أكثر.

والأَولى أن يقال: كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به، فهو أولى بالنيابة، وذلك إذنُ[3] اختياره.

* * *

قوله: «من باب أعطيت» أي: مما له مفعولان أوّلهما ليس بمبتدأ، وإنما كان أَولى، لأن فيه معنى الفاعلية دون الثاني، ففي «أعطيت زيدًا درهمًا»: «زيد» عاطٍ، أي: آخذ، و «الدرهم» معطوّ، وفي «كسوت عَمرًا جبَّة»: «عمرو» مكتسٍ، و «الجبة» مكتساة، وكذا في غيره.

* * *

(١) التوبة: ٦.

(٢) أي: ظرف الزمان وظرف المكان.

(٣) الإذن: الإجازة.

المبتدأ والخبر

١ - تعريف المبتدأ والخبر

قال ابن الحاجب:

ومنها[1] المبتدأ والخبر، فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندًا إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر، مثل «زيد قائم»، و «ما قائم الزيدان»، و «أقائم الزيدان؟» فإن طابقت مفردًا، جاز الأمران، والخبر هو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن المبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين، فلا يمكن جمعهما في حدّ، لأن الحدَ مُبيِّن للماهية بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشيئان في الماهية، لم يجتمعا في حدّ، فأفرد المصنف لكل منهما حدًّا، وقدّم منهما ما هو الأكثر في كلامهم.

وفسَّر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدأ بنواسخ المبتدأ، وهي: «كان»، و «إنَّ»، و «ظنّ» وأخواتها، و «ما»، و «لا»، والأولى أن نطلق ولا نخصّ عاملاً دون عامل صونًا للحد عن اللفظ المجمل، ونجيب عن قولهم: «بحسبك زيد»، و «ما في الدار من أحد» بزيادة الباء و «مِن»، فكأنهما معدومان، وعن قولهم في نحو: «إن زيدًا منطلق وعمرو»، إن «عمرو» معطوف على محلّ اسم «إنّ»، لكونه مرفوع المحل بالابتداء، أو بجواب قريب من الأول[2]، وذلك أن لفظة «إنَّ» لعدم تغييرها معنى الجملة، صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها إلا التأكيد.

لكنه يشكل بقولهم: «لا رجل ظريفٌ في الدار»، حملاً لرفع هذه الصفة على

(١) أي: من المرفوعات.

(٢) أي: القول بزيادة الباء في «بحسبك زيد»، وزيادة «مِنْ» في «ما في الدار من أحد».

محل الاسم الذي هو المبتدأ، إن اخترنا مذهب الأخفش والمبرد، وهو أن «لا» هذه عاملة، وخبرها مرفوع بها، واسمها منصوب المحل.

ووجه الإشكال هو أن «لا» ليس زائدًا ولا جاريًا مجرى الزائد، فاسمها إذن ليس بمجرد عن العامل اللفظي، وهو مبتدأ، وإلاّ لم يجز الحمل على موضعه بالرفع.

ولا يشكل إن اخترنا مذهب سيبويه، وهو أن «لا» هذه ليست بعاملة، والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ.

فإن قيل: نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده، بل على محل المركب الذي هو «لا» مع اسمها، وهذا المركب مجرد عن العوامل.

فالجواب أنه قد خرج إذن هذا المركب عن حد المبتدأ بقولهم: هو الاسم المجرد، وليس هذا المركب باسم، بل هو حرف مع اسم، إلا أن يقال: إنه بالتركيب صار كاسم واحد، لكن الاعتراض وارد عل كل حال على مذهب من أجاز رفع صفة «لا» التبرئة، إذا كان مضافًا، نحو: «لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ في الدار»، لأنه لا يصحّ فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم واحد.

* * *

قوله: «الاسم المجرد»، لا يرد عليه نحو: «تسمعُ بالمعيديّ لا أن تراه»[1]، وقوله تعالى: ﴿**سواء عليهم أأنذرتهم**﴾[2]، عند من قال: «أأنذرتهم» مبتدأ، لتأويلهما بالاسم، أي: سماعك بالمعيدي، وسواء عليهم إنذارك وتركه.

ولو قال: «المبتدأ: الاسم المسند إليه»، لدخل فيه الفاعل، ولو اقتصر على قوله: «الاسم المجرد عن العوامل اللفظية»، لدخل فيه الأسماء التي لا تركب مع عاملها، نحو: «واحد»، «اثنان»، والخبر، والمبتدأ الثاني[3]، فبقوله: «مسندًا إليه» خرجت الثلاثة.

* * *

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال العرب ص ٥٥؛ وتمثال الأمثال ١/ ٣٩٥؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٢٦٦؛ وجمهرة اللغة ص ٦٦٥؛ وزهر الأكم ٣/ ١٧٦؛ والفاخر ص ٦٥؛ وفصل المقال ص ١٣٥، ١٣٦؛ ومجمع الأمثال ١/ ١٢٩؛ والوسيط في الأمثال ص ٨٣.
والمعيديّ: تصغير «معدّيّ» على غير قياس. ورُوي في قصّة هذا المثل أنّ رجلاً من بني تميم يقال له ضمرة كان يُغير على مسالح النعمان بن المنذر حتّى إذا عيل صبرُ النعمان كتب إليه أن ادخلْ في طاعتي، ولك مئة من الإبل. فقبلها وأتاه، فلمّا نظر إليه ازدراه، وكان ضمرَةُ دَميمًا، فقال النعمان هذا المثل.
يُضرب لمن خَبَرُه خير من مرآته.

(٢) البقرة: ٦.

(٣) يريد النوع الثاني من المبتدأ، وهو الوصف الرافع لفعل يُغني عن الخبر.

قوله: «أو الصفة الواقعة... إلى آخره» هذا هو حد المبتدأ الثاني.

والنحاة تكلَّفوا إدخال هذا أيضًا في حدّ المبتدأ الأول، فقالوا: إن خبره محذوف لسدِّ فاعله مسدَّ الخبر، وليس بشيء، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر حتى يحذف ويسدّ غيره مسدَّه؛ ولو تكلفت له تقدير خبر، لم يتأتَّ، إذ هو في المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له، فمن ثَمَّ تمَّ بفاعله كلامًا من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، ولهذا أيضًا لا يُصغَّر، ولا يوصف، ولا يعرّف، ولا يثنى، ولا يجمع إلا على لغة «أكلوني البراغيث»(١).

ويعني بـ «الصفة»: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

* * *

قوله: «رافعة لظاهر»، احتراز عن نحو: «أقائمان الزيدان»، و: «أقائمون الزيدون»، فإنه خبر، ويريد بـ «الظاهر» ما كان بارزًا غير مستكنّ، سواء كان مظهرًا، نحو: «أقائم الزيدان»؟ أو مضمرًا، كقولك بعد ذكر الزيدين: «أقائِمٌ هما»؟ فإن قولك: «هما» فاعل مع كونه مضمرًا.

قوله: «بعد حرف النفي وألف الاستفهام»، وكذا بعد «هل» الاستفهامية، نحو: «ما قائم الزيدان»، و «إن قائم الزيدان»، و «أقائم الزيدون؟» و «هل حَسَنٌ الزيدان»؟

والأخفش والكوفيون جوَّزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام أو النفي، نحو: «قائم الزيدان»، كما يجيزون في نحو: «في الدار زيد»، أن يعمل الظرف بلا اعتماد، وأجْرِي نحو: «غير قائم الزيدان» مجرى: «ما قائم الزيدان»، لكونه بمعناه، قال [من المديد]:

٥٣ ـ غَيرُ مَأسوفٍ عَلى زَمَنٍ ... يَنْقَضي بالهَمِّ والحَزَنِ

---

(١) أي: اللغة التي يتّصل بها ضمير الفاعل الظاهر.

٥٣ ـ **التخريج**: البيت لأبي نواس في الدرر ٢/ ٦؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣٧؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٤٥؛ ومغنى اللبيب ١/ ١٥١، ٢/ ١٧٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٩٤، ٥/ ٢٨٩، ٧/ ٢٥؛ وتذكرة النحاة ص ١٧١، ٣٦٦، ٤٠٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٤٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٨٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥١٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٤.

اللغة: المأسوف: من الأسف، وهو شدّة الحزن.

المعنى: يقول: يجب ألاّ نأسف على زمن تتوالى همومه وأحزانه.

الإعراب: «**غير**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**مأسوف**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**على زمن**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مأسوف»: على أنّه نائب فاعل سدّ مسدّ خبر المبتدأ. «**ينقضي**»: فعل =

ومثل ذلك: «أقلُّ رجل يقول ذلك إلا زيد»، عند أبي علي، كما يجيء في باب الاستثناء، وكذا قولهم: «خطيئةُ يوم لا أصيد فيه»، أي: «قلّ رجل يقول ذلك، ويخطىء يوم لا أصيد فيه، أي: يقل ويندر»، فهذه كلها مبتدآت لا أخبار لها لما فيها من معنى الفعل.

ولا تدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي فتلزم الصدر، و «ربَّ»[1] عند أبي علي، مبتدأ لا خبر له. كـ «أقلّ رجل» لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي، كما يجيء في باب حروف الجر.

ويجوز عند الأخفش والفراء: «إنَّ قائمًا الزيدان» وسوّغ الكوفيون هذا الاستعمال في «ظن» أيضًا، نحو: «ظننت قائمًا الزيدان».

وكلاهما بعيد عن القياس، لأن الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل إلا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها، كمعنى النفي والاستفهام، أو دخول ما لا بدَّ من تقديرها فعلاً بعده كاللام الموصولة، وأما «إنَّ» و «ظنّ»، فليسا من ذينك في شيء، بل هما يطلبان الاسمية، فلا يصحّ تقديرها فعلاً بعدهما.

وأما العامل في المبتدأ، فقال البصريون: هو الابتداء[2]، وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد إليه، ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني[3] تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء.

واعترض بأن التجريد أمر عدميّ فلا يؤثِّر.

وأجيب بأن العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات، والعدم المخصوص أعني عدم الشيء المعيَّن يصحّ أن يكون علامة لشيء لخصوصيته.

وفسَّر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام لفظًا تحقيقًا، أو تقديرًا للإسناد إليه أو لإسناده[4]، حتى يسلم من الاعتراض بأن التجريد أمر عدميّ فلا يؤثِّر.

= مضارع مرفوع بالضمّة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». **«بالهمّ»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ينقضي». **«والحزن»**: الواو: حرف عطف «الحزن»: معطوف على «الهم» مجرور بالكسرة. جملة «غير مأسوف..»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ينقضي»: في محلّ جرّ نعت «زمن».
الشاهد فيه قوله: «غير مأسوف على زمن» حيث استغني عن خبر المبتدأ بنائب الفاعل.

(١) اختلف النحاة في «رُبَّ»: أهي حرف أم اسم. وسيأتي تفصيل ذلك في باب حروف الجرّ.

(٢) انظر المسألة الخامسة من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والنحويين الكوفيين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» ص ٤٤ ـ ٥١.

(٣) أي: النوع الثاني من نوعي المبتدأ كما تقدَّم منذ قليل.

(٤) قوله: «لإسناده» ليشمل الوصف المكتفي بمرفوعه، وهو ما يُعبِّر عنه الرضيّ بـ «المبتدأ الثاني».

ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي: هذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضًا، لطلبه لهما على السواء.

ونقل الأندلسي عن سيبويه أن العامل في الخبر هو المبتدأ، ويحكى هذا عن أبي علي وأبي الفتح.

وقال الكسائي والفراء: هما يترافعان، وقد قوّينا هذا في حدّ العامل.

وقال بعضهم: المبتدأ الأول يرتفع بإسناد الخبر إليه، كما قال خلف في ارتفاع الفاعل، وقال الكوفيون: المبتدأ الأول يرتفع بالضمير العائد من الخبر إليه، لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد أيضًا، كما يجيء.

* * *

قوله: «فإن طابقت مفردًا جاز الأمران»، أي: إن كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الإفراد، جاز الأمران: كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها، وكونها خبرًا عما بعدها.

فنقول: الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي إما أن تكون مفردة أو لا، فإن كانت مفردة، فالمسند إليه بعدها إما مفرد أو لا. والمفردة المفرد ما بعدها تحتمل وجهين كما ذكرنا الآن[1]، والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير، [و] ما بعدها فاعلها، والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها، نحو: «أقائمان الزيدان»؟ و «أقائمون الزيدون»؟ والأظهر أنها خبر عما بعدها، وتحتمل أن تكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة «يتعاقَبونَ فيكم ملائكة»[2].

والعامل في المبتدأ الثاني: تجريده عن العوامل لإسناده إلى شيء آخر، وعلى ما اخترنا في حدّ العامل يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الأول وخبره، لأن كون كل واحد منهما عمدة يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر.

* * *

قوله: «والخبر هو المجرد» دخل فيه المبتدأ الأول والثاني، والأسماء المعدودة.

---

(١) أي: في أوّل التقسيم الذي بدأ به في هذه الفِقرة.

(٢) هذه اللغة هي لغة «أكلوني البراغيث» نفسها، أي اللغة التي تُلحق بالفعل علامة فاعله الظاهر. و «يتعاقبون فيكم ملائكة» حديث نبويّ رواه البخاري: مواقيت ١٦، توحيد ٢٣، ٣٣؛ ومسلم: مساجد ٢١٠؛ والنسائي: صلاة ٢١؛ وأحمد ٢/٢٥٧، ٣١٢، ٤٨٦.

قوله: «المسند» أخرج منه المبتدأ الأول والأسماء المعدودة.

قوله «المغاير للصفة المذكورة» أخرج منه المبتدأ الثاني.

* * *

٢ ـ الأصل في المبتدأ التقديم

قال ابن الحاجب:

وأصل المبتدأ التقديم، ومن ثمَّ جاز: «في داره زيد»، وامتنع: «صاحبها في الدار».

* * *

قال الرضيّ:

إنما كان أصل المبتدأ التقديم، لأنه محكوم عليه، ولا بدّ من وجوده قبل الحكم، فقُصِد في اللفظ أيضًا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه.

وأما تقديم الحكم في الجملة الفعلية، فلكونه عاملاً في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل المعمول.

وإنما اعتبر هذا الأمر اللفظي أعني العمل، وألغى الأمر المعنوي، أعني تقدّم المحكوم عليه على الحكم، لأن العمل طارئ، والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه.

وأما وجوب تقديم الحكم في نحو: «أقائم الزيدان»، مع أن كل واحد عامل في الآخر على الصحيح[(١)]، فلكون الصفة فرعًا على الفعل في العمل، وقيل: إنما قدّم الفعل في الفعلية لكون الفعل محتاجًا إلى الاسم واستغناء الاسم عنه[(٢)]، فأرادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل، وقصدوا أيضًا الإيذان من أول الأمر أنها فعلية، فلو قُدِّم الفاعل، لم تتعيَّن للفعلية من أول الأمر، إذ يمكن صيرورته كلامًا باسم آخر[(٣)].

* * *

---

(١) تقدَّم أنّ الرضيّ يرجّح المذهب الكوفيّ في أن المبتدأ والخبر يترافعان، وهنا يريد القول إنّ الخبر رافع للمبتدأ الذي هو وصف معتمد على الاستفهام، والوصف بحكم عمل الفعل رافع له.

(٢) أي: ولاستغناء الاسم عن الفعل، فقد تتألّف الجملة من اسمين، نحو: «الشمس ساطعة».

(٣) أي: إذا قُدِّم الفاعل، وهو اسم، يمكن حمل الكلام على أنّه جملة اسميّة بإضافة اسم آخر إلى الاسم الذي قدّمناه.

قوله: «ومن ثَمَّ» أي: ومن جهة كون الأصل في المبتدأ التقديم، جازت هذه المسألة، يعني إن قيل: لِمَ جازت، وفيها إضمار قبل الذكر؟ قلنا: إن أصل المبتدأ التقديم، فالتقدير: «زيد في داره»، فالمعود إليه بعد الضمير لفظًا وقبله تقديرًا.

* * *

قوله: وامتنع «صاحبها في الدار» امتناع هذه أيضًا معلّل بكون أصل المبتدأ التقديم، فيكون الضمير في «صاحبها» راجعًا إلى «الدار» المؤخّر عن صاحبها لفظًا وأصلاً، فيكون ضميرًا قبل الذكر، فلا يجوز. ومن جوَّز ثمّة: «ضرب غلامُه زيدًا». ينبغي أن يجوِّز هذا، لأن طلب المبتدأ لخبره كطلب الفعل للمفعول، بل أشدّ.

وكان ترتيب الكلام يقتضي أن يذكر المصنف ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ، والمواضع التي يجب فيها تأخيره، ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدأ.

* * *

٣ ـ مسوّغات الابتداء بالنكرة

قال ابن الحاجب:

وقد يكون المبتدأ نكرة، إذا تخصّصت بوجه ما، مثل ﴿ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ﴾[(١)]، و «أَرَجُل في الدار، أم امرأة؟»، و «ما أحد خير منك»، و «شَرٌّ أهرَّ ذا ناب»[(٢)]، و «في الدار رجل»، و «سلامٌ عليك».

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ما. قال المصنِّف: لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، وهذه العلة تطّرد في الفاعل، مع أنهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص، وأما قول المصنِّف إن الفاعل يختصّ بالحكم المتقدّم عليه، فَوَهْم، لأنه إذا حصل تخصيصه

---

(١) البقرة: ٢٢١.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في خزانة الأدب ٤/ ٤٦٩، ٩/ ٢٦٢؛ وزهر الأكم ٣/ ٢٢٩؛ ولسان العرب ٥/ ٢٦١ (هرر)؛ والمستقصى ٢/ ١٣٠؛ ومجمع الأمثال ١/ ٣٧٠.
وذو الناب: الكلب. وأهرَّ الكلب: جعله يهرّ، أي: يصوِّت دون أن ينبح.
يُضرب عند ظهور أمارات الشرّ.

بالحكم فقط، كان بغير الحكم غير مخصّص، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته، وقد قال إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته.

وقال ابن الدهّان، وما أحسن ما قال: إذا حصلت الفائدة فأخبرْ عن أيّ نكرة شئت، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت، جاز الحكم، سواء تخصّص المحكوم عليه بشيء أو لا. فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل، سواء كانا معرفتين، أو نكرتين مختصّتين بوجه، أو نكرتين غير مختصّتين، شيء واحد، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك، كما لو علم «قيام «زيد» مثلاً فقلت: «زيد قائم»، عُدَّ لغوًا، ولو لم يكن يعلم كون رجل ما من الرجال قائمًا في الدار، جاز لك أن تقول: «رجل قائم في الدار»، وإن لم تخصّص النكرة بوجه.

وكذا تقول: «كوكبٌ انقضَّ الساعة»، قال الله تعالى: ﴿**وجوهٌ يومئذ ناضرة**﴾(١). وكذلك في الفاعل: لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول: «قام زيد»، ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار أن تقول: «قام في الدار رجل».

ولا أُنكر أن وقوع المبتدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرة، لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل، فإنّ فعله، لتقدّمه عليه وجوبًا، لا يلتبس بصفته.

ثم نقول: يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع:

أحدها: «ما» التعجّبية، على مذهب سيبويه، كما يجيء في بابه.

والثاني: المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى، نحو: «شرٌّ أهرَّ ذا ناب»(٢)، و «أمرٌ أَقْعَدَه عن الحرب»، و «شرٌّ ما ألجأك إلى مخَّة عرقوب»(٣).

الثالث: المبتدأ الذي خبره ظرف أو جار ومجرور.

الرابع: كلمات الاستفهام، نحو: «مَن عندك»؟ و «ما حدث»؟ أو ما يقع بعد حرف الاستفهام، نحو: «أرجلٌ في الدار»؟ و «هل رجل في الدار»؟ و «أرجلٌ في الدار أم امرأة»؟.

---

(١) القيامة: ٢٢.

(٢) تقدم منذ قليل تخريج هذا المثل وشرحه.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ٥٤٩؛ وزهر الأكم ٣/ ٢٢٨؛ وفصل المقال ص ٤٣٤؛ وكتاب الأمثال ص ٣١٢؛ ولسان العرب ١/ ٥٢ (جيأ)، ١٠٧ (شيأ)، ٥٩٥ (عرقب)، ٣/ ٥٢ (مخخ)، ١٤/ ٤١٩ (شأن)؛ والمستقصى ٢/ ١٣١؛ ومجمع الأمثال ١/ ٣٥٨.
والمخّ: نِقي العظم. وعرقوب الدابّة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها. والعُرقوب لا مخّ فيه. يُضرب عند الاضطرار إلى مسألة البخيل.

الخامس: ما بعد واو الحال، نحو: «ما أراك إلا وشخص يضربك».

السادس: بعد «أمّا»، نحو: «أمّا غلامٌ فليس عندك»، و «أمّا جاريةٌ فلا أملكها».

السابع: الجواب، نحو قولك: «رجلٌ» في جواب «مَن جاءك»؟، أي: «رجل جاءني»، لأن السؤال بالاسمية، فالجواب بمثلها أولى.

وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له، كقولهم: «شهر ثَرَى، وشهر تَرَى، وشهر مرعَى»[(١)]، وقولهم: «أمْتٌ في حَجَر لا فيك»[(٢)]، وقوله تعالى: **﴿وجوهٌ يومئذ ناضرة﴾**[(٣)].

أما قول المصنِّف في «ما» التعجبية، وفي نحو: «شرٌّ أهرَّ ذا ناب»: إن ذلك لما كان في المعنى فاعلاً، والفاعل يختص بالحكم المتقدّم عليه، فكذا يختصّ هذا أيضًا، فقد ذكرنا ما عليه، وهو أن المحكوم عليه إذا اختص بعين الحكم فأنت حاكم على غير المختصّ، فلا يتمّ قولهم، إذن، في تعليل كون المبتدأ معرفة أو مختصًا: إن الحكم ينبغي أن يكون على مختص، ولو كفى الاختصاص الحاصل من الخبر، لجاز الابتداء بأي نكرة كانت، سواء تقدّم الخبر عليها، أو تأخر، لأن المخصص في الصورتين حاصل على الجملة.

فظهر بما ذكرنا أن قول المصنِّف في نحو: «في الدار رجل»، إن المبتدأ يخصّص المتقدّم، ليس بشيء.

وأما قوله في نحو: «أرجل في الدار أم امرأة»، إن التخصيص حاصل عند المتكلم، لأنه يعلم كون أحدهما في الدار؛ فنقول: لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ، لجاز الابتداء بأي نكرة كانت، إذا كانت مخصوصة عند المتكلم، بل إنما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب على ما ذكروا.

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في فصل المقال ص ١١٩؛ ولسان العرب ١٤/ ١١٢ (ثرا)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٣٧٠.

والتقدير في المثل: شهر ثرى فيه، وشهر ترى فيه، وحذف التنوين من «ثرى» (وهو التراب النديّ المبلَّل)، ومن «مرعى» لمتابعة الفعل «ترى». ويعنون بالمثل شهور الربيع، أي: يمطر أوّلاً، ثمّ يطلع النبات فتراه، ثمّ يطول فترعاه النعم. ومنهم من يُكمل المثل، فيقول: «وشهر استوى»، أي: شهر يستوي فيه النبات.

(٢) الأَمْت: العِوَج، والمعنى: ليكنِ الأمت في الحجارة لا فيك، أي: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهي ممّا يوصف بالخلود والبقاء، وحَسُن الابتداء بالنكرة لأنهّ في قوّة الدعاء.

انظر: لسان العرب ٢/ ٥ (أمت)؛ والكتاب ١/ ٣٢٩.

(٣) القيامة: ٢٢.

ولو كان المجوِّز للتنكير في: «أرجل في الدار أم امرأة»، معرفة المتكلم بكون أحدهما في الدار، للزم امتناع: «أرجل في الدار؟» و «هل رجل في الدار؟» و «أرجل في الدار أو امرأة؟» لعدم لفظة «أم» الدالة على حصول الخبر عند المتكلم، وعدم شيء آخر يتخصص به المبتدأ.

وقوله في «ما أحد خير منك»، إن وجه التخصيص فيه أن النكرة في سياق النفي تفيد العموم، فقولك: «أحد» عمَّ جنس الإنس حيث لم يبق أحد منهم، ففيه نظر، وذلك أن التخصيص: أن يجعل لبعض من الجملة شيء ليس لسائر أمثاله، وأنت إذا قلت: «ما أحد خير منك»، فالقصد أن هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد، فلم يتخصص بعض الأفراد لأجل العموم بشيء، وكيف ذلك والخصوص ضد العموم، بل الحق أن يقال: إنما جاز ذلك، لأنك عيَّنت المحكوم عليه، وهو كل فرد فرد، ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معيَّن لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعيُّن المحكوم عليه، أما إذا بيَّنتُ أن حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فرد، فقد تعيَّن المحكوم عليه، وهو كل فرد فرد، وكذلك كلمات الشرط، نحو: «مَن صَمَت نجا»، تحصل الفائدة فيها بسبب التعيُّن الحاصل من العموم، لا بسب تخصّصه بشيء.

وقد اضطربت أقوالهم فيها، فاختار الأندلسي أن الخبر هو الشرط دون الجزاء، لجواز خلوّه من الضمير إذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتداء، دون الشرط، فإنه إذا ارتفعت كلمة الشرط على الابتداء، فلا بد للشرط من ضمير، نحو: «من قام قمت»، وفي الدعاء: «من كان الناس ثقته ورجاءه، فأنتَ ثقتي ورجائي».

وقيل: الخبر هو الشرط والجزاء معًا، لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط، كالجملة الواحدة.

وقيل: كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له.

هذا ما قيل فيها؛ ويمكن أن يقال على مذهب سيبويه: إن كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط وحرف الاستفهام، فحذفا لكثرة الاستعمال، على ما ذكرنا في حدّ الاسم: إنَّ كلمات[1] الشرط إمّا فاعلة لفعل مقدّر، أو مفعولة له، أو للظاهر، فقولك: «من قام قمت» أي «إنْ مَن قام» أي: «إن إنسان قام»، كقوله تعالى: ﴿**إن امرؤ هلك**﴾[2]، وقولك: «من ضربتَ ضربتُه»، أي: «إنَّ مَن

---

(١) أي: يمكن أن يقال: إنّ كلمات الشرط...

(٢) النساء: ١٧٦.

ضربت» أي: «إنْ إنسانًا ضربت»، فهو مفعول للفعل الظاهر، وقولك: «مَن ضربتَه ضربتُه»، أي: «إن مَن ضربته»، فهو مفعول للفعل المقدّر المفسَّر بالظاهر، وكذا في «ما»، نحو: «ما كان فليكن كذا»، هو فاعل، وفي: «ما فعلتَ أفعل»، هو مفعول للفعل الظاهر بعده، وفي: «ما فعلته أفعله». مفعول للفعل المقدّر، و «ما تَفْعَلْ أَفْعَلْ»، و «ما تفعله أفعله». وكذا في كلمات الاستفهام.

* * *

وقوله: في «سلام عليك»، إنه مختصّ بنسبته إلى «السلام»، لأن أصله: «سلمت سلامًا»، فـ «سلامًا» المنصوب منسوب إلى المتكلم، فإذا رفعته، فهو باق على ما كان عليه في حال النصب، غير مطرد في جميع الدعاء، إذ ليس معنى «ويل لك»: «ويلي لك»، لأن معنى «ويل»: الهلاك، ولو قدّرت أيضًا: «ويلك لك»، لكان خلفًا من القول، بل المراد مطلق الهلاك، فالأولى أن يقال: تنكيره لرعاية أصله حين كان مصدرًا منصوبًا، ولا تخصيص فيه، إذ تخصيصه بالنظر إلى المخاطب إنما كان بذكر الفعل الناصب والمسند إليه، وإنما تأخر الخبر عنه مع كونه جارًّا ومجرورًا لتقديم الأهم، وللتبادر(١) إلى ما هو المراد، إذ لو قدمت الخبر، وقلت: «عليك» قبلَ أن تقول: «سلام»، ربما يذهب الوهم إلى اللعنة، فيظن أن المراد: «عليك اللعنة»، ولهذا انخزل أبو تمام، وترك الإنشاد على ما يحكى، لمّا ابتدأ القصيدة وقال [من الطويل]:

٥٤ ـ عَلى مِثْلِها من أَرْبُعٍ وَمَلاَعِبِ ....

---

(١) أي: للإسراع.

٥٤ ـ **التخريج**: البيت لأبي تمام في ديوانه ١/ ١١١.

اللغة: الضمير في «مثلها» مُفَسّر بالتمييز المجرور بـ «من» «أَرْبُع» و «ملاعب» والأربع: جمع رَبْع بالفتحة، وهو محَلّة القوم ومنزلهم. تُذَالُ: فعل مضارع مبني للمجهول من «أذاله» بمعنى أهانه. المصونات: من الصون وهو خلاف الابتذال. السواكب: المنصبّة.

المعنى: يقول أُهينَتْ الدموع الغزيرة بسكبها على مثل هذه المنازل لخلوها من الأحباب.

الإعراب: «**على**»: حرف جرف. «**مثلها**»: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تُذَال» و «ها»: في محل جر مضاف إليه. «**من أربع**»: الجار والمجرور تمييز لـ «ها» في «مثلها». «**وملاعب**»: الواو: حرف عطف، «ملاعب»: معطوف على «أربع». «**تُذالُ**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة. «**مصوناتُ**»: نائب فاعل مرفوع. «**الدموع**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**السواكب**»: صفة لـ «الدموع» مجرورة مثله.

جملة «تُذَال المصونات» ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «على مثلها»: حيث قدّم الشاعر الخبر «على مثلها» فذهب الوهم إلى اللعنة، فظُنَّ أن المراد: «على مثلها... لعنة الله...».

فعارضه شخص كان حاضرًا، وقال: «لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»، وبعد المصراع:

تُـذالُ مَـصـونـاتُ الـدُّمـوعِ الـسَّـواكِـبِ

هـذا، مع أن «سلام» لا يجوز أن يكونَ بمعنى مصدر «سلمت»، لأن «سلَّمت» مشتق من «سلام عليك»، كـ «لبَّيت» من «لبّيك»، و «سبحلت» من «سبحان الله»، فمعنى «سلّمت» قلت: «سلام عليك»، كما أن «لبَّيت» و «سبحلت» بمعنى قلت: «لَبَّيكَ» و «سبحان الله»، فمعنى «سلام» الذي هو بمعنى مصدر «سلمت» قول «سلام عليك».

فعلى ما فسَّر المصنف ينبغي أن يكون معنى «سلام عليك»، قولٌ للفظ «سلام عليك»، وليس كذا، بل «سلام» في قولك: «سلام عليك»، بمعنى مصدر «سلَّمك الله»، أي: «جعلك سالمًا»، فالأصل: «سلَّمك الله سلامًا»، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال، فبقي المصدر منصوبًا، وكان النصب يدلّ على الفعل، والفعل على الحدوث، فلمّا قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره، أزالوا النصب الدال على الحدوث، فرفعوا «سلام».

وكذا أصل «ويلٌ لك»: «هلكت ويلاً»، أي: «هلاكًا»، فرفعوه بعد حذف الفعل، نفضًا لغبار معنى الحدوث.

***

٤ ـ الخبر الجملة

قال ابن الحاجب:

والخبر قد يكون جملة، نحو: «زيد أبوه قائم»، و «زيد قام أبوه»، فلا بدَّ من عائد، وقد يحذف.

***

قال الرضيّ:

اعلم أن خبر المبتدأ، قد يكون جملةً اسميَّة أو فعليَّة، كما مثّل به المصنِّف، وإنما جاز أن يكون جملة، لتضمّنها للحكم المطلوب من الخبر، كتضمّن المفرد له، وقال ابن الأنباري وبعض الكوفيين، لا يصحّ أن تكون طلبية، لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، وهو وَهْم، وإنما أُتُوا[1] من قبل إيهام لفظ خبر المبتدأ،

---

(١) أي: أتاهم الغلط.

وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب، كما أن الفاعل عندهم ليس من فَعل شيئًا، ففي قولك: «زيد عندك»، يسمُّون الظرف خبرًا، مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب، بل الخبر عندهم ما ذكره المصنِّف، وهو المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة.

ويدلّ على جواز كونها طلبية قوله تعالى: ﴿**بل أنتم لا مرحبًا بكم**﴾[(١)]، وأيضًا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم: «أمّا زيد فاضربه».

وقال ثعلب: لا يجوز أن تكون قَسمية[(٢)]، نحو: «زيد والله لأضربنّه»، والأولى الجواز إذ لا منع.

* * *

قوله: «فلا بدَّ من عائد»، لا تخلو الجملة الواقعة خبرًا من أن تكون هي المبتدأ معنى أو لا، فإن كانت، لم تحتج إلى الضمير، كما في ضمير الشأن، نحو: «هو زيد قائم»، وكما في قولك: «مقولي: زيد قائم» لارتباطها به بلا ضمير، لأنها هو.

وإن لم تكن إياه، فلا بد من ضمير ظاهر أو مقدر. وقد يقام الظاهر مقام الضمير.

وإنما احتاجت إلى الضمير، لأن الجملة في الأصل كلام مستقلّ، فإذا قصدت جعلها جزء الكلام، فلا بدّ من رابطة تربطها بالجزء الآخر، وتلك الرابطة هي الضمير، إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض، فمن ثمَّ قيل في بعض الأخبار، كما يجيء، إن الظاهر قائم مقام الضمير.

وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسًا وسماعًا، فالقياس في موضع، وهو أن يكون الضمير مجرورًا بـ «مِنْ»، والجملة الخبرية ابتدائيَّة، والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول، نحو: «البُرُّ: الكُرُّ بستّين»[(٣)]، أي: الكرُّ منه، لأن جزئيته تشعر بالضمير، فيحذف الجار والمجرور معًا، فإن كان المبتدأ الثاني نكرة، فالجار والمجرور صفة له، نحو: «السَّمن منوان بدرهم»[(٤)]. وكذا إذا كان معرفًا باللام، كما في «البرّ: الكرّ منه بستين»، لأن التعريف غير مقصود قصده، فهو كقوله [من الكامل]:

---

(١) ص: ٦٠.

(٢) أي: جملة قَسَمية.

(٣) البرّ: الحنطة (لسان العرب ٤/ ٥٥ (برر)). والكُرّ: مكيال لأهل العراق، وهو ستّة أوقار حمار، وهو عند أهل العراق ستّون قفيزًا. (لسان العرب ٥/ ١٣٧ (كرر)).

(٤) المنا: المكيال الذي يكيلون به السمن وغيره. (لسان العرب ١٥/ ٢٩٧ (مني)).

٥٥ ـ وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلى اللئيمِ يَسُبُّني فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لا يَعْنِيني

ويجوز أن يكون حالاً من الضمير الذي في الخبر، والعامل فيه الخبر، أي: «البُرُّ: الكُرُّ كائن بستّين كائنًا منه».

قال الفراء: ويحذف أيضًا قياسًا إذا كان الضمير منصوبًا مفعولاً به والمبتدأ «كل». قال [من الرجز]:

٥٦ ـ قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخيارِ تَدَّعي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

---

٥٥ ـ **التخريج**: البيت لرجل من سلول في الدرر ١/ ٧٨؛ وشرح التصريح ٢/ ١١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣١٠؛ والكتاب ٣/ ٢٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨؛ ولشمر بن عمرو الحنفيّ في الأصمعيّات ص ١٢٦؛ ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ص ١٧١؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٦٣؛ والأشباه والنظائر ٣/ ٩٠؛ والأضداد ص ١٣٢؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣١؛ وجواهر الأدب ص ٣٠٧؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٥٧، ٣٥٨، ٣/ ٢٠١، ٤/ ٢٠٧، ٢٠٨، ٥/ ٢٣، ٥٠٣، ٧/ ١٩٧، ٩/ ١١٩، ٣٨٣؛ والخصائص ٢/ ٣٣٨، ٣/ ٣٣٠؛ والدرر ٦/ ١٥٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤١؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٧٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٧٨١ (ثم)، ١٥/ ٢٩٦ (منن)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٠٢، ٢/ ٤٢٩، ٦٤٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٩، ٢/ ١٤٠.

اللغة: اللئيم: الدنيء، الخسيس: يعنيني: يقصدني.

الإعراب: «**ولقد**»: الواو: بحسب ما قبلها، واللام: رابطة جواب القسم، و «قد» للتحقيق. «**أمر**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله... وجوبًا «أنا». «**على اللئيم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أمرّ». «**يسبّني**»: فعل مضارع مرفوع، والنون: للوقاية، والياء: في محلّ نصب مفعول به، وفاعله.. جوازًا «هو». «**فمضيت**»: الفاء: حرف عطف، «مضيت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**ثمت**»: حرف عطف. «**قلت**»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**لا**»: حرف نفي. «**يعنيني**»: فعل مضارع، والنون: للوقاية، والياء: في محلّ نصب مفعول به. وفاعله... جوازًا تقديره: «هو».

جملة «يسبّني» في محلّ جر نعت «اللئيم». وجملة «مضيت»: معطوفة على جملة «أمر»، فهي مثلها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قلت»: معطوفة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا يعنيني»: في محلّ نصب مفعول به.

الشاهد فيه قوله: «على اللئيم يسبّني». حيث جاءت كلمة «اللئيم» نكرة معنى لا لفظًا، وقد جاءت جملة «يسبني» نعتًا، وأجاز ابن مالك أن تكون الجملة حالاً. وفي البيت شاهد آخر للنحاة، وهو تعيّن الفعل المضارع للمضيّ إذا عُطف الفعل الماضي عليه.

٥٦ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في تخليص الشواهد ص ٢٨١؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٥٩؛ والدرر ٢/ ١٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤، ٤٤١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٤٤؛ وشرح المفصل ٦/ ٩٠؛ والكتاب ١/ ٨٥؛ والمحتسب ١/ ٢١١؛ ومعاهد التنصيص ١/ ١٤٧؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٠١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٤؛ وبلا نسبة في الأغاني ١٠/ ١٧٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٠، ٦/ =

وقال [من الوافر]:

٥٧ ـ ثَلاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَأَخْزَى اللَّهُ رابِعَةً تَعُودُ

قال: لأن «كلهم ضربت» بمعنى الجحد، أي: «ما منهم إلا ضربت».

وقال السيرافي: ليس هذا بحجة، إذ كل موجب يتهيَّأ ردُّه إلى الجحد، كما تقول في «زيدٌ ضربت»: «ما زيد إلا مضروب»، ثم يقال له: لا تأثير للجحد في جواز حذف الضمير معه.

والسماع في غير ذلك.

= ٢٧٢، ٢٧٣؛ والخصائص ٢/ ٦١؛ وشرح المفصل ٢/ ٣٠؛ والكتاب ١/ ١٢٧، ١٣٧، ١٤٦؛ والمقتضب ٤/ ٢٥٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٧.

الإعراب: «**قد**»: حرف تحقيق. «**أصبحت**»: فعل ماض ناقص، والتاء: للتأنيث. «**أمّ**»: اسم «أصبحت» مرفوع، وهو مضاف. «**الخيار**»: مضاف إليه مجرور. «تدّعي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**عليّ**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تدّعي». «**ذنبًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**كلّه**»: مبتدأ مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة، «**لم**»: حرف جزم. «**أصنع**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحُرّك بالكسر لضرورة القافية، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا.

جملة «قد أصبحت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «تدعي»: في محلّ نصب خبر «أصبحت»، وجملة «كله لم أصنع»: في محل نصب نعت لِـ «ذنبًا»، وجملة «لم أصنع»: في محلّ رفع خبر «كلّه».

الشاهد فيه قوله: «كله لم أصنع» حيث حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر، وهذا الحذف جائز قياسًا عند الفرّاء إذا كان منصوبًا مفعولاً به، والمبتدأ لفظ «كلّ».

٥٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٨١؛ وتذكرة النحاة ص ٦٤١؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٦٦، ٥/ ١٧٠، ٦/ ٢٧٣.

اللغة: أخزاه: أوقعه في بليّة وأذلّه وفضحه.

المعنى: لقد قتلت ثلاث نسوة، وأتمنى من الله أن يفضح الرابعة قبل أن تعود إليّ؛ لعلّه يريد أنه تزوّج ثلاثًا، ولا يتمنّى الرابعة، أو لعلّه قتلهنّ فعلاً.

الإعراب: «**ثلاث**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**كلّهن**»: «كلُّ»: توكيد مرفوع بالضمّة، و «هن»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**قتلت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**عمدًا**»: حال منصوبة بالفتحة. «**فأخزى**»: الفاء: حرف استئناف، «أخزى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. «**الله**»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمّة. «**رابعة**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**تعود**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي).

جملة «ثلاث قتلت»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «قتلت»: في محلّ رفع خبر لـ (ثلاث). وجملة «فأخزى»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «تعود»: في محلّ نصب صفة لـ (رابعة).

الشاهد فيه قوله: «ثلاث قتلت» حيث جاء بالخبر فعلاً ماضيًا لا عائد فيه على المبتدأ، بمعنى أنه حذف الضمير الذي يعود إلى (ثلاث)، فلم يقل «ثلاث قتلتهنّ».

أما في المجرور، فنحو قوله تعالى: ﴿**ولمن صَبَر وغفر، إن ذلك لَمِن عزم الأمور**﴾[1]، أي: إن ذلك منه.

وأما في المنصوب فيشترط كونه بفعل لفظًا، قال [من المتقارب]:

٥٨ ـ [فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ] فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثَوبٌ أَجُرّ

أو بصفة محلاً، نحو: «أنا زيدٌ ضارب»، ولا يختصّ مع كونه سماعيًا بالشعر خلافًا للكوفيين.

وأما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة، وقد يحذف في الصلة في بعض الأحوال، لكونها أشدَّ ارتباطًا بالموصول من المبتدأ، كما يجيء في باب الموصولات، وجواز حذف الضمير في الصلة أحسن منه في الصفة، لكون اتصالها بالموصول أشدّ، إذ لا غنى للموصول عنها، وهما بتقدير مفرد، نحو قوله تعالى: ﴿**أهذا الذي بعث الله رسولا**﴾[2]، ثم الحذف بعدها في الصفة أحسن منه في خبر المبتدأ، نحو: «جاءني رجل ضربت»، لأنها مع الموصوف جزء الجملة، بخلاف الخبر، فإنه مع المبتدأ جملة، فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة أولى.

وإنما كان الحذف في الصفة أنقص حسنًا منه في الصلة، إذ ليست الصفة من ضروريات الموصوف، كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته.

فالحذف في الجملة إذا كانت خبرًا للمبتدأ، على ما قال سيبويه، يجوز في الشعر بلا وصف ضعف، وهو في غيره ضعيف.

وأما وضع الظاهر مقام الضمير، فإن كان في معرض التفخيم جاز قياسًا،

---

(١) الشورى: ٤٣.

٥٨ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ١٥٩؛ والأشباه والنظائر ٣/ ١١٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٧٣، ٣٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٦؛ والكتاب ١/ ٨٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٤٥؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ١٢٤؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٧٢.

الإعراب: «**فأقبلت**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «أقبلت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**زحفًا**»: حال أو مفعول مطلق منصوب. «**على الركبتين**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «زحفًا». «**فثوب**»: «الفاء»: استئنافية، «ثوب»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**لبست**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محل رفع فاعل. «**وثوب**»: «الواو»: عاطفة للجمل، «**ثوب**»: مبتدأ مرفوع. «**أجرّ**»: فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا».

جملة «أقبلت»: بحسب ما قبلها. وجملة «ثوب لبست»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لبست»: في محل رفع خبر «ثوب». وجملة «ثوب أجر»: معطوفة على جملة «ثوب لبست» فهي مثلها. وجملة «أجر»: في محل رفع خبر «ثوب».

الشاهد فيه: «ثوب لبست، وثوب أجرّ» حيث ابتدأ بالنكرة مسوّغًا التنويع.

(٢) الفرقان: ٤١.

كقوله تعالى: ﴿الحاقة، ما الحاقة﴾[1]، أي: ما هي؟، وإن لم يكن، فعند سيبويه يجوز في الشعر، بشرط أن يكون بلفظ الأوّل، قال [من الطويل]:

٥٩ ـ لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ ولا مُنْسِيءٍ مَعْنٌ وَلاَ مُتَيَسِّرُ

بجرّ «منسيء»، فإذا رفعته فهو خبر مقدّم على المبتدأ، وقال [من الخفيف]:

٦٠ ـ لا أَرَى المَوْتَ يَسْبِقُ الموتَ شَيءٌ [نَغَّصَ المَوْتُ ذا الغِنَى والفقيرا]

---

(١) الحاقة: ١ ـ ٢.

٥٩ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٣١٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٧٥، ٣٧٩، ٤/ ١٤٢؛ والدرر ٢/ ١٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٠؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ١٢٨.

اللغة: معن: رجل يضرب المثل به في شدّة التقاضي. المنسيء: الذي يؤخّر المدين بدَيْنه. المتيسّر: الذي يتساهل مع مدينه.

المعنى: أقسم أن معنًا لا يترك حقّه، ولا يؤخّر المطالبة بحقّه، ولا يتساهل مع مدينه.

الإعراب: «**لعمرك**»: اللام: حرف للقسم، «عمر»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، والكاف: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة، والخبر محذوف تقديره (قسمي). «**ما**»: حرف نفي يعمل عمل (ليس). «**معن**»: اسم (ما) مرفوع بالضمّة. «**بتارك**»: الباء: حرف جرّ زائد، «**تارك**»: اسم مجرور لفظًا، منصوب محلاً على أنه خبر (ما). «**حقه**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف لتوكيد النفي. «**منسيء**»: اسم معطوف على «تارك» مجرور، وعلى رواية الضمّ فهو خبر مقدّم. «**معن**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**ولا**»: «الواو»: حرف عطف، «لا»: حرف لتوكيد النفي. «**متيسر**»: معطوف على (منسيء) على توهّم الضمّ مرفوع بالضمّة.

جملة «لعمرك قسمي»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «ما معن بتارك» جواب القسم لا محلّ لها. وجملة «منسيء معن»: معطوفة على جواب القسم لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «ولا منسيء معن» حيث كرّر الاسم (معن) وجرّ (منسيء) لأنه يعطفه على الخبر المتقدّم (بتارك).

٦٠ ـ **التخريج**: البيت لعديّ بن زيد في ديوانه ص ٦٥؛ والأشباه والنظائر ٨/ ٣٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٧٨، ٣٧٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٦، ١١٨؛ ولسوادة بن عديّ في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٢٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٦؛ والكتاب ١/ ٦٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٥٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٠٠.

اللغة: نغّصَ: كدَّر العَيْشَ.

المعنى: لا أعتقد أنَّ شيئًا يفوق الموتَ في تكديره عيشَ الإنسان، غنيًّا كان أو فقيرًا، وفي قطعه عليه ما كان يحبُّ الاستكثار منه.

الإعراب: «**لا**»: حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب. «**أرى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذّر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا «أنا». «**الموت**»: مفعول به أوّل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. «**يسبقُ**»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «**الموت**»: مفعول به مقدَّم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. «**شيءٌ**»: فاعل مؤخّر مرفوع وعلامة رفعه الضمّة الظاهرة. «**نغّصَ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر. «**الموتُ**»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمّة. «**ذا**»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة. «**الغِنى**»: =

وإن لم يكن بلفظ الأوّل، لم يجز عنده.

وقال الأخفش: يجوز وإن لم يكن بلفظ الأوّل، في الشعر كان أو في غيره، قال [من الطويل]:

٦١ ـ إذا المَرْءُ لم يَغْشَ الكَريهةَ أوْشَكَتْ حِبالُ الهُوَيْنى بالفَتى أنْ تَقَطَّعا

= مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة المقدّرة على الألف للتعذُّر. **والفقيرا**: الواو: حرف عطف. «الفقيرا»: اسم معطوف على «ذا» منصوب مثله وعلامة نصبه الفتحة. والألف: للإطلاق.

جملة «لا أرى الموتَ» الفعلية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يسبق الموت شيءٌ» الفعلية: في محل نصب مفعول به ثانٍ لـ «أرى». وجملة «نغَّص الموت ذا الغنى» الفعلية: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لا أرى الموت يسبق الموتَ شيء» حيث وضع الاسم الظاهر «الموتَ» مقام الضمير «يسبقه».

٦١ ـ **التخريج**: البيت للكلحبة اليربوعي في تخليص الشواهد ص ٣٢٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٨٦، ٣٨٧؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٤٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٣؛ ولسان العرب ١٠/ ٥١٣ (وشك)؛ ونوادر أبي زيد ص ١٥٣؛ وله أو للأسود بن يعفر في المقاصد النحوية ٣/ ٤٤٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٥٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٧.

اللغة: غشيَ الأمرَ: أتاه وباشره. الكريهة: الحرب وشدّتها، وهي هنا بمعنى: النازلة والمصيبة. الهوينى: الرفق والاتّئاد. تقطعا: أصله تتقطع.

المعنى: إذا لم يواجه الإنسان المصيبة التي نزلت به، كادت ـ ودون شكّ ـ أن تعيا به الحيل في أن يعيش حياته بهدوء واستقرار.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان، مبني على السكون، متضمّن معنى الشرط، خافض لشرطه متعلّق بجوابه. «**المرءُ**»: فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور بعده، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «**لم يغشَ**»: «لم»: حرف نفي وجزم وقلب، «يغشَ»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**الكريهة**»: مفعول به منصوب. «**أوشكت**»: فعل ماض ناقص مبني على الفتح الظاهر، والتاء: للتأنيث لا محل لها من الإعراب. «**حبال**»: اسم «أوشكت» المرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «**الهوينى**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذُّر. «**بالفتى**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تقطّعا»، والفاعل ضمير مستتر تقديره جوازًا: هي. «**أن**»: حرف نصب ومصدري. «**تقطّعا**»: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف: للإطلاق. والمصدر المؤوّل من «أن» وما بعدها في محل نصب خبر «أوشكت».

جملة «إذا المرء... أوشكت» الشرطية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة الفعل المحذوف بعد «إذا»، مع الفاعل. «لم يغش المرءُ» الفعلية: في محل جر بالإضافة. وجملة «أوشكت أن تقطّعا» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها جملة جواب الشرط غير الجازم. وجملة «لم يغش» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها تفسيرية. وجملة «تقطّعا» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول الحرفي.

الشاهد فيه قوله: «إذا المرء... أوشكت بالفتى» حيث أعاد الاسم «الفتى» ثانيةً ولم يكن بلفظ الأول «المرء» وهذا غير جائز عند سيبويه، وجائز عند الأخفش في الشعر والنثر.

وليس هذا في خبر المبتدأ، قال: ويجوز «زيد قام أبو طاهر»، إذا كان «زيد» يكنى بأبي طاهر، قال الله تعالى: ﴿**إنَّ الذينَ آمنوا وَعَمِلوا الصَّالِحاتِ إنّا لا نُضيعُ أجْرَ مَن أحْسَنَ عَملا**﴾[١].

ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقًا، ولا وجه له، لوروده.

* * *

٥ ـ تقدير الخبر الظرف

قال ابن الحاجب:

وما وقع ظرفًا، فالأكثر أنه مقدَّر بجملة.

* * *

قال الرضيّ:

أي: ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، ولم يذكره لجريه مجراه في جميع أحكامه، حتى سمّاه بعضهم ظرفًا اصطلاحًا.

وانتصاب الظرف خبرًا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف، يعنون [أنّ] الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو: «زيد قائم»، أو كأنه هو في: ﴿**وأزواجه أمهاتهم**﴾[٢]، ارتفع ارتفاعه، ولما كان مخالفًا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ، فلا يقال في نحو: «زيد عندك»: «إن زيدًا عنده»، خالفه[٣] في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنويًا، وهو معنى المخالفة التي اتّصف بها الخبر، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر.

وأما البصريون فقالوا: لا بد للظرف من محذوف يتعلّق به، لفظي[٤]، إذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه[٥].

وقال بعض النحاة: العامل فيه المبتدأ.

وقال البصريون: الظرف منصوب على أنه مفعول فيه، كما أنه كذلك اتفاقًا

---

(١) الكهف: ٣٠.

(٢) الأحزاب: ٦.

(٣) قوله: «خالفه» جواب «لمّا كان مخالفًا له»، أي: خالف المبتدأ الخبرَ.

(٤) قوله: «لفظيّ» نعت لـ «محذوف».

(٥) انظر المسألة التاسعة والعشرين من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والنحويين الكوفيين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» ص ٢٤٥ ـ ٢٤٧.

في نحو: «جلست أمامَك»، و «خرجت يومَ الجمعة»، والجار والمجرور منصوب المحل على أنه مفعول به، كما أنه كذلك اتفاقًا في نحو: «مررت بزيد»، إلا أن العامل ههنا مقدر.

وينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامة، أي: مما لا يخلو منه فعل، نحو: «كائن»، و «حاصل»، ليكون الظرف دالاً عليه، ولو كان خاصًا كـ «آكل» و «شارب»، و «ضارب»، و «ناصر»، لم يجز لعدم الدليل عليه.

وقد يحذف خاص لقيام الدليل، نحو: «مَن لك بالمهذَّب»، أي «من يضمن»، ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل أصلاً، لقيام القرينة على تعيينه، وسدِّ الظرف مسدَّه، كما يجيء في: «لولا زيد لكان كذا»؛ فلا يقال: «زيد كائن في الدار»، وقال ابن جني بجوازه، ولا شاهد له.

وأما قوله تعالى: ﴿فلما رآه مستقرًا عنده﴾[(١)]، فمعناه: ساكنًا غير متحرّك، وليس بمعنى «كائنًا».

وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضع أُخر: «الصفة»، و «الصلة»، و «الحال»، وفيما عدا المواضع الأربعة، لا يتعلق الظرف والجار والمجرور إلا بملفوظ موجود.

وأكثرهم على أن المحذوف المتعلَّق به فعل، لأنّا نحتاج إلى ذلك المحذوف للتعلق، وإنما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو: «أنا مارٌّ بزيد» لمشابهته للفعل، فإذا احتجنا إلى المتعلَّق به فالأصل أولى، وأيضًا للقياس على: «الذي في الدار زيد»، و: «كل رجل في الدار فله درهم»، والمتعلَّق في الموضعين فعل لا غير، كما يأتي.

وذهب ابن السراج، وأبو الفتح، إلى أنه اسم لكونه مفردًا، والأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفردًا.

ولمانع أن يمنع.

قالوا: إنما كان أصله الإفراد، لأنه القول المقتضي نسبة أمر إلى آخر. فينبغي أن يكون المنسوب شيئًا واحدًا كالمنسوب إليه، وإلاّ لكانت هناك نسبتان أو أكثر، فيكون خبران أو أكثر، لا خبر واحد، فالتقدير في «زيد ضرب غلامُه»: «زيد مالك لغلام ضارب».

والجواب: أن المنسوب يكون شيئًا واحدًا كما قلتم، لكنه ذو نسبة في نفسه، فلا نقدّره بالمفرد، فالمنسوب إلى «زيد» في الصورة المذكورة: «ضَرْب غلامه» الذي تضمنته الجملة.

---

(١) النمل: ٤٠.

قالوا: إنه يُفصل بالظرف بين «أمَّا» وجوابها، ولا يفصل بينهما إلا بالمفرد، كما يجَيء.

والجواب أن الظرف في مثله ليس بمستقر، أي بمتعلّق بمحذوف، بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء، نحو: «أمَّا قدامَك فزيد قائم»، فهو كالمفعول به في نحو: «أما زيدًا فأنا ضارب»، كما يجيء في حروف الشرط.

واعلم أن صيرورة الجملة ذات محل من الإعراب، بعد أن لم تكن، لا يدلّ على كونها بتقدير المفرد، بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد.

وإن كان بعد الظرف معمول، نحو: «زيد خلفَك واقفًا»، فعند أبي علي هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل، ومن ثمَّ وجب حذفه.

وقال غيره: هو للعامل المقدر، لأن الظرف جامد، لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر له.

وكذا الخلاف في أن الخبر أيهما هو.

ثم ذهب السيرافي إلى أن الضمير حذف مع المتعلّق، وذهب أبو علي ومن تابعه إلى أنه انتقل إلى الظرف، لأنه يؤكَّد، كقوله [من الطويل]:

٦٢ ـ [فإنْ يَكُ جُثْماني بأرضٍ سِواكُمُ] فإنّ فُؤادي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أجْمَعُ

ويُعطَف عليه، كقوله [من الوافر]:

٦٣ ـ ألا يا نَخْلَةً من ذاتِ عِرْقٍ عَلَيكِ وَرَحْمَةُ اللّهِ السَّلامُ

---

٦٢ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١١١؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٩٥؛ والدرر ٢/ ١٩؛ وسمط اللآلي ص ٥٠٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٦؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٥٢٥؛ ولكثير عزّة في ديوانه ص ٤٠٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٩٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٤٢.

المعنى: يقول مخاطبًا بثينة: إذا كان الجسم بعيدًا عنكم فإن الفؤاد أبدًا بقربكم، أي أنّه مقيم على حبّها.

الإعراب: «**فإن**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «**يك**»: فعل مضارع ناقص مجزوم. «**جثماني**»: اسم «يك» مرفوع، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**بأرض**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «يك»، وهو مضاف. «**سواكم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف، و «كم»: ضمير في محل جرّ بالإضافة. «**فإنّ**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبّه بالفعل. «**فؤادي**»: اسم «إنّ» منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جر بالإضافة. «**عندك**»: ظرف مكان متعلّق بمحذوف خبر «إنّ»، وهو مضاف، والكاف: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**الدهر**»: ظرف زمان متعلّق بمحذوف خبر «إن». «**أجمع**»: توكيد للضمير المرفوع على الفاعلية المستكنّ بالظرف.

جملة «فإن يك...»: بحسب ما قبلها. وجملة «إنّ فؤادي...»: في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه قوله: «أجمع» حيث جاء توكيدًا للضمير المستكنّ في الظرف الواقع متعلّقه خبرًا.

٦٣ ـ **التخريج**: البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٠ (الهامش)؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٢، ٣/ ١٣١؛ =

ويتنصب عنه الحال، كقوله تعالى ﴿ففي الجنة خالدين فيها﴾[(١)].

قال أبو علي: وادَّعى بعضهم أنه مجمع عليه: أنّ الظرف إذا اعتمد على موصول، أو موصوف، أو ذي حال، أو حرف استفهام، أو حرف نفي، فإنه يجوز أن يرفع الظاهر، لتقوِّيه بالاعتماد، كاسمي الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، وكذا قال: إذا وقعت بعده «أنَّ» المصدرية، كقوله تعالى: ﴿ومنْ آياتِهِ أنَّكَ تَرَى الأرضَ خاشِعَةً﴾[(٢)]، لا صريح المصدر، أما قوله [من الطويل]:

٦٤ ـ أحَقًّا بَني أبناء سَلْمَى بنِ جَنْدَلٍ   تَـهَـدُّدُكُـمْ إيّـايَ وَسْـطَ الـمـجـالِـسِ

= والدرر ٣/ ١٩، ١٥٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٧؛ ولسان العرب ٨/ ١٩١ (شيع)؛ ومجالس ثعلب ص ٢٣٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٢٧؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٨٦؛ والدرر ٦/ ٧٩، ١٥٦؛ وشرح التصريح ١/ ٣٤٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٠٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٣، ٢٢٠، ٢/ ١٣٠، ١٤٠.

اللغة: ذات عرق: اسم مكان بالحجاز وهو أحد مواقيت الحج المكانية.

المعنى: الشاعر ينادي من يتغزل بها، فيقول: أيتها المرأة المقيمة في ذات عرق السلام عليك ورحمة الله.

الإعراب: **«ألا»**: حرف استفتاح وتنبيه. **«يا»**: حرف نداء. **«نخلة»**: منادى نكرة مقصودة أو منادى شبيه بالمضاف منصوب. **«من ذات»**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل نصب صفة لنخلة. **«عرق»**: مضاف إليه مجرور. **«عليك»**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل رفع خبر مقدّم. **«ورحمة»**: الواو: حرف عطف. **«رحمة»**: معطوف على السلام وقدّم عليه للضرورة. **«الله»**: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور. **«السلام»**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة.

جملة «يا نخلة من...»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «عليك السلام»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «عليك ورحمة الله السلام» حيث عطفت «الواو» المقدم على متبوعه، وهو جائز بشرط الضرورة وعدم التقديم على العامل.

(١) هود: ١٠٨.

(٢) فصلت: ٣٩.

٦٤ ـ **التخريج**: البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٤٢؛ والأغاني ١٣/ ٢٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٠١، ٤٠٢، ١٠/ ٢٧٦، ٢٨٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٨.

الإعراب: **«أحَقًّا»**: الهمزة حرف استفهام، و «حَقًّا»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلّق بالخبر المقدَّم كما سيتضح لدى الحديث عن موطن هذا الشاهد. **«بني»**: منادى مضاف منصوب، وعلامه نصبه الياء، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. **«أبناء»**: مضاف إليه. **«سلمى»**: مضاف إليه أيضًا، وعلامة جره كسرة مقدة على الألف للتعذر. **«ابن»**: صفة لـ «سَلْمى» معناه هنا رهط الشاعر، لذلك ذكر صفته. **«جَندل»**: مضاف إليه. **«تهدُّدكم»**: مبتدأ مؤخَّر مرفوع، **«كم»**: مضاف إليه محلُّه الجر. **«إيَّاي»**: ضمير نَصْب منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، للمصدر (تهدُّدكم) والياء الأخيرة في (إياي): حرف للمتكلم لا محل له. **«وَسْطَ»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب، متعلّق بالمصدر (تهدُّدُكم). **«المجالسِ»**: مضاف إليه.

جملة (أَحَقًّا تهدُّدكم): ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه: نَصْب (حقًّا) على أنه مفعول فيه ظرف مكان، والتقدير: أفي حقّ تهدُّدكم إيايَ.

فلاعتماد الظرف.

قيل: إنما عمل في «أنَّ» بلا اعتماد لشبهها بالمضمر في أنها لا توصف مثله.

ويجوز أن يقال في جميع ذلك: إن الظرف خبر قد تقدّم على مبتدئه، أما في غير المواضع المذكورة، نحو: «في الدار رجل»، فالمرفوع مبتدأ مقدَّم الخبر.

وعند الكوفيين والأخفش في أحد قوليه، هو فاعل للظرف لتضمّنه معنى الفعل، كما قالوا في نحو: «قائم زيد».

وإنما قال الكوفيون ذلك، لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدّم على المبتدأ، مفردًا كان أو جملة، فيوجبون ارتفاع «زيد» في نحو: «في الدار زيد»، و «قائم زيد»، على الفاعلية، لئلا يتقدم الضمير على مفسِّره.

وليس بشيء، لأن حقّ المبتدأ التقدم، فالضمير متأخّر تقديرًا، كما في: «ضرب غلامَه زيد».

وأما الأخفش فلا يوجب ذلك، بل يجوِّز ارتفاعه بالابتداء أيضًا، إذ هو يجوِّز تقدّم الخبر على المبتدأ، لكن لما أجاز عمل الصفة بلا اعتماد، أجاز كون «زيد» في «قائم زيد» فاعلاً أيضًا.

وله ـ في جواز عمل الظرف بلا اعتماد ـ قولان، وذلك لأن الظرف أضعف في عمل الفعل من الصفة، وثبوت الإجماع على جواز: «في داره زيد»، يصحّح تقديم الخبر، ويمنع كون «زيد» فاعلاً، وإلاّ لزم الإضمار قبل الذكر، ومنع بعض البصريين من نحو: «في داره قيام زيد»، و «في دارها عبد هند»، وذلك لأن المبتدأ حقّه التقديم، فجاز عود الضمير من الخبر إليه، نحو: «في داره زيد»، فأما ما أضيف إليه المبتدأ، فليس له التقدّم الأصلي.

والأولى جواز ذلك، كما ذهب إليه الأخفش، وذلك لأنه عرض للمضاف إليه، بسبب التركيب الإضافي الحاصل بينه وبين المبتدأ وصيرورته معه كاسم واحد، مرتبة التقديم تبعًا للمبتدأ، وإن لم يكن له ذلك في الأصل.

وقد ورد في كلامهم: «في أكفانه درَج الميت».

واعلم أن ظرف الزمان لا يكون خبرًا عن اسم عين[1]، ولا حالاً منه، ولا صفة له، لعدم الفائدة، إلا في موضعين[2]: أحدهما: أن يشبه العين المعنى في

---

(١) اسم العين، أو اسم الذات، هو ما دلّ على ذات، أي: على شيء محسوس قائم بنفسه، نحو: «رجل»، و «حصان»، و «شجرة». ويقابله اسم المعنى، نحو: «الكرامة».

(٢) جاء في بعض نسخ الكتاب أنّها ثلاثة، وأنّ الثالث هو أن يكون اسم العين عامًّا واسم الزمان خاصًّا، =

حدوثها وقتًا دون وقت، نحو: «الليلةَ الهلالُ»، الثاني: أن يعلم إضافة معنى إليه تقديرًا، نحو قول امرىء القيس: «اليوم خمر وغدًا أمر»[١]. أي: شرب خمر، وقوله [من الرجز]:

٦٥ ـ أَكُلَّ عـامٍ نَـعَـمٌ تَـحْـوُونَـهْ [يُـلْـقِـحُـهُ قَـومٌ وتُـنْـتِـجـونَـهْ]

أي: حوايته، ولو قلت: «الأرض يوم الجمعة»، و «زيد يوم السبت»، لم يجز، لأنه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله.

= نحو الآية: ﴿ليس لوقعتها كاذبة﴾ [الواقعة: ٢]، وذلك على أنّ التقدير: ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة. وقيل: التقدير: ليس في وقت وقوعها تكذيب، فيكون خبرًا عن اسم معنى.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال العرب ص ١٢٧؛ وتمثال الأمثال ص ٣١٠؛ وجمهرة الأمثال ص ٢٧٢، ٤٣١؛ وجمهرة اللغة ص ٥٥٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٣٢، ٨/ ٣٥٦؛ والعقد الفريد ٣/ ١٢٠؛ وكتاب الأمثال ص ٣٣٣؛ والمستقصى ١/ ٣٥٨؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٤١٧، ٤٢١.

قاله امرؤ القيس حين أُخْبِر بمقتل والده، وكان والده طرده من القبيلة لأنّه شبَّب بنسائها، فظلّ في منفاه حتى أتاه خبر مقتل والده، فقال: «ضَيَّعَني صغيرًا، وحَمَّلني دمه كبيرًا، لا صحوَ اليوم ولا شرب غدًا، اليوم خمر وغدًا أمر»، فذهب قوله مثلاً.

٦٥ ـ **التخريج**: الرجز لقيس بن حصين في خزانة الأدب ١/ ٤٠٧، ٤٠٩؛ والكتاب ١/ ١٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١١٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٢٩؛ ولرجل ضبّيّ في الأغاني ١٦/ ٢٥٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٠٢؛ وتخليص الشواهد ص ١٩١؛ والردّ على النحاة ص ١٢٠؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٨٥ (نعم)؛ واللمع في العربية ص ١١٣.

اللغة: النعم: الإبل والشّاء. تحوونه: تملكونه وتضمّونه. يلقحه: يجعله لاقحًا حاملاً. تنتجونه: تتولّون وضعه؛ ونتجت الناقة إذا ولّدتها.

المعنى: أتضمّون الإبل والشاء في كلّ عام بعدما سهر عليها قوم حتى غدت لواقحًا، ثم تأتون أنتم فتولّدونها، وهي إشارة إلى ما يستولون عليه في غاراتهم على الأقوام الأخرى.

الإعراب: «**أكلَّ**»: الهمزة: حرف استفهام، «كلَّ»: ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بمحذوف خبر مقدّم. «**عامٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**نعمٌ**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمة. «**تحوونه**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، الواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**يلقحُهُ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**قوم**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**وتنتجونه**»: الواو: حرف عطف. «تنتجونه»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

جملة «أكلَّ عام نعمٌ» الاسمية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تحوونه» الفعلية: في محل رفع صفة لـ «نعم». وجملة «يلقحه» الفعلية: في محل رفع صفة لـ «نعم». وجملة «تنتجونه» الفعلية: معطوفة على جملة «يلقحه» فهي في محل رفع.

الشاهد فيه قوله: «أكلَّ عام نعمٌ» على أنّه بتقدير «حواية نعم» ليصحّ الإخبار عن اسم العين باسم الزمان، فإنّ قوله: «أكلّ عام» منصوب على الظرف في موضع خبر لقوله: «نعم»، فوجب تقدير مضاف. وقدّره الشارح المحقّق «حواية».

ويكون ظرف الزمان خبرًا عن اسم معنًى بشرط حدوثه، ثم يُنظر: فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان، أو أكثره، وكان الزمان نكرة، رفع غالبًا، نحو: «الصومُ يوم»، و «السير شهر»، إذا كان السير في أكثره، لأنه باستغراقه إياه كأنه هو، ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية.

ويجوز نصب هذا الزمان المنكر، وجره بـ «في» نحو: «الصوم في يوم»، أو «يومًا»، خلافًا للكوفيين، وذلك أن «في» عندهم، توجب التبعيض، فلا يجيزون: «صمتُ في يوم الجمعة»، بل يوجبون النصب.

والأَولى جوازه، كما هو مذهب البصريين، ولا يُعلم إفادة «في» للتبعيض.

وإن كان الزمان معرفة، نحو: «الصومُ يوم الجمعة» لم يكن الرفع غالبًا كما في الأوّل عند البصريين، وأوجب الكوفيون النصب، كما أوجبوه في المنكر للعلة المذكورة.

فإن وقع الفعل لا في أكثر الزمان، سواء كان الزمان معرفًا أو منكرًا، فالأغلب نصبه أو جرّه بـ «في» اتفاقًا بين الفريقين، نحو: «الخروج يومًا» أو «في يوم»، و «السير يومَ الجمعة» أو «في يوم الجمعة».

وأما قوله تعالى: ﴿الحج أشهر معلومات﴾[1]، فلتأكيد أمر الحج، ودعاء الناس إلى الاستعداد له، حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة.

وإذا كان ظرف المكان خبرًا عن اسم عين، سواء كان اسم مكان أو لا، فإن كان غير متصرّف، نحو: «زيد عندك»، فلا كلامَ في امتناع رفعه، وإن كان متصرفًا وهو نكرة، فالرفع راجح، نحو: «أنت مني مكان قريب»، و «دارك مني يمينٌ أو شمال»، وهو باق على الظرفية عند البصريين، والمضاف محذوف، إما من المبتدأ، أي: «مكانك مني مكان قريب»، أو من الخبر، أي: «أنت منّي ذو مكان قريب»، ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه، وليس بظرف كما يجيء عن قريب.

وإن كان معرفة فالرفع مرجوح، نحو: «زيد خلفك»، و «داري أمامك»، وذلك لأن أصل الخبر التنكير، ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر، نحو قوله [من الطويل]:

٦٦ ـ [شَهِدْنا فما تَلْقَى لنا مِن كَتيبةٍ يَدَ الدَّهْرِ] إلاّ جَبرئيلُ أمامُها

---

(١) البقرة: ١٩٧.

٦٦ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٧١؛ وخزانة الأدب ١/ ٤١٥؛ ولسان العرب ٤/ ١١٤ (جبر).

خلافًا للجرمي والكوفيين.

وإذا كان المكان في موضع الخبر عن عين، والمراد تعيين المنزلة من قرب أو بُعد، قال سيبويه: لا يستعمل منه إلا ما استعمله العرب، فلا تقل: «هو مني مجلسك»، و «متكأة زيد»، و «مربط الفرس»، قال: ولو أظهرت المكان في هذه الأشياء، جاز، نحو: «هو مني مكان مجلسك»، و «مكان متكأة زيد»، وذلك أن المكان يستعمل قياسًا في تعيين القرب أو البعد.

ومما استعملته العرب قولهم: «هو منّي مزجرَ الكلب»(١)، أي: مهان، و «مقعد القابلة»(٢)، أي: قريب، وكذا «مَعْقد الإزار» و «مَقْعد الخائن»، و «هو منّي مناط الثريا»(٣)، أي: بعيد، قال أبو ذؤيب [من الكامل]:

٦٧ ـ فَوَرَدْنَ وَالعيُّوقُ مَقْعَدَ رابىءِ الـ ـضـربـاءِ فـوقَ الـنَّـجْـمِ لا يَـتَـتَـلَّـعُ

= **اللغة**: يَدَ الدهر: مدىٰ الدهر. شَهدنا: حضرنا.

المعنى: يريد الشاعر أنهم يتفوّقون على خصومهم في الحرب فما من جيش حاربوه إلا كان الموت أمامه.

الإعراب: **«شَهِدْنا»**: فعل ماضٍ مبني على السكون. **«نا»**: فاعل محله الرفع. **«فما»**: الفاء: حرف عطف «ما»: نافية. **«نلقى»**: مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره «نحن». **«لنا»**: جارّ ومجرور متعلقان بحال من «كتيبة». **«من كتيبة»**: «من» حرف جر زائد، «كتيبة» مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه مفعول به للفعل «نلقى». **«يَدَ»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «نلقى». **«الدهرِ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«إلا»**: حرف حصر. **«جبرئيل»**: مبتدأ مرفوع بالضمة. **«أمامُها»**: خبر للمبتدأ «جبرئيل» مرفوع بالضمة، وهو مضاف و «ها»: مضاف إليه.

جملة «شَهِدْنا»: ابتدائية لا محل لها، وعطف عليها جملة «نلقى» والملاحظ هنا أنّه استعمل المضارع في موضع الماضي حكاية لحال في الماضي. أي المضارع «نلقى»: بمعنى الماضي «لقينا» وجملة «جبرئيل أمامُها» صفة لـ «كتيبة» محلها الجر على لفظ «كتيبة» والنصب على محلها.

الشاهد فيه قوله: «جبرئيل أمامها» حيث جاز رفع الظرف المعرف على أنه خبر للمبتدأ «جبرئيل».

(١) انظر: أوضح المسالك ١/ ٢٣٧.

(٢) انظر: أوضح المسالك ١/ ٢٣٧.

(٣) انظر: أوضح المسالك ١/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨؛ ولسان العرب ٧/ ٤٢١ (نوط).

٦٧ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب ١/ ٤١٨، ٤٢١؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٧٠٢؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٩؛ ولسان العرب ١/ ٤٢٦ (رقب)، ٥٤٨ (ضرب)، ٨/ ٣٦ (تلع)، ١٠/ ٢٨٠ (عوق)، ١٢/ ٥٦٩ (نجم)، ٥٧٩ (نظم)؛ والمحتسب ٢/ ٢٤٧؛ والمعاني الكبير ص ١١٤٨؛ وللهذلي في شرح المفصل ١/ ٤١؛ والمقتضب ٤/ ٣٤٤.

اللغة: العَيّوق: كوكب أحمر، والرابىء: من «رَبَأ» بمعنى علا وارتفع، وأشرف، ورابىء الضرباء هو الذي يقعد خلف ضارب قِداح الميسر يراقب ما يخرج من القداح، والضُّرباء، جمع (ضريب)، وهو الذي يضرب بالقِداح، والموكّل بها، ويتتلع: يتقدّم، ويرتفع. =

أي عالٍ مشرف، كالأمين على الياسِرِين[١]، فإنه أعلى منهم ليشرف عليهم، كي لا يخونوا[٢].

قال بعضهم: ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب، نحو: «معقد الإزار»، فجعله ظرفًا أولى من رفعه، وما كان منها في معنى البعد، كـ «مناط الثريّا» فرفعه أولى، قال: لأن الظرف حاوٍ للمظروف، فقربه من المظروف يحقّق له الاحتواء، وبعده عنه يبعده عن الاحتواء.

وفيه نظر، وذلك لأن الظرف في قولك: «أنت مني مناط الثريا» ليس بعيدًا من المظروف، بل هو محتوٍ عليه، لكنهما بعيدان عن المتكلم.

ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان إذا كان متصرفًا ومؤقتًا محدودًا، وأخبرت به عن اسم عين لإرادة تقدير المسافة القريبة أو البعيدة، نحو: «دارك مني فرسخ»، و «أنت مني بريد»، و «منزلك مني ليلة». أي: «ذات مسافة فرسخ» على حذف مضاف بعد مضاف، وكذا: «ذو مسافة سُرى ليلة»، و «مني» متعلّق بمدلول الخبر، أي: «بعيدة مني هذا القدر».

وكذا قولهم: «هو منّي فوت اليد»، أي: «إذا مددت يدي لم أنله»، و «هو

= **المعنى**: وصف حُمرًا وردت الماء في ذلك الوقت من شدة الحر.

الإعراب: **«فوردن»**: الفاء: حسب ما قبلها، و«وردن»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل محله الرفع. **«والعيوق»**: الواو: حالية، و«العيوق»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **«مقعد»**: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بالخبر المحذوف. **«رابىء»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«الضرباء»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«فوق»**: بدل من (مقعد). **«النجم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«لا»**: نافية لا عمل لها. **«يتتلَّعُ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود على (العيوق).

جملة «وردن»: حسب ما قبل الفاء. وجملة «العيوق مقعد رابىء»: حالية محلها النصب. وجملة «لا يتتلع»: خبر ثانٍ لـ (العيوق) محلها الرفع، أو حال منه محلها النصب.

الشاهد فيه: نصب (مقعد) على الظرفية المكانية مع اختصاصه تشبيهًا له بالمكان.

(١) أي الذين يلعبون الميسر (القمار).

(٢) في خزانة الأدب ١/ ٤٢٤ أورد البغدادي شاهدًا بعد الشاهد السابق، وهو «هُمُ دَرَجَ السيولِ»، وهو قطعة من بيت لإبراهيم بن هرمة تمامه [من الوافر]:

أَنُـصْـبٌ لـلـمـنـيَّـةِ يَـعْـتَـريـهـم ... رجـالـي أَمْ هُـمُ دَرَجَ الـسُّـيـولِ؟

انظر: ديوان ابن هرمة ص ١٨١؛ والأزمنة والأمكنة ١/ ٣٠٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٤؛ والكتاب ١/ ٤١٥، ٤١٦؛ ولسان العرب ٢/ ٢٦٧ (درج).

والشاهد فيه: نصب «درج السيول» على الظرف وخبرًا لـ «هم».

وهذا الشاهد ليس في نسخة شرح الرضي المطبوعة، ولعله موجود في النسخة التي أخذ منها البغدادي شواهده، ولكن لم يُشر أحد ممّن علّقوا على خزانة الأدب إلى ذلك.

مني دعوة الرجل»، أي: «إذا صاح الرجل لم[١] تبلغه صيحته»، والتقدير: «ذو مكان فوت اليد»، و «ذو مكان بلوغ دعوة الرجل».

وأما انتصاب نحو قولك: «داري خلف دارك فرسخين»، و «ميلاً» و «بريدًا»، أو «يومًا» و «ليلة»، فلأن الخبر هو «خلف دارك» ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر، أي: «ذاتَ مسافة فرسخين»، وعلى التمييز عند الجمهور، وهو تمييز عن النسبة، أي: «تباعدت فرسخين»، فالفرسخان مبعدان لها، كما أن «الماء» في: «امتلأ الإناء ماءً»، مالىء.

ويجوز أن ينتصب على المصدر، كقولك: «دنوت أنملة»، أي: «دنوَّ أنملة»، كما قيل في قوله تعالى: ﴿**ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات**﴾[٢].

ويجوز رفعها، و «خلف» ظرف للخبر، أي: «ذاتُ مسافة فرسخين خلفَ دارك»، أو هما خبران.

وكذا قولهم: «داري من خلف دارك فرسخين» أو «فرسخان»، لأن دخول «مِن» في مثله وخروجها على السواء. كما في قولك: «جئت قبلك»، و «من قبلك».

قال أبو عمرو: إذا دخلت «مِن»، وجب الرفع في الظروف التي بعد المجرور، لأن التمييز فضلة، وبدخول «مِن» خرج الكلام عن التمام، وليس بشيء إذ يقال: «داري من خلف دارك»، ويسكت عليه.

ويجوز أيضًا: «أنت مني فرسخين» بالنصب، على أنّ «مني» خبر المبتدأ، أي: «من أشياعي»، و «فرسخين» حال، أي: «ذوي سير فرسخين»، أو على الظرف، أي: «في فرسخين»، أي: «أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين»، كقوله ﷺ: «سلمان منا»[٣].

واعلم أن نحو: «خلف»، و «قدّام»، من الظروف: ظروف عند البصريين، أضيفت أو لم تضف، وترك الإضافة قليل عندهم.

وهي عند الكوفيين لا تكون ظروفًا إلا مع الإضافة، أما عند الإفراد فهي بمعنى اسم الفاعل، فمعنى «جلست خلفًا» عندهم، أي: «متأخرًا»، نصب على

---

(١) كذا في المطبوعة، ومعنى القول يقتضي حذف «لم».

(٢) الزخرف: ٣٢.

(٣) تمامه «سلمان منّا أهل البيت»، وقد رواه الحاكم في المستدرك ٣/ ٥٩٨؛ والطبراني في الكبير ٦/ ٢٦١.

الحال، و «قام مكانًا طيبًا»، أي: «مغتبطًا»، فإذا وقعت خبرًا عن المبتدأ وجب عندهم رفعها، نحو: «أنت خلف وقدامٌ»، أي: «متأخِّر» و «متقدّم»، والبصرية تجوِّز نصبها على قلّة، كما ذكرنا، وأما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مرّ، وهي باقية على الظرفية، وهو الأولى، إذ خروج الشيء عن معناه خلاف الأصل، فلا يرتكب ما أمكن حمله على عدم خروجه عنه.

وقوله [من الوافر]:

٦٨ ـ وَسَاغَ لي الشَّرابُ وَكُنْتُ قبلاً أكادُ أغصُّ بالماءِ الحَميمِ

أي: «قبل ذلك»، يقوّي مذهب البصريين.

واعلم أن «اليوم» إذا وقع خبرًا عن لفظي: «الجمعة» و «السبت»، جاز نصبه على ضعفه، لكونهما في الأصل مصدرين، فمعنى: «اليومَ الجمعة أو السبت»: أي: «الاجتماع، أو السكون»، والأولى رفعه، لغلبة «الجمعة» و «السبت» في معنى اليومين.

ولا يجوز نصب «اليوم» خبرًا عن «الأحد» و «الاثنين»، إذ هما بمعنى

---

٦٨ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب ١/ ٤٢٦، ٤٢٩؛ ولعبد الله بن يعرب في الدرر ٣/ ١١٢؛ والمقاصد النحوية٣/ ٤٣٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٥٦؛ وتذكرة النحاة ص ٥٢٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٠٥، ٥١٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٩٧؛ وشرح المفصل ٤/ ٨٨؛ ولسان العرب ١٢/ ١٥٤ (حمم)؛ وتاج العروس (حمم)؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٠. ويروى «الفراتِ» مكان «الحميم».

اللغة: ساغ الشراب: سهل مروره في الحلق. غصّ بالطعام أو الشراب: تعذّر بلعه فمنعه عن التنفّس. الماء الحميم والفرات: الماء العذب.

المعنى: يقول: هنؤ عيشه، وطاب شرابه بعد أن أدرك هدفه، ونال مبتغاه، وقد كان من قبل لا يستسيغ الماء العذب.

الإعراب: **«وساغ»**: الواو: بحِسب ما قبلها. «ساغ»: فعل ماض مبنيّ على الفتحة الظاهرة. **«لي»**: اللام: حرف جرّ. والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «ساغ». **«الشراب»**: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. **«وكنت»**: الواو: واو الحال. **«كنت»**: فعل ماض ناقص، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محل رفع اسم «كان». **«قبلاً»**: ظرف زمان منصوب متعلق بـ «أغصّ». **«أكاد»**: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستترفيه وجوبًا تقديره «أنا». **«أغصّ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره «أنا». **«بالماء»**: الباء: حرف جر، «الماء»: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «أغصّ». **«الحميم»**: نعت «الماء» مجرور بالكسرة. جملة «ساغ الشراب» الفعلية: بحسب ما قبلها. وجملة «كنت قبلاً...»: في محلّ نصب حال. وجملة «أكاد أغصّ» الفعليّة: في محلّ نصب خبر «كنت». وجملة «أغصّ...» الفعليّة: في محلّ نصب خبر **«أكاد»**.

الشاهد فيه قوله: «قبلاً» حيث نصب الشاعر الظرف، وقطعه عن الإضافة.

اليومين، واليوم لا يكون في اليوم، وأجازه الفراء وهشام، وذلك لتأويلهما اليوم بـ «الآن»، كما يقال: «أنا اليومَ أفعل كذا»، أي: «الآن».

فمعنى: «اليومَ الأحد»، أي: «الآن الأحد»، و «الآن» أعمّ من «الأحد»، فيصحّ أن يكون ظرفه.

هذا، ولنذكر طرفًا مما يتعلق بخبر المبتدأ، إذا كان مفردًا. فنقول: هو إما مشتق أو جامد، وكلاهما إما أن يغاير المبتدأ لفظًا أو لا.

والأوّل: إما أن يتّحد به معنًى، نحو: «زيد أخوك»، و «زيد قائم»، أو يغايره معنى أيضًا، والمغاير يقع خبرًا عنه، إمّا لمساواته في معنى، كقوله تعالى: **﴿وأزواجه أمهاتهم﴾**(1)، أو لحذف المضاف من المبتدأ أو الخبر، نحو: «داري منك فرسخان»، أي «بُعد داري فرسخان»، أو «داري منك ذات مسافة فرسخين»، أو لكون واحد من المبتدأ والخبر معنًى، والآخر عينًا، ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي، كقول الخنساء [من البسيط]:

٦٩ ـ تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حَتى إذا ادَّكَرَتْ فَـإنَّـمـا هِـي إقـبـالٌ وإدْبـارُ

---

(1) الأحزاب: ٦.

٦٩ ـ **التخريج**: البيت للخنساء في ديوانها ص ٣٨٣؛ والأشباه والنظائر ١/ ١٩٨؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٣١، ٢/ ٣٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٢؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٥٤؛ والكتاب ١/ ٣٣٧؛ ولسان العرب ٧/ ٣٠٥ (رهط)، ١١/ ٥٣٨ (قبل)، ١٤/ ٤١٠ (سوا)؛ والمقتضب ٤/ ٣٠٥؛ والمنصف ١/ ١٩٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٨٧، ٤/ ٦٨؛ وشرح الأشموني ١/ ٢١٣؛ وشرح المفصل ١/ ١١٥؛ والمحتسب ٢/ ٤٣.

اللغة: ترتع: ترعى. ادَّكرتْ: تذكَّرَتْ.

المعنى: تريد الخنساء أنَّ حالها وقد فَقَدَتْ أخاها صخرًا كحال ناقة فقدت وليدها فَمَا تشغل عنه بالرعي حتى تتذكره، فتهيج مقبلة، ومدبرة.

الإعراب: **«ترتعُ»**: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر تقديره: «هي». «ما»: مصدرية زمانية. **«رَتَعَتْ»** فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر تقديره: «هي». **«حتى»**: حرف غاية وابتداء. **«إذا»**: ظرفية شرطية غير جازمة محلها النصب متعلقة بجوابها.

«ادَّكرت»: مثل «رَتَعَتْ». **«فإنما»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إنما» كافة ومكفوفة. **«هي»**: مبتدأ محله الرفع. **«إقبالٌ»**: خبر مرفوع. **«وإدبار»**: الواو: حرف عطف، «إدبار» معطوف على «إقبالٌ». والمصدر المؤول من «ما» والفعل «رتعت» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «ترتع».

جملة «تَرْتَع»: صفة لـ «عجولٌ» محلها الرفع، وجملة «رتعت»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها، وجملة «إذا ادَّكرت فإنما هي إقبال وإدبار»: استئنافية لا محل لها، وجملة «ادَّكرت»: في محل جر بالإضافة. وجملة «هي إقبال»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

الشاهد فيه: أنَّ اسم المعنى يصح وقوعه خبرًا عن اسم العين إذا لزم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي. وهذا واضحٌ في قول الخنساء: هي إقبال وإدبار.

وقوله تعالى: ﴿**ولكنَّ البرّ من آمن**﴾[1]، وإن قدّرنا المضاف في مثله في المبتدأ، أي: «لكنَّ ذا البر من آمن»، و «حالها إقبال»، أو في الخبر، نحو: «برّ من آمن»، و «ذات إقبال»، أو جعلنا المصدر بمعنى الصفة، نحو: «ولكنَّ البارّ»، و «هي مقبلة»، جاز، لكنه يخلو من معنى المبالغة.

والثاني، أي: الذي لا يغاير المبتدأ لفظًا، يذكر للدلالة على الشهرة، أو عدم التغيُّر، كقوله [من الرجز]:

٧٠ ـ أنا أبو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْري

أي: «هو المشهور المعروف بنفسه لا بشيء آخر»، كما يقال مثلاً: «شِعري مليح»، وتقول: «أنا أنا»، أي: «ما تغيَّرت عما كنت»، قال [من الطويل]:

٧١ ـ رَفوني وَقالوا يا خُويلدُ لا تُرَعْ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الوُجوه هُمُ هُمُ

---

(١) البقرة: ١٧٧.

٧٠ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في أمالي المرتضى ١/ ٣٥٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٣٩؛ والخصائص ٣/ ٣٣٧؛ والدرر ١/ ١٨٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦١٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٧؛ وشرح المفصل ١/ ٩٨، ٩/ ٨٣؛ والمنصف ١/ ١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٣٠٧، ٦/ ٤١٢؛ والدرر ٥/ ٧٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٣، ٢٩٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٢٩، ٢/ ٤٣٥، ٤٣٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٩.

المعنى: يقول: أنا ذلك المعروف المشهور بالكمال، وهذا شعري الموصوف بالفصاحة.

الإعراب: «**أنا**»: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**أبو**»: خبر مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة. «**النجم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وشعري**»: الواو: حرف عطف، «شعري»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني، مضاف إليه. «**شعري**»: خبر مربوع بالضمة المقدرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني، مضاف إليه.

جملة «أنا أبو النجم» الاسمية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. جملة «شعري شعري»: الاسمية معطوفة على الجملة السابقة لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «شعري شعري» حيث جاءت كلمة الخبر «شعري» الثانية غير مغايرة للمبتدأ لفظًا، وذلك للدلالة على الشهرة أو عدم التغيّر.

٧١ ـ **التخريج**: البيت لأبي خراش الهذلي في خزانة الأدب ١/ ٤٤٠، ٤٤٢، ٥/ ٨٦؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ٣٣٧؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨٣؛ ولسان العرب ١/ ٨٧ (رفأ)، ٨/ ١٣٦ (روع)، ٤/ ٣٣٠ (رفا)، ١٥/ ٤٧٩ (ها)؛ والمعاني الكبير ص ٩٠٢؛ وللهذلي دون تحديد في إصلاح المنطق ص ١٥٣؛ وأمالي المرتضى ١/ ٣٥٠؛ وتذكرة النحاة ص ٥٧١؛ والخصائص ١/ ٢٤٧، ٣/ ٣٣٧؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٤٨٨؛ وجمهرة اللغة ص ٧٨٨.

اللغة: رَفوني: سَكّنوني أي: فعلوا ما يطمئنني ويجعلني أسكن إليهم. خويلد: اسم الشاعر. لا تُرَعْ: لا تخَفْ.

المعنى: لقد فَعلوا ما يجعلني أطمئن إليهم، ولكنني عرفت خدعتهم لأنهم هم أعدائي الذين يقصدون قتلي. =

وأما الجامد فإن كان مؤولاً بالمشتق، نحو قولك: «هذا القاع عرفج كلّه»، أي: «غليظ»، تحمل الضمير، فـ «كله» ههنا تأكيد للضمير؛ ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخرًا عن الخبر.

وإن لم يكن مؤولاً به، لم يتحمّله خلافًا للكسائي، فكأنه نظر إلى أن معنى: «زيد أخوك»، مُتَّصِفٌ بالأخوّة، و «هذا زيد»، أي: مُتَّصِفٌ بـ «الزيدية»، أو محكوم عليه بكذا، وذلك لأن الخبر عَرَض فيه معنى الإسناد، بعد أن لم يكن، فلا بدّ من رابط، وهو الذي يقدّره أهل المنطق بين المبتدأ والخبر، فالجامد كلّه، على هذا، متحمّل للضمير عند الكسائي، لكنه كما لم يشابه الفعل، لم يرفع الظاهر كالمشتق، وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لخفائه، وأما المشتقّ فهو متحمّل للضمير اتفاقًا إن لم يرفع الظاهر، خبرًا كان، أو نعتًا، أو حالاً، فيستكنُّ فيه إن جرى على من هو له، نحو: «زيد قائم»، وإن جرى على غير من هو له، أُكِّد المستكنّ به بمنفصل، خبرًا كان المتحمل للضمير، نحو: «أنا زيد ضاربه أنا»، أو نعتًا، نحو: «لقيت رجلاً ضاربَه أنا»، أو حالاً، نحو: «لقيك زيدٌ مكرمه أنت»، أو صلة، نحو: «الضاربه أنا زيد»، وإن أمِن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصورة عند الكوفية، وأما البصرية فأوجبوه طردًا، نحو: «هند زيد ضاربته هي»، وتمام البحث فيه يجيء في باب الإضمار[1] إن شاء الله تعالى.

* * *

= **الإعراب: «رفوني»**: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وواو الجماعة: فاعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به محله النصب. **«وقالوا»**: الواو: حرف عطف، «قالُوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة. **«يا»**: حرف نداء. **«خويلد»**: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. **«لا»**: ناهية جازمة. **«تُرَع»**: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ «لا» الناهية، وعلامة جزمه السكون. **«فَقُلْت»**: الفاء: استئنافية، «قُلْت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«وأنكرتُ»**: الواو: حالية. **«أنكرت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«الوجوه»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«هم»**: مبتدأ مبني على الضم في محل رفع. **«هم»**: خبر مبني على الضمّ في محل رفع.

جملة **«رَفَوْني»**: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وعطف عليها جملة «قالوا». وجملة «يا خويلد»: مقول القول محلُّها النصب، وجملة «لا تُرَعْ»: استئنافية لا محل لها، وجملة «قلت»: استئنافية لا محل لها، وجملة «أنكرت»: حالية محلها النصب على تقدير «قد»، وجملة «هم هم»: مقول القول محلها النصب.

الشاهد فيه قوله: «هم هم» حيث لم يغاير الخبر المبتدأ في اللفظ، وذلك للدلالة على شهرة ما يخبر به.

(١) أي: في باب الضمائر من قسم المبنيّات.

٦ ـ تقديم المبتدأ وجوبًا

قال ابن الحاجب:

وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام، مثل: «من أبوك؟» أو كانا[١] معرفتين، أو متساويين، مثل: «أفضل منك أفضل مني»، أو كان الخبر فعلاً له، مثل: «زيد قام»، وجب تقديمه.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «مَن أبوك؟». مبنيٌّ على مذهب سيبويه، وذلك لأنه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة مضمنة استفهامًا، أو نكرة هي أفعل التفضيل مقدّم على خبره، والجملة صفة لما قبلها، نحو: «مررت برجل أفضل منه أبوه».

وغير سيبويه على أن مثلَ هذين خبران مقدمان، والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام: «مَن قام؟» و «ما جاء بك؟» و «أيهم قام؟» و «مَن قام قمتُ».

وإنما كان للشرط، والاستفهام، والعَرض، والتمني، ونحو ذلك، مما يُغيِّر معنى الكلام، مرتبةُ التصدّر، لأنّ السامع يبني الكلام الذي لم يُصدَّر بالمغيِّر على أصله، فلو جُوِّز أن يجيء بعده ما يغيِّره، لم يدرِ السامع إذا سمع بذلك المغيِّر: أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير، أو مغيِّر لما سيجيء بعده من الكلام، فيتشوّش لذلك ذهنه.

وكذلك حكم المضاف إلى أداة الشرط، أو الاستفهام، يجب تصدّره، نحو: «غلام مَن قام»؟، و «غلام مَن يقمْ أقمْ»، لأن معنى الشرط والاستفهام يَسري إلى المضاف، وإلاّ لم يجز تقدّمه على ما له الصدر.

* * *

قوله: «أو كانا معرفتين، أو متساويين»، ليس على الإطلاق، بل يجوز تأخّر المبتدأ عن الخبر، معرفتين أو متساويين، مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ، كما في قوله [من الطويل]:

٧٢ ـ بَنُونا بَنُو أبنائِنا، وبَناتُنا ... بَنُوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ

---

(١) أي: المبتدأ والخبر.

٧٢ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ١/ ٤٤٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٦٦؛ وتخليص الشواهد ص ١٩٨؛ والحيوان ١/ ٣٤٦؛ والدرر ٢/ ٢٤؛ وشرح الأشموني ١/ ٩٩؛ وشرح التصريح =

وذلك لأنّا نعرف أن الخبر محطّ الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر، كقولك: «أبو يوسف أبو حنيفة»، أي: مثل أبي حنيفة، ولو أردت تشبيه «أبي حنيفة» بـ «أبي يوسف»، فـ «أبو يوسف» هو الخبر، ومثله قول أبي تمام [من الطويل]:

٧٣ ـ لُعابُ الأفاعي القاتِلاتِ لُعابُهُ   وأرْيُ الجَنَى اشْتارَتْهُ أيْدٍ عَواسِلُ

= ١/ ١٧٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١١٩؛ وشرح المفصل ١/ ٩٩، ٩/ ١٣٢؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٥٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٠٢.

الإعراب: **«بنونا»**: خبر مقدّم للمبتدأ مرفوع بالواو لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف **«نا»**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«بنو»**: مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **«أبنائنا»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«وبناتنا»**: الواو حرف عطف، «بناتنا» مبتدأ أوّل مرفوع، وهو مضاف. **«نا»**: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«بنوهنّ»**: مبتدأ ثانٍ مرفوع، وهو مضاف، و «هنّ»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«أبناء»**: خبر للمبتدأ الثاني، وهو مضاف. **«الرجال»**: مضاف إليه. **«الأباعد»**: نعت «الرجال» مجرور بالكسرة.

وجملة «بنونا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بناتنا بنوهن أبناء الرجال»: معطوفة على الجملة السابقة. وجملة «بنوهن أبناء الرجال»: في محلّ رفع خبر المبتدأ الأوّل.

الشاهد فيه قوله: «بنونا بنو أبنائنا» حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف، لأجلِ القرينة المعنويّة، لأنّ الخبر هو محطّ الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر، وهو قوله: «بنونا» إذ المعنى أنّ بني أبنائنا مثل بنينا لا أنّ بنينا مثل بني أبنائنا.

٧٣ ـ **التخريج**: البيت لأبي تمام في ديوانه ٢/ ٥٨.

اللغة: اللعاب ما يسيل من الفم. الأريُ: ما لزق من العسل في جوف الخلية. الجنى: العسل. اشتارته: استخرجته. العواسل: جمع عاسلة، أي: مستخرجة العسل.

المعنى: يريد أنَّ لعاب قلمه سمّ قاتل بالنسبة للأعداء، وشفاء عاجل بالنسبة للأصحاب والأولياء.

الإعراب: **«لُعابُ»**: خبر مُقَدَّم مرفوع. **«الأفاعي»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء للثقل. **«القاتلات»**: صفة لـ «الأفاعي» مجرورة مثلها بالكسرة. **«لعابُه»**: مبتدأ مؤخر، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **«وأري»**: الواو: حرف عطف. **«أريُ»**: مبتدأ مرفوع. **«الجنى»**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. **«اشتارته»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والهاء: مفعول به محله النصب. «أيدٍ»: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين. **«عواسل»**: صفة لـ «أيد»: مرفوعة مثلها بالضمة.

جملة «لعابه لعاب الأفاعي»: صفة لـ «القلمُ» المرفوع على الابتداء فمحل الجملة الرفع. وجملة «أري الجنى اشتارته أيدٍ..»: معطوفة على الجملة السابقة. وجملة «اشتارته أيدٍ عواسل»: في محل رفع خبر المبتدأ «أري الجنى».

التمثيل به قوله: «لعاب الأفاعي القاتلات لعابه» حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع أنَّهما متساويان تعريفًا وتخصيصًا لوجود قرينة معنوية توحي أن المتأخر هو المبتدأ، وأن المتقدم هو الخبر كما لاحظنا في الإعراب، فما فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله هو الخبر، وهو قوله: «لعاب الأفاعي» والخبر هو محط الفائدة. والتقدير: لعابه لعاب الأفاعي أي: مثل لعاب الأفاعي.

أي: «بنو أبنائنا مثل بنينا»، و «لعابه مثل لعاب الأفاعي».

* * *

قوله: «أو كان الخبر فعلاً له»، أي: فعلاً مسندًا إلى ضمير المبتدأ، نحو: «زيد قام»، فإنه لو قدّم، اشتبه المبتدأ بالفاعل.

فإن قيل: فليجز إن كان الضمير بارزًا، نحو: «الزيدان قاما»، و «الزيدون قاموا».

قلت: يشتبه المبتدأ بالبدل من الضمير، أو بالفاعل على لغة: «يتعاقبون فيكم ملائكة»[١]، أو نقول: منع ذلك حملاً على المفرد.

مع أنه قيل في قوله تعالى: ﴿**ثم عموا وصمّوا كثير منهم**﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿**وأسَرّوا النَّجْوَى الذين ظلموا**﴾[٣]، إن «كثير» و «الذين»، مبتدآن مقدّما الخبرين.

ويجب أيضًا تأخير الخبر إذا اقترن بالفاء، نحو: «الذي يأتيني فله درهم»، نظرًا إلى أصل «الفاء» الذي هو التعقيب، وأيضًا لكونها فاء الجزاء، وهو عقب الشرط، لاستحقاق أداته صدر الكلام.

ويجب، أيضًا، تأخير الخبر إذا جاء بعد «إلاّ» لفظًا أو معنى، نحو: «ما زيد إلا قائم»، و«إنما زيد قائم»، لأنك إن قدّمته من غير «إلاّ» انعكس المعنى، كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتأخيره، ولا يجوز التقديم مع «إلا» لما يجيء في باب الاستثناء.

ويجب أيضًا تأخير الخبر، إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء، نحو: «لَزيد قائم»، أو كان ضمير الشأن، للزوم تصدرهما.

* * *

٧ ـ تقديم الخبر وجوبًا

قال ابن الحاجب:

وإذا تضمّن الخبر المفرد ما له صدر الكلام، مثل: «أين زيد؟» أو كان مصحّحًا، مثل: «في الدار رجل»، أو لمتعلّقه ضمير في المبتدأ، مثل: «على التمرة مثلها زبدًا»، أو عن «أنّ»، مثل: «عندي أنّك قائم»، وجب تقديمه.

* * *

(١) تقدم هذا الحديث والقول فيه.

(٢) المائدة: ٧١.

(٣) الأنبياء: ٣.

قال الرضيّ:

هذا بيان لموجبات تقديم الخبر، وإنما قال: «الخبر المفرد» لأنه إن كان جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام، لم يجب تقديمه، نحو: «زيد مَن أبوه»؟ إذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها أن تقع صدر جملة من الجمل، بحيث لا يتقدّم عليها أحد ركني تلك الجملة، ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيّرة لمعناها، كـ «إنَّ» وأخواتها، وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها، فلا يقال: «إنَّ مَن يأتني أشكره».

وأما قولهم: «علمت أيُّهم في الدار»، فإن الفعل لما كان من أفعال القلوب، وليس أثرها المعنوي بظاهر، كأفعال العلاج، فإنها محسوسة الآثار كالضرب والمشي، جُوِّز تقديمه على الكلام المصدَّر بأداة الاستفهام، والنفي، ولام الابتداء، مع تأثيره فيه معنًى، مع أن تقدّمه كلا تقدّم، إذ معنى «ظننت زيدًا قائمًا»: «زيد قائم في ظني»، ومنع من العمل فيه ظاهرًا، احترامًا للفظ المقتضي للصدر.

وأما قولهم: «الذي ما يضرب»، و «الذي إن تضربْه يضربك»، فإن الموصول وإن كان مع الصلة ككلمة واحدة، إلا أنه لا يؤثّر في صلته معنى، ونحو قولهم: «زيد مَن أبوه»، و «عمرٌو في دارِ مَن هو»، أولى بالجواز، لأن المبتدأ كما أنه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر، ليس هو معه، أيضًا، كالمفرد، كما كان الموصول مع صلته كذلك.

فإن قيل: كيف الجمع بين قوله ههنا: «أين» مفرد[1]، وقوله قبلُ: «وما وقع ظرفًا» فالأكثر أنه مقدّر بجملة.

قلت: لا شك أن لفظ «أين» اسم مفرد في الوضع، سواء قدّر بالجملة أو بالمفرد، فـ «أين» في: «أين زيد»، مفرد واقع موقع الجملة على الأصحّ، فيصحّ أن يقال: إنه خبر مفرد.

وإن كان الاستفهام ظرفًا متعلقًا بالخبر المفرد الملفوظ به، وجب تقديمه على المبتدأ، إمّا مع الخبر، نحو: «عَلامَ راكبٌ زيد»؟ أو بدونه، نحو: «علامَ زيد راكب»؟

قوله: «وإذا تضمن الخبر المفرد»، اعلم أنه لا يقع من جملة مقتضيات

---

(١) في تمثيله بـ «أين زيد» قبل قليل للخبر المفرد المتضمّن ما له صدر الكلام.

الصدر خبرًا مفردًا، إلا كلمة الاستفهام، نحو: «مَن زيدٌ»؟ أو مضاف إليها، نحو: «غلامُ مَن زيد»؟.

* * *

قوله: «أو كان مصحّحًا»، أي: كان الخبر، أي: تقدّمه مصحّحًا لمجيء المبتدأ نكرة، على ما ذكر قبلُ في جواز تنكير المبتدأ أنَّ تقدّمَ حكم النكرة عليها خصَّصها حتى جاز وقوعها مبتدأ، وقد قلنا عليه ما فيه كفاية.

والأَولى أن يقال في إيجاب تقدم الظرف خبرًا عن المبتدأ المنكر، في الأغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء: إنَّ العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة، مع كثرة استعمال الظرف خبرًا، فلو قلَّ وقوع الظرف خبرًا عن المنكر، اغتفر ذلك اللبس القليل، كما في قوله تعالى: **﴿وجوه يومئذ ناضرة﴾**(١)، **﴿ووجوه يومئذ باسرة﴾**(٢).

وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ، لا يرفع اللبس ولا يعيّنه للخبرية، إذ لو قلت في «رجل قائم»: «قائم رجل»، احتمل كون «رجل» خبرًا عن «قائم»، أو بدلاً منه، وأما الظرف، فإنه إذا تقدَّم، تعيَّن للخبرية بسبب انتصابه لفظًا أو محلاً، هذا كله على مذهب سيبويه.

وأما على مذهب الأخفش والكوفيين، فالظرف عامل في الاسم الذي بعده، فليس إذن من هذا الباب.

قولنا: «في الأغلب» احتراز عن قولهم: «أمتٌ في حَجَر لا فيك»(٣)، وقولنا: «مما لا يتضمن معنى الدعاء» احتراز عن نحو: «سلام عليك»، و «ويل لك»، فإن الأغلب تأخير الخبر، لما ذكرنا قبل.

* * *

قوله: «أو لمتعلّقه» أي: لمتعلِّق الخبر (بكسر اللام)، ونعني بـ «المتعلّق» جزء الخبر، فقولك: «على التمرة» خبر، والمجرور جزؤه، ويجوز أن يريد بالخبر ذلك المقدر، لأن الجار والمجرور متعلق به، والمجرور وحده يتعلّق بعامله، لأن الجار ليس بمتعلق في الحقيقة، بل بسبب تعلّق المجرور بعامله القاصر.

يعني إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يرجع إلى جزء الخبر، وجب تقديم الخبر، حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر، فلو قلت: «مثلها زبدًا على التمرة»، لَكان مثل:

(١) القيامة: ٢٢.

(٢) القيامة: ٢٤.

(٣) تقدّم شرح هذا القول في هذا الفصل.

«صاحبها في الدار»، وقد تقدّم امتناعه، وإذا كان الضمير في صفة المبتدأ، نحو: «على التمرة زبد مثلُها»، جاز تأخير الخبر عن المبتدأ بأن يتوسّط بينه وبين صفته، نحو: «زبد على التمرة مثلها»، إذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز.

فإن تقدم المفسِّر المعلّق بالخبر على المبتدأ ذي الضمير، وتأخّر الخبر عنه، نحو: «في الدار مالكها نائم»، جاز عند البصريين، وعند هشام من الكوفيين خلافًا للباقين، وكأنّ المانعَ نظر إلى أن المفسِّر مرتبته التأخّر لتعلقه بالخبر، وليس بشيء، لأن التقدّم اللفظي كافٍ في صحة عود الضمير.

ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وإذِ ابْتَلَى إبراهيـمَ رَبُّهُ﴾(١)، ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو: «زيدًا غلامُه ضارب»، لا في نحو: «زيدًا غلامه ضَرَب»، وكأنه نظر إلى شدّة طلب الفعل لمفعوله، فكأنّ مفعوله متأخّر عنه، بخلاف اسم الفاعل، فإن طلبه له بالمشابهة.

والأولى: الجواز في الكل، لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي.

* * *

قوله: «أو عن «أنّ»» يعني: أو كان الخبر عن «أنَّ» مع اسمها وخبرها. يريد: إذا كان «أنَّ» مع صلتها مبتدأ، وجب تقديم خبرها عليها، وقد تقدّم أنها مع صلتها فاعل عند أبي عليّ، إذا كان الخبر ظرفًا.

وإنما تعيَّن تقديم الخبر لئلا يلتبس بـ «إنَّ» المكسورة، لأنك لو جئت بالخبر بعد خبر «أنَّ» المفتوحة، إما ظرفًا، نحو: «أنّ زيدًا قائم عندي»، أو غير ظرف، نحو: «أنَّ زيدًا قائم حَقّ»، لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة، ولم تدفع الفتحة الخفية اللبس، لكون الموقع موقع المكسورة، لأن لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة، كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل.

ولا يرفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبر «أنّ» اللبس أيضًا، إذ ربَّما يُظن أنه خبر بعد خبر لـ «إنّ» المكسورة، أو يظنّ في الظرف تعلّقه بخبر «أنّ»، وإذا تقدم الخبر على «أنّ» عرف أنه خبر المبتدأ، وأنه ليس في حيِّز «أنّ» المفتوحة، إذ هي حرف موصول، ويجيء في باب الموصول أنّ ما في حيِّز الصلة لا يتقدّم على الموصول، ولا ما في حيِّز خبر «إنّ» المكسورة، لأن لها الصدر، فإذا تعيَّن أنّ المقدم خبر، والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصحّ أن تكون مبتدأ، لأنها جملة والمبتدأ مفرد، تعيّن أن ما بعد الخبر هي «أنَّ» المفتوحة لا غير.

---

(١) البقرة: ١٢٤.

وإذا كانت «أنّ» المفتوحة مع صلتها بعد «أمّا»، نحو: «أمّا أنّك خارج فلا أصدّقه»، فإنها تتقدّم على خبرها، لما نذكر في حروف الشرط: أنّ الجملة التامة، لا تتوسط بين «أمّا» وفائها.

ويجب أيضًا، تأخير المبتدأ الذي بعد «إلاّ» لفظًا، نحو: «ما قائم إلا زيد»، أو معنى، نحو: «إنما قائم زيد»، لأنك إن قدّمته من دون «إلاّ» انعكس الحصر، وإن قدّمته مع «إلاّ»، لم يجز، لتقدّم أداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ، ولا يجوز ذلك، كما يجيء في باب الاستثناء.

وإذا كان تقديم الخبر يُفهم منه معنًى لا يفهم بتأخيره، وجب التقديم، نحو قولك: «تميمي أنا»، إذا كان المراد التفاخر بـ «تميم»، أو غير ذلك مما يقدَّم له الخبر.

* * *

٨ ـ تعدّد الخبر

قال ابن الحاجب:

وقد يتعدّد الخبر، مثل: «زيد عالم عاقل».

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أنّ تعدّد الخبر، إمّا أن يكون بعطفٍ، أو بغيره، فالأوّل نحو: «زيد عالم وعاقل»، وليس قولك: «هما عالم وعاقل» من هذا، لأن كلامنا فيما تعدّد فيه الخبر عن شيء واحد، وههنا، المخبر عنه بـ «العالم» غير المخبر عنه بـ «العاقل».

والثاني على ضربين، لأن الأخبار المتعددة، إما أن تكون متضادة، أو لا، وليس ما تعدّد لفظًا دون معنى من هذا في الحقيقة، نحو: «زيد جائع نائع»، لأنهما بمعنى واحد، والثاني في الحقيقة تأكيدٌ للأول.

فإن لم تكن متضادة، كقوله تعالى: ﴿**وهو الغفور الودود * ذو العرش المجيد * فعّالٌ لما يُريد**﴾[1]، ففي كلّ واحد ضمير يرجع إلى المبتدأ، إن كان مشتقًّا، ولا إشكال فيه. وإن كانت متضادة، فهي على ضربين: إما أن يتّصف جزء المبتدأ ببعض تلك الأخبار، والجزء الآخر بالخبر الآخر، أو يتّصف المجموع بكلٍّ واحدٍ منهما، فالأوّل نحو قولك للأبلق: «هذا أبيض أسود».

---

(١) البروج: ١٤ ـ ١٦.

وليس هو في الحقيقة مما تعدّد فيه الخبر، لأنه مثل قولك: «هما عالم وجاهل»، إلا أن الفرق بينهما أن الضمير في كل واحد من «عالم» و «جاهل»، لا يرجع إلى مجموع المبتدأ، بل المعنى: هما رجل عالم ورجل جاهل.

وأما الضمير في كل واحد من: «أبيض»، و «أسود»، فإنه يرجع إلى مجموع المبتدأ، بدليل مطابقتهما له إفرادًا، وتثنيةً، وجمعًا، كقولك: «هما أبيضان أسودان»، و «هم بيض سود».

وإنما جاز ذلك مع أنّ المراد: بعضه أبيض وبعضه أسود، كما أن المراد بالأوّل: أحدهما عالم والآخر جاهل، لاتصال البعضين بخلاف جزأيهما، فإن كلّ واحد منهما منفصل عن الآخر.

وإذا جاز إسناد الشيء إلى الشيء، مع أن المسند إليه في الحقيقة متعلقه الخارج عنه مع قيام القرينة، نحو: «هذا حسن الغلام» بنصب «الغلام» وجرِّه، فَلأن يجوز إسناد الشيء إلى الشيء مع أنّ المسند إليه في الحقيقة جزء المسند إليه في الظاهر: أولى، وهذا كما تقول: «النارنج أحمر»، أي: ظاهر قشره، ومنه قولهم: «زيد حسن الوجه»، و «حسن وجهٍ»، و «حسن وجهًا»، نصبًا وجرًّا.

وأما الثاني، أعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما، نحو: «هذا حلو حامض»، فلا إشكال فيه، لأن الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ، إذ المعنى: في جميع أجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة، لأنه امتزج الطعمان في جميع أجزائه، وانكسر أحدهما بالآخر، وحصل بالانكسار كيفية متوسّطة بينهما.

واعلم أنه يجوز أن يعطف أحد الخبرين على الآخر، مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين، تقول: «زيد كريم شجاع»، و «زيد كريم وشجاع»، كما يعطف بعض الأوصاف على بعض، نحو قوله [من المتقارب]:

٧٤ - إلى الملكِ القَرْمِ وابْنِ الهُمامِ ... وَلَيْثِ الكَتيبةِ في المُزْدَحَمْ

---

٧٤ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٤٦٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٥١، ٥/ ١٠٧، ٦/ ٩١.

اللغة: القرم: السيّد. الهمام: الملك العظيم الهمّة. الليث: الأسد. الكتيبة: الفرقة من الجيش، وليث الكتيبة: كناية عن الشجاعة. المزدحم: مكان ازدحام القوم، وهنا الحرب.

المعنى: يصف الشاعر ممدوحه بالقوّة والشجاعة والإقدام على خوض المعارك بلا خوف أو وجل.

الإعراب: **«إلى»**: حرف جرّ. **«الملك»**: اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلّقان بفعل مذكور سابقًا. **«القرم»**: نعت «الملك» مجرور بالكسرة. **«وابن»**: الواو حرف عطف، «ابن»: معطوف على القرم مجرور بالكسرة، وهو مضاف. **«الهمام»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«وليث»**: =

وكذا ما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ، نحو: «هذا أبيض وأسود»، و «هذا حلو وحامض»، وأما إذا لم يرجع ضمير كل واحد إلى مجموع المبتدأ، نحو: «هما عالم وجاهل»، فلا بدّ من الواو، لأن المبتدأ مفكوك تقديرًا.

* * *

٩ ـ اقتران الخبر بالفاء

قال ابن الحاجب:

وقد يتضمّن المبتدأ معنى الشرط، فيصحّ دخول الفاء في الخبر، وذلك: الاسم الموصول بفعل، أو ظرف، والنكرة الموصوفة بهما، مثل: «الذي يأتيني، أو في الدار، فله درهم»، «وكل رجل يأتيني، أو في الدار، فله درهم»، و «ليت»، و «لعل» مانعان باتفاق، وألحق بعضهم «أنّ» بهما.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد «أمّا» وجوبًا، نحو: «أمّا زيد فقائم»، ولا تحذف إلا لضرورة، كقوله [من الطويل]:

٧٥ ـ فأمّا القِتالُ لا قتالَ لَدَيْكُمُ [ولكنَّ سَيرًا في عِراضِ المواكبِ]

= الواو: حرف عطف، «ليث»: معطوف على «القرم» مجرور بالكسرة، وهو مضاف. **«الكتيبة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«في»**: حرف جرّ. **«المزدحم»**: اسم مجرور بالكسرة. والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف حال من «ليث».

الشاهد فيه: عطف الصفات بعضها على بعض لما كان الموصوف بها واحدًا.

٧٥ ـ **التخريج**: البيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٤٥؛ وخزانه الأدب ١/ ٤٥٢؛ والدرر ٥/ ١١٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٦؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٥٣؛ والجنى الداني ص ٥٢٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٢٦٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٧؛ وشرح شواهد المغني ص ١٧٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٩٧؛ وشرح المفصل ٧/ ١٣٤، ٩/ ٤١٢؛ والمنصف ٣/ ١١٨؛ ومغني اللبيب ص ٥٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٧٧، ٤/ ٤٧٤؛ والمقتضب ٢/ ٧١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٧.

اللغة: العراض: الناحية. المواكب: ج الموكب، وهو الجماعة من الناس.

المعنى: يقول: أمّا القتال فلا تحسنونه، ولستم من أهله، وإنّما أنتم تحسنون السير مع الجماعات التي لا تقاتل، أي للاستقبال أو للاستعراض.

الإعراب: **«فأما»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «أما»: حرف شرط وتفصيل. **«القتال»**: مبتدأ مرفوع. **«لا»**: نافية للجنس. **«قتال»**: اسم «لا» مبنيّ في محلّ نصب. **«لديكم»**: ظرف مكان مبنيّ، متعلّق بمحذوف خبر «لا» وهو مضاف، **«كم»**: في محلّ جرّ بالإضافة. **«ولكن»**: الواو: حرف استئناف، «لكن»: حرف مشبه بالفعل، واسمه ضمير المخاطب المحذوف تقديره: «لكنكم». **«سيرًا»**: مفعول =

أو لإضمار القول، كقوله تعالى: ﴿فأما الذين اسودّت وجوههم أكفرتم﴾[(١)]، أي «فيقال لهم: أكفرتم»، وتجيء علّة الإتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدأ في حروف الشرط.

وتدخل جوازًا في خبر مبتدأ مذكور ههنا، وهو شيئان: أحدهما الاسم الموصول، إما بفعل، أو ظرف، ويدخل في قولنا: الموصول، اللام الموصولة أيضًا، في نحو: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾[(٢)]، وصلتها لا تكون إلا فعلاً في صورة اسم الفاعل، أو المفعول كما يجيء في الأسماء الموصولة. والأغلب الأعمّ في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء أن يكون عامًّا، وصلته مستقبلة، كما في أسماء الشرط، وفعل الشرط، نحو: «مَن تضربْ أضربْ»، وقد يكون خاصًّا، وصلته ماضية، كقوله تعالى: ﴿إنّ الذين فَتنوا المؤمنينَ والمؤمناتِ﴾[(٣)]، الآية؛ لأن الآيةَ مسوقةٌ للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفَتن، أي: الإحراق، وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَا أفاء اللَّهُ عَلى رسولِهِ منهم فما أوْجَفْتُم﴾[(٤)]، وقد يكون الموصول خاصًّا، وصلته مستقبلة، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إنّ الموتَ الذي تَفرُّون منه فإنه مُلاقيكم﴾[(٥)]، إذ لا يريد: كلُّ موت تفرون منه يلقاكم، إذ ربَّ موت فرَّ منه الشخص فما لاقاه ذلك النوع، كموتٍ بالقتل بالسيف مثلاً، ولاقاه نوع آخر منه، فالمعنى: هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم، وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا، وإن لم يكن موصولاً، لأنه موصوف بالموصول، وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور، وهو بمعنى المستقبل، لتضمنه معنى الشرط، كقولك: «الذي أتاني فله درهم»، والموصول بالظرف، نحو: «الذي قدامَك، أو في الدار، فله درهم».

وإنما وُصل المبتدأ الذي في خبره الفاء، أو وُصِف بالفعل، أو الظرف فقط،

= مطلق لفعل محذوف تقديره: «تسيرون سيرًا» وهذه الجملة في محلّ رفع خبر «لكن». وقيل «سيرًا» اسم «لكن» منصوب، والخبر محذوف تقديره: «ولكن لكم سيرًا». **«في عراض»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «سيرًا»، وهو مضاف. **«المواكب»**: مضاف إليه مجرور.

جملة «أما القتال...»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا قتال لديكم»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «لكن سيرًا...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لا قتال لديكم» حيث حذف الفاء من جواب «أما» مع أنّ الكلام ليس على تضمّن قول محذوف، وذلك للضرورة.

(١) آل عمران: ١٠٦.
(٢) النور: ٢.
(٣) البروج: ١٠.
(٤) الحشر: ٦.
(٥) الجمعة: ٨.

لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط، والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء، وأما الصلة والصفة فيكونان كالشرط.

وكان حق الموصول، على هذا، ألاَّ يكون إلا مبهمًا كأسماء الشرط، نحو: «مَن» و «ما» الشرطيتين، وإنما جاز ألاَّ يكون مبهمًا، كما في قوله تعالى: ﴿**إن الذين فتنوا**﴾(١) لأنه دخيل في معنى الشرط.

وكذا كان حقّ الصلة ألاَّ تكون فعلاً مستقبل المعنى، كشرط «مَن» و «ما»، إلا أنّه لما لم يكن شرطًا في الحقيقة، جاز ألاَّ يكون صريحًا في الفعلية، بل يكون مما يقدّر معه الفعل كالظرف، والجار المجرور، وألاَّ يكون مستقبل المعنى، كقوله تعالى: ﴿**إن الذين فتنوا**﴾(٢)، وكذا كان حق الخبر أن تلزمه الفاء لكونه كالجزاء، فمن حيث إنه ليس جزاء الشرط حقيقة، جاز تجريده منها مع قصد السببية، نحو: «الذي يأتيني له درهم».

ولا يلزم مع الفاء أن يكون الأوّل سببًا للثاني، بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازمًا لمضمون ما قبلها، كما في جميع الشرط والجزاء.

ففي قوله تعالى: ﴿**قل إنَّ الموتَ الذي تفرّون منه**﴾(٣) الآية: الملاقاة لازمة للفرار، وليس الفرار سببًا للملاقاة، وكذا في قوله تعالى: ﴿**وما بِكُمْ مِن نِعْمَةٍ فمنَ الله**﴾(٤). كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى.

فلا يغرنَّك قول بعضهم: إن الشرط سبب الجزاء، ويجيء تحقيقه في حروف الشرط إن شاء الله تعالى.

والثاني: النكرة العامة الموصوفة بالفعل، أو الظرف، أو الجار، نحو: «كلُّ رجل يأتيني، أو أمامك، أو في الدار فله درهم».

وقد تجيء صفتها، أيضًا، ماضيًا مستقبل المعنى، نحو: «كلّ رجل أتاك غدًا فله درهم»، لما ذكرنا في الموصول.

وقد تدخل الفاء على خبر «كل» وإن كان مضافًا إلى غير موصوف، نحو: «كل رجل فله درهم»، لمضارعته لكلمات الشرط في الإبهام.

وكذا إن كان مضافًا إلى موصوف(٥) بغير الثلاثة المذكورة، نحو: «كل رجل عالم فله درهم».

---

(١) البروج: ١٠.
(٢) البروج: ١٠.
(٣) الجمعة: ٨.
(٤) النحل: ٥٣.
(٥) في النسخة المطبوعة «إلى غير موصوف»، والصواب حذف «غير».

وعند سيبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت.

والأخفش يجيز زيادتها في جميع خبر المبتدأ، نحو: «زيد فوُجد»، وأنشد [من الطويل]:

٧٦ ـ وقائِلةٍ: خولان فَانْكَحْ فتاتَهُمْ [وأُكرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَما هيا]

وسيبويه يؤوِّل مثله بنحو: «هذه خولان فانكح».

* * *

قوله: «و «ليت» و «لعلّ» مانعان باتفاق»، جميع نواسخ المبتدأ تمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور، إلا ما نذكره، وذلك لأنه إنما دخله الفاء لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط، ويلزمها التصدُّر، ولا يدخلها نواسخ الابتداء، لأن تلك النواسخ تؤثر في معنى الجملة، وقد تقدّم أنّ ما يؤثّر في الجملة لا يدخل على جملة مصدّرة بلازم التصدُّر، إلا أنّ هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في

---

٧٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأزهيّة ص ٢٤٣؛ والجنى الداني ص ٧١؛ وخزانة الأدب ١/ ٣١٥، ٤٥٥، ٤/ ٣٦٩، ٨/ ١٩، ١١/ ٣٦٧؛ والدرر ٢/ ٣٦؛ والرد على النحاة ص ١٠٤؛ ورصف المباني ص ٣٨٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١٣؛ وشرح الأشموني ١/ ١٨٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٩٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٨٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٦٨، ٢/ ٨٧٣؛ وشرح المفصل ١/ ١٠٠، ٨/ ٩٥؛ والكتاب ١/ ١٣٩، ١٤٣؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٣٩ (خلا)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١١٠.

اللغة: خولان: اسم قبيلة. الأكرومة: فعل الكرم. الحيّان: حيّ أمها وحيّ أبيها، والمقصود فتاة ذات كرم ومجد من ناحية الأم والأب. الخلو: الخالية.

المعنى: يقول: ربّ قائلة لي أن أنكح فتاة من خولان، وهي أصيلة الجدّين مصون وباقية كما هي.

الإعراب: **«وقائلة»**: الواو: واو «ربّ»، **«قائلة»**: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ، خبره محذوف. **«خولان»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هذه خولان» مرفوع. **«فانكح»**: الفاء: حرف استئناف، «انكح»: فعل أمر مبنيّ على السكون، وفاعله... وجوبًا: «أنت». **«فتاتهم»**: مفعول به، وهو مضاف، و «هم»: في محلّ جرّ بالإضافة. **«وأكرومة»**: الواو: حالية، «أكرومة»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«الحيين»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنى. **«خلو»**: خبر المبتدأ. **«كما»**: الكاف: حرف جر، و «ما»: يجوز أن تكون زائدة، وعليه تكون «هي» ضميرًا في محلّ جرّ، والجار والمجرور متعلّقان بخبر ثانٍ للمبتدأ «أكرومة» المحذوف. ويجوز أن تكون «ما» اسمًا موصولاً، في محل جرّ بحرف الجر، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر ثانٍ للمبتدأ. و **«هيا»**: مبتدأ خبره محذوف، والألف: للإطلاق. والجملة تكون صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

جملة «قائلة...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «انكح»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «خولان فانكح فتاتهم» حيث يجيز الأخفش زيادة الفاء ـ على اعتبارها هنا زائدة ـ في جميع خبر المبتدأ.

الشرطية، جاز أن يدخله ما لا يؤثّر في الجملة المتأخرة معنى ظاهرًا، وهو «إنّ»، نحو: ﴿إنّ الذين فتنوا المؤمنين﴾(١) الآية.

وألحق المالكي(٢) بها «أنّ» المفتوحة و «لكنَّ» من غير سماع، لكنه: لما رأى أنه يجوز العطف بالرفع على محل اسم «لكنَّ»، كما يجوز على محل اسم «إنّ» كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل، [ألحقهما بـ «إنَّ»](٣).

وكذا أجرى بعضهم «أنَّ» المفتوحة في جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة، على ما يجيء في الموضع المشار إليه.

وأما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الأقدام في الشرطية، فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء إلاّ في الضرورة، فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشأن، حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدّر في جُمَلها، وذلك نحو قوله [من الخفيف]:

٧٧ ـ إنّ مَن يَدْخُلِ الكَنيسةَ يَومًا ... يَلْقَ فيها جَآذِرًا وَظِباءَ

(١) البروج: ١٠.

(٢) أي: ابن مالك.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

٧٧ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في خزانة الأدب ١/ ٤٥٧؛ والدرر ٢/ ١٧٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٨؛ وليس في ديوانه؛ وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٦؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ١٥٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٠، ٩/ ١٥٥، ١٠/ ٤٤٨؛ ورصف المباني ص ١١٩؛ وشرح المفصل ٣/ ١١٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٦.

اللغة: الجآذِر: ج جُؤذُر وهو ولد البقرة الوحشيّة. وهي هنا كناية عن الأولاد. الظباء: ج ظبية وهي الغزالة. وهي هنا كناية عن النساء.

المعنى: من يدخل الكنيسة يلق فيها أولاد النصارى الذين هم كالجآذر في دعتها: ويلق نساء النصارى اللواتي هن كالغزلان في جمالها ورشاقتها.

الإعراب: **«إنَّ»**: حرف مشبّه بالفعل، واسم «إنَّ» ضمير الشأن المحذوف. **«مَنْ»**: اسم شرط جازم، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **«يدخل»**: فعل مضارع مجزوم لإنه فعل الشرط وعلامة جزمه السكون وحركه بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«الكنيسة»**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **«يومًا»**: ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلّق بالفعل «يدخل». **«يلقَ»**: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«فيها»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يلقَ». **«جآذرًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«وظباءً»**: الواو: حرف عطف، «ظباءً»: اسم معطوف على «جآذرًا» منصوب مثله بالفتحة.

جملة «إنّ من يدخل.. يلقَ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «مَنْ يدخل.. يلقَ» =

قوله: «وألحق بعضهم «أنّ» بهما»، أي: ألحق «أنّ» في المنع من دخول الفاء بـ «ليت» و «لعل». قال المصنِّف اتباعًا لعبد القاهر: إن هذا الملحِق: سيبويه خلافًا للأخفش، ونقل العبدي، وأبو البقاء، وابن يعيش أن المجوِّز لدخول الفاء مع «أنّ» سيبويه خلافًا للأخفش.

* * *

قوله: «و «ليت» و «لعل» مانعان بالاتفاق»، لا وجه لتخصيصهما، بل كلّ ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثني.

وما ذكره المصنِّف من أنّ امتناع دخول الفاء في خبر «ليت» و «لعل» للزوم التناقض، وذلك لأنّ ما بعد الفاء الجزائية لا يكون إلا خبرًا، أي: محتملاً للصدق والكذب، وخبر «ليت» و «لعل» لا يحتملان ذلك، ليس بشيء، لصحة قولك: «إن جاءك زيد فاضربه»، قال الله تعالى: **﴿إنّ الذينَ يَكْفُرون بآياتِ الله وَيَقْتُلون النَّبيِّينَ بغَيْرِ حقٍّ وَيَقْتُلونَ الذينَ يَأمُرونَ بالقسْطِ مِن الناسِ فَبَشِّرْهُمْ بعَذابٍ أليم﴾**[1].

* * *

١٠ ـ حذف المبتدأ والخبر

قال ابن الحاجب:

قد يحذف المبتدأ لقيام قرينة، جوازًا، كقول المستهل: «الهلالُ، والله»، والخبر جوازًا، نحو: «خرجت فإذا السبع»، ووجوبًا فيما التزم في موضعه غيره، نحو: «لولا علي لهلك عمر»، و «ضربي زيدًا قائمًا»، و «كل رجل وضيعته»، و «لعمرك لأفعلن كذا».

* * *

قال الرضيّ:

المستهل: المبصر للهلال، وقد ذكرنا أنه لا يحذف شيء لا وجوبًا، ولا جوازًا، إلا مع قرينة دالة على تعيينه.

= الاسمية: في محل رفع خبر «إنّ». وجملة «يدخل» الفعلية: في محل رفع خبر «مَنْ». وجملة «يلقَ» الفعلية: لا محل لها من الإعراب، لإنها جملة جواب الشرط الجازم ولم تقترن بالفاء أو «إذا».

الشاهد فيه قوله: «إنَّ مَنْ يدخلِ الكنيسة... يلقَ» حيث حذف اسم «إنّ»، وهو ضمير الشأن. ولا يجوز اعتبار «مَنْ» اسمها، لأنها شرطيّة بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر في جملته، فلا يعمل فيه ما قبله. وضمير الشأن يُحذف في الشعر كثيرًا.

(١) آل عمران: ٢١.

اعلم أنه قد يحذف المبتدأ وجوبًا، إذا قطع النعت بالرفع، كما يجيء في بابه، نحو: «الحمد لله أهلُ الحمد»، أي: «هو أهل الحمد».

وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة، فقطع لقصد المدح، أو الذم، أو الترحّم، كما يجيء، فلو ظهر المبتدأ لم يتبيَّن ذلك.

ويحذف وجوبًا أيضًا عند من قال في نحو: «نِعْمَ الرجلُ زيد»، إنّ تقديره: «هو زيد»، وفيه نظر على ما يجيء في بابه.

* * *

قوله: «جوازًا ووجوبًا»، نصب على المصدر، أي: حذفًا واجبًا أو جائزًا، و «إذا» في قوله: «إذا السبع» للمفاجأة.

واختلف فيها، فنقل عن المبرد أنها ظرف مكان، فعلى قوله يجوز أن تكون خبر المبتدأ الذي بعدها، أي: «فبالمكان السبع»، فتقول على هذا: «مررت فإذا زيد قائمًا»، و «إذا»، عنده، متعلّق بـ «كائن» وشبهه من متعلقات الظروف العامة، ولا يجوز، على قوله، أن يكون «إذا» مضافًا إلى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر، إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا «حيث» على ما يجيء في الظروف المبنية.

وما ذكره لا يطّرد في جميع مواضع «إذا» المفاجئة، إذ لا معنى لقولك: «فبالمكان السبع بالباب» في تأويل: «خرجت فإذا السبع بالباب».

وقال الزجاج: إن «إذا» المفاجئة ظرف زمان، فعلى قوله يجوز أن تكون في قولهم: «فإذا السبع»، خبرًا عمّا بعدها بتقدير مضاف، أي: «فإذا حصول السبع»، أي: ففي ذلك الوقت حصوله، لأن ظرف الزمان لا يكون خبرًا عن الجثة[1]، كما مرّ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا، و «إذا» ظرف لذلك الخبر غير سادّ مسدّه، أي: «ففي ذلك الوقت السبع بالباب»، فحذف «بالباب» لدلالة قرينة «خرجت» عليه، ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافًا إلى الجملة الاسمية، وعامله محذوف، على ما قال المصنِّف، أي: «ففاجأت وقت وجود السبع بالباب»، إلا إنّه إخراج لـ «إذا» عن الظرفية، إذ هو إذن مفعول به لـ «فاجأت»، ولا حاجة إلى هذه الكلفة، فإن «إذا» الظرفية غير متصرفة على الصحيح.

ونقل عن ابن برِّي أن «إذا» المفاجئة حرف، فعلى هذا، خبر المبتدأ في نحو: «فإذا السبع» محذوف بلا خلاف.

---

(١) الجثّة: اسم العين، أو اسم الذات، وهو ما دلّ على ذات، أي: على شيء محسوس قائم بنفسه، نحو «حصان»، و «بيت». ويقابله اسم المعنى، نحو: «شَرَف».

وأما الفاء الداخلة على «إذا» المفاجئة، فنقل عن الزيادي أنها جواب شرط مقدر، ولعله أراد أنها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها، كما تقدّم، أي: «مفاجأة السبع لازمة للخروج».

وقال المازني: هي زائدة، وليس بشيء، إذ لا يجوز حذفها.

وقال أبو بكر مبرمان: هي للعطف حملاً على المعنى، أي: «خرجت ففاجأت كذا»، وهو قريب.

* * *

قوله: «التزم في موضعه»، يقال: «ألزمته الشيء فالتزمه»، أي: قَبِل ملازمته، أي: في خبر التزم العرب ذكرَ غير الخبر المقدر في موضعه، فيحذف الخبرُ وجوبًا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدّر من بين سائر الأخبار لفظ سادّ مسدَّ ذلك الخبر، وهو في أربعة أبواب على ما ذكره المصنِّف.

أولها: المبتدأ الذي بعد «لولا»، هذا على مذهب البصريين[١].

وقال الفراء: «لولا» هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل، وقال الكسائي: الاسم بعدها فاعل لفعل مقدّر. كما في قوله: «لو ذاتُ سِوارٍ لَطَمتني»[٢]، وهو قريب من وجه، وذلك أن الظاهر منها أنها «لو» التي تفيد امتناع الأوّل لامتناع الثاني، كما يجيء في حروف الشرط، دخلت على «لا»، وكانت لازمة للفعل، لكونها حرف شرط، فتبقى مع دخولها على «لا» على ذلك الاقتضاء، ومعناها مع «لا» أيضًا باقٍ على ما كان، كما بقي مع غير «لا» من حروف النفي، فمعنى «لولا عليٌّ لهلك عمر»: لو لم يوجد عليٌّ لهلك عمر، ينتفي الأوّل، أي: انتفى «انتفاء وجود عليّ» لانتفاء «هلاك عمر»، وانتفاء الانتفاء ثبوت، فمن ثمَّ، كان «لولا» مفيدة ثبوت الأوّل وانتفاء الثاني، كإفادة «لو» في قولك: «لو لم تأتني شتمتك»، كما مرَّ في بيان قوله [من الطويل]:

وَلَـو أنّ مـا أسْـعَـى لأدْنَـى مَـعيـشـةٍ كَفاني وَلَم أطْلُبْ قَليلٌ من المالِ[٣]

لكن مَنَعَ البصريين من هذا التقدير، وحَمَلَهم على أن قالوا «لولا» كلمة

---

(١) انظر المسألة العاشرة من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والنحويين الكوفيين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» ص ٧٠ ـ ٧٨.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدّم تخريجه.

(٣) تقدّم بالرقم ٤٩.

بنفسها، وليست «لو» الداخلة على «لا»: أنّ الفعل بعد «لو» إذا أضمر وجوبًا، فلا بد من الإتيان بمفسِّر، كما مرَّ في باب الفاعل، وليس بعد «لولا» مفسِّر، وأيضًا لفظ «لا» لا يدخل على الماضي في غير الدعاء، وجواب القسم، إلا مكرَّرًا في الأغلب، كما يجيء في قسم الحروف، ولا تكرير بعد «لولا»، فقال البصريون: الاسم المرفوع بعده مبتدأ، ولا يجوز أن يكون جواب «لولا» خبره، كما مرّ في: «أما زيد فقائم»، لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ في الأغلب، كما في: «لولا عليّ لهلك عمر»، فخبره محذوف وجوبًا لحصول شرطَي وجوب الحذف: أحدهما القرينة الدالة على الخبر المعيَّن، وهي لفظة «لولا»[1] إذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم، فـ «لولا» دالّة على أن الخبر الذي بعدها «موجود»، لا «قائم»، ولا «قاعد» ولا غير ذلك من أنواع الخبر. والثاني: اللفظ السادّ مسدَّ الخبر، وهو جواب «لولا».

وربما دخلت «لولا» هذه على الفعلية، قال [من البسيط]:

٧٨ ـ قالَتْ أُمَامَةُ لمّا جئتُ زائرها هَلاَّ رَمَيْتَ ببعضِ الأسْهُمِ السُّودِ

---

(١) الصواب «لو» وهي التي تدلّ على انتفاء الملزوم، أما «لولا» فتدلّ على نفي انتفاء الملزوم، أي: على الوجود.

٧٨ ـ **التخريج**: البيتان للجموح الظفري في خزانة الأدب ١/ ٤٦٢؛ وشرح المفصل ١/ ٩٥؛ ولسان العرب ٤/ ٥٤٥ (عذر)؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٧٠؛ وتذكرة النحاة ص ٧٩، ٣٨٧؛ وجمهرة اللغة ص ٦٩٢، ١٢٣٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٤٧.

اللغة: أمامة: اسم امرأة. الأسهم السود: كناية عن الأسطر المكتوبة. لا درّ درّك: لا زكى عملك. حددت. منعت. العذرى: المعذرة.

المعنى: عندما جئت أزور «أمامة» قالت لي: أما تقدر على هجائهم ببعض الأبيات المكتوبة؟ فقلت لها: لا زكى عملك ولا نمى، قد أفعل ولكني ممنوع، ولا معذرة لممنوع من الهجاء.

الإعراب: **«قالت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. **«أمامة»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«لما»**: اسم مبني في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان. **«جئت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«زائرها»**: حال منصوبة بالفتحة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«هلاّ»**: حرف تحضيض. **«رميت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«ببعض»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «رميت». **«الأسهم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«السود»**: صفة للأسهم مجرورة بالكسرة. **«لا»**: نافية لا عمل لها. **«درّ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، **«درّك»**: فاعل **«درّ»**: مرفوع بالضمّة، **والكاف**: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«إني»**: «إنّ»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها. **«قد»**: حرف تحقيق. **«رميتهم»**: «رميت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «هم»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **«لولا»**: حرف شرط غير جازم. **«حددت»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في =

لا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ لَولا حُدِدْتُ وَلا عُذْرَى لِمَحْدودِ

وثانيها: كلّ مبتدأ يكون مصدرًا صريحًا، نحو: «ضربي»، أو بمعنى المصدر، وهو أفعل التفضيل مضافًا إلى المصدر، لأنه بعض ما يضاف إليه، كما يجيء في بابه، نحو: «أخطب ما يكون» أي: «كون»، و «أكثر شربي السويق»، ويكون المصدر مضافًا إلى الفاعل، نحو: «ضربي زيدًا»، أو إلى المفعول، نحو: «ضربي زيدٌ»، أو إليهما، نحو: «تَضارُبُنا»، وبعد ذلك حال منهما معًا في المعنى، نحو: «ضربي زيدًا قائمين»، أو «تضارُبنا قائمين»، أو من أحدهما، نحو: «ضربي هندًا قائمًا أو قائمة».

ويقع هذا الحال فعلاً أيضًا خلافًا للفراء، نحو: «علمي بزيد كان ذا مال».

ويقال: «سَمْعُ أذني زيدًا يقول ذاك»، أي: «سمع أذني كلامَ زيد»، على حذف المضاف.

وإن كانت الحال المذكورة جملة اسمية، فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال، نحو: «ضربي زيدًا وغلامه قائم»، قال النبي ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»[1]، إذ الحال فضلة، وقد وقعت موقع العمدة، فيجب معها علامة الحالية، إذ كل واقع غير موقعه يُنكَر.

وجوَّز الكسائي تجرّدها عن الواو، لوقوعها موقع خبر المبتدأ، فتقول: «ضربي زيدًا أبوه قائم»، كما في قوله: «كلّمته فوه إلى فيّ».

ويجوز عند الكسائي إتباع المصدر المذكور بالتوابع، نحو: «ضَرْبي زيدًا كلُّه» أو «ضربي زيدًا الشديدُ قائمًا».

= محلّ رفع نائب فاعل. «**ولا**»: الواو: للاستئناف، «لا»: نافية للجنس تعمل عمل «إن». «**عذرى**»: اسم «لا» مبني على الضمّة المقدّرة على الألف للتعذر، في محل نصب. «**لمحدود**»: جار ومجرور متعلّقان بالخبر المحذوف (كائنة).

جملة «قالت أمامة»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «جئت»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «هلاّ رميت»: مقول القول في محلّ نصب مفعول به. وجملة «لا درّ درّك»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «إني قد...»: استئنافية لا محل لها. وجملة «رميتهم»: في محل رفع خبر «إنّ». وجملة «لولا حددت...»: الشرطية استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط غير الجازم المقدرة بـ «فإني قد رميتهم» لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا عذرى...»: استئنافية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «لولا حددت» حيث أدخل «لولا» على الفعل، وقد كثر دخولها على الاسم، فدل هذا الشاهد على أنها لا تختص بالاسم فقط. ودخولها على الاسم والفعل يجعلها غير عاملة، فيكون الاسم بعدها مبتدأ.

(١) رواه مسلم في الصلاة ٢١٥؛ وأحمد ٢/ ٢٤١.

ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه، ولهذا ذهب ابن درستويه إلى أنّ هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل، إذ المعنى: «ما أضرب زيدًا إلا قائمًا»، ولم يُسمع الإتباع مع الاستقراء.

وفي خبر مثل هذا المبتدأ أقوال:

ذهب ابن درستويه، وابن بابشاذ، إلى أنه لا خبر له، لكونه بمعنى الفعل، كما قلنا، فمعنى «ضربي زيدًا قائمًا»: أضربه قائمًا، وهو نحو: «أقائم الزيدان» عندهما، وذهب الكوفيون إلى أنّ نحو: «قائمًا» حال من معمول المصدر لفظًا ومعنى، والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ، وخبر المبتدأ مقدَّر بعد الحال وجوبًا، أي: «ضربي زيدًا قائمًا حاصل».

وذهب الأخفش إلى أنّ الخبر الذي سدَّت الحال مسدَّه مصدر مضاف إلى صاحب الحال، أي: «ضربي زيدًا ضربُه قائمًا»، أي: «ما ضربي إيّاه إلا هذا الضرب المقيَّد»، وكذا «أكثر شربي السويق شربُه ملتوتًا».

وذهب البصريون إلى أنه حال من معمول المصدر معنًى لا لفظًا، والعامل في الحال محذوف، أي: «ضربي زيدًا حاصل إذا كان قائمًا»، والدليل على بطلان مذهب الكوفية، أنّ كلَّهم متَّفقون على أن معنى «ضربي زيدًا قائمًا»: ما أضرب زيدًا إلا قائمًا، وهذا المعنى المتَّفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصرية والأخفش، وبيانه مبنيّ على مقدّمة، وهي أنّ اسم الجنس، أعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد، إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصّصه ببعض ما يقع عليه، فهو في الظاهر لاستغراق الجنس، أخذًا من استقراء كلامهم، فمعنى: «التراب يابس»، و «الماء بارد»، أنّ كلّ ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا، فلو قلت، مع قولهم: «النوم ينقض الطهارة»: «إن النوم مع الجلوس لا ينقضها»، لكان مناقضًا لظاهر ذلك اللفظ، وإذا قامت قرينة الخصوص فهو للخصوص، نحو: «اشتر اللحم، واشرب الماء»، لأن شراء الجميع وشرب الجميع ممتنعان.

فإذا تقرّر هذا، قلنا إن الجنس الذي هو مصدر غير مقيَّد عند البصرية بحال تخصّصه، بل الحال عندهم قيد في الخبر، فيبقى الجنس على العموم، فيكون المعنى: «كلّ ضربٍ منّي واقع على زيد حاصلٌ في حال القيام»، وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه، أعني «ما أضرب زيدًا إلا قائمًا».

وأما عند الكوفية، فالجنس عندهم مقيَّد بالحال المخصّص له، فيكون المعنى: «ضَرْبي زيدًا المختصّ بحال القيام حاصل»، وهو غير مطابق للمعنى

المتفق عليه، لأنه لا يمتنع من حصول الضرب المقيَّد بالقيام حصولُ الضرب المقيَّد بالقعود، أيضًا، في وقت آخر، فليس في تقديرهم، إذن، معنى الحصر المراد المتفق عليه، وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه أيضًا، لأنه لا حصر في قولك: «أَضربُ زيدًا قائمًا».

وما يُفسد مذهب الكوفية خاصة، زيادة على ما تقدّم، من جهة اللفظ، أنه ليس في تقديرهم ما يسدُّ مسدَّ الخبر، لأن مقام الخبر، عندهم، بعد الحال، وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر، وقد تقدَّم أن الخبر لا يحذف وجوبًا إلا إذا سدَّ مسدَّه لفظ، وكذا نقول في قولهم: «أكثر شربي السويق ملتوتًا»، إنّ معناه: «أنّ شربي له ملتوتًا أكثر من شربه غير ملتوت»، فلو قدّرناه على مذهب الكوفية: «أكثر شربي السويق ملتوتًا حاصل»، لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه، إذ يجوز أن تقول هذا اللفظ وتريد، إذن، من شربه ملتوتًا عشر مرات وغير ملتوت ألف مرة، وتريد بـ «أكثر شربي السويق ملتوتًا» تسع مرات مثلاً، فإنه أكثر شربه ملتوتًا.

ويردّ على مذهب الأخفش حذف المصدر مع بقاء معموله، وذلك عندهم ممتنع، إذ هو بتقدير «أن» الموصولة مع الفعل، والموصول لا يحذف، إلا أن يقال: إذا قامت قرينة قوية دالّة عليه فلا بأس بحذفه، كما قال سيبويه في باب المفعول معه، إن تقدير: «ما لَكَ وزيدًا»: «ما لَكَ وملابَستك زيدًا».

هذا، والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصريين هي الإخبار عن الضرب بكونه مقيَّدًا بالقيام، لأنه لا يمكن تقييده إلا بعد حصوله، واللفظ السادّ مسدَّ الخبر هو الحال، فقد حصل شرطا وجوب الحذف.

وأصله عندهم: «ضربي زيدًا حاصلٌ إذا كان قائمًا»، وليس «إذا» للاستقبال ههنا بل هو للاستمرار، كما في نحو قوله تعالى: ﴿**وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض**﴾(١)، وقوله: ﴿**وإذا ما غضبوا هم يغفرون**﴾(٢) ومثله كثير، حذف «حاصل» كما يحذف متعلقات الظروف العامة، نحو: «زيد عندك»، و «الركض في الميدان»، فبقي «إذا كان قائمًا»، ثم حذف «إذا» مع شرطه العامل في الحال، وأقيم الحال مقام الظرف، لأنَّ في الحال معنى الظرفية، إذ معنى «جاءني زيد راكبًا»، أي: في وقت ركوب، فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر، فيكون الحال قائمًا مقام الخبر.

---

(١) البقرة: ١١.
(٢) الشورى: ٣٧.

فإن قيل: لم لا تكون «كان» المقدّرة ناقصة، و «قائمًا» خبرها؟

قيل: لأن مثل هذا المنصوب، أي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون إلا نكرة، لم يسمع مع كثرته إلا كذا، فلو كان خبر «كان» لجاز تعريفه، ولسمع ذلك مع طول الاستقراء، هذا ما قيل، وفيه تكلفات كثيرة(١) من حذف «إذا» مع الجملة المضاف إليها، ولم يثبت في غير هذا المكان، ومن العدول عن ظاهر معنى «كان» الناقصة إلى معنى التامة، وذلك لأن معنى قولهم: «حاصل إذا كان قائمًا» ظاهر في معنى الناقصة، ومن قيام الحال مقام الظرف، ولا نظير له.

والذي أوقعهم في هذا، وأوقع غيرهم فيما لزمهم: التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها، بلا دليل دلّهم عليه، ولا ضرورة ألجأتهم إليه.

والحق أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالكي(٢).

وعلى مذهب من جوّز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها، يجوز أن يكون التقدير: «ضربي زيدًا حاصل قائمًا» فيكون العامل «حاصل»، وذو الحال معمول «ضربي».

والذي يظهر لي أنّ تقديره بنحو: «ضربي زيدًا، يلابسه قائمًا» إذا أردت الحال عن المفعول في المعنى، و «ضربي زيدٌ، يلابسه قائمًا» إذا كان عن الفاعل في المعنى، أولى.

ثم نقول: حذف المفعول الذي هو ذو الحال، فبقي: «ضربي زيدًا يلابس قائمًا». ويجوز حذف ذي الحال، على ما أورد(٣)، مع قيام القرينة، تقول: «الذي ضربت قائمًا زيد»، أي: ضربته، ثم حذف «يلابس»، الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال، وقام الحال مقامه، كما تقول: «راشدًا مهديًا»، أي: «سِرْ راشدًا مهديًا»، فنكون على هذا مستريحين من حذف «إذا» مع شرطه الذي هو العامل، ولم يثبت مثله في كلامهم، ولا نحتاج إلى الاستدلال على أن «كان» تامة لا ناقصة.

---

(١) قوله: «وفيه تكلفات كثيرة...» إلى قوله: «على ما ذهب إليه المالكي» جاء في النسخة المطبوعة بعد المقطع: «وعلى مذهب... معمول ضربي»، وجاء هذا المقطع بعد المقطع: «ثمّ نقول... تامة لا ناقصة». وهذا التصويب اقتضاه معنى السياق.

(٢) أي: ابن مالك.

(٣) أي: ما سيورده الشارح في باب الحال.

فنقول: تقديره: «ضربي زيدًا حاصل قائمًا»، والعامل في الحال «حاصل» وفي صاحبها «ضربي»، وهو الياء، أو «زيدًا»، فنقول: حذفنا «كائن» أو «حاصل» العامل في الحال لكونه عامًّا شاملاً لجميع الأفعال، كما حذفناه في نحو: «زيد عندك» أو «في الدار»، لمشابهة الحال للظرف، والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل، كما تقدّم بيانه.

واعلم أنه يجوز رفع الحال السادّ مسدَّ الخبر عن «أَفْعل»، المضاف إلى «ما» المصدرية الموصولة بـ «كان» أو «يكون»، نحو: «أخطب ما يكون الأمير قائم»، هذا عند الأخفش والمبرد، ومنعه سيبويه، والأولى جوازه، لأنك جعلت ذلك الكون «أخطب» مجازًا، فجاز جعله «قائمًا» أيضًا.

ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح إلا في الضرورة، فلا نقول: «ضَرْبي زيدًا قائم»، إذ لا مجاز في أوّل الكلام، ولا شك أن المجاز يؤنس بالمجاز.

ويجوز أن يُقدَّر في «أَفْعَل» المذكور زمان مضاف إلى «ما يكون» بخلاف نحو: «أكثر شربي السويق»، و «ضربي زيدًا»، وذلك لكثرة وقوع «ما» المصدرية مقام الظرف، نحو قولك: «ما ذرَّ شارق»(١)، فيكون التقدير: «أخطب أوقات ما يكون الأمير قائم»، أي: «أوقات كون الأمير»، فتكون قد جعلت الوقت «أخطب» و «قائمًا»، كما يقال: «نهاره صائم»، و «ليله قائم» ويرجح هذا التقدير أنه سُمع: «أخطب ما يكون الأمير يومُ الجمعة» برفع «يوم الجمعة»، وأيضًا كثرة وقوع «ما» المصدرية زمانًا، وكثرة وقوع الزمان مسندًا إليه الواقع فيه، كقوله [من الطويل]:

٧٩ - [لَقَدْ لُمتِنا يا أمَّ غِيلانَ في السُّرَى ... وَنِمْتِ] وَمَا لَيلُ المطيِّ بنائِمِ

---

(١) يقال: «لا أفعل ذلك ما ذَرَّ شارق»، أي: لا أفعله ما طلع قرنُ الشمس، والمعنى: لا أفعله أبدًا.

انظر: الألفاظ الكتابيّة ص ١٨٦؛ وجمهرة اللغة ص ٧٣١؛ والمستقصى ٢/ ٢٤٨.

٧٩ - **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٩٩٣؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٦٥، ٨/ ٢٠٢؛ والكتاب ١/ ١٦٠؛ ولسان العرب ٢/ ٤٤٢ (ربح)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٦٠؛ وتخليص الشواهد ص ٤٣٩٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٢٢؛ والمحتسب ٢/ ١٨٤؛ والمقتضب ٣/ ١٠٥، ٤/ ٣٣١.

اللغة: أمّ غيلان: شجر السمر، ولعلّه (هنا) يريد بها أمّ الفرزدق. السرى: السير ليلاً. المطي: جمع المطيّة وهي الدابّة التي تمتطى.

المعنى: لقد عتبت علينا يا (أم غيلان) لسيرنا ليلاً، ثم نمت، ولكن ليل السفر لا يُنام فيه.

الإعراب: **«لقد»**: اللام: موطئة للقسم، و «قد»: حرف تحقيق. **«لمتنا»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **«يا»**: حرف نداء. **«أمّ»**: منادى مضاف منصوب بالفتحة. **«غيلان»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **«في السرى»**: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الألف، ⇐

ومنع المبرد من نحو قولك: «أحسن ما يكون زيد القيام»، وذلك لأن «أحسن» في الحقيقة: «زيد»، فلا يخبر عنه بنفس القيام.

وأجازه الزجّاج وهو الأولى، لأنك جعلت «أحسن» وإن كان في الحقيقة «زيدًا»: مصدرًا، وذلك بإضافته إلى «ما» المصدرية.

* * *

قوله: «وكلّ رجل وضيعته». «الضيعة» في اللغة: العقار، وهي ههنا كناية عن الصنعة.

وضابط هذا: «كلّ» مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى «مع»، وفيه مذهبان:

قال الكوفيون «وضيعتُه» خبر المبتدأ، لأن «الواو» بمعنى «مع»، فكأنّك قلت: «كل رجل مع ضيعته»، فإذا صرّحت بـ «مَعَ»، لم تحتج إلى تقدير الخبر، فكذا مع «الواو» التي بمعناه، فلا يكون هذ المثال إذن مما نحن فيه، أي: مما حذف خبره.

وفيه نظر، لأن الواو، وإن كانت بمعنى «مع»، تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه، فإذا كان «وضيعته» عطفًا على المبتدأ لم يكن خبرًا.

فإن قيل: يجوز أن يكون رفع ما بعد «الواو» منقولاً عن «الواو»، لكونها خبر المبتدأ، كما هو مذهب السيرافي في نصب المفعول معه، على ما يجيء في بابه، وذلك أنه يقول: النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الأصل على «مع»، فلمّا قام الواو مقامه، لم يمكن أن يكون عليها لكونها في الأصل حرفًا، فانتقل إلى ما بعدها.

فالجواب: أنّ «مَعَ» إذا وقع خبرًا عن المبتدأ، لا يستحقّ الرفع لفظًا، حتى ينقل إلى ما بعده، بل يكون منصوبًا لفظًا على الظرفية مرفوعًا محلاً لقيامه مقام الخبر، نحو: «زيد معك»، كما تقول: «زيد عندك».

= متعلّقان بـ (لمت). «**ونمت**»: الواو: حرف عطف، «نمت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «التاء»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**وما**»: الواوا: للاستئناف، «ما»: نافية عاملة عمل «ليس». «**ليل**»: اسمها مرفوع بالضمة. «**المطي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بنائم**»: الباء: حرف جر زائد، «نائم»: اسم مجرور لفظًا، منصوب محلاً على أنه خبر «ما».

جملة «لمتنا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «نمت»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «ما ليل المطيّ بنائم»: استئنافية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «وما ليل المطيّ بنائم» حيث أراد «وما ليل المطيّ بمنوم فيه» فالليل لا ينام، ولكنه أسند إليه «النوم» لأنه ظرف يقع فيه النوم.

وقال البصريون: الخبر محذوف، أي: «كلّ رجل وضيعته مقرونان»، وفيه أيضًا إشكال، إذ ليس في تقديرهم لفظٌ يسدُّ مسدَّ الخبر، فكيف حُذف وجوبًا؟ وإنما قلنا ذلك لأن الخبر مثنى، فمحلّه بعد المعطوف، وليس بعد المعطوف لفظ يسدُّ مسدَّ الخبر.

ولو جاز أن نقول: إنّ المعطوف سادّ مسدَّ الخبر المحذوف بعده، لم يصحّ الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك: «ضربي زيدًا قائمًا حاصل»، بأنه ليس هناك ما يسدّ مسدَّ الخبر، إذ لهم أن يقولوا أيضًا: تأخّر الحال عن محله سدَّ مسدَّ الخبر.

ولو تكلّفنا وقلنا: التقدير «كلّ رجل مقرون وضيعته»، أي: «هو مقرون بضيعته»، و «ضيعته مقرونة به»، كما تقول: «زيد قائم وعمرو»، ثم حذف «مقرون»، وأقيم المعطوف مقامه، لَبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبًا من غير سادٍّ مسدَّه.

ويجوز أن يقال عند ذلك: إن المعطوف أُجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره.

والظاهر أنّ حذف الخبر في مثله غالب لا واجب، وفي نهج البلاغة[1]: «وأنتم والساعة في قرن واحد»، فلا يكون، إذن من هذا الباب، فلا يردّ الإشكال.

قال الكوفيون: إن وَلِيَ معطوفًا على مبتدأ فعلٌ لأحدهما واقع على الآخر، جاز أن يكون ذلك الفعل خبرًا عنهما، سواء دلَّ ذلك الفعل على التفاعل أو لا، فالأوَّل، نحو: «زيد والريح يباريها»، فـ «يباريها» خبر عنهما لكونه بمعنى «متباريان»، والثاني، نحو: «زيد وعمرو يضربه»، وقريب منه قول أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه: «فهم والجنّة كمن قد رآها»، وإنما جاز ذلك لتضمّن الخبر ضميريهما.

والبصريون يمنعون مثل هذه، على أن يكون الفعل خبرًا، إذ الفعل في ذلك كالصفة، فلا يقال: «زيد وعمرو ضاربه» بالاتفاق، ويجوّزونها على أن يكون الفعل حالاً، لا غير، فـ «زيد والريح»، عندهم مثل: «كل رجل وضيعته»، و «يباريها» حال.

---

(١) أي: من كلام الإمام عليّ بن أبي طالب، وبعضُ العلماء ينازع في نسبة نهج البلاغة إلى الإمام عليّ، ولولا ذلك لكثر الاستشهاد بكلامه. وما أورده الرضيّ من خطبة للإمام وقبله: «فإنّ الدنيا ماضية بكم على سَنن». انظر: نهج البلاغة ٢/ ٨٢.

واعلم أنه قد يغني ما أضيف إليه المبتدأ عن المعطوف، فيطابقهما الخبر، كما يقال: «راكب الناقة طليحان»، وقولك: «مقاتل زيد قويان»، أي: «زيد ومن يقاومه زيد قويان».

* * *

قوله: «لعمرك لأفعلن»، ضابطه كلّ مبتدأ في الجملة القَسَمية متعيّن للقسم، نحو: «لعمرك»، و «أيمن الله» كما يجيء في باب القسم، فإن تعيّنه للقسم دالٌّ على تعيُّنِ الخبر المحذوف، أي: «لعمرك ما أقسم به»، وجواب القسم سادّ مسدَّ الخبر المحذوف، و «العَمْر» و «العُمر» بمعنى، ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوحة، لأن القسم موضع التخفيفِ لكثرة استعماله.

وقد يستعمل «لعمرك» في قسم السؤال أيضًا، نحو: «لعمرك لتفعلنَّ».

وقد ترك المصنِّف قسمًا آخر مما يجب فيه حذف الخبر، وهو إذا كان الخبر ظرفًا متعلِّقًا بالمتعلَّق العام، نحو: «زيد قدامَك» أو «في الدار» على ما ذكرنا قبل.

وتجويز ابن جني إظهار ذلك المتعلَّق ليس بوجه، لأن الأمرين: أي الدلالة على تعيُّن الخبر، والسدَّ بشيء آخر مسدَّه، حاصلان، فوجب الحذف.

ولعل المصنِّف إنما ترك ذكره لكون هذا السادّ مسدَّ الخبر مرفوع المحلِّ بكونه خبرًا دون سائر ما تقدّم مما سدَّ مسدَّ الخبر.

ثم اعلم أن الأغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ، لأن الأصل كون المسند إليه معلومًا، وكذا الأصل تنكير الخبر لأنه مسند، فشابه الفعل، والفعل خالٍ من التعريف والتنكير، كما ذكرنا في أوّل الكتاب، ولا يصح تجريد الاسم عنهما، فجرّدناه مما يطرأ، ويحتاج إلى العلامة وهو التعريف، وأبقيناه على الأصل، فكان نكرة.

وإنما كان الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم، لأنّ الاسم يصلح لكونه مسندًا ومسندًا إليه، والفعل مختص بكونه مسندًا لا غير، فصار الإسناد لازمًا له دون الاسم.

وأما قول النحاة: أصل الخبر التنكير، لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولاً، فليس بشيء، لأن المسند ينبغي أن يكون معلومًا كالمسند إليه.

وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه، فالمجهول في قولك: «زيد أخوك» هو انتساب أخوَّة المخاطب إلى «زيد»، وإسناده إليه، لا أخوّته.

وإذا تعدّدت المبتدآت، نحو: «زيد أبوه، أخوه، عمّه، خاله، ابنه، بنته، صهرها، جاريته، سيّدها، صديقه، قادم»[١]، فالمبتدأ الأخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل، فـ «صديقه قادم»، خبر عن «سيدها»، وهكذا إلى المبتدأ الأوّل، فتكون الجملة التي بعد الأوّل، وهي مركبة من جمل، خبرًا عن الأوّل، ويضاف كلّ واحد من المبتدآت إلى ضمير متلوّه، إلاّ المبتدأ الأوّل.

وإن لم تضف المبتدآت كلُّ واحدٍ منها إلى ضمير ما قبله، فإنك تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الأخير، فيكون آخر العوائد لأوّل المبتدآت، وما قبل الآخر لما بعد أوّل المبتدآت، وهكذا على الترتيب.

وذلك نحو: «هند، زيد، عمرو، بكر، خالد قائم عنده في داره بأمره معها»، فكأنك قلت: «بكر خالد قائم عنده» ومعناه «بكر مع خالد»، ثم جعلت هذه الجملة أي: «بكر مع خالد»، خبرًا عن «عمرو»، مع رابطة «في داره»، فكأنك قلت: «عمرو، بكر مع خالد في داره»، أي: «عمرو داره مشتملة على بكر وخالد»، ثم تجعل هذه الجملة خبرًا عن «زيد» مع رابطة «بأمره»، فكأنك قلت: «زيد، عمرو داره مشتملة على بكر وخالد بأمره»، أي: «بأمر زيد»، أي: «زيد أمر عَمْرًا بجمع خالد وبكر»، ثم تجعل هذه الجملة خبرًا عن «هند» مع رابطة «معها»، فكأنك قلت: «هند، زيد أمر عَمرًا بجمع بكر وخالد معها».

وعلى هذا القياس إن كانت المبتدآت أكثر.

* * *

(١) هذا وما بعده نوع من الفروض اللغويّة التي وُضعت للتدريب لا للاستخدام.

خبر «إنَّ» وأخواتها

قال ابن الحاجب:

خبر «إنّ» وأخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف، نحو: «إن زيدًا قائم»، وأمره كأمر خبر المبتدأ، إلا في تقديمه، إلا إذا كان ظرفًا.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أنه لما كان مذهبه أنّ الأصل في رفع الأسماء الفاعل، وفي نصبها المفعول، لم يكن له بدٌّ من أن يدَّعي أنّ كل مرفوع أو منصوب غيرهما، فهما مشبَّهان بهما من وجه، كما يقال: إن المبتدأ يشبهه الفاعل لكونه مسندًا إليه، والخبر يشبهه لكونه ثاني جزأي الجملة، وخبر «إنّ» وأخواتها يشبهه لكون عامله، أي «إن» وأخواتها، مشابهًا للفعل المتعدِّي، إلا أنه قُدّم منصوبه على مرفوعه تنبيهًا بفرعية العمل على فرعية العامل، وخبر «لا» التبرئة[1] مشبَّه بخبر «إن»، المشبَّه للفاعل، واسم «ما» الحجازية مشبه لاسم «ليس» الذي هو فاعل؛ وقد تبيَّن بهذا وجه مشابهة اسم «إنّ»، واسم «لا» التبرئة، وخبر «ما» الحجازية للمفعول.

وكذا نقول: إنّ الحال، والتمييز، والمستثنى المنصوب، مشابهة للمفعول بكونها فضلات.

وأما مَن قال، وهو الحق: إنّ الرفعَ علامةُ العُمد، فاعلة كانت أو لا، والنصب علامة الفضلات، مفعولة كانت أو لا، فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل، بل يحتاج في نصب بعض العُمد، وهي اسم «إنّ» وأخواتها، واسم «لا» التبرئة، وخبر «كان» وأخواتها، وخبر «ما» الحجازية، إلى تشبيهها بالفضلة، فيقول: إن «إنّ» وأخواتها، لما شابهت الفعل المتعدي، كما يجيء في بابها، عملت رفعًا ونصبًا مثله، ولم يقدَّم الرفع على النصب كما قُدّم في «ما»

---

(١) أي «لا» النافية للجنس، وسُمِّيت «لا» التبرئة لأنَّها تبرِّئ اسمها من جنس خبرها.

الحجازية، لأن معنى «ما» ومعنى الفعل الذي يعمل عمله، أعني «ليس»، شيء واحد، فكان ترتيب معموليها كترتيب معمولي «ليس»، أعني تقديم المرفوع على المنصوب، تطبيقًا للَّفظ بالمعنى.

وأما «إنّ» فليست بمعنى الفعل المتعدّي على السواء، بل معناها يشبه معناه من وجه، وكذا لفظُها لفظه، والمشابهة قوية، كما يجيء في بابها، فأعطيت عملَ الفعل في حال قوته، وهو إذا تصرَّف في معموله بتقديم النصب على الرفع.

وعند الكوفيين، إن خبر «إنّ» وأخواتها، وكذا خبر «لا» التبرئة، مرفوع بما ارتفع به حين كان خبرَ المبتدأ، لا بالحروف، لضعفها عن عملين[(١)].

ومذهب البصريين أولى، لأن اقتضاءها للجزأين على السواء، فالأولى أن تعمل فيهما، ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدّي.

* * *

قوله: «بعد دخول هذه الحروف»، يُخرج خبر المبتدأ وكل ما كان أصله ذلك سوى خبر هذه الحروف، لكن دخل فيه غير المحدود، فإنّ نحو: «حسنًا» في قولك: «إنّ رجلاً حسنًا غلامُه في الدّار»، مسند إلى «غلامه» بعد دخول «إنّ»، وليس بخبرها، وكذا يرد على حدّ خبر «لا» التبرئة، نحو: «لا رجلَ حسنًا غلامُهُ في الدار»، وكذا يرد على حد اسم «ما» و «لا» المشبّهتين بـ «ليس»، نحو: «ما زيدٌ الظريفُ غلامهُ في الدار»، فإن «غلامهُ» مسند إليه، مع أنه ليس باسم «ما»، وكذا يرد على حدّه لخبر المبتدأ بقوله: المجرّد المسند إلى آخره... صفة المبتدأ في نحو قوله تعالى: ﴿**ولعبدٌ مؤمنٌ خيرٌ**﴾[(٢)].

ولو قال هناك: المغاير للصفة المذكورة وتابع المبتدأ، وقال ههنا: المسند بعد دخولها الذي كان في الأصل خبر المبتدأ، وفي اسم «ما»: هو المسند إليه الذي كان في الأصل مبتدأ، سلم من الاعتراض.

* * *

قوله: «وأمره» أي: حاله وشأنه، كأمر خبر المبتدأ، أي: في أقسامه من كونه مفردًا وجملة، وفي أحكامه من كونه متحدًا ومتعدِّدًا، ومثبتًا[(٣)] ومحذوفًا، وغير

---

(١) انظر المسألة الثانية والعشرين من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والنحويين الكوفيين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» ص ١٧٦ ـ ١٨٥.

(٢) البقرة: ٢٢١.

(٣) أي: مذكورًا في الكلام.

ذلك. وفي شرائطه من أنّه إذا كان جملة فلا بد من الضمير، ولا يحذف إلا إذا علم.

* * *

قوله: «إلاّ في تقديمه» أي: ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه، فإنه لا يجوز تقديمه على اسم «إن»، وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ، وإنما ذلك، لأن هذه الحروف فروع على الفعل في العمل، كما يجيء في بابها، فأريد أن يكون عملها فرعيًا أيضًا، والعمل الفرعي للفعل: أن يتقدّم المنصوب على المرفوع، والأصلي أن يتقدم المرفوع على المنصوب، كما عرفت في باب الفاعل عند قوله: «والأصلي أن يَلي فعله»، فلما أُعملت العمل لفرعيتها، لم يُتصرَّف في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول، كما تُصُرِّفَ في معمولي الفعل، لنقصانها عن درجة الفعل، وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكر أيضًا، وذلك أن خبرها لا يكون مفردًا متضمنًا ما له صدر الكلام، كما يجيء في قسم الحروف.

* * *

قوله: «إلا أنْ يكون ظرفًا»، استثناء من قوله: «في تقديمه» الذي كان منفيًا لكونه مستثنى من الموجَب، فيكون المستثنى الثاني موجبًا لكونه من منفيّ، أي: ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفًا، فإنّ حكمه إذن حكمُهُ في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفة، نحو قوله تعالى: ﴿**إنّ إلينا إيابَهُمْ * ثمّ إنّ علينا حِسابَهُمْ**﴾[(١)]، وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة، نحو: «إنّ من البيانِ لسحرًا»[(٢)]، وإنما جاز تقديم الخبر ظرفًا لتوسعهم في الظروف ما لا يُتَوسَّع في غيرها، لأن كلّ شيء من المحدثات لا بد أن يكون في زمان أو مكان، فصارت مع كل شيء كقريبه ولم تكن أجنبية منه، فدخلت حيث لا يدخل غيرها، كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي، وأجري الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما، إذ كلّ ظرف في التقدير جار ومجرور، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه، كاحتياج الظرف.

* * *

(١) الغاشية: ٢٥، ٢٦.

(٢) هذا القول من أقوال النبيّ ﷺ، وقد تناقله العرب مثلاً.

انظر: الأمثال النبويّة ١/ ٢٥٠؛ وجمهرة الأمثال ١/ ١٣؛ وزهر الأكم ١/ ١٣٦؛ وفصل المقال ص ١٦؛ وكتاب الأمثال ص ٣٧؛ ولسان العرب ٤/ ٢٤٨ (سحر)، ١١/ ٤٨٩ (عيل)، ١٣/ ٦٩ (بين)؛ والمستقصى ١/ ٤١٤؛ ومجمع الأمثال ١/ ٧.

ومعنى المثل أنّ بعض البيان يعمل عمل السحر. يُضرب في استحسان المنطق وإيراد الحجّة البالغة.

خبر «لا» التي لنفي الجنس

قال ابن الحاجب:

خبر «لا» التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها، نحو: «لا غلام رجل ظريف فيها»، ويحذف كثيرًا، وبنو تميم لا يثبتونه.

* * *

قال الرضيّ:

وجه مشابهته للفاعل: مشابهته لخبر «إن» المشابه للفاعل، فهو مشبَّه بالمشبَّه، ووجه مشابهة «لا» التبرئة لـ «إنَّ» أنّ «لا» للمبالغة في النفي، لكونها لنفي الجنس، كما أنّ «إنَّ» للمبالغة في الإثبات.

وقيل: حُمِلت عليها حمل النقيض على النقيض.

وارتفاع خبر «لا» بها، إن لم يكن اسمها مبنيًا، عند جميع النحاة[1]، وإن كان اسمها مبنيًا، نحو: «لا رجل ظريف»، قال سيبويه: ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ، و «لا رجل»، مرفوع المحلّ بالابتداء، وذلك لأنه لما صار الاسم الذي كان معربًا بسببها مبنيًا، وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها، استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها إعرابًا، فبقي على أصله من الرفع بالابتداء.

وهو عند غيره مرفوع بـ «لا»، كما كان مع اسمها المنصوب بها. قال المصنف: ليس هنا تمثيل النحاة لارتفاع خبر «لا» بنحو: «لا رجل ظريف»، بحَسَن، لأنه في الظاهر صفة لاسم «لا»، والمثال ينبغي أن يكون ظاهرًا فيما يُمثَّل له، ويُستقبح إذا كان فيه احتمال ما مثِّل له واحتمال غيره على السواء، وأقبح منه، إذا كان غيرُ ما مُثِّل له أظهر. ومثالهم كذلك، لأن خبر «لا» يحذف كثيرًا، فـ «ظريف» في: «لا رجل ظريف»، في الصفة أظهر.

---

(١) لعلّه يقصد جميع النحاة البصرِّيين، لأنّه قد تقدّم في الفصل السابق قوله إن الكوفيين يذهبون إلى أنّ كلاً من خبر «إنّ» وخبر «لا» مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ.

وقال[١]: في مثالنا لا يحتمل «ظريف» إلا الخبر، لأن المضاف المنفي بـ «لا» لا يوصف إلا بالمنصوب.

والذي ذهب إليه من امتناع وصف المضاف المنفي بـ «لا» بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة، وقد خولفوا فيه، وجوَّزوا رفعه حملاً على المحل. وذلك لأن «لا» هذه مشبَّهة بـ «إنَّ»، فكما يجوز في توابع اسم «إن» وإن كان معربًا، الحمل على المحل، فكذا في توابع اسم «لا» معربًا كان أو مبنيًّا.

وللأولين أن يفرقوا بين «لا» و «إنّ»، في هذا الباب، بأنّ «إنّ» لا تزيل معنى الابتداء، بل معناها توكيد مضمون الجملة، فكأن المبتدأ باقٍ على حاله، فجاز الحمل على المحل، بخلاف «لا»، فإنّ معنى الجملة يتغيرّ بها عمّا كانت عليه، فلا يجوز أن تقدّر كالعدم، ويجعل الاسم بعدها كالمبتدأ به، كما فُعل مع «إنّ».

وكان مقتضى ذلك: ألاّ يجوز الحمل على محلّ اسمها، إلا أنهم جوَّزوا ذلك إذا كان اسمها مبنيًّا، لأنه إذا كان معربًا، فالحمل على الإعراب الظاهر، أي: النصب، أَوْلى من الرفع البعيد الذي إن اعتبر، فلكونه أصلاً في هذا الاسم مع مشابهة «لا» لِـ «إنّ» التي الابتداءُ معها كالباقي، أما إذا كان مبنيًّا فنصبه بعيد كرفعه، لأن النصب فيه صار بسبب البناء فتحًا، فصار نصب تابعه حملاً على فتحه المشابه للنصب بعروضه بـ «لا»، وزواله بزوالها، مساويًا لرفع توابعه، حملاً على رفعه الذي كان له في الأصل، لأن كل واحد منهما بعيد.

***

قوله: «ظريف فيها» لا فائدة في إيراد هذا «الظرف» بعد الخبر، ولا معنى له إن علقناه بالخبر، إذ يكون المعنى: «ليس لغلام رجل ظرافة في الدار»، وهذا معنى سمج.

ومثاله، أيضًا، ظاهر بسبب هذا الظرف، في كون «ظرف» صفة لـ «غلام رجل» و «الظرف» خبر «لا»، والمعنى: «ليس في الدار غلام رجلٍ ظريف»، ولو قال: «لا غلام رجل قائم فيها»، لكان أظهر من جهة المعنى في كون «فيها» متعلّقًا بالخبر.

***

قوله: «وبنو تميم لا يثبتونه إلا إذا كان ظرفًا»، اقتدى فيه بجار الله[٢]، قال

---

(١) أي: المصنّف. (٢) أي: الزمخشريّ.

الجزولي: بنو تميم لا يلفظون به إلا أن يكون ظرفًا؛ قال الأندلسي: لا أدري من أين نقله، ولعلّه قاسه. قال: والحق: أنَّ بني تميم يحذفونه وجوبًا، إذا كان جوابًا، أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه، وإذا لم تقم، فلا يجوز حذفه رأسًا، إذ لا دليل عليه، بل بنو تميم، إذن، كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به.

فعلى هذا القول، يجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز، ويجب عند بني تميم.

* * *

اسم «ما» و«لا» المشبَّهتين بـ«ليس»

قال ابن الحاجب:

اسم «ما» و «لا» المشبّهتين بـ «ليس» هو المسند بعد دخولهما، نحو: «ما زيد قائمًا»، و «لا رجلٌ أفضلَ منك»، وهو في «لا» شاذ.

* * *

قال الرضيّ:

اسم «ما» وخبرها قد يكونان معرفتين، أو أحدهما، نحو: «ما زيد قائمًا»، و «ما زيد هو الظريف».

وأما الجملة الاسمية التي تدخلها «لا»، فإمّا أن يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير «لا»، نحو: «لا زيد فيها ولا عمرو»، أو يكون جزآها نكرتين، نحو: «لا رجلٌ قائم».

قوله: «وهو في «لا» شاذ»، أي: عملُ ليس في[1] «لا» شاذ، قالوا: يجيء في الشعر، نحو قوله [من مجزوء الكامل]:

٨٠ ـ مَــن صَــدَّ عَــنْ نـيــرانـهــا فــأَنَــا ابْــنُ قَــيْــسٍ لا بَــراحُ

---

(١) أي: بالنسبة إلى «لا».

٨٠ ـ **التخريج**: البيت لسعد بن مالك في الأشباه والنظائر ٨/ ١٠٩، ١٣٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٦٧؛ والدرر ٢/ ١١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨؛ وشرح التصريح ١/ ١٩٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٠٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٨٢، ٦١٢؛ وشرح المفصل ١/ ١٠٩؛ والكتاب ١/ ٥٨؛ ولسان العرب ٢/ ٤٠٩ (برح)؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٣٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٥٠؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٢٦؛ والإنصاف ص ٣٦٧؛ وتخليص الشواهد ص ٢٩٣؛ ورصف المباني ص ٢٦٦؛ وشرح الأشموني ص ١٢٥؛ وشرح المفصل ١/ ١٠٨؛ وكتاب اللامات ص ١٠٥؛ ومغني اللبيب ص ٢٣٩، ٦٣١؛ والمقتضب ٤/ ٣٦٠.

اللغة: النيران: أي الحروب. ابن قيس: نسبة إلى جدّه قيس بن ثعلبة.

المعنى: يعرّض الشاعر بالحارث بن عباد الذي اعتزل حرب تغلب وبكر، ويفخر بنفسه ويقول: أنا ذلك المشهور بالنجدة والبلاء الحسن. =

والظاهر أنه لا تعمل «لا» عملَ «ليس»، لا شاذًا، ولا قياسًا، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر «لا» منصوبًا كخبر «ما» و «ليس».

وهي في نحو: «لا براحٌ»، و«لا مستصرخٌ»، الأَولى أن يقال هي التي في نحو: «لا إله إلا الله»، أي: «لا» التبرئة، إلا أنه يجوز لها أن تهمل مكررة، نحو: «لا حول ولا قوة» ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها، ومع المعرفة، ويشذّ في غير ذلك، نحو: «لا براح»، وذلك لضعفها في العمل، كما يجيء في المنصوبات عند ذكر اسمها.

والظاهر فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر بعدها، لأن النكرة في سياق غير الموجب، للعموم على الظاهر، سواء كانت مع «لا»، أو «ليس»، أو غيرهما من حروف النفي، أو النهي، أو الاستفهام.

ويحتمل أن تكون لغير الاستغراق مع القرينة، فيجوز: «لا رجلٌ في الدارِ بل رجلان»، وأما إذا انتصب اسمها، أو انفتح، فهي نصّ في الاستغراق، كما أن: «ما جاءني رجل» ظاهر في الاستغراق، ويجوز العدول عنه للقرينة، نحو: «ما جاءني رجل بل رجلان»، و «ما جاءني من رجل» نصّ في الاستغراق، فلا يجوز: «ما جاءني من رجل بل رجلان».

* * *

= **الإعراب**: **«من»**: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. **«صدّ»**: فعل ماضٍ، وفاعله مستتر، وهو فعل الشرط. **«عن نيرانها»**: جار ومجرور معلقان بـ «صدّ»، وهو مضاف، و «ها»: في محلّ جرّ بالإضافة. **«فأنا»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «أنا»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **«ابن»**: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«قيس»**: مضاف إليه مجرور. **«لا»**: نافية تعمل عمل «ليس». **«براح»**: اسم «لا» مرفوع، وخبرها محذوف والتقدير: «لا براحُ لي».

جملة «من صدّ...» الشرطية: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «صدّ»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «فأنا ابن قيس..»: في محلّ جزم جواب الشرط المقترن بالفاء.

الشاهد فيه قوله: «لا براح» حيث أعمل «لا» عمل «ليس»، فرفع بها الاسم «براح» وحذف الخبر.

المنصوبات

المنصوبات

قال ابن الحاجب:

المنصوبات هو ما اشتمل على عَلَم المفعولية.

* * *

قال الرضيّ:

قد تبيَّن شرحه بما ذكرنا في حدّ المرفوعات.

وعلَم الفضلة كما تقدّم في أوّل الكتاب أربعة: الفتحة، والكسرة، والألف، والياء، نحو: «رأيت زيدًا، ومسلماتٍ، وأباك، ومسلمَينِ، ومسلمِينَ».

وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين: أصلاً في النصب، يعنون به المفعولات الخمسة، ومحمولاً عليه، وهو غير المفعولات من الحال، والتمييز، وغير ذلك.

والذي جعلوه غير المفعولات يمكن أن يدخل بعضها في حَيِّز المفاعيل، فيقال للحال: هو مفعول مع قيد مضمونه، إذ المجيء في «جاءني زيد راكبًا» فُعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون «راكبًا»، ويقال للمستثنى: هو المفعول بشرط إخراجه، وكأنهم آثروا التخفيف في التسمية؛ والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق كما يجيء، ففي جعل المفعول معه، والمفعول له، أصلاً في النصب لكونهما مفعولين، وجعل المستثنى، والحال، فرعين مع أنهما أيضًا مفعولان، نظر؛ وإن كان الأصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل، فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له، إذ ربَّ فعل بلا علّة ولا مصاحب، ولا فعلَ إلا وهو واقع على حالة من الموقع والموقَع عليه.

والحق أن يقال: النصب علامة الفضلات في الأصل، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة، والحال، والتمييز، والمستثنى، وأما سائر المنصوبات فعُمد شُبِّهت بالفضلات، كاسم «إنّ» واسم «لا» التبرئة، وخبر «ما» الحجازية، وخبر «كان» وأخواتها.

* * *

المفعول المطلق

١ ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

فمنه[١] المفعول المطلق، وهو اسمُ ما فَعَلَهُ فاعلُ فعلٍ مذكورٍ بمعناه.

***

قال الرضيّ:

قدّم المفعول المطلق لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفَعَلَه، ولأجل قيام هذا المفعول، به صار فاعلاً، لأن «ضاربية زيد» في قولك: «ضرب زيد ضربًا»، لأجل حصول هذا المصدر منه.

أما المفعول به، نحو: «ضربت زيدًا»، والمفعول فيه، نحو: «ضربت قدّامَك يومَ الجمعة»، فليسا مما فعله فاعل الفعل المذكور وأوجده، وكذا المفعول معه؛ وأما المفعول له، وإن كان مفعولاً للفاعل وصادرًا منه، إلا أنّ فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به، ألا ترى أنّ كون المتكلّم زائرًا في قولك: «زرتك طمعًا»، ليس لأجل «قيام الطمع به»، بل لأجل الزيارة.

فبان أنّ المفعول المطلق أخصّ بالفاعل من المفعول له، فهو أحقّ بتقديم ذكره، وأيضًا لا فعل إلا وله مفعول مطلق، لأن طلب الفعل الرافع للفاعل له أشدّ من طلبه لغيره، ألا ترى أنه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه، يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر، ففي قولك: «ضرب زيد عَمرًا، يومَ الجمعة وخالدًا إكرامًا لك»: «زيد» ضارب، و «عمرو» مضروب، وأمّا «يوم الجمعة» فمضروب فيه، و «خالد»: مضروب معه، و «إكرامًا»: مضروب له، فتعليق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد

(١) أي: مما اشتمل على عَلَم المفعوليّة.

آخر، نحو: «ضُرِب زيد»، وأمّا إلى غيره فبحرف جر، نحو: «ضُرِب في يوم الجمعة»؛ وأما قولهم: «سير فرسخان»، و «صِيد يومُ كذا»، فمجاز قليل، وكذا: «فرسخٌ مَسِير» و «يومُ مصِيد»، وهو على حذف الجرِّ للاتساع، كما في نحو: «استغفرت الله ذنبًا».

قال سيبويه في قولهم: «جئتك خفوقَ النجم»، أصله: «حين خفوق النجم»، فاتسع في الكلام واختصر، قال: وليس هذا في سعة الكلام بأبعد من قولهم: «صِيد عليه يومان»، و «ولد له ستون عامًا»، و «سِير عليه فرسخان»؛ يعني أنك جعلت المفعول فيه كالمفعول، اتساعًا واختصارًا، فجعله، كما ترى، في غاية البعد.

وقدّم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه، لأن احتياج الفعل إلى الزمان والمكان ضروري، بخلاف العلة والمصاحِب، وقدّم المفعول له على المفعول معه، إذ الفعل الذي لا علّة له ولا غرض قليل، بخلاف الفعل بلا مصاحب، فإنه أكثر منه مع المصاحب، وأيضًا، يصل الفعل إليه بواسطة الواو، بخلاف سائر المفاعيل، ولولا مراعاة التسمية، كما قلنا، لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه أَوْلى، إذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى.

وإنما سُمّي ما نحن فيه مفعولاً مطلقًا، لأنه ليس مقيّدًا، لكونه مفعولاً حقيقيًا، بحرف جر، كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه.

***

قوله: «هو اسم ما فَعله»، قال: إنما قلت ههنا: «اسم» بخلاف سائر الحدود، ليخرجَ نحو: «ضربت» الثاني، في قولك: «ضربت ضربت»، فإنه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور.

قلت: إن أراد بقوله: «فَعَله المتكلّم»: أوجده بالقول، أي: قاله، فالمقول في الحقيقة وإن كان مفعولاً، إلا أن الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول، فيقال: «هذا مقول»، و «هذا مفعول»، فلم يكن إذن داخلاً في قوله: «ما فَعَلَه» حتى يخرج بقوله: «اسم»، وأيضًا «ضربت»، باعتبار أنه مقول، ليس بفعل، بل هو اسم، لأن المراد: هذا اللفظ المقول، فلا يخرج بقوله: «اسم ما فعله» لكونه اسمًا. وبتأويله باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل، فإن لفظ «زيدًا»، و «يومَ الجمعة»، و «أمامك»: لفظ أوجده الفاعل بالقول في قولك: «ضربت زيدًا يوم الجمعة أمامك».

وإن أراد، وهو الظاهر، بقوله: «فَعَلَه» أنه فعل مضمونه الذي هو «الضرب»،

فلم يكن داخلاً حتى يخرج، لأنه إذن فَعَل مضمونه، ولم يفعله.

هذا، ويعني بـ «اسم ما فعله»: اسم الحدث الذي فعله.

ويخرج عن هذا الحدّ، نحو: «ضربًا» في: «ما ضربت ضربًا»، لأنه لم يفعل فاعلُ المذكور ههنا فعلاً، إلا أن يقول: النفي فرع الإثبات، فجرى مجراه وألحق به، وكذا نحو: «مات موتًا»، و «فني فناءً» جارٍ مجرى ما فعله الفاعل.

واحترز بقوله: «فاعل فعل مذكور» عن نحو: «أعجبني الضربُ»، فإنّ «الضرب» فَعَله فاعلُ فعلٍ ما، لكن لم يفعَلْه فاعلُ الفعلِ الذي هو «أعجب»، لأن فاعله «الضرب»، وهو لا يفعل نفسه، وكذا: «استحسنت الضربَ».

* * *

قوله: «مذكور» صفة فعلٍ، وكذا قوله: «بمعناه»، والضمير في «معناه»، عائد إلى «اسم»، أو إلى «ما».

قوله: «بمعناه» احتراز عن نحو: «كرهت قيامي»، فإن «قيامي» اسم لما فعله المتكلّم، وهو فاعل الفعل المذكور، لكن ليس «كرهت» بمعنى «قيامي»، ويبطل هذا الحد بنحو: «كرهت كراهتي»، و «أحببت حبي»، و «أبغضت بغضي»، على أن المنصوبات مفعول بها.

* * *

٢ ـ أنواعه وحكمه من حيث التثنية والجمع

قال الرضيّ: قال ابن الحاجب:

ويكون للتأكيد، والنوع، والعدد، نحو: «جلست جُلوسًا، وجَلسة، وجِلسة»، فالأوّل لا يُثنّى، ولا يُجمع، بخلاف أخويه.

* * *

قال الرضيّ:

المراد بـ «التأكيد»: المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه، من وصف، أو عدد، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون، لكنهم سمّوه تأكيدًا للفعل توسُّعًا، فقولك: «ضربت» بمعنى: أحدثت ضربًا، فلما ذكرت بعده «ضربًا»، صار بمنزلة قولك: «أحدثت ضربًا ضربًا»، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده، لا للإخبار والزمان اللذين تضمّنهما الفعل.

* * *

ويعني بـ «النوع» المصدر الموصوف، وذلك على ضروب، لأنّه إمّا أن يكون موضوعًا على معنى الوصف: كـ «القَهْقَرى»، و «القرفصاء»، وكـ «الجِلْسة» و «الرِكْبة»، لأن الفِعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات، كصفة «الحسن» أو «القبح»، أو «الشدة» أو «الضعف»، أو غير ذلك، فـ «الجِلسة» ليست مطابقة للجلوس.

وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف، نحو: «جِلسة حسنة»، وربما يترك، نحو: «جلست جِلسةً».

وإمّا أن يوصف بصفة مع ثبوت الموصوف، نحو: «جَلَسْتُ جلوسًا حسنًا»، أو مع حذفه، نحو: «عمل صالحًا» أي: عملاً صالحًا، ومنه: «ضربت ضرب الأمير»، لأنّك حذفت الموصوف، ثم حذفت المضاف من الصفة، والأصل: «ضربته ضربًا مثل ضرب الأمير»، وذلك لأنك لا تفعل فعلَ غيرك.

وإما أن يكون اسمًا صريحًا مبْنِيًّا كونه بمعنى المصدر، إمًّا بـ «مِن»، نحو: «ضربته أنواعًا من الضرب»، وإمّا بالإضافة، وذلك إمّا في «أيّ»، نحو: «ضربته أيَّ ضرب»؛ وإمّا في أفعل التفضيل، نحو: «ضربته أشدَّ الضرب»، و «قدمت خيرَ مقدم»، لأن «أيًا» وأفعل التفضيل بعضُ ما يضافان إليه، كما يجيء في باب الإضافة.

ويجوز أن يكون هذا مما حذف موصوفه، أي: «ضربًا أيَّ ضرب»، و «ضربًا أشدَّ الضرب».

وإمًّا في «بعض»، و «كل»، نحو: «ضربته بعضَ الضرب، أو كلَّ الضرب»؛ أو غير مبيَّن في اللفظ، نحو: «ضربته أنواعًا وأجناسًا».

وإما أن يكون مصدرًا مثنًى، أو مجموعًا، لبيان اختلاف الأنواع، نحو: «ضربته ضربَين» أي: مختلفِين؛ قال تعالى: **﴿وتظنّون بالله الظنونا﴾**[1]، أو معرّفًا بلام العهد، كما إذا أشرت إلى ضربٍ معهودٍ، شديدٍ أو ضعيفٍ، أو غير ذلك، فتقول: «ضربته ذلك الضرب»؛ ونحوُ: «القرفصاء» في: «قعد القرفصاء». و «القهقرى» في: «رجع القهقرى» مصدر بنفسه كما ذكرنا، عند سيبويه. وقال المبرد: هو في الأصل صفة المصدر، أي: «القعدة القرفصاء»، و «الرجوع القهقرى»، وعند بعض الكوفيين: هو منصوب بفعل مشتق من لفظه، وإن لم

(١) الأحزاب: ١٠.

يستعمل، فكأنه قيل: «تقهقر القهقرى»، و «تقرفص القرفصاء»، ونحوه. وعدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفًا لشيء، وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين؛ إذ هو إثبات حكم بلا دليل.

* * *

ويعني بـ «العدد» ما يدلّ على عدد المرات معيّنًا كان، أو لا، وهو إمّا مصدر موضوع له، نحو: «ضربته ضربةً وضربتينِ وضربات»، أو مصدر موصوف بما يدلّ عليه، نحو: «ضربته ضربًا كثيرًا»، وإمّا عدد صريح مميز بالمصدر، نحو: «ضربته ثلاثَ ضربات»، قال الله تعالى: ﴿**فاجلدوهم ثمانين جلدة**﴾[1] أو مجرّد عن التمييز، نحو: «ضربته ألفًا»، ويجوز أن يكون المجرد صفة لمصدر محذوف، أي: «ضربًا ألفًا»؛ وإما آلة موضوعة موضع المصدر، نحو: «ضربته سوطًا وسوطين وأسواطًا»، والأصل: «ضربته ضربة بسوط» فحذف المصدر المراد به العدد، وأقيم الآلة مقامه دالة على العدد بإفرادها، وكذا في «ضربت ضربتين بسوط، أو ضربات بسوط» وُضعت الآلة مقام المثنى والمجموع مثناة أو مجموعة، فقيل: «ضربته سوطين وأسواطًا». وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه، لا تثنية الآلة وجمعها، لأنك ربما قلت: «ضربته سوطين وأسواطًا» مع أنّك لم تضربه العدد المذكور إلا بسوط واحد، لكنّك ثنّيتَ الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع، ويجوز أن يكون أصل «ضربته سوطًا»: «ضربته ضربة سوط»، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

وقد اجتمع في هذا القسم، أي: فيما قام فيه الآلة مقام المصدر، النوعُ والعدد، كما اجتمعا في نحو قولك: «ضربته ضربين وضروبًا» قاصدًا اختلاف الأنواع.

* * *

قوله: «فالأوّل لا يثنّى، ولا يجمع»، إذ المراد بالتأكيد: ما تضمنه الفعل بلا زيادة عليه، ولم يتضمن الفعل إلا الماهية من حيث هي هي، والقصد إلى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلّتها وكثرتها. والتثنية والجمع لا يكونان إلا مع النظر إلى كثرتها، فتناقضا.

* * *

(١) النور: ٤.

قوله: «بخلاف أخويه»، يعني النوع والعدد، وذلك لأن النوع قد يكون نوعين فصاعدًا، وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدًا.

* * *

٣ ـ المفعول المطلق الذي من غير لفظ فعله

قال ابن الحاجب:

وقد يكون بغير لفظه، نحو: «قعدت جلوسًا».

* * *

قال الرضيّ:

أي: قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل، وذلك إما مصدر أو غير مصدر، والمصدر على ضربين: إمّا أن يلاقي الفعل في الاشتقاق، نحو قوله تعالى: **﴿وتبتل إليه تبتيلا﴾**(١)، و: **﴿والله أنبتكم من الأرض نباتًا﴾**(٢)، وإما ألاّ يلاقيه فيه، نحو: «قعدتُ جلوسًا».

ومذهب سيبويه في كليهما أن المصدر منصوب بفعله المقدر، أي: «تبتّل إليه وبتّل تبتيلاً»، و «أنبتكم من الأرض فنبتُّمْ نباتًا»، و «قعدت وجلست جلوسًا».

ومذهب المازني والمبرد والسيرافي أنه منصوب بالفعل الظاهر، وهو أولى، لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه.

وأما غير المصدر فقد ذكرنا طرفًا منه، ومن جملته الضمير الراجع إلى مضمون عامله، نحو قوله [من البسيط]:

٨١ ـ هـذا سُـراقَـةُ لـلـقُـرآنِ يَـدْرُسُـهُ والـمَـرْءُ عِـنـدَ الـرُّشَـا إنْ يَـلْـقَـهـا ذيـبُ

---

(١) المزمل: ٨. (٢) نوح: ١٧.

٨١ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٣، ٥/ ٢٢٦، ٩/ ٤٨، ٦١، ٥٤٧؛ والدرر ٤/ ١٧١؛ ورصف المباني ص ٢٤٧، ٣١٥؛ وشرح التصريح ١/ ٣٢٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٨٧؛ والكتاب ٣/ ٦٧؛ ولسان العرب ١٠/ ١٥٧ (سرق)؛ والمقرب ١/ ١١٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٣.

اللغة: سُرَاقة: اسم المذموم. الرُّشا: جمع رشوة.

المعنى: يريد أن هذا الرجل منافق يتظاهر بالإيمان وتلاوة القرآن علمًا أنه يحرص على الرشوة حرص الذئب على فريسته.

الإعراب: **«هذا»**: «ها»: للتنبيه و«ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **«سراقة»**: بدل من «ذا» مرفوع مثله. **«للقرآن»**: اللام جارة للتقوية، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «يدرس». **«يدرسه»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر تقديره: «هو» والهاء: مفعول مطلق محله النصب. **«والمرء»**: الواو: حالية، «المرء»: مبتدأ. **«ذيب»**: خبره. **«عند»**: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بحال من «المرء» أو =

أي: «يدرس الدرس»، أو إلى غير مضمون عامله، نحو: «أعجبني الضرب الذي ضربته» أو اسم الإشارة المشار به إلى غير مضمون عامله، نحو: «أعجبني ضربي فضربت ذاك» ومن غير المصدر، نحو: «أعطيته عطاءً»، و «كلّمته كلامًا»، فإنهما ليسا بمصدرين لشيء من الأفعال.

* * *

٤ ـ حذف العامل في المفعول المطلق

قال ابن الحاجب:

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا، كقولك لمن قدم: «خير مقدم»، ووجوبًا سماعًا، مثل: «سقيًا»، و «رعيًا»، و «خيبة»، و «جدعًا»، و «حمدًا»، و «شكرًا»، و «عجبًا».

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أنه لا بد في الواجب الحذف والجائز من القرينة.

قوله: «جوازًا ووجوبًا» نصب على المصدر بفعل محذوف، أي: بعضه يسمع حذفه وجوبًا سماعًا، ولا يقاس عليه، وبعض يقاس عليه في وجوب الحذف قياسًا.

وأقول: الذي أرى أنَّ هذه المصادر وأمثالها، إن لم يأت بعدها ما يبيِّنها ويعيِّن ما تعلقت به من فاعل، أو مفعول، إمّا بحرف جر، أو بإضافة المصدر إليه، فليست مما يجب حذف فعله، بل يجوز، نحو: «سقاك الله سقيًا»، و «رعاك الله رعيًا»، و «جَدَعك جدعًا»، و «شكرت شكرًا»، و «حمدت حمدًا».

وفي نهج البلاغة في الخطبة البَكالية[1]: «نحمدُه على عَظيمِ إحسانِهِ، ونَيِّرِ

= بـ «ذيب» لتأويله بالمشتق «مفترس» أو ما في معناه. **«الرُشا»**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. **«إن»**: حرف شرط جازم. **«يلقها»**: فعل مضارع مجزوم بـ «إن» وعلامة جزمه حذف حرف العلة من أخره، والفاعل مستتر تقديره: «هو» و«ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به.

جملة «هذا سراقة للقرآن يدرسه»: ابتدائية لا محل لها، وجملة «يدرسه»: خبر للمبتدأ «هذا» أو حال على جعل «سراقة» خبرًا للمبتدأ «هذا»، وجملة «المرء ذيب»: حالية محلها النصب، وكذلك جملة «إن يلقها» مع جواب الشرط المحذوف». وجملة «يلقها»: جملة فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها.

الشاهد فيه: أن الضمير في «يدرسه» راجع إلى مضمون «يدرس» أي: يدرس الدرس، فيكون راجعًا إلى المصدر المدلول عليه بالفعل، لذا نصب هذا الضمير على المفعولية المطلقة، ولم يجز عوده على «القرآن»، لئلا يلزم تعدّي العامل إلى الضمير وظاهره معًا.

(١) نسبة إلى بكالة، وهي قبيلة من اليمن، منها عوف البكاليّ، حاجب الإمام عليّ، وراوي هذه الخطبة. انظر: نهج البلاغة ١/ ٤٢٩.

بُرْهانِهِ، وَنَوامي فَضْلِهِ وامْتِنانِهِ، حَمْدًا يَكُونُ لِحَقِّهِ أداءً».

وأما ما بُيِّنَ فاعلُه بالإضافة، نحو: ﴿**كتاب الله**﴾[1]، و ﴿**صبغة الله**﴾[2]، و ﴿**سنة الله**﴾[3]، و ﴿**وعد الله**﴾[4]، و «حنانَيكَ» و «دوالَيكَ»، أو بُيِّنَ مفعولُه بالإضافة، نحو: ﴿**ضرب الرقاب**﴾[5]، و «سبحان الله»، و «لَبَّيكَ»، و «سَعْديكَ»، و «معاذ الله»؛ أو بُيِّنَ فاعلُه بحرف جر، نحو: «بؤسًا لك»، أي: شدّة، و «سحقًا لك»، أي: بُعدًا، وكذا «بُعْدًا لك»، أو بُيِّن مفعوله بحرف جر، نحو: «عَقْرًا لك» أي: جرحًا، و «جَدْعًا لك»، والجدع: قطع الأنف، أو الأذن، أو الشفة، أو اليد، و «شكرًا لك»، و «حمدًا لك»، و «عجبًا منك»، فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسًا.

والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابط كلّيّ، يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط، والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر مضافًا إليه، أو بحرف الجر، لا لبيان النوع، احترازًا عن نحو قوله تعالى: ﴿**وقد مكروا مكرهم**﴾[6] و: ﴿**سعى لها سعيها**﴾[7].

وإنما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط، لأن حق الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعل، ويتصلان به، فاسْتُحسن حذف الفعل في بعض المواضع، إمّا إبانةً لقصد الدوام واللزوم، بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدّد، أي: الفعل، في نحو: «حمدًا لك»، و «شكرًا لك»، و «عجبًا منك»، و «معاذ الله»، و «سبحان الله». وإمّا لتقدّم ما يدلُّ عليه، كما في قوله تعالى: ﴿**كتاب الله عليكم**﴾[8]، و ﴿**صبغة الله**﴾[9]، و ﴿**وَعد الله**﴾[10]، أو لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة، نحو: «لبّيك»، و «سَعْدَيك»، و «دواليك»، و «هَذاذَيك»، و «هَجاجَيك»[11]، فبقي المصدر مبهمًا لا يُدرى ما تعلق به من

---

(١) النساء: ٢٤.
(٢) البقرة: ١٣٨.
(٣) الأحزاب: ٣٨، ٦٢؛ وغافر: ٨٥؛ والفتح: ٢٣.
(٤) الروم: ٦.
(٥) محمد: ٤.
(٦) إبراهيم: ٤٦.
(٧) الإسراء: ١٩.
(٨) النساء: ٢٤.
(٩) البقرة: ١٣٨.
(١٠) الروم: ٦.
(١١) معاني هذه المصادر المثناة هي على التوالي:
- أُلبّي لبّيْكَ، أي: تلبية بعد أخرى.
- أساعد سعديكَ، أي: مساعدة بعد أخرى.
- أداولُ دَواليك، أي: مداولةً بعد أخرى.

فاعل، أو مفعول، فذُكِر ما هو مقصود المتكلم من أحدهما بعد المصدر، ليختص به، فلما بينتهما بعد المصدر بالإضافة، أو بحرف الجر، قبح إظهار الفعل، بل لم يجز، فلا يقال: «كُتِب كتاب الله»، و «وعد وعدَ الله»، و «اضربوا ضرب الرقاب»، و «أسبح سبحان الله»، و «أحمد حمدًا لك»، و «غفر الله غفرًا لك»، وذلك لما ذكرنا من أن حقّ الفاعل والمفعول أن يتصلا بالفعل معمولَين له، فلما حذف الفعل لأحد الدواعي المذكورة، وبُيِّن المصدر المبهم، إمّا بالإضافة، أو بحرف الجر، فلو ظهر الفعل، رجع الفاعل، أو المفعول، إلى مكانه ومركزه بعد الفعل، متصلاً بالفعل، ومعمولاً له، فوزانه[(١)] وِزان نحو قوله تعالى: ﴿**إن امرؤ هلك**﴾[(٢)].

وأما قولهم: «حردت حردَه»، و «حمدت حمده»، و «قصدت قصده»، و «نحوت نحوه»، ونحو ذلك، فليس انتصاب الأسماء في ذلك على المصدر، بل هو مفعول به، على جعل المصدر بمعنى المفعول، كقوله [من الرجز]:

٨٢ ـ دارٌ لِسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَواكا

والمعنى: قصدت به جهتَه التي ينبغي أن يقصدها من يطلبه؛ ويجوز أن يكون المعنى؛ حردته حردَه الذي يليق به، وحمدته حمدَه الذي ينبغي، فيكون

= ـ أهذّ هذاذيك، أي: أقطع مرّة بعد أخرى، وتقول للناس إذا أردت أن يكفّوا عن الشيء: هذاذيك وهجاجيك، على تقدير الاثنين، كذلك يقال للأسد والذئب وغيرهما في التسكين: هجاجَيْكَ وهذاذَيكَ على تقدير الاثنين.

انظر: لسان العرب ٢/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦ (هجج)، ٣/ ٥١٧ (هذذ).

(١) أي: قياسُه قياس قوله تعالى: ﴿**إن امرؤ هلك**﴾ في حذف الفعل وجوبًا لوجود ما يُفسِّره.

(٢) النساء: ١٧٦.

٨٢ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٥، ٨/ ١٣٨؛ والخصائص ١/ ٨٩؛ والدرر ١/ ١٨٨؛ ورصف المباني ص ١٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٣٤٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٣؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٠؛ وشرح المفصل ٣/ ٩٧؛ والكتاب ١/ ٢٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٧٦ (هيا)؛ وهمع الهوامع ١/ ٦١.

المعنى: هلا عرفت دار سعدى القائمة في منطقة تبراك، هي دار الحبيبة التي لم يقم لها قائم إلا بفضل عشقك لها.

الإعراب: «**دار**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هي» مرفوع بالضمة الظاهرة. «**لسعدى**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «دار». «**إذه**»: «إذ»: ظرف زمان مبني في محل نصب مفعول فيه متعلق بمحذوف صفة لـ «دار»، والهاء: ضمير (هي): في محل رفع مبتدأ. «**من هواكا**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف، والكاف: في محل جر بالإضافة، «والألف»: للإطلاق.

جملة «دار لسعدى»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «هي من هواكا»: في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «هواكا» حيث جاء المصدر بمعنى اسم المفعول، أي: من مهويّك.

مضافًا لبيان النوع، كما في قوله: **﴿وقد مكروا مكرهم﴾**[١]، و **﴿فعلت فعلتك﴾**[٢]، وقوله تعالى: **﴿وسعى لها سعيها﴾**[٣].

والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ الواجب حذفه، لِيَلي الفاعلُ أو المفعولُ المصدرَ الذي صار بعد حذف الفعل كأنه قائم مقام الفعل، كما كان وَلِيَ الفعل، والمعنى: «هو لك»، أي: هذا الدعاء لك؛ وكذا كلّ ما قبله «مِن» التبيينية المبيِّنة للمعارف، نحو قوله تعالى: **﴿وما بكمْ مِن نِعْمَةٍ فمنَ الله﴾**[٤]؛ إن جعلنا «ما» بمعنى «الذي»؛ وأما المبينة للنكرة فهي صفة لها، كما لو جعلنا «ما» في الآية نكرة.

وقد بُيِّن أيضًا بعض أنواع المفعول به اللازم إضمار فعله بحرف الجر، نحو: «مرحبًا بك»، و «أهلاً بفلان»، أي: هذا الدعاء مختصّ بك، هذا إن فسَّرت «مرحبًا»، بموضع الرحب، أي: أتيتَ موضعًا رحيبًا، وإن فسَّرته بالمصدر، أي: رحب موضعك مرحبًا، أي: رحبًا، فهو من هذا الباب.

والجملة المفسِّرة المحذوفة المبتدأ لا محلّ لها لأنها مستأنفة.

ثمّ اعلمْ أن هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة، إما أن يُتَوَغَّل في حذف فعلها بحيث لا يُنوى قبلها تقديرًا، بل يصير المصدر عوضًا منه، وقائمًا مقامه، كالمصادر الصائرة أسماء أفعال، كما يجيء في بابها، نحو: «هيهات»، و «رويد»، و «شتّان»، فَتُبنى لقيامها مقام المبني، ولا يكون لها إذن محلّ من الإعراب، كما لم يكن للفعل الذي قامت مقامه، وبناؤها على الفتح أكثر إذن، لتبقى مبنية على الإعراب الذي استحقته حال المصدرية، فيُرجَع إذن في استعمال الفاعل والمفعول بعدها إلى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل، لصيرورة المصدر كالفعل، فيقال: «هيهات زيد».

ويجوز أن يراعى أصلها في المصدرية، مع كونها أسماء أفعال، فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالهما مع المصدر؛ قال الله تعالى: **﴿هيهات هيهات لما توعدون﴾**[٥]، فهو بمنزلة: «بعدًا لما توعدون» استعمالاً، وأما في المعنى، فـ «هيهات» اسم فعل، وإلا لم يُبْنَ.

وإمّا ألاّ يُتوغّل في حذف فعلها، بل يكون فعلها مقدّرًا قبلها، لينصبها

---

(١) إبراهيم: ٤٩.

(٢) الشعراء: ١٩.

(٣) الإسراء: ١٩.

(٤) النحل: ٥٣.

(٥) المؤمنون: ٣٦.

كالمصادر المذكورة ههنا، وهذه المصادر كأنها قائمة مقام الفعل، كالمصادر الأولى من حيث لم تستعمل أفعالها قبلها، لكنها ليست قائمة مقام أفعالها، إذ لو قامت مقامها، لم تقدّر قبلها، فلم تكن تنتصب، فبانتصابها عرفنا أنّ الفعل مقدّر قبلها، وببناء الأولى عرفنا قيامها مقام أفعالها.

وقد يجوز في بعض المصادر أن يُستعمل الاستعمالين، أعني يكون مصدرًا واسم فعل، نحو: «رويدَ زيدٍ»، و «رويدَ زيدًا»، و «بله زيدٍ»، و «بَلْه زيدًا».

ويجوز أن يكون «حاشى» من هذا الباب، فيكون «حاشى زيدٍ»، مصدرًا مضافًا، كـ «رُوَيدَ زيدٍ»، بدليل القراءة الشاذة ﴿حاشًا لله﴾[1] منوّنًا، ويكون: «حاشى لزيد» اسم فعل مستعملاً استعمال المصادر، كما ذكرنا في «هيهات لزيد».

ومن جملة المصادر القياسيّة المضبوطة بالضابط المذكور: مصادر لم توضع أفعالها، نحو: «دفرًا له» أي: نتنًا، و «بهرًا» أي: تعسًا، أما «بهرًا» بمعنى غلبة، فله فعل مستعمل، فهما مثل «القهقرى» و «القرفصاء»، أعني أن جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه، إلا أن الفرق بينها، أنَّ «دفرًا»، و «بهرًا»، لم يستعمل ناصبهما، وبُيِّنا بحرف جر بخلاف نحو: «القرفصاء» فإنّه استعمل ناصبه من غير لفظه، والناصب المقدّر لـ «دفرًا» و «بهرًا»، أيضًا فعل من غير لفظهما، والتقدير: «أنتنت دفرًا»، و «تعست بهرًا».

ومنها أسماء أعيان هي آلة مقامة مقام المصادر، نحو: «تُربًا لك وجَندلاً»، أي: رُميت رَمْيًا بترب وجندل، فهذا مثل: «ضربته سوطًا»، والفرق بينهما مثل الفرق بين «بهرًا» و «القهقرى».

ومنها صفات قائمة مقام المصدر، نحو: «هنيئًا لك»، أي: هناءةً، و «عائذًا بك»، أي: عياذًا. وهي مثل: «قُمْ قائِمًا»، أي: قيامًا، و «تعالَ جائيًا»، والفرق بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين.

وقد قيل في هذا القسم: إنه نصب على الحال المؤكدة، كما قيل في: «قُمْ قائمًا».

ومنها أسماء أصوات قامت مقام المصادر، كـ «آهًا منك»، أي: توجّعًا، و «واهًا لك»، أي: طِيبًا، و «أفًّا»، و «أُفَّةً لك»، أي: كراهة، فيقدّر لجميعها

---

(١) يوسف: ٣١. وقراءة «حاشًا» بالتنوين هي قراءة أبي السمال.
انظر: البحر المحيط ٥/٣٠٣؛ والكشاف ٢/٣١٧.

أفعال بمعناها، ويلزم إضمار ناصب ما كان في الأصل صوتًا، وإن لم يبيَّن بالجار، نحو: «إيهًا»، أي: كفًّا، و «ويهًا»، أي: زيادة.

وذلك أن الأصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف، والمصدر أصل في باب التصرف والاشتقاق، إذ جميع أنواع الأفعال والأسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب(١)، فلما صار ما لا يُشتق منه قائمًا مقام المشتق منه، قطع عنه الفعل الناصب له نصبَ المفعول المطلق، لأنه في الأغلب يكون مشتقًا من مفعوله المطلق.

والأصوات القائمة مقام المصادر يجوز إعرابها نصبًا، إلا أن تكون على حرفين ثانيهما حرف مد، نحو: «وَيْ لزيد»، وذلك نحو «آهًا»، و «واهًا»، و «ويهًا»، ويجوز إبقاؤها على البناء الأصلي، نحو: ﴿أفّ لكما﴾(٢)، و «أوهِ على إخواني»، و «آهِ من ذنوبي».

والظاهر أن: «ويلك»، و «وَيحكَ»، و «وَيسك»، و «وَيبك» من هذا الباب، وأصلها كلها: «وَيْ» على ما قال الفراء، جيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر، نحو: «ويْ لك»، و«وَيْ لَه»، ثم خلط اللام بـ «ويْ»، حتى صارت لام الكلمة، كما خلط اللام بـ «يا»، في قوله [من الوافر]:

٨٣ - [فَخَيرٌ نَحنُ عِندَ الناسِ مِنكُمْ] إذا الـدَّاعـي الـمُـثَـوِّبُ قـالَ يـالا

---

(١) هذا على المذهب البصريّ، أمّا الكوفيّون فيذهبون إلى أن الفعل هو مصدر الاشتقاق.

انظر المسألة الثامنة والعشرين من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والنحويين الكوفيين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» ص ٢٣٥ ـ٢٤٥.

(٢) الأحقاف: ١٧.

٨٣ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن مسعود الضبّي في تخليص الشواهد ص ١٨٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٦؛ والدرر ٣/ ٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٥؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٢٠؛ ونوادر أبي زيد ص ٢١؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٧٦، ٢/ ٣٧٥، ٣/ ٢٢٨؛ ورصف المباني ص ٢٩، ٢٣٧، ٣٥٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٩١ (يا)؛ ومغني اللبيب ١/ ٢١٩، ٢/ ٤٤٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨١.

اللغة: المثوّب: الذي يدعو ملوّحًا بثوبه. يا لا: أي يا لفلان.

الإعراب: **«فخير»**: الفاء بحسب ما قبلها، «خير»: مبتدأ مرفوع. **«نحن»**: فاعل «خير» سدّ مسدّ الخبر. **«عند»**: ظرف مكان منصوب متعلّق بـ «خير»، وهو مضاف. **«الناس»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«منكم»**: جار مجرور متعلّقان بـ «خير». **«إذا»**: ظرف متعلّق بـ «خير». **«الداعي»**: فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده تقديره: «إذا قال الداعي». **«المثوّب»**: نعت «الداعي» مرفوع بالضمّة. **«قال»**: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». **«يا»**: حرف نداء واستغاثة. **«لا»**: أي «لفلان»: اللام حرف جرّ والألف للإطلاق، «فلان» (المحذوفة): اسم مجرور باللام، والجار والمجرور متعلقان بـ «يا».

=

فصار معربًا بإتمامه ثلاثيًا[(١)]، فجاز أن يدخل بعدها لامُ أخرى، نحو: «ويلاً لك»، لصيرورة الأولى لام الكلمة، ثم نقل إلى باب المبتدأ، فقيل: «ويلٌ لك»، كما قيل في «سلامٌ عليك»، ثم جُعل «ويح»، و «ويب»، و «وَيس» كنايات عن «ويل»، وهذا كما قالوا: «قاتَلَه الله» بمعنى: قتله، ثم استبشعوها فكنّوا عنها بـ «قاتَعَه» و «كاتَعَه»، ثم صار بعض الأصوات القائمة مقام المصادر قائمًا مقام الفعل، فصار اسم فعل، نحو: «صه»، و «مه»، و «إيه»، وغير ذلك مما سنذكره في أسماء الأفعال؛ كما يقوم المصدر الأصلي مقام الفعل، فيصير اسم فعل على ما مرَّ قبل.

ويجوز في كل صوت يُدَّعى صيرورته اسم فعل أن يقال ببقائه على مصدريته، ويكون بناؤه نظرًا إلى أصله حين كان صوتًا، لا لكونه اسم فعل، فـ «صَهْ أنت وزيد»، نحو: «ضربًا أنت وزيد»، وذلك لأنا علمنا صيرورة المصادر أسماء أفعال بكونها مبنية، كما ذكرنا، فإذا كان لنا طريق إلى بناء هذه الأسماء غير كونها أسماء أفعال، وهو النظر إلى أصلها، فلا ضرورة تلجئنا إلى كونها أسماء أفعال.

ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور، قولهم: «عَمْرك اللَّهَ»، و«قَعْدك اللَّهَ»، بفتح القاف، قال المازني سمعت كسرها ممن لا أثق به، وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر، وقد استعمل فعل «عَمَّرك»، بخلاف «قَعَّدك»، قال [من البسيط]:

٨٤ ـ عَمَّرْتُكِ اللَّهَ إلاّ ما ذَكَرْتِ لَنا ... هَل كُنتِ جارَتَنا أيّامَ ذي سَلَمِ

= جملة «خير نحن»: بحسب ما قبلها. وجملة «قال الداعي»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «قال»: مفسّرة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يا لا»: في محلّ نصب مقول القول.
الشاهد فيه قوله: «يالا» حيث خلط اللام بـ «يا».

(١) أي: بعد أن أصبح ثلاثيًا.

٨٤ ـ **التخريج**: البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٣، ١٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٧٥؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٣٤، ٤/ ٢٥٠؛ ولسان العرب ٤/ ٦٠٢ (عمر)؛ والمقتضب ٢/ ٣٢٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٥.
اللغة: عَمَّرْتُكِ الله: ذَكّرْتُك به، وذو سَلَم: موضِعٌ بعينه.
المعنى: أسألك بالله هل كنتِ جارتنا أيامَ كنا في ذي سلم.
الإعراب: «**عَمَّرتُكِ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، وتاء الفاعل: محلها الرفع، والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به «**الله**»: مفعول به. منصوب بالفتحة. «**إلا**»: حرف حصر. «**ما**»: زائدة. «**ذكرتِ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محلها الرفع. «**لنا**»: جار ومجرور متعلقان بـ «ذكرت». «**هَلْ**»: حرف استفهام. «**كنتِ**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: اسم (كان) محلها الرفع. «**جارتَنا**»: خبر (كان) =

ولا يقال: «قَعَّدتك اللهَ».

وأكثر ما يستعملان في قسم السؤال، فيكون جوابهما ما فيه الطلب، كالأمر، والنهي، قال [من الطويل]:

٨٥ ـ قَعيدَكِ ألاّ تُسْمعيني مَلامَةً ... ولا تَنْكَئي قَرْحَ الفؤادِ فَيِيْجَعا

و «أن» زائدة، وقال [من الخفيف]:

٨٦ ـ أيُّها المُنْكِحُ الثُّرَيّا سُهَيْلاً ... عَمْرَكَ اللّهَ كيفَ يَلْتَقِيانِ

= منصوب بالفتحة، و «نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «أيامَ»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بـ «جارة». «ذي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة. «سَلم»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «عمرتّك الله»: مقول لقول ذكر في البيت الذي قبل البيت الشاهد في قصيدته محلُها النصب. وجملة «ذكرتِ لنا»: مفعول به محلها النصب على تقدير (لا أسألك إلا ذكرَكِ لنا). وجملة «هل كنت جارتنا»: مفعول به للفعل (ذكرت) المعلّق عن نصب المفرد بحرف الاستفهام (هل).

الشاهد فيه قوله: (عمَّرتك الله) إذ يستعمل فعل «عمَّرك» بخلاف «قعّدك» فقال الشاعر «عمّرتك الله» ولا يقال: «قعّدتك الله».

٨٥ ـ **التخريج**: البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ١١٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٠، ١٠/ ٥٤، ٥٦؛ والدرر ٤/ ٢٦٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦٦؛ ولسان العرب ١/ ١٧٣ (نكأ)، ٣/ ٣٦٣، ٣٦٤ (قعد)، ٨/ ٣٧٩ (وجع)؛ والمنصف ١/ ٢٠٦؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٦٢؛ والمقتضب ٢/ ٣٣٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٤٥.

اللغة: نَكَأ الجرحَ: أزال ما عليه من القشر قبل أن يبرأ، يِيْجَع: بكسر الياء الأولى، وهذا ما أدّى إلى قلب الواو ياءً، فأصله: يوجع.

المعنى: يطلب إليها أن تكف عن اللوم، لأن لومها هذا ينكأ جراحه التي أخذت في الاندمال.

الإعراب: «قعيدَكِ»: مفعول مطلق لفعل محذوف، والكاف: مضاف إليه محلها الجر. «ألا»: «أن»: زائدة. «لا»: ناهية جازمة. «تُسمعيني»: فعل مضارع مجزوم بـ «لا» وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والنون المذكورة: للوقاية، وياء المتكلم مفعول به محله النصب، وياء المؤنثة المخاطبة: فاعل محله الرفع. «ملامةً»: مفعول به ثان. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: ناهية جازمة. «تنكئي»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة المخاطبة: فاعل. «قَرْحَ»: مفعول به. «الفؤادِ»: مضاف إليه. «فييجعا»: الفاء: سببية عاطفة. «ييجع»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعد الفاء، وعلامة نصبه الفتحة، والألف: للإطلاق والفاعل مستتر تقديره «هو»: والمصدر المؤول من «أن» المقدرة والفعل «ييجع» معطوف بالفاء على مصدر منتزع مما تقدم، والتقدير: لا يكن إسماع ونكءٌ فَوَجَعٌ.

جملة «قعيدك» مع العامل المحذوف ابتدائية لا محل لها، وجملة «لا تسمعيني»: جواب القسم لا محل لها، وعطف عليها جملة «تنكئي»: أمّا جملة «ييجع»: فصلة الموصول الحرفي لا محل لها.

الشاهد فيه: أن «قعيدك» فيه قسم سؤالي، وأن جوابه الطلب المتمثل بجملة النهي «لا تسمعيني» وأنّ «أنْ» زائدة.

٨٦ ـ **التخريج**: البيتان لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٥٠٣؛ والأغاني ١/ ٢١٩؛ وأمالي المرتضى =

هي شامِيَّةٌ إذا ما اسْتَهَلَّتْ وسُهَيْلٌ إذا اسْتَهَلَّ يَمَاني

وقد ذكر الجوهري(١) استعمال «قعدك» و «عمرك» في القَسَم الذي لا سؤال فيه، قال: يقال: «قعدك لا آتيك» وكذا «قعيدك»، و «قعدك الله لا آتيك» و «قعيدك الله لا آتيك»، و «عمر الله ما فعلت كذا»، و «عمرك الله ما فعلت كذا»؛ قال ابن يعيش: لا يستعملان إلاّ في القَسَم.

قال الجوهري(٢): وقد جاء «عمرك الله» في غير القسم، واستشهد بقوله: «عمرك الله كيف يلتقيان» وقال: المعنى: سألت الله أن يطيل عمرك، ولم يرد القسم؛ وقد ذكرنا في البيت أنه قسم السؤال.

والأصل عند سيبويه: عمَّرتك الله تعميرًا، فحذف الزوائد من المصدر، وأقيم

= ١/٣٤٨؛ وخزانة الأدب ٢/٢٨؛ والشعر والشعراء ٢/٥٦٢؛ ولسان العرب ٤/٦٠١ (عمر)؛ والمقاصد النحويّة ٣/٤١٣؛ وللنعمان بن بشير في ديوانه ص ١٤؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/٣٢٩.

اللغة: المنكح: المزوِّج.

المعنى: يستنكر الشاعر أن تُزوج الثريا من هذا الرجل الذي يدعى سهيلاً فيقول لا مناسبة بينهما، ولا لقاء، فهي شامية، وهو يماني، وبينهما من البعد ما بين الثريا وسهيل، لذلك كان من المفارقة زواج أحدهما من الآخر.

الإعراب: **«أيها»**: منادى مبني على الضم في محل نصب، «ها»: للتنبيه. **«المنكح»**: صفة لـ «أي» تابعة له على اللفظ، أو بدل منه. **«الثريا»**: مفعول به منصوب بفتحه مقدرة على الألف للتعذر. **«سهيلاً»**: مفعول به ثان لاسم الفاعل «مُنْكِح». **«عَمْرَكَ»**: مفعول مطلق لفعل محذوف، أو مفعول به لفعل محذوف، **«الله»**: مفعول به ثان لذلك الفعل المحذوف. **«كيف»**: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال. **«يلتقيان»**: فعل مضارع مرفوع بالنون لأنه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين: فاعل. **«هي»**: مبتدأ. **«شامية»**: خبره. **«إذا»**: ظرف مبني على السكون في محل نصب متعلّق بـ «شامية». **«ما»**: زائدة. **«استهلّت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر تقديره: «هي». **«وسهيلٌ»**: الواو: حرف عطف، «سهيلٌ»: مبتدأ. «يماني»: خبره مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل. **«إذا»**: ظرف مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ «يماني». **«استهلّ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل مستتر تقديره هو.

جملة «أيها المنكح»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «عمرك الله» مع العامل المحذوف: استئنافية لا محل لها، وجملة «كيف يلتقيان»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «هي شامية»: استئنافية لا محل لها. وعطف عليها جملة «سهيلٌ يمان». وجملة «استهلّ»: مضاف إليها محلها الجر، وكذلك جملة «استهلّت».

الشاهد فيه: أن «عمرك الله» يستعمل في القسم السؤالي وجوابه ما فيه الاستفهام، وهو هنا جملة «كيف يلتقيان».

(١) قال الجوهري: «وقولهم: «قعيدَكَ لا آتيك»، و «قعيدَكَ الله لا آتيك»، و «قَعْدَكَ اللَّهَ لا آتيك»: يمينٌ للعرب، وهي مصادر استُعملت منصوبة بفعل مضمر» (الصحاح ٢/٥٢٦ (قعد)).

(٢) انظر: الصحاح ٢/٧٥٦ (عمر).

مقام الفعل مضافًا إلى المفعول به الأول، وكذا «قَعَّدَك الله» تقديرًا[1] ومعنى: «عَمَّرتك»: أعطيتك عُمرًا بأن سألت الله أن يعمِّرك، فلما ضمِّن «عَمْر» معنى السؤال، تعدّى إلى المفعول الثاني، أعني «الله»، وكذا «قعدتك الله» وإن لم يستعمل، أي: جعلتك قاعدًا متمكنًا بالسؤال من الله.

وأجاز الأخفش رفع «الله» في «عَمرك»، ليكون فاعلاً، أي: عمَّرك الله تعميرًا، ويجوز ألاّ يكون انتصابهما على المصدر، ويكون التقدير: أسأل الله عمرك، أي: أسأل الله تعميرَك، وأسأل الله قَعدك، أي: تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد، و «أسأل» متعدٍّ إلى مفعولين، أو يكون المعنى: أسألُ بحق تعميرك الله، أي: اعتقادك بقاءه وأبديَّته، وبتقعيدك الله، أي: نِسبتك إياه إلى القعود، أي: الدوام والتمكن.

فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم، نحو: «اللَّهَ لأفعلنَّ»، وهما مصدران محذوفا الزوائد، مضافان إلى الفاعل، و «الله» مفعول به للمصدرين.

ويجوز أن يكون معنى: «قِعدكَ اللَّهَ» بكسر القاف: بحقّ قِعدِك، أي: قعيدك، أي: ملازمك العالم بأحوالك، وهو الله، فـ «الله» عطف بيان لِـ «قعدك»، ويؤيّد هذا التأويل قولهم: «قعيدك الله» بمعناه، فـ «القِعْد» و «القعيد» بمعنى المقاعد، كالحلف والحليف، فعلى هذا مذهب سيبويه، وهو أنّ نصبهما على المصدر، وعلى تأويلهما بـ «أسأل تعميرك وتقعيدك» ليس معنى القسم ظاهرًا فيهما، مع أنهما لا يستعملان إلا في القسم كما ذكرنا، إلا أن يقال: لما كانا للدعاء للمخاطب، جَرَيا مجرى السؤال، لأنه قد يبتدأ السؤال بالدعاء للمسؤول، كأنه قيل: «طوّلَ الله عمرك، افعل لي كذا وكذا».

* * *

٥ ـ حذف عامل المصدر المكرر أو المحصور

قال ابن الحاجب:

وقياسًا في مواضع، منها ما وقع مثبتًا بعد نفي، أو معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرًا عنه، أو وقع مكررًا، مثل: «ما زيد إلاّ سَيرًا»، و «ما أنت إلاّ سير البريد»، و «إنما أنت سيرًا»، و «زيد سيرًا سيرًا».

* * *

---

(١) أي: يقال تقديره: قعَّدتك الله، ولكن ليس له فعل مستعمل.

قال الرضيّ:

قوله: «ما وقع مثبتًا إلى آخره»، هذا مصدر يجب حذف فعله، باجتماع شيئين: أحدهما أن يكون ناصبُه خبرًا عن شيء، لو جعلت هذا المصدر خبرًا عنه، لم يكن إلاّ مجازًا، لكونه صاحب ذلك المصدر[1]، والثاني أن يكون المصدر مكّررًا، أو بعد «إلاّ» أو معناها، نحو: «ما زيد إلا سيرًا»، و «ما الدهر إلا تقلبًا»، و «إنما أنت سيرًا»، و «زيد سيرًا سيرًا»، و «المَنُون[2] تقريعًا تقريعًا».

وكذا إن دخل على المبتدأ نواسخه، نحو: «إنَّ زيدًا سيرًا سيرًا»، ويجوز أن يكون نحو: «ما كان زيد إلا سيرًا» من هذا.

وإنما وجب حذف الفعل، لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه، ولزومه له، ووضع الفعل على التجدّد والحدوث، وإن كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام أيضًا، نحو قولك: «زيد يُؤوي الطريد ويؤمن الخائف»، ﴿**والله يقبض ويبسط**﴾[3]، وذلك أيضًا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة فيه وضعًا على الزمان، فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم، لم يستعمل العامل أصلاً، لكونه: إمّا فعلاً، وهو موضوع على التجدّد، أو اسم فاعل، وهو مع العمل كالفعل بمشابهته، فصار العامل لازم الحذف.

فإن أرادوا زيادة المبالغة، جعلوا المصدر نفسه خبرًا عنه، نحو: «زيد سير سير»، و «ما زيد إلا سير»، كما ذكرنا في المبتدأ في قولها [من البسيط]:

فـــإنّـــمـــا هـــي إقـــبـــالٌ وإدبـــارُ[4]

فينمحي، إذن، عن الكلام معنى الحدوث أصلاً، لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه، ولمثل هذا المعنى، أعني زيادة المبالغة في الدوام، رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدّمنا أنّ فاعلها ومفعولها يُبيَّن بالإضافة، أو حرف الجر، بعد حذف الفعل لزومًا، تبيينًا لمعنى الدوام، قال [من الكامل]:

٨٧ ـ عَـجَـبٌ لِتِـلْـكَ قَـضِـيَّـةً وَإقـامَـتي ... فـيـكُـمْ عَـلَـى تِـلْـكَ الـقَـضِـيَّـةِ أَعْـجَـبُ

---

(١) يعني أنّ «زيدًا» في قولك: «زيد سيرًا» هو صاحب السَّير، وليس هو نفس السَّير.

(٢) المنون والمنيّة: الموت. (٣) البقرة: ٢٤٥.

(٤) تقدم بالرقم ٦٩.

٨٧ ـ **التخريج**: البيت لضمرة بن جابر في الدرر ٣/ ٧٢؛ ولهني بن أحمر في الكتاب ١/ ٣١٩؛ ولسان العرب ٦/ ٦١ (حيس)؛ ولهماه بن مرة في الحماسة الشجرية ١/ ٢٥٦؛ ولرؤبة في شرح المفصل =

قال سيبويه: سمعنا بعض من يوثق به، وقد قيل له: «كيف أصبحت»، قال: «حمدٌ لله وثناء عليه»، ومنه «سلام عليك»، و «ويلٌ لك».

* * *

قوله: «مثبتًا بعد نفي» إنما شرطهما، لأنه لو كان منفيًا، نحو: «ما زيد سيرًا»، أو لم يكن بعد نفي، نحو: «زيد سيرٌ»، لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام، فلم يجب حذف الفعل، إذ قصده[1] هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا.

* * *

قوله: «داخل على اسم» صفة لِـ «نفي»، وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرطًا، وذلك لأنه لا يجوز كما قلنا في نحو: «ما كان زيد إلا سيرًا»، و «ما وجدتك إلا سير البريد»، أن يكون انتصاب المصدر على أنه مفعول مطلق، كما يجوز أن يكون، لكونه خبر الفعلين، مجازًا، فالشرط إذن ما ذكرنا، أعني كون ناصبه خبرًا عن شيء لا يكون هو، أي: المصدر، خبرًا عنه إلا مجازًا.

* * *

= ١/ ١١٤؛ وبلا نسبة في سمط اللآلي ص ٢٨٨؛ وشرح الأشموني ١/ ٩٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٨٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩١.

المعنى: قال الشنتمري: «كان هذا الشاعر ممّن يبرّ أمّه ويخدمها، وكانت مع ذلك تؤثر أخًا له عليه، يقال له جندب. وقبله:

وإذا تــكــون كــريــهــة أدعــى لــهــا ... وإذا يــحــاس الــحــيــس يُــدعــى جــنــدبُ

فعجب من ذلك ومن صبره عليه».

الإعراب: **«عجب»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«لتلك»**: اللام: حرف جرّ، **«تلك»**: اسم إشارة في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ، أو بـ «عجب» إذا اعتبرت خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره «أمري عجب». **«قضية»**: حال من اسم الإشارة «تلك» منصوب بالفتحة. **«وإقامتي»**: الواو: حرف عطف، «إقامتي»: مبتدأ مرفوع بضمّة منع من ظهورها انشغال المحلّ بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ بالإضافة. **«فيكم»**: «في»: حرف جر، «كم»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بـ «إقامة». **«على»**: حرف جرّ. **«تلك»**: اسم إشارة مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بـ «إقامة». **«القضية»**: بدل من تلك مجرور بالكسرة. **«أعجب»**: خبر للمبتدأ «إقامتي» مرفوع بالضمّة.

جملة «عجب لتلك...»، وعلى التقدير الآخر «أمري عجب»، الاسميّة: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إقامتي...» الاسميّة: معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: «عجب» حيث رفع «عجب» زيادة في المبالغة في الدوام، وهو في الأصل مصدر منصوب حذف فعله: «عجبًا».

(١) أي: قصد الدوام.

قوله: «أو معنى نفي»، يريد به ما في «إنما» من معنى الحصر، نحو: «إنما زيد سيرًا».

واعلم أن هذا المصدر الذي بعد «إلاّ» أو معناها قد يكون منكرًا، كما ذكرنا، ومعرفًا، إمّا بالإضافة، نحو: «ما زيد إلا سيرَ البريد»، أو باللام، نحو: «ما زيد إلا السيرَ»، وكذا يجيء مكررًا، نحو: «ما زيد إلا سيرًا سيرًا»: قالوا: فحينئذ يكون حذف الفعل أوجب، لقيام الأوّل مقامه.

* * *

قوله: «أو وقع مكررًا»، فيه نوع إخلال، لأن مراده: أو وقع مكررًا بعد اسم لا يكون خبرًا عنه، حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى: **﴿دُكَّتِ الأرض دَكًّا دَكًّا﴾**(١)، ولا يعطى لفظه هذه الفائدة إلا بتكلّف.

* * *

٦ ـ المصدر التفصيليّ

قال ابن الحاجب:

ومنها ما وقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة، مثل قوله تعالى: ﴿فشدّو الوثاقَ فإمّا منًّا بعدُ وإمّا فداءً﴾(٢).

* * *

قال الرضيّ:

يعني بـ «مضمون الجملة»: مصدرها مضافًا إلى الفاعل، أو المفعول، فمضمون «شدوا الوثاق»: شدُّ الوثاق، ويعني بأثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه، وسمّاه أثرًا، لأن الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء، كالأثر الذي يكون بعد المؤثِّر.

ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان أنواعه المحتملة.

واعلم أن ضابط هذا القسم أن تذكر جملة طلبيّة، أو خبريّة، تتضمّن مصدرًا يُطلب منه فوائد وأغراض، فإذا ذكرت تلك الفوائد والأغراض بألفاظ مصادر منصوبة على أنها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة، وجب حذف أفعالها، وذلك لأن تلك الأغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون، فيصحّ أن يقوم ما تضمّن ذلك المصدرَ، أعني الجملة المتقدمة، مقامَ ما يتضمّن تلك الأغراض، أي:

---

(١) الفجر: ٢١. (٢) محمد: ٤.

أفعالها الناصبة لها، فلما صحَّ ذلك، وتكرّرت تلك الفوائد، استثقل ذكر أفعالها قبلها، فألزم قيام متضمّن المصدر الذي هي أغراضه مقام متضمَّناته، فوجب حذفها، فقوله تعالى: ﴿**شدوا الوثاق**﴾(١) جملة تتضمن شدَّ الوثاق، والمطلوب من شدِّ الوثاق إما قتلٌ، أو استرقاقٌ، أو منٌّ، أو فداءٌ؛ فقد فصَّل الله تعالى هذا المطلوب بقوله: ﴿**فإما منًّا بعد وإما فداءً**﴾(٢). وتقول في الخبرية: «زيد يكتب، فقراءةً بعدُ أو بَيْعًا»، و «عمرو يشتري طعامًا، فإما بيعًا وإما أكلاً»، ونحو ذلك.

* * *

٧ ـ المصدر التشبيهيّ

قال ابن الحاجب:

ومنها ما وقع للتشبيه، علاجًا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه، مثل: «مررت بزيد فإذا له صوتٌ، صوتَ حمار، وصراخٌ صراخَ الثكلى».

* * *

قال الرضيّ:

يعني أن قوله: «صوت حمار» مصدر فائدته التشبيه، إذ المعنى: «مثل صوت حمار». قوله: «بعد جملة»، يعني بها نحو: «له صوت»، وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب، وهو المبتدأ المرفوع، وهي مشتملة أيضًا على صاحب ذلك الاسم، أي: الذي قام به ذلك الحدث، وهو الضمير المجرور باللام في مسألتنا، وكان ينبغي أن يضم إليه شرطًا آخر، وهو أن يكون معنى ذلك الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى المصدر المنصوب عارضًا لصاحبه غير لازم، حتى يخرج نحو قولهم: «له علم علم الفقهاء»، و «له هدى هدى الصلحاء»، فإن الثاني إذن يكون مرفوعًا لا غير، لأن الجملة المتقدمة لا تدلّ إذن على معنى الفعل، أعني على الحدث.

وأكثر النحاة على أن هذا المصدر منصوب بفعل مقدّر بين الجملة المتقدّمة والمصدر، يدلّ عليه الجملة المتقدمة دلالةً تامةً مغنيةً عنه، فلهذا وجب حذفه. فالأصل: «له صوت يصوّته صوت حمار»، أي: تصويت حمار، فأقيم الاسم مقام المصدر كما في «أعطى عطاء»، و «كلّم كلامًا». وظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوب بقوله: «له صوت»، لا بفعل مقدر.

قال سيبويه(٣): وإنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويت ومعالجة،

---

(١) محمد: ٤. (٢) محمد: ٤. (٣) انظر: الكتاب ١/ ٣٥٥ ـ ٣٦٧.

يعني أن هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل، فهي بمعنى يصوّت، لأنها تدلّ على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر، وقد اقترن بالجملة ما دلّ على زمان ذلك المصدر الحادث، أي: الحال الماضية، وهو لفظ «مررت»، في مسألتنا، فالمجموع كالفعل والفاعل، وهذا وجه قويّ.

وقد قيل: إن العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة، لأن المعنى: فإذا له تصويتٌ، والتصويت مصدر يعمل عمل فعله إذا لم يكن مفعولاً مطلقًا، كما يجيء في باب المصدر، فهو كما تقول: «عجبت من ضربك ضربَ الأمير»، وكقولك: «ضربك ضربَ زيد خير من ضرب عمرو ضربَه».

وفي هذا تردّد، لأن المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل إلا إذا صحّ تقديره بـ «أنْ» وفعل منه، ويسمجُ لو قلت: «مررت فإذا له أن يصرخ صراخَ الثكلى»، بمعنى «له صراخ» فإنه قطع بحصول الفعل[١].

وعلى الوجهين الآخرين لا يكون من هذا الباب، لأن عامله ظاهر، ويجوز أن يدَّعي القول الثاني من هذه الأقوال الثلاثة في نحو قوله تعالى: ﴿**صنع الله**﴾[٢] و ﴿**وعد الله**﴾[٣]، و ﴿**كتاب الله**﴾[٤]، و ﴿**صبغة الله**﴾[٥] لأن قبلها ما يؤدي معنى أفعالها، فيقال: هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها، لقيامها مقام أفعالها.

وأجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب أعني نحو: «صوتَ حمار وصراخَ الثكلى» إمّا على البدل، وإمّا على الوصف، وذلك على أحد وجهين: قال الخليل[٦]: على حذف المضاف، أي: مثل صوت حمار، فيجيز إذن تعريفه، مع كون الموصوف غير معرفة، لأنّ «مثل» لا يتعرّف بالإضافة، وبُني عليه أنه يجوز: «هذا رجل أخو زيد» على الوصف، أي: مثل أخي زيد، وردَّ عليه سيبويه، وقال[٧]: لو جاز هذا، لجاز: «هذا قصيرٌ الطويلُ»، أي: مثل الطويل.

وقال غير الخليل: هو جامد مؤوَّل بالمشتق، أي: له صوت منكر، كما تقول: «مررت برجل أسد»، أي: جريء، ومثله قليل، كما يجيء في باب الوصف، فإذا تعرَّف فهو عند هؤلاء بدلٌ لا غير.

---

(١) يعني أنّ جملة «فإذا له أن يصرخ» لا تعني حصول الصراخ قطعًا، بخلاف «له صراخ».

(٢) النمل: ٨٨.

(٣) الروم: ٦.

(٤) النساء: ٢٤.

(٥) البقرة: ١٣٨.

(٦) انظر: الكتاب ١/ ٣٦١.

(٧) انظر: الكتاب ١/ ٣٦١.

فإذا انتصب المصدر، أعني نحو: «صوتًا حسنًا»، جاز أن يكون حالاً على أحد التأويلين المذكورين في الوصف. وذو الحال: الضمير المستكنّ في «له».

وأما إذا لم يكن المصدر للتشبيه، وجاء موصوفًا، نحو: «فإذا له صوت صوت حسن»، فقال سيبويه[1]: يجب رفعه على أحد وجهين، إما على أنه بدل من الأوّل، أو وصف له، وإنما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي، كما في «جاء زيد زيد»، لأن الثاني مع وصفه صار كاسم واحد يفيد ما لم يفده الأوّل، ولو لم يكن معه الصفة، لكان تأكيدًا لا غير.

ومَن جعله وصفًا، مع أن معنى الوصف ليس فيه، فلكونه مع وصفه كاسم واحد، ألا ترى أنهم جعلوا الحال الموطئة حالاً، لأن في وصفه معنى الحالية، كما في قوله تعالى: ﴿**إنا أنزلناه قرآنًا عربيًا**﴾[2].

وهذا كما قال سيبويه في نحو: «لا ماءَ ماءً باردًا» فإن كرّرت فصار وصفًا، فأنت فيه بالخيار، إن شئت نوّنت، وإن شئت لم تنوِّن؛ جعل الثاني لكونه تكريرًا للأوّل موصوفًا بشيء، كالوصف للأوّل.

ومَن جَعله بدلاً، فإن معنى الوصف في تابعه في الظاهر لا فيه.

ولا منع عندي أن يكون الثاني، أعني: «صوت حسن»، تأكيدًا لفظيًا، كما يجيء في باب النداء.

وأجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب أيضًا، إما على المصدر، أو على الحال.

وإنما اختار سيبويه الإتباع في الثاني دون النصب على المصدر، لكونه بلفظ الأوّل ومعناه، فالأَولى أن نجعل الثاني مع تابعه تابعًا للأوّل حتى يكون تابع الثاني كتابع الأوّل.

وإذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر، فالأَولى الإتباع، ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف، نحو: «له صوت حسن»، ويجوز: «حسنًا»، أي: صوتًا حسنًا، وكذا إن خَلَتِ الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر، فالأَولى إتباع المصدر وإن كان للتشبيه، وصفًا أو بدلاً، كما ذكرنا، نحو: «مررت فإذا في الدار صوتٌ صوت حمار»، وإنما ضعف نصبه لأن الجملة المتقدمة إذن ليست كالفعل لخلوّها مما

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٦٣.

(٢) يوسف: ٢.

أسند إليه الحدث معنًى، ولا بدَّ للفعل من مسند إليه، وقد أجازوا النصب فيه على المصدر أو الحال، كما مر.

ورُويَ في بيت رؤبة [من الرجز]:

٨٨ ـ [قولُك أقْوالاً مع التَّحْلافِ] فيها ازْدِهافٌ أيَّما ازْدِهافِ

نصب «أيما»، مع أن لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف، وهو في غاية الضعف، فالوجه الإتباع في مثله.

* * *

٨ ـ المصدر المؤكّد لنفسه

قال ابن الحاجب:

ومنه ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره، مثل: «له عَليَّ ألفُ درهمٍ اعترافًا»، ويسمَّى توكيدًا لنفسه.

* * *

قال الرضيّ:

يَعني بكون المصدر مضمونًا لجملة لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر إلا ذاك المصدر، فلا محتمل لها إذن من المصادر إلا ذاك المصدر، ولهذا قيل: إن المصدر الظاهر يؤكّد نفسه، فـ «اعترافًا»، في: «له عَليَّ ألف درهم اعترافًا» يؤكّد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة، كما أن المصدر مؤكد لنفسه في نحو: «ضربت ضربًا»، إلا أن المؤكَّد ههنا مضمون المفرد أي الفعل من

---

٨٨ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١٨٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٨٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥١٧؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠/ ٤٩؛ ولسان العرب ٩/ ١٤٢ (زهف).

اللغة: الازْدهاف: الاستخفاف.

المعنى: يعاتب رؤبة أباه العجاج فيقول له: إن في أقوالك استخفافًا بالعقول.

الإعراب: «**فيها**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «**ازدهافٌ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «**أيّما**»: صفة لمفعول مطلق محذوف محمولاً على المعنى، لأنه لما قال: فيها ازدهافٌ، فُهم منه (تزدهِفُ) فنصب (أيّما) على معنى: تزدهف ازدهافًا أيّما ازدهاف. «**ازدهاف**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «فيها ازدهاف»: صفة لـ «أقوالاً» في محل نصب.

الشاهد فيه: نصب «أيّما» مع أن الشاعر لم يذكر المسند إليه ولا الموصوف، وهو ـ كما يرى الشارح ـ في غاية الضعف.

دون الفاعل، لأن الفعل يدلّ وحده على المصدر والزمان؛ وأما في مسألتنا، فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها، لا مضمون أحد جزأيها.

ومنه قولهم: «الله أكبر دعوةَ الحق»، لأن «الله أكبر» أوّل الأذان الذي هو الدعاء الحق، إذ هو دعاء إلى الصلاة، فـ «دعوة الحق»، كـ «رجل صدق»، و «حمار سوء»، ومنه قوله [من الكامل]:

٨٩ - إني لأَمْنَحُكَ الصُّدودَ وإنّني قَسَمًا إلَيْكَ مَعَ الصُّدودِ لأَمْيَلُ

لأن «قسمًا» بمعنى التأكيد، وهو الحاصل في الكلام السابق، بسبب «أنَّ» واللام.

فالمصدر المؤكّد لنفسه هو الذي يؤكّد جملة تدلّ على ذلك المصدر نصًّا، ومنه: ﴿صبغة الله﴾[1]، و ﴿صنع الله﴾[2]، و ﴿كتاب الله﴾[3]، ونحوها، لأنّ ما تقدّمها من الكلام نصٌّ على معاني هذه المصادر.

وجيء بالمصادر مضافة إلى الفاعل، لأنه حصل اليأس من إظهار فعلها كما

---

٨٩ - **التخريج**: البيت للأحوص في ديوانه ص ١٦٦؛ والأغاني ٢١/ ١١٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٨، ٨/ ٢٤٣، ٢٤٤؛ والزهرة ص ١٨١؛ وسمط اللآلي ص ٢٥٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٧٧؛ وشرح المفصل ١/ ١١٦؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ١٣٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٧٧، ٩/ ١٦٢؛ والمقتضب ٣/ ٢٣٣، ٢٦٧؛ والمقرب ١/ ٢٥٦.

اللغة: الصدُود: الإعراض.

المعنى: أيها البيت أقسم إنني لأتظاهر بالإعراض عنك اتقاء ألسنة الناس، وإنني مع هذا الإعراض لميّال إليك متعلق بك.

الإعراب: **«إنّي»**: «إن»: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم: اسم (إن) محله النصب. **«لأمنحكَ»**: اللام: المزحلقة للتوكيد، و «أمنحك»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وكاف الخطاب: مفعول به محله النصب، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره (أنا). **«الصدودَ»**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. **«وإنني»**: الواو: حالية و «إنني»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: اسم (إن) محله النصب. **«قسَمًا»**: مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب بالفتحة. **«إليك»**: جار ومجرور متعلقان بـ (أميلُ). **«مع الصدود»**: جار ومجرور متعلقان بـ (أميلُ). **«لأميلُ»**: اللام المزحلقة للتوكيد، و «أميلُ»: خبر (إن) مرفوع بالضمة.

جملة «إني لأمنحكَ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أمنحك»: خبر (إن) محلها الرفع. وجملة «إنني لأميل»: حالية محلها الرفع. وجملة «أقسم قسمًا»: اعتراضية لا محل لها اعترضت بين «إن» وخبرها «أميل».

الشاهد فيه: نصب (قَسَمًا) على المصدر المؤكد لما قبله من الكلام الدال على القسم لأنه لما قال: إني لأمنحك الصدود، عُلم أنه محقق مقسم فقال: قَسَمًا مؤكدًا لذلك.

(١) البقرة: ١٣٨. (٢) النمل: ٨٨.

(٣) النساء: ٢٤.

تقدّم، ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف أفعالها: الإضافة المذكورة، وكونها تأكيدًا لأنفسها، ولا يمتنع في كلّ ما هو تأكيد لنفسه من المصادر أن يقال: الجملة المتقدمة عاملة فيه، لنيابتها عن الأفعال الناصبة، وتأديتها معناها، كما قلنا في نحو: «لزيد صوت صوت حمار»، فلا يكون من المنصوب باللازم إضماره.

* * *

٩ ـ المصدر المؤكّد لغيره

قال ابن الحاجب:

ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره، نحو: «زيد قائم حقًّا»، ويسمّى توكيدًا لغيره.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن قولك: «زيد قائم حقًّا»، مثل: «رجع زيد القهقرى» في أن المصدر في كليهما مؤكّد لما يحتمل غيره، إلا أن المحتمل في الأوّل جملة، وفي الثاني مفرد، أعني مجرد الفعل من دون الفاعل.

واعلم أن المؤكّد لغيره في الحقيقة مؤكّد لنفسه، وإلا فليس بمؤكّد، لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكرّره، وإذا لم يكن الشيء ثابتًا فكيف يقوّى؟ وإذا كان ثابتًا فمكرّره إنما يؤكد نفسه.

وبيان كونه مؤكّدًا لنفسه أن جميع الأمثلة المورَدة للمؤكّد لغيره، إما صريح القول، أو ما هو في معنى القول، قال تعالى: ﴿**ذلك عيسى ابن مريم قولَ الحق**﴾[1]، وقولهم: «هذا القول لا قولك»، أي: هذا هو القولُ الحقُّ لا أقول مثل قولك، إنه باطل، و «هذا زيد غيرَ ما تقول»، «ما» فيه مصدرية، أي: قولاً غيرَ قولك، ومعنى «هذا زيد» كمعنى قوله [من الرجز]:

أنـا أبـو الـنـجـم وشـعـري شـعـري[2]

أي: هذا هو ذلك المشهور الممدوح، لا كما تقول في حقّه من ضدِّ ذلك، وقولك: «هذا زيد حقًّا»، أي: قولاً حقًّا؛ وكذا: «هذا عبد الله حقًّا»، و «الحقَّ لا الباطل»، وكذا قول أبي طالب [من الطويل]:

---

(١) مريم: ٣٤.

(٢) تقدم بالرقم ٧٠.

٩٠ ـ إذن لاتَّبعناه على خير حالَةٍ مِنَ الدَّهْرِ جِدًّا غيرَ قَوْلِ التَّهازُلِ

أي: قولاً جدًّا، وكذا قولك: «لأفعلنَّه ألبتة»، أي: قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة، والمعنى: أنه ليس فيه تردّد، بحيث أجزم به، ثم يبدو لي، ثم أجزم به مرة أخرى، فيكون قطعتان أو أكثر، بل هو قطعة واحدة لا يُثنَّى فيها النظر، وكذا قولهم: «افعله ألبتة»، أي: جزمت بأن تفعله، وقطعت به قطعة، فـ «ألبتة» بمعنى القول المقطوع به، وكأنّ «اللام» فيها في الأصل للعهد(١)، أي: القطعة المعلومة التي لا تردّد فيها.

فنقول: التقدير الأصلي في مثل هذا المصدر أن تجعل الجملة المتقدمة مفعولاً بها لـ «قلت»، وهذا المصدر مفعولاً مطلقًا لـ «قلت»، بيانًا للنوع، فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة، لأن المتكلّم إذا تكلّم بالجملة فهي مقولة، فمعنى جميع هذه المصادر، إن كانت بعد الجملة الخبرية: قولاً حقًّا مطابقًا للخارج، وهذا المعنى تدلّ عليه الجملة السابقة نصًّا، بحيث لا احتمال لغيره من حيث مدلول اللفظ، إذ جميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدلّ إلا على الصدق؛ وأمّا الكذب فليس، بمدلول اللفظ، بل هو نقيض مدلوله، وأما قولهم: الخبر محتمل للصدق والكذب، فليس مرادهم أن الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق، بل المراد أنه يحتمل الكذب من حيث العقل، أي: لا يمتنع عقلاً ألاَّ يكون مدلول اللفظ ثابتًا.

وكذا ما يجيء بعد الأمر والنهي من المؤكّد لغيره كـ «ألبتة»، يدلاّن عليه دلالة نصّ، لأن الآمرَ قاطعٌ بطلب الفعل، والناهي قاطعٌ بطلب تركه.

---

٩٠ ـ **التخريج**: البيت لأبي طالب عمّ النبي ﷺ في خزانة الأدب ٢/ ٥٦.

اللغة: الهاء في «اتبعناه» عائدة على النبي محمد ﷺ. التهازل بمعنى الهزل.

المعنى: يقسم أبو طالب أنّه لولا مخافة عار يلحقهم بين القبائل لاتبع هو وقومه محمدًا ﷺ وأيدوه في دعوته.

الإعراب: «**إذن**»: زائدة لتوكيد الجواب. «**لاتبعناه**»: اللام: رابطة لجواب القسم المذكور في بيت سابق. «**اتبعناه**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: فاعل محله الرفع، و الهاء: مفعول به محله النصب. «**على خير**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «**اتبعناه**». «**حالةٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**من الدهر**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ «حالةٍ». «**جدًا**»: نائب مفعول مطلق لأنه في الأصل صفة لمفعول مطلق محذوف، والتقدير: أقول قولاً جدًا. «**غير**»: صفة لـ «جدًا» منصوبة مثله. «**قولِ**»: مضاف إليه مجرور. «**التهازل**»: مضاف إليه مجرور.

جملة «اتبعناه»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «أقول قولاً جدًا»: استئنافية لا محل لها، والاستئناف هنا بياني لأنه إجابة عن سؤال مقدر، والتقدير: أتقول قولاً جدًا أم هازلاً؟!

الشاهد فيه قوله: «جدًا غير قول التهازل» فهذا المصدر «جدًا» المؤكد لغيره يكون في الحقيقة مؤكدًا لنفسه.

(١) وهمزتها همزة قطع على الأصحّ.

وأما قولهم: «أجدَّك لا تفعل كذا»، قال [من الطويل]:

٩١ ـ [خَليليَّ هبَّا طالما قَد رَقَدْتُما] أجـدَّكـمـا لا تَـقْـضِـيـانِ كـراكُـمـا

ولا يُستعمل إلاّ مع النفي[1]، فليس مؤكدًا للفعل المذكور بعده، كما توهّم بعضهم، إذ لو أكّد قوله: «لا تقضيان كراكما»، لكان مؤكدًا لمضمون المفرد، أعني الفعل بلا فاعل، فيكون نحو: «رجع زيدٌ القهقرى»، لأن عدم القضاء يكون إذن هو المحتمل للجدّ وغيره، فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها.

فإن قلت: «جدَّكما» مضمون عدم قضاء المخاطَبينِ، لأنَّ ذلك قد يكون جدًّا، وقد يكون هزلاً، فيكون مؤكّدًا للجملة لا للمفرد.

---

٩١ ـ **التخريج**: البيت لقسّ بن ساعدة في خزانة الأدب ٢/ ٧٧، ٨٠؛ ولعيسى بن قدامة الأسدي في الأغاني ١٥/ ١٩٤؛ ولقسّ بن ساعدة أو لعيسى بن قدامة أو للحسن بن الحارث في الأغاني ١٥/ ١٩٠؛ وللأسدي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٧٥؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١/ ١١٦؛ ولسان العرب ٣/ ١١٣ (جدد).

اللغة: هُبَّا: استيقظا. رقدتما: من الرقود، وهو النوم في الليل أو النهار. تقضيان: من قضيت وَطَري إذا نلته وبلغته. الكرى: النوم.

المعنى: يا خليلي استيقظا فقد طال نومكما ألم تقضيا وطرًا من هذا النوم الطويل.

الإعراب: **«خليلي»**: منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم لاشتغال المحل بالكسرة المناسبة لياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. **«هُبَّا»**: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والألف: فاعل محله الرفع. **«طال»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«ما»**: مصدرية. **«قد»**: حرف تحقيق. **«رَقَدْتُما»**: فعل ماضٍ مبني على السكون و«تما»: فاعل محله الرفع. والمصدر المؤول من «ما» والفعل **«رقد»** فاعل للفعل «طال».
«أجدّ»: الهمزة حرف استفهام لا محل له من الإعراب «جدَّ» منصوب بنزع الخافض عند بعضهم، وحال منصوب عند آخرين، والتقدير: لا تقضيان كراكما جادين. وقيل: جَدَّكما مفعول مطلق لفعل محذوف، والكاف: مضاف إليه محله الجر، والميم للعماد والألف علامة تثنية.
«لا»: نافية مهملة. **«تقضيان»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والألف: فاعل محله الرفع، **«كراكما»**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، و«كما»: مضاف إليه محله الجر.

جملة «خليلي». ابتدائية لا محل لها. وجملة «هبَّا»: استئنافية لا محل لها، وجملة «طال رقودكما»: استئنافية لا محل لها. وجملة «رقدتما»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «تقضيان»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: أن «جَدَّكما» ليس مصدرًا مؤكدًا لقوله «تقضيان» بل يوجه التوجيهات التي ذكرناها في إعرابه.

(١) هذا هو الكثير الغالب، وجاء بعده موجب نادرًا، كما في قول الأعشى [من الطويل]:

أَجِـدَّك ودَّعْـت الـصِّـبـا والـولائِـدا وأصْـبَـحْـتَ بـعدَ الـجـورِ فـيـهـنَّ قـاصـدًا

(ديوانه ص ١١٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٨٠).

وانظر خزانة الأدب ٢/ ٧٩ ـ ٨٠.

قلت: عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل، سواء أسندته إلى المخاطبين أو غيرهما، ويعارض بنحو: «زيد رجع القهقرى»، فإن «القهقرى» في هذا المثال بيان لرجوع «زيد» لا للرجوع المطلق، فثبت أن «جدَّكما» مبيّن لمضمون المفرد، ونحن إنما جعلنا المصدر مؤكّدًا لغيره إذا أكّد مضمون القول الذي هو مضمون الجملة لكونها مقولة.

ولا يجوز أن يقدَّر: «أجدَّكما أقول لا تقضيان»، كما قدّرنا في بيت أبي طالب: «أقول اتَّبعناه على كل حالة جدًّا»، لفساد المعنى، فنصب «أجدَّك» إذن بطرح الباء، والمعنى: «أبجدٍّ منك»، كما قال الأصمعي.

ومثله قوله [من الطويل]:

أحقًّا بني أبناء سَلْمَى بنِ جَنْدَلِ تهدُّدُكُمْ إيَّايَ وَسْطَ المجالسِ[1]

أي: أفي حقّ، ومعنى «حقًّا»، و «جدًّا»، متقاربان.

أو نقول: انتصابه على الحال، كما في «فعلته جهدك» على الخلاف الذي يجيء فيه.

فـ «العامل» في «أجدَّكما»، الفعلُ الذي بعده إذا لم يكن مصدّرًا بـ «ما»، لأن لها صدر الكلام، ويجوز أن يقال: هو بتقدير: «أتجدَّان جدًّا»، ثم بيَّن ما يسأل عن الجدّ فيه وهو: «لا تقضيان»، فيكون، إذن، مما يجب حذف فعله بضابط إضافته إلى الفاعل.

فقد تبيَّن لك ـ بما قدّمنا ـ أنّ جميع المصادر المؤكّدة لغيرها، ينبغي أن تكون مدلولة الجملة المتقدّمة بحيث لا تحتمل من حيث اللفظ سواها؛ كما في المؤكدة لنفسها، ويقوِّي ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: «زيد قائم غير حقّ»، أو «هو عبد الله قولاً باطلاً»، لأن اللفظ السابق لا يدلّ عليه، فظهر أن قولهم في نحو: «متى زيد قائم ظنَّك»، إن «ظنّك» مصدر مؤكّد لغيره كـ «حقًّا» في قولك: «زيد قائم حقًّا»، ليس بشيء[2]، إذ ليس قولك «زيد قائم» دالاً على ظنّ المخاطب نصًّا، فانتصابه بنزع الخافض كما قيل في: «أجدَّك»، أو على المصدر، لكنه غير مؤكّد، ولا يجوز إظهار ناصبه لكونه مضافًا إلى فاعله.

فإذا ثبت هذا، قلنا: إنما قيل لمثل هذه المصادر مؤكّد لغيره، مع أن اللفظ السابق دالٌّ عليه نصًّا، لأنك إنما تؤكّد بمثل هذا التأكيد إذا توهّم المخاطب ثبوت

(١) تقدم بالرقم ٦٤.

(٢) قوله: «ليس بشيء» خبر لـ «أنَّ» في «فظهر أنّ قولهم...».

نقيض الجملة السابقة في نفس الأمر، وغلب في ذهنه كذب مدلولها، فكأنك أكّدتَ باللفظ النصّ في معنًى[١] لفظًا محتملاً لذلك المعنى ولنقيضه؛ والنصّ غير المحتمل، فلذلك قيل: مؤكّد لغيره، وأما المؤكّد لنفسه، فلا يذكر لمثل هذا الغرض فيسمّى توكيدًا لنفسه، وهذه عبارة المتأخّرين، وسيبويه يسمّي المؤكّد لنفسه: التأكيد الخاص، والمؤكّد لغيره: التأكيد العام.

وقال المصنف: معنى «التوكيد لغيره»، أي التوكيد لدفع احتمال غيره، وليس بشيء، لأنه في مقابلة «التوكيد لنفسه»، فينبغي أن يكون «الغير»[٢] مؤكّدًا كالنفس.

وإنما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكّد لنفسه ولغيره، لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه، وقائمتين مقامه، أعني قبل المصدر، فلا يجوز تقدّم المصدرين على الجملتين، لكونهما كالعامل الضعيف.

قال الزجّاج: ولا يمتنع التوسُّط، نحو: «زيد حقًّا أخوك».

وأنا لا أرى بأسًا بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين في المصدرين، لإفادتهما معنى الفعل، كما ذكرنا، فلا يتقدّم المصدران عليهما لضعف العامل، فلا يكونان إذن من هذا الباب.

* * *

١٠ ـ المصادر المثناة لقصد التكرير

قال ابن الحاجب:

ومنها ما وقع مثنى، نحو: «لَبَّيك» و «سَعْدَيك».

* * *

قال الرضيّ:

ليس وقوعه مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله، سواء كان المراد بالتثنية التكرير، كقوله تعالى: ﴿**ثم ارجع البصر كرَّتَين**﴾[٣]، أي: رَجْعًا مكررًا، أو كان لغير التكرير، نحو: «ضربته ضربتين»، أي: مختلفتين، بل الضابط

(١) أي: الذي هو نصّ في معنى.

(٢) يُخطِّىء بعضهم إدخال «أل» على «غير»، وقد أجازه مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة.

انظر: معجم الخطأ والصواب في اللغة ص ٢٠٧.

(٣) الملك: ٤.

لوجوب الحذف في هذا وأمثاله إضافته إلى الفاعل أو المفعول كما ذكرنا قبلُ.

و «لبّيك» مثنًّى عند سيبويه[١]، مفرد كـ «لَدَى» عند يونس، قلب ألفه ياء لما أضيف إلى المضمر كألف «لَدَى»؛ وليس بوجه، لبقاء يائه مضافًا إلى الظاهر[٢]، قال [من المتقارب]:

٩٢ ـ دَعَوْتُ لِما نابني مِسْوَرًا فَلَبَّي، فَلَبَّيْ يدي مِسْوَرِ

قال أبو علي معتذرًا ليونس: يجوز أن يقال: أجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على «أفعَى»؛ «أفْعَيْ» بالياء.

وأصل «لبّيك»: «ألُبُّ لك إلبابين»، أي: أقيم لخدمتك وامتثال مأمورك ولا أبرح مكاني كالمقيم في موضع، والتثنية للتكرير، كما في قوله تعالى: **﴿ثم ارجع البصر كرّتين﴾**[٣]، والمعنى: إلبابًا كثيرًا متتاليًا، فحذف الفعل، وأقيم المصدر مقامه، وحذف زوائده، وردّ إلى الثلاثي، ثم حذف حرف الجر من المفعول،

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٤٩ ـ ٣٥١.

(٢) أي: عند إضافته إلى الاسم الظاهر.

٩٢ ـ **التخريج**: البيت لرجل من بني أسد في الدرر ٣/ ٦٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٠؛ ولسان العرب ٥/ ٢٣٩ (لبى)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٣٨١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٩٢، ٩٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٨٣، ٣٨٥؛ والكتاب ١/ ٣٥٢؛ ولسان العرب ١/ ٧٣١ (لبب)، ٤/ ٣٨٨ (سور)؛ والمحتسب ١/ ٧٨، ٢/ ٢٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٧٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٠.

اللغة: نابني: أصابني. مسور: اسم رجل. لبّى: أجاب. لبّي يدي مسور: أي دعاء لمسور بأن يجاب دعاؤه كلّما دعا إجابة بعد إجابة.

المعنى: يقول: لمّا نكبني الدهر دعوت مسورًا، فلبّى دعائي، وأنا أدعو له بالتوفيق ودوام النعمة.

الإعراب: **«دعوت»**: فعل ماض، والتاء: فاعل. **«لما»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «دعوت». **«نابني»**: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». **«مسورًا»**: مفعول به. **«فلبى»**: الفاء: حرف عطف، «لبّى»: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». **«فلبّي»**: الفاء: استئنافية، **«لبّي»**: مفعول مطلق منصوب بالياء لأنّه مثنّى، وهو مضاف. **«يدي»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنى، وهو مضاف. **«مسور»**: مضاف إليه مجرور.

جملة «دعوت مسورًا»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نابني»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لبى»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «.. لبّيْ»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «فلبّي يدي» حيث أضاف «لبّي» إلى الاسم الظاهر «يدي»، وبقيت ياؤه وهذا دليل على أنّه مثنى.

(٣) الملك: ٤.

وأضيف المصدر إليه، كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية، فيتفرغ لاستماع المأمورية حتى يمتثله؛ ويجوز أن يكون من: «لبَّ بالمكان» بمعنى: ألبَّ، فلا يكون محذوف الزوائد.

وأما قولهم: «لَبَّى يُلبِّي» فهو مشتقّ من: «لَبَّيك»، لأن معنىٰ «لبَّى»: قال لبّيك، كما أن معنى: «سبَّح» و «سلّم» و «بسمل»، قال: «سبحان الله»، و «سلام عليك»، و «بسم الله»، وأما «سبَّح» بمعنى «نزَّه»، و «سلَّم» بمعنى «جعله سالمًا»، فلم يشتقّا من «سبحان الله» و «سلام عليك».

و «سَعْدَيكَ» مثل «لبّيك»، أي: أُسعِدك، أي: أعينك إسعادين، إلا أنَّ «أُسعد» يتعدّى بنفسه، بخلاف «ألبَّ»، فإنه يتعدّى بـ «اللام»(١).

وقولهم: «دواليك»(٢)، أي: تداول الأمر دوالين، و «هذاذيك»، أي: أسرع إسراعين، قال [من الرجز]:

٩٣ ـ ضَرْبًا هَـذاذَيْكَ وَطَعـنًا وَخَضَـا [يمضي إلى عاصي العروق النّحْضا]

---

(١) الأصل في «ألبّ» أن يتعدّى بالباء لقولهم: «ألبَّ بالمكان»، أي: أقام، وقد يتعدّى باللام إذا ضُمِّن معنى الفعل «استجابَ».

(٢) اعتبر البغدادي هذه الكلمة إشارة إلى قول سحيم عبد بني الحسحاس [من الطويل]:

إذا شُـقَّ بُـردٌ شُـقَّ بـالـبـردِ مـثـلُـهُ دوالـيـك حـتّـى كـلُّـنـا غـيـرُ لابِـسِ

(ديوان سحيم ص ١٦؛ وجمهرة اللغة ص ٤٣٨؛ والدرر ٣/ ٦٥؛ وشرح المفصَّل ١/ ١١٩؛ والكتاب ١/ ٣٥٠؛ ولسان العرب ٣/ ٥١٧ (هذذ)).

ثمّ شرح الشاهد وعلّق عليه كعادته في سائر الشواهد والشاهد فيه قوله: «دواليك» حيث نصبه بفعل محذوف.

٩٣ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ١٤٠؛ وجمهرة اللغة ص ٦١٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٠٦؛ والدرر ٣/ ٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣١٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٧؛ وشرح المفصل ١/ ١١٩؛ والمحتسب ٢/ ٣٧٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٩٩؛ وبلا نسبه في إصلاح المنطق ص ١٥٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٣؛ والكتاب ١/ ٣٥٠؛ ولسان العرب ٣/ ٥١٧ (هذذ)؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٩.

اللغة: هذاذيك: إسراعًا بعد إسراع. طعنًا وخضًا: أي طعنًا يصل إلى الجوف. يمضي: يوصل. عاصي العروق: هو الذي لا ينقطع دمه. النحض: اللحم المكتنز.

المعنى: يقول: اضرب ضربًا بعد ضرب بلا هوادة، واطعن طعنًا يصل إلى الجوف، ويوصل اللحم بالعروق التي يسيل دمها بلا انقطاع.

الإعراب: **«ضربًا»**: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف تقديره: «اضرب ضربًا». **«هذاذيك»**: مفعول مطلق منصوب بالياء لأنّه مثنّى، وهو مضاف، والكاف في محلّ جرّ بالإضافة. **«وطعنًا»**: الواو حرف عطف، **«طعنًا»**: مفعول مطلق منصوب. **«وخضًا»**: نعت «طعنًا» منصوب. **«يمضي»**: فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«إلى عاصي»**: جار ومجرور متعلقان =

أي: ضربًا يقال فيه «هذاذيك»، كقوله [من الرجز]:

٩٤ ـ [حتّى إذا جنَّ الظلامُ واخْتَلَطْ] جاؤوا بمذقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئبَ قَطْ

و «هجاجيك»، أي: كُفَّ كفَّيْنِ، كلّها مصادر لا تستعمل إلا للتكرير، بخلاف: «حنانيك»، ومثلها«حواليك»، وإن كان ظرفًا، فإنه يستعمل «حنانٌ»، و «حَوالٌ»، قال [من الطويل]:

٩٥ ـ فَقالَت: حَنانٌ، ما أَتَى بِكَ ههُنا أذو نَسَبٍ أمْ أنْتَ بالحَيِّ عارِفُ

= بـ «يمضي»، وهو مضاف. **«العروق»**: مضاف إليه مجرور. **«النّحضا»**: مفعول به منصوب، و«الألف»: للإطلاق.

جملة «اضرب» المحذوفة: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أسرع» المحذوفة: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «اطعن» المحذوفة: معطوفة على جملة «اضرب». وجملة «يمضي»: في محل نصب نعت «طعنًا».

الشاهد فيه قوله: «هذاذيك» أي: ضربًا يقال فيه: هذاذيك، أي: إسراعًا بعد إسراع.

٩٤ ـ **التخريج**: الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٤؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٠٩؛ والدرر ٦/ ١٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٦١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١١٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٠، ٥/ ٢٤، ٤٦٨، ٦/ ١٣٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٧٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٤١؛ وشرح المفصل ٣/ ٥٢، ٥٣؛ ولسان العرب ٤/ ٢٤٨ (خضر)، ١٠/ ٣٤٠ (مذق)؛ والمحتسب ٢/ ١٦٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤٦، ٢/ ٥٨٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١٧.

اللغة: جنّ الظلام: اشتدّ سواده. اختلط: اعتكر. المذق: اللبن المخلوط بالماء.

المعنى: يقول هاجيًا قومًا بخلاء: لمّا حلّ الظلام قدّموا لنا لبنًا ممزوجًا بالماء فصار شبيهًا بلون الذئب في كدرته.

الإعراب: **«حتّى»**: حرف ابتداء. **«إذا»**: ظرف زمان يتضمن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. **«جنّ»**: فعل ماض. **«الظلام»**: فاعل مرفوع. **«واختلط»**: الواو: حرف عطف، «اختلط»: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». **«جاؤوا»**: فعل ماض، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«بمذق»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «جاؤوا». **«هل»**: حرف استفهام. **«رأيت»**: فعل ماض، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«الذئب»**: مفعول به منصوب. **«قط»**: ظرف زمان مبني في محلّ نصب، متعلّق بـ «رأيت».

جملة «إذا جن... جاؤوا» الشرطية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «جن الظلام»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «اختلط»: معطوفة على جملة «جنّ». وجملة «جاؤوا...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. وجملة «هل رأيت»: في محل نصب مفعول به لفعل القول المحذوف الذي هو نعت لـ «مذق» تقديره: «بمذق مقول فيه هل رأيت...».

الشاهد فيه قوله: «بمذق هل رأيت الذئب» حيث جاء ظاهر الجملة الاستفهاميّة وكأنّه نعت للنكرة «مذق»، والحقيقة هي مقول قول محذوف تقديره: «جاؤوا بمذق مقول فيه: هل رأيت الذئب قط».

٩٥ ـ **التخريج**: البيت لمنذر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب ٢/ ١١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٣٥؛ وبلا نسبة في أمالي الزجاجي ص ١٣١؛ والدرر اللوامع ٣/ ٦٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٠٦؛ وشرح التصريح ١/ ١٧٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٩٠؛ وشرح المفصل ١/ ١١٨؛ والصاحبي في فقه =

ومعنى «حنانيك» أي: تحنَّنْ تَحنُّنًا بعد تَحنُّن.

* * *

١١ ـ أنواع أخرى من المصادر يُحذف عاملها وجوبًا

ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسًا أيضًا كلّ ما كان توبيخًا، مع استفهام كان أو لا، نحو قوله [من الكامل]:

٩٦ ـ أرِضًى وَذُؤبانُ الخطوبِ تَنوشُني

= اللغة ص ٢٦٦؛ والكتاب ١/ ٣٢٠، ٣٤٩؛ ولسان العرب ١٣/ ١٢٩ (حنن)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٣٩؛ والمقتضب ٣/ ٢٢٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٩.

اللغة: الحنان: العطف والرحمة.

المعنى: يصوّر الشاعر غيرة محبوبته التي التقاها مصادفة، فأنكرته خوفًا عليه من قومها الغيارى، ورحمة به لتجشّمه الأهوال، فلقّته جوابًا إذا ما سأله أحد عن سبب مجيئه، وهو النسب أو المعرفة بالحيّ.

الإعراب: «**فقالت**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قالت»: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، وفاعله... جوازًا: هي. «**حنان**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره «أمري». «**ما**»: اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ. «**أتى**»: فعل ماضٍ وفاعله... «هو». «**بك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أتى». «**ههنا**»: «ها»: للتنبيه، «هنا»: ظرف مكانٍ متعلّق بـ «أتى». «**أذو**»: الهمزة: للاستفهام، و «ذو»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أأنت ذو نسب، وهو مضاف. «**نسب**»: مضاف إليه مجرور. «**أم**»: حرف عطف. «**أنت**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**بالحي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «**عارف**». «**عارف**»: خبر المبتدأ.

جملة «فقالت»: بحسب ما قبلها. وجملة «أمري حنان»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «ما أتى بك»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أتى بك»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «ما». وجملة «أذو نسب»: المؤلفة من المبتدأ المحذوف والخبر استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنت بالحي عارف»: معطوفة على جملة «أذو نسب».

الشاهد فيه قوله: «حنان» المرفوع بتقدير مبتدأ، أي «أمري حنان»، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلاً من الفعل.

٩٦ ـ **التخريج**: الشطر بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ١١٥.

اللغة: الذؤبان: جمع ذئب جمع كثرة. الخطوب: جمع خَطْب، وهو الأمر الشديد. تنوشني: تنالني، وتصيبني.

المعنى: يوبِّخ الشاعر مخاطبه لأنه راضٍ مع أنَّ المصائب منهلّة على الشاعر من كل جانب.

الإعراب: «**أرضى**»: الهمزة: حرف استفهام، «رضى»: مفعول مطلق لفعل محذوف، منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة لفظًا لا رسمًا. «**وذؤبان**»: الواو: حالية، «ذؤبان»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**الخطوب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تنوشني**»: فعل مضارع مرفوع، والنون: للوقاية، والياء للمتكلم: مفعول به محلها النصب.

جملة «أترضى رضى»: ابتدائية لا محل لها، وجملة «ذؤبان الخطوب تنوشني»: حالية محلها النصب، وجملة «تنوشني»: خبر للمبتدأ «ذؤبان» محلها الرفع.

الشاهد فيه: أنَّ «رضى» مصدر حذف فعله وجوبًا للتوبيخ. والأصل: أترضى رضى. فالهمزة للإنكار التوبيخي.

و: «أَمَكْرًا وأنت في الحديد»؟ و«قيامًا قد علم الله»، و «أقيامًا وقد قعد الناس»؟

وإنما وجب حذف الفعل فيه حرصًا على انزجار الموبَّخ عما أنكر عليه، وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ، نحو «أقائِمًا وقد قعد الناس»؟ و «أقائمًا قد علم الله»؟ وقد قيل إنها أحوال، كما يجيء في باب الحال.

ومما يشبه أن يكون قياسًا كلّ مصدر عُطف على جملة بالواو، والمراد بالعطف تأكيد المعطوف عليه وتبيينه، كما يقول المجيب: «نَعَم، ونعمةَ عين»، أي: وأنعِم عينك إنعامًا، أي: أُقِرُّها، فحذف الزوائد وأضيف إلى المفعول، أو: «نعمت عينك نعمة»، أي: قرّة، وهذا مضبوط بضابط الإضافة أيضًا كما تقدم.

ويقول الرَّادُّ: «لا أفعل ذلك ولا كيدًا ولا همًّا»، وهو مصدر «كاد»، أي: قرب، ويقال أيضًا، «ولا كودًا»، و «لا مكادة».

ويقول الرادّ على الناهي: «لأفعلنَّ ذلك ورغمًا وهوانًا»، وتقول: «اغتديت ولا اغتداءَ الغراب»، و «اهتديت ولا اهتداء القطا»؛ أي: ولا اغتديت اغتداءَ الغراب، بل أسرعَ من ذلك.

وإنما وجب حذف الفعل في هذه المصادر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدّر وإغنائه عنه.

ومن القياسات ﴿وتبتّل إليه تبتيلاً﴾[1] عند سيبويه، وهذا آخر القياسات.

* * *

١٢ ـ قيام الجملة مقام المصدر

وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر، وهي «فاها لفيك»[2]، أي:

---

(١) المزمل: ٨.

(٢) جعل البغداديّ هذا القول شاهدًا، وهو قطعة من بيت، وهو [من الطويل]:

فقلتُ لَهُ: فاها لِفيكَ، فإنَّها قَلوصُ امرئٍ قاريكَ ما أنتَ حاذِرُهْ

والبيت لأبي سدرة الأسدي في خزانة الأدب ٢/ ١١٦، ١١٨؛ وسمط اللآلي ص ٥٣٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٦١؛ وشرح المفصل ١/ ١٢٢؛ والكتاب ١/ ٣١٥، ٣١٦؛ ولسان العرب ١/ ٣١٧ (حسب)، ١٣/ ٥٢٨ (فوه)؛ ولرجل من بني الهجيم في نوادر أبي زيد ص ١٨٩. وقبله:

تَحَسَّبَ هَوّاسٌ وأقبلَ أنّني بها مُفْتَدٍ من واحدٍ لا أُغامِرُهْ

وقال البغدادي: الشاهد فيه «أنّ «فاها لفيك» وُضع موضع المصدر، والأصل: «فوها لفيك»، فلمّا صارت الجملة بمعنى المصدر، أي: أصابته داهية، أُعرب الجزء الأوّل بإعراب المصدر، فصار «فاها لفيك». وقيل: «فاها» منصوب بفعل محذوف، أي: جعل الله فا الداهية إلى فيك، ولهذا الوجه أنشده سيبويه».

وانظر: الكتاب ١/ ٣١٥ ـ ٣١٦.

فا الداهية، والمعنى «دُهيت دَهيًا»، والأصل «فوها لفيك»، أي: إلى فيك، واللام بمعنى «إلى»، كما تقول في الحال: «كلّمته فاه إلى فيَّ»، أي: مشافِهًا، ويجوز أن تكون هذه أيضًا بمعنى المصدر، أي: كلّمته مشافهة، إلا أنه لا يجب حذف ناصبه، كما وجب ذلك في: «فاها لفيك».

ثم جعلت الجملة التي هي «فوها لفيك» بمعنى المصدر، أي: أصابته داهية، فانمحى عنها معنى المبتدأ والخبر وكذا صار معنى: «فاه إلى فيَّ»، مشافهة أو مشافهًا من غير أن يفهم من المضاف والمضاف إليه معنًى، ومن الجار والمجرور معنًى آخر، فلما صارت الجملة بمعنى المفرد، أعرب منها ما قَبِل الإعراب، وهو الجزء الأول، بإعراب المفرد الذي صارت بمعناه، وهو المصدر أو الحال، فقيل في «فوها» و «فوه»: «فاها» و «فاه»، وترك المضاف إليه والجار والمجرور على ما كانا عليه،وقيل: انتصاب «فاها» على أنه مفعول به، أي: جعل الله «فا» الداهية إلى فيك، أي: جعلها مشافهتك.

* * *

المفعول به

١ ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل، نحو: «ضربت زيدًا»، و «أعطيت عَمْرًا درهمًا».

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «ما وقع عليه فعل الفاعل» لفظُ جار الله[١]؛ يريد ما وقع عليه، أو جَرَى مجرى الواقع، ليدخل فيه المنصوب في: «ما ضربت زيدًا»، و «أوجدت ضربًا»، و «أحدثت قتلاً»، فكأنّك أوقعت «عدم الضرب» على «زيد»[٢]، وكأن «الضرب» كان شيئًا أوقعت عليه «الإيجاد»[٣].

وفسّر المصنف وقوع الفعل، بتعلّقه بما لا يُعقل إلاّ به، فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في: «مررت بزيد»، و «قربت من عمرو»، و «بعدت من بكر»، و «سرت من البصرة إلى الكوفة»: مفعولاً بها، ولا شك أنه يقال إنها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر، ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم، وكلامنا في المطلق.

وأيضًا، فإن معنى «اشترك» في قولهم: «اشترك زيد وعمرو»، لا يفهم بعد إسنادك إياه إلى «زيد» إلاّ بشيء آخر وهو «عمرو» أو غيره، وليس بمفعول في الاصطلاح.

---

(١) أي: إنّ ابن الحاجب أخذ تعريف المفعول به بأنه «ما وقع عليه فعل الفاعل» عن جار الله الزمخشري في كتابه «المفصّل».

(٢) وذلك في قولك: «ما ضربتُ زيدًا».

(٣) وذلك في قولك: «أوجدتُ ضربًا»، ومثله في قولك: «أحدثتُ قتلاً».

والأقرب في رسم المفعول به[١] أن يقال: هو ما يصحّ أن يعبَّر عنه باسم مفعول غير مقيَّد مصوغ من عامله المثبت، أو المجعول مثبتًا[٢].

فبقولنا: «اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله» يخرج عنه جميع المعمولات، أما المفعول المطلق، فلأن «الضرب» في قولك: «ضربت ضربًا»، و «أحدثتُ ضربًا»، وإن كان مفعولاً للمتكلم في المثالين، إلا أنه لا يقال في الأوّل: أنَّ «ضربًا» مضروب، ويقال في الثاني إنه «محدث».

وأما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدًا بحرف الجر، كما يقال في «سرت اليوم فرسخًا»، و «جئت وزيدًا إكرامًا لك» إن «اليوم» مسير فيه، وكذا «فرسخًا»، و «زيدًا» مفعول معه، و «إكرامًا» مفعول له، وكذا في قولك: «مررت بزيد»، و «قمت إلى زيد»: «زيد» ممرور به، ومقوم إليه، و «زيدًا» في: «قربت زيدًا»، و «جئت زيدًا»، و «بعتُ زيدًا مالاً»، و «كلت زيدًا طعامًا»، و «بغيت زيدًا شرًا»، وأمثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر، لأنه مقروب منه، ومجيء إليه، ومبيع منه، ومكيل له، ومبغيّ له.

وأفعال القلوب في الحقيقة لا تتعدّى إلاّ إلى مفعول واحد، وهو مضمون الجزء الثاني مضافًا إلى الأوّل، فالمعلوم فيه: «علمت زيدًا قائمًا»: قيام زيد، لكن نصبهما معًا لتعلقه بمضمونهما معًا، ولذا قلَّ حذف أحدهما من دون الآخر، مع أنهما في الأصل مبتدأ وخبر، لأنك لو حذفت أحدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة.

وباب «كسوت» و «أعطيت»، متعدٍّ إلى مفعولين حقيقة، لكن أوّلهما مفعول هذا الفعل الظاهر، إذ «زيد» في قولك: «كسوت زيدًا جبّةً»، و «أعطيت زيدًا جبّةً»: مكسوٌّ ومُعطًى، وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل، إذ «الجبة» مكتساة ومعطوّة، أي: مأخوذة، وكذا نحو: «أحفرت زيدًا النهر»: «زيدًا» محفِر، و «النهر» محفور، فالمعنى: حملت زيدًا على أن يكتسي الجبة، ويعطوها[٣]، ويحفر النهر، وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدّر كما قال بعضهم، أي: أحفرته فحفر النهر، لأنك تقول: أحفرته النهر فلم يحفره، بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر، لأنه متضمّن لمعنى الحمل على ذلك الفعل المطاوع، أي: حملته على أن يحفر النهر، كما مرّ.

---

(١) أي: في تعريفه.
(٢) ليشمل الفعل المنفيّ.
(٣) أي: يتناولها.

وباب «أعلمتك زيدًا قائمًا» في الحقيقة متعدٍّ إلى مفعولين، فإن «المُعلَم» هو المخاطب، و «قيام زيد» هو المعلوم، كما قلنا في «كسوت» و «أعطيت»، فنصب الثاني والثالث، لكونهما معًا متضمّنين لمفعوله الثاني، كما قلنا في «علمت».

وقولهم: «المفعول به»: الضمير يرجع إلى الألف واللام، أي: الذي يفعل به فعل، أي: يعامَل بالفعل ويوقَع عليه، يقال: «فعلت به فعلاً»، قال تعالى: ﴿وما أدري ما يُفعَل بي ولا بكم﴾[1]، وكذا الضمير في المفعول فيه، وله، ومعه.

وأما ناصب المفعول، فالفعل عند البصريين أو شبهه، بناءً على أنّه به يتقوَّم المعنى المقتضي للرفع، أي: الفاعلية، أو المعنى المقتضي للنصب، أي: المفعولية.

وقال الفرّاء: هو الفعل والفاعل، وقال هشام بن معاوية من الكوفيين: هو الفاعل، وقد ذكرنا في حد العامل أن هذين القولين أولى، بناء على أن النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية؛ وقال خلف من الكوفيين: إن عامله كونُه مفعولاً، كما قال في الفاعل: إن عامله الإسنادُ، على ما تقدّم.

* * *

٢ ـ تقديم المفعول على الفعل

قال ابن الحاجب:

وقد يتقدّم على الفعل.

* * *

قال الرضيّ:

هذا الحكم ليس مختصًا بالمفعول به، بل المفعولات الخمسة فيه سواء، إلا المفعول معه، وذلك لمراعاة أصل الواو، إذ هي في الأصل للعطف، فموضعها أثناء الكلام.

ويجب تأخير منصوب الفعل إن كان بنون تأكيد مشدّدة أو مخفّفة، فلا يقال: «زيدًا اضربنّ»، ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلاً، في ظاهر الأمر، على أن الفعل غير مهم، وإلا لم يؤخَّر عن مرتبته، أي: الصدر، وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهمًّا، فيتنافران في الظاهر.

---

(١) الأحقاف: ٩.

وكذا يجب تأخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم، كما في: «ضرب موسى عيسى»، إذ لو قلت: «عيسى ضرب موسى» لظنّ أن المقدَّم مبتدأ، وكذا لوكان الناصب فعل التعجب، نحو: «ما أحسن زيدًا»! لأنه لا يُتصرَّف في معموله كما يجيء.

وكذا لو كان الفعل صلة للحرف، نحو: «عجبت من أن تضرب زيدًا»، لأنه لا يُفصل بين الحروف الموصولة وصلتها، كما يجيء في الموصولات، ويجب تقديم منصوب الفعل عليه إن تضمَّن المنصوب معنى الاستفهام، أو الشرط، أو أضيف إلى ما تضمَّن أحدهما، نحو: «أيَّهم ضربت»؟ و «أيَّ حين تركبْ أركبْ»؟ و «غلامَ أيِّهم ضربت»؟ و «غلامَ مَن لقيت فأكرمه».

وكذا إن كان المنصوب معمولاً لما بعد الفاء التي في جواب «أمّا»، إذا لم يكن له منصوب سواه، نحو قوله تعالى: ﴿فأمّا اليتيمَ فلا تَقْهَر﴾[١]، وذلك لما يجيء في حروف الشرط من أنه لا بدَّ من نائب مناب الشرط المحذوف بعد «أمّا»، ولو كان له منصوب آخر جاز أن تقدِّم أيَّهما شئت، وتخلِّي الآخر[٢] بعد عامله، نحو: «أمّا يومَ الجمعة فاضرب زيدًا»، وكذا إن سدَّ شرط آخر مسدَّ شرط «أمّا»، نحو: «أمّا إن لقيت زيدًا فاضرب خالدًا»، لم يجب تقديم المنصوب.

ومنع الكوفيون نحو: «زيدًا غلامُه ضرب»، لأن «زيدًا» متأخّر في التقدير من وجوه: أحدها بالنظر إلى «غلامه» لأنه من تمام خبره، والثاني بالنظر إلى «ضرب» لأنه معموله، والثالث بالنظر إلى فاعل «ضرب» لأنه مفعوله، فبقي الضمير المتصل بـ «غلامُه» كأنه لا مفسّر له قبله، بخلاف قوله تعالى: ﴿وإذ ابْتَلَى إبراهيمَ ربُّه﴾[٣] لأنَّ المنصوب متأخّر من جهة المفعولية فقط، وبخلاف: «زيدًا ضرب غلامه»، فإنه متأخّر من جهة المعمولية والمفعولية، وأجازه البصرية، وهو الحقّ، اكتفاءً بالتقدّم اللفظي.

وكذا منع الكوفيون نحو: «غلامه (أو: غلام أخيه) ضرب زيد»، و «أيَّ شيء أراد أخذ زيد»، على أن في «أراد» ضمير «زيد»، وذلك لأن المفسِّر في هذه الصورة هو الفاعل، ولا يجوز أن تقدّره قبل المفعول المقدَّم على الفعل، لأن الفاعل لا يتقدّم على الفعل، فكيف يفسّر ما هو متقدّم وليس بمقدَّم تقديرًا، وهذا بخلاف: «ضرب غلامَه زيد»، فإن مرتبة المفسِّر قبل الضمير؛ ويجوز تقديمه عليه،

(١) الضحى: ٩.
(٢) أي: تبقيه.
(٣) البقرة: ١٢٤.

وأجازه البصريون، وهو الحقّ، نظرًا إلى أن مرتبة المفعول بعد الفاعل، فإذا لم يجز تقديم المفسِّر وحده أي الفاعل، أخّرنا ما اتَّصل به المفسّر، فنقول إن تقدير: «غلامَه ضرب زيد»: «ضرب زيد غلامه»، وكذا منعوا نحو: «ما طعامك أكَلَ إلا زيد»، لأنك حذفت الفاعل الذي هو الأصل والعمدة، واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بأن قدّمته على الفعل، وأجازه البصريون، وهو أولى، لأن المستثنى سدَّ مسدَّ الفاعل[١].

واعلم أنه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسِّره الظاهر، أي: لا ينصبه، فلا يقال: «زيدًا ضرب»، كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير.

* * *

٣ ـ حذف ناصب المفعول به

قال ابن الحاجب:

وقد يحذف الفعل لقيام قرينة، جوازًا كقولك: «زيدًا» لمن قال: «من أضربُ؟»، ووجوبًا في أربعة مواضع: الأول سماعي، نحو: «امرءًا ونَفْسَه»، و: ﴿انتهوا خيرًا لكم﴾[٢]، و «أهلاً وسهلاً».

* * *

قال الرضيّ:

القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية، كما إذا قال شخص: «من أضرب؟» فتقول: «زيدًا»، وقد تكون حالية، كما إذا رأيت شخصًا في يده خشبة قاصدًا لضرب شخص، فتقول: «زيدًا».

* * *

قوله: «امرءًا ونفسه» أي: دع امرءًا، والواو بمعنى «مَعَ»، أو للعطف.

وعلّة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال، وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علّة وسبب الحذف، أي: كثرة الاستعمال، بخلاف المنادى، فإن الضابط كونه منادى.

وقوله تعالى: **﴿انتهوا خيرًا لكم﴾** تفسير سيبويه[٣]: «انتهوا عن التثليث وائتوا

---

(١) انظر المسألة الحادية والعشرين من مسائل الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والنحويين الكوفيين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» ص ١٧٣ ـ ١٧٦.

(٢) النساء: ١٧١.

(٣) الكتاب ١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٤.

خيرًا لكم»، وقال الكسائي التقدير: «انتهوا يكن خيرًا لكم»، وليس بوجه، لأن «كان» لا يقدر قياسًا، فلا يقال: «عبدَ الله المقتول»، أي: كن ذلك، وقال الفرّاء: لو كان على إضمار «كان» لجاز: «اتّقِ الله محسنًا»، أي: تكن محسنًا، وهو عنده بتقدير: «انتهوا انتهاءً خيرًا لكم»؛ وقولُهم: «حسبك خيرًا لك»، و «وراءك أوسعَ لك»، بتقدير: «حسبك وائت خيرًا لك»، و «وراءك وائتِ مكانًا أوسعَ لك» يقوّي مذهب سيبويه، أي: تقدير «ائت» في الآية، وكذا قوله [من السريع]:

٩٧ - فَواعِديهِ سَرْحَتَيْ مالِكٍ أو الرُّبا بَيْنَهُما أسْهَلا

وكذا قولهم: «انْتَهِ أمرًا قاصدًا»، أي: انته على هذا، وائت أمرًا قاصدًا.

وقرينة «ائت» في هذه المواضع، أنّك نهيت في الأوّل عن شيء، ثم جئت بعده بما لا تنهى عنه، بل هو مما يؤمر به، فيجب أن ينتصب بـ «ائت» أو «اقصد» أو ما يفيد هذا المعنى، وليس قولهم: «أمرًا قاصدًا»، مما يجب حذف فعله على ما ذكره سيبويه، وأورده الزمخشري في ذلك. وأورد سيبويه: ﴿**انتهوا خيرًا لكم**﴾ و «حسبك خيرًا لك»، فيما وجب إضمار فعله، ولعله سمع: «انته وائت أمرًا قاصدًا» بإظهار ناصب «أمرًا»، ولم يسمع إظهار ناصب «خيرًا لكم» و «خيرًا لك»، وإلا فالثلاثة متقاربة المعنى، ومعنى: «أمرًا قاصدًا»: ذا قصد، والقصد في الأمر خلاف القصور والإفراط، قال [من الطويل]:

---

٩٧ - **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في خزانة الأدب ٢/ ١٢٠؛ وله أو لغيره من الحجازيين في شرح أبيات سيبويه ١/ ٤٢٨؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٤٦٢ (وعد).

اللغة: السَّرْحة: واحدة السَّرح، وهو كل شجر عظيم لا شوك فيه.

المعنى: يريد الشاعر أن عشيقته أرسلَتْ إليه امرأة تُعَيِّنُ له موضع اللقاء، وأمرتها أن يكون اللقاء في أحد هذين المكانين: عند سرحتي مالك، أو بين الربا، فهو يختار الأسهل عليه.

الإعراب: «**فواعديه**»: الفاء: بحسب ما قبلها، و «واعديه»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: المؤنثة المخاطبة فاعل محله الرفع، والهاء: مفعول به محله النصب. «**سَرْحتي**»: اسم منصوب على الظرفية المكانية عند بعضهم، وعلى أنه مفعولٌ به ثانٍ للفعل (واعدْ) عند آخرين، منصوب بالياء لأنه مثنى، وفي الحالتين ثمة مضاف محذوف، والتقدير (مكان سرحتي مالك). «**مالك**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أو**»: حرف عطف. «**الربا**»: معطوف على (سرحتي) منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «**بينهما**»: «بين»: ظرف مكان منصوب متعلِّق بمحذوف حال من «الربا»، وهو مضاف، و «هما»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**أسهلا**»: مفعول به لفعل محذوف دلّ عليه ما قبله تقديره: ليأتِ أسهل الأمرين، منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

جملة «واعديه»: بحسب ما قبل الفاء. وجملة «ليأتِ أسهل الأمرين»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: في نصب (أسهل) بإضمار فعل دَلّ عليه ما قبله تقديره: ليأتِ أسهل الأمرين.

٩٨ ـ [ولا تكُ فيها مَفْرِطًا أو مُفَرِّطًا] كِـلا طَـرَفَـيْ قَـصْـدِ الأمُـورِ ذَمِـيـمُ

قوله: «أهلاً»، أي: أتيت أهلاً لا أجانب، و «سهلاً»، أي: وطئت مكانًا سهلاً عليك لا وعرًا.

وقال المبرد: هي منصوبة على المصدر، أي: «رحبت بلادك مرحبًا»، أي: رُحبًا، و «أهلت أهلاً»، أي: تأهّلت تأهُّلاً، فقدّر له فعلاً وإن لم يكن له فعل كما قيل في نحو «القهقرى» على نحو ما ذكرنا، و «سهل موضعك سهلاً» على وضع «سهلاً» موضع «سهولة».

ومن الواجب إضمار فعلها سماعًا قولهم: «هذا ولا زعماتك»، كأنّ المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة، فلما ظهر ما يخالف ذلك من قولٍ عليه سيماء الصدق صادر من غيره، قيل له: «هذا ولا زعماتك»، أي: هذا الحق، ولا أتوهّم زعماتك، ويجوز أن يكون التقدير: أزعم هذا ولا أزعم زعماتك، أو أزعم هذا، ولا تزعم زعماتك.

ومنها قولهم: «من أنت زيدًا»، وأصله أن رجلاً غير معروف بفضيلة يسعى بـ «زيد»، وكان اسمَ رجل مشهور، فأنكر ذلك عليه، أي: من أنت ذاكرًا زيدًا أو تذكر زيدًا، وانتصاب «ذاكرًا» على الحال من معنى: «من أنت»، أي: من تكون؟ كما قيل في: «كيف أنت وقصعة من ثريد»، أي: كيف تكون؟ ويقال هذا أيضًا فيمن ذكر عظيمًا بسوء، أي: من أنت تذكر زيدًا، ويروَى «زيد» بالرفع، أي: كلامك زيد، نحو: «كلّمته فوه إلى فيّ»، والنصب أقوى وأشهر.

---

٩٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ١٢٢، وقبل هذا البيت قوله:

عَـلـيـكَ بـأوسـاطِ الأمـورِ فـإنَّـهـا طـريـقٌ إلـى نَـهْـجِ الـصـوابِ قَـويـمُ

المعنى: يدعو الشاعر إلى الاعتدال وعدم التطرف في الحياة، فالمغالاة و التطرف أمران ذميمان.

الإعراب: **«ولا»**: الواو حرف عطف، «لا» ناهية جازمة. **«تك»**: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون المقدرة على النون المحذوفة، واسم «تك» مستتر وجوبًا تقديره: **«أنت»**. **«فيها»**: جار ومجرور متعلقان بـ «مفرطًا». **«مفرطًا»**: خبر «تك» منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. **«أو»**: حرف عطف. **«مفرّطًا»**: معطوف على «مُفرِطًا». **«كلا»**: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه ملحق بالمثنى. **«طرفي»**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء لأنه مثنى. **«قصد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، ومثله **«الأمورِ»**. **«ذميم»**: خبر مرفوع بالضمة.

جملة «تك مفرطًا»: معطوفة على جملة ابتدائية لا محل لها، وجملة «كلا طرفي قصد الأمور ذميم»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: أن «القصد» في الأمر خلاف القصور والإفراط فإنَّه يقال: قَصَد في الأمر قَصْدًا: توسَّطَ، وطلبَ الأَشَدَّ ولم يجاوز الحدَّ.

ومنها قولهم: «عذيرك مِنْ فلان»، و «العذير»: إما بمعنى «العاذر»، كـ «السميع»، أو «المعذر»، كـ «الأليم» بمعنى «المؤلم»، و «أعذر» و «عَذَر» بمعنى، ويجوز أن يكون العذير بمعنى العذر، إلا أن الفعيل في مصدر غير الأصوات قليل، كالنكير، وأما في الأصوات كـ «الصهيل» و «النئيم» فكثير، و «العذير» أيضًا، الحال يحاولها المرء يعذر عليها، قال [من الرجز]:

٩٩ - جارِيَ لا تَسْتَنْكِري عَذيري سَيري وإشفاقي على بَعيري

بيَّنَ بقوله: «سيري وإشفاقي» الحالَ التي ينبغي أن يُعذر فيها ولا يلام عليها، يقال هذا إذا أساء شخص الصنيع إلى المخاطب، أي: أحضر عاذرك، أو عذرك، أو الحال التي تعذر فيها ولا تلام، وهي فعل المكروه إلى ذلك الشخص، أي: لك العذر فيما تجازيه لسوء صنيعه إليك.

و «مِن» في «من فلان» أي: من أجل الإساءة إليه وإيذائه، أي: أنت ذو عذر فيما تعاملة به من المكروه.

ومنه ما يروى عن النبي ﷺ أنه قال لأبي بكر: «اعذرْني مِن عائشة»(١) أي من جهة تأديبها وتعريكها؛ وفي الخبر: «لن يهلك الناس حتى يُعذِروا من

---

٩٩ - **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٣٣٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٢٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٨٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٥؛ وشرح المفصل ٢/ ١٦، ٢٠؛ والكتاب ٢/ ٢٣١، ٢٤١؛ ولسان العرب ٤/ ٥٤٨ (عذر)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٧٧؛ والمقتضب ٤/ ٢٦٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٦٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٦.

اللغة: جاري: أي جارية. استنكر الشيء: وجده غريبًا. العذير: ما يُعذر عليه الإنسان إذا فعله.
المعنى: يقول مخاطبًا الجارية: لا تعتبري ما أحاوله أمرًا منكرًا، فأنا فيه معذور.
الإعراب: **«جاري»**: منادى مرخّم مبنيّ على الفتح في محلّ نصب. **«لا»**: حرف نهي. **«تستنكري»**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والياء: ضمير في محل رفع فاعل. **«عذيري»**: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«سيري»**: بدل منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«وإشفاقي»**: الواو: حرف عطف. «إشفاقي»: اسم معطوف منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **«على»**: حرف جرّ. **«بعيري»**: اسم مجرور، والجار والمجرور متعلقان بـ «إشفاقي»، و «بعير» مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جر بالإضافة.
جملة النداء: «. . . جاري»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تستنكري»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: «عذيري» حيث جاءت كلمة «العذير» هنا بمعنى الحال التي يحاولها المرء، يعذر عليها ولا يلام.

(١) في «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٣/ ١٩٧ (عذر) «أنه استعذر أبا بكر رضي الله عنه من عائشة كان عتب عليها في شيء، فقال لأبي بكر: «كُنْ عذيري منها إنْ أدّبتُها»، أي: قُمْ بعذري في ذلك».

أنفسهم»[(١)]، أي: يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم، لمعذّبهم ومهلكهم، فمعنى: من أنفسهم، أي: من جهة أنفسهم وإهلاكها.

ويقال: «من يعذرني من فلان»؟ أي: من أجل إيذائي إيّاه، أي: لي عذر في إيذائه فهل ههنا من يعذرني؟

ومنها قولهم: «أهلَكَ والليل»، إن كان فيه الواو بمعنى «مَعَ»، فالمعنى: الْحَقْ أهلك مع الليل، أي: لا يسبقك الليل إليهم، وإن كان للعطف، انتصب «الليل» بفعل آخر غير ناصب «أهلك»، أي: الحق أهلك واسبق الليل.

ومنها: «كِلَيهما وتمرًا»[(٢)]، أي: أعطني كليهما وتمرًا، وأصله أنه قال شخص بين يديه زُبْد وسنام وتمر، لآخر: «أيَّ هذين تريد»، مشيرًا إلى الزبد والسنام، فقال ذلك الآخر ذلك.

ومنها قولهم: «الكلابَ على البقر»[(٣)]، أي: أرسل، و: «أَحَشَفًا وسوء كِيلة»[(٤)] أي: أتجمع حشفًا؛ و: «كلَّ شيءٍ ولا شتيمة حُرّ»[(٥)]، أي: اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر، و: «إن تأتني فأهلَ الليلِ وأهلَ النهار»، أي: فتأتي أهلَ الليل وأهلَ النهار، أي: أهلاً لَك بالليل والنهار؛ و: «ديارَ الأحبة»، أي:

---

(١) الحديث في النهاية في غريب الحديث والأثر ٣/ ١٩٧ (عذر).

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/ ١٤٧؛ والفاخر ص ١٤٩؛ وفصل المقال ص ١١٠؛ وكتاب الأمثال ص ٢٠٠؛ والمستقصى ٢/ ٢٣١؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٥١، ٢٨٧.
يضرب في كلّ موضع يُخيَّر فيه المرء بين شيئين، وهو يريدهما معًا.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/ ١٦٩؛ والحيوان ١/ ٢٦٠؛ والعقد الفريد ٣/ ١١٦؛ وفصل المقال ص ٤٠٠؛ وكتاب الأمثال ص ٢٨٤؛ ولسان العرب ١/ ٧١٥ (كرب)، ٧٢٢ (كلب)؛ والمستقصى ١/ ٣٣٠، ٣٤١؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٤٢.
يضرب في النهي عن الدخول بين قوم بعضهم أولى ببعض. والمعنى أنَّ بقر الوحش جرت العادة على اصطيادها بالكلاب، فهي أولى، فاتركها وشأنها. وقيل: قال المثلَ راعٍ لراعية كانت ترعى البقر، وقد راودها عن نفسها، قالت: كيف أصنع بالبقر؟ فقال ذلك. ويروى المَثل بنصب «الكلاب» على إضمار فعل محذوف، وبالرفع على الابتداء.

(٤) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ١٠١؛ وجمهرة اللغة ص ٥٣٧، ٩٨٣؛ وزهر الأكم ٢/ ١٢٤؛ والعقد الفريد ٣/ ١٢٨؛ وفصل المقال ص ٣٧٤؛ وكتاب الأمثال ص ٢٦١؛ ولسان العرب ٩/ ٤٧ (حشف)، ١١/ ٦٠٤ (كيل)؛ والمستقصى ١/ ٦٨؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٠٧.
والحَشَف: رديء التمر. المثل يُضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين. قال الشاعر [من البسيط]:

إن كنتِ لا تُلطِفيني فاقبلي لَطَفي ... لا تَجْمَعي لي سوءَ الكيلِ والحَشَفا

(٥) ورد هذا القول في لسان العرب ٢/ ٣١٨ (شتم).

اذكرها، قولهم: «كاليوم رجلاً»، أي: ما رأيت كرجُل اليوم رجلاً، على حذف ناصب «رجلاً» وحذف ما أضيف إلى «اليوم»؛ و «كاليوم» حال مقدم من «رجلاً»؛ وقد يقال: «كلاهما» بالرفع «وتمرًا»، و «كلُّ شيء ولا شتيمة حر»، أي: كلاهما لي، وكل شيء أَمَم[1].

ووجوب الحذف في جميع ما ذكر وأمثالها، لكونها أمثالاً، أو كالمثل في كثرة الاستعمال، والأمثال لا تُغيَّر.

واعلم أن المفعول به يحذف كثيرًا، إلا في أفعال القلوب، كما يجيء في بابها، وكذا المتعجب منه، فإنه لا يحذف إلا مع قيام القرينة على تعيينه، نحو: «ما أحسنك وأجمل»! إذ لا فائدة من التعجب من دون المتعجب منه، ولا يحذف المجاب به، نحو: «ضربت زيدًا» في جواب من قال: «مَن ضربت»؟ إذ هو مقصود الكلام، وكذا إذا كان مستثنى، نحو: «ما ضربت إلا زيدًا».

وما حذف من المفعول به فهو على ضربين: إما منويّ، كما في قوله تعالى: ﴿**يغفر لمن يشاء**﴾[2] أي: لمن يشاؤه.

أو غير منوي، وذلك إما لتضمين الفعل معنى اللازم، كقوله تعالى: ﴿**يخالفون عن أمره**﴾[3] أي: يعدلون، وقوله [من الطويل]:

١٠٠ ـ وإنْ تَعْتَذِرْ بالمَحْلِ من ذي ضروعِها إلى الضَّيْفِ يجرَحْ في عراقيبها نَصْلي

---

(١) أي: سَهل هيِّن. (٢) آل عمران: ١٢٩.

(٣) النور: ٦٣.

١٠٠ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص ١٥٦؛ وأساس البلاغة ص ٢٩٦ (عذر)؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٢٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٣٩؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٥١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٣٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٢١.

اللغة: المَحْل: انقطاع المطر ويبس الأرض من الكلأ. ذو ضروعها: اللبن في ضروع الماشية. عراقيب: جمع عرقوب، وهو من الدابة ما يكون في رجلها بمنزلة الركبة في يدها. وكل ذي أربع عرقوباه في رجليه وركبتاه في يديه. النصل: حديدة السيف والسكين والرمح والسهم.

المعنى: إذا كان العذر في عدم تقديم اللبن للضيف جفافَ ضروع الماشية بسبب المحل، فإني سأعقر هذه الماشية وأقدّمها له عوضًا عن اللبن لأن الواجب يقتضي إكرام الضيف.

الإعراب: «**وإن**»: الواو حرف استئناف، «إن»: حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب. «**تعتذر**»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**بالمحل**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تعتذر». «**من**»: حرف جر. «**ذي**»: اسم مجرور وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة، والجار والمجرور متعلقان بالمصدر «المحل»، وهو مضاف، «**ضروعها**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة، وهو مضاف، و «ها»: =

أي: يؤثر بالجرح.

وإما للمبالغة بترك التقييد، كما تقول: «فلان يعطي ويمنع»، قال الله تعالى: ﴿**والله يقبض ويبسط**﴾[١].

* * *

= ضمير متصل مبني على السكون، مضاف إليه. «**إلى الضيف**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تعتذر». «**يجرح**»: فعل مضارع مجزوم، جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون الظاهر. «**في**»: حرف جر. «**عراقيبها**»: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل مبني على السكون، مضاف إليه، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «يجرح». «**نصلي**»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على ما قبل الياء لاشتغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني على السكون، مضاف إليه.

جملة «إن تعتذر... يجرح» الشرطية: بحسب ما قبلها. جملة «يجرح في عراقبها نصلي» الفعلية: جواب الشرط الجازم لا محل لها من الإعراب لأنها غير مقترنة بالفاء أو «إذا».

الشاهد فيه قوله: «يجرح في عراقيبها نصلي» حيث حذف مفعول «يجرح» لتضمّنه معنى «يؤثّر».

(١) البقرة: ٢٤٥.

المنادى

١ ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

والثاني المنادى، وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب «أدعو»، لفظًا، أو تقديرًا.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «المطلوب إقباله»، أي: الذي تطلب منه أن يقبل عليك بوجهه. قال المصنِّف: «المطلوب إقباله»، أخرج «المندوب»، لأنه المتفجَّع عليه لا المطلوب إقباله، و «بحرف نائب مناب أدعو» خرج نحو «زيد» في قولك: «أطلب إقبال زيد».

وقد تصلَّف[١] المصنِّف بهذا الحدِّ، وقال: إن الزمخشري لم يحدَّ المنادى لإشكاله، وذلك لأنه لو حُدَّ بأمر معنويّ، أي: كونه مطلوب الإقبال دخل فيه «زيد» في «أطلب إقبال زيد»، ولو حُدَّ بأمر لفظيّ، أي: ما دخل عليه «يا» وأخواتها، دخل فيه المندوب، وليس بمنادى.

والظاهر أن جار الله لم يحدَّه لظهوره[٢]، لا لإشكاله، فإن المنادى عنده: كلّ ما دخله «يا» وأخواتها، والمندوب عنده منادى علىٰ وجه التفجّع، كما صرَّح به لمّا فصّل أحكام المنادى في الإعراب والبناء.

وكذا الظاهر من كلام سيبويه[٣] أنه منادى، كما قال الجزولي: المندوب منادى على وجه التفجّع، فإذا قلت: «يا محمداه»، فكأنّك تناديه، وتقول له:

---

(١) أي: دخله الكبر.

(٢) أي: لوضوحه.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٢٢٠.

«تعالَ فإني مشتاق إليك»، ومنه قولهم في المراثي: «لا تبعد»، أي: لا تهلك، كأنهم من ضنّهم بالميت عن الموت، تصوّروه حيًّا، فكرهوا موته، فقالوا: «لا تبعد»، أي: لا بعدت، ولا هلكت، وكذا المندوب المتوجَّع عليه، نحو: «وا ويلاه» و «وا ثبوراه» و «وا حزناه»، أي: احضر حتى يتعجّب من فظاعتك.

والدليل على أنه مدعوّ، قوله تعالى: **﴿لا تدعو اليوم ثبورًا واحدًا وادعو ثبورًا كثيرًا﴾**[(١)]، أمرهم بقول: «وا ثبوراه».

وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة، وكذا المتعجَّب منه منادى دخله معنى التعجّب، فمعنى: «يا لَلماء» و «يا للدواهي»: احضرا، حتى يتعجَّب منكما، وكذا لا يرد عليه المخصوص، فإنّه يقول: هو منادى نُقِل إلى معنى الاختصاص، والعارض غير معتدٍّ به.

وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدَّر، وأصله عنده: «يا أدعو زيدًا»، فحذف الفعل حذفًا لازمًا لكثرة الاستعمال، ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته؛ وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء[(٢)]، لسدّه مسدَّ الفعل؛ وليس ببعيد، لأنه يمال إمالة الفعل، فلا يكون إذن من هذا الباب، أي: ما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف.

وعلى المذهبين، فـ «يا زيد» جملة، وليس المنادى أحد جزأي الجملة، فعند سيبويه: جزءا الجملة، أي الفعل والفاعل، مقدّران، وعند المبرد: حرف النداء سدَّ مسدَّ أحد جزأي الجملة، أي: الفعل، والفاعل مقدّر، ولا منع من دعوى سدّه مسدَّهما، والمفعولُ به ههنا على المذهبين واجبُ الذكر لفظًا أو تقديرًا، إذ لا نداء بدون المنادى.

وما أورد[(٣)] ههنا إلزامًا، من أن الفعل لو كان مقدّرًا، أو كان «يا» عوضًا منه، لكان جملة خبرية، غيرُ لازم[(٤)]، لأن الفعل مقصود به الإنشاء، فالأولَى أن يقدَّر بلفظ الماضي، أي: «دعوت»، أو «ناديت»، لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي.

وقال أبو عليّ في بعض كلامه: إن «يا» وأخواته أسماء أفعال، ومُنع بأن أسماء الأفعال لا تكون على أقَلّ من حرفين، والهمزة من أدوات النداء، ويمكن أن يقال: خالفت أخواتها لكثرة استعمال النداء، فجوّز في أداته ما لم يجوّز في

(١) الفرقان: ١٤.
(٢) أي: بحرف النداء.
(٣) أي: ما أورده بعض المخالفين لهذين الرأيين.
(٤) قوله: «غير لازم» خبر لقوله: «وما أورد».

غيرها، ألا ترى إلى الترخيم. ومُنع أيضًا بأن الضمير فيه لا يكون لغائب، لعدم تقدّم ذكره، ولا لمتكلّم، لأن اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم.

والجواب: أن اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرًا أو مضمرًا، غائبًا، أو متكلمًا، أو مخاطبًا، لكن لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر. تقول: «صَهْ» في المفرد المذكّر والمؤنث، وكذا في مثناهما، ومجموعهما، وإذا كانت أداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره، فيكون كما قال بعضهم في «أفٍّ»: إنه بمعنى «أتضجّر» أو «تضجَّرت» وفي «أوَّه»: إنه بمعنى «أتوجَّع» أو «توجّعت».

وقيل: لو كان اسم فعل، لتمَّ من دون المنادى لكونه جملة، والجواب أنه قد يَعرض للجملة ما لا تستقلّ كلامًا [إلاّ][1] بوجوده، كالجملة القسمية والشرطية، والنداء لا بدّ له من منادى.

واعلم أنه قد ينصب عامل المنادى، المصدَّر اتفاقًا، نحو: «يا زيد دعاءً حقًّا»، ويجوز أن يكون[2] مثلَ: «الله أكبر دعوة الحق»، و «زيد قائم حقًّا»، أي: منتصبًا بعامل مقدر، كما قيل فيهما.

وأجاز المبرد نصبه للحال، نحو: «يا زيد قائمًا»، إذ ناديته في حال قيامه، قال: ومنه قوله [من البسيط]:

١٠١ - [قالتْ بنو عامرٍ خالوا بني أسدٍ] يا بؤسَ للجهل ضرَّارًا بأقوامِ

---

(١) زيادة يقتضيها المعنى، وليست في النسخة المطبوعة.

(٢) أي: المثال «يا زيد دعاء حقًّا».

١٠١ - **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٢؛ وتذكرة النحاة ص ٦٦٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٣٠ - ١٣٢، ١١/ ٣٣، ٣٥؛ والدرر ٣/ ١٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٣٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٥٨؛ والشعر والشعراء ١/ ١٠١؛ والكتاب ٢/ ٢٧٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٣٩ (خلا)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١١٥، ٢٨٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٨؛ والخصائص ٣/ ١٠٦؛ ورصف المباني ص ١٦٨، ٢٤٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٨٣؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٨، ٥/ ١٠٤؛ واللامات ص ١٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٣.

اللغة: خالوا: قاطعوا واتركوا.

المعنى: قالت قبيلة عامر: قاطعوا بني أسد، فما أجهلهم، والجهل يضرّ الناس كثيرًا.

الإعراب: **«قالت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «التاء»: تاء التأنيث الساكنة. **«بنو»**: فاعل مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. **«عامر»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«خالوا»**: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق: **«بني»**: مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. **«أسد»**: مضاف =

والظاهر أن عامله «بؤس» الذي بمعنى الشدة، وهو مضاف إلى صاحب الحال، أعني «الجهل» تقديرًا لزيادة اللام، فهو مثل: «أعجبني مجيء زيد راكبًا».

* * *

٢ ـ أحكام المنادى المفرد المعرفة

قال ابن الحاجب:

ويُبنى على ما يُرفع به إن كان مفردًا معرفة، مثل: «يا زيدُ»، و «يا رجلُ»، و «يا زيدانِ»، و «يا زيدونَ».

* * *

قال الرضيّ:

إنما قال: «ما يرفع به» ليكون أعمَّ من قوله: «يُبنى على الضم»، فإنّ نحو: «يا زيدان» و «يا زيدون» خارج منه، وما يرفع به الاسم: الضمّ والألف والواو.

وقال الكسائي: المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرّده عن العوامل اللفظية، ولا يَعني أن التجرّد فيه عامل الرفع، كما قال بعضهم في المبتدأ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يُبنى، فلا بدّ فيه من الإعراب، ثم إنّا لو جَرَرناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذف الياء، ولو فتحناه لشابَهَ غيرَ المنصرف، فرفعناه ولم ننوِّنه، ليكون فرقًا بينه وبين ما رفع بعامل رافع.

ولا يعترض عليه بالمبتدأ، فإن العامل فيه عنده هو الخبر، قال: وإنما نصب المنادى المضاف لطوله، ولأن المنصوبات في كلام العرب أكثر، فهو عنده مرفوع أو منصوب بلا عامل.

وقال الفراء: أصل «يا زيد»: «يا زيدًا» ليكون المنادى بين الصوتين، ثم اكتفى بـ «يا»، ونُوي الألف فصار كالغايات، فبني على الضمّ، وفتح المضاف

= إليه مجرور بالكسرة. **«يا»**: حرف نداء للتعجب. **«بؤس»**: منادىً شبيه بالمضاف منصوب بالفتحة. **«للجهل»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «بؤس». **«ضرارًا»**: حال منصوبة بالفتحة. **«بأقوام»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضرارًا».

جملة «قالت بنو عامر»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «خالوا»: في محلّ نصب مفعول به مقول القول. وجملة «يا بؤس»: استئنافية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «يا بؤس للجهل ضرارًا» حيث جاء بـ «ضرارًا» حالاً من المضاف الذي هو المنادى، أو المضاف إليه الذي هو الجهل، وكذلك يستشهد بالبيت في زيادة اللام بين المضاف (بؤس) والمضاف إليه (الجهل) فكأنك قلت «يا بؤس الجهل».

لوقوع المضاف إليه موقع الألف في «يا زيدًا»، فحركته عنده، ليست نصبًا.

ولا أدري ما يقول في نصب المضارع والمفرد النكرة، ولِمَ لا يجري المضاف مجراهما في كونه منصوبًا.

* * *

قوله «مفردًا» أي: الذي لا يكون مضافًا ولا مضارعًا له، فيدخل فيه نحو: «يا زيدان» و «يا زيدون»، ويعني بـ «المعرفة» ما كان مقصودًا قصده، سواء تعرَّف بالنداء، أو كان معرفة قبله، فيضمّ نحو: «يا زيد» و «يا رجل»، و «يا هذا» و «يا أنت»، والضمّ مقدّر في المنقوص والمقصور، نحو: «يا قاضي» و «يا فتى»، وفي المبنيّ قبل النداء، نحو: «يا هذا»، و «يا هؤلاء».

ويونس يحذف الياء في المنقوص، ويعوّض منها تنوينًا، فيقول: «يا قاضٍ»، لأنه لم يعهد لام المنقوص ثابتًا مع السكون بلا لام أو إضافة، ولا يحذف في: «يا مُري» من الإراءة، خوفًا من الإجحاف بالكلمة.

وإنما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية، المشابهة لفظًا ومعنًى، لكاف الخطاب الحرفية، وكونه مثلها إفرادًا وتعريفًا، وذلك لأنّ «يا زيد» بمنزلة «أدعوك»، وهذا الكاف مشابه للكاف في «ذلك» لفظًا ومعنى.

وإنما قلنا ذلك لما تقرّر أن الاسم لا يُبنى إلا لمشابهة الحرف بوجه، أو الفعل، ولا يُبنى لمشابهة الاسم المبنيّ.

وأما المضاف والمضارع له، فلم يُبنيا، لأنهما ليسا كالكاف إفرادًا، ولم يُبْنَ المفرد المنكَّر، لأنه ليس مثلها تعريفًا، ولم يقع موقعها.

وإن وقع المضمر منادى، جاز: «يا أنت» نظرًا إلى المظهر، قال [من الرجز]:

١٠٢ - يا أَبْجَرُ بْنَ أَبْجَرَ يا أَنْتا ... أَنْتَ الذي طَلَّقْتَ عامَ جُعْتا

---

١٠٢ - **التخريج**: الرجز للأحوص في ملحق ديوانه ص ٢١٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١٦٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٢؛ ولسالم بن دارة في خزانة الأدب ٢/ ١٣٩، ١٤٣، ١٤٦؛ والدرر ٣/ ٢٧؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٣؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٢٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٥٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٠١؛ وشرح المفصل ١/ ١٢٧، ١٣٠؛ والمقرب ١/ ٧٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٤.

اللغة: الأبجر: في الأصل، العظيم البطن.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«أبجر»**: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب. **«بن»**: نعت «أبجر» منصوب، تبعه في المحلّ، وهو مضاف. **«أبجر»**: مضاف إليه مجرور. **«يا»**: حرف نداء. **«أنتا»**: =

وجاز: «يا إيّاك» نظرًا إلى كونه مفعولاً، كما ورد في كلام الأحوص: «يا إيّاك قد كَفَيْتُكَ» قاله لأبيه لما أراد أن يتكلم.

وإذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم، اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين، قال [من الوافر]:

١٠٣ ـ سَلامُ الله يا مَطَرٌ عَليها ... وَليسَ عَليكَ يا مَطَرُ السَّلامُ

وعند يونس: ينصب رجوعًا به إلى حركته الإعرابية لما اضطر إلى إزالة البناء بتنوين التمكن.

وإنما بُني المفرد على الحركة، لأن له عرقًا في الإعراب، وبُني على الضمّ فرقًا بين حركتي المنادى المعرب، نحو: «يا قومًا» و «قومَنا» وحركة المبني،

= منادى مبنيّ في محلّ نصب، والألف: للإطلاق. «**أنت**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**الذي**»: اسم موصول في محلّ رفع خبر المبتدأ. «**طلّقت**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**عام**»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ «طلّقت». «**جعتا**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت»، والألف: للإطلاق.

جملة النداء «يا أبجر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء الثانية «يا أنت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أنت الذي....»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «طلقت»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «جعتا»: في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «يا أنتا» حيث نادى الضمير عندما وقع المضمر منادى.

١٠٣ ـ **التخريج**: البيت للأحوص في ديوانه ص ١٨٩؛ والأغاني ١٥/ ٣٣٤؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٥٠، ١٥٢، ٦/ ٥٠٧؛ والدرر ٣/ ٢١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٠٥، ٢/ ٢٥؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٦؛ والكتاب ٢/ ٢٠٢؛ وبلا نسبة في الأزهيّة ص ١٦٤؛ والأشباه والنظائر ٣/ ٢١٣؛ والإنصاف ١/ ٣١١؛ وأوضح المسالك ٤/ ٢٨؛ والجنى الداني ص ١٤٩؛ والدرر ٥/ ١٨٢؛ ورصف المباني ص ١٧٧، ٣٥٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٧؛ ومجالس ثعلب ص ٩٢، ٥٤٢؛ والمحتسب ٢/ ٩٣.

الإعراب: «**سلام**»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**الله**»: اسم الجلالة مضاف إليه مجرور. «**يا**»: حرف نداء. «**مطر**»: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب على النداء. «**عليها**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ. «**وليس**»: الواو: حرف عطف، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «**عليك**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «ليس». «**يا**»: حرف نداء. «**مطر**»: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب على النداء. «**السلام**»: اسم «ليس» مرفوع.

جملة «سلام الله...» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة «يا مطر» الفعليّة: على تقدير: «أدعو مطرًا» لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة. وجملة «ليس عليك..» الفعليّة: معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يا مطر» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة.

الشاهد فيه قوله: «يا مطرٌ»، والقياس: يا مطرُ بالبناء على الضمّ، لأنه منادى مفرد علم، ولكنّ الشاعر نوّنه اضطرارًا لإقامة الوزن.

نحو: «يا قومُ»، كما عملوا ذلك في نحو: «قبلَك» و «من قبلك» و «من قبلُ».

* * *

٣ ـ المنادى المُعَرب

قال ابن الحاجب:

ويخفض بلام الاستغاثة، نحو: «يا لَزيدٍ»، ويفتح لإلحاق ألفها ولا لام، نحو: «يا زيدا»؛ وينصب ما سواهما، نحو: «يا عبدَ الله»، و «يا طالعًا جبلاً»، و «يا رجلاً» لغير معيَّن.

* * *

قال الرضيّ:

هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى إذا استُغيث به، نحو: «يا لَلّه» أو تُعُجِّب منه، نحو: «يا لَلماء»، و «يا لَلدواهي»، وهي لام التخصيص أدخلت علامة للاستغاثة والتعجب.

وإنما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما، إذ المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله بالاستحضار لغرابته، فـ «اللام» معدِّية لِـ «أدعو» المقدّر، عند سيبويه، أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد، إلى المفعول، وجاز ذلك مع أنّ «أدعو» متعدٍّ بنفسه لضعفه بالإضمار، أو لضعف النائب منابه. ألا ترى أنك تقول: «ضربي لزيد حسن»، و «أنا ضارب لزيد»، ولا يجوز: «ضربت لزيد»، وإنما فتحت «لام» الجرّ في المستغاث لاجتماع شيئين: أحدهما الفرق بين المستغاث[1]، والمستغاث له، وذلك لأنه قد يلي «يا» ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف، نحو: «يا لِلمظلوم»، و «يا لِلضعيف»، أي: يا قوم.. والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه، لما يجيء في حروف الجر.

فإن عطفت بغير «يا»، نحو قوله [من البسيط]:

١٠٤ ـ [يَبْكيكَ ناءٍ بعيدُ الدارِ مُغْتَرِبُ] يـا لَـلْـكُـهـولِ ولِـلْـشُـبّـانِ لِـلـعَـجَـبِ

---

(١) وقد يُعبَّر عنه بـ «المستغاث به».

١٠٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٤/٤٧؛ وخزانة الأدب ١٥٤؛ والدرر ٣/٤٢؛ ورصف المباني ص ٢٢٠؛ وشرح الأشموني ٢/٤٦٢؛ وشرح التصريح ٢/١٨١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٣؛ ولسان العرب ١٢/٥٦١، ٥٦٣ (لوم)، والمقاصد النحوية ٤/٢٥٧؛ والمقتضب ٤/٢٥٦؛ والمقرب ١/١٨٤؛ وهمع الهوامع ١/١٨٠. =

كسرت لام المعطوف، لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث، وإن عطفت مع «يا» فلا بد من فتح لام المعطوف أيضًا، نحو قوله [من الخفيف]:

١٠٥ ـ يا لَعطّافنا ويا لَرياحِ [وأبي الحَشْرَجِ الفتى النَّفّاحِ]

وإنما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير، نحو قوله: «يا لَلّهِ لِلمسلمين»؛ وفتحت اللام في المتعجَّب منه لوقوعه موقع الضمير فقط، ويطّرد كسر لامه على تأويل أنه مدعوٌّ له، والمنادى محذوف، نحو: «يا لِلدواهي»، و «يا لِلماء»، و «يا لِلفليقة»(١).

= **اللغة**: النائي: البعيد. الكهول: ج الكهل، وهو من شاب شعر رأسه، أو من كانت سنّه بين الثلاثين والخمسين.

المعنى: إنّه يبكيه رغم أنّه من ديار بعيدة عن دياره، ويدعو الناس، كهولاً وشبّانًا، للعجب من هذا الأمر.

الإعراب: **«يبكيك»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، والكاف: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. **«ناء»**: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء المحذوفة منعًا لالتقاء الساكنين. **«بعيد»**: نعت «ناء» مرفوع بالضمّة الظاهرة وهو مضاف. **«الدار»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«مغترب»**: نعت ثانٍ لـ «ناء» مرفوع بالضمّة الظاهرة. **«يا»**: حرف نداء واستغاثة. **«للكهول»**: اللام: حرف جرّ زائد، «الكهول»: مستغاث مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنّه مفعول به لفعل محذوف تقديره «أدعو». **«وللشبّان»**: الواو: حرف عطف، «الشبان»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بفعل محذوف تقديره «أدعوكم». **«للعجب»**: اللام: حرف جرّ، «العجب»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بفعل محذوف تقديره: «أدعوكم».

جملة «يبكيك...» الفعليّة: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة النداء: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «وللشبان» حيث كسرت لام المستغاث المعطوف لأنّه لم تُعَدْ معه «يا».

١٠٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ١٥٥؛ والدرر ٣/ ٤٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٢؛ وشرح المفصل ١/ ١٣١؛ والكتاب ٢/ ٢١٦ ـ ٢١٧؛ وكتاب اللامات ص ٨٩؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٢٦٨؛ والمقتضب ٢/ ٢٥٧؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٠.

اللغة: عَطّافٌ، ورياحٌ، وأبو الحشرج: أسماء رجال. النَّفّاح: المعطاء.

المعنى: رثى هذا الشاعر هؤلاء الرجال من قومه، وقال: لم يبق للعلا والمساعي الحميدة من يقوم بها من بعدهم.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«لِعَطّافنا»**: جار ومجرور متعلقان بـ «يا» أو بالفعل الذي نابت عنه، و «نا»: مضاف إليه محله الجر. **«ويا»**: الواو: حرف عطف. **«يالرياح»**: مثل «يالعطاف». **«وأبي»**: الواو: حرف عطف، «أبي»: معطوف على «رياح» مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة. **«الحَشْرجِ»**: مضاف إليه. **«الفتى»**: بدل من «أبي الحشرج». **«النَّفّاح»**: صفة لـ «الفتى» مجرورة مثله بكسرة.

جملة «يا لعطافنا»: ابتدائية لا محل لها، وعطف عليها جملة «يالرياح».

الشاهد فيه: أن اللام في المعطوف فُتِحَتْ كاللام في المعطوف عليه لإعادة «يا».

(١) الفليقة: الداهية.

وحكى الفراء عن بعضهم أن أصل «يا لَزيدٍ»: «يا آل زيد» فخفّف، وهو ضعيف، لأنه يقال ذلك فيما لا «آل» له، نحو: «يا لَلدواهي»، و «يا لَلَّه»، ونحوهما.

وقد يُسْتَعمل المستغاث له بـ «من» نحو [من الوافر]:

١٠٦ ـ [مَعَ ابن المصطفى نَفْسي فَداهُ] فيا للهِ من أَلَمِ الفِراقِ

وهو متعلّق بما دلَّ عليه ما قبله من الكلام، أي: أستغيث بالله من ألم الفراق، وأما اللام الداخلة في المستغاث له فهي متعلّقة بما تعلّقت به اللام الأولى، فمعنى «يا لله لِلمسلمين»: أخصّ الله بالدعاء لأجل المسلمين.

وقد يستغنى عن المستغاث له إذا كان معلومًا، وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدَّد، نحو: «يا لَزيد لأقتلنك»، قال مهلهل [من المديد]:

١٠٧ ـ يا لَبَكْرٍ أنْشِروا لي كُلَيْبًا يا لَبَكْرٍ أيْنَ أيْنَ الفِرارُ

---

١٠٦ ـ **التخريج**: البيت لعبيد الله بن الحر الجعفي في خزانة الأدب ٢/ ١٥٥، ١٥٦. وهو في رثاء الحسين بن علي، رضي الله عنهما، وقبله:

ولو أنّي أُواسيهِ بنَفْسي لنِلْتُ كرامةً يوم التلاقي

اللغة: واضحة.

المعنى: يقول الشاعر لو أنّه فَدى مرثيه بنفسه لنال أجرًا عظيمًا، فنفسه فداء ذلك المرثي، وإنه لفراق موجع ألم بالشاعر إثر موت مرثيه هذا الحسين بن علي.

الإعراب: «**مع**»: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بالمصدر «التلاقي». «**ابن**»: مضاف إليه مجرور، وكذلك «المصطفى». «**نفسي**»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. «**فداه**»: خبر مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والهاء مضاف إليه محله الجر. «**فيا**»: الفاء: استئنافية، «يا»: حرف نداء واستغاثة. «**لله**»: جار ومجرور متعلقان بفعل «أدعو» المقدر، أو بحرف النداء «يا» النائب عن الفعل. «**من ألم**»: جار ومجرور متعلقان بما تعلّق به «لله». «**الفراق**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «نفسي فداه»: استئنافية لا محل لها، وكذلك جملة «يا لله».

الشاهد فيه: أنَّ المستغاث له قد يجر بـ «من» كما يجرُّ باللام، فقد جاء في البيت مجرورًا بـ «من» في قوله: «من ألم الفراق».

١٠٧ ـ **التخريج**: البيت للمهلهل بن ربيعة في خزانة الأدب ٢/ ١٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦٦؛ واللامات ص ٨٧؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦١، ٥٦٣ (لوم)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٢٢٩.

اللغة: بكر: هو بكر بن وائل، وهم إخوة تغلب بن وائل، وكان جسَّاسٌ بن مرَّة بن ذهل بن شيبان قتل كليبًا أخا مُهْلهِل. أشروا: أحيوا.

المعنى: يتهدَّد أعداءَه بالثأر لأخيه لأنه ليس بمقدورهم إحياء الميت.

الإعراب: «**يا**»: للنداء. «**لبكر**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أدعو» المقدَّر. «**أنشروا**»: فعل أمر مبني على حذف النون، وواو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة. «**لي**»: جار ومجرور متعلقان =

وقولُهم أن هذه لام الاستغاثة، كأنه استغاث بهم لنشر كليب، واستغاث بهم للفرار، تكلُّف، ولا معنى للاستغاثة ههنا، لا حقيقةً ولا مجازًا.

ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة، فلو قلت: «يا لَزيد قد كان كذا وكذا» وأنت تحدّثه، لم يجز.

ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب إلاّ «يا» وحدها، لكونها أشهر في النداء، فكانت أولى بأن يُتوسَّع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجَّب منه.

قوله: «ولا لام»، قال الخليل: اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث به والمتعجَّب منه، فكلٌّ واحد من اللام والألف يُعاقب صاحبه في الاستغاثة والتعجّب، ولا يجتمعان.

وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب، فتكون مرة واوًا، ومرة ياءً، ومرة ألفًا، كزيادة المندوب على ما يجيء.

وإنما صار المستغاث به، والمتعجَّب منه، معربين عند اللام وإن كانا مفردين معرفتين، لأن علّة البناء في المنادى ضعيفة، لأنه[1] لمشابهته للاسم المبني المشابه للحرف، فغلبت اللام المقتضية للجر حرفَ النداء المقتضي للبناء، لضعفه في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونه أبعد من مقتضى الجر.

* * *

قوله: «وينصب ما سواهما» أي: ينصب ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث، مع اللام كان، أو مع الألف.

وما سواهما ثلاثة أقسام: المضاف، والمضارع له، والمفرد النكرة، ويعنون بـ «المضارع للمضاف» اسمًا يجيء بعده شيء من تمامه، إمّا معمول للأوّل، نحو:

= بـ «أنشروا». «**كليبًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**يا لبكر**»: مثل السابق. «**أين**»: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بالخبر المحذوف. «**أين**»: الثانية توكيد لفظي للأولى. «**الفرارُ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضم.

جملة «يا لبكر»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أنشروا»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يا لبكر»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أين الفرارُ»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: إدخال اللام المفتوحة على ما أسماه الشارح بـ «المنادى المهدد» وهو يرى أنها ليست للاستغاثة إذ لا معنى للاستغاثة هنا.

(١) أي: البناء.

«يا طالعًا جبلاً»، و «يا حسنًا وجهُهُ»، و «يا خيرًا من زيد» وإما معطوف عليه عطف النسق، على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسمًا لشيء واحد، نحو: «يا ثلاثةً وثلاثين» لأن المجموع اسم لعدد معيَّن كـ «أربعة» و «خمسة»، فهو كـ «خمسة عشر»، إلا أنه لم يركب لفظه.

ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين أن يكون عَلَمًا أو لا، فإنه مضارع للمضاف، وهذا ظاهر مذهب سيبويه، وكذا تقول: «لا ثلاثة وثلاثين عندي».

وقال الأندلسي وابن يعيش: هو إنما يضارع المضاف إذا كان علمًا، وإلا فلا، فيقال عندهما في غير العلم: «يا ثلاثة والثلاثون أو الثلاثين»، كـ «يا زيد والحارث»، إذا قصد جماعة معينة، وإلا قلت: «يا ثلاثةً وثلاثين»، نحو: «يا رجلاً وامرأة» لغير معيَّن.

والأَوّل أَولى لطوله قبل النداء، وارتباطِ بعضه ببعض من حيث المعنىٰ، كما في: «يا خيرًا من زيد»، بل أشدّ.

وإمّا نعت هو جملة أو ظرف، نحو قولك: «يا حليمًا لا يَعجل»، و «يا جوادًا لا يبخل»، قال [من الطويل]:

١٠٨ ـ أيا شاعِرًا لا شاعِرَ اليومَ مِثْلُهُ   جَريرٌ وَلكنْ في كُلَيْبٍ تَواضُعُ

---

١٠٨ ـ **التخريج**: البيت للصلتان العبدي في خزانة الأدب ٢/ ١٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٦٥، ٥٦٨؛ والشعر والشعراء ١/ ٥٠٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٨؛ والكتاب ٢/ ٢٣٧؛ ولسان العرب ١/ ٧١٣ (كرب)؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٤٥؛ ومعاهد التنصيص ١/ ١١٩؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢١٥.

اللغة: واضحة

المعنى: يريد الشاعر أنّ جريرًا شاعِر لا نظير له، ولو لم يكن في قبيلته كليب تواضع لأَسْهَبَ في الفخر بشاعرها هذا.

الإعراب: «**أيا**»: حرف نداء. «**شاعرًا**»: منادى شبيه بالمضاف منصوب لأنه موصوف. «**لا**»: نافية للجنس. «**شاعرَ**»: اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب. «**اليوم**»: ظرف زمان منصوب متعلق بخبر «لا» وهو «مثله». «**مثله**»: خبر مرفوع، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**جرير**»: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير وهو جرير. «**ولكن**»: الواو: حرف استئناف لا محل له من الإعراب «لكن»: حرف استدراك. «في كليب»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم للمبتدأ «تواضعُ». «**تواضع**» مبتدأ مؤخر مرفوع.

جملة «يا شاعرًا»: ابتدائية لا محل لها، وجملة «لا شاعر اليوم مثله»: صفة لـ «شاعرًا» محلها النصب، وجملة «هو جرير»: استئنافية لا محل لها، وكذلك جملة «في كليب تواضع».

الشاهد فيه: أن «شاعرًا» في قوله «أيا شاعرًا» منادى شبيه بالمضاف لأنه موصوف بالجملة التي تليه، وهي «لا شاعر اليومَ مثله».

وقال [من الوافر]:

١٠٩ ـ أَعَبْدًا حَلَّ في شُعَبى غريبًا ... أَلُؤمًا لا أبا لَكَ وَاغْتِرابا

وقال [من الطويل]:

١١٠ ـ أدارًا بِحُزْوَى هِجْتِ للعَينِ عَبرةً ... فماءُ الهَوى يَرْفَضُّ أو يَتَرَقْرَقُ

---

١٠٩ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٦٥٠؛ وإصلاح المنطق ص ٢٢١؛ والأغاني ٨/ ٢١؛ وجمهرة اللغة ص ١١٨١؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٨٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٩٨؛ وشرح التصريح ١/ ٣٣١، ٢/ ١٧١، ٢٨٩؛ والكتاب ١/ ٣٣٩، ٣٤٤؛ ولسان العرب ١/ ٥٠٣ (شعب)؛ ومعجم ما استعجم ص ٧٩٩، ٨٦١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٩، ٤/ ٥٠٦؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٥٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٢١٢.

اللغة: شُعَبَى: اسم جبل يقع في طريق مكّة من البصرة.

المعنى: يتساءل الشاعر متعجّبًا: إنّ هذا العبد يظهر لؤمه في موطن غربته، فكأنّه قد جمع اللؤم والاغتراب، وهذا منتهى الصفاقة والنفاق.

الإعراب: **«أعبدًا»**: الهمزة: للنداء، «عبدًا»: منادى منصوب بالفتحة. **«حلّ»**: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره «هو». **«في شعبى»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «حلّ». **«غريبًا»**: حال منصوب. **«ألؤمًا»**: الهمزة: للاسفهام، «لؤمًا»: مفعول مطلق منصوب. **«لا»**: نافية للجنس. **«أبا»**: اسم «لا» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة. **«لك»**: اللام: زائدة، والكاف: في محلّ جرّ بالإضافة لـ «أبا» ويجوز اعتبار «لك» جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لاسم «لا» وخبرها محذوف. **«واغترابًا»**: الواو: حرف عطف، «اغترابًا»: معطوف على «لؤمًا» أي مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: «تغترب اغترابًا».

جملة «حلّ..»: في محلّ نصب نعت «عبدًا». وجملة «ألؤمًا...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا أبا لك»: اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه: أن «عبدًا» منادى شبيه بالمضاف لأنه موصوف بالجملة التي تليه، وهي «حلّ في شعبى».

١١٠ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص ٤٥٦؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٨٨؛ والكتاب ٢/ ١٩٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٦، ٥٧٩؛ وبلا نسبة في الأغاني ١٠/ ١١٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٥؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٣.

اللغة: حزوى: اسم موضع. هجت: حرّكت. العبرة: الدمعة. يرفضّ: يسيل متناثرًا. يترقرق: يظهر في العين دون أن ينحدر.

الإعراب: **«أدارًا»**: الهمزة: للنداء، «دارًا»: منادى منصوب لأنّه شبيه بالمضاف. **«بحزوى»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت «دارًا». **«هجت»**: فعل ماض، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«للعين»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «هجت». **«عبرة»**: مفعول به منصوب. **«فماء»**: الفاء: استئنافية، «ماء»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«الهوى»**: مضاف إليه مجرور. **«يرفضّ»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». **«أو»**: حرف عطف. **«يترقرق»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره «هو».

جملة «أدارًا»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هجت»: استئنافية لا محل لها من =

وقال [من الوافر]:

ألا يــا نَــخْــلــةً مِــن ذاتِ عِــرْقٍ ... عَــلَــيْــكِ وَرَحْــمَــةُ الــلَّــهِ الــسَّــلامُ[١]

فكلّ هذا مضارع للمصاف، سواء جعلته عَلَمًا أو لا.

وإذا لم تجعله علمًا، جاز أن يتعرّف بالقصد، كما في: «يا رجلُ»، وألاّ يتعرف لعدم القصد، كـ «يا رجلاً»، فتقول في النكرة: «يا حسنًا وجهه ظريفًا»، و «يا ثلاثة وثلاثين ظرفاء»، و «يا عبدًا حلّ في شُعَبَى غريبًا»[٢].

وتقول في المعرفة: «يا حسنًا وجهه الظريف»، و «يا ثلاثة وثلاثين الظرفاء»، وكان القياس في الموصوف بالجملة أو الظرف أيضًا، أن يجوز[٣]، نحو: «يا حليمًا لا يعجل، القدوس»؛ و «أدارًا بجزوى، الدارسة»، لكن كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة[٤]، فالوجه ألاّ يوصف إلا بالنكرة، على تقدير أنه كان موصوفًا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء، فتقول: «يا حليمًا لا يعجل، غفّارَ الذنوب».

هذا؛ وإن لم يكن المعطوف مع المعطوف عليه اسمًا لشيء واحد، بل كلّ منهما اسم لشيء مستقل، نحو: «يا رجل وامرأة»، أو لم يكن الوصف بالجملة أو الظرف، فليس متبوعها مضارعًا للمضاف، لأنه يجوز جعله مفردًا معرفة مستقلاً، فتقول: «يا رجل وامرأة»، و «يا رجل الظريف»، ولا يجوز مع قصد التعريف: «يا رجلاً وامرأة»، و «يا رجلاً ظريفًا»، بخلاف نحو: «يا ثلاثة وثلاثين»، إذ الأوّل لا يستعمل من دون الثاني من حيث المعنى، وبخلاف نحو: «يا حليمًا لا يعجل»، لأن الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة، ألا ترى أنك لا تقول في باب «لا»: «لا حليمًا لا يعجل»، و «لا غلامًا من الغلمان في الدار»، لأن الجملة والظرف يصحّ وقوعهما وصفًا للنكرة، فظهر أنهم مضطرون إلى جعل نحو: «يا حليمًا لا

= الإعراب. وجملة «ماء الهوى...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يرفضّ»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «يترقرق»: معطوفة على جملة «يرفضّ».
الشاهد فيه قوله: «أدارًا» حيث نصب المنادىٰ النكرة المقصود بالنداء، والقياس فيه البناء على الضمّ، ومسوّغ نصبه أنه منكور في اللفظ لاتصافه بالمجرور، ووقوعه موقع صفته، فكأنّه قال: أدارًا مستقرّةً بحزوى، فجرى لفظه على التنكير، وإن كان مقصودًا بالنداء.

(١) تقدم بالرقم ٦٣.

(٢) انظر الشاهد رقم ١٠٩.

(٣) أي: أن يجوز نعته بنعت معرّف منصوب.

(٤) وذلك لأنّه وُصف أوّلاً بالجملة، والجملة إن وُصف بها، لا تكون إلاّ وصفًا للنكرة.

يعجل»، و «أدارًا بحزوى» مضارعًا للمضاف مع قصد التعريف أيضًا، بخلاف نحو: «يا رجلاً ظريفًا».

فإن قيل: اجعل الجملة أو الظرف صلة لِـ «الذي»، وقد صحَّ وصفًا للمعرفة، قيل: يبعد الكلام إذن جدًّا عن أصله بزيادة الموصول، والنداء موضع الاختصار، ألا ترى إلى الترخيم وحذف حرف النداء.

وصرَّح الكسائي والفرّاء بتجويز نحو: «يا رجلاً راكبًا»، لمعيَّن، لجعله من قبيل المضارع للمضاف، حتى إنهما أجازا: «يا راكبًا» لِمعيَّن على حذف الموصوف. وفي كلام سيبويه، أيضًا، ما يشعر بجوازه.

وفيه إشكال؛ لاستلزام «لا رجلاً راكبًا»، ولا قائل به.

وأما سائر التوابع من البدل، وعطف البيان، والتأكيد، فلا يجوز أن يكون المنادى بها مضارعًا للمضاف، لأن شيئًا منها ليس مع متبوعها اسمًا لمسمًّى واحد، كما في: «ثلاثة وثلاثين» في العدد، فلا يلزم من ضمّ مبتوعاتها فساد. كما لزم في نحو: «يا حليمًا لا يعجل».

* * *

قوله: «و «يا رجلاً» لغير معيّن»، الفرّاء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة، بل يوجبان الصفة، نحو: «يا رجلاً ظريفًا»؛ ونحوُ قوله [من الطويل]:

١١١ ـ فيا راكبًا إمّا عَرَضْتَ فَبلِّغَنْ نَـدامـايَ مـن نَـجْـرانَ أنْ لا تَـلاقـيـا

١١١ ـ **التخريج**: البيت لعبد يغوث بن وقاص في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٤٣؛ وخزانة الأدب ٢/ ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧؛ وشرح اختيارات المفضّل ص ٧٦٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٦٧؛ وشرح المفصّل ١/ ١٢٨؛ والعقد الفريد ٥/ ٢٢٩؛ والكتاب ٢/ ٢٠٠؛ ولسان العرب ٧/ ١٧٣ (عرض)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٦؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٤١٣، ٩ / ٢٢٣؛ ورصف المباني ص ١٣٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٤٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٥؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٤.

اللغة: عرضت: أتيت العَروض، وهي مكة والمدينة وما حولهما. نداماي: ج ندمان، والنديم، أي الجليس إلى شرب الخمر. نجران: مدينة بالحجاز.

المعنى: يقول الشاعر لراكب: إذا أتيت العروض فبلّغ أصحابي بأنني لن ألتقي بهم بعد اليوم، لأنّه سيفارق الحياة.

الإعراب: «فيا»: **الفاء**: حسب ما قبلها، «**يا**»: حرف نداء. «**راكبًا**»: منادى منصوب. «**إمّا**»: «**إنْ**»: **حرف شرط جازم**، «**ما**»: زائدة، «**عرضت**»: فعل ماض مبنيّ على السكون، والتاء: فاعل، وهو فعل الشرط. «**فبلّغن**»: **الفاء**: رابطة لجواب الشرط، «**بلّغن**»: فعل أمر مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل: أنت. «**نداماي**»: مفعول به أوّل، وهو مضاف، **والياء**: في محلّ جرّ =

إنما جاز عندهما، إما لكون «راكبًا» وصفًا لموصوف مقدّر، أي: يا رجلاً راكبًا، أو لكونه معرفة، ولا يرى البصريون بأسًا بكون المنادى نكرة غير موصوفة، لا في اللفظ ولا في التقدير، إذ لا مانع من ذلك.

وأجاز ثعلب ضمَّ المنادى المضاف، والمضارع له، إذا جاز دخول اللام عليهما، نحو: «يا ضارب الرجل»، و «يا ضاربًا رجلاً»، وإن لم يَجُزْ دخول اللام، نحو: «يا عبد الله»، و «يا خيرًا من زيد»، لم يُجِزْ ضمَّهما.

ولعلّ ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلاً على أنّ الإضافة غير حقيقية، وأن المضاف كالمفرد، ولذلك جاز: «يا زيد الحسنُ الوجه»، برفع الوصف اتفاقًا، ولم يَجز في: «يا زيد ذا المال» إلاّ النصب، وأجرى المضارع للمضاف، إذا صلح للاّم مجرى المضاف.

* * *

٤ ـ توابع المنادى

قال ابن الحاجب:

وتوابع المنادى المبنيّ المفردة، من التأكيد والصفة، وعطف البيان، والمعطوف بحرف، الممتنع دخول «يا» عليه، تُرفع على لفظه، وتُنصب على محله؛ نحو: «يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ»، والخليل في المعطوف يختار الرفع، وأبو عمرو النصب، وأبو العباس: إن كان كـ «الحَسَن» فكالخليل، وإلا فكأبي عمرو؛ والمضافة المعنوية تنصب، والبدل والمعطوف غير ما ذكر، حكمه حكم المستقل مطلقًا، والعلَم الموصوف بـ «ابن» مضاف إلى علم آخر يُختار فتحه.

* * *

= بالإضافة. **«من»**: حرف جرّ. **«نجران»**: اسم مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف حال من «ندامى». **«أن»**: مخفّفة من «أنّ»، واسمها ضمير الشأن المحذوف تقديره: «أنّه» أي الحال والشأن. **«لا»**: النافية للجنس. **«تلاقيا»**: اسم مبنيّ على الفتح في محلّ نصب اسم «لا»، **والألف**: للإطلاق، وخبر «لا» محذوف تقديره: «أن لا تلاقي حاصل لنا». والمصدر المؤوّل من «أن» وما بعدها في محل نصب مفعول به ثانٍ للفعل (بلغ).

جملة (فيا راكبًا) الفعليّة على تقدير: «أدعو راكبًا»: بحسب ما قبلها. وجملة (فبلّغن) الفعليّة: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة (لا تلاقيا) الاسميّة: في محل رفع خبر «أنْ» المخففة.

والشاهد فيه قوله: «أيا راكبًا» حيث نصب المنادى، والفراء والكسائي لا يجيزان ذلك إلاّ أن يكون وصفًا لموصوف مقدّر، أو لكونه معرفة، أمّا البصريون فلا يرون بأسًا في ذلك.

قال الرضيّ:

كان عليه أن يقول: «توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة»، فإن توابعه لا ترفع، نحو: «يا زيدًا وعَمرًا»، ولا يجوز: «عمرو»، لأن المتبوع مبني على الفتح، وكذا توابع المنادى المجرور باللام، لا تكون إلا مجرورة، تقول: «يا لَزيد وعمرو»، ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور إعراب المتبوع؛ وأما نحو[١]: «ضَرْبُ زيد وعمرو»، فسيجيء الكلام عليه في باب الإضافة.

وقال الأصمعي: لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه، فارتفاع نحو: «الظريف»، في قولك: «يا زيد الظريف»، على تقدير: «أنت الظريفُ»، وانتصابه على تقدير: «أعني الظريفَ».

وليس بشيء، إذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع أحكامه.

ثم نقول:

توابع المنادى على ضربين: إما بدل أو عطف نسق مجرد من اللام، أو غيرهما من بقية التوابع الخمسة، وهي: النعت، والتأكيد، وعطف البيان، وعطف النسق ذو اللام.

والضرب الأوّل كالمنادى المستقل، أي كالمنادى الذي باشره حرف النداء، سواء كانا مفردين أو لا، وكان متبوعهما مضمومًا أو لا، فتقول: «يا زيدُ ورجلاً» إذا قصدت التنكير، كما تقول: «يا رجلاً»، وتقول: «يا زيدُ وَرجلُ»، إذا قصدت التعريف، وكذا: «يا عبدَ الله ورجلاً»، و «يا عبدَ الله ورجلُ».

وكذا إذا كان مضافًا أو مضارعًا له، نحو: «يا زيدُ وعبدَ الله»، و «يا عبدَ الله وطالعًا جبلاً».

وتقول في البدل: «يا زيدُ أخانا»، و «يا عبدَ الله أخُ»، وذلك لأن البدل سادٌّ مسدَّ المبدل منه، والأوّل في حكم الساقط؛ وعطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف، فإذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء، أعني اللام، جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف الذي باشره حرف النداء، هذا ما نصَّ عليه سيبويه[٢]؛ وأجاز: «يا زيدُ وعَمرًا» على الموضع إذ بين ما باشره حرف النداء

(١) أي: إتباع المجرور بالإضافة إلى المصدر باعتبار محلّه.

(٢) انظر: الكتاب ٢/١٨٦ ـ ١٨٧.

حقيقة، وبين ما هو في حكم المباشر فرق، قالوا ونظير ذلك: «ربَّ شاة وسخلتِها»[١].

وعلى ما أجاز، لا يمتنع نحو: «يا زيدُ وعمرٌو» بالرفع حملاً على اللفظ، وكذا أجاز: «يا عبدَ الله وزيدًا» بالنصب، وكل ذلك بناء على أنه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع. وكذا البدل سادٌّ مسدَّ المتبوع، وجائز قيامه مقامه، فجاز أن يكون في اللفظ كالنداء المستأنف.

والذي أرى أنّ عطف البيان هو البدل، كما يجيء في التوابع، فيطَّرد فيه حكم البدل، نحو: «يا عالم زيدُ»، و «يا ذا المال بكرُ»، بالضمّ فيهما؛ ويجوز في البدل ألاَّ يُجعل كالمستقلّ، فيقال: «يا عالم زيدٌ» بالرفع، كما يجيء في التوابع.

فإن قيل: فإذا كان البدل والمعطوف المجرّد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبوعهما، فليجز: «لا رجل غلامَ لعمرو» في البدل، و «لا غلام وجاريةَ» في العطف.

قلت: لم يطرد ذلك فيه، إمّا لأنّ بناء اسم «لا» للتركيب على ما قيل، ولا تركيب مع كون أحد جزأي المركّب مقدّرًا؛ وإما لأن عمل «لا» ضعيف لضعف مشابهتها لـ «إنَّ» كما يجيء في بابها، ألاَ ترى إلى انعزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها، نحو: ﴿**لا فيها غول**﴾[٢]، وإلى جواز انعزالها بتكرّر اسمها، فإذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها، فكيف تؤثّر مع تقديرها، بخلاف «يا»؛ على أنه قد جاء: «لا غلامَ وجاريةَ» بالفتح في المعطوف.

وأما الضرب الثاني من التوابع، أعني النعت، والتأكيد، وعطف البيان، عند النحاة[٣]، وعطف النسق ذا اللام، فنقول: إن كانت تابعةً للمنادى المعرب تبعته إعرابًا، معارف كانت أو نكراتٍ، إذ لا محلّ لمتبوعها.

وقال الأخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب: إنه يجوز فيه الرفع أيضًا، نحو: «يا رجلاً والحارثُ»، و «يا عبدَ الله والحارثُ»، وذلك لقوة حكم كونه في حكم المستأنف معنى، وكأنه باشره حرف النداء، كما تقول في «يا أيُّها الرجل»، وكذا أجاز ضمّ عطف البيان المفرد التابع للمعرب، نحو: «يا أخانا زيدُ»، وقال: إن هذا موضع قد اطّرد فيه المرفوع؛ وهو غريب، لم يذكره غيره،

---

(١) أي: إنه عطف «سخلتها» مع إضافته إلى الضمير على مجرور «رُبّ»، وهو نكرة.

(٢) الصافات: ٤٧.

(٣) احترز بقوله: «عند النحاة»، لأنه يرى أنّ عطف البيان هو البدل، وقد تقدّم هذا منذ قليل.

وقد قدَّمنا أن عطف البيان هو البدل فيلزم إذن ضمّه، إذا كان مفردًا، تبع المعرب أو المبني.

وإن كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادىٰ المبني على ما يرفع به، سواء كانت الضمة ظاهرة أو مقدّرة، نحو: «يا زيد» و «يا قاضي» و «يا فتى» و «يا هذا»، فلا تخلو التوابع من أن تكون مضافة أو لا، والمضافة إمّا لفظية، كما في: «يا زيد الحسن الوجه»، قال [من الكامل]:

١١٢ - يا ذا المُخَوِّفُنا بمَقْتَلِ شَيْخِهِ حُجرٍ، تمنِّيَ صاحبِ الأحلامِ

وكذا المضارع للمضاف، نحو: «يا هؤلاء العشرون رجلاً»، وإمّا معنوية، نحو: «يا زيدُ ذا المال»؛ والأولى حكمها حكم المفردات، لأن إضافتها كلا إضافة، فيجوز فيها الرفع والنصب، لأنها إذن في حكم المضارع للمضاف، والمضارع إذا كان تابعًا للمضموم ليس واجبَ النصب كالمضاف، أما إذا كان منادًى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب؛ والثانية، أي: المضافة إضافة معنوية، يجب نصبها، نحو: «يا زيدُ أبا عمرو»، في عطف البيان، و «يا زيدُ ذا المال» في الوصف، و «يا تميم كلّكم» في التأكيد، وجاز: «يا تميم كلّهم»(١) نظرًا إلى لفظ «تميم»، قبل النداء، لأن الخطاب فيه عارض، وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافًا إضافة حقيقية.

وابن الأنباري يجيز في هذه المضافات الرفع أيضًا، كما في المفرد.

---

١١٢ - **التخريج**: البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٣٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٥.

اللغة: واضحة.

المعنى: يخاطب الشاعر امرأ القيس بن حِجر، وكان امرؤ القيس قد توعَّد بني أسد الذين قتلوا أباه يقول: ما تمنيته لن يقع فهو أضغاث أحلام.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**ذا**»: اسم إشارة مبني على السكون في اللفظ، ولو كان معربًا لبُني على الضم كالمفرد، محله النصب. «**المخوّفنا**»: صفة لـ «ذا» لأنه في الأصل مبني على الضم، و «**نا**»: مضاف إليه محله الجر، هذا توجيه سيبويه ومن وافقه، ففي (المخوفنا) أقوال أخرى عرضها البغدادي في الخزانة ٢/ ٢١٢، ٢٢٩ - ٢٣٠، «**بمقتل**»: جارّ ومجرور متعلقان بـ «المخوّف». «**شيخه**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «الهاء»: مضاف إليه محله الجر. «**حجر**»: بدل من «شيخه». «**تمنّي**»: مفعول مطلق لفعل (تتمنى) المحذوف. «**صاحب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**الأحلام**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «يا ذا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تتمنى تمنّي صاحب الأحلام»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: وصف المنادى المبني على الضم بالمضاف بعْدَه مع رفع المضاف.

(١) أي: ويجوز عودة الضمير الذي للغائبين.

وإن لم تكن التوابع المذكورة مضافة، جاز رفعها ونصبها، تقول في الوصف: «يا زيد الظريفُ والظريفَ»، وفي عطف البيان عند النحاة: «يا عالم زيدٌ وزيدًا»، وفي التأكيد: «يا تميم أجمعون وأجمعين»، وفي المعطوف ذي اللام: «يا زيد والحارثُ والحارثَ»، وأمّا التوكيد اللفظي فإنّ حكمه في الأغلب حكم الأوّل إعرابًا وبناءً، نحو: «يا زيدُ زيدُ»، لأنه هو هو لفظًا ومعنى، فكأن حرف النداء باشره لما باشر الأول.

وقد يجوز إعرابه رفعًا ونصبًا، قال رؤبة [من الرجز]:

١١٣ - إنّي وَأَسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا لَقائِلٌ يا نَصْرُ نَصْرٌ نَصْرا

وفي جَعْل أبي عليّ، وجار الله: «يا زيد زيد» بدلاً، وجَعْل سيبويه إيّاه[1]

---

١١٣ - التخريج: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٧٤؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢١٩؛ والخصائص ١/ ٣٤٠؛ والدرر ٤/ ٢٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٣؛ وشرح المفصّل ٢/ ٣؛ والكتاب ٢/ ١٨٥، ١٨٦؛ ولسان العرب ٥/ ٢١١ (نصر)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٩٧؛ والأشباه والنظائر ٤/ ٨٦؛ والدرر ٦/ ٢٦؛ ولسان العرب ٤/ ٣٦٣ (سطر)، ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٨؛ والمقتضب ٤/ ٢٠٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٧، ٢/ ١٢١.

اللغة: الأسطار: ج السطر. نصر: هو نصر بن سيّار.

المعنى: أقسم بأسطار سُطِرْن سطرًا بأنه سينادي نصرًا ليعطيه ويساعده.

الإعراب: **«إنّي»**: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». **«وأسطار»**: الواو: للقسم حرف جرّ. **«أسطار»**: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف تقديره: «أقسم». **«سُطرن»**: فعل ماض للمجهول، والنون: نائب فاعل. **«سطرًا»**: مفعول مطلق منصوب. **«لقائل»**: اللام: المزحلقة، **«قائل»**: خبر «إنّ» مرفوع. **«يا»**: حرف نداء. **«نصر»**: منادى مبنيّ على الضمّ في محل نصب على النداء. **«نصر»**: عطف بيان على «نصر» مرفوع باعتبار لفظه. **«نصرًا»**: عطف بيان على «نصر» باعتبار المحلّ.

جملة (إنّي وأسطار...) الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة (.... أسطار) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها اعتراضيّة. وجملة (سطرن سطرًا) الفعليّة: في محلّ جرّ نعت لـ «أسطار». وجملة (يا نصر...) الفعليّة: في محلّ نصب مفعول به.

الشاهد فيه قوله: «يا نصر نصر نَصرًا»، فإنّ قوله: **«نصر»** الأوّل منادى، وقوله: «نصر» الثاني عطف بيان عليه باعتبار لفظه، وقوله: «نصرًا» الثالث عطف بيان عليه باعتبار محلّه، ولا يجوز في الثاني أو الثالث أن يجعل بدلاً من المنادى، وذلك لأنّ البدل على نيّة تكرار العامل، فلو أدخلت حرف النداء على واحد من هذين لما جاز رفع الأوّل ونصب الثاني، إذ كلّ واحد منهما علم مفرد، والعلم المفرد إذا دخل عليه حرف النداء وجب بناؤه على الضمّ، لكنّ عطف البيان ليس كذلك، بل يجوز فيه الإتباع على اللفظ فيرفَع، والإتباع على المحل فيُنصَب، ويروى: «يا نصرُ نصرًا نصرًا»، وفي هذه الرواية يجوز اعتبار «نصرًا» الأولى مفعولاً مطلقًا، والثانية توكيدًا له. وقيل: «نصر» الأوّل هو نصر بن سيّار، أمير خراسان، والثاني حاجبه، ونصب على الإغراء، يريد: يا نصر عليكَ نصرًا. وقيل: النصر: العطيّة، ويريد: يا نصر عطيّة عطيّة.

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٨٦.

عطف بيان، نظر، لأنّ البدل وعطف البيان، يفيدان ما لا يفيده الأوّل، من غير معنى التأكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد؛ فإن وصفت الثاني، نحو: «يا زيدُ زيد الطويل»، فأبو عمرو يضمّ الثاني أيضًا على أنه توكيد لفظي للأوّل موصوف، أو بدل منه بما حصل له من الوصف، كما في قوله تعالى: ﴿**بالناصية ناصية كاذبة**﴾[1]، كما ذكرنا في «لزيد صوتٌ صوتٌ حسن»، ولا يجوز أن يكون الثاني مع وصفه وصفًا للأول، كما جاز هناك، لأن العلَم لا يوصف به، وحكى يونس عن رؤبة أنه كان يقول: «يا زيد زيدًا الطويل»، بنصب «زيد» الثاني على أنه توكيد مثل «يا تميم أجمعين»، فلا يمتنع إذن رفعه، وذلك لأنك لما وصفته، صار مع صفته كالوصف للأول، فعلى هذا يكون رفع «زيد» الثاني ونصبه مع الوصف أكثر منهما لو لم يوصَف، لصيرورته مع الوصف كالوصف الأوّل، كما يجيء في قولهم: «لا ماءَ ماءً باردًا».

ثم اعلمْ أنه جاز الرفع في المفرد حملاً على اللفظ، ولم يَجُزْ في المضاف عند غير ابن الأنباري، لأن النصب في توابع المنادى المضموم، كان هو القياس، لأن التوابع الخمسة إنما وضعت تابعة للمعرب في إعرابه، لا للمبني في بنائه، ألا ترى أنك لا تقول: «جاءني هؤلاءِ الكرام» بجرّ الصفة حملاً على اللفظ، بل يجب رفعها على المحلّ؛ لكن لما كانت الضمّة التي هي الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله، صارت كالرفع، وصار حرف النداء كالعامل لها، وكذلك فتحة: «لا رجلَ»، فلمشابهة الضمّة للرفعة[2] جاز أن ترفع التوابع المفردة، لأنها كالتابعة للمرفوع، وقلّل شيئًا من استنكار تبعية حركة الإعراب لحركة البناء التي هي خلاف الأصل كونُ الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد، لأنه لو كان منادًى، لتحرّك بشبه الرفع أي الضمّ، بخلاف التابع المضاف، إذ المنادى المضاف واجب النصب.

وأما ابن الأنباري، فلم ينظر إلى تصوّر وقوعها موقع المنادى، بل نظر إلى مشابهة متبوعها للمرفوع، وتابع المرفوع مرفوع، سواءٌ كان مضافًا أو مفردًا، وليس ببعيد في القياس، لكنه لم يثبت.

فإن قيل: فلِم لَمْ يَجُزْ بناء التوابع المفردة، ولا سيما الوصف منها، كما جاز في: «لا رجل ظريفَ»، فكنت تقول: «يا زيدُ الظريفَ»، واللام لا تمنع البناء، كما لم تمنع في: «الخمسة عشر».

---

(١) العلق: ١٥ ـ ١٦.

(٢) أي: للرفع.

قلت: إنما جاز ذلك في «لا»، لأن المنفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف، فكأن «لا» باشرت الوصف، وذلك لأن معنى «لا رجل ظريفَ فيها»: لا ظرافة في الرجال الذين فيها، فالمنفيّ مضمون الصفة، فهي لنفي «الظرفاء» لا لنفي «الرجال»، فكأنه قيل: «لا ظريفَ فيها»، بخلاف: «يا زيد الظريف»، فإن المنادى لفظًا ومعنى هو المتبوع، فبان الفرق، على أنه أورد الأخفش في «مسائله»[1] الكبير: إن بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان، نحو: «يا زيدُ الطويل»، و «يا عالمُ زيد» إنهما مبنيّان على الضم كما في البدل، وقد قدَّمنا أن عطف البيان هو البدل.

* * *

قوله: «والخليل في المعطوف يختار الرفع»، أي: في المنسوق ذي اللام، وإنما اختار الرفع مع تجويز النصب، نظرًا إلى المعنى لأنه منادًى مستقل معنى، وإن لم يصحّ مباشرة حرف النداء له، فالرفع أولى تنبيهًا على استقلاله معنًى، كما في «يا أيها الرجل».

وأبو عمرو بن العلاء يختار النصب لأنه، لأجل اللام، يمتنع وقوعه موقع المتبوع، فاستُبعد أن تجعل حركته كحركة ما باشره الحرف؛ وكان الوجه أن ينظر إلى كونه تابعًا، والوجه في التوابع أن تتبع متبوعاتها في الإعراب لا في البناء.

ويلزم الخليلَ وأبا عمرو، نظرًا إلى العلتين المذكورتين، اختيار الرفع أو النصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم.

* * *

قوله: «وأبو العباس، إن كان كالحسن فكالخليل»، أي: المبرّد يوافق الخليل في اختيار الرفع إذا كان ذو اللام مثل «الحسن» في عروض اللام، وجواز حذفها، فكأنه، إذن مجرد عن اللام؛ ويوافق أبا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام، كما في «الصعق»، لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقًا، فكيف يضم؟

* * *

٥ ـ لزوم «ألْ» وعروضها في العلم

ويحتاج ههنا إلى معرفة لزوم اللام[2] وعروضها في الأعلام، وذلك بأن ينظر

(١) هو أحد مؤلّفات الأخفش، وله أيضًا المسائل الصغير، والمسائل الأوسط.

(٢) يريد «أل»، واللام وحدها عند بعض النحاة هي حرف التعريف.

إلى العلم، فإن كان غالبًا، أي: كان في الأصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس، لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس، ولا بد أن يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد، ليفيد الاختصاص به، وصار بكثرة الاستعمال علمًا له، ويسمَّى ذلك بالعلَم الاتفاقي، كانت اللام[١] في مثله لازمة، لأنه لم يصر علمًا إلا مع اللام، فصارت كبعض حروف ذلك العلم، وذلك إما في الاسم كـ «البيت»[٢]، و «النجم»[٣]، و «الكتاب»[٤]، وإما في الصفة كـ «الصَّعِق»[٥].

ومن الأعلام الاتفاقية ما يكون بالإضافة، نحو: «ابن عباس»، و «ابن الزبير».

وإن لم يكن غالبًا فإمّا أن يكون منقولاً من الصفة أو المصدر، أو لا، والمنقول من أحدهما كـ «العباس» و «الحَسن» و «الحُسَين» و «الفضل» و «العَلاء» و «النضر»، تكون اللام فيه عارضة غير لازمة، لأنها لم تصر مع اللام أعلامًا حتى تكون كأحد أجزائها، بل إنما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية، وإن لم يكن العلم محتاجًا إلى التعريف، وذلك للمح الوصفية الأصلية، ومدح المسمَّى بها إن كانت متضمنة للمدح كـ «الحسن» و «الحسين»، وذمّه إن كانت متضمنة للذم، كـ «القبيح»، و «الجهم»، لو سُمِّي بهما، فكأنك أخرجتها عن العلميَّة وأطلقتها على المسمَّيْن أوصافًا؛ ومن ثَمَّ قيل في المثل: «إنما سُمِّيتَ هانئًا لتهنأ»[٦].

والصفات قبل العلمية إذا استعملت في بعض ما تصح له، كانت مع اللام، كـ «الضارب» لبعض الموصوفين بالضرب، وكذا المصادر، أجريت مجرى الصفات، لأنه قد يوصف بها، نحو: «صوم» و «زور» و «عدل».

---

(١) قوله: «كانت اللام» جواب قوله: «فإن كان غالبًا».

(٢) غلب «البيت» على «الكعبة».

(٣) غلب «النجم» على الثريّا.

(٤) غلب «الكتاب» على «كتاب سيبويه».

(٥) هو خُويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب الكلابيّ. سُمّي بذلك لأنه عمل طعامًا لقومه بعُكاظ، فجاءت ريح بغبار، فسبَّها ولعنها، فأرسل الله عليه صاعقة فأحرقته. وقيل: الصَّعِق أن يسمع الإنسان الهدّة الشديدة فيصعق لذلك ويذهب عقله. والصَّعِق الكلابيّ أحد فرسانهم، سُمّي الصَّعق لأنّ بني تميم ضربوه ضربة على رأسه فأمّته، فكان إذا سمع الصوت الشديد صَعِق، فذهب عقله. خزانة الأدب ١/ ٤٣٠.

(٦) ورد المثل في زهر الأكم ١/ ١٣٢؛ وفصل المقال ص ٢٤٥؛ وكتاب الأمثال ص ١٦٤؛ ولسان العرب ١/ ١٨٦ (هنأ)؛ والمستقصى ١/ ٤١٨، ومجمع الأمثال ١/ ١٨، ٩٤؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٥١٣.

وهنأ: أعطى. والمعنى أنك سُمّيت بهذا الاسم لتُفْضِل على الناس. يُضرب في الحثّ على العطاء.

وليس جواز دخول اللام في الأعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردًا، ألا ترى أنك لا تقول في «محمد»، و «علي»: «المحمد»، و «العليّ»، بل يجوز دخول اللام في أكثرها.

وما ليس منقولاً من الوصف والمصدر، فإن كان في الأصل المنقول منه معنى المدح أو الذمّ، فالأولى جواز لمح الأصل، نحو: «الأسد» في المسمَّى بـ «أسد»، و «الكلب» في المسمَّى بـ «كلب»؛ قالوا: «بنو الليث» في «بني ليث بن بكر بن مناة».

وإن لم يكن في الأصل المنقول منه ذلك، لم تدخله اللام، إلا إذا وقع اشتراك اتفاقي، فحينئذ، إما أن تضيف العلَم أو تعرّفه بـ «اللام»، وإن كان في الأصل فعلاً، وليسا بمطردين قياسيَّين، قال [من الطويل]:

١١٤ ـ عَلا زَيْدُنا يومَ النّقا رَأسَ زَيْدِكُمْ   بِأَبْيَضَ ماضي الشَّفْرَتَيْنِ يَمانِ

وقال [من الطويل]:

١١٥ ـ رَأيتُ الوَليدَ بْنَ اليَزيدِ مباركًا   شَديدًا بأَحْناءِ الخِلافةِ كاهِلُهْ

---

١١٤ ـ **التخريج**: البيت لرجل من طيِّىء في شرح شواهد المغني ١/ ١٦٥؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٧١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٩، ١٩١؛ وجواهر الأدب ص ٣١٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٢٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٢، ٤٥٦؛ وشرح الأشموني ١/ ١٨٦، ٢/ ٤٤٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٥٣؛ وشرح المفصل ١/ ٤٤؛ ولسان العرب ٣/ ٢٠٠ (زيد).

اللغة: علاه بالسيف: ضربه به. يوم النقا: معركة من معارك بني طيِّىء. شفرتا السيف: حدّاه. الماضي: القاطع. يمانٍ: نسبة إلى اليمن.

المعنى: لقد ضرب زيد من قبيلتنا زيدًا من قبيلتكم يوم النقا بسيفه الأبيض القاطع الحدّين المصنوع في اليمن.

الإعراب: «**علا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. «**زيدنا**»: فاعل مرفوع بالضمّة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**يوم**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (علا). «**النقا**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف. «**رأس**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**زيدكم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «كم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**بأبيض**»: جار ومجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، متعلّقان بـ (علا). «**ماضي**»: صفة (أبيض) مجرور بكسرة مقدّرة على الياء. «**الشفرتين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. «**يمان**»: صفة ثانية لـ (أبيض) مجرورة بكسرة مقدّرة على الياء المحذوفة.

جملة «علا زيدنا»: ابتدائية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «زيدنا» حيث أضاف العلم إلى الضمير، فأجرى (زيدًا) مجرى النكرة، ثمّ عرّفه بإضافته إلى الضمير.

١١٥ ـ **التخريج**: البيت لابن ميّادة في ديوانه ص ١٩٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٢٦؛ والدرر ١/ ٨٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٤؛ ولسان =

وأما أعلام أيام الأسبوع، كـ «الأحد»، و «الاثنين»، و «الثلاثاء»، و «الأربعاء»، و «الخميس»، فمن الغوالب فتلزمها اللام، وقد يُجرَّد «اثنان» من اللام دون أخواته، نحو قولهم: «هذا يوم اثنين مباركًا فيه».

وإنما حكمنا بكونها غالبة، وإن لم يثبت «الثلاثاء»، و «الأربعاء»، و «الخميس» أجناسًا بمعنى الثالث والرابع والخامس، محافظةً على القاعدة الممهّدة، في كون الأعلام اللازمة لامها في الأصل أجناسًا صارت بالغلبة أعلامًا مع لام العهد، فيقدَّر كونها أجناسًا، وكذا في نحو: «الثريا»، و «الدبران»، و «العيُّوق»، و «السِّماك»، وإن لم تثبت ألفاظها أجناسًا، ولم نَعرف في بعضها أيضًا معنى شاملاً للمسمَّى المعيَّن ولأخواته، كما عرفنا في «الثلاثاء» و «الأربعاء»، وربَّما يكون في هذه الأعلام ما ثبت لفظه جنسًا، لكن لا يُعرف كيفيّة غلبته في واحد من جنسه، كـ «المشتري» في الكوكب المعيَّن، فإنّا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه، ولذلك قال سيبويه: وما لم يُعرف مِن هذا الجنس أصله، فملحق بما عرف، وعند المصنف: ما لزمته اللام من الأعلام التي لم يثبت استعمال ألفاظها في الجنس الشامل لذلك المعيَّن ولغيره، كـ «الثلاثاء»، و «الأربعاء»، و «الدبران»، و «المشتري» ليست من الغوالب، لأن العلم الغالب: ما كان جنسًا ثم صار بالغلبة عَلَمًا؛ قال: بل هي أسماء موضوعة لمسمّياتها.

= العرب ٣/ ٢٠٠ (زيد)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢١٨، ٥٠٩؛ ولجرير في لسان العرب ٨/ ٣٩٣ (وسع)، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٢٢؛ والأشباه والنظائر ١/ ٢٣، ٨/ ٣٠٦، والإنصاف ١/ ٣١٧؛ وأوضح المسالك ١/ ٧٣؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٤٧، ٩/ ٤٤٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٨٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٥٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٣٦؛ ومغني اللبيب ١/ ٥٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤.

اللغة: الوليد بن يزيد: هو الخليفة الأموي الحادي عشر، خلف عمّه هشام بن عبد الملك، وكان يجيد قول الشعر، ويحبّ شرب الخمرة. الأحناء: ج الحنو، وهو الجانب والناحية. الكاهل: ما بين الكتفين.

المعنى: إنّه رأى الوليد بن يزيد ميمون الطائر، وقادرًا على تحمّل أعباء الخلافة.

الإعراب: **«رأيت»**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، **والتاء**: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **«الوليد»**: مفعول به أوّل منصوب بالفتحة. **«بن»**: نعت «الوليد» منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«اليزيد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«مباركًا»**: مفعول به ثان لـ «رأى» منصوب بالفتحة الظاهرة، أو حال. **«شديدًا»**: معطوف على «مباركًا» بحرف عطف محذوف، أو حال ثانية إن عددنا الأولى حالاً. **«بأحناء»**: الباء: حرف جر، «أحناء»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بـ «شديدًا»، وهو مضاف. **«الخلافة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«كاهله»**: فاعل «شديدًا» مرفوع بالضمة. وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «رأيت الوليد...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «اليزيد» حيث أدخل عليه «أل»، وذلك لأنّ العلم إذا وقع فيه اشتراك اتفاقيّ جاز تعريفه بـ«أل»، يعني: يزول تعريف العلميّة بأن يُنكّر ثمّ يُعرَّف بـ «أل».

وإنما ارتكب سيبويه تلك الطريقة، إجراءً لِلاّزم لامها مجرى واحدًا في التقدير، لمَّا أمكن، وكان الأكثر ما ثبت جنسيّته، ثم اختص بواحد من الجنس، فألحق القليل بالأعمّ الأغلب.

فالغوالب عند سيبويه، على أربعة أقسام: أحدها ما ثبتت جنسيته لفظًا، ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمَّى المعيَّن ولأخواته، كـ «النجم» و «الصعق» و «ابن عباس»؛ وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كـ «الثلاثاء»، وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبتت جنسية لفظه كـ «المشتري»، ورابعها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه، كـ «الدبران» و «العيُّوق» للكوكبين لمن لا يعرف معنى «العوق» و «الدبور»، فيهما، هذا بطوله.

* * *

ومذهب المبرّد(١) ليس ما أحال عليه المصنف، ولا يدلّ عليه كلامه، وذلك أنه قال، إن كانت اللام في العلم، اخترت مذهب الخليل، لأن الألف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف، بل يلمح بهما الوصفية الأصلية فقط، فكأنه مجرد عنهما لأن تعريفه بالعلمية، قال: وإن كانت اللام في الجنس اخترت مذهب أبي عمرو، لأن اللام، إذن، تفيد التعريف، فليس الاسم كالمجرد عنها، فعلى هذا، مذهب المبرد في «الحسن» و «الصعق» معًا اختيار الرفع، لأن اللام لا تفيد التعريف، وهذا، كما ترى، خلاف ما نسب إليه المصنف.

قوله: «والمضافة المعنوية»، أي: التوابع المضافة، وهي في مقابلة قوله قبل: «وتوابع المبنيّ المفرد»، وليس في نسخ «الكافية»(٢) تقييد المضافة بالمعنوية ولا بد منه، لأن اللفظية، كما ذكرنا، جارية مجرى المفردة. وذكر في شرح المفصّل(٣) في تجويز الرفع في نحو: «يا ذا المخوفنا»، وفي نحو [من الكامل]:

١١٦ ـ يا صاحِ يا ذا الضامِرُ العَنْسِ [والرَّحْلِ ذي الأنساعِ والحِلْسِ]

---

(١) عاد هنا الشارح إلى موضوعه الأصليّ، بعد أن استطرد طويلاً في بيان الأعلام الغالبة. والموضوع الأصليّ هو التعليق على ما قاله ابن الحاجب في مذهب المبرّد.

(٢) أي: نسخ رسالة الكافية التي كتب الرضيُّ شرحه هذا عليها. (٣) انظر: شرح المفصل ٢/ ٨.

١١٦ ـ **التخريج**: البيت لخالد بن مهاجر في الأغاني ١٠/ ١٠٨، ١٠٩، ١٣٦؛ ولخزز بن لوذان في خزانة الأدب ٢/ ٢٣٠، ٢٣٣؛ والكتاب ٢/ ١٩٠؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٣٠٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٠؛ وشرح المفصل ٢/ ٨؛ ومجالس ثعلب ١/ ٣٣٣، ٢/ ٥١٣؛ والمقتضب ٢/ ٥٤، ٤/ ٢٢٣؛ والمقرب ١/ ١٧٩.

مع أنهما مضافان، علّتين[1]: إحداهما أن صفة اسم الإشارة لا تكون إلا مفردة، كما يجيء في باب الوصف، فكأنه قال: «يا ذا الرجل الضامر العنس»، فالصفة في الحقيقة مفردة. والثانية أن اللام في «الضامر» و «المخوف» اسم موصول مع صلته في حكم المفرد، وإن كان مضارعًا للمضاف، فكأنه قال: الذي ضمرت عنسه، ولو كان: ضمرت عنسه، يقبل الحركة لم تكن إلا الرفع، فكذا ما كان مثله.

وتزولُ علَّتاه في قولك: «يا زيد الحسنِ الوجه»، فإن الموصوف ليس باسم الإشارة، ولا يكون الألف واللام، موصولاً إلا في اسم الفاعل أو المفعول، ويجوز رفع الوصف اتفاقًا، فالأولى ما قدّمناه، وهو أن المضاف اللفظي وإن كان مضارعًا للمضاف، لكن لا يجري تابعًا مجرى المضاف في وجوب النصب، بل إنما يجري مجراه إذا كان منادى.

* * *

قوله: «غير ما ذكر»، أي: غير ذي اللام. قوله: «مطلقًا» أي: مفردين كانا أو لا، وكان متبوعهما مضمومًا أو لا.

* * *

= **اللغة**: الضامر: قليل اللحم، وفي المطيّ: كناية عن كثرة الأسفار. العنس: الناقة الشديدة. الرحل: ما يوضع على ظهر المطيّة لتركب. الأنساع: ج النسع، وهو سير يربط به الرحل. الحلس: كساء يوضع على ظهر المطيّة تحت البرذعة.

المعنى: يا صاحبي، يا صاحب الناقة الشديدة التي أهزلها السفر الطويل والترحال المتواصل، والرحل المشدود بسير عريض فوق الحلس.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«صاح»**: منادى مرخّم، أصله «صاحبُ» مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب. **«يا»**: حرف نداء. **«ذا»**: اسم إشارة منادى مبنيّ في محلّ نصب. **«الضامر»**: نعت «ذا» ويجوز فيه الرفع إتباعًا له على اللفظ، أو النصب إتباعًا له على المحلّ الإعرابي، وهو مضاف. **«العنس»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«والرّحل»**: الواو: حرف عطف، «الرحل»: معطوف على «العنس» مجرور بالكسرة. **«ذي»**: نعت «الرحل» مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. **«الأنساع»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«والحلس»**: الواو: حرف عطف، «الحلس»: معطوف على «الأنساع» مجرور بالكسرة.

جملة «يا صاح» الفعليّة: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يا ذا الضامر»: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «يا ذا الضامر العنس» فإنّ «ذا» منادى مبنيّ، و «الضامر العنس» نعت مقترن بـ «أل» وقد روي بالرفع والنصب، فدلّ مجموع الروايتين على أنّ النعت إذا كان بهذه المنزلة جاز فيه الوجهان.

(١) قوله: «علّتين»: مفعول به للفعل «ذكرَ» في قوله: «وذكر في شرح المفصّل».

قوله: «والعلم الموصوف بـ «ابن»، حكم «ابنة» حكم «ابن» فيما ذكر، وأما «بنت» فليست مثلهما في النداء، أما في غير النداء ففي جريها مجراهما وجهان: الأولى المنع، لأن التخفيف معهما لفظًا وخطًّا، إنما هو لكثرة الاستعمال، ولم يكثر استعمال «بنت»؛ والشرط أن يكون العلم موصوفًا بـ «ابن» متصلاً بموصوفه، احترازًا عن نحو: «يا زيد الظريف ابن عمرو»، فإنه لا يفتح المنادى في مثله، إذ مثله غير كثير الاستعمال، فالشروط أربعة: وهي كون المنادى علَمًا، احترازًا عن نحو: «يا رجل ابن زيد» وكونه موصوفًا بـ «ابن»، احترازًا عن نحو: «يا زيد: ابنُ عمرو في الدار» على أنّ «ابن عمرو»، مبتدأ[1]، وكون «ابن» متصلاً كما ذكرنا، وكونه مضافًا إلى علم، احترازًا عن نحو: «يا زيد ابن أخينا»، فإذا اجتمعت الشروط، اختير فتح المنادى، ولا يجب، وقد ذهب بعضهم إلى وجوبه.

وإنما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط، لكثرة وقوع المنادى جامعًا لها، والكثرة مناسبة للتخفيف، فخفّفوه لفظًا بفتحه، وسهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الأصل، لكونه مفعولاً.

وخفّفوه خطًّا بحذف ألف «ابن»، و «ابنة»[2].

والكوفيون يجوِّزون فتح المنادى العلم الموصوف بأي صفة منصوبة كانت، نحو: «يا زيدَ ذا المال».

وبعض البصريين يجوِّزون فتح المنادى المفرد المعرفة، علمًا كان أو لا، إذا وقع موصوفًا بـ «ابن»، الواقع بين متّفقي اللفظ، نحو: «يا عالمَ ابن العالم».

والعلم المتصف بـ «ابن» و «ابنة»، الجامع للشرائط الأربع في غير النداء يخفّف بحذف تنوينه وجوبًا، وبحذف ألف «ابن» خطًّا، أيضًا، نحو: «جاءني زيدُ بن عمرو».

وقوله [من الرجز]:

١١٧ ـ جـارِيـةٌ مـن قَـيْـسِ بْـنِ ثَـعْـلَـبَـهْ

---

(١) أي: إنّ جملة «ابن عمرو في الدار» هي إخبار لزيد بمضمونها بعد ندائه.

(٢) وقيّد العلماء هذا الحذف بألا يقع في أوّل السطر كتابةً، فإن وقع لم تُحذف الألف، كما قيَّدوه بشروط أخرى في أكثرها خلاف بين النحاة.

انظر كتابنا: «الممنوع من الصرف بين مذاهب النحاة والواقع اللغوي» ص ٢٣٤ ـ ٢٤١.

١١٧ ـ **التخريج**: الرجز للأغلب العجليّ في ديوانه ص ١٤٨؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٣٦؛ والدرر ٣/ ٣٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٦؛ والكتاب ٣/ ٥٠٦؛ ولسان العرب ١/ ٢٣٨ (ثعلب)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٩١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧٠؛ ولسان العرب ١/ ٦٥٩ (قبب)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٦. =

شاذ.

وإن اختلَّ إحْدى الشرائط لم يحذف التنوين، ولا الألف خطًّا، والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ «ابن»، و «ابنة»، لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما، لأنه لا يكثر استعمالهما كذلك، وكذا المعتبر كون العلم الموصوف مفردًا، لأن المثنى والمجموع ليسا بعلمين، أيضًا، ولا يكثر استعمالها.

* * *

٦ ـ نداء المعرف باللام

قال ابن الحاجب:

وإذا نودي المعرّف باللام، قيل: «يا أيُّها الرجل»، و «يا هذا الرجل»، و «يا أيهذا الرجل»، والتزموا رفع «الرجل» لأنه المقصود؛ وتوابعه لأنها توابع معرب، وقالوا: «يا ألله» خاصة.

* * *

قال الرضيّ:

لو دخل اللام المنادى، فإما أن يُبنى معها وهو بعيد، لكون اللام معاقبة للتنوين، فهي كالتنوين، فمن ثمَّ قلَّ بناء الاسم معها كـ «الخمسة عشر» وأخواته، و «الآن»؛ فاستكره دخولها مطردًا في المنادى المبنيّ.

وإمّا أن يُعرب، وهو أيضًا بعيد، لحصول علّة البناء، وهي وقوع المنادى موقع الكاف، وكونه مثله في الإفراد والتعريف.

وقال بعضهم: إنما لم يجمعوا بينهما، كراهة اجتماع حرفي التعريف، وفيه نظر، لأن اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة لا يُستنكر، كما في: «لَقد»، و «ألا إنَّ»[1]، على ما يجيء في موضعيهما، قالوا: وليس

= **اللغة**: واضحة.

المعنى: يريد أن هذه المرأة التي يهجوها جارية من قبيلة قيس بن ثعلبة.

الإعراب: **«جارية»**: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذه جارية. **«من قيسٍ»**: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ «جارية». **«بن»**: صفة لـ «قيسٍ» مجرورة مثله. **«ثعلبة»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، وسكن للقافية بعد قلب تائه هاءً.

جملة «هذه جارية» ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه: أن تنوين «قيسٍ» شاذ لأن «ابن» وقع بين علمين ثانيهما أب للأول، و «ابن» صفة للعلم الأول.

(١) اجتمع في «لقد» لام التوكيد وحرف التحقيق، وفي «ألا إنّ» حرفان للاستفتاح ويدلآن على الثبوت، وتزيد «إنّ» بإفادتها التوكيد.

المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين، بدليل قولك: «يا هذا»، و «يا عبد الله»، و «يا أنت»، و «يا ألله»؛ بل الممتنع اجتماع أداتي التعريف لحصول الاستغناء بأحدهما.

وقال المبرّد، في الأعلام: إنها تنكّر ثم تعرّف بحرف النداء، ولا يتم ما قال في: «يا ألله»، و «يا عبد الله».

وقال المازني في اسم الإشارة: يُنكَّر ثم يُجبر بحرف النداء، ومن ثَمَّ لا يقال: «هذا أقبِل»، أي: يا هذا.

ولا حاجة إلى ما ارتكبا، إذ لا منع من كون الشيء المعيَّن مواجَهًا مقصودًا بالنداء، وأيّ محذور من اجتماع مثل هذين التعريفين؟

هذا، ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء، طلبوا اسمًا مبهمًا غير دالٍّ على ماهية معيَّنة، محتاجًا بالوضع في الدلالة عليها إلى شيء آخر؛ يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه إلى مخصّصه الذي هو ذو اللام.

وذلك أن من ضرورة المنادى أن يكون متميّز الماهية، وإن لم يكن معلوم الذات، فلا معنى لنحو: «يا شيء»، و «يا موجود»، إلا أن يكنى بمثلهما عن أن المخاطب ما فيه شيء مما يكون في العقلاء، إلا أنه يقع عليه اسم الشيء والموجود، وهذا مجاز، وكلامنا في الحقيقة.

فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة «أيًا» بشرط قطعه عن الإضافة، إذ هي تخصّصه، نحو: «أيّ رجل»، واسمَ الإشارة، وأما لفظ «شيء»، وما بمعنى «شيء»، فإنهما وإن كانا مبهمين، لكن لم يوضعا على أن يزال إبهامهما بالتخصيص، بخلاف: «أيّ»، واسم الإشارة، فإنهما وضعا مبهمين مشروطًا إزالة إبهامهما بشيء؛ أما اسم الإشارة فبالإشارة الحسية، أو بالوصف، وأما «أيّ»، فباسم آخر بعده.

وأما ضمير الغائب فإنه وضع مبهمًا مشروطًا إزالة إبهامه بما قبله لا بما بعده، وإن اتفق ذلك[1]، فالأغلب أن يكون منكرًا، كما في: «ربّه رجلاً»، وأما نحو: «رأيته زيدًا» فقليل، وأما الموصول فإنه وإن أزال إبهامه ما بعده، لكنه جملة.

ثم نقول: إن «أيًا» المقطوع عن الإضافة، أحوج إلى الوصف من اسم

(١) أي: إزالة إبهامه بما بعده.

الإشارة، لأنه، كما ذكرنا، وضع مبهمًا مُزال الإبهام باسم بعده، بخلاف اسم الإشارة، فإنه قد يزول إبهامه بالإشارة الحسية.

فلهذا قد يقتصر على: «يا هذا»، دون: «يا أيّها»؛ ومن ثَمَّ جوَّز بعضهم في نعت: «يا هذا» النصب والرفع كما في: «يا زيد الظريف»، وأوجب رفع نعت «أيّ».

وفصَّل بعضهم في وصف: «يا هذا»، فقال: إن كان لبيان الماهية، نحو: «يا هذا الرجل»، وجب الرفع لأنه مستغنًى عنه، وإلاَّ جاز الرفع والنصب، نحو: «يا هذا الطويل» رفعًا ونصبًا.

وأما المازني والزجّاج فجوَّزا النصب والرفع في وصف اسم الإشارة «وأيّ»، قياسًا على نحو: «يا زيد الظريف»، ولم يثبت.

وإنما قطع «أيّ» المتوصل به إلى نداء ذي اللام عن الإضافة، لما ذكرنا، من قصد الإبهام، وأيضًا، لو لم يقطع عن الإضافة لكان منصوبًا، وكذا ذو اللام الذي هو وصفه، فلم يمكن التنبيه بنصبه، على كونه مقصودًا بالنداء، كما أمكن بلزوم الرفع وترك النصب.

وأُبدل «هاء» التنبيه من المضاف إليه، لأنه لم يكن يخلو من مضاف إليه أو من تنوين قائم مقامه، نحو: ﴿**أيًا ما تدعوا**﴾[1]، وليس هذا موضع التنوين، وأيضًا التنوين بدل من مضاف إليه معلوم مقدر، كما في قوله تعالى: ﴿**ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات**﴾[2]، و ﴿**كُلاً هدينا**﴾[3] والقصد ههنا الإبهام، وهاء التنبيه أيضًا مناسب للنداء، إذ النداء أيضًا تنبيه، ثم لكون اسم الإشارة أوضح من «أيّ»، وصف «أيّ» به في بعض المواضع نحو: «يا أيّهذا»، فيقتصر عليه.

وإنما توصّل بـ «أيّ» إلى نداء اسم الإشارة، لأن اسم الإشارة في الأصل ما يشار به للمخاطب إلى شيء، فهو في أصل الوضع لغير المخاطب، ولهذا يؤتى فيه بحروف الخطاب كما يجيء في بابه، فتحُوشي في بعض الأماكن من أن يدخله حرف يجعله مخاطبًا أي: حرف النداء، ففصل بينهما بـ «أيّ» في بعض المواضع، لتناكرهما في الظاهر، ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس، نحو: «يا أيّهذا الرجل»، فعلى ما ذكرنا ليس هذا التركيب مصوغًا لأجل نداء المعرّف باللام، على ما أومأ إليه المصنّف، بل لأجل نداء اسم الإشارة، بدليل اقتصارهم كثيرًا على نحو: «يا أيّهذا» من دون الوصف باسم الجنس.

---

(١) الإسراء: ١١٠.

(٢) الزخرف: ٣٢.

(٣) الأنعام: ٨٤.

وقال الأخفش في: «يا أيّها الرجل»: «أيّ» موصول، وذو اللام بعده خبرُ مبتدأ محذوف، والجملة صلة «أيّ»، وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادَى، ولا سيَّما إذا زيد عليه كلمتان أعني «أيّها»؛ ويصحّ تقوية مذهبه بكثرة وقوع «أيّ» موصولة في غير هذا الموضع، ونُدور كونها موصوفة، كما يجيء في باب الموصولات.

قيل: لو كانت موصولة، لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها، والجواب أنه إذا حذف صدر صلتها، فالأغلب بناؤها على الضمّ، كما يأتي في الموصول، فحرف النداء، على هذا، يكون داخلاً على اسم مبنيّ على الضمّ، فلم يغيِّره وإن كان مضارعًا للمضاف، كما في قولك: «يا من قال كذا».

والأكثرون على أن ذا اللام وصف لاسم الإشارة في النداء وغيره، لأنه اسم دالٌّ على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية؛ وهذا حدّ النعت كما يجيء، أي: ما دلّ على معنًى في متبوعه.

وقال بعضهم: هو عطف بيان لعدم الاشتقاق.

والجواب أنّ الاشتقاق ليس بشرط في الوصف، كما يجيء في بابه؛ ولا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعرّف باللام كما يأتي في باب النعت، أما اسم الجنس فلأنه هو الدالّ على الماهية من بين الأسماء، والمحتاج إليه في نعت اسم الإشارة بيان ماهيّة المشار إليه، فمن ثمَّ قبح نعتها من الصفات المشتقة، إلا بما يخصّ بعض الماهيّات، نحو: «هذا العالم»، فقبح: «هذا الأبيض».

وأما التعريف باللام، فلأنّ تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس، وتعيين الفرد من أفرادها من اسم الإشارة، فلم يبق إلا تطابق النعت والمنعوت، مع أنهما كلمتان بمنزلة قولك: «الرجل المعهود»، لأن لفظ «هذا» لا يفيد إلا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل، وهذه الفائدة تحصل من لام العهد، فظهر شدة احتياج المبهم إلى صفته، فمِن ثمَّ لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا، فلا تقول: «هذا اليومَ الرجل»، كما يجوز في غير هذا النوع، ولا يجوز أيضًا تفريق صفاته، نحو: «هؤلاء الرجل والفرس والبقر».

* * *

قوله: «والتزموا رفع الرَّجُل»، أي: اسم الجنس الواقع صفة لِـ «أيّ»، وهذا، وإن كان القياس جواز نصبه أيضًا، كما في: «يا زيد الظريف»، لكن نبَّهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودًا بالنداء، فكأنه باشره حرف النداء، وأمّا «الظريف»

في: «يا زيد الظريف»، فليس مقصودًا بالنداء، بل المقصود: «زيد»، وقد ذكرنا الخلاف في تجويز نصبه قُبيلُ.

* * *

قوله: «وتوابعه»، أي: التزموا رفع توابعه.

اعلم أنَّ تابع تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقًا، إن كان تابع المنادى مرفوعًا أو منصوبًا، يُحمل تابع التابع على ظاهر إعراب التابع، سواء كان المنادى «أيّ»، أو «هذا»، أو غيرهما، تقول في غيرهما: «يا زيد الطويلُ ذو الجمّة»، إذا جعلته صفة لِـ «الطويل» وإن حملته على «زيد»، نصبت، ومن نصب «الطويل»، نصب «ذا الجمة» لا غير، كان نعتًا لـ «الطويل» أو لِـ «زيد».

وأما في «أيّ»، فإنّ التابع الذي يجيء بعد وصفه لا يكون إلا تابعًا لوصف «أيّ»، لأنه هو المنادى في الحقيقة، و «أيّ» وصلة إليه.

فعلى هذا، إذا كان ذلك التابع مضافًا معنويًا، فالواجب الرفع، نحو: «يا أيُّها الرجلُ ذو المال»، ولا يجوز: «يا أيُّها الرجلُ وعبد الله»، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، فيجب إذن أن يكون «عبد الله»، صفة «أيّ»، ولا يجوز، لأنه لا يوصف إلا بذي اللام، ويجوز: «يا أيها الرجل الحسن الوجه»، كما يجوز «يا أيها الحسن الوجه»، وكذا يجوز: «يا أيها الفاضل والحسن الوجه».

وإن أبدل من وصف «أيّ»، فإن جعل المبدل منه في حكم الطرح، لم يجز إلا أن يكون البدل مما يجوز كونه صفة لـ «أيّ»، أعني الجنس ذا اللام، فلا تقول: «يا أيها الرجل زيد»، وإن لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح، جاز «يا أيها الرجل زيد»، برفع «زيد»، وسيجيء في باب البدل أنه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح، وتركه[1]، نحو: «يا عالِم زيدُ» بالضم، و «يا عالِمُ زيدٌ وزيدًا» بالرفع والنصب، ولا يجوز نحو: «يا أيها الرجل زيد»، بضمّ زيد، بدلاً من «أيّ»، لما تقدّم أن التابع الذي بعد وصف «أيّ» لا يتبع «أيّ».

وأما إذا جئت به بعد وصف اسم الإشارة، فيجوز فيه الأمران، لأن اسم الإشارة قد يستبدّ من دون وصفه، فتقول: «يا هذا الرجل زيد وذو المال» حملاً على الوصف، و «زيدُ» بالضم، و «ذا المال» حملاً على هذا.

وإذا كان ذلك التابع عطف نسق مجرّدًا عن اللام، لم يجز إلا حمله على

(١) أي: ترك جعله في حكم الطرح.

هذا، نحو «يا هذا الرجل وذو الجمَّة»، لأنك لو حملته على الوصف، كان وصفًا لـ «هذا»، واسم الإشارة لا يوصف إلا بذي اللام كما قلنا في «أيّ».

[قال الأندلسيّ][1]: ولا يجوز عطف المضاف لا رفعًا، ولا نصبًا، على المفرد الذي هو صفة للمنادى المضموم، نحو: «يا زيد الطويل وذو الجمة»، أما النصب فلأن المنصوب لا يعطف على المرفوع، وأما الرفع فلأن حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه، ولا يجوز: «يا زيد ذو الجمَّة» برفع «ذو».

قال: فلم يبق إلا النصب عطفًا على «زيد».

وأجاز المازني الرفع حملاً على «الطويل»، ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب له ويمتنع عليه، ألا ترى إلى قوله: «يا زيد والحارث»، ولا يجوز: «يا الحارث».

الجواب أنه كان القياس امتناع نحو: «يا زيد والحارث»، لكنه إنما جاز لأن المانع من نحو: «يا الحارث»، اجتماع «يا» واللام لفظًا، ولم يجتمعا في «يا زيدُ والحارث» فهو مثل «يا أيها الرجل» من حيث إنهما اجتمعا في الصورتين تقديرًا لا لفظًا.

* * *

قوله: «لأنها توابع معرب»؛ يومىء إلى أن المعرب لا محلّ له، وإلى أنه لا يحمل على محله، وترك ظاهر إعرابه. وفي الموضعين نظر.

أمَّا الأوّل، فلأن المضاف إليه إضافة غير محضة، له محلّ[2] من الإعراب مع كونه معربًا لفظًا، نحو: «حسن الوجه»، و «مؤدب الخدام»، و «ضارب زيد»، وكذا ما أضيف إليه المصدر، قال [من الكامل]:

١١٨ ـ [حتى تَهَجَّرَ في الرَّواحِ وَهاجَها] طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ

(١) هذه الجملة جاءت في بعض نسخ الكتاب.

(٢) يريد بـ «المحلّ» هنا معناه من حيث كونه فاعلاً أو مفعولاً.

١١٨ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٢٨؛ والإنصاف ١/ ٢٣٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٤٢، ٢٤٥، ٨/ ١٣٤؛ والدرر ٦/ ١١٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٣؛ وشرح المفصل ٦/ ٦٦؛ ولسان العرب ١/ ٦١٤؛ والمقاصد النحويَّة ٣/ ٥١٢؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٦٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٣٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١٧؛ وشرح المفصل ٢/ ٤٢، ٤٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٥.

اللغة: تهجّر: سار عند اشتداد الحرّ. الرواح: وقت مغيب الشمس. هاجها: أزعجها وأثارها. المعقّب: المجدّ في طلب الشيء.

=

وأما الثاني فإنه وإن كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما أضيف إليه اسما الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، وإن جاء في الظاهر ما يوهم خلاف ذلك، فهو يضمر له عاملاً، كقوله في «ضارب زيد وعَمْرًا»، إن التقدير «ضاربُ زيد وضاربٌ عَمْرًا»، ولا يجيز في نحو: «حسن الوجه واليد» الرفع في المعطوف، كل ذلك كراهةً لمخالفة التابع لظاهر إعراب المتبوع إلى المحل الخفي؛ لكنه يشكل باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم «إنّ»، في نحو: «إن زيدًا منطلق وعمرو».

وله أن يرتكب أن الجملة غير المؤكدة، أعني «عمرو» مع خبره المقدر، عطف على الجملة المؤكدة، أعني: «إن» مع اسمه وخبره، ولا نقول: إن الاسم عطف على الاسم، وكذا القول في نحو [من الطويل]:

١١٩ ـ فَإنْ لم تَجِدْ من دونِ عَدنانَ والدًا ودونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَواذِلُ

= **المعنى**: يقول: إنّ هذا الحمار الوحشيّ هاج أتانه في الهاجرة لطلب الماء حثيثًا كطلب المعقّب المظلوم لحقّه.

الإعراب: **«حتّى»**: حرف جرّ وغاية. **«تهجّر»**: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». والمصدر المؤول من «أن» المضمرة بعد حتى وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق. **«في الرواح»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تهجّر». **«وهاجها»**: الواو: حرف عطف، «هاجها»: فعل ماضٍ، و «ها»: ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». **«طلبَ»**: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. **«المعقّب»**: مضاف إليه مجرور. **«حقّه»**: مفعول به لـ «طلب» منصوب، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«المظلوم»**: نعت «المعقّب»، تبعه في المحلّ لأنّه فاعل للمصدر «طلب» مرفوع بالضمّة.

جملة «تهجّر...»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «هاجها»: معطوفة على جملة «تهجّر».

الشاهد فيه قوله: «المظلوم» بالرفع، وهو نعت لـ «المعقّب» المجرور لفظًا والمرفوع محلاً على أنّه فاعل المصدر «طلب»، فيكون الشاعر قد أتبع النعت لمنعوته على المحلّ.

١١٩ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٥؛ وأمالي المرتضى ١/ ١٧١؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٢، ٩/ ١١٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٣١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥١؛ والكتاب ١/ ٦٨؛ والمعاني الكبير ص ١٢١١؛ والمقاصد النحوية ١/ ٨؛ والمقتضب ٤/ ١٥٢؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٨٢؛ وشرح التصريح ١/ ٢٨٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٦٦؛ والمحتسب ٢/ ٤٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٧٢.

اللغة: عدنان: جدّ عربي؛ وكذلك معدّ. وزعه: كَفَّه.

المعنى: إن لم يكن نسبك متصلاً بعدنان ومعدّ فلتكففك اللائمات عن الفخر.

الإعراب: **«فإن»**: «الفاء: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. **«لم»**: حرف نفي وجزم وقلب. **«تجد»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (أنت). «من =

وقوله [من الوافر]:

١٢٠ ـ [مُعَاوِيَ إِنَّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ] فَلَسْنا بِالجِبالِ وَلا الحَدِيدا

إنّ المنصوب عطف على الجار والمجرور.

* * *

قوله «والتزموا رفع «الرَّجُل»»، كأنه جواب عن سؤال مقدر، وهو أنه إذا كان

= دون»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تجد». «**عدنان**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «**والدًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**ودون**»: الواو: حرف عطف، «**دون**»: اسم معطوف على محل (دون) الأولى وهو النصب. «**معد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**فلتزعك**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، واللام: لام الأمر، و «تزع»: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر بالسكون، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**العواذل**»: فاعل مرفوع بالضمّة.

جملة «إن لم تجد فتزعك...»: بحسب ما قبلها. وجملة «فلتزعك»: في محلّ جزم جواب شرط جازم مقترن بالفاء.

الشاهد فيه قوله: «من دونِ عدنان ودونَ معد» حيث عطف (دون) المنصوبة على (دون) المجرورة على أساس أن محلّها النصب.

١٢٠ ـ **التخريج**: البيت لعقبة أو لعقيبة الأسدي في خزانة الأدب ٢/ ٢٦٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٣١، ٢٩٤؛ وسمط اللآلي ص ١٤٨، ١٤٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٠؛ والكتاب ١/ ٦٧؛ ولسان العرب ٥/ ٣٨٩ (غمز)؛ ولعمر بن أبي ربيعة في الأزمنة والأمكنة ٢/ ٣١٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣١٣؛ وأمالي ابن الحاجب ص ١٦٠؛ ورصف المباني ص ١٢٢، ١٤٨؛ والشعر والشعراء ١/ ١٠٥؛ والكتاب ٢/ ٢٩٢، ٣٤٤، ٣/ ٩١؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٧٧؛ والمقتضب ٢/ ٣٣٨، ٤/ ١١٢، ٣٧١.

اللغة: معاوي: ترخيم معاوية. أسجح: أَعْفُ، والإسجاح: حسن العفو.

المعنى: أَعفُ عنّا يا معاوية واصفح، فلسنا جبالاً ولا حديدًا، بل نحن بشر نحبُّ ونكره ونحسن ونخطىء.

الإعراب: «**معاوي**»: منادى مفرد علم مبني على الضمّ المقدّر على التاء المحذوفة للترخيم في محل نصب. «**إنّنا**»: «**إنّ**»: حرف مشبه بالفعل، و «نا»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «**بشر**»: خبر «إنّ» مرفوع بالضمّة. «**فأسجح**»: الفاء: استئنافية، «**أسجح**»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**فلسنا**»: الفاء: استئنافية، «**ليس**»: فعل ماض ناقص، و «نا»: ضمير متصل في محل رفع اسم «ليس». «**بالجبال**»: الباء: حرف جر زائد، «**الجبال**»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنّه خبر «ليس». «**ولا**»: الواو: للعطف، «**لا**»: نافية لا عمل لها. «**الحديدا**»: معطوف على محل خبر «ليس» منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

جملة «يا معاوي» الفعلية: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إنّنا بشر»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أسجح»: استئنافية لا محل لها، وجملة «لسنا بالجبال»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «فلسنا بالجبال ولا الحديدا» حيث عطف «الحديدا» على محل الجار والمجرور «بالجبال» إذ هو خبر «ليس»، والباء زائدة فيه.

صفة للمنادى المضموم، فلِمَ لَمْ يجز فيه النصب كما في «يا زيد الظريف».

* * *

قوله: «وتوابعه»، كأنه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الأول، أي: إذا كان هو المقصود بالنداء، والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم، فالوجه أن يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم.

فعلى هذا صار نحو: «الرجل» في: «يا أيها الرجل كالنعامة»؛ إذا قيل: لِمَ وجب رفعه؟ قيل: هو المنادى المفرد الذي باشره حرف النداء، لكونه مقصودًا دون موصوفه.

فإذا قيل: فيجب إذن أن يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم. [قيل: ليس هو المنادى المضموم](١) بل مثله.

* * *

قوله: «وقالوا يا ألله خاصة»؛ يعني لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام إلا لفظة «الله»، قيل: إنما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام، لزومها للكلمة، فلا يقال: «لاه» إلا نادرًا.

قال [من مخلّع البسيط]:

١٢١ ـ [كَحَلْفَةٍ من أبي رياحٍ] يَسْمَعُها لاهُهُ الكُبارُ

وكونها بدلاً من همزة «إله»، فلا يجمع بينهما إلا قليلاً، قال [من الطويل]:

---

(١) ما بين المعكّفين زيادة على النسخة المطبوعة يقتضيها السياق.

١٢١ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٣٣٣؛ وجمهرة اللغة ص ٣٢٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٦٦، ٢٦٩، ٧/ ١٧٦؛ والدرر ٣/ ٣٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٣٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٧٠ (أله)، ١٣/ ٥٣٩ (لوه)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٣٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٨؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١/ ٣.

اللغة: أبو رياح: هو حصن بن عمرو بن بدر رجل من بني ضبيعة، حَلف معاهدًا على قضية، ولم يبرّ بقسمه، فصار يمينه مثلاً لمن يحنث في اليمين.

الإعراب: «**كحلفةٍ**»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب نائب مفعول مطلق للفعل «أقسمتم» المذكور في بيتٍ سابق. «حلفةٍ»: مضاف إليه مجرور. «**من أبي**»: جار ومجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، والجار والمجرور متعلقان بصفة لـ «حلفةٍ». «**رباحٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**يسمعها**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، و«ها»: مفعول به محله النصب. «**لاهه**»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**الكبارُ**»: صفة لـ «لاهُه» مرفوعة مثله.

جملة «يسمعها» صفة لـ «حلفةٍ» محلها الجر.

الشاهد فيه قوله: «لاه» بلا همزة، وبلا «أل» التعريف، وهذا نادرٌ.

١٢٢ ـ معاذَ الإلـهِ أن تَـكـونَ كَـظَبْيَـةٍ ولا دُمْـيَـةٍ ولا عَـقـيـلَـةِ رَبْـرَبِ

وأما «النجم»، و «الصعق»، و «الذي» وبابه، فإن لامها لازمة لكنها ليست بدلاً من الفاء، وأما «الناس» فإن اللام فيه عوض من الفاء، وأصله: «أناس»، ولا يجتمعان إلا في الشعر، كقوله [من مجزوء الكامل]:

١٢٣ ـ إنَّ الـمـنـايـا يَـطَّـلِـعْـ ـنَ عَـلـى الأنـاس الآمـنـيـنـا

إلا أنها لسيت لازمة، إذ يقال في السعة: «ناس».

فقالوا: أصله: «الإله»، «فِعال» بمعنى «مَفْعُول»، والإلاهة: العبادة، «وألَه»

---

١٢٢ ـ **التخريج**: البيت للبعيث بن حريث في خزانة الأدب ٢/ ٢٧٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٧٨.

اللغة: الدُّمية: الصورة من العاج ونحوه. وعقيلة كلِّ شيءٍ: أكرمه. والرَّبْرَبُ: القطيع من البقر الوحشي.

المعنى: تَعَوُّذ بالله من أن يشبه خليلته بإحدى هذه الثلاث لأنّها تفوقهن في الحسن.

الإعراب: **«معاذ»**: مفعول مطلق منصوب، لفعل محذوف. والتقدير: أعوذ معاذ الإله. **«الإله»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«أن»**: حرف ناصب ومصدري. **«تكون»**: فعل مضارع ناقص منصوب بـ «أن» واسمه ضمير مستتر تقديره: **«هي»**. والمصدر المؤول من «أن» والفعل «تكون» منصوب بنزع الخافض. **«كظبية»**: الكاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب خبر «تكون». «ظبيةٍ» مضاف إليه مجرور. **«ولا»**: الواو: حرف عطف، **«لا»**: نافية مهملة. **«دمية»**: اسم معطوف على «ظبية» مجرور مثلها. **«ربرب»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «أعوذ معاذ الإله»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تكون كظبية»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

الشاهد في قوله: **«الإله»** حيث جمع الشاعر بين همزة «إله» ولامِ التعريف، وهذا قليل.

١٢٣ ـ **التخريج**: البيت لذي جدن الحميري في خزانة الأدب ٢/ ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٥، ٢٨٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣١٢؛ والجنى الداني ص ٢٠٠؛ وجواهر الأدب ص ٣١٣؛ والخصائص ٣/ ١٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٦؛ وشرح المفصل ٢/ ٩، ٥/ ١٢١.

اللغة: المنايا: جمع منية، وهي الموت. يَطّلعن: يشرفن، ويقربن.

المعنى: يريد أنَّ الموت يأتي الإنسان المطمئن البال على حين غرة.

الإعراب: **«إن»**: حرف مشبه بالفعل. **«المنايا»**: اسم «إن» منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر. **«يَطّلِعنَ»**: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل محله الرفع. **«على الأناسِ»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يطلعن». **«الآمنين»**: صفة لـ «الأناس» مجرورة مثله، وعلامه جرها الياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والألف: للإطلاق.

جملة «إنَّ المنايا يَطّلعن»: ابتدائية لا محل لها، وجملة «يَطّلِعنَ»: خبر لـ «إنَّ» محلها الرفع.

الشاهد في قوله: «الأناس» حيث جمع في هذه الكلمة بين «أل» التعريف وهمزة «أناس» للضرورة الشعرية، وقد خُولفَ الرضي في ذلك، فقد جعل بعضهم هذا الجمع جائزًا في النثر، ولكنه قليلٌ.

بفتح العين، أي: عَبَد، فـ «إلٰه» بمعنى مألوه، أي: معبود. فـ «الله»، في الأصل، من الأعلام الغالبة، كـ «الصَّعِق»، كأنه كان عامًّا في كل معبود ثم اختصّ بالمعبود بالحق، لأنه أولى مَن يُؤلَه، أي: يُعبد، وصار مع لام العهد عَلمًا له، فلكثرة استعمال هذه اللفظة، صار تخفيف همزتها أغلب من تركه، وصار الألف واللام كالعوض من الهمزة لقلّة اجتماعهما.

ولا نقول: اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا في «الأناس»، وذلك أنه قد يجيء «الإله» في السعة، وأورد أبو الفرج الأصفهاني أنّ أميَّةَ بن خَلف كان يسمِّي عبد الرحمن بن أميَّة: عبد الإله(١).

فلما خفّفت الهمزة، نقلت حركتها إلى ما قبلها، كما هو القياس، وحذفت، فصار: «أَلِلَهُ»(٢)، ثم أسكنوا اللام الأولى، وأدغموها في الثانية، ولا تدغِم لو خَفَّفت، نحو: «الإلاهة» بمعنى العبادة، لأن التخفيف مع عروضه غير غالب، كما غلب في «الله»، فكأنّ اللامين لم يلتقيا.

والأكثر في «يا ألله» قطع الهمزة، وذلك للإيذان من أوّل الأمر أنّ الألف واللام خرجا عما كانا عليه في الأصل، وصارا كجزء الكلمة، حتى لا يُستكره اجتماع «يا» واللام، فلو كانا بقيا على أصلهما، لسقطت الهمزة في الدَّرْجِ، إذ همزة اللام المعرِّفة همزة وصل.

وحكى أبو علي: «يا الله» بالوصل على الأصل.

وجوَّز سيبويه أن يكون «الله» من: لاهَ يليه لَيْهًا، أي: استتر.

فيقال في قطع همزته واجتماع اللام و «يا»: إن هذا اللفظ اختص بأشياء لا تجوز في غيره كاختصاص مسمَّاه تعالى؛ وخواصه في: «اللهمّ»، و «تالله»، و «آلله»، و «ها الله ذا»، و «اللَّهِ» مجرورًا بحرف مقدّر في السعة، و«أفألله لتفعلنّ»، بقطع الهمزة كما يجيء في باب القسم.

وقولهُ [من الوافر]:

١٢٤ ـ منَ اَجْلَكِ يا الَّتي تَيَّمْتِ قَلبي ... وَأَنْتِ بَخيلَةٌ بالوَصْلِ عَنّي

---

(١) انظر: الأغاني ٤/ ١٩٨.

(٢) أي: بفتح الهمزة وكسر اللام الأولى، وفتح اللام الثانية مخفّفتين.

١٢٤ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٠؛ والأشباه والنظائر ٢/ ١٧٩؛ والجنى الداني ص ٢٤٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٣؛ والدرر ٣/ ٣١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٩؛ وشرح المفصل ٢/ ٨؛ والكتاب ٢/ ١٩٧؛ واللامات ص ٥٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٤٠ (لتا)؛ والمقتضب ٤/ ٢٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٤.

شاذ، ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام، وقوله [من الرجز]:

١٢٥ ـ فَيَا الغُلامانِ اللذانِ فَرَّا إيّاكُما أنْ تَبغيانِي شرًّا

أشذّ.

وبعض الكوفيين يجوِّز دخول «يا» على ذي «اللام» مطلقًا في السعة.

والميمان في «اللهمّ» عوض من «يا»، أُخِّرتا تبرّكًا بالابتداء باسم الله تعالى؛

= **اللغة**: تيّمته: ذلّلته لكثرة عشقه لها. الودّ: الحب.

المعنى: من أجلك مقاساتي يا من ذلّلت قلبي العاشق لك، بالرّغم من أنّك تبخلين بالمحبّة عليّ.

الإعراب: **«من»**: حرف جرّ. **«أجلك»**: اسم مجرور، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة، والجارّ والمجرور متعلّقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف تقديره: مقاساتي. **«يا»**: حرف نداء. **«التي»**: اسم موصول مبني على السكون، منادى معرفة في محلّ نصب على النداء. **«تيمت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«قلبي»**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«وأنت»**: الواو: حالية، **«أنت»**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **«بخيلة»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«بالوصل»**: جار ومجرور متعلّقان بالخبر. **«عني»**: جار ومجرور متعلّقان بالخبر.

جملة «من أجلك مقاساتي»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تيّمت قلبي»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «وأنت بخيلة»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «يا الّتي» حيث دخلت «يا» على «التي»، ودخول حرف النداء على ما فيه «أل» لا يجوز عادة، ودخولها هنا ضرورة.

١٢٥ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٠؛ والإنصاف ١/ ٣٣٦؛ والدرر ٣/ ٣٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٩؛ وشرح المفصل ٢/ ٩؛ واللامات ص ٥٣؛ واللمع في العربية ص ١٩٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٥؛ والمقتضب ٤/ ٢٤٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٤.

الإعراب: **«فيا»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «يا»: حرف نداء. **«الغلامان»**: منادى مبنيّ على الألف لأنّه مثنّى، وهو في محلّ نصب. **«اللذان»**: اسم موصول في محلّ نصب نعت «الغلامان». **«فرّا»**: فعل ماضٍ، والألف: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«إيّاكما»**: مفعول به لفعل التحذير المحذوف تقديره: «أحذّر»، وهو مضاف، و «كما»: في محلّ جرّ بالإضافة. **«أن»**: حرف نصب ومصدري. **«تبغياني»**: فعل مضارع منصوب بحذف النون، والنون: حرف للوقاية، والألف: في محلّ رفع فاعل، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به أوّل. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل جر بحرف جر محذوف تقديره: «من»، والجار والمجرور متعلقان بالفعل المحذوف «أحذّر». **«شرًّا»**: مفعول به ثانٍ لـ «تبغي».

جملة النداء «يا الغلامان»: بحسب ما قبلها. وجملة «فرّا»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أحذر إياكما»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تبغياني»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «فيا الغلامان» حيث جمع حرف النداء «يا» مع «أل» التعريف، وهذا غير جائز إلاّ في الشعر.

وقال الفرّاء: أصله: «يا أللّه أمَّنا بالخير»، فخفّف بحذف الهمزة، وليس بوجه، لأنك تقول: «اللهم لا تؤمّهم بالخير».

ويجمع بين «يا» والميم المشدَّدة، ضرورة، قال [من الرجز]:

١٢٦ - إنّــي إذا مــا حَــدَثٌ ألــمَّــا أقــولُ: يــا الــلــهــمَّ يــا الــلــهــمَّــا

وقد يزداد «ما» في آخره، قال [من الرجز]:

١٢٧ - وما عَـلـيـكِ أنْ تَـقُـولـي كُـلَّـمـا سَـبَّـحـتِ أو صَـلَّـيْـتِ يـا الـلـهـمَّ مـا

١٢٦ - **التخريج**: الرجز لأبي خراش في الدرر ٣/٤١؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/١٣٤٦؛ والمقاصد النحوية ٤/٢١٦؛ ولأميّة بن أبي الصلت في خزانة الأدب ٢/٢٩٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٢٣٢؛ والإنصاف ص ٣٤١؛ وجواهر الأدب ص ٩٦؛ ورصف المباني ص ٣٠٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٤١٩، ٢/٤٣٠؛ وشرح الأشموني ٢/٤٤٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٠٠؛ ولسان العرب ١٣/٤٦٩، ٤٧١ (أله)؛ واللمع في العربيّة ص ١٩٧؛ والمحتسب ٢/٢٣٨؛ والمقتضب ٤/٢٤٢؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٥؛ وهمع الهوامع ١/١٧٨.

اللغة: الحدث: الحادث. ألمّ: نزل، حلّ.

الإعراب: **«إنيّ»**: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير في محل نصب اسم «إن». **«إذا»**: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. **«ما»** زائدة. **«حدث»**: فاعل لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور بعده، تقديره: «إذا ألم حدث ألمّ». **«ألمّا»**: فعل ماضٍ، والألف: للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو». **«أقول»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». **«يا»**: حرف نداء، والواجب حذفها. **«اللهمّ»**: منادى مبنيّ على الضمّ في محل نصب، والميم: للتعظيم يعوّض بها عن حرف النداء المحذوف. **«يا اللّهم»**: توكيد للسابقة، والألف للإطلاق.

جملة «إني...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إذا ما حدث...» الشرطية: في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة «ألمّ حدث» في محل جر بالإضافة. وجملة «ألمّ»: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أقول»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة المنادى: في محل نصب مفعول به لـ «أقول».

الشاهد فيه قوله: «يا اللهم» حيث جمع بين «يا» والميم المشدّدة التي تأتي عوضًا عنها، وذلك ضرورة نادرة.

وجاء في شرح الأشموني ص ٤٥٠ «قال في النهاية: تستعمل «اللهمّ» على ثلاثة أنحاء:

- أحدها: النداء المحض، نحو: «اللهمّ أثِبْنا».
- ثانيها: أن يذكرها المجيب تمكينًا للجواب في نفس السامع كأن يقول لك القائل: أزيد قائم؟ فتقول له: «اللهمّ نَعمْ»، أو «اللهمّ لا».
- ثالثها: أن تستعمل دليلاً على الندرة وقلّة وقوع المذكور، نحو قولك: «أنا أزورك اللهم إذا لم تدعُني»، ألا ترى أنّ وقوع الزيارة مقرونًا بعدم الدعاء قليل».

١٢٧ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٣؛ وخزانة الأدب ٢/٢٩٦؛ والدرر ٦/٢٥٢؛ ورصف المباني ص ٣٠٦؛ وكتاب اللامات ص ٩٠؛ ولسان العرب ١٣/٤٧٠ (أله)؛ وهمع الهوامع ٢/١٥٧.

المعنى: عليكِ أن تقولي كلّما صلّيت أو دعوت الله - جلّ وعلا -: يا ربّ أعد لنا أبانا مقبلاً مسلّمًا. =

ارْدُدْ عَلينا شيخنا مُسَلَّما

ولا يوصف «اللهمّ» عند سيبويه[(١)]، كما لا يوصف أخواته، أعني الأسماء المختصة بالنداء، نحو: «يا هناه»، و «يا نومان»، و «يا مَلْكَعان وفلُ»، وقد أجاز المبرّد وصفه لأنه بمنزلة: «يا ألله»، وقد يقال: «يا ألله الكريم»، وقد استشهد بقوله تعالى: ﴿**قل اللهمَّ فاطر السموات والأرض**﴾[(٢)].

وهو عند سيبويه، على النداء المستأنف.

ولا أرى في الأسماء المختصة بالنداء مانعًا من الوصف، بَلَى، السماع مفقود فيها.

* * *

٧ ـ تكرير المنادى المفرد

قال ابن الحاجب:

ولك في مثل: «يا تيم تيمَ عدي» الضمّ والنصب.

* * *

قال الرضيّ:

يعني بـ «مثله»: المنادى المكرّر إذا وَلي الثاني اسم مجرور بالإضافة،

= **الإعراب**: **«وما»**: الواو: بحسب ما قبلها، «ما»: استفهاميّة في محلّ رفع مبتدأ. **«عليك»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «ما». **«أن»**: حرف مصدري ونصب. **«تقولي»**: فعل مضارع منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل نصب بنزع الخافض، والتقدير: (وما عليك في قولك). **«كلما»**: «كل»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، و «ما»: مصدرية. **«سبَّحْتِ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بالإضافة. **«أو صلَّيتِ»**: «أو»: للعطف، «صلّيتِ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«يا»**: حرف نداء. **«اللّهم»**: لفظ الجلالة منادى مبني على الضمّ في محلّ نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف، والميم: عوض عن حرف النداء. **«ما»**: حرف زائد. **«اردد»**: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (أنت). **«علينا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (اردد). **«شيخنا»** مفعول به منصوب بالفتحة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«مسلما»**: حال منصوبة بالفتحة.

جملة «ما عليك»: بحسب ما قبلها. وجملة «تقولي»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «سبحتِ»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «صلّيت»: معطوفة على السابقة فهي مثلها لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «يا اللهم ما» حيث جمع بين حرف النداء والميم التي هي عوض عنها، وزاد أيضًا ميمًا، وذلك نادر إن لم يكن شاذًا.

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٩٦ ـ١٩٧.

(٢) الزمر: ٤٦.

فالثاني واجب النصب، ولك في الأوّل الضم والنصب، قال [من البسيط]:

١٢٨ ـ يا تيمُ تيمَ عديٍّ لا أبا لَكُمُ لا يَلْقَيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ

وقال [من الرجز]:

١٢٩ ـ يا زيدُ زيدَ اليَعْمُلاتِ الذُّبَّلِ تَطاوَلَ الليلُ عليك فانْزِلِ

---

١٢٨ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص٢١٢؛ والأزهية ص ٢٣٨؛ والأغاني ٢١/ ٣٤٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٨، ٣٠١، ٤/ ٩٩، ١٠٧؛ والخصائص ١/ ٣٤٥؛ والدرر ٦/ ٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٥؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠؛ والكتاب ١/ ٥٣، ٢/ ٢٠٥؛ واللامات ص ١٠١؛ ولسان العرب ١٤/ ١١ (أبي)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٤٠؛ والمقتضب ٤/ ٢٢٩؛ ونوادر أبي زيد ص ١٣٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٠٤؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٢٥؛ وجواهر الأدب ص ١٩٩، ٤٢١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣١٧، ١٠/ ١٩١؛ ورصف المباني ص ٢٤٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٤؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠٥، ٣/ ٢١؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٥٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٢.

اللغة: السوءة: الشرّ والتهلكة. عمر: هو عمر بن لجأ.

المعنى: يخاطبهم الشاعر محذّرًا من أن يوقعهم عمر في الشرّ والتهلكة.

الإعراب: **«يا»** حرف نداء. **«تيم»**: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب، ويجوز نصبه على الإضافة إلى متلوّ الثاني كما قال سيبويه. **«تيم»**: بدل أو توكيد لفظي، وهو مضاف. **«عدي»**: مضاف إليه مجرور. **«لا»**: النافية للجنس. **«أبا»**: اسم «لا» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، **«لكم»**: اللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، و «كم»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة، وخبر «لا» محذوف تقديره: «موجود». **«لا»**: حرف نفي. **«يلقينّكم»**: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، و «كم»: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **«في سوءة»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يلقينّكم». **«عمر»**: فاعل مرفوع.

جملة «يا تيم»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا أبا لكم»: اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا يلقينّكم...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «يا تيم تيم عديّ» حيث أقحم «تيم» الثانية بين المضاف «تيم» الأولى، والمضاف إليه «عدي» فوجب نصب الثانية، وجاز في الأولى النصب والبناء على الضمّ.

١٢٩ ـ **التخريج**: الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ٩٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٠٢، ٣٠٤؛ والدرر ٦/ ٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٣، ٢/ ٨٥٥؛ ولبعض بني جرير في شرح المفصل ٢/ ١٠؛ والكتاب ٢/ ٢٠٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٤؛ واللامات ص ١٠٢؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٦ (عمل)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٥٧؛ والمقتضب ٤/ ٢٣٠؛ والممتع في التصريف ١/ ٩٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٢.

اللغة: اليعملات: الإبل القويّة على العمل. الذبّل: الضامرة.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«زيد»**: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب، أو منادى منصوب لأنّه مضاف إلى متلو الثاني كما قال سيبويه. **«زيد»**: بدل أو توكيد لفظي، وهو مضاف. **«اليعملات»**: مضاف إليه. **«الذبّل»**: نعت «اليعملات» مجرور. **«تطاول»**: فعل ماضٍ. **«الليل»**: فاعل مرفوع. =

أما الضمّ في الأوّل فواضح، لأنه منادى مفرد معرفة، والثاني عطف بيان وهو البدل على ما يأتي في بابه.

وأما نصب الأوّل، فقال سيبويه: إن «تيم» الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، وهو تأكيد لفظي لـ «تيم» الأوّل، وقد مرَّ في توابع المنادى المبني أن التأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأوّل، وحركته حركته، إعرابية كانت أو بنائية، كما أن الأوّل محذوف التنوين للإضافة فكذلك الثاني مع أنه ليس بمضاف؛ وشبَّهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه في: «لا أبا لَكَ»، لتأكيد اللام المقدرة(١).

وإنما جيء بتأكيد المضاف لفظًا بينه وبين المضاف إليه، لا بعد المضاف إليه، لئلاّ يُستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه، ولا تنوين معوض عنه، ولا بناء على الضمّ؛ وجاز الفصل به بينهما في السعة، على أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة، وذلك بالظرف خاصة في الأغلب، كما يجيء في باب الإضافة؛ لأنك لما كرَّرت الأوّل بلفظه وحركته بلا تغيير، صار كأن الثاني هو الأوّل، وكأنه لا فصل هناك، ألا ترى أنك تقول: «إنَّ إنَّ زيدًا قائم»، مع قولهم: لا يفصل بين «إنّ» واسمها إلا بالظرف، وتقول: «لا لا رجلَ في الدار» مع أن النكرة المفصول بينها وبين «لاء»(٢) التبرئة واجبة الرفع كقوله تعالى: ﴿**لا فيها غول**﴾(٣)؛ وقال [من الوافر]:

١٣٠ ـ فَلا والـلَّـهِ لا يُـلْـفَـى لـمـا بـي … وَلا لِـلِـمـا بِـهِـمْ أَبَـدًا دواءُ

= «**عليك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تطاول». «**فانزل**»: الفاء: استئنافيّة، «انزل»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت».

جملة النداء «يا زيد»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تطاول...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «يا زيد زيد اليعملات» حيث أقحم «زيد» الثانية بين المضاف «زيد» الأولى والمضاف إليه «اليعملات» فوجب نصب الثانية، وجاز في الأولى النصب أو البناء على الضمّ.

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٠٥ ـ ٢٠٧.

(٢) كلمة «لا» إذا صارت اسمًا يُضعّف ثانيها، ثم تُقلب ألفها الثانية همزة، فتصير «لاء».

(٣) الصافات: ٤٧.

١٣٠ ـ **التخريج**: البيت لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب ٢/ ٣٠٨، ٣١٢، ٥/ ١٥٧، ٩/ ٥٢٨، ٥٣٤، ١٠/ ١٩١، ١١/ ٢٦٧، ٢٨٧، ٣٣٠؛ والدرر ٥/ ١٤٧، ٦/ ٥٣، ٢٥٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٧٣؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٥٧١؛ والجنى الداني ص ٨٠، ٣٤٥؛ والخصائص ٢/ ٢٨٢؛ ورصف المباني ص ٢٠٢، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٩؛ وسر صناعة الإعراب ص ٢٨٢، ٣٣٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤١٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١٣٠، ٢٣٠؛ والصاحبي في فقه اللغة =

مع أن حروف الجر لا تدخل إلا في الاسم.

ويمكن أن يكون قوله [من مشطور السريع]:

١٣١ ـ وَصـالـيـاتٍ كـكـمـا يُـؤَثْـفَـيـنْ

= ص٥٦؛ والمحتسب ٢/ ٢٥٦؛ ومغني اللبيب ص ١٨١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٠٢؛ والمقرب ١/ ٣٣٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٥، ١٥٨.

اللغة: يلفى: يوجد. لما بي: أي للذي عندي من الحقد عليهم. لما بهم: أي للذي عندهم من الحقد أيضًا. دواء: علاج.

المعنى: يقول: ليس هناك من علاج لما ملأ قلبي وقلوبهم من حقد وضغينة.

الإعراب: **«فلا»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «لا»: حرف نفي. **«والله»**: جار ومجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف. **«لا»**: حرف نفي. **«يلفى»**: فعل مضارع للمجهول. **«لما»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يلفى». **«بي»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صلة الموصول المقدر بـ «استقر». **«ولا»**: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. **«للما»**: اللام الأولى: حرف جرّ، واللام الثانية: توكيد لفظي للأولى. **«ما»**: اسم موصول مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ. **«بهم»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صلة الموصول المقدر بـ «استقر». **«أبدًا»**: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ «يلفى»: **«دواء»**: نائب فاعل مرفوع.

جملة «والله»: ابتدائية. وجملة «لا يلفى»: جواب القسم. وجملة «استقر بي» المحذوفة: صلة الموصول. وجملة «استقر بهم»: مثلها.

الشاهد فيه قوله: «للما بي» حيث أكّد الشاعر اللام الجارّ، وهي حرف جوابي، توكيدًا لفظيًا، فأعادها بنفس لفظها الأول من غير أن يفصل بين المؤكد والتوكيد. والتوكيد على هذا الشكل شاذّ.

١٣١ ـ **التخريج**: البيت لخطام المجاشعي في الجنى الداني ص ٨٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣١٣، ٣١٥، ٣١٨؛ والدرر ١/ ١١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٣٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦١١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٠٤؛ والكتاب ١/ ٣٢، ٤٠٨، ٤/ ٢٧٩؛ ولسان العرب ١/ ٤٣٥ (رنب)؛ ١٤/ ١١٤ (ثغا)، ١٥/ ١٢٢ (غرا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩٢؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٠٠، ٦٠٨؛ وأسرار العربية ص ٢٥٧؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٣٦؛ والجنى الداني ص ٨١، ٩٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٥٧، ١٠/ ١٨٥، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩١؛ والخصائص ٢/ ٣٦٨؛ ورصف المباني ص ١٩٧، ٢٠١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٨٢، ٣٠٠؛ وشرح المفصل ٨/ ٤٢؛ ولسان العرب ٩/ ٣ (أثف)، ٢٤٨ (عصف)؛ ومجالس ثعلب ١/ ٤٨؛ والمحتسب ١/ ١٨٦؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨١؛ والمقتضب ٢/ ٩٧، ٤/ ١٤٠، ٣٥٠؛ والمنصف ١/ ١٩٢، ٢/ ١٨٤، ٣/ ٨٢.

اللغة: الصاليات: الأثافي وهي أحجار تُثبَّتُ حول موقد النار ويوضع القدر عليها، وقد أصليت هذه الأثافي بالنار أي أُحرقت حتى اسودّت فهي صاليات. يُؤَثْفَين: يُثَبَّتْنَ لتُوضع عليهن القدر.

المعنى: يريد الشاعر إلقاء التحيّة على ديار لم يبق منها إلاّ علامات وآثار وأحجار سود كانت حول المواقد وهي على حالها حين أُثفيت.

الإعراب: **«وصالياتٍ»**: الواو: حرف عطف (على ما في أبيات سابقة)، «صالياتٍ»: اسم معطوف على اسم مجرور قبله فهو مجرور مثله وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة. **«ككما»**: الكاف الأولى: جارّة زائدة والثانية: مؤكِّدة لها، «ما»: إمّا مصدرية أو اسم موصول. **«يُؤَثْفَيْن»**: فعل مضارع للمجهول =

من هذا، فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية.

وقال المبرد إن «تيم» الأولى مضاف إلى «عدي» مقدّر يدلّ عليه هذا الظاهر، ولم يبدل من المضاف إليه التنوين، كما أبدل في قوله تعالى: ﴿كُلاً هدينا﴾[1]، لأن القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف، أعني «عدي» الظاهر الذي أضيف إليه «تيم» الثاني، فكأن المضاف إليه الأوّل لم يحذف، وإذا جاز حذف المضاف إليه في مثله مع اختلاف المضافين، نحو قوله [من المنسرح]:

١٣٢ ـ [يا مَن رَأى عارِضًا أُسَرُّ بِهِ] بَينَ ذراعَي وَجَبْهَةِ الأسَدِ

= مبني، والنون: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر، على اعتبار «ما» مصدرية، أمّا على اعتبارها اسم موصول فجملة «يُؤثفين» الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «.. ككما يُؤثَفَيْن» حيث يمكن أن تكون «الكاف» الثانية مؤكِّدة للأولى، قياسًا على اللامين في الشاهد الذي سبق، فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية.

(١) الأنعام: ٨٤.

١٣٢ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٢/ ٣١٩، ٤/ ٤٠٤، ٥/ ٢٨٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٢١؛ والكتاب ١/ ١٨٠؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٥١؛ والمقتضب ٤/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٠٠، ٢/ ٢٦٤، ٣٩٠؛ وتخليص الشواهد ص ٨٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٨٧؛ والخصائص ٢/ ٤٠٧؛ ورصف المباني ص ٣٤١؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٢٩٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٠٢؛ ولسان العرب ٣/ ٩٢ (بعد)، ١٥/ ٤٩٢ (يا).

اللغة: العارض: السحاب يعترض الأفق. ذراعا الأسد: كوكبان يدل ظهورهما على نزول المطر. جبهة الأسد: كواكب سميت كذلك لموقعها من برج الأسد، فهي له بموقع الجبهة من الرأس.

المعنى: أيها القوم، من يبشرّني برؤية الغمام بين موقعي ذراعي، وجبهة الأسد في السماء، فأفرح، وتفرحون لأن هذا يعني المطر والخصب.

الإعراب: **«يا من»**: «يا»: حرف نداء، «من»: اسم موصول بمعنى الذي مبني في محل نصب على النداء. **«رأى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة على الألف، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو. **«عارضًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **«أُسرُّ»**: فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا، **«به»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل: أسر. **«بين»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل رأى وهو مضاف. **«ذراعي»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى وحذفت النون للإضافة. **«وجبهة الأسد»**: الواو: عاطفة، **«جبهة»**: اسم معطوف على ذراعي مجرور بالكسرة الظاهر وهو مضاف، **«الأسد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

جملة «يا من رأى»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «رأى»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «أسرّ به»: في محل نصب صفة لـ «عارضًا».

الشاهد فيه قوله: «بين ذراعي وجبهة الأسد» حيث حذف المضاف إليه الأول مع قرينة دالة على المحذوف وهي المضاف إليه الثاني وقد جاز هذا مع أن المضافين مختلفان، والتقدير بين ذراعي الأسد وجبهته.

وقولهم: «نصف وربع درهم»، فهو مع اتفاقهما أجوَز، لأن كثرة التكرار أدعى إلى الاستكراه، فهو عند المبرّد في الأصل مضاف ومضاف إليه، بعدهما مثلهما. عند سيبويه ليست الإضافة مكررة.

وقال بعضهم بعد موافقة المبرّد في أن أصله: «يا تيم عدي تيم عدي»، إن «تيم» الأوّل مضاف إلى «عدي» الظاهر، والذي أضيف إليه الثاني محذوف، قال: لما حذف المضاف إليه من الثاني، بقي: «يا تيم عدي تيم»، فقدّم «تيم» على «عدي»، لما ذكرنا في قول سيبويه، وكذا يقول هذا القائل في نحو: «ذراعي وجبهة الأسد»، إلا أنه لا يطرد له ههنا أن يقول إن الفصل كلاَ فصل، لأن المضاف الثاني ليس بلفظ الأوّل، كما كان في: «تيم تيم عديّ»، فالأَولى قول المبرّد.

وقد أجاز السيرافي وجهًا رابعًا في نحو: «يا تيم تيم عدي»، وهو أنه كان في الأصل: «يا تيمُ» بالضمّ، «تيمَ عدي»، ففتح إتباعًا لنصب الثاني، كما في: «يا زيد بن عمرو»، وهذا كما ذكرنا في قوله: والعَلَم الموصوف بـ «ابن»، إن الكوفيين يجوِّزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب، أيّ صفة كان، لأن «تيم» عطف بيان للأوّل، فهو كالوصف في التبيين.

* * *

٨ ـ المنادى المضاف إلى ياء المتكلّم

قال ابن الحاجب:

والمضاف إلى «ياء» المتكلم يجوز فيه: «يا غلامي»، و «يا غلامَى»، و «يا غلام»، و «يا غلاما»، وبالهاء وقفًا، وقالوا: «يا أبي»، و «يا أمي»، و «يا أبتِ»، و «يَا أمتِ» فتحًا وكسرًا، وبالألف دون الياء، و «يا ابن أمّ»، و «يا ابن عمّ» خاصة، مثل باب «يا غلامي»، و «يا ابن أمَّ»، و «يا ابن عم».

* * *

قال الرضيّ:

اختلف في ياء المتكلم، فقال بعضهم: أصلها الفتح، لأن واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها، فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه، وباء الجرّ ولامه، وياء المتكلم: أصلها الحركة، لئلا يبتدأ بالساكن، وأصل حركتها الفتح لأن الواحد، ولا سيما حرف العلة، ضعيف لا يحتمل الحركة

الثقيلة من الضمّة والكسرة، وقال بعضهم: أصلها الإسكان، وهو أَولى لأن السكون هو الأصل، وقولهم: الواضع ينظر إلى الكلمة حال إفرادها ممنوع وظاهر، أنه نظر في المضمرات إلى حال تركيبها، بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، والإعراب لا يكون إلى حالة التركيب.

ولو لم ينظر في الكلمات إلى حال تركيبها، لم يطَّرد وضعه للكَلِم التي ليس فيها حال التركيب علّة البناء على ثلاثة أحرف فما زاد، بل جاز وضعها على حرف أو حرفين، كما وضع ياء الضمير وكافه، ونحو «ما» و «من».

هذا وعلى كل حال، فلا شك أن إسكان ياء المتكلّم أكثر استعمالاً، إذا لم يلزم اجتماع الساكنين، وذلك لعدم الاحتياج إذن إلى حركتها، لوقوعها أبدًا بعد كلمة أخرى، فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة، وهذان، أعني الفتح والسكون، مطَّردان في غير النداء أيضًا، نحو: «جاءني غلامي»، وأما: «يا غلام» بحذف الياء في النداء، فلأن النداء موضع تخفيف، ألا ترى إلى الترخيم، وذلكَ لأن المقصود غيره، فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص إلى المقصود من الكلام، فخفّف «يا غلامي» بوجهين: حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، وقلب الياء ألفًا، لأن الألف والفتحة أخفّ من الياء والكسرة. وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادًى مضاف إلى ياء المتكلم، بل في الاسم الذي غلب عليه الإضافة إلى الياء واشتهر بها، لتدلّ الشهرة على الياء المغيَّرة بالحذف أو القلب، فلا تقول: «يا عدوِّ»، و «يا عدوَّا».

وقد جاء شاذًا في المنادى: «يا غلامَ» و «يا أبَ»، اجتزاءً بالفتح عن الألف، وأما فتح: «يا بنيَّ»، وأصله: «يا بنيّا»، فليس بشاذٍ كما شذّ «يا غلام»، لاجتماع الياءين.

وقد يُضمّ في النداء ما قبل الياء المحذوفة، وذلك في الاسم الغالب عليه الإضافة إلى الياء، للعِلم بالمراد منه، ومنه القراءة الشاذة: ﴿ربُّ أحكم﴾[1]، وربما وَرَد في الندرة الحذف والقلب في غير النداء، لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبًا للازدواج.

* * *

قوله: «وبالهاء وقفًا»، إذا وقفت على «يا غلاما»، فبالهاء لبيان الألف، كما

---

(١) الأنبياء: ١١٢، وهذه قراءة أبي جعفر وابن محيصن.

انظر: البحر المحيط ٦/ ٣٤٥؛ وتفسير الطبري ١٧/ ٨٤؛ وتفسير القرطبي ١١/ ٣٥١؛ والكشاف ٢/ ٥٨٧؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٢٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ١٥٦.

يجيء في الوقف، وإذا وقفت على: «يا غلامي» بسكون «الياء» وصلاً، فالوقف عليها بالسكون أجود، ويجوز حذفها، وإسكان ما قبلها، كما تقف على ما حُذف ياؤه وصلاً، وذلك على مذهب من وقف على «القاضي» بإسكان الضاد، كما يجيء في الوقف.

وإذا وقفت على: يا غلاميَ بفتح الياء وصلاً، جاز الإسكان للوقف، وجاز إلحاق هاء السكت مع إبقاء الفتح.

* * *

قوله: «وقالوا: «يا أبي» و «يا أمي»»، يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف إلى الياء، ويزيدان عليها بجواز إبدال الياء تاء تأنيث، هذا عند البصريين. قالوا: والدليل على أنها بدل منها، أنهم لا يجمعون بينهما، وإنما أبدلت تاء التأنيث لأنها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في «علاَّمة» و «نسَّابة»، و «الأب» و «الأم» مظنّتا التفخيم، ودليل كونها للتأنيث انقلابها في الوقف هاء.

وقال الكوفيون التاء للتأنيث وياء الإضافة مقدرة بعدها؛ ولو كان الأمر كما قالوا لسُمع «يا أبتي» و «يا أمتي» أيضًا[1].

ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها، نحو: «يا أبَ» و «يا أمَّ»، على ما حكى يونس، لئلا تلتبس بنداء «الأب» و «الأمّ» بلا تاء.

والفرّاء يقف عليها بالتاء، لأنها ليست للتأنيث المحض، كما في «أخت» و «بنت»؛ والأولى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في «ظلمة»، و «غرفة»، بخلاف تاء «أخت» و «بنت»، فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاءً، ومن وقف بالهاء كتبها هاء، لأن مبنيّ الخط على الوقف.

وإنما تفتح هذه التاء، لأنها بدل عن ياء حركتها الفتح لو حرِّكت.

وقال الأندلسي: أصل «يا أبت» و «يا أمت»: «يا أبتا» و «يا أمتا»، فحذف الألف، وهو ضعيف لأن الألف خفيفة لا تستثقل فتحذف.

وأمّا حذفها في «يا ابن أمَّ» و «يا ابن عمَّ»، فمحتمل للثقل الحاصل

---

(١) سُمِع ذلك في قول الشاعر [من الطويل]:

أيا أبتي لا زِلتَ فينا فإنّما ... لنا أَمَلٌ في العيشِ ما دُمت عائشا

انظر: شرح التصريح ٢/ ١٧٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٥٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥١.

بالتركيب؛ وقيل: «يا أبتِ» و «يا أمت»، وأنهما رخّما بحذف التاء مفتوحة كما يجيء من نحو قوله [من الطويل]:

١٣٣ ـ كِليني لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصبِ [ولَيلٍ أُقاسِيهِ بَطيءِ الكَواكِبِ]

وقد يقال: «يا أبتُ» و «يا أمتُ» بالضمّ، وهو أقلّ من الأوّل، وكسر التاء فيهما أكثر، لمناسبة الكسرة للياء التي هي أصلها؛ وجاز: «يا أبتا» و «يا أمتا»، لأنه جمع بين عوضين بخلاف: «يا أبتي» و «يا أمتي»، فإنه لا يجوز، لأنه جمع بين العوض والمعوض منه.

***

وقوله: «ويا ابن أمٍّ ويا ابن عمٍّ خاصة مثل باب: يا غلامي»، المضاف إلى ياء المتكلم إذا أضيف إليه المنادى، فهو كما أضيف إليه غيره، إلا «الأمّ» و «العمّ» إذا أضيف إليهما «ابن» أو «بنت» منادى، فإنه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسًا بالحذف، أو القلب، ألفًا لكثرة الاستعمال، بخلاف غيرهما، فإنه لم يكثر استعمال نحو: «يا غلامَ أخي»، فعلى هذا، يجوز فيهما ما جاز في باب «غلامي» من

---

١٣٣ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٤٠؛ والأزهية ص ٢٣٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٢١، ٣٢٥، ٣/ ٢٧٢، ٤/ ٣٩٢، ٥/ ٧٤، ٧٥، ١١/ ٢٢؛ والدرر ٣/ ٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٥؛ والكتاب ٢/ ٢٠٧، ٣/ ٣٨٢؛ وكتاب اللامات ص ١٠٢؛ ولسان العرب ١/ ٧٢١ (كوكب)، ٧٥٨ (نصب)، ٦/ ٦ (أسس)، ٨/ ١٧٢ (شبع)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٠٣؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٢١؛ وجمهرة اللغة ص ٣٥٠، ٩٨٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٩؛ ورصف المباني ص ١٦١؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠٧.

اللغة: كليني لهم: فَوِّضيني إليه. ناصب: ذو نَصَب، أي تعب وشقاء. أقاسيه: أكابده.

المعنى: يقول: دعيني لهذا الهمّ المتعب ولمقاساة الليل البطيء الكواكب بالسهر، ولا تزيديني لومًا وعذلاً، وجَعَل بطء الكواكب دليلاً على طول الليل.

الإعراب: **«كليني»**: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة المخاطبة: فاعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به. **«لهمّ»**: جار ومجرور متعلقان بـ «كليني». **«يا»**: حرف نداء. **«أميمة»**: سنفصّل إعرابه في الحديث عن موطن الشاهد. **«ناصبٍ»**: صفة لـ «هم» مجرورة مثله. **«وليلٍ»**: الواو حرف عطف، «ليل»: معطوف على «هم» مجرور مثله. **«أقاسيه»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر تقديره «أنا»، والهاء: مفعول به محله النصب. **«بطيء»**: صفة لـ «ليل» مجرورة مثله. **«الكواكب»**: مضاف إليه.

جملة «كليني»: ابتدائية لا محل، وجملة «يا أميمة»: اعتراضية لا محل لها، وجملة «أقاسيه»: صفة لـ «ليل» محلها الجر.

الشاهد فيه: فتح تاء «أميمة» والقياس ضمها، ومما قيل في تخريج ذلك أنّ «أميمة» مرخم على لغة من ينتظر، والأصل «يا أميم»، ثم أدخلت الهاء غير معتد بها، وفتحت لأنها وقعت موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث.

الأربعة الأوجه[١]، ويزيدان عليه باطراد فتح الميم، نحو: «يا ابن أمَّ» و «يا ابن عمَّ» اجتزاءً بالفتحة عن الألف، لزيادة استثقاله، فبولغ في تخفيفه أكثر من تخفيف: «يا غلام»، ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم أو كسرها أكثر من حذف ياء نحو: «يا غلامي».

* * *

٩ - ترخيم المنادى

قال ابن الحاجب:

وترخيم المنادى جائز، وهو في غير ضرورة، وهو حذف في آخره تخفيفًا.

* * *

قال الرضيّ:

إنما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته، ولكون المقصود في النداء هو المنادى له[٢]، فقصد بسرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتباطًا.

قوله: «وهو حذف في آخره تخفيفًا»، يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب، كما كان في باب «قاضٍ» و «عصًا»، وإلا فكلّ حذف لا بد فيه من تخفيف، ويقولون لهذا أيضًا: حذف بلا علّة، وحذف الاعتباط، مع أنه لا بدّ في كل حذف من قصد التخفيف، وهو علّة، فهذا اصطلاح منهم.

وهذا الذي ذكره، إن كان حدَّ الترخيم، خرج منه ترخيم غير المنادى، فإن أردنا الحدَّ الشامل لجميع أقسامه قلنا: هو حذف آخر الكلمة اعتباطًا جوازًا، فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفًا، لأنهما بعد آخر الكلمة، ويدخل فيه حذف التاء، والجزء الأخير من نحو: «بعلبك»، لأن المحذوف صار آخر الكلمة، بدلالة تعاقب الإعراب عليه. ويخرج منه حذف الياء من نحو: «يا غلام»، إذ المضاف إليه ليس آخر الكلمة. ألا ترى إلى أن مَورد الإعراب ما قبله.

ويخرج منه الحذف في باب «عصًا» و «قاضٍ»، لأن الحذف لا لعلّة الاعتباط، ويخرج أيضًا حذف لام نحو: «يد» و «دم» لأنه واجب[٣].

* * *

(١) قوله: «الأربعة الأوجه» جائز على المذهب الكوفيّ، ومذهب البصريين أن يقال: «أربعة الأوجه».

(٢) أي: الذي يُنادَى من أجله.

(٣) يريد أنّه مطّرد، لا أنّه واجب كالذي يكون واجبًا لعلّة.

١٠ ـ شروط ترخيم المنادى

قال ابن الحاجب:

وشرطه ألاّ يكون مضافًا ولا مستغاثًا ولا جملة، ويكون إمّا علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف، وإما بتاء التأنيث.

***

قال الرضيّ:

شروط ترخيم المنادى خمسة، أربعة منها عدمية متعينة، وهي: ألاّ يكون مضافًا، ولا مضارعًا له، وألاّ يكون مستغاثًا، ولا يكون مندوبًا، ولا يكون جملة، والشرط الأخير ثبوتيّ غير متعيّن، بل هو أحد شرطين: أحدهما كونه علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف، والثاني كونه بتاء تأنيث. وإنما لم يذكر المصنّف مضارع المضاف، لأن حكمه حكم المضاف؛ وإنما لم يقل: ولا مندوبًا، لأنّ المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى.

وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف[1]؛ ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني، نحو قوله [من الطويل]:

١٣٤ ـ خُذوا حَظَّكم يا آلَ عِكْرِمَ وَاذكُروا أَواصِرَنا والرّحْمُ بالغَيْبِ تُذْكَرُ

---

(١) انظر المسألة الثامنة والأربعين من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والنحويين الكوفيين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» ص ٣٤٧ ـ ٣٥٦.

١٣٤ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢١٤؛ وأسرار العربية ص ٢٣٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٢٩، ٣٣٠؛ والدرر ٣/ ٥١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٦٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٢٠؛ والكتاب ٢/ ٢٧١؛ ولسان العرب ٣/ ٣٣٣ (فرد)، ٤/ ٥٤٩ (عذر)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٩٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٧٠؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٣٣ (رحم)، ١٢/ ٤١٦ (عكرم)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨١.

اللغة: آل عكرم: بنو عكرمة بن خصفة. الأواصر: جمع آصرة وهي كلّ ما يعطفك على آخر. الرحم: القرابة.

المعنى: نالوا حظّكم من مودّتنا ـ يا آل عكرمة ـ وانتبهوا لما يجمعنا من علاقات، فالقرابة تذكر بالغيب.

الإعراب: **«خذوا»**: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. **«حظّكم»**: مفعول به منصوب بالفتحة، و «كم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«يا آل»**: «يا»: حرف نداء، «آل»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. **«عكرم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على التاء المحذوفة للترخيم، والفتحة عوضًا عنها. **«واذكروا»**: الواو: للعطف، «اذكروا»: فعل أمر مبني على حذف النون لأنّ مضارعه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«أواصرنا»**: مفعول به =

وقوله [من الطويل]:

١٣٥ ـ أبا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فَكلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ داعي مَوتَةٍ فَيُجيبُ

أي: يا آل عكرمة، وأبا عروة؛ وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى، كما في قول ذي الرمة [من البسيط]:

١٣٦ ـ ديارَ مَيَّةَ إذْ مَيٌّ مُساعِفَةٌ ولا يَرَى مِثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

= منصوب بالفتحة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«والرحم»**: الواو: استئنافية، «الرحم»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«بالغيب»**: جار ومجرور متعلّقان بـ(تذكر). **«تذكر»**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة، ونائب الفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي)..

جملة «خذوا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يا آل عكرم»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «اذكروا»: معطوفة على (خذوا) لا محلّ لها. وجملة «الرحم تذكر»: استئنافيّة لا محلّ لها. وجملة «تذكر»: في محلّ رفع خبر.

الشاهد فيه قوله: «آل عكرم» حيث رخّم المضاف إليه بحذف آخره، فالأصل «آل عكرمة»، وهو دليل على جواز ترخيم المركب الإضافي المنادى بحذف آخر المضاف إليه، لأن المضاف والمضاف إليه صارا بمنزلة الاسم الواحد. وعدّ البصريون ذلك شاذًّا.

١٣٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٢٣٩؛ والإنصاف ص ٣٤٨؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٣٦، ٣٣٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٣؛ وشرح المفصل ٢/ ٢٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٧.

اللغة: بعد: هلك. ابن حرّة: كناية عن الرجل الكريم. سيدعوه داعي موتة: سيصيبه الموت. يجيب: يلبّي.

المعنى: يدعو الشاعر لأبي عروة بألاّ يموت، فيستدرك بقوله: إنّ كل كريم سيصيبه الموت بسبب من أسبابه الكثيرة، فينصاع لدعواه.

الإعراب: **«أبا»**: منادى منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. **«عرو»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة بدلاً من الكسرة على التاء المحذوفة للترخيم. **«لا»**: الناهية. **«تبعد»**: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». **«فكل»**: الفاء: حرف استئناف، «كلّ»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«ابن»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. **«حرّة»**: مضاف إليه مجرور. **«سيدعوه»**: السين: للاستقبال، «يدعوه»: فعل مضارع مرفوع، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **«داعي»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف. **«موتة»**: مضاف إليه مجرور. **«فيجيب»**: الفاء: حرف عطف، «يجيب»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هو».

جملة النداء «أبا عرو»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تبعد»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كلّ ابن حرّة...»: استئنافيّة لا محلّ لها ومن الإعراب. وجملة «سيدعوه»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «يجيب»: معطوفة على جملة «سيدعوه».

الشاهد فيه قوله: «أبا عرو»، والأصل: «أبا عروة» حيث حذف عجز ما أضيف إليه المنادى للترخيم، وهو حذف جائز عند الكوفيين، والبصريّون لا يجيزون ترخيم المنادى المركّب.

١٣٦ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٢٣؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٦٥، ٣٣٩، ٤٣٠، ٣٤٥؛ والدرر ٣/ ٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٤٨؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٨٦ (عجم)؛ ونوادر أبي زيد ص ٣٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٨.

=

وقول المتنبي [من الكامل]:

١٣٧ ـ لِلَّهِ ما فَعَلَ الصَّوارِمُ والقَنا ... في عَمْرِو حابِ وَضَبَّةَ الأغنامِ

وبعض العرب يرخّم الجملة بحذف عجزها، نحو: «يا تأبّط».

والفرّاء والأخفش جوّزا ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط عَلَمًا، لأن حركة الأوسط كالحرف الرابع، فيرخّمان نحو: «رَجُل» عَلَمًا.

ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علمًا، سكن أوسطه أو تحرّك.

= **اللغة**: مساعفة: مواتية.

المعنى: أذكر ديار مية عندما كانت مية مواتية، وعندما لم يكن لها نظير في العرب ولا في العجم.

الإعراب: **«ديار»**: مفعول به منصوب بالفتحة، والتقدير: أذكر ديار مية. **«ميّة»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. **«إذْ»**: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ «أذكر» المقدر. **«ميُّ»**: مبتدأ مرفوع بالضمة. **«مساعفة»**: خبر مرفوع بالضمة. **«ولا»**: «الواو»: تجوز فيه الحالية، والعطف، و «لا»: نافية لا محل لها. **«يرى»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. **«مثلها»**: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و«ها»: مضاف إليه محلها الجر. **«عُجُمٌ»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«ولا»**: الواو: حرف عطف، و «لا»: زائدة لتوكيد النفي. **«عَرب»**: معطوف على (عُجم).

جملة «أذكر ديار مية»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ميٌّ مساعفة»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «لا يرى مثلها عجمٌ»: حالية محلها النصب على جعل الواو حالية، ومعطوفة على (مساعفة) محلها الرفع إذا جعلنا الواو عاطفة.

الشاهد فيه قوله: «ميّ» إذ اعتبره الشارح محذوف الآخر إذ الأصل «ميّة» وهذا جائز عند البصريين للضرورة.

١٣٧ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في ديوانه ٤/ ١٢٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٤٥، ٣٤٦.

اللغة: الصوارم: السيوف الباترة. عمرو حابِ: اختصار لـ «عمرو بن حابس» كما سنرى في الحديث عن موطن الشاهد.

المعنى: يعجب المتنبي من شدة بطش سيوف سيف الدولة ورماحه في عمرو بن حابس، وفي بني ضبة.

الإعراب: **«لله»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. **«ما»**: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر. **«فَعَل»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«الصوارم»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«والقنا»**: الواو: حرف عطف. «القنا» اسم معطوف على «الصوارم» مرفوع مثله بضمة مقدرة على الألف للتعذر. **«في عمرو»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «فَعَل». **«حابِ»**: مضاف إليه مجرور. **«وضَبّة»**: الواو: حرف عطف، «ضَبّة»: معطوف على «عمرو» مجرور مثله ولكن بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. **«الأغنام»**: صفة لـ «ضَبّة»، وأمكن الوصف بالجامد، وهو «الأغنام» لتأويله بمشتق، والتقدير: بضبة الجبناء، أو الضِّعاف، أو نحو ذلك.

جملة «لله ما فَعل»: ابتدائية لا محل لها، وجملة «فَعَل الصوارم»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

التمثيل فيه قوله: «عمرو حابِ» وهذا ترخيم لـ «عمرو بن حابسٍ».

ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وإن خلا من تأنيث وعلمية على تقدير الاستقلال كان، أو على نية المحذوف عند سيبويه، والمبرّد يوجب تقدير الاستقلال، واستدل سيبويه(١) بقوله [من الوافر]:

١٣٨ ـ ألا أضْحَتْ حبالُكُمُ رِمامًا وَأَضْحَتْ منك شاسِعَةً أُماما

أي: أمامة.

وإنما لم يجز ترخيم المضاف والمضاف إليه، على ما اختاره البصرية ولا ترخيم الجملة علمين، لأنهما إذا سُمِّي بهما، يراعَى حال جزأيهما قبل العلمية من استقلال كل واحد من الجزأين بإعرابه على ما يجيء في باب التركيب، فلمّا كان كل واحد من جزأيهما مستقلاً من حيث اللفظ، أي: الإعراب، لمراعاة حالهما قبل العلمية، وانمحى بعد العلمية عن كل واحد من جزأيهما معنى الاستقلال، لأنّ «عبد الله»، و «تأبط شرًّا»، من حيث المعنى كـ «زيد»، وروعي اللفظ والمعنى معًا، لم يمكن الحذف من الأوّل نظرًا إلى المعنى، إذ ليس بآخر الأجزاء، ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف آخر الثاني نظرًا إلى اللفظ، فامتنع الترخيم فيهما بالكلية.

ويجوز أن يُعلَّل امتناع ترخيم المضاف والمضاف إليه، بأن المضاف إليه لم

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٢٦٩ ـ ٢٧٤.

١٣٨ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٢٢١؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٩٤؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٠؛ والكتاب ٢/ ٢٧٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٨٢؛ ونوادر أبي زيد ص ٣١؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٢٤٠؛ والإنصاف ١/ ٣٥٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٣.

اللغة: الحبال: هنا أواصر الإلفة. الرمام: البالية أو المقطّعة. الشاسعة: البعيدة. أماما: أي: أمامة.

المعنى: إنّ أواصر المحبّة والألفة قد رمّت، وأصحبت أمامة بعيدة عنك بعدًا شاسعًا، لا سبيل إلى عودتها.

الإعراب: **«ألا»**: حرف استفتاح وتنبيه. **«أضحت»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث. **«حبالكم»**: اسم «أضحى» مرفوع، وهو مضاف، «كم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«رماما»**: خبر «أضحى» منصوب بالفتحة. **«وأضحت»**: الواو: حرف عطف، «أضحت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث. **«منك»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «شاسعة». **«شاسعة»**: خبر «أضحى» منصوب. **«أماما»**: اسم «أضحى» مرفوع بالضمّة على الحرف المحذوف للترخيم.

جملة «ألا أضحت..»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «أضحت منك...»: معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد فيه قوله: «أماما» حيث رخّم في غير النداء للضرورة، وترك الميم على لفظها مفتوحة على لغة من ينتظر، وهي في غير موضع الرفع.

يمتزج امتزاجًا تامًّا بحيث يصحّ حذفه بأسره أو حذف آخره، بدليل أن إعراب المضاف باقٍ، والإعراب لا يكون إلاّ في آخر الكلمة، ولم يكن أيضًا منفصلاً عن المضاف بحيث يصحّ حذف آخر المضاف للترخيم، بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لأجل المضاف إليه، فهو متصل بالمضاف إليه بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان. فلم يصحّ ترخيم أحدهما، والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف.

وإنما لم يرخَّم المستغاث المجرور باللام، لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب، أو البناء، فلم يُورَد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى، وهذه العلّة تطّرد في ترك ترخيم المضاف والجملة عَلَمين.

وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في آخره زيادة المدِّ، لأن الزيادة تنافي الحذف، وكذا المندوب، لأن الأغلب فيه زيادة مدة في آخره لإظهار التفجّع وتشهير المندوب[١]، وغير المزيد فيه قليل نادر.

* * *

قوله: «ويكون إما علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف»، إنما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلَم، فناسبه التخفيف بالترخيم مع أنه لشهرته، فيما بقي منه دليل على ما أُلقيَ[٢].

وإنما اشترط في العلم زيادة على الثلاثة، لأنهم كرهوا نقص الاسم نقصًا قياسيًّا مطَّردًا عن أقلّ أبنية المعرب، أي: عن الثلاثي، بلا علة ظاهرة موجبة، بخلاف نحو: «يد»، و «دم»، فإن النقص فيه وإن كان بلا علّة، لكنه قليل غير قياسيّ، والشذوذ لا يُعبأ به، وبخلاف نحو: «عمٍ»، و «شجٍ»، و «عصًا»، وإن كان قياسيًّا، لكنَّه لعلة ظاهرة ملجئة إلى الحذف.

فإن قلت: المنادى المرخّم مبنيّ، والأسماء المبنية تكون على أقلّ من ثلاثة أحرف، نحو: «ما» و «من».

قلت: البناء فيه عارض، فهو في حكم المعرب، وضمّه مشبه للرفع على ما بيَّنّا قبلُ.

وإذا لم يكن موصوفًا بالزيادة على الثلاثة، فالشرط كونه بتاء تأنيث، نحو:

---

(١) أي: إظهار شهرته.

(٢) أي: يكون فيما بقي منه بعد الحذف دليل على المحذوف.

«شاة» و «ثبة»، فإنه يرخّم وإن لم يكن علمًا، ولا زائدًا على الثلاثة، وذلك لأن وضع التاء على الزوال وعدم اللزوم، كما في باب ما لا ينصرف، فيكفيه أدنى مقتضٍ للسقوط، فكيف إذا وقع موقعًا يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي، أعني آخر المنادى.

وإنما لم يبالَ ببقاء نحو: «ثبة» و «شاة» بعد الترخيم على حرفين، لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم، بل مع التاء أيضًا كان ناقصًا عن ثلاثة، إذ التاء كلمة أخرى، لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقبَ الإعراب، فالأمر فيه كما قيل في المثل: «قبل البكاء كنت عابسة»[(١)] و «قبل النفاس كنت مُصفرّة»[(٢)]؛ ولو اعتبرنا سدَّ التاء مسدَّ لام الكلمة بكونه معتقب الإعراب، قلنا: لما كان بناؤه على عدم اللزوم، لم يُكترث بما يصير إليه حال الكلمة بعده، والدليل على عدم لزومه حذفه في جمع السلامة، نحو: «عرفات»، وتقديره في نحو: «الدار» و «الشمس»، وليس لألفي التأنيث هذه الأحوال.

قال سيبويه: كل اسم في آخره تاء، فإن حذف التاء منه في كلام العرب أكثر، كان الاسم مع التاء ثلاثةً أو أكثر، وسواء كان الاسم علمًا أو لا؛ ولغلبة الترخيم فيه عومل آخر المرخّم منه في بعض المواضع معاملة المرخم، أعني التاء، كما في قوله [من الطويل]:

كِـلِـيـنـي لِـهَـمٍّ يـا أُمَـيْـمَـةُ نـاصِـبِ وَلَـيـلٍ أُقـاسـيـهِ بَـطـيءِ الـكَـواكِـبِ[(٣)]

فصار في المنادى غير المرخم وجهان: ضمُّ التاء، وفتحها.

ثم اعلم أن الذين يحذفون، وهم الأكثرون، على ما قلنا، إذا وقفوا، ألحقوا بآخره الهاء، فيقولون في «يا طلح»: «يا طلحهْ»، وقليلاً ما يُوقف بسكون الحاء، لأنهم يلحقون هاء السكت، في الوقف، بآخر ما ليست حركة آخره إعرابية ولا

---

(١) ورد المثل في جمهرة الأمثال ٢/ ١٢٤؛ والعقد الفريد ٣/ ١٢٢؛ وفصل المقال ص ٤٣٢؛ وكتاب الأمثال ص ٣١٠؛ والمستقصى ٢/ ١٨٦؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٩٢؛ والوسيط في الأمثال ص ١٣٤.

يُضرب للبخيل يعتلّ بالإعسار، وهو في اليسار مانع. وأصله في المرأة تكون عابسةً من غريزةٍ فيها، فتزعم أنّ عبوسها من البكاء.

(٢) في النسخة المطبوعة «قبل النعاس كنت مضمرة»، وهذا تحريف، صوابه في جمهرة الأمثال ٢/ ١٢٤؛ والعقد الفريد ٣/ ١٢٢؛ وكتاب الأمثال ص ٣١٠؛ والمستقصى ٢/ ١٨٧؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٩٢.

ويريد الرضيّ من ضرب هذين المثلين القول: إنّ حذف التاء من نحو «ثبة» لا يُغيِّر شيئًا، ولا يأتي بجديد لأنه على حرفين مع التاء وبدونها.

(٣) تقدّم بالرقم ١٣٣.

مشبهة بها، نحو: «رَهْ»، و «فِهْ»، و «إنهْ»، و «حيَّهلهْ»، وإن لم يكن هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف؛ فإلحاقه بما كان هناك هاء في الأصل أولى، ويغني عن الهاء في الشعر ألف الإطلاق، نحو قوله [من الوافر]:

١٣٩ ـ قِفي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يا ضُباعا ... ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَداعا

ولا يرخّم لغير ضرورة منادى لم يستوفِ الشروط، إلا ما شذَّ من نحو: «يا صاح»، ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله.

وليس: «أَطْرِقْ كَرا»(١) منه، لأن «الكرا» ذكر الكروان.

---

١٣٩ ـ **التخريج**: البيت للقطاميّ في ديوانه ص ٣١؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٦٧؛ والدرر ٣/ ٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٩؛ والكتاب ٢/ ٢٤٣؛ ولسان العرب ٨/ ٢١٨ (ضبع)، ٨/ ٣٨٥ (ودع)؛ واللمع ص ١٢٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٥؛ والمقتضب ٤/ ٩٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٣؛ والدرر ٢/ ٧٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٦٨؛ وشرح المفصل ٧/ ٩١.

اللغة: ضباعا: اسم علم لفتاة.

المعنى: تمهلي يا ضباعة لأملأ نظري منك ولا تجعلي فراقنا هذا آخر عهدي بك.

الإعراب: **«قفي»**: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«قبل»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل «قفي» وهو مضاف. **«التفرق»**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. **«يا ضباعا»**: «يا»: للنداء، «ضباعا»: منادىً مفرد علم مرخم مرخم مبني على الضم المقدر، والألف: للإطلاق. **«ولا يك»**: الواو: عاطفة، «لا»: ناهية جازمة، «يك»: فعل مضارع ناقص مجزوم وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف. **«موقف»**: اسم «يك» مرفوع بالضمة الظاهرة. **«منك»**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة. **«الوداعا»**: خبر «يك» منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف: للإطلاق.

جملة «قفي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا يك موقف منك الوداعا»: معطوفة على ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «يا ضباعا» حيث حذف التاء من آخر الاسم للترخيم، وألحق بآخره ألف الإطلاق عند الوقف.

(١) هذا القول من أمثال العرب، ومنهم من يكمله فيقول: «أطرِقْ كرا إنّ النعامة (أو: النعام) في القرى».
انظر: جمهرة الأمثال ١/ ١٩٤، ٣٩٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٧٤ ـ ٣٧٦؛ ولسان العرب ١٠/ ٢١٩ (طرق)، ١١/ ٣١٤ (زول)، ١٥/ ٢٢٠ (كرا)؛ والمستقصى ١/ ٢٢١؛ ومجمع الأمثال ١/ ٤٣١؛ والدرّة الفاخرة ١/ ١٥٥؛ وجمهرة اللغة ص ٤٢٧.
يُضرب لمن يتكبّر، وقد تواضعَ من هو أشرف منه، أو يُضرب للرجل يُتكلّم عنده، فيظنّ أنّه المراد بالكلام، فيقول المتكلّم ذلك، أي: اسكتْ فإنّي أريد من هو أنبل منك. وقيل: يُضرب مثلاً للرجل الحقير إذا تكلّم في الموضع الجليل لا يتكلّم فيه أمثاله.
واعتبر البغدادي هذا القول شاهدًا، وقال إنّه صدر بيت، وهو [من الرجز]:

أَطْرِقْ كَرا أَطْرِقْ كَرا ... إنَّ النَّعامَ في القُرى

انظر: خزانة الأدب ٢/ ٣٧٤ ـ ٣٧٦.

وقال المبرّد هو مرخّم «كروان»[1]، ولا ضرورة إلى ما قال مع ما ذكرنا من المحمل الصحيح. ويجوز وصف المرخّم، إلا عند الفرّاء وابن السرّاج، قال [من الطويل]:

١٤٠ - فَقالوا: تعالَ يا يزي بْنَ مَخْرَمٍ فَقُلْتُ لَهُمْ: إنِّي حَلِيفُ صُداءِ

وكأنهما رأيا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالاً على معنى فيه، فإذا رخّمت الكلمة بحذف شيءٍ من جوهرها، لا يزاد عليها شيء آخر من الخارج، فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجيء سائر التوابع.

* * *

١١ - ما يُحذف من المرخم في النداء

قال ابن الحاجب:

فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كـ «أسماء» و «مروان»، أو حرف صحيح قبله مدّة وهو أكثر من أربعة أحرف، حُذِفتا؛ وإن كان مركّبًا، حذف الاسم الأخير، وإن كان غير ذلك، فحرف واحد.

* * *

(١) انظر: المقتضب ٤/ ٢٦١.

١٤٠ - **التخريج**: البيت ليزيد بن مخرم في خزانة الأدب ٢/ ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ٤٥٧ (صدى).

اللغة: صُداء: اسم حيّ، وقيل: هو اسم فرس الشاعر.

المعنى: دُعي الشاعر إلى حلف، وكان حليف صُداء، فأبى أن ينقض حلفه لصداء ويحالف غيرهم، وقيل: صداء اسم فرسه، فالمعنى على ذلك أنّه لا يحتاج مع فرسه هذه إلى أن يحالف أحدًا اعتزازًا بقوة هذه الفرس.

الإعراب: **«فقالوا»**: الفاء: بحسب ما قبلها، و «قالوا»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. **«تعال»**: اسم فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره (أنت). **«يا»**: حرف نداء. **«يزي»**: منادى مفرد علم مبني على الضم المقدر على الدال المحذوفة للترخيم، لأنّ الأصل: يا يزيد. «ابن»: صفة لـ «يزيد» منصوبة بالفتحة على المحل. **«مَخرم»**: مضاف إليه محله الجر. **«فقلت»**: الفاء: حرف عطف، و «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«لهم»**: جار ومجرور متعلقان بـ «قلتُ». **«إني»**: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم اسم «إنّ» محله النصب. **«حليف»**: خبر «إنّ» مرفوع. **«صداء»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «قالوا»: بحسب الفاء. وجملة «تعالَ»: مقول القول محلها النصب. وجملة «يا يزي»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «قُلت»: معطوفة على جملة «قالوا». وجملة «إني حليف»: مقول القول محلها النصب.

الشاهد فيه قوله: «يزي بن مخرم» حيث وصف الشاعر المنادى المرخّم، وهذا جائز إلاّ عند الفراء وابن السراج.

قال الرضيّ:

قسَّم ما يحذف للترخيم ثلاثة أقسام، وهو إمَّا حرفان، أو كلمة، أو حرف واحد.

فحذف الحرفين في موضعين: أحدهما إذا كان في آخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة، بمعنى أنهما زيدتا معًا، لا أنهما معًا بمعنى واحد، لأن كل واحدة في «مسلمان» وكذا في «مسلمون»، بمعنى آخر، فلما زيدتا معًا حُذفتا معًا، وهاتان الزيادتان سبعة أصناف: زيادتا التثنية، نحو: «زيدان»، و «يضربان» عَلَمين، وزيادتا جمع المذكر السالم، نحو: «مُسلمون»، و «يسلمون»، علَمين، وزيادتا جمع المؤنث السالم، نحو: «مسلمات»، وزيادتا نحو: «مروان» و «عثمان» و «ندمان» و «خراسان»، وياء النسب وما أشبهها، نحو: «كوفيّ» و «روميّ» و «كُرسيّ»، وألفا التأنيث كـ «صحراء»، وهمزة الإلحاق مع الألف التي قبلها كما في «حِرْباء»[1] و «عِلباء»[2].

* * *

قوله: «أسماء» هذا إذا جعلناه «فَعْلاء» من الوسامة، أي: الحسن، على ما هو مذهب سيبويه، لا «أفعالاً» جمع «اسم»، على ما هو مذهب غيره، لأنه يكون إذن من باب «عمَّار»، لا من باب «حمراء»، ورُجِّح مذهب سيبويه بأن التسمية بالصفات أكثر منها بالمجموع، ورجّح مذهب غيره بأنّ قَلْبَ الواو المفتوحة همزةً لم يأت إلا في «أحد»، وأيضًا لم يثبت في الصفات: «أسماء» بمعنى «الجميلة»، ولا «وسماء»، حتى يكون «أسماء» عَلَمًا منقولاً منه، وعلى مذهب سيبويه إذا سمِّيت به رَجلاً، لم ينصرف لألفي التأنيث، وعند غيره ينصرف لأنه مثل «رَبَاب»، إذا سُمِّي به رجل، في كونه قبل تسمية المؤنث به مذكرًا.

* * *

قوله: «أو حرف صحيح»، كان عليه أن يقول: حرف صحيح غير «تاء» التأنيث قبله مدّة زائدة، وذلك لأنه لا يحذف في نحو: «عفرناة»[3] و «سعلاة»[4]، إلا التاء وحدها، وذلك لكونها كلمة واحدة وإن كانت على حرف، فاكتفي بها؛

---

(١) الحِرْباء: مسمار الدرع، وقيل: هو رأس المسمار في حلقة الدرع، والحِرباء أيضًا: الظهر، ودُويبّة نحو العظاءة، والأرض الغليظة... (لسان العرب ١/ ٣٠٦ ـ ٣٠٧ (حرب)).

(٢) العِلباء: عصب العنق. (لسان العرب ١/ ٦٢٧ (علب)).

(٣) العفرناة: الشديدة، الجريئة. (لسان العرب ٤/ ٥٨٧ (عفر)).

(٤) السِّعلاة: الغول. (لسان العرب ١١/ ٣٣٦ (سعل)).

وكذا إذا كانت المدّة غير زائدة لم تحذف، كما في «مُسْتَماح»[١] و «مُسْتَميح»؛ ونقل عن الأخفش جواز حذف المدة الأصلية أيضًا، والمشهور خلافه.

ونعني بالمدة: ألفًا، أو واوًا أو ياءً ساكنين، ما قبلهما من الحركة من جنسهما، فلا تحذف مع الحرف الأخير: الواو والياء المتحركتين في نحو: «كنهور»[٢]، و «مُشَرْيَف»[٣]، لتحصينهما بالحركة وتقوِّيهما بها.

ولا تحذفهما أيضًا إذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما، سواء كانا للإلحاق نحو: «سِنَّوْر»[٤]، و «برذون»[٥] ملحقان بِـ «جِرْدَحل»[٦]، أو لم يكونا له، كـ «عُلَّيق»[٧]، و «قبَّيط»[٨]، وذلك لمشابهتهما إذن للحروف الصحيحة، بقلة المدة فيهما، لأن المدَّ في الأغلب لا يكون إلا في الألف، والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما.

وأمّا مذهب وَرش في مدِّ نحو: «الموت»، و «الحسين»، وقفًا، فممَّا انفرد به.

وإنما حذف الحرفان ههنا لأنه كان الأَولى حذف المد الزائد، لكن لمّا لم يكن آخرًا، والترخيم حذف الآخر، لم يجز حذفه. فلما حذف الحرف الأخير صار متطرفًا فتبعه في السقوط.

ولو قال: يحذف حرفان فيما قبل آخره حرف مدٍّ وهو أكثر من أربعة، لعمَّ نحو: «عمَّار» و «مروان»، ولكنه فصّل هذا التفصيل تنبيهًا على تخالف علّتي الحذف في الصنفين، كما ذكرنا.

* * *

(١) المُستماح: اسم مفعول من «استماح»، واستمحتُ الرجلَ: سألته العطاء. (لسان العرب ٢/ ٦٠٩ (ميح)).

(٢) الكَنَهْور من السحاب: المتراكب الثخين. (لسان العرب ٥/ ١٥٣ (كنهر)).

(٣) المُشَرْيَف: اسم مفعول من «شريفَ». وشريف الزرع: قطع شريافه، وهو ورقه إذا طال وكَثُر. وشريَفَ وشرنَفَ بمعنى. (تاج العروس ٢٣/ ٥٠٢ (شرف)).

(٤) السِّنَّور: الهرّ. (لسان العرب ٤/ ٣٨١ (سنر)).

(٥) البرذون: الدابّة، والبراذين من الخيل: ما كان من غير نتاج العرب. (لسان العرب ١٣/ ٥١ (برذن)).

(٦) الجِرْدَحْل من الإبل والناس: الغليظ الضخم. والجردحل: الوادي. (لسان العرب ١١/ ١٠٩ (جردحل)).

(٧) العلّيق: نبات معروف يتعلّق بالشجر ويلتوي عليه. (لسان العرب ١٠/ ٢٦٥ (علق)).

(٨) القُبَّيط: الناطف (نوع من الحلوى). (لسان العرب ٧/ ٣٧٣ (قبط)).

قوله: «وهو أكثر من أربعة أحرف»، إنما اشترط هذا، لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين.

والفرّاء يجيز حذف المدّ أيضًا في نحو: «سعيد»، و «عمود»، و «عماد»، لكن لا يوجبه كما في نحو: «عمّار»، و «مسكين»، و «منصور».

❊ ❊ ❊

قوله: «وهو أكثر من أربعة أحرف»، قَيْد في قوله: «أو حرف صحيح قبله مدّة»، لا في قوله: ««زيادتان في حكم الواحدة»، لأن نحو: «يدان، و «دَمَان»، و «ثبون»،[1] و «قلون»[2]، و «دميّ»: يرخّم بحذف زيادتين للترخيم، لأن بقاء الكلمة على حرفين فيه، ليس لأجل الترخيم بل قبله كان كذلك، كما قلنا في نحو: «ثبة»، و «شاة».

وذهب الجرمي إلى منع حذف الحرفين في نحو: «يدان»، و «ثبون»، و «دميّ»، والأوّل أولى.

وإنما لم يَحذف زيادتا «ثبون»، لأنهما غيّرتا بناء الواحد، فكأنه ليس جمع المذكر السالم، وكأنه مثل «ثمود».

وأجاز الفرّاء حذف الهمزة دون الألف في نحو: «حمراء»، والمشهور حذف الزيادتين معًا.

وبعضهم يجوِّز: «يا حمراءَ» بفتح الهمزة قياسًا على ذي التاء في نحو قوله: «كليني لهمٍّ يا أميمة ناصب»[3]، والوجه المنع لأن اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه، فعومل غير المرخّم منه معاملة المرخّم، ولا كذلك ذو الألف.

وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم، لئلا يلتبس بالمذكر.

وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله[4] ترخيم المثنّى، وجمع المؤنث السالم، على لغة الضمّ لئلا يلتبسا بالمفرد، ولا يجيز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقًا. وكذا لا

---

(١) ثبون: جمع ثبة بمعنى الجماعة ووسط الحوض. (لسان العرب ١٤/ ١٠٧ ـ ١٠٨ (ثبا)).

(٢) قلون: جمع قُلة، وهي عودان يلعب بهما الصبيان، والخشبة الصغيرة التي تنصب وهي قدر الذراع. (لسان العرب ١٥/ ١٩٩ (قلا)).

(٣) انظر الشاهد رقم ١٣٣.

(٤) أي: لمثل ما تقدّم من التعليل، وهو خوف اللبس.

يجوز ترخيم المنسوب مطلقًا، نحو: «زيديّ»، إذ لو ضمّ لالتبس بنداء المنسوب إليه، ولو كسر لالتبس بالمضاف إلى الياء.

وهذا، كما منع سيبويه من ترخيم نحو: «قائمة» و «قاعدة» غير علَم على لغة الضمّ أيضًا، لأن له مذكّرًا، فيشتبه به، وأما إذا كان علمًا، فيجوز على لغة الضمِّ أيضًا، إذ لا مذكّر له إذن من لفظه فيلتبس به. قال المصنف: الظاهر جواز الضمّ في نحو «قائمة» علمًا كان أو لا.

أقول: لا شك أن اللبس فيما قال سيبويه أغلب وأكثر، لكونه غير علَم، بخلاف ما ذكره غيره، لأن جميعها مشروط بالعلمية، واشتهار المسمَّى بعلَمه مما يزيل اللَّبس في الغالب.

ثم الحق أنّ كلّ موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر، على نيةِ الضمِّ كان أو لا[1]، وإلاّ فلا.

والفرّاء يحذف الساكن أيضًا في الاسم الذي قبل آخره ساكن، نحو «هِرَقْل»[2] و «سِبَطْر»[3]، على نية المحذوف، لئلا يشبه الحرف نحو «نَعَم»، و «أجَلْ».

وهو ضعيف، لأن معنى نية المحذوف أن المحذوف كالملفوظ، والكوفيون يحذفون في نحو «حولايا»[4]، و «بردرايا»[5]، الأحرف الثلاثة، أعني الألفين مع الياء التي بينهما كزيادة الجمع، والبصريون يجتزئون بحذف الألف الأخيرة لتحصين الياء قبلها بحركتها من الحذف[6].

* * *

قوله: «وإن كان مركَّبًا، حُذف الاسم الأخير»، لما أريد حذف شيء منه، وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل، والكلمتان كعظمتين متَّصلتين عنده، فهو أقبل للفكِّ من مفاصل[7] المتصل بعضها ببعض، لأنه قريب العهد بالالتئام بسبب

(١) يريد: على لغة من ينوي المحذوف، ولغة من لا ينويه.

(٢) هرقل: ملك الروم.

(٣) السِّبَطْر: الطويل. (لسان العرب ٤/ ٣٤٢ (سبطر)).

(٤) حولايا: قرية كانت بنواحي النهروان. (معجم البلدان ٢/ ٣٢٢).

(٥) بردرايا: قال ياقوت الحموي: «موضع أظنه بالنهروان من أعمال بغداد». (معجم البلدان ١/ ٣٧٧).

(٦) انظر المسألة الخمسين من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» ص ٣٦١ ـ ٣٦٢.

(٧) أي: من مفاصل الكلمات.

التركيب العارض: حُذف[1] الجزء الأخير بكماله. فإذا رخّمت «خمسة عشر»، قلت: «يا خمسة أقبلْ»، وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين ولا تخلّيها تاء[2]، لأنها تلك التاء التي كانت في «خمسة» قبل أن يُضمَّ إليها «عشر»، كما أنك لو سمَّيت رجلاً بـ «مسلمتين» قلت في الوقف «يا مسلمه» بالهاء؛ لأن التاء تطرّفت لفظًا، ولا يوقف على تاء التأنيث إلا في بعض اللغات[3].

قالوا: فإذا رخمت «اثنا عشر» و «اثنتا عشرة»، و «اثني عشرة» و «اثنتي عشرة»، حذفت «عشر» مع الألف والياء، لأن «عشر» بمنزلة النون المحذوفة، فكأنّك ترخم: «اثنان» و «اثنتان»، و «اثنين» و «اثنتين»، ومن ثمَّ لا تُضاف «اثنا عشر»، كما يضاف «ثلاثة عشر» وأخواتها، كما يجيء في باب المركب؛ قال المصنف: فيه نظر من جهة أن الثاني اسم برأسه، ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الألف معه، حذفَها مع النون[4].

* * *

قوله: «وإن كان غير ذلك فحرف واحد»، أي: غير ما حذف منه حرفان، وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة، وذو حرف صحيح غير التاء قبله مدة زائدة، وغير ما حذف منه كلمة، وهو المركب.

* * *

١٢ ـ حكم آخر المرخم المنادى بعد الحذف

قال ابن الحاجب:

وهو في حكم الثابت على الأكثر، فيقال: «يا حارِ»، و «يا ثمو»، و «يا كروَ»، وقد يجعل اسمًا برأسه، فيقال: «يا حارُ»، و «يا ثمي»، و «يا كرا».

* * *

---

(١) قوله: «حُذف...» جواب قوله: «لما أريد...».

(٢) أي: لا تبقيها تاء.

(٣) ومنه قول أبي النجم [من الرجز]:

والـلّـهُ نـجّـاكَ بـكَـفَّـيْ مُـسْـلِـمَـتْ ... مِـنْ بَـعْـدِمـا وبَـعْـدِمـا وبَـعْـدِمَـتْ

كـانـتْ نـفـوسُ الـقـومِ عِـنْـدَ الـغَـلْـصَـمَـتْ ... وكـادَتِ الـحُـرَّةُ أن تُـدعَـى أَمَـتْ

انظر: شرح التصريح ٢/ ٣٤٤؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٢ (ما)؛ ومجالس ثعلب ١/ ٣٢٦؛ وأوضح المسالك ٤/ ٣٤٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٧٧، ٧/ ٣٣٣؛ والخصائص ١/ ٣٠٤؛ وشرح قطر الندى ص ٣٢٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥٩.

(٤) أي: مثل حذفها مع النون.

قال الرضيّ:

أي: المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت، فبقي الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه؛ وكان القياس أن يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسمًا برأسه هو[1] الأكثر، لأن المعلوم من استقراء كلامهم أن المحذوف لعلّة موجبة قياسية كما في «عصًا» و «قاضٍ»؛ في حكم الثابت، فلذا بَقِيَ ما قبل المحذوف من الحرف على حركته، وأن المحذوف لا لعلّة موجبة قياسية، كأن لم تغن بالأمس[2]، فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو: «غدٍ»، و «يدٍ»، و «دم» معتقبَ الإعراب، وذلك لأنهم لو قصدوا كونه كالثابت، لم يحذفوه لا لعلّة موجبة.

لكن لما كان الترخيم لعلّة قياسية مطّردة قريبة من الإيجاب، لطلبهم التخفيف في النداء بأقصى ما يمكن، حتى فعلوا بالمضاف إلى ياء المتكلم الذي فيه أدنى ثقل، لكونه في صورة المنقوص، ما رأيت[3]، وفي نحو: «يا زيد بن عمرو»، ما هو المشهور من فتح الضم، وذلك لما قدّمنا من أن النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصودًا بالذات، بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له، فصار حذف الترخيم مطّردًا كالواجب، فعومل المرخّم في الأغلب معاملة نحو: «عصًا» و «قاضٍ» ممّا الحذف فيه مطّرد واجب.

ومن جعله اسمًا برأسه نظر إلى أنه، وإن كان قياسيًّا مطردًا، لكنه ليس بواجب.

فإذا كان المحذوف منويَّ الثبوت، لم يغيّر ما بقي إلا في مواضع بعضها مختلف فيه، وبعضها متّفق عليه. فمنها: اسم أزال الترخيم سبب حذف حرف لين منه. قال الجمهور في نحو: «أعلون»، و «قاضون»، على هذه اللغة: «يا أعلى» و «يا قاضي» برجوع الألف والياء، لأنه زال في اللفظ الساكن الأخير الذي حُذفا له. وقال المصنّف، ونِعْم ما قال: لو قيل «يا أعلَ» و «يا قاضِ» في هذه اللغة، لم يَبعُد، لأن الساكن الأخير كالثابت لفظًا.

ولا خلاف في ردّ الألف والياء في اللغة القليلة، أي: لغة الضمّ، لزوال الساكنين لفظًا وتقديرًا.

---

(١) قوله: «هو» خبر «يكون».

(٢) أي: يكون محذوفًا نسيًا منسيًّا.

(٣) من الأوجه السابقة فى المنادى المضاف لياء المتكلّم.

ومنها: اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف أصلي السكون، كان مدغمًا في ذلك المحذوف، وقبله ألف، نحو: «إسحارّ»، بفتح الهمزة وكسرها والكسر أكثر، وهو نبت، فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والألف، فيقول: «يا أسحارَ» بالفتح، لأنه التقى ساكنان، ففتح الأخير إتباعًا لما قبله، كما في قوله [من الطويل]:

١٤١ - عجِبْتُ لِمَوْلودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبُ   وذي وَلَدٍ لم يَلْدَهُ أَبَوانِ

وقولهم: «انطلْقَ» في تخفيف: «انطَلِق»، وذلك لأنه لما تُصُرِّف فيه بعد الترخيم بضم رائه على الاستقلال، شابَهَ الفعل الذي هو الأصل في التصرف، فحُرِّك بالفتح لإزالة الساكنين، دون الكسر، إتباعًا لما قبله كما أتبع في الفعل، وصيانةً له من الكسر ما أمكن، نحو: «لم يَلْدَه»، و «انطلْقَ»، ولم يضارَّ بالفتح على الوجه المختار.

وغير سيبويه يجيز في نحو: «أسحار» مرخّمًا: الكسر أيضًا للساكنين على حاله، على هذه اللغة، أي الكثيرة، كما في «هرقْ»(١).

١٤١ - **التخريج**: البيت لرجل من أزد السراة في شرح التصريح ٢/ ١٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٢؛ والكتاب ٢/ ٢٦٦، ٤/ ١١٥؛ وله أو لعمرو الجنبي في خزانة الأدب ٢/ ٣٨١؛ والدرر ١/ ١٧٣، ١٧٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٩٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٥٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٩؛ والجنى الداني ص ٤٤١؛ والخصائص ٢/ ٣٣٣؛ والدرر ٤/ ١١٩؛ ورصف المباني ص ١٨٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٨؛ وشرح المفصل ٤/ ٤٨، ٩/ ١٢٦؛ والمقرب ١/ ١٩٩؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٤، ٢/ ٢٦.

اللغة: مولود ليس له أب: ربّما عيسى ابن مريم. ذو ولد لم يلده أبوان: هو آدم أبو البشر، وقيل: القوس لأنها تؤخذ من شجرة معيّنة.

الإعراب: **«عجبتُ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني على الضمّ في محلّ رفع فاعل. **«لمولود»**: جار ومجرور، متعلقان بالفعل «عجبت». **«وليس»**: الواو: زائدة، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. **«له»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر «ليس». **«أب»**: اسم «ليس» مرفوع. **«وذي»**: الواو: حرف عطف، «ذي»: معطوف على «مولود» مجرور مثله، وهو مضاف. **«ولد»**: مضاف إليه مجرور. **«لم»**: حرف جزم. **«يلده»**: فعل مضارع مجزوم، ونقلت السكون إلى اللام وفتحت الدال للضرورة الشعرية، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **«أبوان»**: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثنى.

جملة «عجبتُ لمولود...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ليس له أب»: في محلّ جر صفة. وجملة «لم يلده أبوان»: في محلّ جر صفة.

الشاهد فيه قوله: «لمْ يلْدَه»، والأصل: «لم يلِدْه»، فسَكَّن الشاعر اللام للضرورة الشعريَّة، فالتقى ساكنان، فحرَّك الساكن الثاني بالفتح لأنّه أخفّ.

(١) مرخّم «هرقل».

والفرّاء يحذف الراء الأولى أيضًا في «أسحار» مع الألف قبلها؛ والساكن المدغم في نحو «إرزبّ»[(١)]، بناء على أصله في «هَرقْ»، فأمّا إذا لم يكن المدغم أصليّ السكون، فإنه يردّ إلى حركته إن لزم ساكنان اتفاقًا منهم، تقول في المسمَّى بـ «تَحابَّ»[(٢)]: «يا تحابَ»، وفي «رادّ»: «يا رادِ»، وفي «مضارّ»، اسم مفعول: «يا مضارَ»، وإن لم يلزم ساكنان، فالنحاة يبقون الساكن على سكونه إذ المدغم فيه كالثابت.

والفرّاء يردُّ الساكن إلى أصل حركته، لأنه لا يرى، كما ذكرنا، سكون الحرف الأخير في الترخيم، فيقول: «يا محمَرِ» بكسر الراء، و «يا مُقْرَ» بسكون القاف وبفتح العين في «مُقَرّ»، ولا يحذف الحرف الساكن كما في نحو «خِدَبّ»، لأنه قادر على إزالة سكون الأخير بغير الحذف، وذلك بأن يردَّه إلى أصله، ولم يمكن ذلك في «خِدبّ»، إذ لم يكن للساكن أصل في الحركة.

وما ذهب إليه الفرّاء من ردِّ المدغم إلى أصل حركته قياس مذهب الجمهور في قولهم: «يا قاضي» و «يا أعلَى» في المسمَّى بـ «قاضون» و «أعلون»، إلا أن الفارسيّ فرق بينهما بأن للياء في «قاضي» أصلاً في الثبوت في بعض المواضع نحو: «رأيت قاضيًا»، و «قاضية»، بخلاف الكسر في «محمرّ»، فإنه لم يثبت في موضع من المواضع.

ومنها نحو: «ثمود»، فإنه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منويّ الثبوت بعد حذف الدال فقط، فتقول: «يا ثمو»، لأن الواو في التقدير ليس آخر كلمة، ومنع الفرّاء من ذلك، لأن الواو في الظاهر آخر الكلمة وقبلها ضمة، وهذا كما قال في ترخيم «هرقل» على نية المحذوف: إنه لا يجوز إبقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف، قال: فإذا قصدت جعل محذوف[(٣)] «ثمود» في حكم الثابت، حذفت الواو أيضًا، بناءً على مذهبه من تجويز: «يا عمُ»، و «يا سعِ»، و «يا عِمَ» في ترخيم «عمود» و «سعيد» و «عماد»، كما مرَّ.

وإذا جعل المرخَّم اسمًا برأسه، ضُمَّ ما قبل المحذوف لفظًا إن كان صحيحًا أو في حكمه، نحو: «يا حارُ»، و «يا مروُ»، و «يا قريُ»، في «حارث» و «مروة» و «قرية»، وتقديرًا إن كان ياء مكسورًا ما قبلها، أو ألفًا، نحو: «يا قاضي»، و «يا مشترا»، في «قاضية» و «مشتراة».

---

(١) الأرزبّ: فَرْج المرأة (لسان العرب ١/ ٤١٧ (رزب)).

(٢) تحابّ: فعل ماضٍ على وزن «تفاعَلَ» من الحبّ.

(٣) فى النسخة المطبوعة «جعل حرف محذوف»، وكلمة «حرف» حشو لا لزوم لها.

وإن كان واوًا بعد ضمّة كما في «قلنسوة»، و «ثمود»، أبدلت الواو ياءً والضمّة كسرة، نحو: «يا قلنسي» و «يا ثمي»، وفي الكثيرة قلت: «يا ثمو»، و «يا قلنسوَ»، لأنه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمّة إلا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة، نحو: «التغازي» و «الأدْلي»[1]، لما يجيء في التصريف في باب الإعلال، والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه.

وإن كان ما قبل المحذوف ياءً، أو واوًا بعد فتحة قلبتها ألفًا؛ تقول في: «غَلَيان» و «نَزَوان»: «يا غليَ»، و «يا نزا»، وفي الكثيرة «يا غَلَيَ» و «يا نزوَ»، لأنك إذ نويت المحذوف، لم يوازنا الفعل تقديرًا حتى تقلب ألفًا بخلاف ما إذا لم تنوه، كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى.

وإن كان واوًا أو ياء بعد ألف زائدة، قلبت همزة، نحو «يا شقاء» و «يا خزاء» في «شقاوة» و «خزاية»[2]، وفي الكثيرة يا «شقاوَ» و «يا خزاي»، لأن كل واو أو ياء تطرّفت بعد ألف زائدة، قلبت ألفًا ثم همزة، كما في «رداء» و «كساء»، لأنَّ مثل هذه الواو والياء إنما تقلبان ألفًا ثم همزةِ إذا تطرّفتا، كما يجيء في التصريف.

وإن كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين، فإن عرفت ما حذف من الأصول رددته لامًا كان كـ «يا شاه» في ترخيم «شاة»، أو فاءً، كما تقول في ترخيم: «شية»، و «دية»: «يا وشْيُ» و «يا ودْيُ»، بردّ العين إلى سكونها عند الأخفش، و «يا وِشِي» و «يا وِدِي» بإبقاء حركة العين عند سيبويه، والأوّل أولى، لأن تحريك العين إنما كان لحذف الفاء كما يجيء في باب النسب؛ فإن الأخفش يقول: «وِشْيِيّ» وسيبويه يقول: «وشَوِيّ».

وإن لم تعرف ثالث الأصول، ضعَّفت الثاني ذا اللين، كما تقول: «يا لاءُ» في المسمَّى بـ «لات».

وإن لم يكن الثاني حرف لين، لم ترد المحذوف، كما تقول: «يا ثبُ» و «يا عدُ» في «ثبة» و «عدة»، كل ذلك لأن المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كما مرَّ، ولا يجيء في المعربات اسم ثانيه حرف لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين، فيبقى المعرب على حرف واحد.

وإن أدَّت هذه اللغة، أي: القليّ، إلى قلب ما لا يكون منقلبًا، كما يرخّم «حُبْلَيان» و «حبلويّ» فقد ذكر المبرّد أنها لا تجوز، إذن، لأنها تؤدي إلى كون

---

(١) الأدلي: جمع دلو.

(٢) الخزاية: مصدر خزي بمعنى استحيا.

ألف فُعلَى منقلبًا عن ياء أو واو، ولم تعهد إلا للتأنيث غيرَ منقلبة عن شيء.

وقياس قول الأخفش[١] جوازها، لأنه يكون إذن ملحقًا بـ «جَخْدَب»[٢]، بفتح الدال.

وأما السيرافي فأجازها وإن لم يُثبت «فُعْلَلاً»، قال: لأن هذا شيء عرض، وليس ببنية أصلية، وكذا ذكر المبرّد عن المازني في كل ما أدّى نية الاستقلال فيه إلى وزن لا نظير له، أنه لا يرخّمه إلا على نية المحذوف، وذلك نحو: «طَيلسان» على لغة كسر اللام، و «فرزدق»، و «قذعمِل»[٣]، و «سُعود»، و «هُندَلع»[٤]، و «عُنْفوان».

وأجاز السيرافي في ترخيم جميعها على نية الاستقلال نظرًا إلى أن المُثُل ليست بأصلية، ألا ترى أنه يجوز اتفاقًا أن تقول في «منصور» على نية الاستقلال: «يا مَنْصُ»، وفي «خَضَّم»: «يا خَضُّ» مع أن «مَفْعُ» و «فَعُّ» ليسا من أبنيتهم، فتقول: «يا طيلسُ»، و «يا فرزدُ»، و «يا قُذَعْمُ»، و «يا سُعي»، و «يا هُندَلُ»، و «يا عُنفي».

قالوا: وإذا رخّمت «صحراويّ» على القليّ، قلبت الواو همزة، فلو أزلته عن النداء لصرفته، لأن همزته إذن ليست منقلبة عن ألف التأنيث، بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمز المنقلب عن ألف التأنيث، فبعُد التأنيث فيها، والأولى ألاَّ تصرفه نظرًا إلى الأصل.

* * *

١٣ ـ المندوب

قال ابن الحاجب:

وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو المتفجَّع عليه، بـ «يا»، أو، «وا»، واختصّ بـ «وا»، وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى، ولك زيادة الألف في آخره.

* * *

(١) أي: قوله في إثبات «فَعْلَل».

(٢) الجخْدَب: ضرب من الجنادب، والجمل الضخم. (لسان العرب ١/ ٢٥٤ (جخدب)).

(٣) القُذَعمل: القصير الضخم من الإبل. (لسان العرب ١١/ ٥٥٤ (قذعمل)).

(٤) الهُنْدَلع: بقلة. (لسان العرب ٨/ ٣٦٩ (هدلع)).

قال الرضيّ:

هذا منه بناء على أن المندوب غير المنادى، وقد ذكرنا ما عليه، فلا نعيده.

قوله: «المتفجَّع عليه» دخل فيه المجرور في نحو: «تفجّعت على زيد»، فلمّا قال: بـ «يا»، أو، «وا» خرج. وكل منادى يدخله معنًى من المعاني، كالاستغاثة، والتعجّب، والندبة، لا يستعمل فيه إلا حرف النداء المشهور، أعني «يا»، كما ذكرنا دون أخواتها، لأنها أمّها، فتصرّفت ودخلت في جميع أنواعه.

وقد أخلّ المصنِّف بأحد قسمي المندوب، وهو المتوجَّع منه، نحو: «وا حُزْنا»، و «وا ويلا»، و «وا ثبورا».

* * *

قوله: «واختص بـ «وا»، يعني اختصّ لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة «وا»، فـ «وا زيد»، مختص بالندبة، و «يا زيد»، مشترك بين الندبة والنداء.

وقيل: قد يستعمل «وا» في النداء المحض، وهو قليل.

* * *

قوله: «وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى»، فيقال: «وا زيدُ»، «وا عبدَ الله»، «وا طالعًا جبلاً»، إذا كان معروفًا معيَّنًا.

وكذا توابعه، كتوابع المنادى على التفصيل المذكور، وذلك لأنه منادى في الأصل لحقه معنى الندبة.

وقال المصنِّف، بناءً على مذهبه، أعني أنَّ المندوب مخصوص بالمتفجَّع عليه، كما أن المنادى مخصوص، فاستعمل لفظ «المنادى» في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص، وكثيرًا ما يحمل العرب بابًا على باب آخر، مع اختلافهما، لاشتراكهما في أمر عام، كقولهم في باب الاختصاص: «أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل»، فاستعمل فيه صورة النداء، لمشاركته في معنى الاختصاص كما سيجيء.

* * *

قوله: «ولك زيادة الألف في آخره»، أي: لك إلحاق الألف آخر المندوب، ويجوز ألاَّ تلحقه سواء كان مع «يا»، أو «وا».

وقال الأندلسيّ: يجب إلحاقها مع «يا»، لئلاّ يلتبس بالنداء المحض. والأولى أن يقال: إن دلَّت قرينة حال على الندبة، كنت مخيَّرًا مع «يا» أيضًا، وإلاّ

وجب الإلحاق معها، تقول: «يا محمد»، «يا علي» بلا إلحاق.

وجوَّز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة، نحو: «يا زيدَ»، و «وا زيدَ»، ولم يثبت.

وقد يلحق هذا الألفُ المنادى غيرَ المندوب؛ قال ابن السراج: تقول في نداء البعيد: «يا زيداه»، والهالك في غاية البعد، ومنه قولهم: «يا هناه» في المنادى غير المصرَّح باسمه.

* * *

١٤ ـ إلحاق أحرف العلة بآخر المنادى المندوب

قال ابن الحاجب:

فإن خفت اللبس قلت: «وا غلامَكِيه»، و «وا غلامكموه».

* * *

قال الرضيّ:

آخر الكلمة لا يخلو من أن يكون ساكنًا أو متحركًا، والمتحرك إما أن تكون حركته إعرابية أو لا، والمعرب بالحركات لا يلحقه إلا الألف.

ويقدَّر الإعراب، نحو: «وا ضَرَبَ الرجلا»، في المسمَّى بـ «ضرب الرجلُ»، وكذا: «وا ضربْتُ الرجلاه»، و «وا غلام الرجلاه».

والفرّاء يجوّز إتباع المدة للحركات قياسًا على مَدّة الإنكار، نحو «وا ضَرَبَ الرجلوه»، و «وا عبد المَلَكيه»، ولم يثبت.

وإنما غُيِّرت الحركة الإعرابية لأجل مَدّة الندبة، دون مَدّة الإنكار، لأن الندبة من مواضع مدِّ الصوت إعلامًا بالمصيبة، فاختاروا فيها الألف دون الواو والياء، لأن المدَّ فيها أكثر منه في الواو والياء؛ فلا تقلب الألف واوًا، ولا ياءً إلا للضرورة، كما يجيء، وأما الإنكار فلا يطلب مدًّا تامًّا، فليس أصل مدّه أن يكون بالألف، بل حروف العلة فيه سواء؛ وللفراء أن يقول: الأَولى أن يحافظ على الحركات الإعرابية ما أمكن.

هذا، وإن لم تكن الحركة إعرابية، ولم يؤد إلحاق الألف إلى اللبس كما في «قطام»، و «حذام» و «حيث»، أعلامًا مشهورة، فالأجود الألف، لأنها الأصل في مدّة الندبة، كما ذكرنا فلا تقلب إلا للَّبس.

وقال الأندلسي والمصنِّف: تَتبعها مدّة من جنسها، ولا تغيَّر حركة البناء للزومها.

قال سيبويه: وتقول في ندبة «يا زيد» و «يا غلام» يعني ما سقط منه ياء الإضافة: «وا زيداه»، و «وا غلاماه»، فتَحتَ الكسرة كما فتَحتَ الضمّة في «يا زيد».

قلت: ولو اخترنا ههنا مختار الأندلسيّ: إتباع المدّة للحركة غير الإعرابية كان أولى، لحصول اللبس.

وقلبُ الألف ياء بعد نون التثنية التي بعد الألف أكثر من سلامتها فـ «وا زيدانيه» أكثر من «وا زيدانَاه»، لئلا يشتبه المثنّى بـ «فَعلان»، وأما التي بعد «الياء» فالألف هو الوجه، نحو قوله: «وا جمجمتيّ الشاميَّتيناه»[١].

وإن كانت الحركة غير إعرابية، وأدّى الألف إلى اللبس، أتبعتها حرفًا من جنسها اتفاقًا، نحو: «وا غلامكيه» في «غلام» المخاطبة، لئلا يلتبس بـ «غلام» المخاطَب، و «وا منهوه» في المسمَّى بـ «منْه» لئلاّ يلتبس بالمسمَّى بـ «مِنْها»، ولا يجوز في النداء المحض، «يا غلامَك» لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه معًا في حالة، وأما المندوب فلمّا لم يكن مخاطبًا في الحقيقة بل متفجَّعًا عليه، جاز: «وا غلامكاه».

والساكن لا يخلو إما أن يكون «تنوينًا»، أو ألفًا، أو واوًا، أو ياءً، أو ميم جمع، أو غيرها.

فالتنوين يُحذف للساكنين، نحو: «وا غلام زيداه»، وإنما حذفت[٢] مع مدّة الندبة دون مدّة الإنكار، لأن أصل المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف.

وأجاز الفرّاء في المنوّن المندوب ثلاثة أوجه أخرى: أحدها فتحها[٣] لأجل ألف الندبة، والثاني حذفها للساكنين، وإتباع المدّة حركة ما قبلها، نحو: «وا غلام زيديه»، بناء على مذهبه في جواز إتباع مدّة الندبة للحركات الإعرابية، والثالث كسرها للساكنين وإتباع المدة لكسرتها، كما في مدّة الإنكار.

وما ذكرناه أوَّلاً هو المشهور المستعمل.

وإن كان ألفًا، حذفتها لألف الندبة، عند النحاة، نحو: «وا معلَّاه» و «وا غلامكماه»، لأن حذف أوّل الساكنين إذا كان مدًّا، هو القياس، كما يجيء في التصريف؛ وقال المصنف: بل استغنى بها عن ألف الندبة.

وإن كان واوًا، أو ياءً، فإن كانت الحركة فيها مقدّرة، حرّكتها بالفتح، نحو:

---

(١) هذا القول قاله رجل ضاع له قِدحان، والجمجمة: القدح. وسيأتي.

(٢) أي: التنوين، وقبله قال: «فالتنوين يُحذف»، فهو يُعيد الضمير إلى «التنوين» تارةً بالتذكير وتارةً بالتأنيث، وهذا يوقِع في اللبس.

(٣) أي: فتح نون التنوين.

«يا قاضياه»، و «يا راضياه»، و «يا رامياه»، و «يا يرمياه»، و «يا سمندواه».

وأما إذا ندبتَ «يا غلامي»، بسكون الياء، فكذا تقول عند سيبويه: «يا غلامياه» لأن أصلها الفتح عنده، وأجاز المبرّد: «يا غلاماه» بحذف الياء للساكنين، ولم يذكر سقوطها في المضاف إلى المضاف إلى الياء، نحو: «وا انقطاع ظهراه»، قال السيرافي: والقياس فيهما واحد. يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين. قال المصنف: الحذف ليس بوجه، وقال: نحو: «وا غلاميه» أوجَه، إمّا لأن أصلها السكون فيمن قال بذلك، فلا يزيد عليها مدة أخرى، كما يجيء، وإما لأن السكون العارض فيه كالأصلي، بدليل قولك: «وا مصطفاه»، ولا تردّ الألف إلى أصلها استغناءً بها عن ألف الندبة، بخلاف التثنية، فإنك تقلب لها ألف المقصور، نحو: «مصطفيان»، وذلك للزوم ألف التثنية في المثنى بخلاف مدّة الندبة، فإنها لا تلزم المندوب.

أمّا قوله[1]: أصلها السكون، فقد تقدّم أن ذلك مختلف فيه. وأما قوله: السكون العارض فيه كالأصلي، فنقول: ذلك في الألف لكونها كألف الندبة في الصورة، فجاز أن تغني عنها كما ذهبت إليه، وأما الياء فلا، لقولك: «يا قاضياه» في «يا قاضي».

وإن لم يكن للواو والياء أصل في الحركة، فإن كانتا مدَّتين، أي ما قبلهما من الحركة من جنسهما، نحو: «وا غلامهوه»، و «وا أخا غلامهي» و «وا اضرِبُوا»، و «وا اضرِبي»، إذا سُمِّي بها، فإنك تكتفي بما فيهما من المد عن ألف الندبة لكون مدّهما أصليًا، بخلاف مدّ نحو: «يا قاضي»، فإنّ أصل هذه الياء الحركة، وألف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا، فقد لا يؤتى بها، مع أنه ليس في آخر المندوب مدّ، نحو: «وا زيد»، فكيف إذا كان في آخره مدّ أصلي.

وإن لم يكونا مدّتين، جئت بألف الندبة بعدهما، إن شئت، نحو: «وا قائل لواه»، و «يا قائل كَياه».

وأما ميم الجمع، فلا يأتي بعدها ألف الندبة، لئلاّ يلتبس المجموع بالمثنى، نحو: «وا غلامكموه» و «وا أخا غلامهمي»، والواو والياء بعدها إمّا اللتان حذفتا في الجمع للاستثقال، كما يجيء في المضمرات، رُدَّتا لمدّة الندبة، واسْتُغْنيَ بهما عن ألف الندبة كما قلنا في «غلامهو» و «غلامهي»، وإما ألفا المدّ، فقلبتا واوًا وياءً للّبس.

وأما الساكن غير هذه الأشياء فيفتح ويُلحق ألفًا، نحو: «يا مَناه» في المسمّى بـ «مَن».

---

(١) أي: قول المُصنِّف، والرضيّ يناقشه في تعليله لما رآه من قوله: الحذف ليس بوجه.

وسيبويه يجيز نحو: «وا قِنَّسروناه»، إذ لا منع، وقال الكوفيون: المسمَّى بالجمع السالم المذكّر إن أعربته بالحروف لا يجوز ندبته، كما لا يجوز تثنيته وجمعه، فلا يجوز: «وا زيدوناه»، وإن أعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الإعراب، ولا بدَّ إذن من أن تلزمه الياء، كما يجيء في باب الأعلام، جاز ندبته، نحو: «وا زيديناه»، و «وا قنَّسريناه».

وكذا يلزم على مذهبهم أنك إذا سميت بالمثنى وأعربته بالحركات، وألزمته الألف، جاز ندبته وإلا فلا، وليس بشيء، إذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية والجمع، حتى تمتنع فيما امتنعا فيه.

وتقول في المسمى بـ «اثني عشر» عند سيبويه، «وا اثنا عشراه» بالألف في «اثني» لأنه غير مضاف، و «عشر» معاقب للنون، فكأنك قلت «وا اثنان».

وقال الكوفيون: «وا اثني عشراه» بالياء، تشبيهًا له بالمضاف، لأن نون المثنى لا تسقط إلا في الإضافة، فكأنه مضاف، وأجاز ابن كيسان الوجهين.

* * *

١٥ ـ إلحاق الهاء بالمنادى المندوب في الوقف

قال ابن الحاجب:

ولك «الهاء» في الوقف.

* * *

قال الرضيّ:

يعني أنَّ إلحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة، واوًا كانت، أو ياءً، أو ألفًا، جائزٌ في الوقف لا واجب، وبعضهم يوجبها مع الألف، لئلاّ يلتبس المندوب بالمضاف إلى ياء المتكلم المقلوبة ألفًا، نحو: «يا غلاما». وينبغي ألاَّ يجب عند هذا القائل مع «وا»، لأنها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء، وليس ما قال بوجه، لأن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم، قد تلحقها الهاء في الوقف، كما مرَّ، فاللبس إذن حاصل مع الهاء أيضًا، والفارق هو القرينة.

وإنما ألحقوا هذه الهاء بيانًا لحرف المدّ، ولا سيَّما الألف لخفائها، فإذا جئت بعدها بهاء ساكنة، تبيَّنت كما تتبيَّن بها الحركة في «غلاميَهْ»، على ما يجيء في بابه من التصريف[1]، وهذه الهاء تحذف وصلاً، وربما ثبتت في الشعر، إمّا مكسورة

(١) في باب الوقف من كتابه «شرح الكافية».

للساكنين، أو مضمومة بعد الألف والواو، تشبيهًا بهاء الضمير الواقعة بعدهما.

وبعضهم يفتحها بعد الألف لمناسبة الألف قبلها.

وإثباتها في الوصل لإجراء الوصل مُجرى الوقف، قال [من الرجز]:

١٤٢ ـ يـا مَـرْحَـبـاهُ بـحِـمـارِ نـاجـيَـهْ

والكوفيون يثبتونها وصلاً ووقفًا في الشعر وغيره.

* * *

١٦ ـ اقتصار النُّدبة على المعروف

قال ابن الحاجب:

ولا يندب إلا المعروف، فلا يقال: «وا رجلاه»، وامتنع. «وا زيد الطويلاه» خلافًا ليونس.

* * *

قال الرضيّ:

هذا الذي ذكره في المتفجّع عليه، وأما المتوجَّع منه، فإنك تقول: «وا مصيبتاه»، وليست بمعروفة.

ويعني بـ «المعروف»: المشهور، علَمًا كان أو لا، فلو كان علَمًا غير مشهور، لم يندب، وكذا غيره من المعارف، فلا يقال: «وا هذاه».

---

١٤٢ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٨٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٨٨، ١١/ ٤٦٠؛ والخصائص ٢/ ٣٥٨؛ والدرر ٦/ ٢٤٨؛ ورصف المباني ص ٤٠٠؛ وشرح المفصل ٩/ ٤٦، ٤٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٠٤ (سنا)؛ والممتع في التصريف ١/ ٤٠١؛ والمنصف ٣/ ١٤٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

اللغة: ناجية: اسم شخص، وماء لبني أسد، وموضع بالبصرة.

المعنى: يرحِّب الشاعر بحمار هذا الرجل الذي يُدْعى ناجية.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء، والمنادى محذوف. «**مرحباه**»: مفعول به لفعلٍ محذوف، أي صادف رُحبًا وسعة. والأصل: مرحبًا، ولكن حذف التنوين لنيّة الوقف، ثم بعد أنْ وصل به الشاعر هاء السكت عنَّ له الوصل، فوصل. «**بحمار**»: جار ومجرور متعلقان بـ «مرحبًا». «**ناجية**»: مضاف إليه مجرور بفتحة لأنه ممنوع من الصرف، والفتحة مقدر على التاء المقلوبة هاءً ساكنة للوقف.

جملة «يا» مع المنادى المحذوف: ابتدائية لا محل لها. جملة «مرحبًا» مع عامله المحذوف: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «مرحباه» حيث أثبت هاء السكت في الوصل وحرَّكها، وفي ذلك مخالفتان إثبات الهاء في الوصل وتحريكها: وقد فسِّر ذلك بإجراء الوصل مجرى الوقف للضرورة، وفسِّر تحريكها بتشبيهها بهاء الضمير في نحو «له».

وإنما ذلك لتحصيل عُذر النادب في الندبة، لأنه إذا كان المندوب مشهورًا، لا يلام النادب في الندبة عليه، ولو لم يكن علمًا وكان المتفجّع عليه مشهورًا بذلك الاسم، جاز ندبته، تقول: «يا ضاربًا زيداه»، إذا كان «زيد» رجلاً عظيمًا، وقد ضربه المتفجِّع عليه واشتهر به.

وكذلك: «يا حسنًا وجهُهوه» في المشهور بذلك.

فضابط المندوب أن يكون معرفة مشهورًا، سواء كان تعريفه قبل الندبة أو بحرف الندبة، تقول: «وا مَن قلع باب خيبراه»(١)، «وا مَن حفر بئر زمزماه»(٢)، لاشتهار الرجلين بذلك.

وموضع مدّة الندبة آخر المضاف إليه، وإن كان المندوب في الحقيقة هو المضاف، نحو: «وا أمير المؤمنيناه»، والمندوب هو «الأمير»، إلا أنك أردت ندبة المضاف إلى «المؤمنين». فلو ألحقت مدّتها بالمضاف، لانفكَّ من المضاف إليه، فألحقتها المضاف إليه والمراد المضاف، كما تقول: «حبُّ رمَّاني»، وإن لم تكن ملكت الرمان، بل الحبّ فقط.

وكذا تقول في المضارع للمضاف: «وا طالعًا جَبَلاه»، وكذا تلحقها آخر الصلة، نحو: «وا مَنْ حَفر بئر زمزماه»؛ وكذا قال يونس والكوفيون: إنك تلحقها آخر الصفة لا آخر الموصوف، نحو: «وا زيد الظريفاه».

وقال الخليل وسيبويه، بل تلحقها آخر الموصوف، نحو: «وا زيداه الظريف»، لأن اتصال الموصوف بصفته لفظًا أقلّ من اتصال المضاف بالمضاف إليه والموصول بصلته.

وليونس أن يقول: إنه متصل بها على الجملة لفظًا، واتصاله بها في المعنى أتمّ من اتصال الموصول بصلته، والمضاف بالمضاف إليه، وإن كان في اللفظ أنقص، وذلك لأنه يطلق اسم الصفة على موصوفها، ولا يطلق المضاف إليه على المضاف، ولا الصلة على موصولها.

وحكى يونس أن رجلاً ضاع له قدحان فقال: «وا جُمْجُمَتَيّ الشامِيَّتَيناه»، والجمجمة: القدح.

وحكى الكوفيون: «وا رجلاً مسجّاه»، وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف، وهو شاذّ عند البصريين.

---

(١) يراد الإمام علي بن أبي طالب.

(٢) يراد عبد المطلب بن هاشم، جدّ النبي ﷺ.

وحكى الأندلسيّ عن الكوفيين أنهم ربما نوّنوا المندوب في الوصل، نحو: «وا زيدًا يا هذا».

* * *

١٧ ـ حذف حرف النداء

قال ابن الحاجب:

ويجوز حذف حرف النداء، إلا مع اسم الجنس، والإشارة، والمستغاث، والمندوب، نحو: ﴿يوسفُ أعرِضْ عن هذا﴾(١) و «أيها الرجل»، وشذ: «أصْبِحْ لَيلُ»(٢)، و «افتَدِ مَخنوق»(٣)، و «أطرِقْ كرا»(٤).

* * *

قال الرضيّ:

يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء، سواء تعرَّف بالنداء، كـ «يا رجلُ»، أو لم يتعرَّف، كـ «يا رجلاً»، وسواء كان مفردًا، أو مضافًا، أو مضارعًا له، نحو: «يا غلامُ فاضل»، و «يا حسنَ الوجه»، و «يا ضاربًا زيدًا»، قصدت بهذه الثلاثة واحدًا بعينه أو لا.

وإنما لا تحذف من النكرة، لأن حرف التنبيه إنما يُستغنى عنه إذا كان المنادى مقبلاً عليك، متنبِّهًا لما تقول، ولا يكون هذا إلا في المعرفة، لأنها مقصودة قصدَها.

وإنما لا تحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء، إذ هي إذن حرف تعريف، وحرف التعريف لا يحذف مما تعرّف به، حتى لا يُظنّ بقاؤه على أصل التنكير، ألا ترى أنّ لام التعريف لا تحذف من المتعرف بها، وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف، إذ هي مفيدة مع التعريف: التنبيهَ والخطاب.

وكان ينبغي ألاّ يُحذف من «أيّ» أيضًا، إذ هو أيضًا جنس متعرِّف بالنداء، إلا

---

(١) يوسف: ٢٩.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال العرب ص ١٢٣؛ وجمهرة الأمثال ١/ ١٩٢؛ والمستقصى ١/ ٢٠٠؛ ومجمع الأمثال ١/ ٤٠٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٩٧ (نوم).
يقال للّيلة الشديدة التي يطول فيها الشرّ.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في المستقصى ١/ ٢٦٥؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٧٨.
يُضرب في الحثّ على تخليص الرجل نفسه من الأذى والشّدّة.

(٤) تقدم تخريج هذا المثل والكلام عليه.

أن المقصود بالنداء، لما كان وصفه، كما تقدّم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه، ألا ترى أنه لا يجوز الحذف من: «يا أيّهذا»، من غير أن تصف «هذا» بذي اللام، كما لا يجوز الحذف من: «يا هذا»، فثبت أن الاعتبار في حذف حرف النداء من «أي» بوصفه، نحو: «أيها الرجل»؛ أو بوصف وصفه نحو: «أيهذا الرجل».

وإنما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الإشارة وإن كان متعرفًا قبل النداء، لما ذكرنا قبل من أنه موضوع في الأصل لما يشار إليه للمخاطب، وبين كون الاسم مشارًا إليه وكونه منادًى؛ أيْ: مخاطبًا، تنافر ظاهر، فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل وجُعل مخاطبًا، احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبًا، وهي حرف النداء.

والكوفيون جوّزوا حذف الحرف من اسم الإشارة، اعتبارًا بكونه معرفة قبل النداء، واستشهادًا بقوله تعالى: ﴿ثم أنتم هؤلاء﴾[1].

وليس في الآية دليل، لأن «هؤلاء» خبر المبتدأ، كما يجيء في الحروف.

فبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها: العلم، والمضاف إلى أي معرفة كانت، والموصولات.

وأما المضمرات، فيشذّ نداؤها، نحو: «يا أنت»، و «يا إيّاك».

تقول في الموصولات: «مَن لا يزال محسنًا أحسن إليّ».

ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف: إنه يحذف مما لا يوصف به «أيّ»، يلزمه جواز الحذف في: «يا غلام رجل»، و «يا خيرًا من زيد»، مع تنكيرهما، وذلك مما لا يجوز.

وإنما لم يجز الحذف من المستغاث[2]، والمتعجَّب منه، والمندوب. أما المستغاث به، فللمبالغة في تنبيهه بإظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له أمرًا مهمًا، وأما المتعجب منه والمندوب فلأنهما مناديان مجازًا، ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والإقبال، كما في النداء المحض، فلمّا نُقِلا عن النداء إلى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازًا، لزما لفظ علَم النداء، تنبيهًا على الحقيقة المنقولين هما منها.

ولم يذكر المصنف لفظة «الله» فيما لا يحذف منه الحرف، وهي منه، لأنه لا يحذف الحرف منه إلا مع إبدال الميمين منه في آخره، نحو: «اللهم»، وذلك لأن

(١) البقرة: ٨٥.
(٢) أي: المستغاث به.

حقّ ما فيه اللام أن يتوصل إلى ندائه بـ «أي» أو باسم الإشارة. فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها، لم يحذف الحرف منه، لئلا يكون إجحافًا.

* * *

قوله: «أَصْبح ليلُ»، أي: ادخلْ في الصباح، وصِرْ صُبحًا، قالته أمّ جُندب زوجة امرىء القيس، تبرُّمًا به، وكان مُفرِكًا، ويقال: إنه سألها عن سبب تفريكهن له[١]، فقالت له: لأنك ثقيل الصدر، خفيف العجز، سريع الإراقة، بطيء الإفاقة.

* * *

قوله: «أَطرقْ كَرا»، رقية يصيدون بها «الكرا»، يقولون: «أطرق كرا إنّ النعام في القرى، ما إن أرى هنا كرا»، فيسكن ويطرِق حتى يصاد، وهذه مثل رقية الضبع: «خامري أمَّ عامر»[٢].

والمعنى أنّ النعام الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحُمل إلى القرى، فلا تُخلّى[٣] أيضًا.

ومثل ذلك قولهم: «افْتَدِ مَخْنوق»، قاله شخص وقع في الليل على سُليك بن السُلكة، وهونائم مستلق فخنقه، وقال: «افْتَدِ مَخْنوق»، فقال له سليك: «الليل طويل وأنت مقمر»[٤]، أي: أنت آمِن من أن أغتالك ففيم استعجالك في الأسر؟ ثم ضغطه سليك فضرط، فقال سُليك: «أضرطًا وأنت الأعلى»[٥]، فذهبت كلها أمثالاً.

* * *

(١) أي: بغضهنّ له.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ٤١٦؛ وجمهرة اللغة ص ٥٩١؛ والدرّة الفاخرة ١/ ١٥٠؛ وزهر الأكم ٢/ ٢٠١؛ وفصل المقال ص ١٨٧؛ وكتاب الأمثال ص ١٢٦؛ ولسان العرب ٤/ ٢٥٦ (خمر)، ٦١٠ (عمر)؛ والمستقصى ٢/ ٧١؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٣٨.

يُضرب للأحمق يجيء بالباطل والكذب الذي لا يخفى بطلانه على أحد. وقيل: يضرب للرجل يتكلّم كثيرًا، وقيل: يُضرب لمن يُخدَع بلين الكلام.

(٣) أي: فلا تُترك.

(٤) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ١٣٠، ٢/ ١٨٩؛ والعقد الفريد ٣/ ١٢٣؛ ومجمع الأمثال ١/ ٤٢٠، ٢/ ١١.

يُضرب في التأنّي والصبر على الحاجة حتى تُمكن.

(٥) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال العرب ص ٦٢؛ وجمهرة الأمثال ١/ ١٣٠؛ والعقد الفريد ٣/ ١٢٢؛ وفصل المقال ص ٣٣٩؛ والمستقصى ١/ ٢١٥؛ ومجمع الأمثال ١/ ٤٢٠، ٢/ ١١.

يُضرب للرجل تجتمع له أسباب الغلبة والقهر، وهو مغلوب مقهور، كذلك يُضرب لمن يستكين وهو في موضع العزّة والمنعة.

١٨ ـ حذف المنادى

قال ابن الحاجب:

وقد يحذف المنادى لقيام القرينة، نحو: ﴿ألا يا اسجدوا﴾[١].

* * *

قال الرضيّ:

المنادى مفعول به، فيجوز حذفه إذا قامت قرينة دالّة عليه بخلاف سائر المفعول به[٢]، فإنه قد يحذف نسيًا منسيًّا، كما تقدّم.

قوله: **﴿ألا يا اسجدوا﴾** بتخفيف «ألاَ» على أنها حرف تنبيه، و «يا» حرف نداء، أي: يا قوم اسجدوا؛ ومن قرأ: «ألاَّ يسجدوا»[٣] بتشديد اللام، فـ «أن» ناصبة للمضارع، أدغمت نونها في لام «لا»، و «يسجدوا» فعل مضارع سقط نونه بالنصب، أي: فهم لا يهتدون لأن يسجدوا، و «لا» زائدة؛ أو نقول: «أن لا يسجدوا»، بدل من **﴿السبيل﴾**[٤]، أي: فصدّهم عن السجود، ويجوز أن يكون بدلاً من قوله: **﴿أعمالهم﴾**، فلا تكون «لا» زائدة، أي: فزيَّن لهم الشيطان أن لا يسجدوا.

* * *

١٩ ـ الأسماء الملازمة للنداء

هذا، واعلم أنه قد جاءت أسماء لا تستعمل في غير النداء، وهي: «فُلُ»، و «فُلة»، وليس «فُل» ترخيم «فُلان»، وإلاً لم يجز في المذكر إلا «فُلا»، إلا على مذهب الفرّاء كما تقدّم من تجويزه نحو: «يا عِمَ» في «عِماد»، ولو كان ترخيم «فُلان» لقيل في المؤنث: «يا فلانَ» بحذف تاء «فلانة».

ومن ذلك: «يا مَكرمان»، و «يا ملأمان»، و «يا نَومان»، أي: «يا كريم»، و «يا لئيم»، و «يا نائم»، وكذا «يا ملكعان»، أي: «يا لكع»، وكلّ ما هو على «مَفْعلان» فهو مختصٌّ بالنداء، والغالب فيه السبّ.

ومن الأبنية المختصة بالنداء: كل ما هو على «فُعَلَ» في سبِّ المذكر،

---

(١) النمل: ٢٥. وهذه قراءة الكسائي وأبي جعفر وابن عباس وغيرهم.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٤/ ٣٤٦.

(٢) أي: سائر أنواع المفعول به.

(٣) هذه القراءة في النصّ المصحفيّ.

(٤) في قوله تعالى: **﴿وزيَّن لهم الشيطان أعمالهم فصدّهم عن السبيل فهم لا يهتدون﴾** [النمل: ٢٤].

و «فَعالِ» في سبِّ المؤنث، نحو: «خُبَث» و «لُكَع»، و «خَباثِ» و «لَكاع»، و «فَعالِ» هذه قياسية عند سيبويه كالتي بمعنى الأمر من الثلاثي، وكذا «فُعَل» في مذكّرها، و «مَفْعَلان» سماعي.

وربما اضطر الشاعر إلى استعمال بعض الأسماء المذكورة غير منادى، كقوله [من الرجز]:

١٤٣ ـ في لُجَّةٍ أمْسِكْ فلانًا عَن فُلِ

وقال [من الوافر]:

١٤٤ ـ أُطوِّفُ ما أُطوِّفُ ثُمَّ آوي إلى بَيْتٍ قَعيدَتُهُ لَكاعِ

---

١٤٣ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في جمهرة اللغة ص ٤٠٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٨٩؛ والدرر ٣/ ٣٧؛ وسمط اللآلي ص ٢٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٣٩؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٠؛ وشرح المفصل ٥/ ١١٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٢٨؛ والطرائف الأدبية ص ٦٦؛ والكتاب ٢/ ٢٤٨، ٣/ ٤٥٢؛ ولسان العرب ٢/ ٣٥٥ (لجج)، ١٣/ ٣٢٤، ٣٢٥ (فلن)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٦٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٢٧؛ وشرح المفصل ١/ ٤٨؛ والمقتضب ٤/ ٢٣٨؛ والمقرب ١/ ١٨٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٧.

اللغة: اللجّة: الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب.

الإعراب: **«في لجة»**: جار ومجرور متعلقان بـ «تضلّ» في بيت سابق. **«أمسك»**: فعل أمر، فاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». **«فلانًا»**: مفعول به منصوب. **«عن فل»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أمسك».

جملة «أمسك...»: في محلّ نصب مفعول به لفعل القول المحذوف الواقع نعتًا لـ «لجّة» تقديره «في لجة مقول في شأنها: أمسك...».

الشاهد فيه قوله: «عن فل» حيث استعمل «فل» في غير النداء، فجرّها بحرف الجرّ للضرورة، وقيل: الأصل «فلان»، وحذفت الألف والنون للضرورة.

١٤٤ ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في ملحق ديوانه ص ١٥٦؛ وجمهرة اللغة ص ٦٦٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٠٤، ٤٠٥؛ والدرر ١/ ٢٥٤؛ وشرح التصريح ٢/ ١٨٠؛ وشرح المفصل ٤/ ٥٧؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٧٣، ٤/ ٢٢٩؛ ولأبي الغريب النصري في لسان العرب ٨/ ٣٢٣ (لكع)؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٤٥؛ والدرر ٣/ ٣٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٧٦؛ والمقتضب ٤/ ٢٣٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٢، ١٧٨.

اللغة: أطوّف: أتجوّل، أتنقّل من مكان إلى آخر. آوي: ألجأ. القعيدة: التي تقعد فيه، أي امرأته. لكاع: لئيمة أو حمقاء.

المعنى: يتنقّل كثيرًا من أجل اكتساب الرزق، ثم يعود إلى بيته حيث يجد امرأته اللئيمة الحمقاء.

الإعراب: **«أطوّف»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. **«ما»**: مصدرية زمانية. **«أطوّف»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. **«ثم»**: حرف عطف. **«آوي»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. **«إلى بيت»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «آوي». **«قعيدته»**: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والهاء: =

ولم يسمع شيء من الأسماء المختصة بالنداء موصوفًا.

***

= في محلّ جرّ بالإضافة. «لكاع»: خبر المبتدأ مبنيّ على الكسر في محلّ رفع.
جملة (أطوّف ما أطوّف) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة. وجملة (أطوّف) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول. والمصدر المؤوّل من «ما وما بعدها» في محلّ نصب مفعول مطلق تقديره: «أطوّف تطويفًا ثم...». وجملة (آوي) الفعليّة: معطوفة على جملة «أطوّف» الأولى. وجملة (قعيدته لكاع) الاسميّة: في محل نعت لـ «بيت».

الشاهد فيه قوله: «لكاع» حيث جاءت «لكاع» خبرًا، على الشذوذ، لأنّ الاستعمال الشائع بين العرب أنّ السبّ للأنثى بوزن «فعال» لا يكون إلاّ منادى. وقيل: التقدير: قعيدته يقال لها: لكاع.

المنصوب على الاختصاص

ومما أصله النداء باب الاختصاص، وذلك أن تأتي بـ «أيّ» وتُجرية مجراه في النداء، من ضمّه والمجيء بهاء التنبيه في مقام المضاف إليه، ووصف «أيّ» بذي اللام، وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كـ «أنا» و «إني»، أو المشارَك فيه، نحو: «نحن» و «إنَّنا»، لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين أمثاله بما نسب إليه. وهو إمّا في معرض التفاخر، نحو: «أنا أُكرم الضيف أيُّها الرجل»، أي: أنا أختصّ من بين الرجال بإكرام الضيف، أو في معرض التصاغر[1]، نحو: «أنا المسكين أيُّها الرجل»، أي: مختصًا بالمسكنة من بين الرجال، أو لمجرَّد بيان المقصود بذلك الضمير، لا للافتخار ولا للتصاغر، نحو: «أنا أَدخل أيُّها الرجل»، و «نحن نُقِرّ أيُّها القوم». فكل هذا في صورة النداء وليس به؛ بل المراد بصفة «أيّ» هو ما دلّ عليه ضمير المتكلم السابق، لا المخاطب وإنما نقل من باب النداء إلى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين، إذ المنادى أيضًا مختصٌّ بالخطاب من بين أمثاله.

ولا يجوز في باب الاختصاص إظهار حرف النداء مع «أيّ»، لأنه لم يبقَ فيه معنى النداء، لا حقيقة كما في «يا زيد»، ولا مجازًا كما بقي في المتعجَّب منه والمندوب، فكره استعمال علَم النداء في الخالي عن معناه بالكلية.

وحال ظاهر «أيّ» ووصفه من ضمّ الأوّل، ولزوم رفع الثاني كحالها في النداء، لكن مجموع نحو: «أيُّها الرجل» في باب الاختصاص في محل النصب، لوقوعه موقع الحال، أي: مختصًا من بين الرجال.

وهذا كما قيل في نحو: «سواء أقمت أم قعدت»: إن «أقَمْتَ أم قعدت»، وإن كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة، إلا أنه في الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم آخر، أي: سواء قيامك وقعودك، كما يجيء في باب حروف العطف.

---

(١) يريد: التواضع.

وقد يقوم مقام «أيّ» المذكور اسمٌ منصوب دال على المراد من الضمير المذكور، إما معرَّف باللام، نحو: «نحنُ العَربَ أقرى للَنزل»، أو مضاف، نحو قوله ﷺ: «إنّا معاشر الأنبياء فينا بكاء»[1] أي: قلّة كلام، وقولهم: «نحن آلَ فلان كرماء».

وربما كان المنصوب علَمًا، قال [من الرجز]:

١٤٥ ـ بنا تميمًا يُكشفُ الضبابْ

قال أبو عمرو: إنّ العرب نصبت في الاختصاص أربعة أشياء: «معشر»، و «آل»، و «أهل»، و «بني»، قال [من الرجز]:

١٤٦ ـ إنّا بَني ضبَّةَ لا نَفِرُّ

أقول: لا شكّ أن هذه الأربعة المذكورة أكثر استعمالاً في باب الاختصاص، ولكن ليس الاختصاص محصورًا فيها.

قال المصنِّف: المعرّف باللام ليس منقولاً عن النداء، لأن المنادى لا يكون ذا لام؛ ونحو: «أيها الرجل» منقول عنه قطعًا، والمضاف يحتمل الأمرين: أن يكون منقولاً عن المنادى ونصبه بـ «يا» المقدّرة، كما في «أيها الرجل»، وأن ينتصب بفعل مقدر، كـ «أعني»، أو «أختصّ»، أو «أمدح»، قال: والنقل خلاف

---

(١) الحديث في «النهاية في غريب الحديث والأثر» ١/١٤٨ (بكأ). والبكاء: قلّة الكلام إلاّ فيما يُحتاج إليه.

١٤٥ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٩؛ وخزانة الأدب ٢/٤١٣؛ والدرر ٣/١٥؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٠٢؛ وهمع الهوامع ١/١٧١؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٢/١٨.

الإعراب: **«بنا»**: جار ومجرور متعلقان بـ «يكشف». **«تميمًا»**: مفعول به بفعل محذوف تقديره: «أخصّ». **«يكشف»**: فعل مضارع للمجهول مرفوع بالضمة. **«الضباب»**: نائب فاعل مرفوع بالضمة المقدَّرة منع من ظهورها حركة القافية.

الشاهد فيه: نصب «تميمًا» على الاختصاص.

١٤٦ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/٤١٤.

اللغة والمعنى: واضحان.

الإعراب: **«إنّا»**: حرف مشبه بالفعل، «نا»: اسم «إنَّ» محله النصب. **«بني»**: مفعول به منصوب على الاختصاص، وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. **«ضَبَّة»**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. **«لا»**: نافية مهملة. **«نَفِرُّ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، فاعله مستتر وجوبًا تقديره: «نحن».

جملة «إنّا لا نفِرُّ»: ابتدائية لا محل لها، وجملة «أعني بني ضبة»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «لا نَفِرُّ»: خبر «إنَّ» محلها الرفع.

الشاهد فيه قوله: «بني ضبة» حيث نصب «بني» على الاختصاص كما ذكرنا في الإعراب.

الأصل، فالأولى أن ينتصب انتصاب نحو: «نحن العربَ».

هذا كلامه، والأَولى أن يقال: الجميع منقول عن النداء، وانتصابه انتصاب المنادى إجراءً لباب الاختصاص مجرًى واحدًا.

ثم نقول: لكنهم جوَّزوا النصب ودخول اللام في نحو: «نحن العربَ»، لأنه ليس بمنادى حقيقة، ولأنه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للاَّم.

وقد يأتي الاختصاص باللام أو الإضافة بعد ضمير المخاطب، نحو: «سبحانك الله العظيمَ، وبكَ أهلَ الرحمة أتوسَّل».

قالوا: وإن كان الاختصاص باللام أو الإضافة بعد ضمير الغائب، نحو: «مررت به الفاسقَ»، أو بعد الظاهر، نحو: «الحمد لله الحميدَ»، أو كان المختص منكرًا، فليس من هذا الباب، بل هو منصوب إما على المدح، نحو: «الحمد لله الحميدَ»، أو الذمّ، نحو: ﴿وامرأتُه حمّالَةَ الحطب﴾[1]، أو الترحّم، نحو قوله [من الوافر]:

١٤٧ - لـنـا يَـومٌ ولـلـكِـرْوانِ يَـومٌ   تَـطـيـرُ الـبـائـسـاتُ وَلا نـطـيـرُ

وقوله [من المتقارب]:

١٤٨ - وَيـأوي إلـى نِـسْـوَةٍ عُـطَّـلٍ   وَشُـعْـثًـا مـراضـيـعَ مِـثْـلَ الـسـعـالـي

(١) المسد: ٤.

١٤٧ - **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٤٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٧٥، ٤١٥.

اللغة: الكِرْوان: جمع كَرَوان، وهو طائر. البائسات: جمع بائسة من البؤس، وهو الضُرُّ.

المعنى: يريد أنَّ لهم يومًا يصمدون فيه أقوياء، ولهذه الطيور الضعيفة يوم تطاردهن الصقور فتنال منهن.

الإعراب: **«لنا»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. **«يومٌ»**: مبتدأ مؤخر مرفوع. **«وللكروان»**: الواو: حرف عطف. **«للكروان يوم»**: مثل «لنا يومٌ». **«تطيرُ»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر تقديره: **«هي»** يعود على «الكِرْوان». **«البائسات»**: مفعُول به منصوب على الترحُم. **«ولا»**: الواو: حرف عطف. «لا»: نافية مهملة. **«نطيرُ»**: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر وجوبًا تقديره: «نحن».

جملة «لنا يوم»: ابتدائية لا محل لها، وعطف عليها جملة «لِلكِرْوان يومٌ».

الشاهد فيه: «البائساتِ» فقد نُصب الاسم على الترحم بفعل محذوف كما ذكرنا في الإعراب.

١٤٨ - **التخريج**: البيت لأميّة بن أبي عائذ الهذلي في خزانة الأدب ٢/ ٤٢، ٤٣٢، ٥/ ٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٦؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٥٠٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٨٧؛ والكتاب ١/ ٣٩٩، ٢/ ٦٦؛ ولأبي أميّة في المقاصد النحوية ٤/ ٦٣؛ وللهذلي في شرح المفصّل ٢/ ١٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٢٢؛ ورصف المباني ص ٤١٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٠٠؛ والمقرب ١/ ٢٢٥.

=

بفعل لا يظهر، وهو «أعني»، أو «أخصّ» في الجميع، أو «أمدح» أو «أذمّ» أو «أترحم»، كلٌّ في موضعه.

هذا ما قيل، ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد، لأن في الجميع معنى الاختصاص، فنكون قد أجرينا هذا الباب مجرى واحدًا.

وكما ينصب على الذمّ ما هو المراد مما قبله، نحو قوله تعالى: ﴿وامرأتُه حَمَّالةَ الحَطَب﴾[(١)]، ينصب عليه ما يشبَّه به في القبح شيء مما قبله، كقوله [من الطويل]:

١٤٩ ـ لحا اللَّهُ جَرمًا كُلَّما ذَرَّ شارِقٌ وُجوهَ قُرودٍ هارَشَتْ فازْبَأَرَّتِ

= **اللغة**: يأوي: ينزل، يلجأ. العطّل: ج العاطل، وهي من النساء من لا حلي عليها. الشعث: ج الأشعث مؤنثها الشعثاء، وهي المرأة السيئة الحال، والمتلبّدة الشعر لعدم اعتنائها به. السعالي: ج السعلاة، وهي أنثى الغول.

المعنى: إنه يأوي إلى نسوة مهملات، سيّئات الحال، متلبّدات الشعر، يرضعن أطفالاً لهنّ، ويشبهن السعالي لقبح منظرهنّ.

الإعراب: **«ويأوي»**: الواو: بحسب ما قبها، «يأوي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره «هو». **«إلى نسوة»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يأوي». **«عطّل»**: نعت «نسوة» مجرور. **«وشعثًا»**: الواو: حرف عطف، «شعثًا»: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «أعني». **«مراضيع»**: نعت «شعثًا» منصوب. **«مثل»**: نعت ثانٍ لـ «شعثًا» منصوب، وهو مضاف. **«السعالي»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد فيه قوله: «نسوة عطّل وشعثًا» حيث وردت الرواية فيه بجرّ «عطّل» ونصب «شعثًا». أمّا الأوّل فلم يرو فيه إلاّ الجرّ، وأمّا الثاني «شعثًا» فقد روي مجرورًا ومنصوبًا ممّا يدلّ على أنّ نعوت النكرة يجب في أوّلها الإتباع، ويجوز فيما عداه الإتباع والقطع.

(١) المسد: ٤.

١٤٩ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص٧٢؛ والحيوان ١/ ٣١٨؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٣٦؛ وسمط اللآلي ١/ ٣٦٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٠؛ ومعجم ما استعجم ص ٤٢؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٣٦.

اللغة: لحا: لعن وقبّح. الشارق: الشمس، وذرَّ شارق: كناية عن طلوع الشمس صباحًا. هارشتْ: من المهارشة بين الكلاب، وهي تحريض بعضها على بعض. ازبأرّتْ: انتفشت حتى ظهر أصول شعرها، وتجمعت للوثوب.

المعنى: يدعو الشاعر على بني جَرْم باللعنة الدائمة واصفًا إياهم بالقرود والكلاب المستعدة لأن يصارع بعضها بعضًا، وهذا منتهى الذمّ المقذع.

الإعراب: **«لحا»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. **«الله»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«جرمًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«كلّما»**: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل «لحا». **«ذرّ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«شارق»**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **«وجوه»**: مفعول به منصوب على الذم، والتقدير: أذمُّ وجوه. **«قرودٍ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على آخره. **«هارَشتْ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر تقديره: «هي». **«فازبأرّتِ»**: الفاء: حرف

وقال [من الطويل]:

١٥٠ - أُقارِعُ عَوفٍ لا أحاوِلُ غَيْرَها وُجوهَ قُرودٍ تَبْتَغي مَن تُجادِعُ

واعلم أنه ليس لك في قولك: «يا أيها الرجل وعبد الله، المسلِمَين»، أن تجعل «المسلمَين» صفة للرجل وعبد الله، لاختلاف إعرابها فهو مثل قولك: «اصنع ما سرَّ أباك، وأحبَّ أخوك الصالحين»، فإمّا أن تنصبه على المدح، أو ترفعه عليه، أي: هما المسلمان، وأعني الصالحين، كما يجيء في باب النعت.

وأمّا إذا قلت: «يا زيد وعمرو الطويلين أو الطويلان»، فهما صفتان لاتفاق الموصوفين إعرابًا وبناءً.

= عطف، «ازبأرت»: مثل «هارشت» إلا أن تاء التأنيث الساكنة في «ازبأرّتِ» حركت لضرورة القافية.
جملة «لحا الله»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ذَرَّ شارق»: في محل جر بالإضافة. وجملة «أذمُّ وجوه»: استئنافية لا محل لها. وجملة «هارشت»: صفة لـ «قرودٍ» محلها الجر، وعطف عليها جملة «ازبأرّت».
الشاهد فيه قوله: «وجوه قرودٍ» فقد نَصَب «وجوه» كما لاحظنا على الذم.

١٥٠ - **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٤٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٤٦؛ والكتاب ٢/ ٧١؛ ولسان العرب ٨/ ٤٢ (جدع)؛ وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٧.
اللغة: أقارع عوف: هم بنو قريع بن عوف الذين سعوا بالنابغة عند النعمان بن المنذر. لا أحاول: لا أريد. تجادعا: دعا كلُّ واحد منهما على الآخر بجدع أنفه، تسابّا وتشاتما.
المعنى: إنّ هؤلاء القومَ قومَ بني قريع الذين جاؤوك بالكلام الباطل هم قومٌ سفهاء - قبّحَ الله وجوههم - يريدون مَنْ يشاتمهم.
الإعراب: **«أقارعُ»**: بدل من مرفوع (في بيت سابق) مرفوع مثله بالضمة الظاهرة وهو مضاف. **«عوفٍ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«لا أحاول»**: «لا»: حرف نفي، «أحاول»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله: أنا». **«غيرَها»**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهي مضاف، «ها»: ضمير متصل مبني على السكون، مضاف إليه. **«وجوهَ»**: مفعول به لفعل محذوف تقديره «أشتم»، منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، **«قرود»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«تبتغي»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«مَنْ»**: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. **«تجادع»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي.
جملة «لا أحاول غيرها»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «أشتم وجوهَ قرود» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تبتغي من تجادع» الفعلية: في محل جر صفة. وجملة «تجادع» الفعلية: لا محل لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.
الشاهد فيه قوله: «وجوهَ قرود» حيث نصب «وجوهَ» بفعل محذوف تقديره «أشتم».

وإذا قلت: «يا هؤلاءِ وزيد، الطوال»، لم يكن «الطوال» وصفًا، بل عطف بيان، لأنه لا يفصل بين اسم الإشارة وصفته كما مرَّ.

وعلى الجملة: كلّ اسم فيه معنى الوصف، ويمتنع كونه وصفًا جاريًا على الموصوف، لمانع لفظيّ، يرفع أو ينصب على المدح، أو الذمّ، أو الترحّم، إن كان فيه معنًى من هذه المعاني، وإلا فهو عطف بيان، لأن فيه شرحًا وبيانًا كالوصف.

* * *

المنصوب على شريطة التفسير

١ ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

الثالث[١]: ما أضمر عامله على شريطة التفسير، وهو كل اسم بعده فعل، أو شبهه، مشتغل عنه بضميره، أو متعلّقه، لو سُلّط عليه هو، أو مناسبه، لنصبه، نحو: «زيدًا ضربته»، و «زيدًا مررت به»، و «زيدًا ضربتُ غلامَه»، و «زيدًا حبست عليه»؛ ينصب بفعل يفسّره ما بعده، أي: «ضربت»، و «جاوزت»، و «أهنت»، و «لابست».

* * *

قال الرضيّ:

إنّما وجب إضمار الفعل ههنا، لأن المفسِّر كالعوض من الناصب، ولم يؤتَ به إلاعند تقدير الناصب ليفسِّره، فإظهار الفعل يغني عن تفسيره، فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع في نحو قوله تعالى: ﴿**وإنْ أَحَدٌ من المشركين استجارَكَ**﴾[٢]، كما ذكرنا في باب الفاعل.

وهذا عند الكسائي والفرّاء، ليس مما ناصبه مضمر، بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخّر عنه، إمّا لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه، نحو: «زيدًا ضربته»، فـ «ضربت» عامل في «زيدًا»، كما أنه عامل في ضميره، وإما لغيره إن اختلّ المعنى بتسليطه عليه، فالعامل فيه: ما دلَّ عليه ذلك الظاهر وسَدَّ مسدَّه، كما في: «زيدًا مررت به»، و «عَمْرًا ضربت أخاه»، فالعامل في «زيدًا» هو قولك: «مررت به» لسدّه مسدَّ «جاوزت»، وفي «عَمرًا»: «ضربتُ أخاه» لسدِّه مسدَّ «أهنت»، وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما.

---

(١) أي: ممّا حُذف الفعل فيه وجوبًا حذفًا قياسيًا.

(٢) التوبة: ٦.

وإنّما جاز عندهما أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معًا في حالة واحدة، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر، فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدّم، تأكيد إيقاع الفعل عليه، وليس الضمير المؤخَّر عندهما بأحد التوابع الخمسة، لأنه لو جعل مثلاً تأكيدًا، أو بدلاً، أو عطف بيان، لوجب أن يكون الضمير مثل الظاهر إعرابًا في جميع المُثُل، وليس كذا، ألا ترى إلى قولهم: «زيدًا مررت به»، و «زيدًا ضربت غلامه».

ولو قيل على مذهبهما: إن المنتصب بعد الفعل الظاهر، أو شبهه، سواء كان ضميرًا أو متعلّقه، هو بدل الكلّ من المنصوب المتقدّم، لكان قولاً. فالضمير في: «زيدًا ضربته»، بدل من «زيدًا»، وكذا الجار والمجرور في: «زيدًا مررت به»، إذ المعنى: «زيدًا جاوزته»، وكذا «أخاه» في قولك: «زيدًا ضربت أخاه»، بدل من «زيدًا»، على حذف المضاف من «زيدًا»، أي: متعلَّق «زيد»: «ضربت أخاه»، وكذا في قولك: «زيدًا ضربت عَمرًا في داره»، و «زيدًا لقيت عَمرًا وأخاه»، بتقدير: ملابسَ زيد ضربت، وملابس زيد لقيت، ثم بيَّنت الملابس بقولك: «عمرًا في داره»، فإنه ملابس «زيد» بكونه مضروبًا في داره، وبقولك: «عمرًا وأخاه» فإنه ملابس «زيد» بكونه ملقيًا لك هو وأخو زيد، وإن كانت الملابسة في الصورتين بعيدة، كما يجيء في مذهب البصريين أيضًا.

واختار البصريون كون المنصوب معمولاً لفعل مقدّر يُفسِّره ما بعده، قياسًا على المرفوع في: ﴿**إن امرؤٌ هلك**﴾[١]، مع أنه قد ذهب شاذٌّ منهم[٢] إلى أن المرفوع في مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدّم في باب الفاعل.

ولا يجوز للكوفيّ أن يرتكب أن ارتفاع «امرؤ»، بـ «هَلَك» المؤخّر، كما ارتكب في هذا الباب أن انتصاب الاسم بهذا المتأخر، لأن الفعل، باتفاق من جميع النحاة[٣]، لا يرفع ما قبله.

* * *

قوله: «كل اسم بَعدهُ فعل»، احتراز عن نحو: «زيد أبوك»، ولا يريد بقوله: «بعده» أن يليه الفعل متَّصلاً به، بل أن يكون الفعل أو شبهه جزءَ الكلام الذي بعده، نحو: «زيدًا عمرو ضربه»، و «زيدًا أنت ضاربه».

* * *

---

(١) النساء: ١٧٦.

(٢) أي: من النحاة.

(٣) هذا القول غير صحيح، فبعض البصريِّين يُجَوِّزون ذلك في الضرورة، والكوفيّون يجوّزونه مطلقًا.

قوله: «أو شبهه»، ليشمل نحو: «زيدًا أنا ضاربه»، أو «أنا محبوس عليه»، ويعني بشبه الفعل اسمي الفاعل والمفعول، أما المصدر فلا يكون مفسِّرًا في هذا الباب، لأن ما لا ينصب بنفسه لو سُلِّط، لا يفسِّر كما يجيء، ومنصوب المصدر لا يتقدّم عليه، وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها، وشبه الفعل إنما يفسِّر إذا لم يصدَّر الاسم بحرف لازم للفعل، أما إذا كان مصدَّرًا به، فلا يكون المفسِّر إلا فعلاً سواء فسَّر الرافع أو الناصب، نحو: «إنْ زيد قام»، و «إنْ زيدًا ضربته».

ولا بدَّ لشبه الفعل مما يعتمد عليه، إما قبل الاسم المحدود، نحو: «زيدٌ هندًا ضاربها»، أو بعده، نحو: «زيدًا أنت محبوس عليه»، و «زيدًا ضاربه عمرو»، وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي، نحو: «أزيدًا ضاربه العمران»، و «ما زيدًا ضاربه البكران!» وإلاّ لم ينصب ضمير الاسم المحدود ولا متعلّقه لا لفظًا، ولا محّلاً، فلا يجوز: «زيدًا ضاربه العمران»، كما يجوز: «زيدًا يضربه العمران».

* * *

قوله: «مشتغل عنه بضميره» أي: مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدّم بالعمل في الضمير الراجع إليه، أي: إنما لم يعمل في الاسم المتقدّم بسبب العمل في ضميره، ولولا ذلك لعمل فيه، وهو احتراز عن نحو: «زيدًا ضربتُ»، فإنه ليس من هذا الباب، لأن عاملَه ظاهر وهو الفعل المؤخَّر، وعن نحو: «زيد قام»، و «زيد قائم» أيضًا، لأن هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال: إنه اشتغل عنه بضميره، فظهر أن قوله بعدُ: «لو سلِّط عليه هو أو مناسبه لنصبه» غيرُ محتاج إليه، مع قوله: «مشتغل عنه»، لأن معناه كما ذكرنا أنه لولا الضمير لعمل في ذلك المتقدم، والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر في مظانِّه[1]، فلم يبقَ إلا النصب، فمعنى «مشتغل عنه بضميره»: مشتغل عن نصبه بضميره، أي: لو سُلِّط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه.

* * *

قوله: «أو متعلَّقه» أي: مشتغل بضميره، أو بما يتعلق به ذلك الضمير، والتعلّق يكون من وجوه كثيرة، نحو كونه مضافًا إلى ذلك الضمير، نحو: «زيدًا ضربت غلامه»، ومنه نحو: «زيدًا ضربت عَمرًا وأخاه»، لأن الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف، أو موصوفًا بعامل ذلك الضمير، أو موصولاً له، نحو: «زيدًا ضربت رجلاً يحبه»، و «زيدًا ضربت الذي يحبه»، أو ما عطف عليه

(١) انظر الهامش السابق.

موصوف عامل الضمير، أو موصوله، نحو: «زيدًا لقيت عَمْرًا ورجلاً يضربه»، و «زيدًا لقيت عَمْرًا والذي يضربه»، وغير ذلك من التعلّقات. وقوله: [من الطويل]:

١٥١ـ فَكُلاًّ أراهُمْ أَصْبَحُوا يَعْقِلُونَهُ ... صَحيحاتِ مالٍ طالعاتٍ بِمَخْرَمِ

مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير، إذ التقدير: يعقلون كلاًّ.

وضابط التعلّق أن يكون ضمير المنصوب من تتمّة المنصوب بالمفسِّر؛ وليس الشرط أن يكون الضمير منصوبًا لفظًا أو محلاًّ، كما ظنّ بعضهم، نظرًا إلى نحو: «زيدًا ضربته، أو مررت به، أو أنا ضاربه»، بل الشرط انتصابه لفظًا أو محلاًّ، أو انتصاب متعلّقه كذلك، ألا ترى أنك تقول: «هندًا ضربتُ من تملكه»، أو «مررت بمن تملكه»، والضمير مرفوع والمعنى: ضربت مملوكها، ومررت بمملوكها.

واحترز بقوله: «مشتغل عنه بضميره» وبقوله: «لو سُلِّط عليه هو أو مناسبهُ لنصبه»، عن أن يتوسَّط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدُّر، كـ «إنَّ» وأخواتها،

---

١٥١ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣؛ وهو في ديوانه ملفّق من البيتين:

فكلاً أراهم أصبحوا يعقلونه ... علالةَ ألفٍ بعد ألفٍ مُصَتَّمِ

تُساقُ إلى قومٍ لقومٍ غرامةً ... صحيحاتِ مالٍ طالعاتٍ لمخرمِ

اللغة: يعقلونه: يؤدّون عَقْلَهُ، أي: ديته. صحيحات مالٍ: المال عند العرب الإبل، ومراده بصحيحات: أنّها مدفوعة على عجل لا عِدَة فيه ولا مماطلة. المخرم: الثنية من الجبل، وقصد الشاعر أنّ هذه الإبل كانت ظاهرة يراها الناس. العُلالة: هنا الزيادة. المصَتَّمُ: التام الكامل.

المعنى: لقد تحمّل هؤلاء القوم مسؤولياتهم جيدًا لفضّ هذا الخلاف وإيقاف الحرب، لذا صاروا يدفعون ديات القتلى ألفًا كاملةً بعد ألف كاملة من الإبل المدفوعة على عجل بلا عدة ولا مماطلة وفاءً وحرصًا على إيقاف الحرب.

الإعراب: **«فكلاً»**: الفاء استئنافية. «كلاً»: مفعول به منصوب على الاشتغال. **«أراهم»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، و«هم»: مفعول به محله النصب. **«أصبحوا»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الضم، وواو الجماعة: اسم «أصبح»، والألف: فارقة. **«يعقلونه»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: فاعل محله الرفع، والهاء: مفعول به محله النصب. **«صحيحات»**: مفعول به ثان لـ «يعقلونه» منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. **«مالٍ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«طالعاتٍ»**: صفة لـ «صحيحات» منصوب مثله بالكسرة. **«بمخرم»**: جار ومجرور متعلقان بـ «طالعات».

جملة «أرى كلاً:» استئنافية لا محل لها. وجملة «أراهم»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «أصبحوا يعقلونه»: حال من المفعول في «أراهم» إذا جعلنا الرؤية بصرية، ومفعول به ثان إذا جعلناها قلبية.

الشاهد فيه قوله: «فكلاً أراهم أصبحوا يعقلونه» حيث اشتغل الفعل بنفس الضمير العائد على المنصوب على الاشتغال.

نحو: «زيدٌ إني ضربته»، و «عمرو ليتك تضربه»، وأما «أنَّ» المفتوحة، فإنه، وإن لم يجب تصدُّرها، لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، لكونها حرفًا مصدريًا.

ومن الواجب تصدُّرها: «كم»، نحو: «زيدٌ كم ضربته»، وحرفا الاستفهام، نحو: «زيدٌ هل ضربته؟» أو: «أَضَربته؟» وكذا العرض، نحو: «زيدٌ ألا تضربه»، وحرف التحضيض؛ نحو: «زيد هلاّ ضربته» أو «ألاّ» أو «لولا» أو «لوما»؛ وكذا «ألا» للتمني، نحو: «هند ألا رجل يضربها»، ولام الابتداء، نحو: «زيدٌ لعمرو يضربه»، وكذا، «ما» و «إنْ» من جملة حروف النفي، نحو: «زيد ما ضربته»، بخلاف «لم»، و «لن»، و «لا»، فيجوز: «عَمْرًا لم أضربه، ولا أضربه، ولن أضربه»، إذ العامل يتخطّاها قال [من الرجز]:

قد أصبَحَت أمُّ الخيارِ تَدَّعي   عَلَيَّ ذَنبًا كُلُّهُ لم أَصْنَعِ[1]

يروى برفع «كلّه»، ونصبه؛ أما «لَن» فقِيل ذلك فيها لكونها نقيضة «سوف» التي يتخطاها العامل، نحو: «زيدًا سوف أضرب»؛ وأما «لمْ» فلامتزاجها بالفعل بتغييرها معناه إلى الماضي حتى صارت كجزئه، وأمّا «لا» فلكثرتها في الكلام حتى إنها تقع بين الحرف ومعموله، نحو: «كُنتُ بلا مال»، و «أريد ألاّ تخرج»، ومع هذا كلّه، فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الأحرف الثلاثة راجح، نظرًا إلى كونها للنفي الذي حقه صدر الكلام كغيره مما يغيِّر معنى الكلام، أكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها، نحو: «زيد ضربته».

ومن الواجب تصدُّرها: حروف الشرط، نحو: «زيدٌ إنْ ضربته يضربك»، و «زيد لو ضربته ضربك»، وكذا: «زيد إن قام أضربه»، لأنه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل أداة الشرط، كما هو مذهب البصريين على ما يجيء في بابه.

وأما الكوفيون فيجوِّزون تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط، نحو: «زيدًا إن قام أضرب»، وأما معمول الشرط فأجازه الكسائي دون الفرّاء، نحو: «زيدًا إن تضرب يضربْك»[2].

ومنها الأسماء التي فيها معنى الاستفهام أو الشرط، نحو: «هند مَن يضربْها أضربْه، أو أيّكم يضربها»[3].

---

(١) تقدم بالرقم ٥٦.

(٢) انظر المسألة السابعة والثمانين من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» ص ٦٢٣ ـ ٦٣٢.

(٣) أي: أيّكم يضربها أضربه.

واحترز به أيضًا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب، لأنه لا يتصرَّف في معموله بالتقديم عليه، نحو: «زيد ما أَحْسَنَهُ! وأَحْسِنْ به»! وكذا: أفعل التفضيل في نحو: «زيد أنت أكرم عليه أم عمرو»، وكذا المضاف إليه، لأنه لا يعمل فيما قبل المضاف، فيجب الرفع في نحو: «زيد حين تضربه يموت»، وكذا اسم الفعل لأنه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية، نحو: «زيد هاته»، وكذا الصلة والصفة، إذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف، لأن الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في تأويل اسم مفرد، فلو عَمِلتا فيهما، لكان كل واحدة منهما مع مفعولها المقدم عليها كلامًا، فالرفع إذن واجب في نحو: «أيُّهم أضربُه حُرّ»، على أن «أيًّا» موصول، وكذا قولك: «رجل لقيته كريم»، وكذا لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف، فيجب الرفع في: «زيد أن تضربَه خيرٌ»، و «زيد رجل يضربه موفقٌ». وإنما لم تعملا فيما قبلهما كراهةً لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل، ولذا لم يعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف.

وكذا جواب القَسَم لا يعمل فيما قبل القَسَم، فيجب الرفع في: «زيد، والله لا أضربه»، لأن القسم له الصدر لتأثيره في الكلام، وكذا لا يعمل ما بعد «إلاَّ» فيما قبلها، فيجب الرفع في: «ما رجل إلا أعطيته كذا»، وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل: إنّ ما بعد «إلاّ» من حيث الحقيقة جملة مستأنفة، لكن صُيِّرت الجملتان في صورة جملة، قصدًا للاختصار، فاقتصر على عمل ما قبل «إلاّ» فيما يليها فقط، ولم يجوَّز عمله فيما بعد ذلك على الأصحّ كما ذكرنا، فكيف يصحّ أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة، خلاف الأصل، لأن الأصل في العامل أن يتقدّم على معموله.

وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند إلى ضمير متصل راجع إليه، نحو: «زيد ظنّه منطلقًا»، و «الزيدان ظنّاهما منطلقين»، لأنه لا يجوز في هذا الاسم إلا الرفع على الابتداء، وذلك أنك لو سلَّطت عليه الفعل المؤخّر، وقلت: «زيدًا ظنّ منطلقًا»، لم يجز، لأن المفعول المقدّم على الفعل لا يفسِّر الضمير المسند إليه ذلك الفعل، إلا إذا كان الضمير منفصلاً، فلا يقال: «زيدًا ضَرَب»، على أن الضمير عائد إلى «زيد»، ويجوز ذلك في المنفصل، نحو: «زيدًا لم يضرب إلا هو».

وإنما لم يجز الأوّل، أعني نحو: «زيدًا ضَرَب»، ولا العكس، أعني كون الفاعل مفسِّرًا للمفعول إذا كان ضميرًا متصلاً، نحو: «ضَرَبه زيد»، على أن «زيدٌ» مفسِّر للضمير المتقدم، لأن القياس ألاَّ يكون التخالف المعنوي بين المفسَّر

والمفسِّر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرًا؛ ونحن نعلم أن تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور، فلهذا لم يجز: «زيدًا أعطيته»، على أن الضمير لِـ «زيد»، وأن المعنى: أعطيته نفسه، لأن المشهور تغاير المفعولين في مثله، ولما لم يكن المفعول الأوّل في باب «ظن» هو المفعول حقيقة، بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثاني مضافًا إلى الأوّل، كما يجيء في بابه، جاز نحو: «زيد ظَنّه قائمًا» والضمير لِـ «زيد»، وكان قياس هذا أن يجوز أيضًا نحو: «زيدًا ظنّ منطلقًا»، و «ظنّ» مسند إلى ضمير «زيد»، لكن كره احتياج الفاعل لذاته، إلى أن يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تأخّره رتبة. وأما نحو: «ضرب زيدًا سيّدُه»، و «ما ضرب زيدًا إلا عمرو»، فالاحتياج إلى تقدّم المفعول ليس لذات الفاعل، بل هو للضمير المضاف إليه، ولأجل «إلاّ» كما تبيّن قبلُ.

وأما إذا كان كلّ واحد من الفاعل والمفعول ضميرًا منفصلاً، فيجوز أن تقول في الفاعل: «زيدًا لم يضرب إلا هو»، وفي المفعول: «إيّاه ضرب زيدٌ»، لأن المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمرات، نحو: «إيّاك ضربتَ» تجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد، ومثله: «لا تضرب إلا إيّاك»، ولا يجوز مثله في المتصلين. هذا، وقد جوّز بعضهم نحو: «غلامَ هند ضرَبَتْ» على قِلّة والضمير لِـ «هند»، إذ ليس نفس المفعول هو المفسّر.

وكذا جاز إيقاع الفعل المسند إلى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسِّر، نحو: «التي ضربت زيدًا ضَرَب»، أي: ضرَب زيد التي ضربته؛ وهو كالأوّل معنى، كأنك قلت: ضاربةَ زيدٍ ضربَ.

ومنع الفرّاء المسألتين.

وينبغي لمن جوّز تفسير ما أضيف إليه المفعول المقدّم للفاعل في نحو: «غلامَ هند ضربت»، أن يجوّز تفسير ما أضيف إليه الفاعل للمفعول أيضًا، نحو: «ضربها غلامُ هند»، لأن المضاف إليه كجزء المضاف، فيكون معه في نيّة التقدّم، كما كان معه في نية التأخير في «ضرب غلامُه زيدًا».

والذي أرى: أنه كما لا يفسِّر الفاعل المفعول إذا كان متصلاً، وكذا العكس كما ذكرنا، كذلك لا يفسِّر ما أضيف إليه الفاعل المفعول، فلا يجوز: «ضربها غلام هند»، وكذا لا يفسِّر ما أضيف إليه المفعول الفاعلَ، فلا يجوز: «غلام هند ضربت»، كما اختار الفرّاء، إذ السماع في المسألتين مفقود، والقياس أيضًا

يدفعهما، لأن الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير إلى نفس المفعول[١]، فلا يحتاج إلى ذيله أيضًا، وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير إلى نفس الفاعل، فكذا إلى ذيله أيضًا، أما نحو: «ضرب زيدًا سَيِّدُه» و «ضرب زيد سَيِّدَه»، فإن ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير إلى نفس الآخر فلا يُستنكر.

وكذا يحترز بقوله: «مشتغل عنه» وبقوله: «لو سلِّط عليه لنصبه»، عما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف، وكذا فاء السببية الواقعة موقعها، فإن ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها، لأنها دلائل على أنّ ما بعدها من ذيول ما قبلها، فكره وقوع معمول ما بعدها قبلها، إذ ينعكس الأمر، إذن، أي: يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها.

وأما نحو قوله تعالى: **﴿إذا جاءَ نَصْرُ اللَّهِ والفَتْح﴾**[٢]، إلى قوله: **﴿فسبح﴾**[٣]، فإنما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها، أي: في «إذا» على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية أن العامل في «إذا» جزاؤها لا شرطها[٤]؛ لأن الفاء زائدة، لكن موقعها موقع السببية، وصورتها لتدلّ على لزوم ما بعدها لما قبلها لزومَ الجزاء للشرط، كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية.

وأما نحو قوله تعالى: **﴿وربَّك فَكَبِّرْ * وثيابَكَ فَطَهِّرْ * والرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾**[٥]، وقوله تعالى: **﴿وأمّا بنعمةِ رَبِّك فَحَدِّثْ﴾**[٦]، فـ «الفاء» في الجميع للسببية، وجاز مع ذلك، عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي نذكره في حروف الشرط.

فعلى هذا، يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى: **﴿الزّانية والزّاني فَاجْلِدُوا كلَّ واحدٍ منهما مائةَ جَلدة﴾**[٧]، على مذهب المبرّد كما يجيء، ونحو قوله: «كل رجل يأتيني فأنا أكرمه»، لأنها فاء السببية الواقعة موقعها، إذ هي داخلة على الجزاء لتضمّن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط، وكون الصلة والصفة كالشرط، فما بعد الفاء لا غير كالجزاء، بلى، لو لم يتضمّن الموصول والموصوف معنى

---

(١) أي: لا يجوز أن يكون احتياجه إلى نفس المفعول من أجل التفسير.

(٢) النصر: ١.

(٣) من قوله تعالى: **﴿فسبِّحْ بحمد ربّك واستغفره إنّه كان توّابًا﴾** [النصر: ٣].

(٤) اختلف النحويون في ناصب «إذا» الشرطيّة، ومذهب الرضيّ أنّ الناصب جزاؤها، وسيأتي تفصيل ذلك.

(٥) المدثر: ٣ ـ ٥.

(٦) الضحى: ١١.

(٧) النور: ٢.

الشرط، وقلنا إن الشرط مقدّر، أي: إنّ الأصل: إمَّا يكن شيء فاجلدوا الزانية والزاني، ثم عمل به ما عمل بنحو قوله تعالى: **﴿وربَّك فكبِّر﴾**[١]، و **﴿أمّا بنعمة ربِّك فحدِّث﴾**[٢]، كما يجيء في حروف الشرط، وشغل «اجلدوا» بمتعلّق الضمير؛ لكان من هذا الباب، كما في قوله تعالى: **﴿هذا فليذوقوه﴾**[٣] على بعض التأويلات. ويجوز أن يكون بتقدير: هذا كذا، فليذوقوه، وبمعنى: أمّا هذا فليذوقوه، وبمعنى: هذا حميم فليذوقوه.

ويخرج أيضًا بالقيد المذكور: الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدّم عليه من جملته، بل من جملة أخرى، فإنه لا يكون من هذا الباب إذ لو سُلِّط عليه لم ينصبه، لأنه لا ينصب الفعلُ إلا ما هو من جملته وذيوله، فخرج على هذا أيضًا قوله تعالى: **﴿الزانية والزاني فاجلدوا كلّ واحد منهما﴾**[٤] عند سيبويه، إذ التقدير عنده: فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني، فاجلدوا؛ وكذا يخرج: «زيد اضربنَّه أو لا تضربنَّه»، لأن الفعل المؤكّد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم.

قال البصريون: إنما لم يجز نصب الاسم المذكور إلا قبل ما لو سُلِّط عليه هو أو مناسبه لنصبه؛ لأن المفسِّر عوض عن الناصب ودالّ عليه، فلا أقلّ من أن يكون مستعدًّا للنصب، وعلى شفا العمل، بحيث لو لم نشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدّم، أعني بضميره، أو متعلّقه، لنصبه، فما لم يصلح هو أو مناسبه للنصب لولا الضمير، أو متعلّقه، لم يكن مفسِّرًا أيضًا؛ هذا زبدة كلامهم.

فإن قيل: اشتراط هذا القول يقتضي فساد كون الناصب مقدّرًا مفسَّرًا بالظاهر، ويؤدّي إلى صحة مذهب الكسائي والفرّاء، أي: أن الناصب هو المتأخّر، وذلك لأنه لو وجب أن يكون مفسِّر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل، لوَجَب اطّراده في تفسير عامل الرفع في نحو: **﴿إن امرؤ هلك﴾**[٥]، إذ لا فارق، فكان يجب ألاّ يتأخر المفسِّر عن المرفوع، إذ لا يعمل الفعلُ الرفع فيما قبله[٦].

قيل: إن الأصل في المفسِّر أن يصلح للعمل في معمول المفسَّر، كما ذكرنا، فإن لم يصلح، وكان له محمل غير التفسير حُمل عليه، وإن لم يكن له محمل آخر، اضطر إلى جعله مفسِّرًا مع امتناع كونه عاملاً، ففي نحو: «زيد هل ضَرَبْتَه،

---

(١) المدثر: ٣.
(٢) الضحى: ١١.
(٣) ص: ٥٧.
(٤) النور: ٢.
(٥) النساء: ١٧٦.
(٦) في هذه المسألة خلاف بين النحاة.

وهلاً ضَرَبْتَه»، للفعل محمل آخر غير التفسير، وهو كونه خبر المبتدأ، فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في «زيد»؛ فأمّا في نحو: ﴿إِن امرؤ هلك﴾[١]، و «لو ذاتُ سوارٍ لطمتني»[٢]، فلم يكن للفعل محمل آخر، إذ لو جعلناه خبر المبتدأ، لكان حرف الشرط داخلاً على الاسمية، ولا يجوز. فعلى ما تقرّر، لا يحمل الفعل على التفسير في «زيد قام»، لمّا لم يُضطر إليه، وكذا في: «أزيد قام»؟ بل نقول: هو مبتدأ لا فاعل فعل مقدر، وإن كانت الهمزة بالفعل أولى، لأنا لم نضطر إلى جعل الفعل مفسِّرًا، إذ الهمزة تدخل على الاسمية أيضًا، وهذا مذهب سيبويه والجرمي.

واختار الأخفش في نحو: «أزيد قام؟»، أن يُرفع «زيد» بفعل مقدر مفسَّر بالظاهر، نظرًا إلى همزة الاستفهام.

ومن ثمّ قال سيبويه في نحو: «أأنت زيد ضربته»؟: إن رفع «زيد» أولى، لأن «أنت» مبتدأ لا فاعل على ما قدمناه، فبقي خبر المبتدأ، وهو «زيد ضربته» بلا همزة استفهام، فرفعه أولى من نصبه لما سنبيِّن في شرح قوله: «عند عدم قرينة خلافه»[٣].

وأما إذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود[٤]، ظرفًا نحو: «اليومَ زيدًا ضربته»، فالمختار النصب اتفاقًا لكون الظرف متعلقًا بالفعل، فالأولى بهمزة الاستفهام إذن أن تقدّر داخلة على الفعل.

وقال الأخفش في: «أأنت زيد ضربته»؟: إن نصب «زيد» أولى بالنظر إلى همزة الاستفهام، و «أنت»، فاعل فعل مقدّر، و «زيدًا» مفعوله، أي: أضربت زيدًا ضربته، فلمّا حذفتَ الفعل، انفصل ضمير الفاعل المتصل. ونظرُ سيبويه أدقُّ، بناء على أن الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة.

ويلزم الأخفش تجويز ارتفاع «زيد» بالفاعليّة في نحو: «زيد قام» وإن لم يكن مختارًا.

فعلى هذا، مفسِّر الرافع لا يكون إلا فعلاً، إذ لا يُضطر إلى إضمار الفعل

---

(١) النساء: ١٧٦.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد تقدَّم تخريجه والكلام عليه.

(٣) في مواضع ترجيح الرفع، وستأتي.

(٤) أي: المشتغل عنه.

الرافع إلا بعد حرف لازم للفعل، كحرف الشرط، وحرف التخصيص، وأما مفسِّر الناصب، فقد يكون شبه فعل، لأنه قد يفسِّره بلا ضرورة إلى كونه مفسِّرًا، كما ذكرنا، نحو: «زيدًا أنا ضاربه».

* * *

قوله: «أو مناسبه لنصبه»، ليس في أكثر النسخ[١] هذه اللفظة، أعني: «أو مناسبه»، والظاهر أنها ملحقة ولم تكن في الأصل، إذ المصنِّف لم يتعرض لها في الشرح[٢]؛ والحقُّ أنه لا بدّ منها، وإلاَّ خرج نحو: «زيدًا مررت به»، وأيضًا، نحو: «زيدًا ضربت غلامه»، لأنه لا بدَّ ههنا من مناسب حتىٰ ينصب «زيدًا»، لأن التسليط يعتبر فيه صحة المعنى، ولو سلّطت «ضربت» على «زيدًا» في هذا الموضع لنصبه، لكن لا يصحّ المعنى، لأنك لم تقصد أنك ضربت زيدًا نفسه، بل قصدت إلى أنك أهنته بضرب غلامه، فالمناسب إذن يُطلب في موضعين: أحدهما أن يكون الفعل أو شبهه واقعًا على ذلك الاسم، لكن لا يمكنه أن يتعدّى إليه بحرف جر، نحو: «زيدًا مررت به»، قال الله تعالى: **﴿فريقًا هدى وفريقًا حقّ عليهم الضلالة﴾**[٣]، والثاني: «ألاَّ يكون الفعل الظاهر أو شبهه واقعًا عليه، بل على متعلَّقه، وقد عرفت المراد بالمتعلّق، نحو: «زيدًا ضربت غلامه، أو مررت بغلامه».

والأولى عند قصد التسليط فيما اشتغل فيه المفسِّر بمتعلق الضمير بلا حرف جر، أن يسلّط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود بعد تقدير ذلك المتعلَّق مضافًا إلى الاسم، كما تقول في «زيدًا ضربت غلامه»: «زيدًا ضربت» أي: غلام زيد، فنقول: إذا حصل ضابطان: أحدهما أن يكون بعد الاسم فعل أو شبهه، والثاني أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلاً عن نصب الاسم بضميره أو بمتعلّق الضمير، فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع، أو منصوب، لفظًا أو محلاً، يمكن نصب ذلك الفعل أو شبهه أو مناسبهما، أو رفعه لذلك الاسم أيضًا، أو لا يكون[٤]، لا يختلف الحكم فيه، فالاسم المرفوع قبله، نحو: «أزيد عَمرًا ضربه؟» سيبويه ينصب «عمرًا»، بـ «ضرب» المقدّر بعد «زيد» المبتدأ، خبرًا عنه، أي: أزيد ضرب عمرًا ضربه؟

والأخفش يجوِّز ارتفاع «زيد» بكونه فاعلاً لِـ «ضرب» المقدّر قبل «زيد»،

---

(١) أي: نسخ «الكافية».

(٢) أي: في شرح ابن الحاجب على «الكافية».

(٣) الأعراف: ٣٠.

(٤) قوله: «أو لا يكون» مقابل قوله: «فسواء كان قبل ذلك الاسم...» وحقه أن يقول: «أو لم يكن».

و «عمرًا» مفعوله، أي: أضربَ زيدٌ عمرًا ضربه؟ كما تقدّم من مذهبيهما؛ وأما في نحو: «إنْ زيدٌ عمرًا ضربه» فالفعل متحتّم قبل المرفوع؛ والاسم المنصوب لفظًا قبله، نحو: «اليومَ عمرًا ضربته»، والمنصوب محلاً: «أبالسوط زيدًا ضربته»؟

وقد تقدّم أنه يجوز أن يتأخر عن الاسم المحدود قبلُ اسمٌ آخر، وليس يجب أن يليه الفعل أو شبهه، نحو: «آلخِوان اللحمَ أُكِلَ عليه»؟ و: «أزيدًا أنت محبوس عليه؟» وقد يكتنفه اسمان نحو: «آليوم الخوان اللحم أكل عليه»؟ أو: «إن زيد عمرًا اليوم ضربه»، وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدّرين أو أكثر، نحو: «أزيدًا أخاه ضربته»؟ أي: أأهنت زيدًا ضربت أخاه ضربته، و «أزيدًا أخاه غلامه ضربته»؟ أي: ألابَستَ زيدًا أهنت أخاه ضربت غلامه ضربته.

***

قوله: «ينصب بفعل يفسِّره ما بعده»، التفسير كما ذكر على ضربين: إمّا أن يكون المفسِّر عين لفظ المفسَّر، كـ «زيدًا ضربته»، أي: ضربت زيدًا ضربته، أو يكون لفظ المفسِّر دالاً على معنى المفسَّر واللفظ غير اللفظ، كما في «مررت به»، و «ضربت غلامه»، و «حَبست عليه». وهذا الثاني على ثلاثة أقسام، لأنه إن أمكن أن يقدَّر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر إلى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص، بل مع أي معمول كان فهو الأولى، نحو: «زيدًا مررت به»، فإنّ «جاوزت» المقدّر قبل «زيدًا» بمعنى «مررت»، سواء كان «مررت» عاملاً في «بك»، أو في «به»، أو في «بغلامك»، أو في «بأخيك»، أو في أي شيء كان، لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل.

وإن لم يمكن هذا، فانظر إلى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعيَّن الخاص الذي نصبه ذلك الفعل المقدر، فقدِّر ذلك المعنى، وذلك نحو: «زيدًا ضربت غلامه»، فإنّ «أهنت» المقدّر ههنا قبل «زيد»، ليس بمعنى «ضربت» مطلقًا مع أي معمول كان، بل هو معناه مع «غلامه»، أو «أخاه»، أو «صديقه»، أو ما جرى مجرى ذلك. ألا ترى أنك لو قلت: «زيدًا ضربت عَدُوَّه» لم يكن معنى «ضربت عدوَّه»: أهنت زيدًا، بل المعنى: أكرمت زيدًا ضربت عدوَّه، فظهر أن «أهنت» المقدّر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض، بخلاف «جاوزت»، فإنه بمعنى «مررت» مع أي معمول كان.

وإن لم يمكن هذا الثاني أيضًا، أضمرت معنى «لابَست»، فإنه يطرد في كل فعل مشتغل بضمير أو بمتعلق الضمير، أيِّ متعلَّق كان.

ولنا أن نقول في تعيين المقدّر رافعًا كان أو ناصبًا: إنك تنظر، فإن كان المفسِّر عاملاً في ضمير الاسم المتقدّم بلا واسطة، قدّرت لفظ ذلك المفسِّر بعينه، كما في: «إن زيد قام»، و «إن زيدًا ضربته»، وإن عمل في الضمير بواسطة حرف جر، نحو: «إن زيدٌ مُرَّ به»، و «إن زيدًا مررت به»، فلك أن تضمر فعل الملابسة مطلقًا، أي: إن لُوبس زيد، وإن لابست زيدًا؛ وكذا في: «إن الخوان أكل عليه»، و «إن الخوانَ أكلت عليه»، أي: إن لوبس الخوان وإن لابسته، وأما إن قلت: «آلخوان أكل عليه اللحم»؟ فإنك تضمر «لابس» وفاعله ما أسندت إليه الفعل المبني للمفعول، أي: ألابَسَ اللحمُ الخوانَ أكل عليه اللحم؟ وكذا: «آلسوط ضرب به زيد»؟

ولك أن تفصّل بأن تقول: إن كان هناك فعلٌ متعدٍّ إلى ذلك الضمير بنفسه، بمعنى ذلك اللازم، أضمرته، كما في: «إن زيد مُرَّ به»، و «إن زيدًا مررت به»، أي: إن جُووِز زيد، وإن جاوزت زيدًا، وإلا ففعل الملابسة، كما ذكرنا في: «آلخوان أُكل عليه»؟ و «آلخوان أكلت عليه»؟

وإن كان المفسِّر عاملاً في متعلَّق الضمير، فلك أن تضمر فعل الملابسة مطلقًا، أي: فيما عمل فيه بحرف الجر أو بنفسه، نحو: «إن زيدٌ ضُرب غلامه»، و «إن زيدًا ضربت غلامه»، أي: إن لوبس زيد، وإن لابست زيدًا، وكذا في: «أزيدٌ مُرَّ بغلامه»؟ و «إن زيدًا مررت بغلامه».

ولك أن تفصِّل، فتضمر في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف إلى ذلك الاسم المذكور، فتقول في: «إن زيدٌ ضُرب غلامه» وفي: «إن زيدًا ضربتَ غلامه»: إنّ «ضُرب» متعلَّق زيد ضُرب غلامه، وإنّ «ضربت» متعلَّق زيدٍ ضربت غلامه، فيكون الفعل الظاهر تفسيرًا للمقدَّر، ومعمول الظاهر تفسيرًا للمتعلَّق المذكور.

وكذا في نحو: «إن زيدٌ لُقي عمرو وأخوه»، و «إن زيدًا لقيت عَمرًا وأخاه» مع بُعد معنى الملابسة ههنا، كما تقدّم في مثل مذهب الكسائي.

والتفصيل أَولى من إضمار الملابسة مطلقًا، لأنه يتعذر إضمارها للمرفوع في: «إن زيد قام غلامه»، بل المعنى: إن قام متعلق زيد قام غُلامه.

وتضمر العامل في متعلّق الضمير بواسطة حرف الجر فعلاً متعدّيًا، بمعنى ذلك الفعل اللازم، إن وجد متعديًا مع المضاف المذكور، فتقول في: «إن زيدٌ مُرَّ

بغلامه»، و «إن زيدًا مررت بغلامه»: إن التقدير: إنْ «جووز» متعلِّق زيد مُرَّ بغلامه، وإنْ «جاوزت» متعلِّق زيد مررت بغلامه.

وإن لم يُوجد متعدٍّ بمعناه، فالملابسة، نحو: «إنْ زيدٌ أُكِل على خِوانه»، و «إن زيدًا أكلت على خِوانه»، أي: إن لُوبس زيد أُكِل على خوان، وإن لابَست زيدًا أكلت على خوانه.

هذا، وإن جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف أو جارّ، نحو: «آليوم زيدًا ضربته»؟ و «أبالسوط زيدًا ضربته»؟ لم يتفاوت الأمر، لأن الفعل المقدّر يعمل في ذلك الظرف أيضًا والجارّ أيضًا، وأما إن جاء قبل الاسم المذكور مرفوع، فإن كان المفسِّر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى، كما في: «إن زيدٌ عمرًا ضربه»، أي: إن ضرب زيدٌ عمرًا ضربه، فلا إشكال، وكذا في: «إن زيدًا عمرٌو ضربه»، وإلا أضمرت فعل الملابسة كما في: «إن اللحمُ الخوانَ أُكل عليه»، أي: إن لابس اللحم الخوان أُكِل عليه.

* * *

٢ ـ اختيار الرفع في الاسم المشتغل عنه

قال ابن الحاجب:

ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود قرينة أقوى منها، كـ «أمّا» مع غير الطلب، و «إذا» للمفاجأة.

* * *

قال الرضيّ:

حال الاسم المحدود[1]، لا يعدو أربعة أقسام: إمّا أن يختار رفعه، أو يختار نصبه، أو يجب نصبه، أو يستوي رفعه ونصبه. ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه، وأثبته ابن كيسان. قال وذلك إذا كان الفعل مشتغلاً بمجرور، به تحقق فاعلية الفاعل بأن يكون آلة الفعل، نحو: «آلسوطُ ضُرب به زيد»؟ لأنه لما حقّق فاعلية الفاعل فكأنه فاعل مرفوع، وقد تقرر أنه لا يجوز نصب الاسم المذكور إلا إذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب.

وهذا الذي ذكره[2] قياس بارد، والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلاً عنه بمنصوب محلاً. بلى ما بعد «إذا» المفاجأة واجب الرفع، في نحو: «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو»، كما يجيء.

---

(١) أي: المشتغل عنه.

(٢) أي: ابن كيسان.

ثم اعلمْ أن المصنف بدأ بما يُختار رفعه، لأن الرفع هو الأصل لعدم احتياجه إلى حذف عامل، فقال: يختار الرفع بالابتداء، فبيَّن بقوله: «بالابتداء» عاملَ الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن أن رافعه فعل، كما أن ناصبه، إذا نصبتَ، فعل.

* * *

قوله: «عند عدم قرينة خلافه»، الضمير في «خلافه» للرفع، وخلاف الرفع ههنا: النصب، لأن هذا الاسم المذكور، إمَّا أن يُرفع بالابتداء، أو ينصب بفعل مقدر. أما الجرّ فلا يدخله، لأنه لا يكون إلا بجارّ، وكلامنا في اسم ينتصب لفظًا بما بعده لو سلّط عليه[١].

والمعنى: يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له، والقرائن التي يُختار معها النصب، والتي يتساوى معها الأمران، على ما يجيء شرحها، ومثال ذلك: «زيد ضربته»، ولا يريد مطلق قرينة النصب لأن المفسِّر قرينة النصب[٢]، ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه، بل يريد قرائن النصب التي سنذكرها على ما أشرنا إليه.

وإنما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير، لاحتياج النصب إلى حذف الفعل وإضماره، والأصل عدمهما، بخلاف الرفع فإنه بعامل معنوي عندهم لم يظهر قط في اللفظ، حتى يقال حذف وأضمر، وعلى ما اخترنا[٣] في رفع المبتدأ، نقول: إنما اختير الرفع على النصب لأنه بعامل ظاهر دون النصب.

* * *

قوله: «أو عند وجود أقوى منها»، أي: عند وجود قرينة للرفع هي أقوى من قرينة النصب. وقرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب وتكون أقوى منها شيئان فقط، على ما ذكروا: «أمّا» و «إذا» المفاجأة، أمّا «أمّا» فتجامع ثلاث قرائن للنصب هي مع إحداهما مغلوبة ومع الأخريين غالبة.

أمّا الأولى، فالطلب على ما يأتي، والأخريان: عطف الجملة التي بعدها على فعلية، وكونها جوابًا لجملة استفهامية فعلية.

---

(١) أي: يكون العامل مقتضيًا للنصب مباشرة، فليس في هذه الحالة مجرور منصوب محلاً.

(٢) أي إنّه قرينة عامّة على أنّ الاسم صالح للنصب، ولولا ذلك خرج من باب الاشتغال.

(٣) انظر باب المبتدأ والخبر المتقدّم في هذا الجزء.

وأمّا «إذا» فلا تجامع من قرائن النصب إلا واحدة؛ و «إذا» غالبة عليها، وتلك القرينة كون الجملة المصدَّرة بها معطوفة على فعلية، كما يجيء.

أمّا «أمّا» فإنما يُرجِّح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين، لأن ترجح النصب في مثلهما بغير «أمّا» إنما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين، نحو: «قام زيد وعَمرًا أكرمته»، أو لقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين، نحو: «زيدًا أكرمته»، في جواب من قال: «أيّهم أكرمت؟» فإذا صُدِّرت الجملتان بـ «أمّا»، نحو: «قام زيد، وأمّا عمرو فقد أكرمته، وأمّا زيد فقد أعطيته دينارًا»، في جواب: «أيّهم أعطيت؟» فإنّ «أمّا» من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويُستأنف، ولا ينظر معها إلى ما قبلها، فلم يمكن قصد التناسب معها، لكون وضعها لضدِّ مناسبة ما بعدها لما قبلها، أعني الاستئناف، فرجعت بسببها الجملة إلى ما كانت في الأصل عليه، وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير. فـ «أمّا»، في الحقيقة ليست مقتضية للرفع، لأن وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء، نحو قوله تعالى: ﴿**فأمّا اليتيم فلا تقهر * وأما السائل فلا تنهر**﴾(١) لكن عملها في الصورتين أنها منعت مقتضى النصب من التأثير، فبقي مقتضى الرفع بحاله، وهو كون الأصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير؛ وأمّا «حتّى» في نحو قوله [من الكامل]:

١٥٢ ـ ألقى الصَّحيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالـزَّادَ حَـتّـى نَـعْـلَـهُ أَلْـقَـاهَـا

---

(١) الضحى: ٩ ـ ١٠.

١٥٢ ـ **التخريج**: البيت للمتلمس في ملحق ديوانه ص ٣٢٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٠؛ ولأبي (أو لابن) مروان النحويّ في خزانة الأدب ٣/ ٢١، ٢٤؛ والدرر ٤/ ١١٣؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤١؛ والكتاب ١/ ٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٣٤؛ ولمروان بن سعيد في معجم الأدباء ١٩/ ١٤٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٩؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣٦٥؛ والجنى الداني ص ٥٤٧، ٥٥٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٧٢؛ والدرر ٦/ ١٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤١١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦١٤؛ ورصف المباني ص ١٨٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٩؛ وشرح المفصّل ٨/ ١٩؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٤، ٣٦.

اللغة: هذا البيت في قصّة المتلمّس الذي غضب عليه عمرو بن هند فسيّره هو وطرفة إلى عامله في البحرين مزوّدين بكتابين فيهما الأمر بقتلهما. . . ولمّا اقترأ المتلمّس كتابه وعلم ما فيه رمى به في نهر الحيرة. والمعنى أنّه ألقى الكتاب والزاد حتى النعل ألقاها أيضًا.

الإعراب: «**ألقى**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره «هو». «**الصحيفة**»: مفعولٌ به منصوب بالفتحة. «**كي**»: حرف مصدريّة ونصب. «**يخفّف**»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: «هو». والمصدر المؤوّل من «كي» وما بعدها في محلّ جر بحرف جر محذوف هو اللام، والجار والمجرور متعلّقان =

فهي وإن كانت يستأنف بعدها الكلام، إلا أنها ليست متمحضة للاستئناف كـ «أمّا»، ألا ترى أنها لا تقع في أول الكلام كـ «أمّا»، فلم يكن الرفع بعدها أولى، فهي كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب.

وأما إذا كانت «أمّا» مع الطلب، وهو الأمر والنهي والدعاء فقط، لأن سائر أنواع الطلب[1]، نحو: «زيد هل ضربته»؟ و «زيد ليتك تضربه»، و «ألاَ تضربه»، يجب رفع الاسم معها كما تقدّم.

فأمّا مع الثلاثة[2] فهي مغلوبة، نحو: «أمّا زيدًا فأكرمه، وأمّا بكرًا فلا تضربه، وأمّا عَمرًا فرحمه الله تعالى».

وإنما صارت مغلوبة، لأن وقوع هذه الأشياء خبرًا للمبتدأ قليل في الاستعمال، وذلك لأن كون الجملة الطلبية فعلية أولى إن أمكن، لاختصاص الطلب بالفعل، ألا ترى إلى اقتضاء حروف الطلب للفعل، كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض.

وأما قوله تعالى: ﴿بل أنتم لا مرحبًا بكم﴾[3]، فلم يمكن جعلها فعلية، بتغيير إعراب، كما أمكن ذلك في نحو: «زيدٌ اضربه»، وكذا في نحو: «هل زيد ضارب»؟ و «زيد هل ضربته»؟ و «عمرو ألا تضربه».

وأما قولهم: إن قلّة نحو: «زيدٌ اضربه»، و«لا تضربْه» بالرفع لمناقضة الخبر

= بـ (ألقى). «رحله»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «والزاد»: الواو: حرف عطف، «الزاد»: معطوف على «الصحيفة» منصوب بالفتحة. «حتّى»: حرف عطف. «نعله»: معطوف على «الزاد» منصوب، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «ألقاها»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، و «ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره «هو». جملة «ألقى الصحيفة»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ألقاها» الفعليّة: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب. ويُروى برفع «نعله» على أنه مبتدأ، والجملة بعده خبر، وعليه تكون حتى ابتدائيّة لا عاطفة.

الشاهد فيه قوله: «حتى نعله ألقاها» حيث يجوز في «حتّى» ثلاثة وجوه: الرفع على الابتداء، و «ألقاها» خبره. والجرّ على أنّ «حتّى» حرف جرّ بمعنى «إلى». والنصب على العطف بـ «حتّى». وردّ الوجه الثالث بأنّ المعطوف بـ «حتى» لا يكون إلاّ بعضًا أو غاية للمعطوف عليه، و «النعل» ليس بعض «الزاد» ولا غايته. وأجيب بأنّ البيت مؤوّل والتقدير: «ألقى ما ينقله حتى نعله»، فبين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة.

(١) كالاستفهام والتمنّي والتحضيض والعرض.

(٢) أي: الأمر والنهي والدعاء.

(٣) ص: ٦٠.

الذي هو محتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحتملها إلا بتأويل بعيدٍ مخرجٍ للأمر والنهي والدعاء عن حقيقتها، كقولك في «زيد اضربه»: «زيدٌ أطلب منكَ ضربه»؛ فمنقوض[1] بأنه يكثر في الجملة الاسمية تصدّرها بما يخرجها عن كونها خبرية، مع أنه يسمّى بها الخبر خبر المبتدأ، نحو: «أزيدٌ منطلق؟» و «ليتك عندنا»، وكذا يكثر: «زيد مَن أبوه»؟ و «عمرو هل ضربته»؟ و «زيد ليتك قتلته»؛ ولا يجب في خبر المبتدأ احتماله للصدق والكذب، وإنما سُمِّي خبرًا اصطلاحيًا، كما أن الفاعل سمِّي به[2] فاعلاً، ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع.

فنقول: لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا، و «أمّا» ليست من قرائن الرفع كما بيَّنّا، بقي التعارض في: «أمّا زيد فاضربه» بين الطلب وأصالة السلامة من الحذف والتقدير، وترجيح الطلب لكثرة استعمال الحذف والتقدير في كلامهم، وقلة استعمال الطلبية اسمية، مع إمكان جعلها فعلية بمجرد تغيير إعراب.

وأمّا «إذا» المفاجأة، فهي في ضعف الاستئناف بعدها مثل «حتّى»، ولهذا لا تقع في صدر كلام من دون أن يتقدمها شيء كما تقع «أمّا»، لكن النحاة قالوا: إنها إذا جامعت حرفًا عاطفًا على الجملة الفعلية، فهي غالبة على العطف، بمعنى أن الرفع إذن أَولى من النصب مع جواز النصب، نحو: «قام زيد وإذا بكر يضربه عمرو».

وفيما قالوا نظر، وذلك أنهم اتفقوا على أنها لا تجيء بعدها إلاّ الاسمية، فرقًا بينها وبين «إذا» الشرطية من أول الأمر، فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف. بَلَى، لو سُمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور، لكان لهم أن يقولوا: خالفت أصلها في هذا الموضع الخاص رعايةً للتناسب المطلوب عندهم، وفي غير هذا الموضع يجب رفعها، نحو: «زيد في الدار وإذا عمرو يضربه»، وأما مع عدم السماع، فالأصل منعه بناءً على الإجماع المذكور.

***

٣ ـ اختيار النصب في الاسم المشتغل عنه

قال ابن الحاجب:

ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب، وبعد حرف النفي وحرف

---

(١) قوله: «فمنقوض» جواب قوله في أوّل الفقرة: «وأمّا قولهم».

(٢) أي: بالاصطلاح.

الاستفهام(١)، و «إذا» الشرطية و «حيث»، وفي الأمر والنهي، وعند خوف لبس المفسر بالصفة، مثل: ﴿إنَّا كلَّ شيءٍ خلقناه بقدر﴾(٢).

* * *

قال الرضيّ:

هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور.

قوله: «بالعطف على جملة فعلية»، نحو: «قام زيد، وعمرًا أكرمته»، وكذا مع «لكن» و «بل»، وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين، وكذا في: «مررت برجل ضارب عمرًا وهندًا يقتلها»، لعطفه على مشابه الفعل.

وأما في نحو: «أَحْسِنْ بزيدٍ، وعمرو يضربه»، فلا يترجَّح النصب، لكون فعل التعجب، لجموده وتجرّده عن معنى العروض، لاحقًا بالأسماء.

كذا قال سيبويه، والظاهر أن الثانية اعتراضية لا معطوفة.

* * *

قوله: «وبعد حرف النفي»؛ هي «لا»، و «ما»، و «إن»، نحو قوله [من الوافر]:

١٥٣ ـ فلا حَسَبًا فَخرْتَ بهِ لِتيمٍ ولا جَدًّا إذا ازْدَحَمَ الجُدودُ

---

(١) في النسخة المطبوعة: «وبعد حرفي النفي والاستفهام». وقال محقق طبعة بولاق: «وبعد حرف الاستفهام وبعد النفي كذا في المقروء». و «المقروء» هو الصواب.

(٢) القمر: ٤٩.

١٥٣ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٣٣٢؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٨٣، ٥٦٨؛ وشرح المفصل ١/ ١٠٩، ٢/ ٣٦؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ١١٣.

اللغة: تيم: قبيلة عمر بن لجأ، الشاعر الذي يهجوه جرير هنا. الجد: الحظ، وأبو الأب، وأبو الأم.

المعنى: فلم تجد لقبيلتك شيئًا تفخر به، ولا كان لها حظ في علو المرتبة؛ ولم تجد جدًا شريفًا تفخر به إذا ما تفاخر الناس بجدودهم.

الإعراب: **«فلا»**: الفاء: استئنافية، «لا»: حرف نفي. **«حسبًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة، لفعل محذوف تقديره (فلا ذكرتَ حسبًا). **«فخرت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«به»**: جار ومجرور متعلقان بـ (فخرت). **«لتيم»**: جار ومجرور متعلقان بـ (فخرت). **«ولا»**: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف زائد لتوكيد النفي. **«جدًا»**: معطوف على (حسبًا) منصوب بالفتحة. **«إذا»**: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمّن معنى الشرط. **«ازدحم»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«الجدود»**: فاعل مرفوع بالضمّة.

جملة «فلا ذكرت حسبًا»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «فخرت»: في محلّ نصب صفة لـ (حسبًا). وجملة «ازدحم»: في محل جرّ مضاف إليه.

الشاهد فيه قوله: «فلا حسبًا» حيث نصب (حسبًا) بفعل مضمّر فسّره ما بعده (فخرت).

وكذا «ما زيدًا ضربته».

وإنَّما اختير النصب فيها مع جواز الرفع، لأن النفي في الحقيقة لمضمون الفعل، فإيلاؤه لفظًا أو تقديرًا لما ينفي مضمونه أولى، وليس «لمْ» و «لمَّا» و «لَن» من هذه الجملة(١)، إذ هي عاملة في المضارع، ولا يقدّر معمولها لِضعفها في العمل، فلا يقال: «لَمْ زيدًا تضربْه»، ولا: «لن بكرًا تقتله»، كما يقال: «إن زيدًا تضربْه أو ضربته»؛ لقوّة «إن» بجزمها للفعلين، وأما «ليس»، فيمن قال إنه حرف، فليس أيضًا من هذا الباب، لأن ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره، نحو: «ليس زيد ضربته». وبعض من قال بحرفيتها جوَّز إلغاءَها عن العمل، إلغاءَ «ما»(٢)، استدلالاً بقولهم: «ليس الطيبُ إلا المسكُ» كما يجيء في باب «ما»، ويحمل عليه قولهم: «ليس خَلَقَ الله مثله»، أي: ما خلق الله... فيجيز: «ليس زيدًا ضربته» على إلغاءِ «ليس».

والوجه أن «ليس خَلَقَ الله...» من باب توجيه الفعلين إلى مرفوع واحد، و «خَلَق» خبر «ليس»، ويجوز أن يكون اسم «ليس» فيه(٣) وفي قولك: «ليس زيدًا ضربته» ضميرَ الشأن، والمفسِّر جملة فعلية، كما في قوله تعالى: **﴿فإنّها لا تَعْمى الأبصار﴾**(٤).

* * *

قوله: «وحرف الاستفهام»؛ علّة أولويته بالفعل كعلَّة أولوية حرف النفي به؛ قال سيبويه: ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه في نحو: «قام زيد وعمرو كلّمته»، يعني أن الرفع في الثاني أحسن، فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب، كهمزة الاستفهام، بل الهمزة أشد اقتضاءً له، وكذا جَعَل سيبويه الرفع بعد حروف النفي أحسنَ منه بعد الهمزة، وذلك لأن الجملة مع الهمزة تصير طلبية، وكون الطلبية فعلية أولى إن أمكن، كما ذكرنا، ولا تصير مع حرف النفي طلبية.

واعلم أن للاستفهام حرفين: أحدهما عريق فيه، وهو «الهمزة»، فهي تدخل على الفعلية، نحو: «أضرب زيد»؟ وعلى الاسمية الخالية من الفعل، نحو: «أزيد

(١) أي: من جملة حروف النفي التي يترجَّح النصب بعدها.
(٢) أي: مثل إلغاء «ما».
(٣) أي: في المثال «ليس خلقَ اللهُ مثله».
(٤) الحج: ٤٦.

خارج»؟ وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية، نحو: «أزيدٌ خرج»؟.

وثانيهما دخيل فيه، وهو «هل» التي أصلها أن تكون بمعنى «قد» اللازمة للفعل، كما يجيء في قسم الحروف، فهي تدخل على الفعلية، وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية، نحو: «هل زيد قائم»؟ لمشابهة الهمزة؛ وأما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها إلا على قبح، نحو: «هل زيد خرج»؟ لأنها إذا لم تجد فعلاً، تسلّت عنه، فإن كان أحد جزأي الجملة التي تدخلها فعلاً تذكّرت الصحبة القديمة، فلا ترضى إلا بأن تعانقه[1]، فيجب أن توليه إيّاها، وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم، نحو: «هل زيدًا ضربت»؟ وعلى فعلية مقدر فعلها مفسَّرًا بفعل ظاهر، نحو: «هل زيدًا ضربته»؟ والنصب ههنا أحسن القبيحين.

وقد مرَّ الخلاف بين سيبويه والأخفش في أنّ الرفع أولى أو النصب، في نحو: «أأنت زيدًا ضربته»؟ والوفاق في اختيار النصب إذا فُصل بظرف في نحو: «آليوم زيدًا ضربته»؟

والأسماء المتضمنة للاستفهام مثل «هل»، تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به، ويقبح نحو: «متى زيدًا ضربت»؟ و «متى زيد خرج»؟ فالرفع في: «متى زيد ضربته»؟ أقبح القبيحين، كما ذكرنا في «هل».

ويحسن: «متى زيد خارج»؟ كل ذلك لأن كلَّ متطفّل على شيء فحقّه لزوم أصل المتطفَّل عليه إذا أمكن؛ وأصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحًا.

وإنما جاز بلا قبح نحو: «متى زيد قائم»؟ لأن الفعل معدوم.

وإن كان المتضمّن للاستفهام هو الاسم المحدود، فرفعه أولى، نحو: «أيّهم ضربته»؟ كما في: «زيد ضربته»، والعلّة كالعلّة.

* * *

قوله: «وإذا الشرطية» فيها خلاف، نقل عن الكوفيين أنها كـ «إذ» في وقوع

---

(١) انظر، عزيزي القارىء، إلى «هل» كيف «تتسلّى» ثمّ «تتذكّر الصحبة القديمة»، ثمّ «تعانق»! قال أحد الشعراء مشيرًا إلى هذا [من البسيط]:

مليحةٌ عشقتْ ظبيًا حوى حورًا ... فمذْ رأته سعتْ فورًا لخدمتِهِ

كـ «هلْ» إذا ما رأتْ فِعلاً بِحَيِّزها ... حنَّتْ إليهِ ولمْ ترضَ بفرقتِهِ

(عن مازن المبارك: النحو العربي العلّة النحوية ص ١٢٦).

الجملتين بعدها، إلا أن الجملة الاسمية لا بد أن يكون الخبر فيها فعلاً، إلا في الشاذ، كقوله [من الطويل]:

١٥٤ ـ [فَهَلاً أَعَدُّوني لمثلي تَفَاقَدُوا] إذا الخَصْمُ أَبْزَى مائِلُ الرَّأسِ أَنْكَبُ

ونقل عن سيبويه والأخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها، لكن على ضعف.

والأكثر كونها عندهما فعلية، إما ظاهرة الفعل، نحو: «إذا جاء زيد»، أو مقدّرة، نحو: ﴿إذا السَّماءُ انْشَقَّت﴾[1]، أي: إذا انشقت السماء.

ونقل عن المبرّد اختصاصها بالفعلية، فيجب عنده تأويل نحو: ﴿إذا السماء انشقت﴾ بالفعلية، أي: إذا انشقت السماء، فقوله: «وإذا الشرطية»، يعني على مذهب سيبويه والأخفش، وإنما اختارا بعدها الفعلية، لأن الشرط بالفعل أولى، كالنفي والاستفهام.

وإنما لم يوجبا الفعل بعدها، كما فعل المبرّد، لأنها ليست عريقة في الشرط، كـ «إن»، و «لو»، ولا ظاهرة في تضمّن معناه، كـ «من» و «متى»، على ما يجيء في الظروف المبنية.

---

١٥٤ ـ **التخريج**: البيت لبعض بني فقعس في خزانة الأدب ٣/ ٢٩، ٣٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢١٤؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ٧٧٢ (نكب)، ٥/ ٣١٦ (تيز).

اللغة: تفاقدوا: دعا بعضهم على بعض بالفقدان. أبزى: من قولهم: رجل أبزى، وامرأة بَزْواء، وهو الذي يخرج صدره، ويدخل ظهره، والمقصود بـ «أبزى» هنا الراصد المخاتل. الأنكب: المائل.

المعنى: هَلاً جعلوني عدة لرجلٍ مثلي، فقد بعضهم بعضًا، وقد جاءهم الخصم مخاتلاً خادعًا. يريد أن يدخروه ليوم الحاجة إذا جاءهم خصم على هذه الشاكلة.

الإعراب: «**فَهَلا**»: الفاء: استئنافية، «**هَلاً**»: حرف حضّ. «**أَعَدُّوني**»: فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة: فاعل محله الرفع، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به محله النصب. «**لمثلي**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أعدوني»: وياء المتكلم مضاف إليه، محله الجر. «**تفاقَدوا**»: فعل ماض مبني على الضم، واو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة. «**إذا**»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل «أعدوني». «**الخصم**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**أبزى**»: خبر مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «**مائلُ**»: خبر ثان مرفوع بالضمة. «**الرأسِ**»: مضاف إليه. «**أَنْكَبُ**»: خبر ثالث مرفوع بالضمة.

جملة «أعدوني»: استئنافية لا محل لها. وجملة «تفاقدوا»: استئنافية لا محل لها. وجملة «الخصم أبزى»: في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «إذا الخصم أَبْزَى» حيث وقع بعد «إذا» جملة اسمية ليس خبرها جملة فعلية، وهذا من الشاذ.

(١) الانشقاق: ١.

وأمّا على مذهب المبرّد، فينبغي ألاّ يجوز بعدها الرفع إلا على وجه أذكره[(١)]، وهو أن بعضهم يجوِّز في جميع ما ذكرنا ونذكر، أنه منتصب بفعل مقدّر مفسَّر بالظاهر: أن يرتفع[(٢)] بالفعل المقدّر الذي هو لازم ذلك الفعل الظاهر، قال السيرافي يجوز: «هلاّ زيدٌ قتلته»، بتقدير: «هلاَّ قُتِل زيد قتلته»، وروى الكوفيون [من الكامل]:

لا تَـجْـزَعِـي إنْ مـنـفـسٌ أهْـلَـكْـتِـهِ ... فـإذا هَـلَـكْـتُ فَـعِـنْـدَ ذلك فَـاجْـزَعِـي[(٣)]

أي: إن أُهلِك منفس، أو: إن هَلَك منفسٌ، فعلى هذا، يقدّر على مذهب المبرّد في بيت ذي الرمة [من الطويل]:

١٥٥ ـ إذا ابْنُ أبي مُوسَى بلالٌ بَلَغْتِهِ ... فَـقَـامَ بِـفَـأسٍ بَـيـنَ وَصْـلَـيْـكِ جَـازِرُ

---

(١) الوجه الذي يُشير إليه هو الرفع على الابتداء.

(٢) المصدر المؤوَّل من «أن يرتفع» في محلّ نصب مفعول «يجوِّز».

(٣) تقدم بالرقم ٤٦.

١٥٥ ـ التخريج: البيت لذي الرمّة في ديوانه ص ١٠٤٢؛ وخزانة الأدب ٣/ ٣٢، ٣٧؛ وسمط اللآلي ص ٢١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٠؛ وشرح المفصل ٢/ ٣٠؛ والكتاب ١/ ٨٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٩٦؛ وتخليص الشواهد ص ١٧٩؛ وشرح المفصل ٤/ ٩٦؛ والمقتضب ٢/ ٧٧.

اللغة: أبو موسى: أبو موسى الأشعري، وبلال حفيده من أبي بردة. الوصل: المفصل عند النحر في العنق. الجازر: ناحر الناقة.

المعنى: إن أوصلتني ناقتي إلى بلال لأمدحه، استغنيت عنها بعطائه، وأرسلت لها من يذبحها بالفأس.

الإعراب: **«إذا»**: ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لفعله، متعلّق بجوابه، مبني على السكون في محلّ نصب. **«ابن»**: نائب فاعل مرفوع لفعل محذوف، يبينه الفعل بعده. **«أبي»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة. **«موسى»**: مضاف إليه مجرور بفتحة، لأنه ممنوع من الصرف، مقدرة على الألف. **«بلال»**: بدل من «ابن» مرفوع بالضمة. **«بلغته»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **«فقام»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و «قام»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«بفأس»**: جار ومجرور متعلقان بحال من فاعل (قام). **«بين»**: ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف متعلق بـ (قام). **«وصليك»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«جازر»**: فاعل مرفوع بالضمة.

جملة «إذا ابن أبي موسى. . . فقام. . جازر»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ابن»: مع فعله المحذوف في محل جر بالإضافة. وجملة «بلغته»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «قام جازر»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «إذا ابن أبي موسى» حيث جاء (ابن) نائب فاعل لفعل محذوف بعد (إذا)، وقيل إنه مفعول به، على رواية نصب «ابن».

على رواية رفع «ابن» أي: إذا بُلغ ابن أبي موسى.

هذا، والأولى مطابقة المفسِّر في الرفع والنصب إذا أمكن.

قوله: «وحيث»، «حيث» دالّة على المجازاة في المكان، كـ «إذا» في الزّمان، نحو: «حيث زيدًا تجده فأكرمه»، ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقلّ من استعمال «إذا»، فإنها تدخل على الاسمية التي جزآها اسمان اتفاقًا، نحو: «اجلس حيث زيد جالس»، أما إذا كُسِعت[1] بـ «ما»، نحو: «حيثما»، فهي وسائر الأسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط، نحو «متى» و «أينما»، لا يفصل بينها وبين الفعل إلا عند الضرورة. قال [من الخفيف]:

١٥٦ ـ فَمَتَى واغِلٌ يَزُرْهُمْ يُحَيُّو ... هُ وَتُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأسُ السَّاقي

وقال [من الرمل]:

١٥٧ ـ صَعْدَةٌ نابِتَةٌ في حائِرٍ ... أيْنَما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ

(١) أي إذا اتصلت بها «ما». والكسع أن يضرب الإنسان على مؤخّره.

١٥٦ ـ التخريج: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٥٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٦، ٩/ ٣٧، ٣٩؛ والدرر ٥/ ٧٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٨؛ والكتاب ٣/ ١١٣؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ١٠؛ ولسان العرب ١١/ ٧٣٢ (وغل)؛ والمقتضب ٢/ ٧٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٩.

اللغة: واغل: الرجل الذي يدخل على الشرب من غير أن يدعى.

المعنى: متى يزرهم هذا الواغل المتطفل يلق التحية والعطف والإكرام منهم.

الإعراب: **«فمتى»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «متى»: اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بـ «يحيّوه». **«واغل»**: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور. **«يزرهم»**: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره، والفاعل: ضمير مستتر تقديره هو. و «هم»: ضمير مبني في محل نصب مفعول به. والفعل فعل الشرط. **«يحيوه»**: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون من آخره، والواو: ضمير رفع مبني على السكون في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. والفعل جواب الشرط. **«وتُعْطَف»**: الواو: عاطفة، «تعطف»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم وعلامة جزمه السكون. **«عليه»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تعطف. **«كأس»**: نائب فاعل مرفوع بالضمة. **«الساقي»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة.

جملة «الفعل المحذوف مع واغل»: في محل جر بالإضافة. وجملة «يزرهم»: تفسيرية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يحيوه»: جواب شرط جازم لا محل لها من الإعراب لأنها غير مقترنة بالفاء. وجملة «تعطف»: معطوفة على ما قبلها.

الشاهد فيه قوله: «متى واغل» حيث جاء الفصل بالاسم المرفوع بين اسم الشرط وفعل الشرط. وخُرّج ذلك على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.

١٥٧ ـ التخريج: البيت لكعب بن جعيل في خزانة الأدب ٣/ ٤٧؛ والدرر ٥/ ٧٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٩٦؛ والمؤتلف والمختلف ص ٨٤؛ وله أو للحسام بن ضرار في المقاصد النحويّة ٤/ ٤٢٤؛ =

فلو اضطر الشاعر إلى الفصل، نحو: «متى زيدًا تزره يزرك» فالنصب واجب، لوجوب تقدير الفعل بعدها.

* * *

قوله: «وفي الأمر والنهي»، قد تقدّم ذلك بعلّته.

قوله: «وعند خوف لبس المفسِّر بالصفة». إذا أردت مثلاً أن تخبر أن كل واحد من مماليكك اشتريتَه بعشرين دينارًا، وأنك لم تملك أحدًا منهم إلا بشرائك بهذا الثمن، فقلت: «كلَّ واحد من مماليكي اشتريته بعشرين»، بنصب «كلّ»، فهو نصّ في المعنى المقصود، لأن التقدير: «اشتريت كلَّ واحد من مماليكي بعشرين»، وأمّا إن رفعت «كلّ»، فيحتمل أن لا يكون «اشتريتهُ» خبرًا له، وقولك: «بعشرين» متعلّقًا به، أي: كلّ واحد منهم مشترًى بعشرين، وهو المعنى المقصود. ويحتمل أن يكون «اشتريته» صفة لكل واحد، وقولك: «بعشرين» هو الخبر، أي: كلُّ من اشتريته من المماليك فهو بعشرين، فالمبتدأ إذن على التقدير الأوّل[1] أعمّ، لأن قولك: «كل واحد من مماليكي»: عَمَّ من اشتريته، ومن اشتُري لك، ومن حصل لك منهم بغير المشتَرى من وجوه التملّكات؛ والمبتدأ على الثاني، لا يقع إلا على

= وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٣٨، ٣٩، ٤٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٠؛ وشرح المفصل ٩/ ١٠؛ والكتاب ٣/ ١١٣؛ ولسان العرب ٤/ ٢٢٣ (حير)؛ والمقتضب ٢/ ٧٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٩.

اللغة: الصعْدة: القناة التي تنبت مستوية. الحائر: المكان الذي يكون وسطه منخفضًا وحروفه مرتفعة عالية.

المعنى: شبه امرأة بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب والريح تعبث بها وهي تميل مع الريح.

الإعراب: **«صعدة»**: خبر لمبتدأ مرفوع بالضمة. **«نابتة»**: صفة مرفوعة بالضمة. **«في حائر»**: جار ومجرور بالكسرة متعلقان بـ «نابتة». **«أينما»**: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان متعلق بـ «تَمِلْ». **«الرّيح»**: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده. **«تميلها»**: فعل مضارع مجزوم وعلامة الجزم السكون، و **«ها»**: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هي. **«تملْ»**: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط وعلامة الجزم السكون. والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هي.

جملة «هي صعدة»: بحسب ما قبلها. وجملة «أينما الريح تميلها تملْ»: في محل رفع صفة. وجملة «الريح وفعلها المحذوف»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «تميلها»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تملْ»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «أينما الريحُ تُمَيّلها» حيث فصل الشاعر بالاسم المرفوع بين اسم الشرط وفعل الشرط. وتخريج ذلك على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.

(١) من تقديري الرفع.

من اشتريته أنت، فرفعه إذن مطرق لاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود، ومخالف للوجه الأوّل، إذ ربَّما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين، أو بأقلّ منها، أو بأكثر، وربما يكون أيضًا لك منهم جماعة بالهبة، أو الوراثة، أو غير ذلك، وكل هذا خلاف مقصودك، فالنصب إذن أوْلى لكونه نصًّا في المعنى المقصود، والرفع محتمل له ولغيره.

والمثال الذي أورده المصنِّف من الكتاب العزيز، أعني قوله تعالى: ﴿**إنّا كلَّ شيءٍ خَلَقْناهُ بقَدَر**﴾[1]، لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا، سواء جعلت الفعل خبرًا أو صفة، فلا يصلحُ إذن للتمثيل، وذلك لأن مراده تعالى بـ «كلّ شيءٍ»: كلّ مخلوق، نصبت «كلّ» أو رفعته، وسواء جعلت «خلقناه» صفة، مع الرفع أو خبرًا عنه.

وذلك أن قوله تعالى: خَلقنا كلَّ شيء بقدر، لا يريد به خلقنا كلّ ما يقع عليه اسم «شيء»، فـ«كلّ شيء» في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى: ﴿**والله على كل شيء قدير**﴾[2]، لأن معناه أنه قادر على كل ممكن غير متناهٍ.

فإذا تقرّر هذا قلنا: إن معنى ﴿**كلّ شيء خلقناه بقدر**﴾، على أن «خلقناه» هو الخبر: كلّ مخلوقٍ مخلوقٌ بقدر، وعلى أن «خلقناه» صفة: كلّ شيء مخلوقٍ كائنٌ بقدر، والمعنيان واحد؛ إذ لفظ «كلّ شيء» في الآية مختصّ بالمخلوقات، سواء كان «خلقناه» صفة له، أو خبرًا، وليس مع التقدير الأوّل أعمَّ منه مع التقدير الثاني، كما كان في مثالنا.

ويختار النصب أيضًا إذا كان الكلام جوابًا عن استفهام بجملة فعلية، كما إذا قيل: «أرأيت أحدًا»؟ أو «أيّهم، أو غلامَ أيّهم رأيت»؟ فتقول: «زيدًا رأيته»؛ وإنما كان النصب أولى ليطابق الجواب السؤال في كونهما فعليتين.

وكذا إذا قيل: «أضاربٌ الزيدان أحد»؟ قلت: «زيدًا يضربان»، لأن معناه: «أيضرب الزيدان أحدًا»؟ فهو مقدّر بالفعلية.

واختار الكسائي النصب إذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى، نحو: «زيد هندًا يضربها»، فـ «زيد» في المعنى هو الضارب، وإن كان في اللفظ مبتدأ، فنصب «هند» أولى، لأنه كأنه قيل: «يضرِب زيد هندًا».

* * *

(١) القمر: ٤٩.
(٢) البقرة: ٢٨٤.

٤ ـ استواء الرفع والنصب في الاسم المشتغل عنه

قال ابن الحاجب:

ويستوي الأمران في مثل: «زيد قام وعَمْرًا أكرمته».

* * *

قال الرضيّ:

يعني يستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود إذا كان قبله عاطف على جملة اسمية، الخبر فيها جملة فعلية، أو على الخبر فيها[١].

وإنما استويا، لأنه يمكن أن يكون ما بعد الواو عطفًا على الاسمية، التي هي الكبرى، فيختار الرفع مع جواز النصب، ليناسب المعطوفُ المعطوفَ عليه في كونهما اسميَّتين؛ وأن يكون عطفًا على الفعلية التي هي الصغرى، فيختار النصب مع جواز الرفع، ليتناسبا في كونهما فعليَّتين.

فإن قيل: الرفع أولى للسلامة من الحذف والتقدير، عورض بكون الكلام المعطوف أقرب إلى الفعلية منه إلى الاسمية، وهذا المثال، أعني: «زيد قام وعمرو كلّمته»، مثال أورده سيبويه[٢].

واعترض عليه بأنه لا يجوز فيه العطف على الصغرى، لأنها خبر المبتدأ، والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب له، ويمتنع عليه، والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير إلى المبتدأ، وليس في: «عمرو كلمته»، ضمير راجع إلى «زيد». وبعبارة أخرى: وهي أنه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه، ولو قلت: «زيد كلّمت عمرًا»، لم يجز، وبعبارة أخرى للأخفش، وهي أنه لا يجوز عطف جملة لا محلّ لها على جملة لها محل.

واعتُذر لسيبويه بأعذار، أحدها للسيرافي، وهو جواب عن جميع العبارات[٣]: أن غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال، بل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز، معطوف عليها أو على الجزء منها، وتصحيح المثال إليك، بزيادة ضمير فيه، نحو: «عمرو كلّمته في داره»، أو «لأجله»، أو نحو ذلك.

---

(١) أي: عاطف على الخبر فيها.

(٢) مثال سيبويه: «عمرو لقيتُه وزيد كلّمتُه»، وهما سواء. انظر: الكتاب ١/ ٩١.

(٣) هذه العبارات هي في قوله: «واعترض...»، ثمّ في قوله: «وبعبارة أخرى...»، ثمّ قوله: «وبعبارة أخرى للأخفش...» وكلّ هذه العبارات تلتقي في أنّ المثال غير صحيح.

وإنما سكت سيبويه عن هذا اعتمادًا على علم السامع أنه لا بد للخبر إذا كان جملة من ضمير، فيصحّح المثال إذا أراد.

وأجاب بعضهم عن الوجه الأول، بأنه لَيس بمسلَّم أن حكم المعطوف حكمُ المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع، ألا ترى إلى قولهم: «ربَّ شاةٍ وسخلتها». ورُدَّ بأنّ «سخلتها» أيضًا نكرة، كما يأتي في باب المضمرات، وأجيبَ عن الوجه الثاني بأنك تقول: «زيد لقيته وعمرًا»، ولو قلت: «زيد لقيت عمرًا» لم يجز، فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه.

وأجاب أبو علي عن اعتراض الأخفش، بأن الإعراب كما لم يظهر في المعطوف عليه، جاز أن يعطف عليه جملة لا إعراب لها.

وأسدُّ الاعتراضات هو الأوّل، والجواب ما قال السيرافي؛ ثم إن هذا المثال أجازه سيبويه مسوّيًا بين رفع الاسم ونصبه، على ما يؤذن به ظاهر كلامه، ومنعه الأخفش لخلوّ المعطوف عن الضمير، وجوّزه أبو عليّ على أنّ الرفع أولى من النصب. وإن زدت في الجملة المعطوفة ضميرًا راجعًا إلى المبتدأ الأوّل، فلا خلاف في جوازه، ومثل قولك: «زيد قام وعمرًا كلّمته»: قولك: «زيد ضارب عمرًا، وبكرًا أكرمته»، يستوي في «بكر» الوجهان، لأن اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل، وأما إذا قلت: «زيد قائم غلامه، وبكرًا كلّمته»، فالرفع فيه أولى، لأنَّ اسمي الفاعل والمفعول، إذا لم ينصبا المفعول به، لم تتم مشابهتهما للفعل، كما يجيء في باب الإضافة، إذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل، نحو: «زيد مصريٌّ حمارُه».

* * *

٥ ـ وجوب النصب في الاسم المشتغل عنه

قال ابن الحاجب:

ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض، مثل: «إن زيدًا ضربته ضربك»، و «ألاَ زيدًا ضربته».

* * *

قال الرضيّ:

حرف الشرط: «إن»، و «لو»، نحو: «لو زيدًا أكرمته»، وأمّا «أمّا» فهي وإن كانت من حروف الشرط، إلا أن الرفع مختار بعدها، على ما تقدّم، لأن النصب في أخويها إنما وجب لأجل الفعل المقدّر المتعدّي، وشرطها فعل لازم واجب

الحذف، كما يجيء غير مفسَّر بشيء، فلا يكون من هذا الباب، وتقديره: «أمّا يكن من شيء»، وليس للشرط حرف غير هذه الثلاثة إلاّ «إذما» عند سيبويه؛ ويقبح الفصل بينها وبين الفعل باسم مرفوع أو منصوب، نحو: «إذما زيد قام»، و «إذما زيدًا ضربته»، كما ذكرنا في: «متى» و «حيثما».

* * *

قوله: «وحرف التحضيض»، وهو أربعة: «هلاّ»، و «ألاّ»، و «لولا»، و «لوما»؛ وعند الخليل: «ألاَ» المخففة قد تكون للتحضيض، كما يجيء في قوله [من الوافر]:

١٥٨ ـ ألاَ رَجُلاً جَزاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدلُّ عَلى مُحَصِّلَةٍ تَبيتُ

التقدير: ألا تُرونني، أي: هلاّ تُرونني.

وحرف التحضيض لا يدخل إلا على الأفعال بالاستقراء اتفاقًا منهم، وقد يقدّر الفعل بعدها، إما مفسَّرًا، كما في قولك: «هلاّ زيدًا ضربته»، أو غير مفسَّر، كما في قوله [من الطويل]:

---

١٥٨ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن قعاس (أو قعناس) المرادي في خزانة الأدب ٣/ ٥١، ٥٣؛ والطرائف الأدبية ص ٧٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٢١٤، ٢١٥؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٦٤؛ وإصلاح المنطق ص ٤٣١؛ وأمالي ابن الحاجب ص ١٦٧، ٤١٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤١٥؛ وتذكرة النحاة ص ٤٣؛ والجنى الداني ص ٣٨٢؛ وجواهر الأدب ص ٣٣٧؛ وخزانة الأدب ٤/ ٨٩، ١٨٣، ١٩٥، ٢٦٨، ١١/ ١٩٣؛ ورصف المباني ص ٧٩؛ وشرح الأشموني ١/ ١٥٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٤١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٧؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠١؛ والكتاب ٢/ ٣٠٨؛ ولسان العرب ١١/ ١٥٥ (حصل)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣٦٦، ٣/ ٣٥٢؛ ونوادر أبي زيد ص ٥٦.

اللغة: يدلّ: يرشد ويشير. المحصّلة: المرأة التي تخلّص الذهب من شوائبه.

المعنى: أتمنى أن أجد رجلاً يرشدني إلى امرأة تعرف قيمتي، وتنام عندي (أي تغدو زوجتي)، وجزاه الله عني خيرًا.

الإعراب: **«ألا»**: حرف عرض وتحضيض لا محلّ له. **«رجلاً»**: مفعول به لفعل محذوف، منصوب بالفتحة، بتقدير (ألا تُرونني رجلاً). **«جزاه»**: فعل ماض مبني على الفتح المقدّر على الألف، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **«الله»**: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمّة. **«خيرًا»**: مفعول به ثانٍ لـ (جزى) منصوب بالفتحة. **«يدلّ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). **«على محصلة»**: جار ومجرور متعلقان بـ (يدلّ). **«تبيت»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، و«الفاعل»: ضمير مستتر تقديره (هي).

جملة «ألا ترونني رجلاً»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «جزاه الله خيرًا»: اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «يدلّ»: في محلّ نصب صفة لـ (رجلاً). وجملة «تبيت»: في محل جرّ صفة لـ (محصلة).

الشاهد فيه قوله: «ألا رجلاً» حيث جاءت (ألا) للعرض والتحضيض، وهي تختص بالجملة الفعلية، لذا قدّروا فعلاً محذوفًا.

١٥٩ ـ تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرى لَولا الكَمِيَّ المُقَنَّعا

أي: لولا تعدُّون(١)؛ وكذا «إن» و «لو»، فإنّه يقدّر الفعل بعدهما بلا مفسِّر،

---

١٥٩ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٩٠٧؛ وتخليص الشواهد ص ٤٣١؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ٥٥، ٥٧، ٦٠؛ والخصائص ٢/ ٤٥؛ والدرر ٢/ ٢٤٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٩؛ وشرح المفصل ٢/ ٣٨، ٨/ ١٤٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٧٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٠ (إمّا لا)؛ وللفرزدق في الأزهية ص ١٦٨؛ ولسان العرب ٤/ ٤٩٨ (ضطر)؛ ولجرير أو للأشهب بن رميلة في شرح المفصل ٨/ ١٤٥؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٧٠؛ والأشباه والنظائر ١/ ٢٤٠؛ والجنى الداني ص ٦٠٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢٤٥؛ ورصف المباني ص ٢٩٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦١٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢١؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٦٤، ١٨٢؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٧٤.

اللغة: العقر: النحر أو الذبح. النيب: ج ناب وهي الناقة المسنّة. ضوطرى: المرأة الحمقاء. الكميّ: الفارس المدجّج بالسلاح.

المعنى: يهجو الشاعر قوم الفرزدق فيقول: إنّ أفضل ما يقومون به هو نحر ناقة مسنّة، فهل لهم قدرة على التصدّي للفارس المدجّج بالسلاح؟!

الإعراب: **«تعدّون»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«عقر»**: مفعول به أوّل، وهو مضاف. **«النيب»**: مضاف إليه مجرور. **«أفضل»**: مفعول به ثان لـ «تعدّون»، وهو مضاف. **«مجدكم»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «كم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«بني»**: منادى بحرف نداء محذوف تقديره: «يا بني» منصوب بالياء، وهو مضاف. **«ضوطرى»**: مضاف إليه مجرور. **«لولا»**: حرف تحضيض. **«الكميّ»**: مفعول به لفعل محذوف تقديره: «لولا تعدّون الكميّ». **«المقنّعا»**: نعت «الكمي» منصوب.

جملة «تعدون»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء «يا بني»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تعدون» المحذوفة: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لولا الكميّ» حيث دخلت أداة التحضيض «لولا» على الاسم «الكميّ» وهي مختصّة بالدخول على الفعل، فقدّر هذا الاسم مفعولاً به لفعل محذوف، تقديره: «لولا تعدّون الكميّ».

(١) أورد البغدادي بعد الشاهد السابق شاهدًا ليس في النسخة المطبوعة لشرح الكافية، وهو قول الشاعر [من الطويل]:

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُها

(خزانة الأدب ٣/ ٦٠ ـ ٦٣).

والبيت للمجنون في ديوانه ص ١٥٤؛ ولإبراهيم الصولي في ديوانه ص ١٨٥؛ ولابن الدمينة في ملحق ديوانه ص ٢٠٦؛ وللمجنون أو لابن الدمينة أو للصمّة بن عبد الله القشيري في شرح شواهد المغني ١/ ٢٢١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤١٦... (انظر كتابنا: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ١/ ٥٤٥).

والشاهد فيه: مجيء الجملة الاسميّة بعد أداة التحضيض شذوذًا، وأوّل البيت على إضمار «كان» الشأنيّة، والتقدير: فهلاّ كان نفس ليلى شفيعها، فاسم «كان» ضمير الشأن المحذوف، وخبرها الجملة الاسميّة.

نحو: «إن سيفًا فسيف»، ونحو: «اطلبوا العلم ولو بالصين»[١].

ولا شكّ أن التحضيض، والعرض، والاستفهام، والنفي، والشرط، والنهي، والتمني معانٍ تليق بالفعل، فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالأفعال، إلا أن بعضها، بقيت على ذلك الأصل من الاختصاص كحروف التحضيض، وبعضها اختصت بالاسمية كـ «ليت» و «لعلّ»، وبعضها استعملت في القبيلين مع أنّ أولويتها بالأفعال كهمزة الاستفهام، و «ما»، و «لا» للنفي، وبعضها اختلف في اختصاصها بالأفعال، كـ «ألا» للعرض، على ما يجيء الكلام عليه في اسم «لا» التي لنفي الجنس، وكذا «إن» الشرطية، فإنّ المرفوع في نحو: ﴿**إن امرؤ هلك**﴾[٢] يجوز عند الأخفش والفرّاء أن يكون مبتدأ، والمشهور وجوب النصب في: «إن زيدًا ضربته»، و «ألا زيدًا تضربه» في العرض.

* * *

٦ - صور ليست من باب الاشتغال

قال ابن الحاجب:

وليس مثل: «أزيدٌ ذُهب به»؟ منه، فالرفع[٣]**، وكذا: ﴿كلُّ شيءٍ فَعلوهُ في الزُّبُر﴾**[٤]**، ونحو: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾**[٥]**، «الفاء» بمعنى الشرط عند المبرّد، وجملتان عند سيبويه، وإلا فالمختار النصب.**

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «وليس مثل: «أزيدٌ ذُهب به»؟ منه، فالرفع»، أي: فالرفع واجب، وإنما قال: إنه ليس من هذا الباب لأنه، وإن كان اسمًا بعده فعل، لكنه ليس مشتغلاً عنه، أي: عن العمل فيه، أي: عن نصبه، لأن عمل الفعل أو شبهه فيما قبله لا يكون إلا النصب، كما ذكرنا. وقوله: «بضميره أو متعلقه»، أي: بنصب ضميره أو نصب متعلّق ضميره، لأن الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره،

---

(١) هذا القول من أقوال النبيّ ﷺ. وقد ورد في كنز العمال ٢٨٦٩٧، ٢٨٦٩٨. وانظر: تاريخ بغداد ٩/ ٣٦٤.

(٢) النساء: ١٧٦.

(٣) أي: فالرفع واجب، كما سيأتي.

(٤) القمر: ٥٢.

(٥) النور: ٢.

ففي قولك: «أزيد ذُهِب به»؟ خرج «زيد» من الحدّ المذكور بقوله: «مشتغل عنه»، وبقوله: «بضميره»، إذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره. هذا، على أنه جَوَّز ابن السرّاج والسيرافي في مثل هذا المبني للمفعول إسناده إلى مصدر مقدر، أي: أزيدًا ذهب الذهابُ به؟ فيكون المجرور في محل النصب، فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط، وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله. وجوَّز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة إلى المسند إليه المذكور، بل يقدّرون قبل الاسم فعلاً متعدّيًا، نحو: «أأذهَب شخص زيدًا، ذُهب به»؟ فاللازم مفسِّر للمتعدِّي، كما ذكرنا قبلُ عن بعضهم أنهم يضمرون في نحو: «إن زيدٌ ضربته» لازم الفعل الظاهر، على العكس، أي: إن ضُرب زيد، ضربته؛ وكلاهما خلاف الأصل، إذ الأصل موافقة الاسم المحدود لضميره، أو متعلّقه في الرفع والنصب، إذ ضميره أو متعلّقه نائبه، كما أن عامل الضمير والمتعلّق نائب عامل الاسم؛ فتنوي في: «إن زيد ذَهَبَ»، أو «ذُهِب به»، أو «ذهب غلامه»، أو «ذُهِب بغلامه» رافعًا، وتنوي في: «إن زيدًا ضربته»، أو «حَقَّ عليه الضلالة»، أو «ضربتَ غلامه»، أو «حقَّ على غلامه الضلالة» ناصبًا.

***

قوله: «وكذا: ﴿وكلُّ شيءٍ فَعلوهُ في الزُّبُر﴾[1]»، أي: ليس من هذا الباب، لأنه خرج بقوله: «مشتغل عنه»، أي: عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع، وهنا لو نصبت «كلّ شيء» بـ «فَعلوا»، لم يبق معنى الرفع، إذ يصير المعنى: فعلوا في الزبر كلَّ شيء، إن علقنا الجارَّ بـ «فعلوا»، ونحن لم نفعل في الزبر، أي: في صحف أعمالنا شيئًا، إذ لم نوقع فيها فعلاً، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة. وإن جعلنا الجارَّ نعتًا لـ «كلّ شيء»، صار المعنى: فعلوا كلَّ شيء مثبت في صحائف أعمالهم، وهذا وإن كان مستقيمًا، إلا أنه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع، إذ المراد منه ما أريد في قوله تعالى: ﴿وكلُّ صَغيرٍ وَكَبيرٍ مُسْتَطر﴾[2]، و «فعلوه» صفة «كلّ شيء»، أي: كلُّ ما فعلوه مثبت في صحائف أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة.

***

قوله: «ونحو: ﴿الزانية والزاني فاجلدوا﴾[3]، الفاء بمعنى الشرط عند المبرّد»؛ أقول: جميع الشرائط فيه حاصلة في بداء النظر[4]، لأن ما بعد الفاء قد

(١) القمر: ٥٢.
(٢) القمر: ٥٣.
(٣) النور: ٢.
(٤) أي: عند النظرة الأولى.

يعمل فيما قبلها، كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[١]، إلا أن القُرَّاء لما اتفقوا فيه على الرفع، إلا ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر أنه قرأ بالنصب[٢]، والنصب مع الطلب مختار كما تقدّم، والقرآن لا يجوز على غير المختار، تمحَّل له النحاة وجهًا يخرج به عن الحدّ المذكور، لئلا يلزم منه غير المختار.

فنقول: ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها إذا كانت زائدة، كما في قوله تعالى: ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾[٣] إلى قوله ﴿فَسَبِّح﴾[٤] كما يجيء في الظروف المبنية، أو تكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض، كما في ﴿وربَّك فكبر﴾، و ﴿فأما اليتيم فلا تقهر﴾[٥]، وأما إذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها، فما بعدها لا يعمل فيما قبلها، كما تقدّم.

وفي الآية هي كذلك، لكون الألف واللام في «الزانية» مبتدأ موصولاً، ففيه الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط، فخبر المبتدأ كالجزاء، وهذا الذي ذكرته مذهب الفرّاء والمبرّد، فالفاء واقعة في موقعها، فيخرج عن الحدّ بقوله: «مشتغل عنه بضميره أو متعلقه».

وقال سيبويه: هما جملتان: أي: الزانية والزاني، مبتدأ محذوف المضاف، أي: حكم الزانية... والخبر محذوف، أي: فيما يُتلى عليكم بعدُ، وقوله: ﴿فاجْلدوا...﴾[٦] هو الذي وُعِد بأن حكم الزانية فيه، والفاء عنده أيضًا للسببية، أي: إن ثبت زناهما فاجلدوا، فخرج أيضًا بقوله: «مشتغل عنه بضميره»، كما قدّمنا.

* * *

قوله: «وإلا فالمختار النصب»، أي: لولا التقديران المذكوران للمبرّد وسيبويه، لكان من هذا الباب، فكان المختار النصب لقرينة الطلب، التي هي أقوى قرائنه.

وتقدير المبرّد أقوى لعدم الإضمار فيه، كما في تقدير سيبويه. هذا آخر شرح كلام المصنف.

---

(١) المدثر: ٣.

(٢) وهي أيضًا قراءة يحيى بن يعمر، وعمرو بن فائد وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٦/ ٤٢٧؛ والكشاف ٣/ ٤٧؛ والمحتسب ٢/ ١٠٠؛ ومعجم القراءات القرآنية ٤/ ٢٣٤.

(٣) النصر: ١.

(٤) من الآية: ﴿فَسَبِّحْ بحمد ربك واستَغْفِره إنّه كان توّابًا﴾ [النصر: ٣].

(٥) الضحى: ٩. (٦) النور: ٢.

٧ ـ أحكام أخرى في الاشتغال

واعلم أنَّ ما يشتغل به المفسِّر من ضمير الاسم المذكور أو متعلّقه إن وقع بعد «إلاّ»، فالفعل المقدّر ينبغي أن يكون مثبتًا، فيقدّر في: «إنْ زيدٌ لم يقم إلاّ هو»: إن قام زيد لم يقم إلاّ هو، وفي نحو: «إن زيدًا لم تضرب إلاّ إيّاه»: إن تضربْ زيدًا لم تضرب إلاّ إيّاه.

وذلك لأن الاسم المذكور يقع من الفعل المقدّر موقع الاسم المشتغَل به من المفسِّر، ألا ترى أن «أحد» واقع من «استجارك» المقدّر مقام الضمير من «استجارك» المفسِّر[١]، وكذا «زيدًا» في: «إن زيدًا ضربته» واقع من «ضربت» المقدّر موقع الضمير من المفسِّر؛ وما بعد «إلاّ» إذا كان فاعلاً أو مفعولاً مثبت لا غير، لأن الاستثناء المفرغ لا يكون إلاّ بعد غير الموجب، وليس قبل الاسم المذكور «إلاّ» حتى ينقض نفي الفعل المقدّر كما نقض «إلا» المذكور قبل المشتغل به نفي المفسِّر، فلم يبق إلا إضمار الفعل الموجب، ليوافق في المعنى: المنفيَّ المنقوض نفيه بـ «إلا». ألا ترى أنّ «قام زيد» في مثالنا يوافق في المعنى: «لم يقم إلاّ هو»، وكذا: «تضرب زيدًا»، يوافق معنى: «لم تضرب إلا إيّاه».

فإذا تقرّر هذا، قلنا: قد يكون في المفسِّر ضميران للاسم المذكور: مرفوع ومنصوب، وقد يكون فيه ضمير ومتعلّق به كذلك، أي: متخالفان رفعًا ونصبًا، وقد يكون فيه متعلّقان بضميرين كذلك.

فالأوّل على ثلاثة أضرب، لأن الضميرين إمّا متصلان، أو منفصلان، أو متّصل ومنفصل، فإن كانا منفصلين، فلك الخيار في إضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور، أو إضمار ناصب.

مثاله: «إن زيدًا لم يعطك إيّاه إلاّ هو»، فإن نصبته اعتبارًا بـ «إيّاه»، قدّرت هكذا: لم يعطك زيدًا لم يعطك إيّاه إلاّ هو، فلو سلّطت الفعل عليه، قلت: «زيدًا لم يعطك إلاّ هو»، وإن رفعته اعتبارًا بـ «هو» قدّرت هكذا: أعطاك إيّاه زيد لم يعطك إيّاه إلا هو، لأن المشتغل به إذن بعد «إلاّ»، فلا بدّ من تقدير موجب كما تقدّم.

وتسليط المفسِّر ههنا على الاسم المذكور محال، إذ الفعل لا يرفع ما قبله؛ وإن كان أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً، فالاعتبار بالمتصل، يعني: إن كان مرفوعًا، أضمر الرافع؛ وإن كان منصوبًا، أضمر الناصب.

فالأوّل، نحو: «إن زيد أعطاك إيّاه»، و «إيّاه» راجع إلى «زيد»، وجاز كون

---

(١) أي: في الآية: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ [التوبة: ٦].

الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد، لكون أحدهما منفصلاً، وكذا: «إن زيد لم يضرب إلاّ إيّاه» التقدير: إن أعطاك زيد أعطاك إيّاه، وإن لم يضرب زيد لم يضرب إلا إيّاه.

ولو اعتبرت المنفصل، لكان التقدير: «إن أعطاك زيدًا أعطاك إيّاه» والمفعول مفسِّر للفاعل الذي هو ضمير متَّصل، وقد بيَّنّا امتناع ذلك. مع تقديم المفعول في نحو: «زيدًا ضرب»، فكيف يجوز مع تأخّره؛ ولكان بالتسليط: «إن زيدًا أعطاك»، فيكون نحو: «زيدًا ضرب»، ولا يجوز. وكذا لو اعتبرت المنفصل في: «إنْ زيدًا لم يضرب إلاّ إيّاه»، لكان التقدير: ضرب زيدًا، وبالتسليط: زيدًا ضرب، ولا يجوزان.

والثاني، أيْ: الذي المتصل فيه منصوب، نحو: «إن زيدًا لم يضربه إلا هو»، أي: إن لم يضرب زيدًا لم يضربه إلا هو، ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير: «إن ضربه زيد»، والفاعل مفسِّر للمفعول الذي هو ضمير متصل، وقد تقدّم امتناع ذلك.

وإن كانا متصلين، ولا بدَّ أن يكون الفعل من أفعال القلوب أو مما ألحق بها، كـ «عدمت» و «فقدت»، وإلا اتَّحد الفاعل والمفعول في المعنى متَّصلين، ولا يجوز ذلك إلا في أفعال القلوب كما يجيء في بابها، نظرنا[١]: فإن كان الاسم المذكور ظاهرًا، وجب رفعه اعتبارًا بالضمير المرفوع، نحو: «إنْ زيدٌ عَلِمَه قائمًا»، أي: إن عَلِمَ زيدٌ علمه قائمًا، إذ لو نصبت لكان التقدير: إنْ علم زيدًا علمه قائمًا، فيفسِّر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل، ولا يجوز لا في أفعال القلوب، ولا في غيرها، مع تقدّم المفعول، نحو: «زيدًا عَلمَ قائمًا»، فكيف مع تأخّره عن الضمير، ولَكان بالتسليط: «إن زيدًا عَلِمَ عَلِمَ قائمًا»[٢]، ولا يجوز لما ذكرنا.

وإن كان الاسم المذكور ضميرًا راجعًا إلى ما قبله، جاز رفعه ونصبه اعتبارًا بكل واحد من ضميري المفسِّر، كقولك بعد جَرْي ذكر «زيد»: «إنْ إيّاه عَلمَهُ قائمًا»، أي: إن علمه علمه قائمًا، اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله، وبالتسليط: «إنْ إيّاه عَلمَ عَلمَهُ قائمًا»، ويجوز: «إن هو عَلِمه قائمًا»، أي: إن عَلِم علمه قائمًا، باستتار الضمير لما ظهر العامل.

وأما المفسِّر الذي معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعًا ونصبًا، نحو: «إنْ زيدٌ ضرب غلامه»، و «إنْ زيدًا ضربه غلامُه»، أو «إنْ زيد مرَّ بغلامه»، و «إنْ زيد مرَّ به غلامه»، فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلِّق، فيجب في: «إنْ زيد ضرب

(١) قوله: «نظرنا» جواب قوله: «وإن كانا متّصلين».

(٢) بتكرير الفعل «عَلم»، ليصبح الأوّل مسلّطًا على ما قبله، والآخر من الجملة المفسّرة.

غلامَه» الرفع. إذ لو نصبته اعتبارًا بمتعلَّق الضمير، لكان التقدير: إن ضرب زيدًا، أي: غلام زيد، على ما ذكرنا قبل من أن المضاف في مثله محذوف، فيفسِّر المفعول الفاعل ظاهرًا مع تأخّر المفعول، ومع المضاف يفسِّر ذيلُ المفعول الفاعل. وكلاهما لا يجوز، كما تقدّم في أوّل الباب.

وعلى تقدير المصنِّف يكون التقدير: «إنْ لابسَ زيدًا» وضمير «لابس» لـ «زيد»، ولا يجوز كما قدّمناه، وعلى ما قدّرنا قبل من كون المضاف محذوفًا في مثله، يكون التقدير: إن ضرب زيدًا، أي: متعلّق «زيد»، فيكون المفعول في الظاهر مفسِّرًا للفاعل وهو ضمير متصل، وفي التقدير ذيل المفعول مفسر للفاعل، ولا يجوزان مع تقدّم المفعول، نحو: «زيدًا ضرَب»، و «غلامَ هند ضربت» فكيف مع تأخيره؛ وبالتسليط يصير: إنْ زيدًا لابَس، أو إن زيدًا ضرَب، أي: متعلّق «زيد»: «ضرب»، ولا يجوز.

وأما إن كان الضمير في المسألتين منفصلاً، جاز رفع الاسم المذكور ونصبه، نحو: «إن زيدًا لم يضرب غلامُه إلا إيّاه»، و «إن زيدًا لم يضرِب غلامه إلا هو»؛ تقدير الرفع في المسألة الأولى: «إن لم يضرب زيد» أي: متعلَّق زيد، لم يضرب غلامُه إلا إيّاه، وتقدير النصب فيها: «إنْ ضرب غلام زيد زيدًا لم يضرب غلامه إلاّ إيّاه»، وبالتسليط: إن زيدًا ضرب غلامه، لأنك إذا حذفت الضمير المستثنى حذفت أداة الاستثناء، فصيَّرت الفعل موجبًا ليبقى معنى إيجاب الضرب لِـ «زيد» كما كان مع الاستثناء.

وتقدير الرفع في الثانية: «إنْ ضرب غلامَه زيد لم يضرب غلامه إلاّ هو»، وتقدير النصب فيه: «إن لم يضرب زيدًا، أي: متعلق زيد، لم يضرب غلامه إلا هو»، أو: «إن لم يلابس زيدًا بضرب غلامه لم يضرب غلامه إلا هو»، على تقدير المصنِّف، وبالتسليط: إن زيدًا، أي: غلام زيد، لم يضرب إلاّ هو. وعلى تقدير المصنِّف: «إنْ زيدًا لم يلابس بضرب غلامه إلا هو».

وأما المفسِّر الذي معه متعلّقان بضميري الاسم المذكور مختلفان رفعًا ونصبًا، نحو: «إن زيد ضرب أخوه أبَاه»، فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب، فتقدير الرفع: «إن ضرب زيد، أي: متعلَّق زيد، ضرب أخوه أبَاه»، وتقدير النصب: «إن ضرب أخو زيد زيدًا، أي: متعلَّق زيد، ضرب أخوه أبَاه»، وبالتسليط: إن زيدًا، أي: أبا زيد ضرب أخوه، وعلى تقدير المصنِّف: «إن زيدًا لابس بضرب أبيه».

هذا ما عرض لإتمام هذا الباب، والله أعلم بالصواب.

* * *

فهرس المحتويات

كتاب شرح الكافية